مفتاح العلوم

تأليف

أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي

المتوفى سنة ٦٢٦ هجرية

يحتوي على علوم :

الصرف . النحو . المعاني . البيان .

البديع . الاستدلال . العروض . القافية .

الطبعة الأولى

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م / ٧٤١

F.S

S 442.38
SAK
F.S

مفتاح العلوم

تأليف

أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن على السكاكى

المتوفى سنة ٦٢٦ هجرية

يحتوى على علوم :

الصرف . النحو . المعانى . البيان .

البديع . الاستدلال . العروض . القافية .

الطبعة الأولى

مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر

١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م / ٧٤١

مدونة لسان العرب

كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ

(قرآن كريم)

55020

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الأستاذ الامام البارع العلامة سراج الملة والدين

أبو يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على السكاكى

تغمده الله برحمته ورضوانه :

أحق كلام أن تلهج به الألسنة . وأن لايطوى منشوره على توالى الأزمنة . كلام لايفرغ إلا فى قالب الصدق . ولا ينسج خبره إلا على منوال الحق . فبالحرى تلقيه بالقبول إذا ورد بقرع الأسماع . وتأبيه أن يعلق بذيل مؤاده ريبة إذا حسر عن وجهه القناع . وهو مدح الله تعالى وحمده بما هو له من الممادح أزلا وأبدا . وبما انخرط فى سلكها من المحامد متجددا . ثم الصلاة والسلام على حبيبه محمد البشير النذير . بالكتاب العربى المنير . الشاهد لصدق دعواه بكمال بلاغته . المعجز لدهماء المصاقع عن ايراد معارضته . إعجازا أخرس شقشقة كل منطيق . وأظلم طرق المعارضة فماوضح اليها وجه طريق . حتى أعرضوا عن المعارضة بالحروف . الى المقارعة بالسيوف . وعن المقاولة باللسان . الى المقاتلة بالسنان . بغيا منهم وحسدا . وعنادا ولددا . ثم على آله وأصحابه الأئمة الأعلام . وأزمة الاسلام .

وبعد : فان نوع الأدب نوع يتفاوت كثرة شعب وقلة وصعوبة فنون وسهولة وتباعد طرفين وتدانيا بحسب حظ متوليه من سائر العلوم كمالا ونقصانا وكفاء منزلته هنالك ارتفاعا وانحطاطا وقدر مجاله فيها سعة وضيقا ، ولذلك ترى المعتنين بشأنه على مراتب مختلفة فمن صاحب أدب تراه يرجع منه الى نوع أو نوعين لايستطيع أن يتخطى ذلك ، ومن آخر تراه يرجع الى ماشئت من أنواع مربوطة فى مضمار اختلاف ، فمن نوع لين الشكيمة سلس المقاد يكفى فى اقتياده بعض قوة وأدنى تمييز ، ومن آخر هو بعيد المأخذ نائى المطلب رهين الارتياد بمزيد ذكاء وفضل قوة طبع ، ومن آخر كالمروز فى قرن ، ومن رابع لايملك إلا بعدد متكاثرة وأوهاق متظافرة فضل إلحى فى ضمن ممارسات كثيرة ومراجعات طويلة لاشتماله على فنون متنافية الأصول

متباينة الفروع متغايرة الجنى ترى مبنى البعض على لطائف المناسبات المستخرجة بقوة القرائح والأذهان وترى مبنى البعض على التحقيق البحت وتحكيم العقل والصرف والتحرز عن شوائب الاحتمال ، ومن آخر ريض لايرتاض الا بمشيئة خالق الخلق ، وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة مارأيته لابد منه وهي عدة أنواع متآخذة فأودعته علم الصرف بتمامه وإنه لايتم الا بعلم الاشتقاق المتنوع الى أنواعه الثلاثة وقد كشفت عنها القناع . وأوردت علم النحو بتمامه ، وتمامه بعلمي المعاني والبيان ، ولقدقضيت بتوفيق الله منهما الوطر ، ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال لم أر بدا من التسمح بهما ، وحين كان التدرب في علمي المعاني والبيان موقوفا على ممارسة باب النظم وباب النثر ورأيت صاحب النظم يفتقر الى علمي العروض والقوافي ثنيت عنان القلم الى ايرادهما وما ضمنت جميع ذلك كتابي هذا الا بعد ماميزت البعض عن البعض التمييز المناسب ، ولخصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك ومهدت لكل من ذلك أصولا لائقة وأوردت حججا مناسبة وقررت ماصادفت من آراء السلف قدس الله أرواحهم بقدر ما احتملت من التقرير مع الارشاد الى ضروب مباحث قلت عناية السلف بها وايراد لطائف مفتنة مافتق أحد بها رتق أذن ، وها أنا بمل حواشي جارية مجرى الشرح للمواضع المشكلة مستكشفة عن لطائف المباحث المهملة مطلعة على مزيد تفاصيل فيما كن تمس الحاجة اليها فاعلا ذلك كله عسى إذا قيض في اللحد المضجع أن يدعى لي بدعوة تسمع ، هذا .

واعلم أن علم الأدب متى كان الحامل على الخوض فيه مجرد الوقوف على بعض الأوضاع وشيء من الأصطلاحات فهو لديك على طرف الثمام . أما إذا خضت فيه لهمة تبعثك على الاحتراز عن الخطأ في العربية وسلوك جادة الصواب فيها اعترض دونك منه أ . اع تلقى لأدناها عرق القربة لاسيما إذا انضم الى همتك الشغف بالتلقي لمراد الله تعالى من كلامه الذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فهنالك يستقبلك منها مالا يبعد أن يرجعك القهقرى وكأني بك وليس معك من هذا العلم إلا ذكر النحو واللغة قد ذهب بك الوهم الى أن ماقرع سمعك هو شيء قد أفتر عنه عصبية الصناعة لاتحقق له وإلا فمن لصاحب علم الأدب بأنواع تعظم تلك العظمة لكنك إذا اطلعت على مانحن مستودعوه كتابنا هذا مشيرين فيه الى مانحب الاشارة اليه ولن يتم لك ذلك إلا بعد أن تركب له من التأمل كل صعب وذلول علمت إذ ذاك أن صوغ الحديث ليس إلا من عين التحقيق وجوهر السداد ، ولما كان حال نوعنا هذا ماسمعت ورأيت أذكياء أهل زماني الفاضلين الكاملي الفضل قد طال إلحاحهم علي في أن أصنف لهم مختصرا يحظيهم أوفر حظ منه وأن يكون أسلوبه أقرب أساليب من فهم كل ذكي صنفت هذا وضمنت لمن أتقنه أن أن ينفتح عليه جميع المطالب العلمية ، وسميته :

مفتاح العلوم

وجعلت هذا الكتاب ثلاثة أقسام : القسم الأول في علم الصرف ، القسم الثاني في علم النحو ،

القسم الثالث فى علمى المعانى والبيان .

والذى اقتضى عندى هـذا هو أن الغرض الأقـدم من علم الأدب لما كان هو الاحتراز عن الخطأ فى كلام العرب وأردت أن أحصل هذا الغرض وأنت تعلم أن تحصيل الممكن لك لايتأتى بدون معرفة جهات التحصيل واستعمالها لاجرم أنا حاولنا أن نتلو عليك فى أربعة الأنواع مذيلة بأنواع آخر مما لابد من معرفته فى غرضك لتقف عليه ثم الاستعمال بيدك ، وإنما أغنت هـذه لأن مثارات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة المفرد والتأليف وكون المركب مطابقا لما يجب أن يتكلم له ، وهذه الأنواع بعد علم اللغة هى المرجوع اليها فى كفاية ذلك مالم يتخط الى النظم ، فعلما الصرف والنحو يرجع اليهما فى المفرد والتأليف ، ويرجع الى علمى المعانى والبيان فى الأخير ، ولما كان علم الصرف هو المرجوع اليه فى المفرد أو فيما هو فى حكم المفرد والنحو بالعكس من ذلك كما ستقف عليه وأنت تعلم أن المفرد متقدم على أن يؤلف وطباق المؤلف المعنى متأخر عن نفس التأليف لاجرم أنا قدمنا البعض على هذا الوجه وضعا لنؤثر ترتيبا استحقه طبعا .

وهذا حين أن نشرع فى الكتاب فنقول وبالله التوفيق : أما :

القسم الأول

من الكتاب فمشتمل على ثلاثة فصول

الأول : فى بيان حقيقة علم الصرف والتنبيه على ما يحتاج اليه فى تحقيقها . الثانى : فى كيفية الوصول إليه . الثالث : فى بيان كونه كافيا لما علق به من الغرض ، وقبل أن نندفع إلى سوق هذه الفصول فلنذكر شيئا لابد منه فى ضبط الحديث فيما نحن بصدده وهو الكشف عن معنى الكلمة وأنواعها . الأقرب أن يقال الكلمة هى اللفظة الموضوعة لمعنى مفردة والمراد بالافراد أنها بمجموعها وضعت لذلك المعنى دفعة واحدة ثم إذا كان معناها مستقلا بنفسه وغير مقترن بأحـد الأزمنة الثلاثة مثل علم وجهل سميت اسما واذا اقترنت مثل علم وجهل سميت فعلا واذا كان معناها لايستقل بنفسه مثل من وعن سميت حرفا ويفسر المستقل بنفسه على سبيل التقريب والتأنيس بأنه الذى يتمّ الجواب به كقول القائل زيد فى جوابك إذا قلت من جاء وقرأ إذا قلت ماذا فعل بخلافه إذا قال فى أو على إذا قلت أين قرأ ، وإذ قد ذكرنا هذا فلنشرع فى الفصل الأول ولنشرحه .

اعلم أن علم الصرف هو تتبع اعتبارات الواضع فى وضعه من جهة المناسبات والأقيسة ونعنى بالاعتبارات وافرضها إلى أن تتحقق أنه أولا جنس المعانى ثم قصد لجنس جنس منها معينا بازاء كل من ذلك طائفة طائفة من الحروف ثم قصد لتنويع الأجناس شيئا فشيئا متصرفا فى تلك الطوائف بالتقديم والتأخير والزيادة فيها بعد أو النقصان منها بما هو كاللازم للتنويع وتكثير الأمثلة ومن التبديل لبعض

تلك الحروف لغيره لعارض وهكذا عند تركيب تلك الحروف من قصد هيئة ابتداء ثم من تغيرها شيئا فشيئا ولعلك تستبعد هذه الاعتبارات إذ ليس طريق معرفتها عندك لكن لايخفى عليك أن وضع اللغة ليس إلا تحصيل أشياء منتشرة تحت الضبط فاذا أمعنت فيه النظر وجدت شأن الواضع أقرب شيء من شأن المستوفى الحاذق وانك لتعلم مايصنع فى باب الضبط فيزل عنك الاستبعاد ثم انك ستقف على جلية الأمر فيه مما يتلى عليك عن قريب .

الفصل الثانى : فى كيفية الوصول إلى النوعين ، وهما معرفة الاعتبارات الراجعة إلى الحروف ومعرفة الاعتبارات الراجعة الى الهيئات وفيه بابان . الأول فى معرفة الطريق الى النوع الأول وكيفية سلوكه . الثانى فى معرفة الطريق الى النوع الثانى وكيفية سلوكه أيضا ومساق الحديث فيهما لايتم الابعد التنبيه على أنواع الحروف التسعة والعشرين ومخارجها . اعلم أنها عند المتقدمين تتنوع الى مجهورة ومهموسة وهى عندى كذلك لكن على ما أذكره وهو أن الجهر انحصار النفس فى مخرج الحرف والهمس جرى ذلك فيه والمجهورة عندى الهمزة والألف والقاف والكاف والجيم والياء والراء والنون والطاء والدال والتاء والباء والميم والواو يجمعها قولك قدك أترجم ونطايب والمهموسة ماعداها ثم إذا لم يتم الانحصار ولا الجرى كما فى حروف قولك لم يروعنا سميت معتدلة ومابين الشديدة والرخوة واذاتم الانحصار كما فى حروف قولك أجدك قطبت سميت شديدة واذاتم الجرى كما فى الباقية من ذلك سميت رخوة ثم اذا تبع الاعتدال ضعف تحمل الحركة أو الامتناع عنه كما فى الواو والياء والألف سميت معتلة واذا تبع تمام الانحصار حفز وضغط كما فى حروف قولك قد طبخ سميت حروف القلقلة وتتنوع أيضا الى مستعلية وهى الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف والى منخفضة وهى ماعداها والاستعلاء أن تتصعد لسانك فى الحنك الأعلى والانخفاض بخلاف ذلك فان جعلت لسانك مطبقا للحنك الأعلى كما فى الصاد والضاد والطاء والظاء سميت مطبقة والا كما فى سواها سميت منفتحة ومخارجها عند الأكثر ستة عشر على هذا النهج : أقصى الحلق للهمزة والألف والهاء ووسطه للعين والحاء وأدناه الى اللسان للغين والخاء وأقصى اللسان ومافوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف ومن وسط اللسان بينه و بين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء ومن بين أول حافة اللسان ومايليها من الأضراس مخرج الضاد ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان من بينها و بين مايليها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام ومن طرف اللسان بينه و بين مافويق الثنايا العليا مخرج النون ومن مخرج النون غير أنه أدخل فى ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مخرج الطاء والدال والتاء ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد والزاى والسين ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا مخرج الظاء والذال والثاء ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة (ويتصور ماذكرناه من الشكل الآتى)

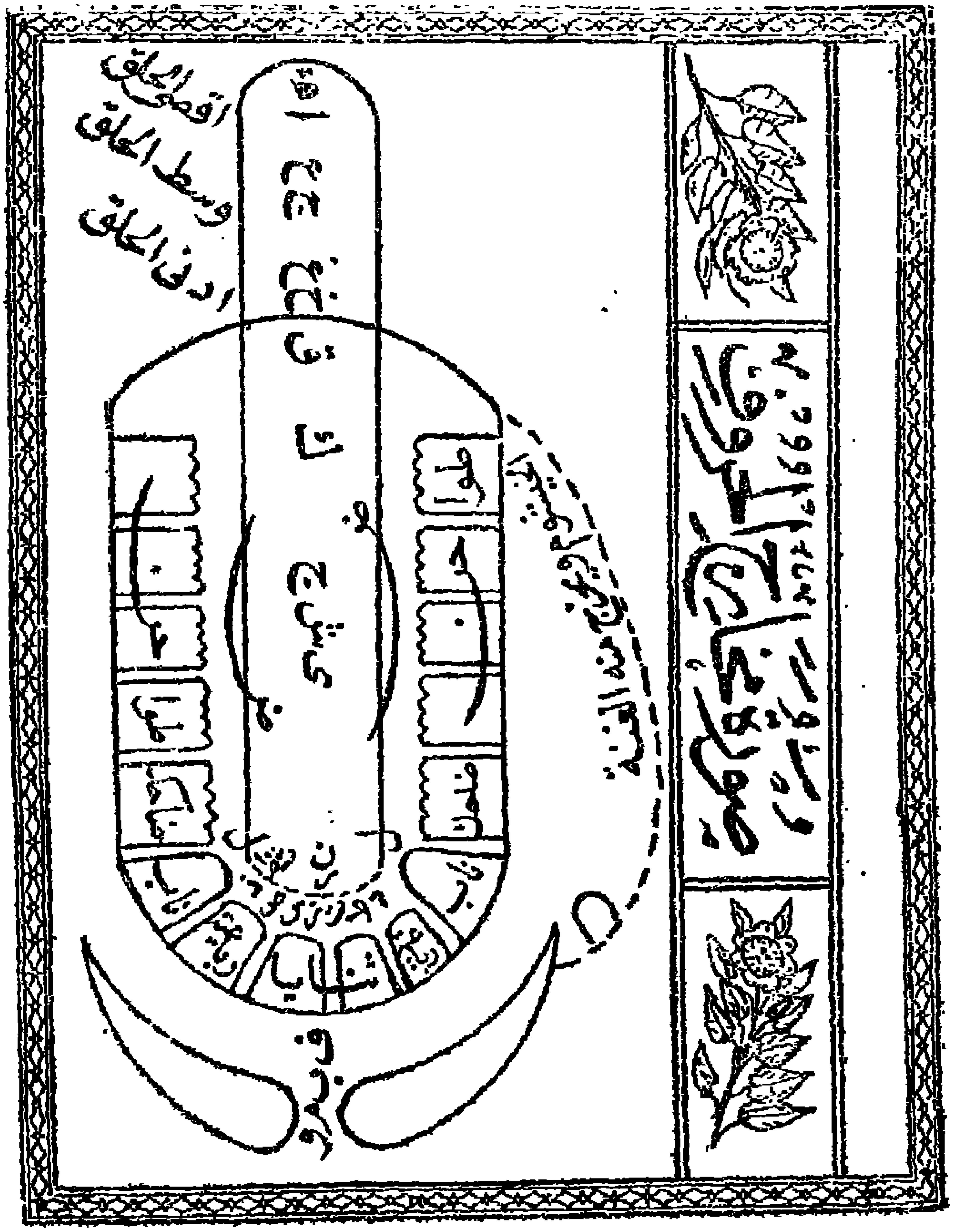

وعندي أن الحكم في أنواعها ومخارجها على مايجده كل أحد مستقيم الطبع سليم الذوق إذا راجع نفسه واعتبرها كما ينبغي وإن كان بخلاف الغير لإمكان التفاوت في الآلات وإذ قد تنبهت لما ذكرنا فلنرجع إلى الباب الأول ، والكلام فيه يستدعي تمهيد أصل ، وهو أن اعتبار الأوضاع في الجملة مضبوطة أدخل في المناسبة من اعتبارها منتشرة وأعني بالانتشار ورودها مستأنفة في جميع مايحتاج إليه في جانب اللفظ من الحروف والنظم والهيئة ، وكذا في جانب المعنى من عدة اعتبارات تلزمه وبالضبط خلاف ذلك . وتقريره أن إيقاع القريب الحصول أسهل من البعيده وفي اعتبارها مضبوطة تكون أقرب حصولا لاحتياجها إذ ذاك إلى أقل مما تحتاج إليه على خلاف ذلك ، ويظهر من هذا أن اعتبار الأوضاع الجزئية أعني بها المتناولة للمعاني الجزئية يلزم عند إمكان ضبطها أن تكون مسبوقة بأوضاع كلية لها ، وقد خرج بقولي عند إمكان ضبطها ما كان في الظاهر جنسه نوعه كالحروف والأسماء المشاكلة لها من نحو إذا وأنى ومتى عن أن يكون لوضعه الجزئي وضع كلي هذا

على المذهب الظاهر من جمهور أصحابنا و إلا فخروج ذلك عندى ليس بحتم و إذا تمهد هذا فنقول الطريق إلى ذلك هو أن تبتدئ فيما يحتمل التنويع من حيث انتهى الواضع فى تنويعه وهى الأوضاع الجزئية فترجع منها القهقرى فى التجنيس ، وهو التعميم إلى حيث ابتدأ منه وهو وضعه الكلى لتلك الجزئية كنحو أن تبتدئ من مثل لفظ المتباين وهو موضع التباين فترده إلى معنى أعم فى لفظ التباين وهو المباينة من الجانبين ثم ترد التباين إلى أعم وهو المباينة من جانب فى لفظ باين ثم ترده إلى أعم وهو حصول البينونة فى لفظ بان ثم ترده إلى أعم وهو مجرد البين ، وهذا هو الذى يعنيه أصحابنا فى هذا النوع بالاشتقاق ثم اذا اقتصرت فى التجنيس على ما تحتمله حروف كل طائفة بنظم مخصوص كمطلق معنى البينونة فيما ضربنا من المثال للباء ثم الياء ثم النون وهو المتعارف سمى الاشتقاق الصغير وان تجاوزت الى ما احتملته من معنى أعم من ذلك كيفما انتظمت مثل الصور الست للحروف الثلاثة المختلفة من حيث النظم والأربع والعشرين للأربعة والمائة والعشرين للخمسة سمى الاشتقاق الكبير . وههنا نوع ثالث من الاشتقاق كان يسميه شيخنا الحاتمى رحمه الله الاشتقاق الأكبر ، وهو أن يتجاوز الى ما احتملته أخوات تلك الطائفة من الحروف نوعا أو مخرجا وقد عرفت الأنواع والمخارج على ما نبهناك وأنه نوع لم أر أحدا من سحرة هذا الفن وقليل ماهم حام حوله على وجهه إلا هو وما كان ذلك منه تغمده الله برضوانه وكساه حلل غفرانه الا لكونه الأول والآخر فى علماء الفنون الأدبية الى علوم أخر ولا ينبئك مثل خبير. وسلوك هذا الطريق على وجهين أصل فيما يطلب منه وملحق به . أما الأصل فهو اذا ظفرت بأمثلة ترجع معانيها الجزئية الى معنى كلى لها أن تطلب فيها من الحروف قدرا تشترك هى فيه وهو يصلح للوضع الكلى على أن لا تمتنع عن تقدير زيادة أو حذف أو تبديل إن توقف مطلوبك على ذلك وعن تقدير القلب أيضا فى الاشتقاق الصغير معينا كلا من ذلك بوجه يشهد له سوى وجه الضبط فهو بمجرده لا يصلح لذلك وتلك الحروف تسمى أصولا والمثال الذى لا يتضمن إلا إياها مجردا وما سوى تلك الحروف زوائد والمتضمن لشىء منها مزيدا و إذا أريد أن يعبر عن الأصول عبر عن أولها فى ابتداء الوضع بالفاء وعن ثانيها بالعين وعن ثالثها باللام ثم إذا كان هناك رابع وخامس كرر لهما اللام فقيل اللام الثانى واللام الثالث و إذا أريد أن يعبر عن الزوائد عبر عنها بأنفسها إلا فى المكرر والمبدل من تاء الافتعال وستعرفه هذا عند الجمهور وهو المتعارف ، واذا أريد تأدية هيئة الكلمة أديت بهذه الحروف ويسمى المنتظم منها إذ ذاك وزن الكلمة والكلام فى تقرير هذا الأصل يستدعى تحرير خمسة قوانين . أحدها فى أن القدر الصالح للوضع الكلى ماذا والباقية فى أن الشاهد لتعيين كل من الأربعة الزيادة والحذف والبدل والقلب ماذا . أما القانون الأول فالذى عليه أصحابنا هو الثلاثة فصاعدا إلى خمسة خلافا للكوفيين . أما الثلاثة فلكون البناء عليها أعدل الأبنية لا خفيفا خفيفا ولا ثقيلا ثقيلا ، ولانقسامه على المراتب الثلاث وهى المبدأ والمنتهى والوسط بالسوية لكل واحد واحد لا تفاوت مع كونه صالحا لتكثير الصور المحتاج اليه فى باب

التنويع صالحا فوق الاثنين مع الواحد ويظهر من هذا أن مطاوبية العدد فيما جنسه نوعه دون مطاوبيته فيما سوى ذلك . وأما التجاوز عنها إلى الأكثر فلكونه أصلح منها لتكثير الصور المحتاج اليه . وأما الاقتصار على الخمسة فليكون على قدر احتمال نقصانها زيادتها ، وقد ظهر من كلامنا هذا أن الكلمات الداخلة تحت الاشتقاق عند أصحابنا البصريين إما أن تكون ثلاثية أو رباعية أو خماسية فى أصل الوضع ، وأما القانون الثانى وهو أن الحرف إذا دار بين أن يكون مزيدا على مثال هو فيه و بين أن يكون محذوفا عن مثال ليس فيه فالشاهد للزيادة ماذا فوجوه وقبل أن نذكرها لابد من شيء يجب التنبيه عليه ، وهو أن لا يكون توجه الحكم بالزيادة على الحرف بعد استجماع مالابد منه فى ذلك نادرا مثله فى الخارج عن مجموع قولك اليوم تنساه إذا لم يكن مكررا على ما اقترعه الاستقراء الصحيح ، وهذه الحروف يسميها أصحابنا فى هذا النوع حروف الزيادة بمعنى أن حكم الزيادة يتفق لها كثيرا ، ولذلك جعل شرطا فى زيادة الحرف كونه مكررا أومن هذهالأحرف وأن لايتغيرحكم الحرف فىنظيره كنحو رجيل ومسيلم ، و إذ قد تنبهت لهذا فنقول : الوجه الأول هو أن يفضل عن القدر الصالح للوضع الكلى كنحو ألف قبعثرى . الثانى أن يكون ثبوته فى اللفظ بقدر الضرورة كهمزة الوصل فىاسم واعرف وأمثالهما وستعرف مواقعها . الثالث أن يمتنع عليه الحذف كحروف المضارعة لأدائها إذا قدرت محذوفة عن الماضى الى خلاف قياس وهو أن لا يكون فى الأفعال الوزن الذى هو فى باب الاعتبار الأصل المقدم وهو الثلاثىألبتة مع محذور آخر وهوالتجاوز عن القدر الصالح للوضع الكلى . الرابع وهوأم الوجوه أن يكون ثبوته فى أقل صورا من لاثبوته ، ولا مقتضى للحذف من مقتضياته التى تقف عليها فى قانونه كالحروف التى تقع فيما يصغر ويثنى ويجمع من نحو مسيلم ومسلمان أو مسلمين ومسلمونأو مسلمين أومسلمات وفى الأسماء المتصلة بالأفعال كالمصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين والصفاتالمشبهة من نحو مرحمة وراحم ومرحوم ورحيم وفى أبنية التفضيل وأسماء الأزمنة والأمكنة وأسماء الآلات من نحوأطلع ومطلع ومصداق وفىغير ذلك ممايطلععليه المتأمل وهذه أشياء لها تفاصيل يتضمنها مواضعها منهذا الكتابان شاء الله تعالى . أما مايقرع سمعك أن من جملة الشواهد لزيادة الحرف أن يكون له معنى على حدة ممثلا بالتنوين وتاء التأنيث وسين الكسكسة وهاء الوقف ولام ذلك وهنالك وأولالك وأشباه لها فلولا أنهيلزم منسوقهذا الحديث ادخال الشينالمعجمة الكشكشية وكاف نحو ذلك وهنالك وكزيد وباء نحو بزيد فى جملة حروف الزيادة ، وأنه يلزم ادخال الأسماء الجارية مجرى الحروف فى الاشتقاق لكان خليقا بالقبول . وأما القانون الثالث وهوأن الحرف إذا اتفق له أن يدور بين الحذف والزيادة فالشاهد لكونه محذوفا ماذا ؟ فنقول هوأنيلزم منالاخلال بالحذف ترك أصل تراعيه مثل أنيلزم كون المثال على أقل من ثلاثة أحرف إمابدون تأمل كنحو غد ومن بل بتخفيف الهمزة وقل وقه ولم يك أو بأدنى تأمل كنحو رمتا ورموا وقمن وقت وقتا وقتم وقمت وقتن وقت وقنا ، ونحو رمت وعدة وحرى فان ضمائر الفاعلين وتاءى التأنيث و ياء

النسب كلمات على حدة ، أو باستعمال قانون الزيادة فى نحو يعد و يسل والليل إذا يسر ولم يخش و يقلن وتدعين واغز وأقم وغار وغازون وأعلون و إقامة واستقامة وجوار وجوير وعلى ذا فقس أومثل أن يلزم أن لا يكون فى الأسماء التى هى لمدار التنويع القطب الأعظم خماسى أصلا نظرا إلى التحقير والتكسير مع كونهمامستكرهين فى نحو فرزد وفرازد وسفيرج وسفارج وجميع ماشاكل ذلك . واعلم أن الحذف ليس يخص حرفا دون حرف إلا أنه فى حرف اللين إذا تأملت مفرط .

وأما القانون الرابع وهو أن الشاهد لكون الحرف بدلا عن غيره فى محل التردد ماذا فالقول فيه هو أن تجده أقل وجودا منه فى أمثلة اشتقاقه كهمزة أجوه وتاء تراث ونظائرهما لامساويا له مساواة مثل الدال فى نهد ينهد نهودا للضاد فى نهض ينهض نهوضا بعد أن يكون فى مظان الاستشهاد للكثرة بمعزل عن تلك الأمثلة . أما استعمال هذا القانون فى نظيره لكن من جنس قليلها فى غير موضع يلحقه بذلك الكثير وجوبا فيبرزه فى معرض التهمة عزل أصحابنا أمثلة الآتى وأتى وأتيت عند اثبات مساواة مثل الواو فى نحو أتوته آتوه أتوا للياء فى أتيته آتيه أتيا مراعيا فى هذا القانون عين ماراعيته فى قانون الزيادة وهو أن لا يكون توجه حكم البدل على ذلك الحرف عزيزا مثله فى الخارج عن مجموع قولك أنجدته يوم صال زط على ماشهد له اعتبار أصحابنا وأن لاتغير الحكم فى النظير هذا اذا لم تتخط موضوع الباب وهو معرفة البدل فى الحروف الأصول . أما اذا تخطيته الى معرفته فى الزوائد فالشاهد هناك لكون الحرف بدلا عن غيره بعد كونه من حروف البدل : إما ماذكر أوفرعية متضمنه على متضمن من ذلك الغير فنحو الواو فى ضويرب وضوارب بدل عن الألف فى ضارب أولزوم اثبات بناء مجهول لكونه غير بدل لزومه من نحو هراق واصطبر وادارك اذا لم تجعل الهاء بدلا عن الهمزة ولا الطاء أو الدال عن التاء وأخوات لها ، وقد ظهر من فحوى كلامنا هذا أن العامل هذا القانون مفتقر الى الاستكثار من استعماله فى مواضع شتى مختلفة المواد متأملا حق التأمل لنتائجه هنالك مضطر الى التفطن لتفاوتها وجوبا وجوزا مستمرا وغير مستمر ضابطا كل ذلك واحدا فواحدا لينجذب بضبعه فى مداحض الاعتبارات اذا دفع اليها لاسيما اعتبارات كيفية وقوع البدل فى النوعين فليست غير الأخذ بالأقيس فالأقيس ، وأنا أورد عليك حاصل تأمل أصحابنا فى هذا القانون الا ما استصوب ظاهر الصناعة إلغاءه من نحو ابدال الميم من لام التعريف أو الهاء من تاء التأنيث فى الوقف أو الألف من نون إذن والتنوين ونون التأكيد المفتوح ماقبلها فيه وغير ذلك مما هو منخرط فى هذا السلك ايرادا مرتبا فى ثلاثة فصول . أحدها فيما يجب من ذلك ، وثانيها فيما يجوز مستمرا ، وثالثها فيما لايستمر لأكفيك مؤنة تحصيلها من عند نفسك .

الفصل الأول : فى النتائج الواجبة

وأعنى بالواجب مالايوجد نقيضه أو يقل جدا . الواو فى غير صيغة افعل خارج الأعلام اذا سكنت قبلها ياء غير بدل عن آخر ولا للتصغير أوله الا أن الواو طرف تبدل ياء كسيد وأيام ودلية وضيون عندى كأسامة وهى غير بدل عن آخر اذا سكنت قبل ياء فى كلمة أو فيما هو فى

حكم كاة تدغم فى ياء كطى وسرى ومسلمى فى اضافة مسلمون الى ياء المتكلم وربما أبدلت
الياء واوا فى الندرة كنهو ومرضو وهى لاما فى الفعلى مؤنث الأفعل تبدل ياء كالدنيا إلا فى القليل
النزر كالقصوى وطرفا من اسم فى موضع يضم ماقبل آخره تبدل ياء مكسورا ماقبله كالأدلى والقلنسى
والتدانى إلا كلة هو ولاما فى فعول جمع تبدل ياء مع المدة مشددة مكسورا ماقبلها كعصى إلا فيما لا اعتداد
به كالنحو والنجو وصدرا الكلمة إذا كانت معها أخرى فتحرك تبدل همزة كأويصل وأواصل وهى
أيضا طرفا مفتوحا ماقبلها تبدل ألفا وكذا الياء كالعصا والرحا ومكسورا ماقبلها تبدل ياء كالداعى ودعى
وغير طرف عينا بين كسرة قبلها وألف زائدة بعدها فى مسدر فعل عينه ألف أو فى جمع مفرد ساكن
العين صورة صحيح اللام تبدل ياء أيضا كاياس وحياض ورديار وهى أو الياء أيتهما كانت تبدل همزة إذا
وقعت طرفا بعد ألف زائدة كالدعاء والبناء وهى بعد الكسر والياء بعد الضم ساكنتين غير مشددتين
تبدلان ياء وواوا كميعاد وموقن وقيل واو فقط الياء لاما فى فعلى اسما مفتوحة الفاء ساكنة العين تبدل
واوا كالشروى وطرفا فى فعل مضموما ماقبلها كذلك مثل قولك رموت اليد وهى مدة ثانية إذا كانت
زائدة تبدل أيضا واوا فى التحقير والجمع الذى ليس على زنته واحد كضويرب وضواريب فى ضيراب
إن سمى به وكذلك الألف ثانية إذا كانت زائدة كضويرب وضوارب فان لم تكن ردها التحقير الى
الأصل كبويب ونييبة ، والألف تتبع ماقبلها ضما كان أو كسرا إذ لم تطلب لها حركة كضورب
وضيراب ومفيتيح ومفاتيح وهى بعد ياء التحقير تبدل ياء ككتيب واذا كانت عينا فى فعل أبدلت
همزة إذا وقعت فى وزن فاعل كقائل وبائع وهى زائدة واقعة بعد ألف جمع تتوسط بين أربعة وكذا
الواو الزائدة المدة أو الياء بهذا الوصف بعدها وكذا آخر المعتلين بالاطلاق أو الواوين خصوصا على
خلاف فيه مما يكتنفانها كل منهما يبدل همزة وفى غير ذلك تبدل ياء مع إبدال الآخر ألفا كرسائل
وعجائز وصحائف و بيائع وسيائق وأوائل وكذا فوائل عندى وخطايا وشوايا وهى أينما وقعت عينا
أو لاما تكون بدلا كباب وناب والعصا والرحا وقال و باع ودعا ورمى وفى الطرف فوق الثلاثة زائدة
كانت أوغير زائدة تقلب فى مظان القلب ياء كحبليان وملهيان ومرميان وكيدعيان أيضا وكيرضين
فليتأمل . وأما ثالثة فترد فيها إلى الأصل كعصوان ورحيان وأعنى بمظان القلب التثنية وجمعى السلامة
واتصال الضمائر المرفوعة البارزة ونونى التأكيد . الهمزة طرفا بعد أخرى مكسورة تبدل ياء كالجائى
وغير طرف ساكنة بعد متحركة تبدل مدة مناسبة لحركة المتحركة كآدم وقولك يسر أومر
وحكم الطرف فى جميع ماقرع سمعك لايتغير بتاء التأنيث إلا إذا لزمت وذلك قليل كما فى نحو نهاية
وعلاوة وحندوة وقمحدوة ، وقد نظم حرف التثنية فى سلك هذه التاآت من قال ثنايان ومذروان .
النون ساكنة قبل الباء تقلب ميما كعنبر . تاء الافتعال تبدل طاء إذ كانت الفاء مطبقا كاصطبر
واطبخ واضطجع واصطلم ، واذا كانت بدل المطبق زايا أو دالا أو ذالا أبدلت دالا كازدجر وادان
واذدكر واذا كانت تاء قلبت كل واحدة منهما الى صاحبتها كاتار بالتاء والثاء . التثنية والجمع بالألف
والتاء والنسبة يقلبن همزة ألف التأنيث الممدودة واوا كصحراوان وصحراوات وصحراوى . والنسبة
تقلب كل ألف فى الطرف أو ياء مكسور ماقبلها فيه اذا لم تحذفا واوا ألبتة كرحوى ومرموى وحباوى

وعصوى وملهوى وعموى وقاضوى وكذا نونا التأكيد تقلبان الألف فى الطرف ياء .

الفصل الثانى : فى النتائج الجائزة على استمرار

الواو غير طرف بعد ياء التحقير تبدل ياء كجديل وأسيد ، وكذا طرفا فى نحو مدعى وهى غير مشددة إذا انضمت ضما لازما تبدل همزة كأجوه وأقتت ، وعند المازنى رحمه الله أنها مكسورة أوّلا فى ابدالها همزة كذلك مثل اشاح واعاء أخيه . الواو والياء غير البدل عن الهمزة فاء فى باب الافتعال ثابتة تارة تبدل تاء كاتعد واتسر يتعد ويتسر ومتعد ومتسر ، وأنه كالواجب عند الحجازيين . الياء بعد ألف غير زائدة قبل ياء النسبة تبدل همزة كثائى فى النسبة الى ثاية ، ونحو الياء فى رضى وبادية تبدل ألفا فى لغة طى فيقال رضا وباداة . الألف آخرا لغير التثنية قبل ياء الاضافة تبدل ياء فى لغة هذيل قريبا من الواجب كعصىّ ورحىّ . الهمزة ساكنة لا بعد أخرى تبدل مدة مناسبة لحركة ما قبلها كراس وذيب وسول ، ومفتوحة بعد ساكن تبدل ألفا عند الكوفيين كالمراة وبعد مضموم تبدل واوا كجول وبعد مكسور ياء كمئرة ومكسورة وبعد ياء التحقير ياء أيضا كأفيس وكذا مضمومة بعد مكسور تبدل ياء أيضا عند الأخفش رحمه الله كيستهزيون ، وكيف كانت بعد مدة زائدة غير ألف تبدل مناسبة لها كخطية ومقروة ، وههنا إبدالات تختص بباب الادغام كاسمع واطير وازين واثاقل وادارءوا فى استمع وتطير وتزين وتثاقل وتدارءوا فتأملها أنت . واعلم أن إبدال حروف اللين والهمزة بعضها من بعض نسميه اعلالا .

الفصل الثالث : فى النتائج غير المستمرّة

ووجه ضبطها على الاختصار أن نطلعك على ما وقع بدلا منه كل حرف من حروف البدل دون غيره اللهم إلا عند التعمق . الألف وقعت بدلا فى غير تلك المواضع عن الياء والواو والهمزة فى نحو طائى وياجل ولا هناك المرتع والمراة عندنا . وأما آل فالحق المعول فيه ما ذكره ابن جنى أن الألف فيه بدل عن همزة بدل عن الهاء . والياء عن أختيها والهمزة والعين والنون والسين والثاء والباء فى نحو حبلى وصيم والواجى والضفادى وأناسى والسادى والثالى والثعالى ، وعن أحد حرفى التضعيف فى نحو دهديت وتلميت ومكاكى ودياجى وتقضى البازى وأمليت ، ونحو تسريت ولم يتسن والتصدية باعتبار وقصيت الأظفار وديباج وديماس وديوان ، ونحو قوله ايتصلت وماشاكل ذلك . والواو عن أختيها فى نحو حبلو وعضو عليه . والهمزة عن حروف اللين والهاء والعين فى نحو بأز وشئمة ومؤقد وماء وأباب والهاء عن الألف والهمزة فى نحو ياهناه باعتبار وهرقت . والجيم عن الياء فى نحو قوله : أمسجت وأمسجا . واللام عن الضاد والنون فى نحو الطجع وأصيلال والنون عن الواو فى صنعانىّ والدال عن التاء فى اجدمعوا والصاد عن السين فى نحو أصبغ وصلخ وصبقت وصاطع ، والزاى عنها أيضا فى نحو يزدل ثوبه ، والتاء من الواو والصاد والسين والباء فى نحو أتلج ولصت وطست والذعالت . والميم عن الواو والنون والباء فى نحو فم وبنام وكثم ولولا أن الكلام فى هذا الفصل وفيما قبله متطفل على الكلام فى الفصل الأول إذا تأملت لما خففت فيهما كما ترى . وأما القانون الخامس ، وهو أن شاهد القلب الدائر بين

أن يكون مقلوبا عن غيره وأن لا يكون ماذا والذى حام حوله أصحابنا هو أن يكون أقل تصرفا كنحو قولهم ناء بناء خسب ونأى ينأى نأيا ، ونحو الجاه والحادى والآدر بمعنى الأدور والآرام بمعنى الأرآم والهاعى واللاعى والقسى والشواعى ونحو الجائى إذا لم تحمله على تخفيف الهمزة أوأن يكون الاخلال بالقلب يهدم عندك أصلا يلزمك رعايته كأشياء فى غير باب المنصرف إذا لم تأخذها مقلوبة عن شيئاء وقد كنت أبيت أن يكون أصلها أشيئاء هذا تمام الأصل . وأما الملحق به فهو إذا لم يكن معك من الأمثلة مايصلح لتمام ماذكرنا أن تستخرج لأصالة الحروف وللزيادة أصولا ، وكذا لوقوع البدل عن معين فتستعملها . وأما الحذف والقلب فيما نحن بصدده فكثير الواقع ندرة فلا تستخرج لهما أصولا وان ألجئت الى شيء من ذلك يوما من الدهر أمكنك أن تتفصى منه بأدنى نظر إذا أنت أتقنت ماسيقرع سمعك مما نحن له على أن تكون فى استعمالك لتلك الأصول مجتهدا فى أن لاتطرق لشيء لك منها الى المعربة من نحو مرزنجوش و باذنجانة وأسفيذباج و إستبرق طريقا والا وقعت فى تخبط ، ووجه الاستخراج هو أن تسلك الطريق على ماعرفت سالكا فى غير موضع صادق التأمل لحروف الزيادة وقد عرفتها أين تمتنع زيادتها أوتقل فتتخذ ذلك الموضع أصلا لأصالة الحروف وأين تجب لها أو تكاثر فتتخذه أصلا للزيادة وهكذا الحروف البدل وقد أحاطت بها معرفتك أيما موضع يختص بحرف معين أو يكاثر ذلك فيه فتتخذه أصلا لسكون ماسوى ذلك الحرف هناك بدلا منه . وأنا أذكر لك ما أورده أصحابنا من ذلك فى ثلاثة فصول : أحدها فى بيان مواضع الأصالة ، وثانيها فى بيان مواضع الزيادة ، وثالثها فى بيان مواضع البدل عن معين لأخلصك من ورطة الاستخراج .

الفصل الأول : فى بيان مواضع الأصالة

وهى الأول من كل كلمة لاتصلح لزيادة الواو فواو ورنتل أصل ، وهو والحشو منها اللام فلام نحو لهذم وقلفع أصل والآخر أيضا له الا فى عبدل وزيدل وفحجل وفى هيقل وطيسل وفيشلة احتمال ، وأما نحو ذاك وهنالك وأولالك فليس عندى بمنظور فيه والأول من كل اسم غير متصل بالفعل وقد نبهت عليه فيما تقدم إذا كان من بعده أربعة أصول لايصلح للزيادة فنحو الهمزة والميم فى اصطخر ومرد قوش أصل ، وهو والثانى من كل اسم غير متصل بالفعل أيضا إذا عرف فى أحدهما زيادة فصاحبه لايصلح للزيادة الانادرا كانقحر وانقحل وانزهو فميم منجنيق أصل إذ عرف ثانيه زائدا بقولهم مجانيق وغير أول الكلمة لا يصلح لزيادة الهمزة والميم فى الأغلب فهما فى نحو ضئبيل وزئبر وجؤذر و برأل وتكرفأ وحرمل وعظلم أصل إلا إذا كانت الهمزة طرفا بعد ألف قبلها ثلاثة أحرف فصاعدا خارجة عن احتمال الزيادة فهى زائدة كطرفاء وعاشوراء و براكاء و بروكاء وجخادباء الافيما احتمل أن يكون النصف الثانى منه إذا ألغيت الألف عين النصف الأول كالضوضاء ، و يسمى هذا مضاعف الرباعى والآخر من الفعل لا يصلح لزيادة النون فنون تدهقن وتشيطن أصل عند أصحابنا ، والأقرب عندى إلى تجاوب الأصول أن هذا الأصل أكثرى والنون فيما ذكرنا زائدة وكل واحد من المواضع الأربعة من مضاعف الرباعى لايصلح

للزيادة فليس فى نحو وعوع وصيصية زيادة وكذا فى نحو قوقيت . والسين لا تكون زائدة فى الأسماء غير المتصلة بالأفعال كالميم فى الأفعال ونحو تمندل وتمدرع وتمسكن لا اعتداد به فميم تمعدد وتمغفر واسمهر واحرنجم وأمثالها أصل ألبتة . وأما الهاء فقد كان أبو العباس المبرد رحمه الله يخرجها عن الحروف الزوائد ، ولولا أنى فى قيد الاختصار لنصرت قوله بالجواب عما أورد عليه الامام ابن جنى رحمه الله فى ذلك ولكن كيفما دارت القصة فالأصل فيها الأصالة فهاء نحو هجرع ودرهم أصل . وأما هاء الوقف فى نحو ثمه وكتابيه فبمعزل عندى عن الاعتبار أصلا .

الفصل الثانى : فى بيان مواضع الزيادة

أول كل كلمة فيها ثلاثة أصول لا يصلح لأصالة الهمزة والياء وكذا الميم لكن فى الأغلب فأوائل أصبع ويعفر ومدحج زوائد وأعنى بقولى أصول أن خروجها عن حروف الزيادة يشهد لذلك أو مواضعها وكل موضع من كلمة تشتمل على ثلاثة أصول ، وليست مضاعف الرباعى لا يصلح لأصالة حروف اللين إلا الأول للواو لحروف اللين فى نحو كاهل وغزال والعلق وضيغم وعثير وعوسج وخروع زوائد وكذا اذا كانت أكثر من ثلاثة لكن سوى الأول لا يصلح لأصالتها أيضا فهى فى نحو عذافر وسرداح والحبركى وسميدع وغرنيق وفدوكس وفردوس والقبعثرى وخزعبيل وعضرفوط زوائد وآخر كل اسم قبله ألف قبلها ثلاثة أحرف فصاعدا أصول لا يصلح لأصالة النون فى الأغلب فنون سعدان وسرحان وعثمان وغمدان وملكعان وزعفران وجندمان وعقربان زائدة وكل موضع من الكلمة للنون أو التاء يخرجها بأصالتها عن أبنية الأصول المجردة وسنذكرها فى الباب الثانى من هذا الكتاب لا يصلح لأصالتها فيحكم بزيادة النون والتاء فى نحو نرجس وكنهبل وترتب وتتفل مفتوحى الأول ومالا يخرجها فالأمر بالعكس فى الأغلب فهما فى نحو نهشل و حنزقر وصعتر ، وكذا فى عنتر أصلان الا النون إذا كانت ثالثة ساكنة مثلها فى عقنقل وحجنفل وشرنبث فهى فى نظائرها زائدة وكذا كل موضع أو موضعين للتكرير من الكلمة كقردد ورمدد وعندد وشربب وخدب وفلزوجين وقطع واقشعر ومرمريس وعصبصب إذا كانت توجد فيها ثلاثة أصول لا تصلح للأصالة . واعلم أن أصول هذين الفصلين كثيرا ما يجامع بعضها البعض وهى فى ذلك اما أن لا تورث ترددا فى إمضاء الحكم مثلها فى نحو إصطبل حيث تقضى للام بالاصالة ثم للهمزة ونحو يستعور حيث تقضى للسين والتاء بالأصالة ثم للياء ونحو إعصار وأخريط وأدرون حيث تقضى لحروف اللين بالزيادة ثم للهمزة ونحو عقنقل حيث تقضى للنون بالزيادة ثم للمكرر ونحو خفيدد حيث تقضى للياء والمكرر بالزيادة ونحو ضيمران حيث تقضى للياء والألف والنون بالزيادة فتمضى فى الحكم كما ترى و إما أن تورث من حيث هى هى ترددا إما لاجتماعها على سبيل التعاند مثل أصلى التاء فى ترتب وتتفل بالفتح والضم أو على سبيل الدور مثل الأصلين فى نحو محبب وموظب ومكوزة ومريم وأيدع واونكى ومومان وماجرى مجراها فيقع عنان الحكم فى يد الترجيح اللهم الا عند الاعواز فيحام حول الخبرة إذ ذاك والقانون عندى فى باب الترجيح ههنا هو اعتبار شبهة الاشتقاق ابتداء ثم من بعد اعتبار الكلى من

هذه الأصول ثم إن وجد تعارض فى النوعين اعتبار اللواحق ، وأعنى بقولى ههنا أن المنظور فيه ليس يرجع الى اشتقاقين رجوع أرطى حيث يقال بعير آرط وراط وأديم مأروط ومرطى وشيطان حيث يعتزى الى أصلين يلتقيان به وهما ش ط ن . و ش ى ط فان الترجيح فى مثل هـذا عند أصحابنا رحمهم الله بالتفاوت فى وضوح الاشتقاق وخفائه ليس إلا ، ونحن نستودع هذا الفصل من الأمثلة على اختصار مايورثك باذن الله تعالى كيفية التعاطى لهـذا الفن جاذبا بضبعك فيما أنت من تمام تصوره بمنزلة ، ثم نحيل باقتناص غايات المرام اذا رأيناها قد أعرضت لك مما فعلنا بك على صدق همتك فى السعى لما يعقب ذلك . أما الترجيح بشبهة الاشتقاق فكالقضاء فى نحو موظب ومكوزة ومحبب للواو والمكرر بالأصالة دون الميم عـلى ارتكاب الشـذوذ عما عليه قياس أخواتها من الكسر والإعلال والإدغام لما يوجـد من و ظ ب وك و ز و ح ب ب فى الجملة دون م ظ ب و م ك ز و م ح ب ، وأنا اذا قضيت لمريم و يأجج بمفعل و يفعل ولترتب وتتفل فى اللغتين بزيادة التاء ولا مرة بفعلة ولعزويت بفعليت دون فعليـل أو فعويل قضيت لهـذا ، وأما الترجيح بالكلى فكالقضاء بزيادة تاء ترتب وتتفـل بدون اعتبار شـبهة الاشـتقاق ، وأما الترجيح باللواحق فكالقضاء لمدين بزيادة الميم دون الياء لعوز فعيل بفتح الفاء فى الأوزان وزيادة ميم مريم تؤكـد بهذا وكالقضاء لمورق منـه ومهدد وماجيج بزيادة الواو والمكرر دون الميم للزوم الشـذوذ زيادتها وهو فتح الراء إذ ذاك وفك الادغام مع عدم ماأوجب ارتكابه فى مريم وكالقضاء لحومان بزيادة النون دون الواو لما تجد فعلان فى الأوزان أكثر من فوعال ولحسان مضموم الحاء بفعلان لما تجـده أكثر من فعال بالاطلاق ولرمان بعكس هـذا لما تجـد فعالا فى باب النبات أكثر من فعلان ولحسان وحمار قبان بفعال اذا نقلا اليك مصروفين و بفعلان اذا نقلا اليك غير مصروفين ولأيدع وأولق وأونـكى بزيادة الهمزة دون الياء والواو لما تجـد أفعل أكثر من فيعل وفوعل ولأمعة بزيادة المكرر لما تجد فعلة أكثر من أفعلة فاؤها وعينها من جنس واحد ، وهذا يؤكـد ماقـدمنا فى أمرة ولـكلتا بزيادة الألف و إبدال التاء من الواو لعوز فعتل والحولايا بفوعالا دون فعلايا لعوزها ولما تجـد فعليتا دون فعويل تتأكـد فعلية عزويت دون فعويليته ، ولنقتصر على هذا القدر فى التنبيه به على ماحاولنا فانه بل الأقل كاف فى حق من أوتى حظا من الجلادة ، فأما البليد فوحقك لايجدى عليه التطويل وان تليت عليه التوراة والانجيل .

الفصل الثالث : فى بيان مواضع يقع البدل فيها عن حرف معين

الألف طرفا زائدة عـلى الثلاثة أو ثالثة لـكن قبلها ياء لاتـكون إلا مبدلة عن ياء ، وكـذا إذا لم تـكن قبلها ياء لـكنها تمـال أو صدر كلمتها واو اللهم إلا نادرا .

الباب الثانى

فى الطريق الى معرفة الاعتبارات الراجعة الى الهيئات

والكلام فيه مبنى على الأصل الممهد فى الباب الأول من مراعاة الضبط وتجنب الانتشار . اعلم أن الطريق الى هذه الاعتبارات على نحو الطريق الى الاعتبارات الأول من انتزاع كلى عن جزئيات وسلوكه هو أن تعمد لاستقراء الهيئات فيما يتناوله الاشتقاق متطلبا بين متناسبتها رد البعض الى البعض عن تأمل تتفتح له أكمام المناسبات المستوجبة للرعاية هناك مصروف الاجتهاد فى شأن الرد الى اعتبار أبلغ ما يمكن من التدريج فيه فاعلا ذلك عن كمال التنبه لمجاريه وشواهده وما يضاد ذلك ضابطا إياها كل الضبط فى أصول تستنبطها وقوانين وكأنى بك وقد ألفت فيما سبق أن أكون النائب عنك فى مظان الاستقراء ومداحض التأمل تنزع ههنا الى مألوفك فاستمع لما يتلى عليك وبالله التوفيق . ولنقدم أمام الخوض فيما نحن له عدة اصطلاحات لأصحابنا رحمهم الله ، عسى أن يستعان بها على شىء من الاختصار فى أثناء مساق الحديث ، وهى أن الاسم أو الفعل اذا لم يكن فى حروفه الأصول معتل سمى صحيحا وسالما ، وإذا كان بخلافه سمى معتلا ، ثم اذا كان معتل الفاء سمى مثالا ، واذا كان معتل العين سمى أجوف وذا الثلاثة ، واذا كان معتل اللام سمى منقوصا وذا الأربعة ، واذا كان معتل الفاء والعين أو العين واللام سمى لفيفا مقرونا ، وإذا كان معتل الفاء واللام سمى لفيفا مفروقا ، ثم ان صحيح الثلاثى أو معتله اذا تجانس العين منه واللام سمى مضاعفا ، وكذا الرباعى اذا تجانس الفاء واللام الأولى منه والعين واللام الثانية منه سمى مضاعفا وقد تقدم هذا ، والأول حقه الادغام وهذا لامجال فيه لذلك ، وإذ قد وقفت على ذلك فلنعد الى الموعود منبهين على أن الكلمة المستقرأة نوعان : نوع يشهد التأمل لتقدمه فى باب الاعتبار ، ونوع بخلافه والثانى هى الأفعال ومن الأسماء مايتصل بها وقد نبهت لها فى صدر الكتاب ، والأول هى ماعدا ذلك وتسمى الأسماء الجوامد ، ووجه التقدم والتأخر بين النوعين على مايليق بهذا الموضع هو أن الفعل لتركب معناه ظاهر التأخر عن الجوامد وما يتصل به من الأسماء لاشك فى فرعيتها عليه إلا المصدر فقط عند أصحابنا البصريين رحمهم الله ، ودليل إعلال المصدر وتصحيحه باعتبار ذلك فى الفعل وستقف عليه فى أثناء النوع الثانى يرجح عندى مذهب الكوفيين فليتأمل المنصف وفرع المتأخر عن الشىء لابد من أن يكون متأخرا عن ذلك الشىء ، ونحن على أن نراعى فى إيراد النوعين حق الترتيب والله المستعان وعليه التكلان . النوع الأول وهو مشتمل على فصلين : أحدهما فى هيئات المجرد من ذلك ، والثانى فى هيئات المزيد .

الفصل الأول

اعلم أن الثلاثى المجرّد من الأسماء بعد التزام تحريك الفاء ، اما لامتناع سكونه عند بعض أصحابنا أو لأدائه الى الكلفة عند آخرين وهو المختار . وأما امتناع الابتداء

بالألف والواو والياء المدتين فللنواتها عندى لا لما بنى عليه مذهب الامام ابن جنى رحمه الله : ودعوى امتناع الابتداء بالساكن فيما سواها حتما غير مدغم ومدغما ممنوعة ، اللهم إلا اذا حكيت عن لسانك لكن ذلك غير مجد عليك و بعد ترك اللام الاعراب كان يحتمل اثنتى عشرة هيئة من جهة ضرب أحوال عينه الأربع ، وهى السكون والحركات الثلاث فى أحوال فائه الثلاث ، وهى الحركات دون السكون لكن الجمع بين الكسر والضم لازم حيث كان ينبو الطبع عنه فأهمل وجل فى الدئل والوعل والرئم مضمومات فاء مكسورات عينا على كونه فرعا فيها مثله فى ضرب لو سمى به مأخوذة هى من جملة زيد وأسامة ، وفى الحبك بالعكس من الأول الثلاث على ماروواه الامام ابن جنى رحمه الله : على تداخل لغتى حبك بكسرتين وحبك بضمتين فيه عادت الهيئات عشرا وهى كشح وكفل وكتف وعضد ورجل وضلع واطل و برد وصرد وطنب وكل واحدة منها فيما ذكرنا أصلية وفحوى الكلام تدلك باذن الله تعالى عن قريب لكنها فى غير ذلك قد يرد بعضها الى البعض ، أما فى موضع تجتمع فيه كنحو رد فخذ وفخذ وفخذ مثلا بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين و بكسرهما معا الى فخذ بفتح الفاء وكسر العين دون أن يكن أصولا لمكان الضبط مع عدم مايمنع عنه وهو عدم مساواة بعضها البعض فيما تثبت له الأصالة والفرعية أو يحكم بالعكس من ذلك لمكان المناسبة وهى كون الأكثر وقوعا فى الاستعمال أولى بالأصالة لامحالة وتقرير هذا ظاهر ، ووجه آخر وان كان دونه فى القوة وهو كون العذر فى ترك مايترك بعد تقدير تحققه الى ماسواه أيسر منه اذا قلبت القضية مثله فى ترك فخذ بفتح الفاء وكسر العين ، وكذا كل فعل ثانيه حرف حلق الى فعل بابطال حركة العين للتخفيف أوفعل بنقلها الى الفاء لذلك أيضا أو فعل باتباع الفاء العين لتحصيل المشاكلة وكنحو رد كتب جمع كتاب بضم الفاء وسكون العين الى كتب بضمتين للضبط أيضا والمناسبة من الوجهين والعلة فى ترك الأصل الاستخفاف وكنحو رد قطب بضمتين الى قطب بسكون العين للضبط ولأول وجهى المناسبة وان ذهب بك الوهم الى شىء من إيراد الوجه الآخر معارضا فتذكر ضعفه والعلة فى ترك الأصل طلب المشاكلة ، وأما فى غير موضع كنحو رد فعل فى الجوع بكسر الفاء وسكون العين فى الأجوف اليائى كبيض الى فعل فيها بضم الفاء فى غير ذلك كسود وزرق مثلا دون أن يؤخذ أصلين للضبط أو يعكس الحكم فيهما للمناسبة من وجهيها : أحدهما كون فعل بالضم فى الجوع أكثر لوقوعها فى الصحيح والأجوف الواوى ، والثانى أن ترك الضم الى الكسر مع الياء أقرب من ترك الكسر الى الضم مع الراء مثلا ورد فعل فيها بضم الفاء وسكون العين فى المضاعف كذب جمع ذباب والأجوف الواوى كعون الى فعل فيها بضمتين فيما سوى ذلك ككتب وقذل للضبط والمناسبة فاعتبرها ، وأما الرباعى المجرد منها فهيئاته المتفق عليها خمس لعدم احتمالهن مايحتمل سواهن من القدح فى انخراطها فى سلكهن أو بعدهن عن ذلك الاحتمال بعدا مكشوفا وهى جعفر وزبرج وبرثن وقلفع وحبجر وأبو الحسن الأخفش أثبت

سادسة وهي جخدب بضم الجيم وسكون الخاء وفتح الدال وهي عندى من القبول بمحل لمساواته جخدبا بضم الدال فى الاعتبار فليتأمل وناهيك بوجوب قبولها ان لم ينكرها عليه من خلف فى هذا المضمار الأولين والآخرين وهو شيخنا الحاتمى تغمده الله برضوانه ، وأما نحو جندل وعلبط فبعدهما البعيد عن الاعتدال وهو توالى أربع حركات هو أول مااقتضى الهرب عن أصالة هيئتهما وحملهما على جنادل وعلابط ، وأما الخماسى المجرد فهيئاته المتفق عليها أربع وهى فرزدق وجحمرش وقرطعب وقذعمل .

الفصل الثانى : فى هيئات المزيد

وأما هيئات المزيد من الأبواب الثلاثة ففيها كثرة يورث حصرها سآمة فلنخص بالذكر منها عدة أمثلة لها مدخل فى التفريع ، والقانون فى ذلك هو أن لايكون المثال إلحاقيا وتفسير الالحاق هو أن يزاد فى الكلمة زيادة لتصير على هيئة أصلية لكلمة فوقها فى عدد الحروف الأصول وتتصرف تصرفها والاستقراء المنضم الى اعتبار المناسبات اقتض عن امتناع كون الألف للالحاق حشوا والسر فى ذلك هو أن الزيادة الالحاقية جارية مجرى الحرف الأصلى والألف متى وقعت موقع الحرف الأصلى كباب وناب وقال ومال كانت فى تقدير الحركة ألبتة بدليل امتناع وقوعها حيث لاحركة كدعون ورمين ويدعون ويدعين ويرمين ونظائرها ، فلو جوز كونها للالحاق حشوا لاقتضى الرجوع الى المهروب عنه فى جندل وعلبط وأمر آخر وهو أن القيد الذى اعتبرنا وهو قولنا تتصرف تصرفها يمنع عن ذلك إذ يستحيل أن تصرف نحو كاهل وغلام تصرف الرباعى فى التحقير والتكسير والألف ألف ، والوجه هو الأول وجميع القيود المذكورة فى تفسير الالحاق متضمنة لفوائد جة فلا تحرمها فكرك واذ قد عرفت هذا فنقول من الأمثلة التى لها مدخل فى التفريع أفعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين جمعا نحو الأعصر ، يفرع عليه أفعل فيها بنقل ضم العين الى الفاء فى المضاعف كالأشد وأفعل فيها أيضا بابدال ضم العين كسرة فى المنقوص كالأظبى والأدلى للضبط والمناسبة . أما المضاعف فلأن الداعى معه الى تسكين أحد المتجانسين وهو العين إذا قدرت متحركة فى الأصل ليتوصل به الى الادغام المزيل عن اللفظ كلفة التكرار المستبشع أقرب حصولا منه مع غير المضاعف الى تحريك العين اذا قدرت ساكنة فى الأصل ، وأما المنقوص فلأن الداعى معه الى كسر العين اذا قدرت مضمومة ليتوصل به الى قلب الواو فى الأدلى ياء ويتخلص عن قلب الياء لو لم تكسر واوا فى الأظبو مثلا ، ولن يخفى عليك فضل الياء على الواو فى الخفة وهى فى الجموع أولى بالطلب أقرب حصولا منه مع غير المنقوص الى ضم العين اذا قدرت مكسورة فى الأصل وفعول بضم الفاء والعين كالعقود والقعود جمعا وغير جمع يفرع عليه فعيل وفعيل بكسر العين مع ضم الفاء أو كسرها فى المنقوص كحلى وعصى وعتى وعتى للضبط والمناسبة بقريب

عما تقدم فانظر والجمع الذى بعد ألفه حرفان بكسر ما بعد الألف وفتح الصدر كدراهم يفرع عليه الذى مابعد ألفه ساكن فى المضاعف كدواب والذى مابعد ألفه مفتوح مضموما صدره أو مفتوحا فيما آخره ألف كغيارى وحيارى لذلك أيضا فتدبر وحم عند الضمة حول الندرة فى أمثلة الجمع مع عدم لزومها مكانها لاستعمال الفتح بدلها هناك ولنقتصر و إلا فان الشأو بطين وليس الرى عن الشاف وتسمع من هذه الأبنية ماتقضى عنها الوطر . النوع الثانى وهو مشتمل على صنفين أحدهما فى الأفعال والثانى فى الأسماء المتصلة بها ، أما الصنف الأول ففيه فصلان أحدهما فى هيآت المجرد من ذلك ، والثانى فى هيآت المزيد .

الفصل الأول : فى هيآت المجرد من الأفعال

اعلم أن للثلاثى المجرد من الأفعال الماضية ، وهو ما يكون مقترنا بزمان قبل زمانك هيآت ، منها هذه الثلاث فتح الفاء واللام مع فتح العين نحو طلب أوكسرها نحو علم أو ضمها نحو شرف وتقبلها قوانين هذا الفن أصولا ولا مانع وهى لبناء الفعل للفاعل ، فاذا أريد بناؤها للمفعول كانت الهيئة حينئذ بضم الفاء وكسر العين نحو سعد ، فهذه الهيئة وما سواها مما تسكن العين فيه مع فتح الفاء كنحو شد ، وقال أو ضمها الخالص كنحو حب وقول وعصر فى قوله : * لو عصر منها البان والمسك انعصر * أو المشم كسرة كنحو قيل أوكسرها كنحو نعم وقيل ، أو تكسر العين فيه مع كسر الفاء كنحو شهد أو تسكن لامه مع فتح الفاء كنحو دعا أو ضمها كنحو بنى فى قوله * بنت على الكرم * لما فرعها الضبط والمناسبة على الأول الثلاث تارة بمرتبة واحدة فما كان من ذلك مبنيا للفاعل وأخرى بمرتبتين فما كان مبنيا للمفعول لاجرم عددنا الأصول تلك الأول لاغير المناسبة هى أن المبنى للمفعول معلول المبنى للفاعل معنى والمعلول متأخر عن علته فناسب رعاية هذا القدر فى اللفظ وان تعليل ترك الحركة حيث تترك أقرب من تعليل ترك السكون حيث يترك ألاتراك كيف ترى مواضع الترك فى المثلين فى شدد والمعتل فى قول و بيع ودعو و بنى واجتماع الضم والكسر فى عصر الحركة فيها كلها من الثقل على ما يحس به طبعك المستقيم فتجد التعليل لتركها إلى سبب الادغام والاعلال والتخفيف وهو السكون تفاديا عن تضاعف الثقل اللازم لمراعاة الأصل فيها وهو التحريك على نحو ماسواها أقرب والعمل بالأقرب كما لايخفى عليك أقرب ، ونحن فى باب الاعلال على ماعليه الامام ابن جنى من تسكين المعتل المستثقل حركته غير عارضة التضاعف ثقله بتحريك ما قبله فى هيئة كثيرة الدور حركة لا فى حكم الساكن خاليا عن المانع ثم من إعلاله بعد القوة الداعى إلى الأول ولين عريكة الثانى لارتياضه بالأول ولا بد لك من أن تعلم أن الاعلال نوعان : أحدهما أصل وهو ما استجمع فيه القدر المذكور كنحو قول فى أصل قال ودعو فى أصل دعا دون قولك قول فى المصدر بسكون المعتل ، وأما نحو طائى وستعرف فى الفصل الثالث من الكتاب أن الأصل طيئ ونحو ياجل فلا اعتداد به أو قولك دعوا القوم لعروض حركته

أو قولك عوض بكسر الفاء وفتح العين أو نوم بضم الفاء وفتح العين لقلة دور الهيئة أو قولك عور بمعنى أعور واجتوروا بمعنى تجاوروا لسكون حركة ماقبل الواو فى حكم السكون وسيوضح لك هذا خواص الأبنية أو قولك دعوا ورحياك وجواد وطويل وغيور لمانع فيه وهو أداء الاعلال إلى الاشتباه فى مواضع لاتضبط كثرة ألا تراك لوأعللت لزم الحذف فى دعوا ورحياك لامتناع قلب ألف الاثنين همزة ولرجعا إلى دعاورحاك ولزم تحريك المد فى الباقية همزة مكسورة على نحو رسائل وصحائف ولم يجز لبعد حذف الأول مع أدائه إلى الالتباس بغير هيآتها أيضا ولرجعت إلى جائد وطائل وغائر وكذا دون نحو اتخشين وستعرف السر فى آخر الفصل الثالث من الكتاب وكذا دون قوى وطوى لمانع هنا أيضا وهو عندى أداؤه فى المضارع إلى العمل بما ترك ألبتة وهو رفع المعتل كيقاى ويطاى مثلا لامتناع السكون وهى العلة بعينها فى الاحتراز عن أن يقال قويا لادغام ههنا وارعوا فى باب أفعل وكذا فى استضعاف حى مع الاستغناء بيحى عن يحيى ، وعند أصحابنا رحمهم الله مايذكر فى نحو النوى والهوى من الجمع بين اعلالين ولا تنافى بين هذا و بين الأول وكذا دون العور والحول لمانع هنا أيضا وهو الاخلال بما يجب من ترك الاعلال اتباعا للمصدر

الفعل والقول فيه على مذهب الكوفيين واضح وكذا دون الحيوان والجولان لمانع وهو نقض الغرض فيما أريد بتوالى حركاته من التنبيه على الحركة والاضطراب فى مسماه والاستقراء يحققه والموتان من حمل النقيض على النقيض وأنه باب واسع ، وله مناسبة وهى أن النقيضين غالبا يتلازمان فى الخطور بالبال والشاهد له تلازم الوجدان وسيوقفك على سبب تلازمهما فى ذلك علم المعانى فيشتركان فيه والخطور المعين إن لم يسلم كونه علة فى الوضع المعين فلابد من أن يسلم توقف تأثير علة ذلك الوضع عليه بدليل امتناع وقوع الوضع بدون خطور البال فيكون الخطور المعين علة لعلية تلك العلة بدليل دورانها معه وجودا وعدما فيلزم من وجود ذلك الخطور وجود معلوله لامتناع انفكاك العلة التامة عن معلولها ومعلوله علية تلك العلة وعلية الشىء وصف له وتحقق وصف الشىء المعين يستحيل بدون تحقق ذلك الشىء فيلزم من وجود ذلك الخطور المعين وجود تلك العلة المعينة فيلزم من مشاركة النقيض النقيض فى الخطور مشاركته اياه ، إما فى علة الوضع أو علة علة الوضع ، وعلى الاحتمالين يلزم مشاركته اياه فى الوضع هذا ما يليق بهذا الأصل من التقرير ولنرجع إلى المقصود ونظير الحيوان والجولان الصورى وأخواتها وكذا دون نحو القود والحركة لمانع أيضا وهو آخر الوجوه وأنه قريب مما تقدم وهو نقض الغرض فيما أريد به من التنبيه على الأصل وفى مساق الحديث فى هذا الفصل مايدل على قول أصحابنا من أن من أن الفعل أصل فى الاعلال فتنبه . والنوع الثانى من الاعلال فرع على ماتقدم وهو أن يعل وان فات شىء من المذكور كفوات تحرك ماقبل المعتل وهو الغالب على هذا النوع أو فوات مابعد المعتل غير مدة لتفرعه على ماهو أصل فى الاعلال وهو الثلاثى من الأفعال المجرد صورة ومعنى نحو قال و باع دون أقال ونحو عور وذلك نحو يخاف وأقام واستقام ومقام بالفتح ومقام بالضم أعلت مع فوات حركة ماقبل

المعتل إذ الأصل فيها يخوف. وأقوم واستقوم ومقوم ومقوم بسكون ماقبل المعتل كما يظهر لك باذن الله دون أعين وأدور واخونة وأعينة وكذا دون نحو أبيض وأسود وما انخرط فى سلكها لتفرع الأول على الأسماء والثانى على باب افعال وتمام الحديث ينبهك على شأنه ، وهذا أعنى التفرع على الفعل الثابت القدم فى الاعلال هو الأصل عندى فى دفع ماله مدخل فى المنع عنه كسكون ماقبل المعتل من يخاف وأخواته اللهم إلا إذا كان المانع اكتناف الساكنين المعتل كما فى نحو اعوارّ واعورّ أيضا وفى تقوال وتسيار وتبيان وتقويم وتعيين ومعوان ومشياط ومخيط أيضا فبابه منقوص عن مفعال وهو مذهب الخليل ونحن عليه وقوال أيضا و بياع فانه يحتاج فى دفعه إلى زيادة قوة فى الدافع كسكون الاعلال فى أصول المكتنف نظير الاقامة والاستقامة فستعرف أن الأصل إقوامة واستقوامة والمقول والمبيع من قيل و بيع متوارثا أو كون التصحيح مستثقلا بين الاستثقال كالوقيل مقوول ومبيوع أو كان المانع امتناع ماقبل المعتل عن التحريك كالألف فى قاول و بايع وتقاولوا وتبايعوا فانه يحتاج فى دفعه أيضا إلى تقوية الدافع كنحو ماوجدت فى باب قاول و بايع اسمى فاعلين من قال و باع حتى أعلا فلزم اجتماع ألفين فعدل إلى الهمزة وهى تحصيل الفرق بينهما و بين عاور وصايد مثلا اسمى فاعلين من عور وصيد وهذا المعنى قديلتبس بمعنى التفرع فيعدان شيئا واحدا فليتأمل أو كان المانع تحصن ماقبل المعتل بالادغام عن التحريك كنحو مافى جوز وأيد وتجوز وتأيد وقوال و بياع أيضا فلامدفع له وكذا إذا كان المانع المحافظة على الصورة الالحاقية كجدول وخروع وعليب أيضا على قول أبى الحسن فى جخدب بفتح الدال أو التنبيه على الأصل كما فى باقى ما أقوله وهو أقول منه ونحو أغيلت المرأة واستحوذ ، وهذا فصل كلام أصحابنا فيه مبسوط وسيحمد الماهر فى هذا الفن ما أوردت و بالله الحول وللمتقدم الفضل . ولمضارعه و يدعى غابرا ومستقبلا ، وهو مايعتقب فى أوله الزوائد الأربع ، وهى الهمزة والنون والتاء والياء مقترنا بزمان الحال أو الاستقبال عدة هيآت والأصول منها بشهادة مايستشهد فى هذا الفن ، وقد نبهت عليه غير مرة ثلاث يفعل و يفعل و يفعل بفتح الزوائد وسكون الفاء ، والعين إما مكسورة نحو يعرف أو مضمومة نحو يشرف أو مفتوحة نحو يفخر ، وأما اللام منه فهو متروك للاعراب نظير لام الاسم وهى للبناء للفاعل . وأما مايضم زائده مسكن الفاء مفتوح العين بناء للمفعول كيطلب وغيرذلك مما يقع فى المضاعف والمعتل كنحو يشد و يقول و يفر و يبيع و يعض و ينام و يعد و يرد ، فلا يخفى عليك فرعيتها . وأما الرباعى المجرد فلماضيه فى البناء للفاعل هيئة واحدة ليس إلا وهى فعلل نحو دحرج العين ساكنة وما عداها مفتوح ومضارعه يفعلل بضم الزائد وفتح الفاء وسكون العين وكسر اللام الأولى . وأما البناء للمفعول فيضم الفاء و يكسر اللام الأولى فى الماضى و يفتح المكسور فى المضارع ولا خماسى للأفعال .

الفصل الثانى : فى هيآت المزيد من الأفعال

أما المزيد فى البابين فنحن نذكر من هيآته الأصلية ليستعان بها فى ذكر بعض الأسماء

المتصلة بها دون الفرعية ، إذ قات الفائدة فى ذكرها حيث عرفت ما كان المقصود من ذلك ماخلا المبنى للمفعول فهو مفتقر إليه وهى أعنى الهيآت الأصلية المستوجبة لتعداد بجملتها اذا تعرضت للزيادة ومواقعها فهن على ما استقر عليه آراء الجهور من مهارة هذا الفن إحدى وعشرون ست إلحاقيات ، وهى فعلل مثل جلبب وفيعل مثل بيطر وفيعل مثل شريف وفوعل مثل جورب وفعول مثل دهور وفعلى مثل سلقى ، وأما نحو تجلبب وأخواته واسحنكك واسلنقى فان اعتبرته ازداد العدد ومصداق الالحاق فى الأفعال اتحاد مصدرى الملحق والملحق به بعد الاتحاد فى سائر التصرفات وهو السر فى ان لم يذكر المضارع والمبنى المفعول ههنا لذكرنا ذلك مع الملحق به والباقية عن الالحاق بمعزل . احداها أفعل يفعل بسكون الفاء وفتح البواقى فى الماضى وضم الزائد وسكون الفاء وكسر العين فى المضارع فى البناء للفاعل ، وفى البناء للمفعول أفعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع مضموما الصدر منهما ساكنا الفاء ولتبعية الاستقراء حروف الماضى فى المضارع غير همزة الوصل ونعنى بها أن تكون الهمزة ساكنة . الثانى تثبت فى الابتداء وتسقط فى الدرج حتما إلا فيما لا اعتداد به ، وكل همزة تراها فى أول الأبنية الواردة عليك غير مفتوحة كذلك وغير الواو التى هى أخت الضمة اذا توسطت بين ياء أخت الكسرة و بين كسرة نحو يعد لوجوب حذف الأولى وهى همزة الوصل لما عرفت وللزوم تضاعف الثقل ثبوت الثانية وهى الواو بين ياء وكسرة وهو اجتماع الضم والكسر عينا وشمالا ضربة لازب و يضع وأخواته قدر فيها الكسر لثبوت حذف الواو بالنقل واستدعاء حذفها الكسر بالمناسبة ، قلنا قياس مضارع أفعل يؤفعل باثبات الهمزة ، وقد ورد به الاستعمال فى بعض المواضع صريحا . قال . * فانه أهل لأن يؤكرما * وقريبا من الصريح فى قولهم يوعد باثبات الواو وعللنا الحذف بلزوم الثقل ثبوتها فى الحكاية . الثانية فعل بفتح الفاء والعين مشددة و يفعل بضم حرف المضارعة وفتح الفاء وكسر العين المشددة فى البناء للفاعل ، وأما للمفعول ففعل بضم الفاء وكسر العين المشددة و يفعل بفتح ما كان مكسورا . الثالثة فاعل بفتح العين، ويفاعل بضم حرف المضارعة وكسر العين فى البناء للفاعل وللمفعول فوعل بضم الفاء وانقلاب الألف واوا مدة وكسر العين و يفاعل بضم حرف المضارعة وفتح العين . الرابعة تفعل يتفعل بفتح الحروف والعين مشددة فى البناء للفاعل وللمفعول تفعل بضم التاء والفاء وكسر العين يتفعل بضم حرف المضارعة وفتح البواقى . الخامسة تفاعل يتفاعل بفتح الحروف فى البناء للفاعل وللمفعول تفوعل بضم التاء والفاء وانقلاب الألف واوا مدة وكسر العين يتفاعل بضم حرف المضارعة وفتح البواقى . السادسة انفعل بسكون النون بعد همزة مكسورة وفتح البواقى ينفعل بسكون النون وفتح ما يكتنفانه وكسر العين فى البناء للفاعل وللمفعول انفعل بضم الهمزة والفاء وسكون النون وكسر العين ينفعل بضم حرف المضارعة وسكون النون وفتح مابقى . السابعة افتعل يفتعل وافتعل يفتعل على نحو الهيئة السابقة حركة وسكونا وفى البناءين . الثامنة استفعل بسكون

الفاء والسين بعد همزة مكسورة وفتح ماعدا ذلك يستفعل بسكون السين والفاء وكسر العين وفتح ماسوى ذلك فى البناء للفاعل وللمفعول استفعل بضم ما يكتنفان السين وكسر العين يستفعل بضم حرف المضارعة وفتح ما كان مكسورا . التاسعة افعوعل يفعوعل وافعوعل يفعوعل على نحو الهيئة الثامنة سواء بسواء فى البناءين . العاشرة افعول يفعول وافعول يفعول كذلك . الحادية عشرة افعالّ بسكون الفاء بعد همزة مكسورة وتثقيل اللام بعد ألف يفعالّ بوضع حرف المضارعة مفتوحا موضع الهمزة وتبقية الباقى بحاله فى البناء للفاعل وللمفعول افعوعل بضم الهمزة وقلب الألف واوا مدّة يفعال بضم ما كان مفتوحا منه . الثانية عشرة افعل يفعل وأفعل يفعل بحذف المدّة فحسب هذه هيئات مزيد الثلاثى وما بقى فهيئات مزيد الرباعى وهى ثلاث . الأولى تفعلل يتفعلل نحو تدحرج يتدحرج بسكون العين وفتح الباقى فى البناء للفاعل وللمفعول تفعلل بضم التاء والفاء وسكون العين وكسر اللام الأولى يتفعلل بضم ما كان مفتوحا منه وهو حرف المضارعة ، ويجوز حذف التاء من هذا الباب ومن بابى تفاعل وتفعل فى المبنى للفاعل عند دخول تاء المضارعة . الثانية افعنلل نحو احرنجم يفعنلل وافعنلل يفعنلل على نحو هيئة استفعل يستفعل واستفعل يستفعل فى البناءين . الثالثة افعلل نحو اقشعر بسكون الفاء بعد همزة مكسورة وفتح البواقى مع تثقيل الآخر يفعلل نحو يقشعر بوضع حرف المضارعة مفتوحا موضع الهمزة وجعل ماقبل الآخر مكسورا فى البناء للفاعل وللمفعول افعلل بضم ما يكتنفان الفاء وكسر ماقبل الآخر يفعلل بجعل حرف المضارعة مضموما وفتح ما كان مكسورا ويسمى المبنى للمفعول مجهولا . واعلم أن القياس فى افعالّ نحو احمارّ ، وفى افعلل نحو اقشعر قاض بأن الأصل افعالل بفك الادغام نحو احمادد وافعلال نحو اقشعرر لوجوه أقربها ههنا وجود النظائر وهى افعول وافعوعل وافعنلل ، وفى افعل أيضا بأن أصله افعلل وفى كونه منقوص افعال ، وقولهم ارعوى رائحة من ذلك فلتشم وحكم هذا القياس فائدة تظهر فى آخر الكتاب باذن الله تعالى وههنا أشياء استقرائية يستدعيها هذا الوضع فلنضمنها إياه وهى أن الماضى المضموم العين نحو شرف بابه لا يكون إلا لازما لم يأت فيه متعد إلا قولهم رحبتك الدار وانه فى التقدير رحبت بك وهو أحد أبنية التعجب واللازم هو ما اقتصر على الفاعل والمتعدى مايتجاوزه وهذا الباب يسميه أصحابنا بأفعال الطبائع ولا يكون مضارعه إلا مضموم العين والماضى المكسور العين يكثر فيه الأعراض من العلل والأحزان وأضدادها ولا يضم العين من مضارعه ألبتة لكن فى الأغلب تفتح فى الصحيح وتكسر فى المثال والماضى المفتوح العين اذا لم يكن عينه أولامه حرفا حلقيا ، ولا يعتبر الألف ههنا لكونها منقلبة لامحالة من إحدى أختيها لا يكون مضارعه مفتوح العين ولتوقف انفتاح ما نحن فيه على مانبهت عليه من الشرط حمل أصحابنا فعل يفعل بالفتح فيهما على الفرعية وجعلوا الأصل الكسر لمناسبات تأخذت كحذف الواو فى نحو يضع وأمثال ذلك فتأملها وماقد يأتيك بخلاف ماقرع سمعك كنحو فضل يكسر العين و يفضل بضمها وكنحو ركن يركن بالفتح فيهما وغير ذلك فالى التداخل ولايبعد عندى حمل أبى يأبى بالفتح فيهما لعدم نظائره على التداخل بواسطة طريق الاستغناء

وهو ترك شيء لوجود آخر مكانه مثل ماضي يذر لمكان ترك وأن أفعل الغالب عليه التعدية ، وهي أعني التعدية بالهمزة قياس في باب التعجب يؤخذ الفعل فينقل الى باب أفعال الطبائع تحصيلا للمبالغة ، و ينبه على هذا النقل إيجابهم فيما يشتق منه أن يكون على ثلاثة أحرف ، وأن لا يكون فيه لون ولا عيب لانجذاب ذلك إلى المزيد ، وهو باب افعال ، وأنه لا يكون مبنيا للمفعول لامتناع فعل الغير طبيعة لك ، ثم بعد ذلك يعدى بالهمزة ، و يقال ما أكرم زيدا على معنى شيء جعله كريما وأكرم بزيد على معنى اجعله كريما أى اعتقد كرمه والباء زائدة جارية هذه السورة مجرى المثل ممتنعة لذلك عن أن يقال أكرما أكرموا وأكرمى أكرمن ، وسيطلعك علم البيان على وجه امتناع الأمثال عن التغير ويكون للتعريض للأمر نحو أباع الجارية أى عرضها للبيع وقريب من ذلك أقبره وللسلب نحو أشكاه أى أزال شكايته ولوجود الشيء على صفة نحو أجبنه أى وجده جبانا ، ولصيرورة الشيء ذا كذا نحو أجرب أى صار ذا جرب وقريب منه أحصد الزرع وللزيادة في المعنى نحو بكر وأبكر وشغلته وأشغلته وسقيته وأسقيته وأن فعل الغالب عليه التكثير نحو قطع الثياب وغلق الأبواب وجوّل وطوّف ونحوميز وزيل أيضا ، ويكون للتعدية نحو فرحه ومن ذلك فسقه ، والسلب نحو جلد البعير ، وأن فاعل يكون من الجانبين ضمنا نحو شارك زيد عمرا وهو الغالب عليه ثم يكون بمعنى فعل نحو سافرت وطارقت النعل ، وأن تفعل يكون لمطاوعة فعل نحو كسره فتكسر وللتكليف نحو تشجع وللعمل بعد العمل في مهملة نحو تفهم وللاتخاذ نحو توسد وللاحتراز نحو تأثم وللطلب نحو تكبر أى استكبر ، وأن تفاعل يكون من الجانبين صريحا نحو تشاركا ولاظهارك من نفسك ماليس لك نحو تجاهلت و بمعنى فعل نحو تباعد أى بعد وأن انفعل بابه لازم ولا يقع الا حيث يكون علاج وتأثير وهو الذى حملهم على أن قالوا انعدم خطأ ، وأن افتعل للمطاوعة نحو غمه فاغتم وللاتخاذ نحو استوى و بمعنى التفاعل نحو اجتوروا و بمعنى فعل نحو اكتسب وأن استفعل يكون للسؤال إما صريحا نحو استكتب زيدا أو تقديرا نحو استقرز يد كأنه سأل بذلك نفسه وكذلك استحجر الطين كأنه سأل ذلك نفسه وكذلك استسمنت الشاة كأني سألت ذلك بصرى إلا أنه التزم حذف المفعول مثله في نحو عدل في القضية ، والأصل عدل الحكم فيها أى سواه وأمثاله هذا ماعندى فيه و يظهر من هذا أن النقل الى الاستفعال نظير النقل إلى الافعال والتفعيل في الكون من أسباب التعدية وأن افعوعل للمبالغة ولا يكون الا لازما وأن افعول الغالب عليه اللزوم وأن افعال وافعل للألوان والعيوب ولا يكونان الالازمين و يدلان على المبالغة وكذا كل فعل مزيد عليه إن جاءك بمعنى فعل ، وأن تفعلل يكون مطاوع فعلل نحو تدحرج وقد يكون لغير ذلك وافعنلل وافعلل لا يكونان إلا لازمين.

الثاني في هيئات الأسماء المتصلة بالأفعال وهو مشتمل على ثمانية فصول .

الفصل الأوّل : في هيئات المصادر

اعلم أن هيئات المصادر في المجرد من الثلاثية كثيرة غير مضبوطة ولكن الغالب على مصدر المفتوح العين إذا كان لازما فعول نحو الركوع والسجود وعلى المكسور العين اذا كان كذلك فعل بفتح

الفاء والعين وعلى مصدرهما اذا كانا متعديين فعل بفتح الفاء وسكون العـين ، والغالب على مصدر المضموم العين فعالة نحو الأصالة ومصـدر مجرد الرباعي يجيء على فعللة نحو الدحرجة وفعلال بكسر الفاء نحو الدحراج فى غير المضاعف وفى المضاعف به و بالفتح نحو القلقال والقلقال ومصدر أفعل افعال بسكون الفاء بعد همزة مكسورة وثبوت العين من بعدها ألف هذا اذا لم يكن أجوف فاذا كان فعلى إفالة تعل العين لما عرفت فتلاقى الألف فيجتمع سا كنان فتحذف ومصدر فعل تفعيل وتفعلة وقد جاء على فعال بكسر الفاء وتثقيل العين ومصدر فاعل مفاعلة وفعال وقد جاء فيعال باشباع كسرة الفاء ومصدر تفعل تفعل وقد جاء تفعال بكسر التاء والفاء وتثقيل العين ومصدر تفاعل تفاعل ومصدر انفعل وافتعل انفعال وافتعال ومصدر استفعل استفعال فى غير الأجوف وفيه استفالة فتنبه ومصدر افعوعل وافعول افعيعال وافعوال ومصدر افعال وافعل افعيلال وافعلال ومصدر تفعلل تفعلل ومصدر افعنلل وافعلل افعنلال وافعلال وكل همزة تراها فى أوائل هذه المصادر الامصدر افعل للوصل ولا مدخل لها من الأسماء الا فى هذه وفى عشرة سواها وهى اسم واست وابن وابنم واثنان واثنتان وامرؤ وامرأة وايم الله وايمن الله واذا أريدت المرة بالمصدر صيغ على فعلة بفتح الفاء وسكون العين كما يساغ على فعلة بكسر الفاء إذا أريدت الحالة قياسا متلئبا فى مجرد الثلاثى وفيما سوى المجرد يؤنث المصدر بالتاء إن لم يكن مؤنثا نحو اكرامة ودحراجة والاوصف نحو إقامة واحدة ودحرجة واحدة ومايوجد فى المصادر على زنة التفعال كالتجوال والفعيلى كالقتيتى فللمبالغة وتكثير الفعل واستعمال اسم المفعول فى غير الثلاثى المجرد استعمال المصدر كثير مستفيض .

الفصـل الثانى : فى اسم الفاعل

اسم الفاعل من الثلاثى المجرد يأتى على فاعل كضارب وكثيرا ماينقل الى فعال كضراب وفعول كضروب ومفعال كمضراب للدلالة على المبالغة وتكثير الفعل وفيما سواه يوضع الميم مضموما موضع حرف المضارعة من الغابر المبنى للفاعل ولا يغير من البناء شيء إلا فى ثلاثة أبواب يتفعل و يتفاعل و يتفعلل فان ماقبل الآخر يكسر فيها .

الفصل الثالث : فى اسم المفعول

واسم المفعول فى الثلاثى المجرد يأتى على مفعول كمضروب الا فى الأجوف فانه يعل لما عرفت فيلتقى ساكنان فيحذف الزائد منهما . سيبويه رحمه الله ولا يصنع غير ذلك فى الواوى فمقول عنده مفعل بالضم وفى اليائى يبدل من الضمة كسرة ليسلم الياء فمبيع عنده مفعل بالكسر وأبو الحسن يحذف الأصل و يبـدل من الضمة كسرة ليقلب واو مفعول ياء تنبيها على أنه يائى ، ولـكل واحد مناسبات لاتخفى على من يتقن كتابنا هـذا ، والرجحان للسيبية ، وفى غير الثلاثى المجرد يجعل مصـدر الغابر المجهول مبا فقط ، وهما : أعنى اسمى الفاعل والمفعول الجاريين على الغابر يدلان على الحدوث ، والله أعلم .

الفصل الرابع : فى الصفة المشبهة

والصفة المشبهة تخص الثلاثيات المجردة ، وهى كل صفة اشتقت منها غير اسمي الفاعل والمفعول على أية هيئة كانت بعد أن تجرى عليها التثنية والجمع والتأنيث ككريم وحسن وصعب ونظائرها وهى تدل على الثبوت .

الفصل الخامس

وأفعل التفضيل يخص الثلاثيات المجردة الخالية عن الألوان والعيوب المبنية للفاعل نظير فعلى التعجب وله معنيان : أحدهما اثبات زيادة الفضل للموصوف على غيره ، والثانى اثبات كل الفضل له .

الفصل السادس

واسم الزمان من الثلاثى المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح الباقى فى المنقوص ألبتة وبكسر العين منه فى المثال وفى غيره أيضا ان كان من باب يضرب والا فتحت وفى غير الثلاثى المجرد على لفظ اسم المفعول منه لا فرق .

الفصل السابع

واسم المكان كاسم الزمان وقد جاء على مفعلة قالوا مسبعة ومأسدة ومذأبة ومحياة ومفعاة للأرض المستكثرة هذه الأجناس .

الفصل الثامن

واسم الآلة يخص الثلاثى كالصفة المشبهة ويأتى على مفعال ومفعلة ومفعل بكسر الميم وسكون الفاء كالمفتاح والمكسحة والمسعر، وعندى أن مفعالا هو الأصل وماسواه منقوص منه بعوض وبغير عوض كما أشير إليه فيما مضى . ولنختم الكلام فى استقراء الهيئات على هذا القدر مقتصرين على ما كشف التأمل عنه الغطاء من أن مجارى التغيير الظاهرة هى هذه الستة : أحدها حيث تكثر الحركات متوالية ، الثانى حيث يجتمع الكسر والضم . الثالث حيث يتوالى الضمات والكسرات . الرابع حيث يجتمع حرفان مثلان . الخامس حيث يوجد اعتلال . السادس حيث يتفق كثرة استعمال فوق المعتاد هذه اذا انضم منها بعض إلى بعض أو اكتسى لزوما كان المرجع فى اصالة الهيئة هو ماعرا عن ذلك من بابه . ولنبدأ بالفصل الثالث من الكتاب حامدين الله تعالى ومصلين على النبى محمد وآله وسلم .

الفصل الثالث من الكتاب

فى بيان كون هذا العلم كافيا لما علق به من الغرض

وهو الاحتراز عن الخطأ فى التصرفات التى لها مدخل فى القياس جارية على الكلم إما مفردة كامالتها وتفخيمها وتخفيف همزاتها واعتبار ترخيمها وبعض تكسيراتها وتحقيرها وكتثنيتها أيضا وجمعى تصحيحها ونسبتها أو فى حكم المفردة كاضافتها إلى النفس فى نحو على واشتقاق مايشتق من الأفعال وتصريف الأفعال مع الضمائر ونونى التوكيد أيضا واجراء الوقف على مايراد به ذلك ونحن على أن نتكلم فى هذا الفصل فى ثلاثة عشر نوعا .

النوع الأول : الإمالة ، وهى أن تكسى الفتحة كسرة فتخرج بين بين قولك صغر بامالة الفين فاذا كانت بعدها ألف مالت إلى الياء كقولك عماد بألف ممالة ، ولها أسباب ، وهى أربعة أن يكون حرف الفتحة ياء نحو سيال أو جار الياء على نحو شيبان أو للكسر على نحو عماد وشملال وعالم وأما على نحو

شملال مثلا أو شملال بفتح الميم أو تشديدها فلا. ولا ينقض ماذكرنا بقولهم يريد أن ينزعها وله درهمان عمالين لشذوذهما مع عدم الاعتداد بالهاء لخفائها أو لألف هي منقلبة إما عن ياء نحو ناب ورمى، و إما عن مكسور نحو خاف أوهي تقلب ياء نحو دعا وملهى لقولك دعى وملهيان فى المجهول والتثنية أوهي ممالة كنحو أن تقول عمادا بامالة فتحة الدال ، وقد تكون الامالة للمشاكلة نحو ضحاها من أجل مشاكلة تلاها وأخواتها والألف المنفصلة كنحو التى فى مثل عمادا فى هذا الباب نظيرة المتصلة والكسرة العارضة كنحو التى فى من سماحك والمقدرة كنحو التى فى مثل جاد وجواد ومثل ماش فى الوقف على الماشى نظيرة الأصلية والصريحة والفتحة تمنع عن الامالة متى كان حرفها مستعليا نحو قالع أو جارا للمستعلى على نحو عاقل أو عاق أومعاليق ، وأما على نحو ضماف وأضعاف بأن يكون المستعلى مكسورا قبل الفتحة أو ساكنا فلا عند الأكثر والراء غير المكسورة فى باب المنع عن الامالة كالمستعلى ، وأما المكسورة فلا منع عندها وللامالة شرط وهو أن لاتكون الكلمة اسما غير مستقل كاذا أوحرفا الا ثلاثة يا فى النداء و بلا ولا فى إما لا .

النوع الثانى : التفخيم وهو أن تكسو الفتحة ضمة فتخرج بين بين إذا كانت بعدها ألف منقلبة عن الواو لتميل تلك الألف إلى الأصل كقولك الصلاة الزكاة .

النوع الثالث : تخفيف الهمزة وله ثلاثة أوجه الابدال وقد تقدم ، والحذف وهو أن تكون متحركة وماقبلها بعد سكونه حرفا صحيحا أو ياء أو واوا أصليتين أو مزيدتين لمعنى فتلقى حركتها عليه ، وتحذف كنحو يسل والخطب ، وكذا من بوك ومن بلك ونحو حيل وحوبة ونحو أبوأيوب وذورش وأطيمى صره وقاضو بيك ، وقد التزم ذلك فى باب يرى وأرى يرى وأن تجعل بين بين وذلك إذا حركت متحركا ماقبلها فى غير مواقع الابدال المستمر كنحو سال وسئم ولؤم وأئمة وأأنت وكثيرا ماتوسط ألف بين الهمزتين فى نحو هذه الصورة ثم تخفف الهمزة بين بين أوتحقق .

النوع الرابع : اعتبار الترخيم وهو النظر فى كمية المحذوف فى هذا الباب وكيفية اجراء المحذوف عنه بعد الحذف والأصل فيه هو أنه احداث حذف فى آخر الاسم على الوجه المناسب من غير ارتكاب فيه لخلاف أصل فيقتضى هذا أن لاتزيد فى الحذف على الواحد فى نحو عامر وطلحة لئلا يقع فى الوسط وأن لاتقتصر على الواحد فى نحو صحراء وسكران وطائفى ومسلمان ومسلمون مما يوجد فى آخره زيادتان تزادان معا فتجريان مجرى الآخرله إذا أفضت النوبة إلى الحذف فتحذف إحداهما وتترك الأخرى فيقول لك صنيعك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ولا فى نحو عمار ومسكين ومنصور فتغلب الأقوى وهو الصحيح الأصلى المتحرك وتعجز عن الأضعف فيقول لك الحال صلت على الأسد و بلت عن النقد فيقع الحذف لاعلى الوجه المناسب وأن لاتجترئ على نحو قرار ومكين فيما قبل المدة فيه حرفان فقط فتفعل به مافعلت بعمار ومسكين فتخرج به إلى خلاف أصل وهو صوغه على أقل من ثلاثة وأن لاتجبن عن حذف التاء من نحو ثبة على مذهب سيبويه رحمه الله فى هذا الباب لأن من قرنه بتاء التأنيث هو الذى خرج به عن الأصل لأن تاء التأنيث

مع الكلمة بمنزلة كلمة مع كلمة فلست تصنع بحذف التاء شيئا مما تخطر ببالك وأن تقول فى نحو ثمود وهراوة وحياة ومطواء وقاض وأعلون إذالم تقدر المحذوف ثابتا ثمي وهراوة وحي ومطا وقاض وأعلى وأن لاتتوقف فى حذف آخر جزء المركب بكماله وأنت تحذف نظيره وهو تاء التأنيث .

النوع الخامس : التكسير وهو نقل الاسم عن دلالته على واحد بتغييرظاهرا أو تقديرا غير تغيير مسلمون ومسلمين ومسلمات الى الدلالة على أكثر من اثنين فتى قلنا فى اسم إنه مكسر فقد ادعينا هناك ثلاثة أشياء الجمعية لفظا ومعنى والنقل والتغيير واثبات الأول بامتناع وصفه بالمفرد المذكر وبهذا يفارق اسم الجمع واثبات النقل فى نحو الأهالى وأراهط وأعاريض من جموع لاتستعمل مفرداتها وتقدير التغيير فى نحو فلك وفلك وهجان وهجان فيما يلتبس فيه الجمع بالمفرد الى تلفيق مناسبات نبهت على أمثالها غير مرة . واعلم أن التكسير صنفان صنف لايختلف قبيله فيه وهو المقصود ههنا وصنف يختلف وذكره استطرادا والصنف الأول ينقسم الى مستكره وغير مستكره ولهما مثال واحد وهو مثال فعالل ومتى قلت مثال كذا فلا أعنى بالفاء والعين واللام هناك غير العدد وتفسير المستكره فيما نحن فيه وذكر مواقعه وكيفية اقتضائه فيها عين تفسيره ومواقعه وكيفية اقتضائه فى التحقير فنذكرها هناك باذن الله تعالى وغير المستكره تكسير الرباعى اسما كان أوصفة مجردا من تاء التأنيث أوغير مجرد والثلاثى الذى فيه زيادة للالحاق بالرباعى أو لغير الالحاق وليست بمدة اسما غير صفة تقول ثعالب وسلاهب ودساكر وشهابر وجداول وأجادل ، وكذا تكسير المنسوب والأعجمى من ذلك على ما يكسران عليه وهو مثال فعاللة كالاشاعثة والجواربة هذا هو القياس وأما بدون التاء فيشذ ، وكذا تكسير فاعلة أوفاعلاء اسمين على ماتكسران عليه وهو فواعل ككواثب وقواصع .

والصنف الثانى : ينقسم إلى سبعة أقسام إما أن يختلف إلى مثالين أو إلى ثلاثة أوأربعة أوستة أو تسعة أوعشرة فى الغالب أوأحد عشر .

اماالقسم الأول : فستة أضرب أولها فعل فعال بكسرالفاء وفتح العين غير مشبع ومشبعا لما لحقه التاء من الثلاثى المجرد وهو وصف كعلج وكاش فى علجة وكبشة . وثانيها فعل فعائل لما كان اسما ثلاثيا مؤنثا بالتاء فيه زيادة ثالثه مدة نحو صحف ورسائل فى صحيفة ورسالة . وثالثها فعل فواعل لمؤنث فاعل وهو صفة نحو نوم وحيض وضوارب وحوائض فى نائمة وضاربة وحائض . ورابعها فعال فعالى للاسم مما فى آخره ألف تأنيث رابعة مقصورة أو ممدودة نحو إناث وصحارى فى أنثى وصحراء ولفعلان صفة نحو غضاب وسكارى وقد حولت فعالى بفتح الفاء الى فعالى بضمها فى خمسة كسالى وعجالى وسكارى وغيارى وأسارى أيضا عندى على أنه متروك المفرد كأباطيل وأخواته . وخامسها فعال ومثال فعاليل للثلاثى فيه زيادة للالحاق بالرباعى أو لغير الالحاق وليست بمدة إذا لحق ذلك حرف لين رابع وكذا للرباعى إذا لحقه هذا وكذا للمجرد من الثلاثى فيه ياء النسب كسراح وفراويج وسراحين وسراديخ وكراسى فى سرحان وفروج وسرداخ وكرسى . وسادسها فعلى فعلاء ولكن فعلاء قليلة لفعيل بمعنى مفعول كقتلى وأسراء .

والقسم الثانى أربعة أضرب : أولها فعل أفاعل فعلان لأفعل صفة نحو حمر وحمران والأكابر فى أحمر والأكبر . وثانيها فعال أفعال أفعلاء لفعيل نحو جياد وأموات وأبيناء فى جيد وميت وبين . وثالثها فعال فعائل فعلاء لمؤنث صفة ثلاثية فيها زيادة ثالثة مدة نحو صباح وعجائز وخلفاء فى صبيحة وعجوز وخليفة . ورابعها فواعل فعلان فعلان افاعل اسما نحو كواهل وجنان وحجران فى كاهل وجان وحاجر لمستنقع الماء .

والقسم الثالث ضرب واحد : فعل فعل فعال فعالى للصفة مما فى آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة نحو حمر والصفر وبطاح وحرامى فى حمراء والصغرى وبطحاء وحرمى .

القسم الرابع ضرب واحد : أيضا فعل فعل فعل أفعل فعال فعول لما لحقه التاء من الثلاثى المجرد وهو اسم نحو بدن وبدر وبرم وأنعم وقصاع وحجوز فى بدنة وبدرة وبرمة ونعمة وقصعة وحجزة .

القسم الخامس ضربان : أحدهما فعل فعل فعال فعول فعلة فعلة فعال فعلان فعلاء لفاعل صفة مذكر نحو بزل وشهد وتجار وقعود وفسقة وقضاة وتختص بالمنقوص وكفار وصحبان وشعراء فى بازل وشاهد وتاجر وقاعد وفاسق وقاض وكافر وصاحب وشاعر ، وقد جاء عاشر فواعل لكن شاذا متأولا وهو فوارس والآخر فعل فعال فعول أفعال أفعلة فعلان فعلان فعلاء أفعلاء للثلاثى فيه زيادة ثالثة مدة وهو وصف نحو نذر وكرام وظروف وأشراف وأشحة وشجعان وشجعان وجبناء وأنبياء فى نذير وكريم وظريف وشريف وشحيح وشجاع وجبان ونبي .

والقسم السادس ضرب واحد : فعل فعل أفعل فعال فعول فعلة فعلة أفعال فعلان فعلان للثلاثى المجرد اسما أوصفة نحو سقف وورد ونمر ونصف وأفلس وأجلف وقداح وحسان وأسود وكهول وجيرة وشيخة وقردة ورطلة وأفراخ وأشياخ ورئلان وضيفان وحملان وذكران ، وقد وجد له اسما حادى عشر فعلى قالوا حجلى فى حجل وله صفة حادى عشر وثانى عشر فعالى وفعلاء قالوا وجاعى فى وجع وسمحاء فى سمح .

والقسم السابع ضرب واحد أيضا : فعل أفعل فعال فعول فعلة أفعال أفعلة فعائل فعلان فعلان أفعلاء الثلاثى فيه زيادة ثالثه مدة وهو اسم نحو كثب وأذرع وتختص بالمؤنث وأمكن شاذ وفصال وعنوق وغلمة وأيمان وأرغفة وأفائل وغزلان وقضبان وأنصباء فى كثيب وذراع وفصيل وعناق وغلام ويمين ورغيف وأفيل وغزال وقضيب ونصيب هذا ماسمعت فاذا نقل إليك تكسير على خلاف ضبطنا هذا فالى أنه متروك المفرد أو أنه محمول على غيره بجهة كمرضى وهلكى وموتى وجربى وحمقى وكأيامى ويتامى . واعلم أن أفعل وأفعالا وأفعلة وفعلة من أوزان التكسير للقلة كالعشرة فما دونها .

النوع السادس : التحقير وهو فيما سوى الجمع لوصفه بالحقارة وفى الجمع لوصفه بالقلة هذا هو الأصل وله فى جميع المواضع إلا فيما نطلعك عليه بإذن الله ثلاثة أمثلة ، وقد عرفت مرادى بقولى

مثال كذا فى نوع التكسير أحدها مثال فعيل بضم الصدر وفتح الثانى ولتحرك الثانى فى التحقير لاثبات همزة الوصل فيه وياء ثالثة ساكنة تسمى ياء التحقير فيما هو على ثلاثة أحرف : كيف كانت أصولا نحو بيت أوغير أصول أعنى أن فيها زائدا نحو ميت ولامدخل فى حروف مايحقر لتاء التأنيث وكذا الزيادات للتثنية وجمعى التصحيح والنسبة كما لا مدخل لحروف الآخر من التركيبين فى ذلك مثل بعليبك وحضير موت وخيمسة عشر تقول بييت ومييت أو على أقل فيكمل ثلاثة بردّ مايقدر محذوفا فيقال حريح ودمى وكذا منيذ وسؤيل وأخيذ وكذا بنىّ ووعيدة فى حر ودم وفى مذوسل وخذ أسماء وفى ابن وعدة وثانيها مثال فعيلل بكسر مابعد ياء التحقير فيما هو على أربعة أحرف كيف كانت نحوجعفر ومصحف وسلم وخدب تقول جعيفر ومصيحف وسليلم وخديب بالجمع بين الساكنين ياء التحقير والمدغم ولا يجمع بينهما فى الوصل إلا فى نحو ماذ كرنا وكذا إذا كان بدل ياء التحقير مدة كذابة ، و يسمى هذا حد اجتماع الساكنين أوعلى أكثر بحرف أوحرفين فصاعدا فيردّ إلى الأربعة بالحذف لما نيف عليها وتحقير مثل هذا مستكره : أى لايقع فى الاستعمال إلا نادرا ولا يحذف أصل مع وجود زائد ولا زائد مفيد مع وجود غير مفيد ولا غير مفيد له نظير مع وجود عديم النظير ولاغير آخر من الأصول مع وجود آخر اللهم إلا لجهة مناسبة بين ذلك و بين مايليق به الحذف تقول دحيرج فى مدحرج أو متدحرج بحذف الزائد دون أصل ومطيلق ومخيرج فى منطلق ومستخرج بحذف ماسوى الميم لكون الميم علامة فى اسم الفاعل وتقيريض فى استقراض بحذف السين لوجود تفيعيل كتجيفيف دون سفيعيل وفريزد بحذف الآخر ولك أن تحذف الدال لمناسبتها التاء . وثالثها مثال فعيليل باشباع كسرة مابعد ياء التحقير فيما كان على خمسة أحرف . رابعها مدة كقريطيس وقنيديل وعصيفير وفيما يستكره تحقيره أيضا عوضا مما يحذف فكثيرا مايقال فريزيد ومطيليق فقس والألف فى المحقر ثانية لضرورة التحريك تردّ الى أصل إن وجد لها ، وذلك إذا كانت غير زائدة و إلا قلبت واوا لضمة الصدر ، وثالثة طرفا وغير طرف لامتناع بقائها ألفا لوقوع ياء التحقير الساكنة قبلها لاتظهر إلا ياء وههنا اعتبارات لطيفة فتأملها فقد عرفناك الأصول . ورابعة طرفا لغير التأنيث تقلب ياء والمقتضى لزوم كسرمابعد ياء التحقير وللتأنيث مقصورة كانت أو ممدودة تعامل معاملة تاء التأنيث فيزول المقتضى فتبقى ألفا فيقال حبيلى وحميراء وغير طرف تقلب ياء للمقتضى إلا فى بابى سكران واجمال تفريعا للأول على حمراء والوجه ظاهر وللثانى عليها وعلى سكران معا . وخامسة تحذف ليس إلا إذا كانت مقصورة أما الممدوة للتأنيث فلا تقول فى نحو حبركى وحججبى حبيرك وحجيجب وفى نحو خنفساء خنيفساء و يعامل الألف والنون فى نحو زعفران وعقربان معاملة ألف التأنيث الممدودة فيقال زعيفران وعقيربان . وأما ماسوى الألف كيف كان غير بدل كسوط وخيط ورأس وغير ذلك و بدلا لكن بشرط اللزوم كنحو عيد وتراث وتخمة وقائل وأدد فلا تتغير إلا الواو بعد ياء التحقير طرفا أو غير طرف لحكمها ماسبق وأكثر هذه الأحكام مذكور فتذكر تقول سويط وخييط

ورؤيس وعبيد وتريث وتخيمة وقويشل، وأديد ، وأما البدل غير اللازم فيرد يقال مويزين وميقن ومويعد في ميزان وموقن ومتعد ومتى اجتمع عندك مع ياء التحقير ياءان فاحذف الأخيرة فقل عطى وهرية في عطاء وهراوة وأحي في أحوى على قول من يقول أسيد ويشترط في تحقير الجمع أن يطلب له اسم جمع كقويم أوجمع قلة كاجيال أو يجمع بعد التحقير بالواو والنون في العقلاء الذكور كرجياون وشويعرون وبالألف والتاء فيما سواهم كدريهمات وضويربات ويحترز عن جمع الكسرة لئلا يكون تحقيره كالجمع بين المتنافيين ويلزم التحقير ظهور تاء التأنيث في المؤنث السماعي إذا كان على ثلاثة أحرف كأريضة ونعيلة إلا ماشذ من نحو عريس وعريب دون ماتجاوز الثلاثة كعنيق وعقيرب إلاماشذ من نحو قديديمة ووريئة . واعلم أن التحقير لايتناول الحروف ولا الأفعال إلا في باب ما أفعله على قول أصحابنا يقال ما أميلح زيدا ولا مايشبه الحروف من الأسماء كالضمائر وأين ومتى ومن وما وحيث وأمس وكحسب وغير وعند ومع وغد وأول من أمس والبارحة وأيام الأسبوع ولا المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة حال العمل وقد يحقر ذا وتا وأولا بالقصر والمد والذى والتى والذين واللاتى هكذا ذيا وتيا وأوليا وأولياء واللذيا واللتيا واللذيون واللتيات ، وههنا نوع يسميه أصحابنا تحقير الترخيم وهوأن تجرد المزيد في التحقير عن الزوائد لا للضرورة كتحقيرك أزرق ومحدودبا وقرطاسا مثلا على زريق وحديب وقريطس .

النوع السابع : التثنية وطريقها الحاق آخر الاسم على ماهو عليه ألفا أو ياء مفتوحا ماقبلها ونونا مكسورة اللهم إلا إذا كان آخره ألفا مقصورة فانها ترد ثالثة إلى الأصل واوا كان كعصوان أو ياء كرحيان وتقلب فوق الثالثة ياء لاغير . وأما الممدودة فاذا كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا وإلا لم تقلب سواء كانت أصلية كقراء أو منقلبة عن حرف أصلى ككساء أو عن جار مجرى الأصل وهو أن يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب، وأما سائر ماقد يقع من نحوحذف تاء التأنيث في خصيان واليان على قول من لايأخذهما متروكى المفرد ورد المحذوف كيديان ودميان فيسمع ولايقاس وكما تجرى التثنية في المفردات تجرى في أسماء الجموع وفي المكسرات أيضا وأما نحو تأبط شرا مما يحكى فلا يثنى .

النوع الثامن : جمعا التصحيح ، والمراد بهما نحو مسلمون ومسلمين مما يلحق آخره واو مضموم ماقبلها أو ياء مكسور ماقبلها ونون مفتوحة علامة للجمع ونحو مسلمات مما يلحق آخره ألف وتاء للجمع أيضا ، والأول قياس في صفات العقلاء الذكور كنحو مسلمون وضاربون ، وفي أسمائهم الأعلام مما لاتاء فيه كنحو زيدون ومحمدون فيما سوى ذلك كثبون وأوزون سماع . والثانى للمؤنث كثمرات وهندات ومسلمات وطلحات وللمذكر الذى لاتكسيرله كنحو سجلات وقلما يجامع فيه المكسر كنحو بوانات و بون وحق كل واحدمنهما أن يصح معه نظم المفرد فلا يتغير عن هيئته إلا في عدة مواضع ذلك التغيير قياس فيها منها نحو اعلون وأعلين ، فان الألف تحذف لملاقاتها الساكن في غير الحد خارج الوقف ونحو قاضون وقاضين فان الياء تحذف لمثل ذلك

لأن الأصل قاضيون وقاضيين فلتضاعف الثقل وهو تحرك المعتل مع اجتماع الكسر والضم في الأول وهو مع توالي الكسرات حكما في الثاني وهي كسرة الضاد وكسرة الياء ونفس الياء لأنها أخت الكسرة يسكن المعتل بالنقل فيلاقي الساكن على الوجه المذكور فتحذف ، ومنها نحو مسلمات في مسلمة فان التاء تحذف احترازا عن الجمع بين علامتي التأنيث ومنها الهمزة من ألف التأنيث الممدودة فانها تبدل واوا لذلك ومنها الألف المقصورة كيف كانت فانها تبدل ياء للصورة . ومنها العين من فعلة وفعلة وفعلة فانها تفتح أو تحرك بحركة الفاء إذا كانت اسما والعين صحيحة كتمرات وسدرات وسدرات وغرفات وغرفات ويجوز التسكين في غير المفتوحة الفاء وأما نحو * أخو بيضات رائح متأوب * فانما يقع في لغة هذيل .

النوع التاسع : النسبة وهي بيان ملابسة الشيء الشيء بطريق مخصوص . إما بصوغ بناء كفعال لذي صنعة يزاولها ويديمها كعواج وثواب و بتات وكفاعل وهو لمن يلابس الشيء في الجملة كلابن وتامر ودارع . و إما بالحاق آخر الاسم ياء مشددة مكسورا ماقبلها كيمني وشامي وقد يزاد عوضا عن التشديد قبل الياء ألف كيمان وشآم ولهذه الياء تغييرات بعضها مضبوط و بعضها عن الضبط بمعزل فمن الأول حذف التاء كبصري وعلامتي التثنية والجمع اذا اتفقتا في المنسوب وهما على حالهما كزيدي في زيدان وزيدون اسمين . أما إذا خرجتا عن حالهما بأن يجعل النون معتقب الاعراب فلا والقياس إذ ذاك زيداني وزيديني والياء في زيديني من لوازم الاعتقاب لا النسبة ومن ذلك فتح ماقبل الآخر من ذي ثلاثة أحرف إذا كان مكسورا على الوجوب كنمري ودؤلي ومن ذي أكثر على الجواز كيثربي وتغلبي ، ومن ذلك أن يقال فعلي على ألبتة في كل فعيلة وفعولة كحنفي وشنئي وأن يقال فعلي في كل فعيلة كجهني إلا في المضاعف والأجوف من ذلك فانه يقتصر على حذف التاء وأن يقال فعلي في فعيل وفعيلة من المنقوص وفعلي في فعيل وفعيلة منه كغنوي وضروي وقصوي وأموي وقيل أميي وقالوا في تحية تحوي وأن يقال فعولي في فعول وفعولة منه كعدوي عند أبي العباس المبرد رحمه الله وأماسيبويه فيقول في فعولة فعلي فيفرق ومن ذلك أن تحذف الياء المتحركة من كل مثال قبل آخره ياء مشددة كسيدي في سيد وماشا كل ذلك ولهذا قلنا الألف في طائي بدل عن ياء ساكنة وكهيمي في مهيم اسم فاعل من هيمه ، وأما في مهيم تصغير مهوم فيقال مهيمي على التعويض ومن ذلك أن يقلب الألف في الآخر ثالثة أو رابعة أصلية واوا لاغير ، وإما رابعة غير أصلية يتقدمها سكون فلك أن تقلب وتحذف كدنيوي ودنيي ونحو دنياوي وحبلاوي وجه ثالث وإما رابعة لايتقدمها سكون كجمزي وخامسة فصاعدا فليس إلا الحذف هذا إذا كانت مقصورة والممدودة تقلب همزتها واوا إذا كانت للتأنيث وإلا فالقياس ترك القلب فيه ولما التزم فتح ماقبل الياء في نحو العمي والقاضي والمشتري ولزم من ذلك انقلاب الياء ألفا كان حكمها حكم الألف المقصورة في جميع ماتقدم إلا في تفاصيل كونها رابعة فلا يقع ههنا من تلك إلا الخيرة بين القلب والحذف وان كان الحذف هو الأحسن وقالوا في نحو المحيي محوي تارة

وحيى أخرى وكذا لما التزم أيضا فتح العين فى نحوطى ولية وحية قيل طووى ولووى وحيوى وفى نحو ظبية وقنية ودمية وكذا فى بنات الواو لما التزمه يونس رحمه الله . قال ظبوى وقنوى ودموى ، وكان الواو فى غزوى عنده بدلا من الألف ولما لم يلتزم الخليل وسيبويه رحمهما الله فيها قالا ظبيي وغزوي فى ظبية وغزوة كما فى ظبي وغزو ويقول فى نحو دو وكوة دوى وكوى ، ومن ذلك أن تحذف ياء النسب إن كانت فى الاسم فتقول فى النسبة الى نحو شافعي شافعي وكذا فى كراسي أيضا اسم رجل كراسي وكأن من قال مرمى فى مرمي شبه الياء بياء النسبة ، ومن قال مرموى ترك التشبيه ، ومن ذلك أن تهمز فى نحو حاية دون علاوة فتقول حائي وعلاوى وتخير فى نحو راية وثاية وآية بين الهمز والياء والواو ومما هو عن الضبط بمعزل حال الثانى فقد رد فى البعض كأخوى وأبوى وضعوى وستهى ولم يرد فى بعض نحو عدى وزنى وكذا الباب إلاما اعتل لامه نحو شية فانك تقول فيه وشوى وجاء الأمران فى البعض نحو غدى وغدوى ودمى ودموى ويدى ويدوى وحرى وحرحي وابنى وبنوى وقالوا اسمى وسموى وكعدى وعدوى فقلبوا وأبو الحسن الأخفش رحمه الله تعالى : يعتبر الأصل فيما يرد فيقول وشيي وحرحي بالسكون وعلى هذا فى أخواتهما والخليل وسيبويه رحمهما الله يقولان بنوى وأخوى فى بنت وأخت ويونس رحمه الله يقول بنتى وأختى فلا ينظم تاءهما فى سلك تاء التأنيث ومما هو أبعد عن الضبط قولهم بدوى وبصرى وعلوى وطائى وسهلى ودهرى وأموى وثقفى وقرشي وهذلى وخراشي وخرسى وخرفى وكذا عبدرى وعبقسى وعبشمى فهذه وأمثالها الى اللغة ويشترط فى المنسوب أن يكون مفردا غير جمع ولا مركب ولا مضاف فيقال فى النسبة الى نحو صحائف وكتب صحفى وكتابى ، وأما الأنصارى والأنبارى والأعرابى فانما ساغ ذلك لجريها مجرى القبائل كأنمارى وضبابى وكلابى وكعافرى ومداينى وفى النسبة الى نحو معدى كرب وخمسة عشر ونحو اثنى عشر أيضا فتنبه معدى وخمسى واثنى أو ثنوى وفى النسبة الى نحو ابن الزبير وامرىء القيس زبيرى وامرئى ينظر إذا كان المضاف إليه اسما يتناول مسمى على حياله كالزبير نسب إليه وإلا كانت النسبة إلى المضاف .

النوع العاشر : إضافة الشيء إلى نفسه طريقها بعد استجماع شرائط الاضافة وستعرفها فى النحو إلحاق آخر الكلمة ياء مخففة مفتوحة فى الأصل وتسكينها للتخفيف مكسورا ماقبلها إلا فيما كان آخره ألفا كعصاى أومستحق الادغام فيها كمسلمى وأعلى بفتح ماقبل الياء مشددة فى مسلمين وأعلين وفى أعلون أيضا وكمسلمى بكسرة ماقبل الياء المشددة فى مسلمين ومسلمون أيضا ويقال لدى والى وعلى فاعلم .

النوع الحادى عشر : فى اشتقاق مايشتق من الأفعال . جميع مايشتق من الأفعال قد سبق الكلام فيها على مايليق بها وهو قريب العهد فلا نعيده إلا مثال الأمر فانه بعد غير مذكور فنتكلم فيه . اعلم أن طريق اشتقاقه هو أن تحذف من الغابر الزائد فى أوله وتبتدىء على الثانى

إن كان متحركا و إلا فلامتناع الابتداء بالساكن ان كنت فى باب أفعل رددت الهمزة الساقطة وإلا جلبت همزة وصل مضمومة فى باب يفعل المضموم العين مكسورة فى جميع ماعداه ثم تحذف الآخر إن كان معتلا أوتسكنه إن لم يكنه ولا مشددا وتحركه فى المشدد بأىّ حركة شئت إذا كان ماقبله مضموما والا فغير الضم ، ولسكون الآخر تحذف المدة قبله متى اتفقت نحو قل و بع وخف وستتحقق هذا ، وههنا فائدة لابد من ذكرها وهى أن الغابر المشدد الآخر حال اشتقاق الأمر منه لايلزم تشديده بل لك أن تفك تشديده على هيئة مايقتضيه الباب ثم تشتق ولا يؤمر بهذا المثال الا الفاعل المخاطب .

النوع الثانى عشر : تصريف الأفعال مع الضمائر ونونى التأكيد الكلام فى هذا النوع يستدعى اشارة الى الضمائر فلنفعل . اعلم أن الضمير عبارة عن الاسم المتضمن للاشارة الى المتكلم أوالى المخاطب أوالى غيرهما بعدسبق ، ذكره هذا أصله وهو : أعنى الضمير ينقسم الى قسمين من حيث الوضع قسم لايسوغ الابتداء به ويسمى متصلا وقسم يسوغ فيه ذلك و يسمى منفصلا وكل واحد منهما بحسب اعتبار المراتب العرفية وراء تعرض الرفع والنصب والجر كان يحتمل ثمانية عشر صورة ستا فى غير المواجهة لاعتباره مذكرا ومؤنثا واعتبار الوحدة والتثنية والجمع فى كلا الجانبين وستا أخر فى المواجهة بمثل ذلك وستا أخر فى الحكاية لكن لما ألغى اعتبار التذكير والتأنيث فى الحكاية لقلة الفائدة فيه ولم تصح التثنية والجمع فيها حقيقة فاقتصر لهما على صور تشملهما معنى ولم يفرق بين اثنين واثنتين فيما سوى ذلك حكاية عادت اثنتى عشرة لاحزيد كما ترى ، ثم لما تعذر اعتبار الجر فى المنفصل لمنافاته الانفصال ولم يغاير بين النصب والجر فى المتصل لتآخيهما الا فى الحكاية عن نفسك تكررت الاثنتا عشرة أربع مرات لم يفت إلاصورتا الغائب والغائبة بقيتا مستكنتين ، ولنذكرها بأسرها فى أربع جمل لنحقق صورها . الجملة الأولى : فى المنفصلة المرفوعة ، وهى أنانحن وأنت أنتما أنتم أنت أنتن وهوهما هم هى هن . الجملة الثانية : فى المنفصلة المنصوبة ، وهى إياى إيانا وإياك إياكما إياكم إياك إياكن وإياه إياهما إياهم إياها إياهن . الجملة الثالثة : فى المتصلة المرفوعة ، وهى عرفت عرفنا وعرفت عرفتما عرفتم عرفت عرفتن وعرف عرفا عرفوا عرفت عرفتا عرفن . الجملة الرابعة : فى المتصلة المنصوبة وهى عرفنى عرفنا وعرفك عرفكما عرفكم عرفك عرفكن وعرفه عرفهما عرفهم عرفها عرفهن ، وهذه الجمل الأربع لاتتفاوت بفوات المواضع سوى المتصلة المرفوعة فانها فى الغابر تتفاوت فاستمعها ، وهى أعرف نعرف وتعرف تعرفان تعرفون تعرفين تعرفان تعرفن و يعرف يعرفان يعرفون تعرف يعرفان تعرفن . واعلم أن الأفعال كلها فى اتصالها بالمنصوبة لاتتفاوت هيئة . وأما فى اتصالها بالمرفوعة فالعارية منها عن الادغام وحروف العلة لايزيد تفاوتها على ماترى ، وأما مالايعرى عن ذلك فما ادغامه فى غير آخره كجرب و يجرب أو معتلة يبعد عن آخره كوضؤ وابيض ويوضؤ و يبيض حكمه فى ذلك حكم العارى وما ادغامه فى آخره كشد

و يشد أو معتلة فى آخره أو فيما قبله كدعا وقال و يدعوو يقول زائد التفاوت تارة بفك الادغام وأخرى بابدال المعتل أو حذفه والضابط هناك أصلان أحدهما فى فك الادغام وابدال الألف ولا ابدال لغير الألف فى اللفظ وهو أن الادغام من شرطه كون المدغم فيه متحركا وأن الاعلال بالألف المعتد به فنذكر من شروطه تحرك المعتل ، وهذا الشرط يفوت فى الماضى مع ثمانية من الضمائر وهى الضميران فى الحكاية والخمسة فى المواجهة وضمير جماعة النساء فى غير المواجهة ولنسمها مسكنات الماضى فيزول الادغام فيعود المدغم إلى حركته كقولك فى باب فعل المفتوح العين كورت كورنا كورت كورتما كورتم كورت كورتن كورن ، وفى باب فعل المكسور العين ظللت ظللنا وكذا فى باب أفعل أعددت ، وفى فاعل حاججت ، وعلى هذا حتى إنك تقول احاررت واحوررت واقشعررت ، وقد يحذف عند فك الادغام أحد المتكررين كقولهم ظلت أو ظلت بفتح الظاء أوكسرها وكقوله * أحسن به فهن اليه شوس * ويزول الاعلال بالألف فيعود الأصل فى الثلاثى المجرد كدعوت دعونا دعوت دعوتما دعوتم دعوت دعوتن دعون ورميت رمينا رميت رميتما رميتم رميت رميتن رمين ، وفى غير الثلاثى المجرد يلزم الياء كأرضيت ورجيت وأما فى الغابر فيفوت مع ضمير جماعة النساء فى المواجهة وغير المواجهة فحسب ولنسمه مسكن الغابر فيزول الادغام أيضا فيعود المدغم إلى حركته كقولك تعضضن و يعضضن وتقررن و يقررن وتشددن و يشددن وكذا فى سائر الأبواب ويزول الاعلال بالألف و يلزم الياء هذا هو القياس كترضين ويرضين وتدعين و يدعين . وثانيهما فى الحذف وهو أن من شرط ثبوت المدة ألفا كانت أو ياء أو واوا أن لا يقع بعدها ساكن غير مدغم ، وهذا الشرط يفوت مع مسكنات الماضى فى ماض قبل آخره مدة فتسقط المدة كقولك فى قال قلت قلنا قلت قلتما قلتم قلت قلتن قلن ، وفى اختار اخترت اخترنا وعلى هذا ، وههنا أصل لا بدّ من المحافظة عليه وهو أن ماقبل الألف عند سقوطها يفتح فى غير الثلاثى المجرد ألبتة كاخترت وأنقدت ، وفى الثلاثى المجرد يكسر فى باب فعل المكسور العين كخفت و يضم فى باب المضموم العين كطلت ، وأما فى باب فعل المفتوح العين فيكسر إذا كانت الألف من الياء كلت و يضم إذا كانت من الواو كقلت وما قبل غير الألف عند السقوط لا يتغير كقولك فى قيل بالكسر الخالص أو بالاشمام قلت ياقول وقلت بهما ، وفى قول قلت بالضم و يفوت أيضا مع مسكن الغابر فيما قبل آخره مدة فتسقط و يبقى ماقبلها على حاله كتخفن و يخفن وتبعن و يبعن وتقلن و يقلن وكما كان يفوت مع تلك الثمانية شرط ثبوت الألف فيما قبل آخر الماضى فكانت تسقط كذلك يفوت شرط ثبوتها فى آخره مع ثلاثة فتسقط وهى تاء التأنيث الساكنة ظاهرا كما فى قولك دعت ورمت وتقديرا كما فى قولك دعتا ورمتا ومن العرب من لا يعتبر التقدير فيقول دعاتا وراماتا والشائع الكثير هو الأوّل وواو الضمير كدعوا ورموا وأما ألف الاثنين فلما لم يجز معها بقاء الألف ألفا لامتناع الاعلال معها لما نبهت عليه فى باب الاعلال لا بجوم تغيير الحكم ، وكما كان يفوت شرط ثبوت المدة فيما قبل

آخر الغابر مع ماعرفت فكانت تسقط كذلك بفوت شرط ثبوتها فيه إذا كانت في الآخر مع اثنين فتسقط أحدهما ضمير الجمع في المواجهة وغير المواجهة كتخشون وترمون وتدعون ويخشون ويرمون ويدعون . والثاني ضمير المخاطبة كتخشين وترمين وتدعين وبيان فوات الشرط انما يظهر ببيان كون أواخر الأفعال في هذين الموضعين مدات وبيان كونها مدات باستعمال طريقين أحدهما طريق الاعلال . والثاني طريق التسكين بالنقل ، أماطريق الاعلال فحيث يكون ماقبل آخر الفعل مفتوحا كقولك تخشين وتدعين تعل الياء فيصير تخشاين وتدعاين ثم تحذفها لفوات الشرط ، وأما طريق التسكين بالنقل فحيث يكون ماقبل آخره مكسورا أومضموما كقولك ترميون وتدعوون وكذا ترميين وتدعوين تهرب عن تضاعف الثقل ، وذلك تحرك المعتل مع اجتماع الكسر والضم في نحو قولك ترميون وتدعوين فتسكن ذلك المعتل بنقل حركته إلى ماقبله فيصير مدة ثم تحذفها لفوات الشرط أو تحركه مع توالي الضمات في نحو تدعوون وهي ضمة ماقبل الواو وضمة الواو ونفس الواوفهي أخت الضمة أومع توالي الكسرات في نحو ترميين وهي كسرة ماقبل الياء وكسرة الياء ونفس الياء فهي أخت الكسرة فتسكنه أيضا بنقل حركته إلى ماقبله وان كان لايظهر أثر النقل في اللفظ فيصيرمدة ثم تحذفها لفوات الشرط وحال اتصال الضمائر بمثال الأمر على نحو حال اتصالها بالغابر لا فرق إلا في شيء واحد وهوأنك بعد ألف الضمير وواوه وبائه تترك النون كقولك اضربا اضربوا اضربي .

[فصل] ونونا التأكيد مدخلهما الغابر ومثال الأمر والثقيلة منها تفتح ماقبل نفسها إذا اتصلت بما لاضمير في آخره كاضربن ونضربن في الحكاية وتضربن للمخاطب ويضربن وتضربن للغائب والغائبة وتستصحب مع نفسها ألفا في اتصالها بما في آخره نون جماعة النساء وتحذف النون بعد ألف الضمير وواوه وبائه نعم والواوأيضا والياء إذا لم يكن ماقبلهمامفتوحا وإذا كان كذلك حركت الواو بالضم والياء بالكسر تحريكا عارضا مثل رمتا كقولك اخشون واخشين وتكون مكسورة بعد ألف الضمير والألف المستصحبة كقولك اضربان واضربنان ومفتوحة في سائر المواضع ومن شأنها أن ترد المدة المحذوفة من الآخر وإذا كانت ألفا أن تقلبها ياء لامحالة كقولك ارمين وادعون واخشين وابرضين والخفيفة لاتخالف الثقيلة في جميع ذلك إلا في وقوعها بعد الألفين فلاثبات لها هنالك عندنا خلافا للكوفيين فهم جوزوا اثباتها ساكنة عند بعضهم مكسورة عند آخرين في الوصل .

النوع الثالث عشر : في اجراء الوقف على الكلم في الوقف ثلاث لغات أو أربع التضعيف كقولك عمر وهو مختص بالذي آخره صحيح غير همزة وماقبله متحرك والرفع وهو أن تروم في اسكانك الآخر قدرا من التحريك والاسكان الصريح وهو على نوعين اسكان باشمام وهو ضم الشفتين بعد الاسكان وأنه مختص بالمرفوع وبغير اشمام والأصل في سكون الوقف أن لا يعتد به لكونه عارضا فلا يحتفل باجتماع الساكنين في نحو بكر وعمرو وغلام وكتاب ثم من العرب من يحتفل به فيحول حركة الآخر ضمة كانت أو كسرة دون الفتحة التي هي لخفتها كلا حركة ولعدم

استمرار المحتفل به معها كقولهم بكرا وعمرا هـذا إذا لم يكن الآخرة همزة إلى ما قبـله إذا كان صحيحا ساكنا كنحو مررت ببكر وجاءنى بكر وكذا ضربتـه ولم أضربه ، وأما إذا كان همزة حولها أية كانت بعلة التخفيف أو تمهيد له كنحو الخبو والردو والبطو ، والخبي والردى والبطى والخبا والردا والبطا على هذا الوجه إلا قوما من تميم فهم يتفادون من أن يقولوا هذا الردو ومن البطى فيفرون إلى الاتباع قائلين هذا الردىء ومن البطؤ ، ومن العرب من يعامل مايتحرك ماقبل همزته كالكلا بمجرد علة التخفيف معاملة ما يسكن ماقبـل همزته فيقول الكلو والكلى والكلا والحجازيون فى قولهم الكلا بالألف فى الأحوال الثلاث وأكموا بالواو فيها وكذا فى قولهم أهنى بالياء عاملون بسكون الوقف معاملة سكون همزة رأس ولؤم و بئر فاعلم وللوقف وراء هـذا مايتلى عليك فاستمع وذلك قلب تاء التأنيث هاء كنحو ضاربة إلا عنـد بعض يقولون ضاربت وهم قليل واستدعاء هاء فيما هو على حرف واحد كنحوقه وره ونحو مجىء مه ومثـل مه فى مجىء م جئت ومثل م أنت على الوجوب ، وأما فى نحو علام وفيم وقوى الاتصال بماقبـله وفيما حذف آخر المعتل من الغابر ومثال الأمر فعلى الجواز لك أن تسكن وأن تلحق الهاء وحذف التنوين إذا لم يكن ماقبله مفتوحا نحو جاءنى زيد ومررت بزيد ، وكذا قاض عنـد سيبويه وهو الأكثر أو قاضى عنـد الأخفش وقلبـه ألفا إذا كان مفتوحا نحو رأيت زيدا وقاضيا وحكم النون الخفيفة ونون إذن حكم التنوين فقل فى الوقف على هل تضربن و إذا تضربون و إذا وجواز حـذف الياء فى نحو القاضى و ياقاضى عند بعض مع امتناع حذفها فى نحو يامرى و يايعى اسما مما لايبقى بعد الحذف لاعلى حرف واحد أصلى عند الجميع ، وأبدل الألف على خلاف الأعرف ياء أو واوا أو همزة كحبلى بالياء فى لغـة قوم من بنى فزارة وقيس وحبلو بالواو فى لغة قوم من طى وحبلأ بالهمزة فى لغـة قوم ، وكذا رأيت رجلا و يضربها ، وقالوا أنا مرة وأنه أخرى فى الوقف على أن وهو بالاسكان تارة وهوه أخرى وههنا وهاهناه وهؤلاء وهؤلاه عندالقصر وأكرمتك وأكرمتكه وغلام وضربن فيمن يسكن الياء وصلا وغلامى وضربنى وغلاميه وضربنيه فيمن يحرك وضربكم وضربهم وعليهم وبهم ومنه وضربه بالاسكان فيمن ألحق وصلا أو حرك وهذه فيمن قال هذهى والوقف على من الاستفهامى أن يشبع فى نونه حركة المستفهم عنـه كنحو منو منى منا فقط أو أن تثنى وتجمع وتؤنث أيضا على نحو المستفهم عنه كنحو منان منين منون منين منة منتان منتين منات ، وكل واو أو ياء لا تحذف فى الوقف تحذف فيـه بشفاعة الفاصلة كنحو الكبير المتعال والليل إذا يسر أو القافية كقوله * و بعض القوم يخلق ثم لايفر * هـذا ثم إن الوصل قد يجرى مجرى الوقف مثل قوله * ببازل وجناء أو عيهل * وقوله تعالى ــ لكنا هو الله ربى ــ

كمل القسم الأول من الكتاب والله المشكور على كماله والمسئول أن يمنح التوفيق فى الباقى بحق محمد وآله .

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثانى

من الكتاب فى علم النحو وفيه فصلان

أحدهما فى أن علم النحو ماهو . والثانى فى ضبط ما يفتقر إليه فى ذلك .

الفصل الأول

اعلم أن علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى، مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ فى التركيب من حيث تلك الكيفية وأعنى بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية مايكون من الهيئات إذ ذاك و بالكلم نوعيها المفردة وماهى فى حكمها ، وقد نبهت عليها فى القسم الأول من الكتاب وسيزداد ماذكرنا وضوحا فى القسم الثالث إذا شرعنا فى علم المعانى باذن الله تعالى .

الفصل الثانى : فى ضبط مايفتقر إليه فى ذلك

والكلام فيه يستدعى تقديم مقدمة وهى أن تلك الهيئات التى يلزم رعايتها على تفاوتها بحسب الواضع وجهة التقديم والتأخير منحصرة بشهادة الاستقراء فى أنها اختلاف كلم دون كلم اختلافا لاعلى نهج واحد لاختلاف أشياء معهودة فيظهر من هذا أن الغرض فى هذا الفصل إنما يحصل بضبط ثلاثة القابل والفاعل والأثر فلنضمنه ثلاثة أبواب أحدها فى القابل وهو المسمى عند أصحابنا معربا وثانيها فى الفاعل وهو المسمى عاملا وثالثها فى الأثر وهو المسمى اعرابا ولا يذهب عليك أن المراد بالقابل ههنا هو ما كان له جهة اقتضاء للأثر فيه من حيث المناسبة و بالفاعل هو مادعا الواضع إلى ذلك الأثر أو كان معه داعية له إلى ذلك و إلا فالفاعل حقيقة هنا هو المتكلم .

الباب الأول : فى القابل وهو المعرب

اعلم أن ليس كل كلمة معربة بل فى الكلم مايعرب وفيها مالا يعرب و يسمى مبنيا فلا بدّ من تمييز البعض عن البعض و يتعين أحدهما بتعيين الآخر والمبنى أقرب إلى الضبط فلنعينه بتعيين المعرب .

اعلم أن المبنى قسمان قسم لايحتاج إلى عده واحدا فواحدا وقسم يحتاج إلى ذلك والأول جعلناه أربعة عشر نوعا : أولها الحروف . وثانيها الأصوات المحكية على قول من لا يجعلها حروفا كنحو حس و بس. ووى وواوأخ و بخ ومض وغيط وغم وخ وهيخ واخ ونحو طيخ وشيب وماء وغاق وخاز باز وطاق وطق

وقب ونحو هلا وعدس وهيد وهيد وهاد وحه وده وحوب وحاى وعاى وحب وحل وهدع وهس وهيخ وفاع وحج وعه وعيز وهج وهجاوجاه ونحو جوت وجى ودوه و بس وفىء وساء وسوء وقوس ونظائرهن . وثالثها أمثلة الماضى والأمر أيضا عندنا . ورابعها أسماء الأفعال كنحو رويد زيدا ويقال . رويدك وتبـل وهلم وهات ، والأصح فيه عنـدى أنه ليس باسم فعل وستعرفه ، وهاء فيه لغات ، وله استعمالات ودونك زيدا وعنـدك عمرا وحذرك بكرا وحـذارك وحيهل ، وفيه لغات و بله وعليك الأمر و به ونحوصـه ومه وهيت وهلم وهل وهيك وهيل وهيا وقدك وقطك واليـك وأمين وآمين ، ونحـو هيهات وفيـه لغات وشـتان وسرعان ووشـكان وأف وأوه ، وفيه لغات ، وأمثال ذلك دون حسبك فيه وكفيك على الظاهر . وخامسها المضمرات . وسادسها المبهـمات ، وهى كل ما كان متضمنا الاشارة إلى غـير المتـكلم والمخاطب من دون شرط أن يكون سابقا فى الذكر لا محالة ، ثم إذا كان مدركا بالبصر أو منزلا منزلته بحيث يستغنى عن قصة كنحو ذا وتا وتى وته وذه وأولا بالقصر والمد ، وغير ذلك سميت أسماء الاشارة و إن لم يكن مـدركا بالبصر ولا منزلا منزلته بحيث لا يستغنى عن قصـة كنحو الذى والتى وما ومن وذو الطائية وذا فى ماذا والألف واللام فى نحو الضارب زيدا أمس والألى وما انخرط فى هذا السلك سميت موصولات وتلك القصة صلة الا المثنى منها فى أكثر اللغات واللاتين والذين أيضا فى لغة بنى عقيل و بنى كنانة . قال قائلهم :

نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

والا أيهم كاملة الصلة عند سيبويه ومن تابعه أو على أية حال كانت عند الخليل ، ووجه ترك القصة فى نحو اللتيا والتى يأتيك فى علم المعانى إن شاء الله تعالى . وسابعها صدور المركبات من نحو بعلبك وحضرموت ، وخمسة عشر والحادى عشر والحادية عشرة ، ونحو ضاربة وهاشمى عندى إذا تأملت وأمثالها إلا اثنى عشر على الأقرب ، ونحو زيد بن عمرو وهند ابنـة عاصم مما يكون العلم موصوفا بابن مضاف إلى العلم أوابنة هى كذلك إلا أن هذا الصدر من بين صدور المركبات التزم فيه اتباعه حركة العجز ، وهو المضاف هـذا مايذكر ، ولى فيه نظر . وثامنها الغايات ، وهى كل ما كان أصل الـكلام فيه أن ينطق به مضافا ثم يختزل عنه مايضاف اليه لفظا لانية كنحو أتيتك من قبل مثلا . وتاسعها مايتضمن معنى حرف الاستفهام أو الجزاء ماعدا ايا أو معنى غير ذلك لـكن من اعجاز المركبات كنحو أحد عشر وأخواته وكذاحيص بيص وكفة كفة وصحرة بحرة فيمن لا يضم اليهما نحرة و بين بين و يوم يوم وصباح مساء وشغر بغر وشـذر مذر وخذع مذع وحيث بيث وحاث باث لتضمن الأعجاز فيها كلها معـنى حرف العطف وكذا جارى بيت بيت لتضمن العجز إما معنى اللام أو معنى إلى عند أصحابنا ، والأولى عندى أن يضمن معنى حرف غير عامل فيه كفاء العطف لسر تطلع عليه فى خاتمة الـكتاب باذن الله تعالى . وعاشرها ما كان على فعال إما أمرا كنحو حذار وتراك ، وأنه قياس عند سيبويه فى جميع الثلاثيات المجردة و إما بمعنى المصدر المعرفة كنحو

جَار للفجرة و يسار للميسرة وجاد للجمود وحماد للمحمدة ولا مساس ودعنى كفاف ولا عباب ولا إباب و بوار و بلاء وغير ذلك ، و إما معدولة عن الصفة مختصة بالنداء كنحو يارطاب و ياخباث و يادفار و ياجار و يالكاع وقوله :

أطوّف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيدته لكاع

شاذ و يافساق و ياخضاف و ياخزاق و ياحباق أو غير مختصة به كنحو براح وكلاح وجداع واذام وطمار وطبار ولزام و إما معدولة عن فاعلة فى الأعلام كنحو حذام وقطام و بهان وسجاح وكساب وسكاب وظفار وعرار فى لغة أهل الحجاز دون لغة بنى تميم فى غير ما كان آخره من ذلك راء إذ فى الراثى لاخلاف فى البناء ، وحادى عشرها ما أضيف الى ياء المتكلم أوالى الجمل من أسماء الزمان كيوم فعل أو الى إذ منها كيومئذ وماشا كل ذلك فيمن يبنى فيهما ، وثانى عشرها ما نودى مفردا معرفة كنحو يازيد ، وثالث عشرها مانفى نفى جنس كنحو لا رجل ، ورابع عشرها نحو يضربن من الأفعال المضارعة وليضربن أو ليضربن مما هو يقترن بنون جماعة النساء أونون التوكيد وههنا نوع خامس عشر وهى الجمل .

(والقسم الثانى) من المبنى اذا و إذ والآن وأمس عند غير الخليل وقط وفيه لغات وعوض بالفتح والضم وحيث بالحركات الثلاث وحوث بمعناه بالضم والفتح ولدن وأخواته جير إلا فى لغة قيس ومن وما الموصوفتان وما غير موصولة ولا موصوفة وكم الخبرية وكأين وكأى على مذهب يونس بن حبيب ومحمد بن يزيد وكيت وزيت ولهى أبوك وأخواته ووله لا أفعل ولات أوان فى قوله :

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء

فيمن ليس مجرورا عنده ولما ومذ ومنذ وعلى وعن والكاف أسماء ، هذا هو الحاصل من مبنيات الكلم وماخرج منه فهو معرب وأنه نوعان : نوع من الأسماء وهو يختص بالرفع والنصب والجرّ ونوع من الأفعال وهو يختص بالرفع والنصب والجزم ، ثم ان النوع الاسمى صنفان : صنف يقبل الحركات مع التنوين و يسمى منصرفا ، وصنف لايقبلها مع التنوين ويسمى غير منصرف فلا بد من تمييز أحدهما عن الآخر ، والوجه فى ذلك هو أن ههنا أمورا تسعة وتسمى أسباب منع الصرف . أحدها التأنيث معنى أولفظا بالتاء أو بما يقوم مقامه كالآخر من المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف مثل عناق وعقرب ومثل مساجد ومصابيح عندى من بين المكسرات للزوم الجمع التكسيرى الذى هو كذلك التأنيث بخلاف ماسوى ذلك اذا اقترن بالعلمية نحو سعاد وطلحة وعناق وعقرب ومساجد ومصابيح أسماء أعلاما أو بالألف مقصورة كانت كحبلى أوممدودة كصحراء وسيرد فى ألف التأنيث كلام فى باب العامل . وثانيها العجمة وهى كون الكلمة من غير أوضاع العربية كنحو ابراهيم واسماعيل ونوح ولوط اذا اقترنت بالعلمية . وثالثها العدل وهو تغيير الصيغة بدون تغيير معناها كتغيير نحو عامر وحاذمة فى الأعلام وواحد واحد الى عشرة

عشرة فى غيرها الى عمر وحذام والى موحد أو أحاد الى معشر أوعشار . ورابعها الجمع اللازم كنحو مساجد ومصابيح وفيه تفصيل وهو أن نحو مساجد مما بعد ألف جمعه حرفان اذا كان ثانيهما ياء حذف فى الرفع والجرّ ونون إلا فيما لايعتد به . وخامسها وزن الفعل المختص بالأفعال كنحو ضرب أوالمنزل بمنزلته وهو الغالب كنحو أفعل . وسادسها الألف والنون الزائدتان فى باب فعلان فعلى كنحو سكران أو فى الأعلام كنحو مروان وعثمان . وسابعها وثامنها الوصف والتركيب الظاهر كنحو ضارب و بعلبك وقولى التركيب الظاهر احتراز عن نحو ضاربة وهاشمى على ماقدمت . وتاسعها العلمية وهى كون الاسم موضوعا لشيء بعينه لايتعداه ، وقد عدّ بعض النحويين عاشرا وهو ألف الالحاق المقصورة اذا اقترنت بالعلمية وعند من لم يعد ألحقها بألف حبلى هذه التسعة متى كان فى الاسم المعرب منها الجمعية اللازمة أوألف التأنيث مقصورة أو ممدودة أوعما سوى ذلك اثنان فصاعدا كان غير منصرف و إلا كان منصرفا ألبتة عندنا خلافا للكوفيين فهم جوّزوا منعه عن الصرف للعلمية وحدها ، وههنا تفصيل لابد منه وهو أن الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الحشو فمع الاثنين صرفه أولى وان نحو أحمر مما يمتنع من الصرف اسم جنس عند تنكيره عن العلمية اذا كنت نقلته اليها لايصرفه سيبويه ويصرفه الأخفش وان مصغر نحو أعشى يعامل معاملة باب جوار . ثم ان المعرب فى قبوله الاعراب على وجهين : أحدهما أن يكون بحيث لايقبله إلا بعد أن يكون غيره قد قبله . والثانى أن لا يكون كذلك ، والوجه الأول من النوع الاسمى خمسة أضرب تسمى التوابع وهى صفة وعطف بيان ومعطوف بحرف وتأكيد وبدل ، فالصفة هى مايذكر بعد الشيء من الدال على بعض أحواله تخصيصا له فى النكرات وتوضيحا فى المعارف وربما جاءت لمجرد الثناء والتعظيم كالصفات الجارية على القديم سبحانه وتعالى أولما يضاد ذلك من الذم والتحقير أوللتأكيد كنحو أمس الدابر ومن شأنها اذا كانت فعلية وهى مايكون مفهومها ثابتا للمتبوع أن تتبعه فى الافراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتأنيث والتذكير كما تتبعه فى الاعراب ، واذا كانت سببية وهى مايكون مفهومها ثابتا لما بعدها وذلك متعلق لمتبوعها أن لاتتبع إلا فى الاعراب والتعريف والتنكير أوكانت يستوى فيها المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع نحو فعيل بمعنى مفعول جاريا على الموصوف ونحو فعول ونحو علامة وهلباجة وربعة ويفعة مما يجرى مؤنثا على المذكر ومن شأن متبوعها أن يكون ملفوظا به اللهم إلا عند وضوحه فيقتصر إذ ذاك على التقدير غير واجب مرّة وواجبا أخرى كما فى قولهم الفارس والراكب والصاحب والأورق والأطلس والأبطح والأجرع ونظائرها . وعطف البيان هو مايذكر بعد الشيء من الدال عليه لاعلى بعض أحواله لكونه أعرف والمعطوف بالحرف هو مايذكر بعد غيره بوساطة أحد هذه الحروف الواو والفاء وثم وحتى وأو وأم وأما على خلاف فيه ولا وبل ولكن على خلاف فيه أيضا وأى عندى ، ومن شأن المعطوف اذا كان ضميرا متصلا مرفوعا أن يؤكد بالمنفصل و إلا لم يجز إلا لضرورة الشعر مع قبح إلا عند الفصل كنحو ضربت

اليوم وزيد واذا كان ضميرا مجرورا أن يعاد الجار فى المعطوف ألبتة . والتأكيد وهو فى عرف أصحابنا ينصرف الى المؤكد فهو مايعاد فى الذكر بدون وساطة حرف عطف لئلا يذهب بالكلام عن ظاهره إعادة إما بلفظه كنحو رأيت زيدا زيدا و إما بأحد هذه الألفاظ وهى النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما وكلا ومؤنثه وكل وأجمعون وما كان من لفظه كأجمع وجمعاء وجمع ، ومن شأن المؤكد اذا كان ضميرا متصلا مرفوعا والتأكيد أحد لفظى النفس والعين أن يوسط بينهما ضمير منفصل مرفوع وهذا الحكم فى تثنيتهما وجمعهما لايتغير ، وإذا كان متصلا منصوبا أو مجرورا أن لايؤكد من الضمائر إلا بالمنفصل المرفوع كقولك رأيتنى أنا ومررت بك أنت ، واذا كان منكرا أن لايؤكد بكل وأجمعين إلا المحدود منه عند الكوفيين كنحو قوله :

* قد صرت البكرة يوما أجمعا * والبدل هو مايذكر بعد الشيء من غير وساطة حرف عطف على نية استئناف التعليق به لما علق بالأول مدلولا على ذلك تارة باعادة العامل وأخرى بقرائن الأحوال وهو على أربعة أقسام : بدل الكل من الكل كقوله تعالى ــ إهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم ــ وبدل البعض من الكل كقولك : رأيت القوم أكثرهم وبدل الاشتمال كقولك : سلب زيد ثوبه وبدل الغلط كقولك : مررت برجل حمار فى كلام لايصدر عن روية وفطانة ، ووجه الحصر عندى هو أنا نقول البدل إما أن يكون عين المبدل منه أولا يكون فان كان فهو بدل الكل من الكل ، وان لم يكن فاما أن يكون أجنبيا عنه أولا يكون فان كان فهو بدل الغلط ، وان لم يكن فاما أن يكون بعضه فهو بدل البعض من الكل أو غير بعضه فهو المراد ببدل الاشتمال وقد سقط بهذا زعم من زعم أن ههنا قسما خامسا أهمله النحويون وهو بدل الكل من البعض كنحو نظرت الى القمر فلكه ، ومن شأن البدل أن يراعى فيه رتبة الحكاية والخطاب والغيبة ومن ثم امتنع فى الشريف الاجتهاد وعليك الظريف الاعتماد ولم يمتنع مررت به زيدا أو بزيد به ورأيتك إياك وأن لايلزم رعاية رتبة التعريف والتنكير خلا أنه لايحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة ومن النوع الفعلى ثلاثة أضرب المعطوف بالحرف والتأكيد باعادة اللفظ أو بغيره مما هو بمعناه بدل لفظى النفس والعين والبدل فتأمل . والثانى من وجهى المعرب من النوع الاسمى تسعة عشر ضربا ستة فى الرفع واحد منها أصل فى ذلك وهو أن يكون فاعلا والباقية ملحقة به وهى أن يكون مبتدأ أو خبرا له أو خبرا لان وأخواتها أو خبر لا التى لنفى الجنس أو اسم ما ولا المشبهتين بليس وأحد عشر فى النصب واحد منها أصل فى ذلك وهو أن يكون مفعولا وأنه عندى أربعة أنواع : مفعول مطلق ومفعول له ومفعول فيه ومفعول به والباقية ملحقة به وهى أن يكون متعدى اليه بوساطة حرف جر أو أن يكون منصوبا بحرف النداء أو بالواو بمعنى مع أو بالاستثناء أو حالا أو تمييزا أو خبرا فى باب كان أو اسما فى باب إن أو منصوبا بلا التى لنفى الجنس أو خبرا لما ولا المشبهتين بليس واثنان فى الجر . أحدهما أصل فيه وهو أن يكون مضافا اليه . وثانيهما كالفرع وهو أن يكون مجرورا بحرف جر ، ومن النوع الفعلى ثلاثة أضرب ماارتفع وانتصب وانجزم لغير العطف والتأكيد والبدل وتفصيل القول فى هذه الضروب يستلزم تفصيل القول فى الفاعل فلنضمنه بابه .

الباب الثانى : فى الفاعل

اعلم أن العامل إما أن يكون لفظا أو معنى واللفظ إما أن يكون اسما أو فعلا أو حرفا فينحصر العامل فى أربعة أنواع كما ترى ومن حكم كثير من أصحابنا أن الفعل فى الألفاظ أصل فى العمل دون الاسم والحرف بناء منهم ذلك على أن المؤثر يلزم أن يكون أقوى من المتأثر والفعل أقوى الأنواع من حيث المناسبة لكونه أكثر فائدة لدلالته على المصدر وعلى الزمان وعندهم فى تقريرهم هذا أن الاسم والحرف لا يعملان إلا بتقويهما به فيقدمون الفعل فى باب العمل . ولنا فى تقرير حكمهم هذا طريق غير ما حكينا عنهم فليطلب من كتابنا شرح الجمل وعسى أن نشير إليه فى خاتمة الكتاب وإذ قد ساعدناهم فى تقرير حكمهم هذا فلنساعدهم فى البداءة به فليكن النوع الأول : اعلم أن الفعل عمله الرفع والنصب فقط . أما الرفع فلفاعله وهو ما يسند إليه مقدما عليه والاسناد هو تركيب الكلمتين أو ما جرى مجراهما على وجه يفيد السامع كنحو عرف زيد ويسمى هذا جملة فعلية أو زيد عارف أو زيد أبوه عارف ويسمى هذا جملة اسمية وإن تكرمنى أكرمك وإن كان متى زرتك فهو السبب لرؤيتك فتى لم أزرك لم أرك ، ويسمى هذا جملة شرطية أو فى الدار أو أمامك بمعنى حصل فيها ، ويسمى هذا جملة ظرفية دون نحو عارف زيد اذا أضفت أو زيد العارف اذا وصفت فانك لا تفيد والعلم بجميع ذلك بديهى وهو الذى منع أن نحد الفائدة فيما نحن بصدده . والأصل فيه أن يلى الفعل فاذا قدم عليه غيره كان فى نية المؤخر ومن ثمة جاز ضرب غلامه زيد وامتنع عند الجمهور سوى الإمام ابن جنى ضرب غلامه زيدا وأن لا يخلو الفعل عنه ولهذا يقدر فى نحو زيد ضرب ضمير واذا احتيج الى ابرازه إما لجرى الفعل على غير ما هو له فى موضع يلتبس أبرز منفصلا على نحو زيد عمرو يضربه هو والزيدان العمران يضربهما هما ، وإما لكونه ضمير غير واحد أو واحدة أبرز متصلا على نحو الزيدان قاما والهندان قامتا والزيدون قاموا والهندات قمن إلا فى باب نعم و بئس كما ستعرف ولهذا أيضا أعنى لامتناع خلوه عن الفاعل اذا بنى للمفعول أقيم المفعول به المنصوب مقام الفاعل اذا ظفر به فى الكلام والا فالمجرور أو المفعول فيه أو المطلق على الخيرة لكن يلزم وصف المطلق والمفعول فيه إذا كان مبهما استحسانا هذا بعد الاحتراز عن المفعول الثانى فى باب علمت أبدا وستحققه والثالث فى باب أعلمت فانه ليس غير ذلك وكما يرفع الفاعل الفعل ظاهرا كما رأيت يرفعه مقدرا كما فى قولك زيد لمن يقول لك من جاء وتقدره قائلا ذلك وعليه قراءة من قرأ ـ كذلك يوحى إليك ـ أى ـ ربك و ـ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الحاء والباء وكما فى قوله : أن ذو لوثة لانا .

[فصل] والفاعل متى كان ضمير مؤنث حقيقيا أو غير حقيقى لزم التاء فى فعله كنحو هند ضربت والشمس طلعت ومتى كان مظهرا مؤنثا لم تلزم إلا عند الحقيقى المتصل بالفعل كنحو عرفت المرأة والمؤنث غير الحقيقى هو ما يرجع إلى الاصطلاح فمنه ما فى لفظه شىء يدل على تأنيثه وهو

أن يكون جمعا مكسرا أو أن يكون فى آخره تاء تنقلب هاء فى الوقف أوألف زائدة . اما مقصورة والوزن فعلى بضم الفاء وسكون العين أو فعلى بضم الفاء وفتح العين أو فعلى بفتح الفاء والعين . وإما ممدودة والوزن غير فعلاء وفعلاء بسكون العين والفاء غير مفتوح ، ومنه ماليس كذلك ويرجع فيه الى أن يسمع فى تصغيره التاء أو فى صفته كنحو أريضة وأرض مبقلة وأبقلت الأرض .

[فصل] واعلم أنه لايلتزم فى الفاعل شيء لكونه مضمرا مفسرا أوغير مفسر أومظهرا معرفا باللام أو بالاضافة أوغير معرف بذلك فى نوع من الأفعال إلا فى أفعال المدح والذم وهى نعم و بئس وساء وحبذا فالتزم فى نعم وهو للمدح العام أن يكون الفاعل إما مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة موضحا باسم معرفة مرفوعة يسمى مخصوصا بالمدح ، و إما مظهرا معرفا بلام الجنس أو مضافا إلى معرف بذلك موضحا بالمخصوص ، وقد كان شيخنا الامام الحاتمى رحمه الله يجوز فى هذه اللام كونها للعهد وتحقيق القول فيه وظيفة بيانية نذكره فى علم المعانى وذلك نحو نعم رجلا زيد ونعم الصاحب أوصاحب القوم زيد فى المفرد المذكر وفى المؤنث نعمت امرأة هند ونعمت أونعم الصاحبة أوصاحبة القوم هند وفى التثنية والجمع نعم رجلين أو الرجلان أخواك ونعم رجالا أو الرجال إخوتك وكذا فى المؤنث ، ويجوز الجمع بين المفسر والمظهر كنحو نعم الرجل رجلا أو رجلا الرجل زيد وتقديم المخصوص كقولك زيد نعم الرجل وحذفه اذا كان معلوما كقوله تعالى — نعم العبد انه أواب — وحبذا لايخالف نعم فى جميع ذلك إلا فى جواز أن يقال حبذا زيد و بئس وساء فى الذم جاريان فى الاستعمال مجرى نعم . وأما النصب فلما يتصل به بعد الفاعل من غير التوابع له : أعنى للفاعل وهو ثمانية أنواع : أحدها المفعول المطلق وهو مايدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان كنحو ضربت ضربا ، ويسمى هذا مبهما وضربة وضربتين ويسمى هذا موقتا وضرب زيد والضرب الذى تعرف والذى ينوب منابه معنى ينتصب انتصابه كنحو أنبته نباتا وقعدت جلوسا وضربت ثلاث ضربات وأنواعا من الضرب وسوطا ونحو عبد الله أظنه منطلق بمعنى أظن الظن وكما ينصبه الفعل وهو مظهر ينصبه وهو مضمر جرى فيه الاظهار كخير مقدم ومواعيد عرقوب وغضب الخيل على اللجم وأخوات لها أو لم يجر كسقيا ورعيا وخيبة وجدعا وعقرا وبؤسا و بعدا وسحقا وحمدا وشكرا لا كفرا وغفرانك لا كفرانك وحنانيك ولبيك وسعديك ودواليك وحذاريك وهذا ذيك وسبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله ودفرا و بهرا وافة وتفة وويحك وويسك وو يلك وو يبك وأمثال لها . وثانيها هو المفعول له وهو علة الاقدام على الشيء مما يجتمع فيه أن يكون مصدرا وفعلا للمقدم ومقارنا للمقدم عليه كنحو أتيتك إكراما لك وتركت الشر مخافة كذا . والأصل فيه اللام فاذا لم يجتمع فيه ماذكر التزم الأصل إلا فى نحو زرتك أن تكرمنى وأنك تحسن الى . وثالثها المفعول فيه وهو الزمان الذى يوجد فيه الفعل مبهما أو مؤقتا نكرة أو معرفة كيف كان كنحو سرت يوما أو حينا أو الحين الطيب أو اليوم الذى تعرف أو المكان لكن مبهما فقط كنحو جلست مكانا أو خلفك أو يمينك ، وأصل الباب فى فتى وقع الضمير موقعه التزم الأصل لرد الضمير الى الشيء الى أصله ، اللهم إذاجرى مجرى المفعول به كقوله :

* ويوم شهدناه سليما وعامرا * وكذا متى لم يكن المكان مبهما التزم الأصل وكما ينتصب غير لازم ينتصب لازما كنحو : سرنا ذات مرة وبكرا وسحرا وسحيرا وضحى وعشاء وعشية وعتمة ومساء إذا أردت سحرا بعينه وضحى يومك وعشاءه وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها ، ونحو عندى وسوى وسواء ووسط الدار ، ولا كلام فى جواز إضمار العامل فى هذا الباب وفيما تقدمه عند دلالة الحال . ورابعها المفعول به ، وهو مايتعدى الفعل فاعله اليه ويكون واحدا كنحوعرفت زيدا واثنين إمامتغايرين كنحو: أعطيت زيدا درهما ، و إما غير متغايرين ، وذلك فى سبعة أفعال تسمى أفعال القلوب ، وهى : حسبت وخلت وظننت بمعناهما وعلمت ورأيت ووجدت وزعمت اذا كن بمعنى علمت ورفع المفعولين هاهنا إذا توسطهما الفعل أو تأخر عنهما جائز و يسمى الغاء ، وواجب إذا دخل عليهما لام الابتداء أو الاستفهام أوحرف النفى ، ويسمى تعليقا وذلك نحو زيد علمت منطلق أو زيد منطلق علمت وعلمت لزيد منطلق أوأزيد أخوك أو مازيد بقائم ويلزم ههنا بخلاف باب أعطيت ذكر المفعولين معا الا فى نحو علمت أن زيدا منطلق وستقف عليه أو تركهما معا وجواز الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد من رتبة واحدة كنحو علمتنى قاعدا ووجدتك قائما وزيدا رآه ماشيا وقد ورد هذا فى عدمت وفقدت قالوا عدمتنى وفقدتنى . قال جران العود :

لقد كان لى عن ضرتين عدمتنى وعما ألاقى منهما متزحزح

وأريت مجهولا وكذا أرى وترى وما ينخرط فى هذا السلك يدخلن فى باب ظننت ، فيقال : أريت زيدامنطلقا وأين ترى بشرا مقيما و بنوسليم يجعلون باب قلت فى الاستفهام مثل ظننت وثلاثة وذلك فى نحو أعلمت وأريت كنحو أعلم الله زيدا عمرا فاضلا وأريته إياه خير الناس معدتين بالهمزة ، والأخفش يسلك بأخواتهما هذا السلك وفى خمسة أفعال أجريت مجراهما ، وهى : أنبأت ونبأت وأخبرت وخبرت وحدثت وكما ينتصب المفعول به عن العامل مظهرا ينتصب عنه مضمرا سواء لم يلزم إضماره كقولهم لرائى الرؤيا خيرا لنا وشرا لعدونا أو خيرا وما سر ولمن قطع حديثه حديثك باضمار رأيت وهات وقولهم كاليوم رجلا باضمار لم أر وأخوات لها أو لزم كنحو قولهم : أهلا وسهلا وكليهما وتمرا وكل شىء ولا شتيمة حر وهذا ولا زعماتك وامرأ ونفسه وأهلك والليل وشأنك والحج ورأسك والحائط وعذيرك أوعاذرك ، وفى باب التحذير إياك وعمرا والأسد الأسد وما شا كل ذلك ، وفى باب الاختصاص انا معشر العرب نفعل كذا ونحن آل فلان كرماء و بك الله نرجو الفضل . قال :

ويأوى إلى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى

وكنحوقولهم فيمايضمر شريطة أن يفسر إما بلفظه ومعناه نحو زيدا ضربته أى ضربت زيدا أو بمعناه نحو زيدا مررت به أى جزته أو بلازم معناه نحو زيدا لقيت أخاه أى لابسته أوضربت غلامه : أى أهنته أو أكرمت أخاه أى سررته ، وعلى ذا فقس فيمن يترك المختار فى هذه الأمثلة

وهو الرفع بالابتداء لعدم الحاجة معه إلى الاضمار المحوج الى التفسير أو نحو جزت القوم حتى زيدا جزته أو مررت به أوجزت غلامه أو نحو زيدا ضربته أو ما عمرا لقيته أو رجلا كلمته أو إذا زيدا تلقاه فأكرمه أوحيث زيدا تجده فعظمه أو نحو زيدا اضربه أولا تضربه و إن شئت أما زيدا فاضربه أو فلا تضربه أو زيدا أمرّ الله عليه العيش وأما زيدا فجدعاله وأما عمرا فسقيا له أونحو اللهم زيدا فارحمه فيمن يعمل بالمختار فى هذه الأنواع . أما فى الأول فلرعاية أن تناسب الجملة للمعطوفة المعطوف عليها لعدم انقطاعها عنها ، بخلاف مالو قيل لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به و إذا عمرو يكرمه فلان ، فأما و إذا المفاجأة يقتطعان الكلام ، وعلى الوجه كلام من حيث علم المعانى لتفاوت الجملتين الفعلية والاسمية تجددا أو عدم تجدد فلينتبه . وأما فى الثانى فلرعاية حق الاستفهام والنفى وكلمتى إذا وحيث لكون دخولهما فى الفعل أوقع . وأما فى الثالث فللاحتراز عما لا تصح الجملة بعده ، وهو الرفع بالابتداء غير محتملة للصدق والكذب ، اللهم الا بتأويل . وأما فى الرابع فكمثل ذلك مع رعاية حق العاطف أو نحو ان زيدا تره تضربه أو هلا أو ألا أولولا أو لوما زيدا ضربته فيمن يعمل بالواجب لامتناع هذه الحروف عن غير الأفعال . وخامسها الحال ، وهى بيان كيفية وقوع الفعل كنحو جاء زيد راكبا وضربت اللص مكتوفا وجاء زيد والجيش قادم إذ معناه مقارنا لقدوم الجيش وزيد أبوك عطوفا وهو الحق بينا إذ أحق التقديرات يجىء عطوفا و يبد و بينا ، و يظهر من هذا أن الأولى فى نحو ضربت شديدا حمل المنصوب على الحال دون الوصف للمصدر والحال لا تكون الا نكرة ؛ فأما ذوالحال فلا يجوز تنكيره متقدما على الحال الا إذا كان موصوفا و يجوز متأخرا ، ومن شأن الحال إذا كانت جملة اسمية أن تكون مع الواو عند الأكثر و إذا كانت فعلية والفعل مثبت ماضيا أو مضارعا أن يكون بدون الواو . وأما فى المنفى فقد جاء الأمران و يلزم الماضى قد ظاهرة أو مقدرة ، وفى هذا الباب كلام يأتيك فى علم المعانى وأمرها فى جواز اضمار عاملها لازم وغير لازم على نحو أمر المفعول به . وسادسها التمييز ، وهو رفع الابهام فى الاسناد أو فى أحد طرفيه بالنص على مايراد هناك من بين مايحتمل كنحو طاب زيد نفسا وامتلأ الإناء ماء وفجرنا الأرض عيونا ، والغالب عليه الإفراد لكن جمعه غير مستهجن ، ومن شأنه عندنا لزوم التنكير ، ومن علاماته صحة اقتران من به .

[فصل] واعلم أن ليس لهذه المنصوبات عند اجتماعها ترتيب على حد ملتزم الا المفعولين فى بابى أعطيت وعلمت فهما متى كانا ضميرين فلكونهما ضميرين فى اتصالهما اذا تفاوتا حكاية وخطابا وغيبة ، وهو الكثير يجب تقديم المتكلم على غيره كما يجب تأخير الغائب عن غيره وفى انفصال أحدهما وهو المختار فى باب علمت يجب تأخير المنفصل كيف كان وضمير الشأن فى باب علمت وما فيه استفهام كنحو علمته زيد منطلق وعلمت أيهم أخوك لا يجوز تأخيره ، وتقديم هذه الأنواع الستة على الفاعل جائز اذا كان مظهرا أو مضمرا منفصلا ، ولا ينفصل الا فى نحو ماضرب

الاهو ونحو زيد عمرو يضربه هو والا فلا وكذا على الفعل الا التمييز عند سيبويه لكونه عنده فاعلا فى المعنى والا المفعول به فى باب التعجب عنــد الجمهور . وسابعها المنصوب فى باب كان كنحو كان زيد منطلقا وأنه نوع غير نوع الحال عندنا خلافا للكوفيين من أن الحال شيء يأتى لزيادة فائدة فى الكلام والمنصوب ههنا لنفس الفائدة . وأما الفرق بينهما فى أن تلك يلزمها التنكير وهذا يأتى معرفة ونكرة فلا يصلح لالزام الكوفى لانكاره لزوم تنكير الحال وبابه كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات وما زال وما برح ومافتئ وما انفكّ وما دام وليس وكذا آض وعاد وغدا وراح وكذا جاء وقعد ، وتسمى هذه الأفعال ناقصة بمعنى أنها لاتفيد مع المرفوع بدون المنصوب ، ومن هذا يظهر أن مرفوعها وما كان من جنسه يجب أن يعدّ من الملحقات بالفاعل فتأمل ، ويسمى مرفوعها اسمالها ومنصوبها خبرا لها وهذه الأفعال تتفاوت معانيها فكان للدلالة على المضى ، فاذا قلت كان زيد منطلقا كنت بمنزلة أن تقول فيما مضى زيد منطلق وأما ماتكون بمعنى حدث أو تكون زائدة كما فى قوله :

جياد بنى أبى بكر تسامى على كان المسومة العراب

وفى قولك ما كان أحسن زيدا فمن نصب الخبر بمعزل وأما التى فيها ضمير الشأن كنحو كان زيد منطلق فهى عندى عين الناقصة اسمها الضمير وخبرها الجملة وصار للدلالة على الانتقال الى حالة ، واستعمالها على وجهين : أحدهما صار زيدا غنيا ، والثانى صار زيد الى الغنى ، وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات للدلالة على اقتران فائدة الاسم والخبر بالأوقات الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى واليوم والليلة أوعلى معنى صار . وأما أصبح وأمسى وأضحى فى إفادتها معنى الدخول فى أوقاتها فبمعزل عن الباب وما زال وما برح وما فتئ وما انفكّ لاستمرار الفعل بفاعله فى زمانه ومادام توقيت للفعل ، وإنما كان توقيتا لكون مافيها مصدرية . وحاصل معناها فى قولك اجلس مادام زيد جالسا اجلس دوام جلوس زيد هى مدة دوام جلوسه دون أخواتها فهى هناك نافية وما لورودها على معنى النفى ثم ردها الى الثبوت فلذلك امتنع مازال زيد الامنطلقا امتناع دام أواستمر زيد الامنطلقا وليس لنفى فائدة الاسم والخبر فى الحال وفى الاستقبال أيضا برواية الإمام أبى الحسن محمد بن عبدالله بن الوراق رحمه الله ، ومعنى مابقى معنى صار وتقديم الخبر فى هذا الباب على الاسم مطلقا جائز الا فى نحو كنته أو كنت إياه وهو المختار وعلى الأفعال التى ليست فى أوائلها مادون ليس ففيه خلاف جائز أيضا وواجب أيضا إذا كان فيه معنى استفهام كنحو متى كان القتال ، وههنا أفعال تتصل بهذه النواقص ، وتسمى أفعال المقاربة ، وهى عسى وكاد وكرب وأوشك وجعل وأخذ وطفق واتصالها بها أنها مع المرفوع بدون الخبر لا تفيد وبينهما تفاوت نخبر عسى يأتى فعلا مضارعا مع أن وخبر كاد بدونها وتصريف عسى تارة يكون على نحو رمى فيقال عسيت عسينا الى عسين وأخرى على نحو لعل فيقال عسانى عسانا الى عساهن وكثيرا ما يجعل أن مع الفعل المضارع فاعلها فتستغنى إذ ذاك عن التصريف وتتمّ به كلاما وهما

أعني عسى وكاد قد تتقارضان ثبوت أن ولا ثبوتها ، وأوشك تجرى مجرى عسى في استعمالها تارة ومجرى كاد أخرى ؛ والباقية تجرى مجرى كاد ؛ ولما كان عسى لمقاربة الأمر على سبيل الرّجاء ، وكاد لمقاربته على سبيل الحصول لاجرم جعلنا ثبوت أن أصلا مع عسى ولا ثبوتها مع كاد . وثامنها المجرور بحرف الجرّ نحو : مررت بزيد ، وانتصابه لايظهر الا في تابعه كما قال : * يذهبن في نجد وغورا غائرا * وجواز تقديم هذا على الفاعل وعلى الفعل مطلق الا في باب التعجب ، هذا آخر الكلام في النوع الفعلي .

وأما النوع الحرفيّ فيعمل الرفع والنصب والجر والجزم ، ولا يترتب الكلام ههنا الا بتقسيمات وهي أن الحروف ضربان : عاملة ، وغير عاملة . والعاملة ضربان أيضا : عاملة عملا واحدا ، وعاملة عملين . والعاملة عملا واحدا ضربان : عاملة في الأسماء ، وعاملة في الأفعال . والعاملة في الأسماء ضربان : جارة وناصبة ، والعاملة في الأفعال ضربان : جازمة وناصبة . والعاملة عملين ضربان : عاملة نصبا ثم رفعا ، وعاملة رفعا ثم نصبا . فالحاصل من أقسام العاملة ستة : أحدها الجارة ، وثانيها الناصبة للأسماء ، وثالثها الجازمة ، ورابعها الناصبة للأفعال ، وخامسها الناصبة ثم الرافعة ، وسادسها الرافعة ثم الناصبة . فالقسم الأول ، وهي الجارة تسعة عشر وأنها لازمة للأسماء ، وهي نوعان : بسائط ومركبة ، فالبسائط ستة ك ل ب ت م في أحد الاستعمالين عند بعضهم ، فالكاف للتشبيه كقولك الذى كزيد أخوك وتكون غير زائدة وزائدة ، إمامع الرفع كما في قولك لى عليه كذا درهما أو النصب كما في قوله تعالى — ليس كمثله شيء — أو الجرّ كما في قوله : * فصيروا مثل كعصف مأكول * وقد تكون اسما كما في قوله : * يضحكن عن كالبرد المنهم * ولاتدخل على الضمائر عند النحويين سوى المبرد فانه يجيز ذلك مستشهدا بقوله : * وأم أوعال كها أو أقربا * ويتصل بها ما الكافة واللام الملك أو للاختصاص كقولك : المال لزيد والجلّ للفرس وقد جاءت للقسم مع التعجب في مواضع كثيرة داخلة على اسم الله تعالى ، وتكون غير زائدة وزائدة مع النصب كما في قوله تعالى — ردف لكم — وقولك يالزيد فيمن لايحمله على تخفيف يا آل زيد ومع الجر كما في قوله يابؤس للحرب ، وقولهم لاأبالك وقد أضمرت في قولهم لاه أبوك واضمار الجار قليل ، والتاء للقسم مع التعجب في الأعرف ولاتدخل الا على اسم الله تعالى ، وقد روى الأخفش ترب الكعبة ، والباء للالصاق كقولك به عيب ثم يستعمل للقسم وللاستعطاف وللاستعانة و بمعنى عن كقولك سألت به أى عنه و بمعنى في أومع كنحو فلان بالبلد ودخلت عليه بثياب السفر لرجوعها كلها الى معنى الالصاق وتكون غير زائدة وزائدة مع الرفع كنحو بحسبك زيد ومع النصب كنحو ليس زيد بقائم ومع الجر عند بعضهم كنحو قوله : * وأصبحن لايسألنه عن بما به * وقد أضمرت في قولهم : الله لأفعلنّ ، والميم للقسم كقولك م الله لأفعلن بالكسر ولايستعمل الا مع اسم الله تعالى وقد حملت على أنها منقوصة يمين كما حملت ألبتة مضمومة في قولهم م الله على أنها منقوصة من أيمن لعدم وقوع الضم في الحروف البسائط والواو للقسم ولايدخل على الضمائر والمركبة ثلاثة أنواع ثنائية وثلاثية ورباعية

فالثنائية خمسة عن كى عنـد بعضهم فى من مذ . فعن للتعدية والمجاوزة كقولك رميت السهم عن القوس ثم يستعمل بمعنى اللام كقولك لقيته كفة عن كفة أى لـكفة و بمعنى على و بعد كما فى قوله :

ورجّ الفتى للخير ما ان رأيته عن السن خيرا لايزال يزيد

أى على السن وقوله : * ومنهل وردته عن منهل * أى بعد منهل هذا على المذهب الظاهر وقد تـكون اسما كما فى قوله : * من عن يمين الحبيا نظرة قبل * وكى للغرض فى قولهم كيمه ولا تدخل إلا على ما وفى للظرفية كنحو المال فى الكيس ، ثم تستعمل بمعنى على كنحو قوله تعالى ــ ولأصلبنـكم فى جذوع النخل ــ لرجوعها الى معنى الظرف ومن لابتداء الغاية ، ثم تستعمل للتبعيض والتبيين كنحو أخذت من الدراهم وعندى عشرون منها لرجوعها الى معنى الابتداء وقد جاءت للقسم تارة بكسر الميم وأخرى بضمها . قالوا من ربى لأفعلن ومن وعند بعضهم أنهما منقوصتا يمين وأيمن وتـكون غير زائدة وزائدة مع النفى المرفوع والمنصوب كنحو ماجاءنى من أحد ومارأيت من أحد ومع المستفهم المرفوع كنحو ــ هل من خالق غير الله ــ ومع المثبت عن الأخفش كما فى قوله تعالى ــ يغفر لـكم من ذنوبكم ــ ومذ لابتداء الغاية فى الزمان ، ولاتدخل على الضمائر وقد تـكسر ميمها . والثلاثية ستة الى على عدا خلا رب عند الأكثر منذ . فالى لانتهاء الغاية ، ثم يستعمل بمعنى مع كما فى قوله تعالى ــ ولا تأكلوا أموالهم الى أموالـكم ــ وعلى للاستعلاء و يكون اسما كما فى قوله : * غدت من عليه بعد ماتمّ ظمؤها * وفعلا وألفها حرفا واسما ، وكذلك ألف الى تقلبان مع الضمير ياء إلا فى لغة قليـلة يقول أهلها الاه وعـلاه ، وعدا وخـلا للاستثناء ولا تدخلان على الضمائر و يكونان فعلين ناصبين ، فاذا دخلت صدرهما ما لزمتا النصب إلا فى رواية ابن البناء عن الأخفش احترازا عن زيادة مامع أمر كان أخذه مصدريا لأصل سيمهد ان شاء الله تعالى ان الغرض من وضع الحروف الاختصار والزيادة تنافيه ، ولهذا متى حكمنا على حرف بزيادة لم نرد سوى أن أصل المعنى بدونه لايختل و إلا فلا بد من أن تثبت له فائدة . ورب للتقليل والأظهر فيه عندى ماذهب اليه الأخفش من كونه اسما لعدم لازم حرف الجرّ عنده وهو التعدية ولـكونه فى مقابلة كم فليتأمل و يختص بالنـكرات ، ولهذا قالوا فى نحو ربه رجلا ان الضمير مجهول ونبهوا على ذلك باستلزامه التمييز ولايتأخر عن فعله و يستلزم فيه المضى عندنا ، وقوله تعالى ــ ربما يودّ ــ مؤوّل يطلعك على ذلك علم المعانى و يتصـل بآخره ما كافة وملغاة مفتوحـة وفيه تسع لغات أخر : رب الراء مضمومة والباء مخففة مفتوحة أومضمومة أومسكنة ، ورب الراء مفتوحة والباء كذلك مشـدّدة أو مخففة ، وربت بالتاء مفتوحة والباء كذلك مشدّدة أومخففة و يضمر بعـد الواو كثيرا ، وقد جاء اضماره بعـد الفاء فى قوله : * فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * و بعد بل فى قوله : * بل بلد ذى صعد وأصباب * ومنذ كمذ إلا أن المبرد يدخلها على الضمير وقد يكونان اسمين مبتدأين مرفوعا ما بعدهما على الخبرية معرفا فى معناهما ابتداء الغاية لتقدير

وقوعه فى جواب متى منكرا دالا على العدد فى معناهما بمجموع المدة لتقدير وقوعه فى جواب كم .
والرباعية اثنان حاشا حتى فحاشا للاستثناء بمعنى التنزيه ويكون فعلا ناصبا ، وحتى بمعنى الى إلا أنه يجب أن يكون مابعدها آخر جزء من الشيء أوما يلاقيه وأن يكون داخلا فى حكم ماقبلها وأن يكون فعلها مما ينقضي شيئا فشيئا فلا يجوز دخولها على الضمائر إلا المبرد .

[فصل] وحذف هذه الحروف ونصب الفعل إذ ذاك لمعمولها كثير وهو من بين المواضع مع إن وأن قياس ، وأما تقديم معمولها عليها فممتنع ومن شأنها أن لاتنفك عن الأفعال ظاهرة أومقدرة وأن يحذف معها الألف عن ما الاستفهامية على الأعرف نحو له فيمه كيمه .

(والقسم الثانى) وهى الناصبة للأسماء ثمانية أحرف ، وهى ضربان ضرب ينصب أينما وقع وهو ستة أحرف ، وهى يا وأيا وهيا لنداء البعيد حقيقة كنحو ياعبدالله اذا كان بعيدا عنك أوتقديرا لتبعيدك نفسك عنه هضما كنحو يا إله الخلق أو لما هو بمنزلة البعيد من نائم أوساه تحقيقا أو بالنسبة الى جد الأمر الذى ينادى له كنداء الله سبحانه لنبيه بيا . وأى والهمزة لنداء القريب وقد ينظم فى جملته يا ووا للندبة خاصة ولايندب غير المعروف وكثيرا مايلحق آخر المندوب ألف وهاء بعدها للوقف كنحو وازيداه واغلام عمراه وامن حفر بئر زمزماه أوآخر صفته عند يونس دون الخليل كنحو وازيد الظريفاه ، هذه الستة تنصب المنادى لفظا اذا كان نكرة نحو يارجلا أومضافا لفظا نحو ياغلام زيد أوتقديرا فيمن يقول ياغلام غلام زيد اذا كرر المنادى فى حال الاضافة ولم ينو الافراد أومضارعا للمضاف وهو كل اسم غير مضاف تعلق به شيء هو من تمام معناه كنحو ياضاربا زيدا أو ياضروبا غلامه وياخيرا من زيد ويا ثلاثة وثلاثين أو تقديرا نحو يازيد فى الاستغاثة على قول من يقول فى اللام إنها حرف جر لكن فتحت مع المنادى الواقع موقع الضمير فتحها مع نفس الضمير ، وكذا فى يا للماء اذا تعجبت ونحو يازيدا فى الندبة ونحو ياغلام مما هو مفرد مقصود أو ياغلام غلام زيد فيمن ينوى الافراد فانه يضم ، وكذا اذا كان من الأعلام المفردة نحو يازيد وياهند اذا لم يكن موصوفا بابن مضاف الى علم أو ابنة هى كذلك فانه عند الوصف بذلك يفتح ، وأما نحو يا الغلام مما يجمع فيه بين الضم وحرف التعريف فلا يجوز إلا عند الكوفيين والألف واللام فى قولهم يا ألله ليستا حرف تعريف استدلالا بانتفاء اللازم وهو قطع الهمزة على انتفاء الملزوم ، وقد كان من حق الهمزة فى اللهم على قولنا القطع لكن لقصور العوض عن بلوغ درجة المعوض عنه لم يقطع والضمة فى هذا النوع لما استمرت بحيث لم تترك حال الاضطرار الى التنوين كقوله : * سلام الله يامطر عليها * بخلاف فتحة غير المتصرف أشبهت الحركة الإعرابية التى من شأنها الاستمرار فى أنواعها فحملت التوابع مفردة سوى البدل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات تارة على اللفظ وأخرى على المحل فى غير المبهم ، وفى المبهم أيضا وهو أى واسم الاشارة لكن ماعدا الصفة فانها عند غير المازنى لاتكون إلابالضم أومضافة فعلى

المحل ألبتة ووصف أى لايجوز إلا بما فيه الألف واللام أو باسم الاشارة نحو يا أيها الرجل و يا أى هذا ، ووصف اسم الاشارة لا يكون إلا بما فيه الألف واللام نحو ياهذا الرجل و يا هؤلاء الرجال ، ومن شأن المنادى اذا أضيف الى المتكلم أن يقال فى الأغلب ياغلامى وفى غيره ياغلامى ياغلاما ، وقالوا يا أبت و يا أمت معوضين تاء التأنيث بدليل انقلابها هاء فى الوقف عن ضمير المتكلم وعاملوا ابن أمى وابن عمى فى النداء تارة معاملة غلامى وأخرى معاملة ابن غلامى .

[فصل] واعلم أن الترخيم عندنا من خصائص المنادى لايجوز فى غيره إلا لضرورة الشعر وأن حذف حرف النداء انما يجوز فى غير أسماء الاشارة وغير ما لايمتنع عن لام التعريف اذا لم يكن مستغاثا ولا مندوبا ، ونحو أطرق كرى وحارى لاتستنكرى عذيرى من الشواذ وان حذف المنادى كنحو يابؤس لزيد وألا يا اسلمى جائز . وضرب لاينصب أينما وقع بل ينصب فى موضع ولا ينصب فى آخر و يجوز فيه الأمران فى ثالث وهو حرفان الواو بمعنى مع و إلا فى الاستثناء فان الواو اذا تقدمها فعل أو معناه ولم يحسن حملها على العطف نصبت كنحو ماصنعت وأباك وما شأنك وعمرا واذا لم يتقدم ذلك لم تنصب نحو كيف أنت وزيد فيمن لايؤوله على كيف تكون أنت وهم الأكثرون وعلى مذهب قليل جاء رأنا والسير فى متلف واذا تقدم مع حسن العطف جاز الأمران وان افترق العطف عن الرجحان هذا كله عند من لايقصر النصب بالواو على السماع و يسمى هذا المنصوب مفعولا معه ، و إلا اذا تقدمها كلام عار عن النفى والنهى والاستفهام و يسمى موجبا وفيه المستثنى منه و يسمى تاما والموجب فى الاستثناء لا يكون إلا كذلك نصبت كنحو جاءنى القوم إلا زيدا وغير الموجب فى هذا الباب اذا تنزل منزلة الموجب أخذ حكمه ولذلك تراهم فى تثنية المستثنى قائلين ماأتانى إلا عمرو إلا زيدا أو إلا زيدا إلا عمرو بالنصب لغير المسند اليه ألبتة لتنزيل ما أتانى مع مرفوعه منزلة تركنى القوم لاغير ولا يقنون الاستثناء إلا على ماترى من التقدير فاذا لم يتم لم تنصب بل كان حكم مابعدها فى الاعراب كحكمه قبل دخول إلا كنحو ماجاءنى إلا زيد ومارأيت إلا زيدا ومامررت إلا بزيد وكذا ماجاء زيد إلا راكبا فاذا تم فى غير الموجب ولم يكن مابعدها جملة مثلها فى مامررت بأحد إلا زيد خير منه ونشدتك بالله أو أقسمت عليك أوعزمت عليك إلا فعلت كذا إذ مرادهم بما قبل إلا ههنا النفى وهو ما أطلب منك جاز أن تنصب وأن تشرك المستثنى فى اعراب المستثنى منه و يسمى هذا بدلا ويكون هو المختار كنحو ماجاءنى أحد إلا زيدا و إلا زيد . اللهم إلا عند الانقطاع فى اللغة الحجازية أو تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه عند بعض أو تقديمه على نفس المستثنى منه عند الجمهور فالبدل يمتنع كنحو ماجاءنى أحد إلا حمارا وما جاءنى أحد إلا زيدا ظريف واختيار سيبويه هنا هو البدل وما جاءنى إلا زيدا أحد و يراعى فى البدل أن لا يكون العامل فى المبدل منه يمتنع عمله فى المبدل ، ولهذا كان البدل فى نحو ماجاءنى من أحد إلا زيد ولا أحد عندك إلا عمرو بالرفع وفيما رأيت من أحد إلا زيد وليس زيد بشىء إلا شيئا حقيرا بالنصب ؛ وفى ما زيد بشىء إلا شىء حقير بالرفع .

[فصل] واعلم أن إلا قد تستعمل بمعنى غير فتستحق إذ ذاك إعراب المتبوع مع امتناعها عنه فيعطى مابعدها وعليه قول النبي صلى الله عليه وسلم «الناس كلهم موتى إلا العالمون» كما يستعمل غير بمعنى إلا فيستحق مابعده إعراب مع بعد إلا مع امتناعه عنه لانجراره بكونه مضافا إليه فيعطى غيرا فيكون حكمه فى الإعراب حكم مابعد إلا سواء بسواء ولا يكون إلا بمعنى غير إلا والمتبوع مذكور حطا لدرجتها .

[فصل] وههنا كلمات استثنائية وهى ليس ولا يكون و بله أيضا عند الأخفش وتنصب مابعدها ألبتة وسوى وسواء و يجر مابعدهما ألبتة ولاسيما و يرفع مابعده تارة بوساطة أخذ ماموصولة و يجر أخرى بأخذ مامزيدة وقد ينصب بوجه بعيد .

(والقسم الثالث) وهى الجازمة خمسة أحرف ، وهى ضربان : ضرب يلزم المضارع ، وهى أربعة لم وهى لنفى فعل تدخل على المضارع فتنفيه وتقلب معناه إلى المضى ، وأصله عند الفراء رحمه الله لا جعلت الألف ميما ويجوز زيدا لم أضرب ، ولما وهى لنفى قد فعل تدخل على المضارع فتصنع صنيع لم مع إفادة الامتداد وأصله عند النحو بين لم ما ويسكت عليه عند الدلالة دون لم فيقال خرجت ولما ولا للنهى ولام الأمر . وضرب يجرى مجرى اللازم للمضارع وهو إن للشرط والجزاء تقول إن تضرب أضرب وان ضربت ضربت وان ضربت أضرب بالجزم تارة وأضرب بالرفع أخرى توصلا اليه ببعده عن الجازم مع فوات عمل ذاك فى القريب منه ظاهرا وان كان للضرورة ، وان فى الاستعمال تظهر مرة كما ذكرت وتضمر أخرى وذلك فى خمسة مواضع لدلالتها عليه وهى مابعد الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض فيجزم الفعل فيها إذا لم يلزم شرط الإضمار وهو أن يكون المضمر من جنس المظهر تناف فى الكلام أما اذا لزم كنحو لاتدن من الأسد يأكلك فلا وليس لأحد أن يظن بالنفى دلالة على الشرط فى موضع لانعقاد التنافى بينهما بالجزم دائما من حيث لزوم عدم الشك النفى وثبوته الشرط ولذلك استقبحوا إن احمر البسر كان كذا وان طلعت الشمس آتك الاف يوم الغيم و بنوا صحة قولهم ان مات فلان كان كذا على استلزامه الشك فى أى وقت عين له هذا اذا ذكر الفعل فيها لمعنى الجزاء أما اذا ذكر على سبيل التعديد من حيث الظاهر و يسمى قطعا واستئنافا أو لإثبات معناه لمنكر فيها و يسمى صفة أو لمعرف و يسمى حالا فليس الا الرفع والمعطوف على المجزوم أو على ماهو فى موضعه بالفاء أو بالواو أو بثم من نحو ان تكرمنى أكرمك فاخلع عليك وان تشتمنى فلا أترك لك وأضربك أوثم أضربك ان حمل على الابتداء على معنى فأنا أخلع عليك وأنا أضربك ثم أنا أضربك رفع .

[فصل] ومن شأنه استلزام الفاء فى الجزاء اذا كان أمرا أو نهيا أوماضيا لافى معنى الاستقبال أو جملة اسمية أو محولة على الابتداء كما سبق آنفا أو بدل الفاء اذا اللهم إلا فى ضرورة الشعر مع ندرة كنحو : ٭ من يفعل الحسنات الله يشكرها ٭

ومن شأنه أن يليه الفعل لامحالة ظاهرا أو تقديرا وأن لايتقدم عليه شيء مما فى حيزه ولهذا

قالوا فى آتيك إن تأتنى ان الجزاء محذوف وآتيك قبله كلام وارد على سبيل الاخبار وامتناعهم انجزامه منبه على ذلك قوى .

(والقسم الرابع) وهى الناصبة للفعل أربعة عند سيبويه ومن تابعه : أحدها أن وهو يفيد معنى المصدر ويخصص المضارع بالاستقبال وأنه فى الاستعمال يظهر تارة ويضمر أخرى إما واجبا وذلك بعد خمسة أشياء : لام تأكيد النفى كما فى قوله تعالى — وما كان الله ليعذبهم — وفاء جواب الأمر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعرض كنحو ائتنى فأكرمك ولا تشتمنى فأشتمك وماتأتينا فتحدثنا بمعنى ماتأتينا فكيف تحدثنا : أى لا إتيان ولاحديث كنحو :

* ولاترى الضب بها ينجحر * أى لاضب ولاانجحار أوماتأتينا للحديث : أى منك اتيان ولكن لاحديث وأين بيتك فأزورك وليت لى مالا فأنفق ألاتنزل فتصيب خيرا وواو الجمع كنحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وتسمى واوالصرف : أى تصرف إعراب الثانى عن الأول وأو بمعنى إلا أو إلى كنحو لألزمنك أوتعطينى حقى وحتى كنحو سرت حتى أدخلها ، و إما جائزا قياسيا وذلك بعد لام الغرض كنحو أتيتك لتكرمنى مما إذا لم يكن هناك لا فان كان وجب الاظهار كنحو لئلاتكرمنى، أوغير قياسى وذلك فيما عداه ، وأما حذفه كنحو قولهم : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فغير ممتنع وقد جاء ترك إعمالها فى قوله * أن تقرآن على أسماء ويحكما * وفى قراءة مجاهد أن يتم الرضاعة .

[فصل] ولاقتضاء أن مع المضارع الاستقبال إذا أريد الحال فى موضع مما ذكر امتنع تقديرها هناك ثم إذا ساغ الاستئناف والاشتراك : أعنى العطف على مرفوع كان الرفع والعطف أينما ساغ استلزم حكمه وهو الاشتراك فى الاعراب كيف كان فتأمل جميع ذلك ، والثانى والثالث من الأربعة كى للغرض ويقال لكى وكيما ولكيما ويأتى فى الشعر اظهار أن بعد ذلك . قال حميد :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا   لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وقال الآخر :

أردت لكيما أن تطير بقربتى   فتتركها شنا ببيداء بلقع

ولا ينصب عند الخليل كى إلا باضمار أن . ولن وهو لنفى سيفعل وأنه لتأكيد النفى فى الاستقبال وقد أشير إلى أنه لنفى الأبد وأصله عند الخليل لا أن خفف وعند الفراء لا جعل الألف نونا ، ويجوز فيه زيدا لن أضرب . والرابع إذن وهو جواب وجزاء وله ثلاثة أوجه : وجه ينصب فيه ألبتة وهو إذا كان جوابا مستأنفا داخلا على مستقبل غير معتمد على مبتدإ قبله ولا شرط ولاقسم كنحو إذن أكرمك فى جواب أنا آتيك ، ووجه لاينصب فيه ألبتة وهو أن يكون الفعل للحال أو معتمدا على شىء مما ذكر كنحو أنا إذن أراعيك و إن تكرمنى إذن أرض عنك ووالله إذن لاأرمى ووجه يجوز فيه الأمران وهو أن يقع بعد واوالعطف وفائه و بين الفعل وعند بعضهم أن أصله إذ أن وفى الكوفيين من يقول إنه اسم منوّن .

(والقسم الخامس) وهو ماينصب ثم يرفع سبعة أحرف : ستة تسمى مشبهة بالأفعال لانعقاد

الشبهة بينها و بين الماضية منها خصوصا بلزوم الأسماء وانفتاح الأواخر وكونها على أ كثر من حرفين بعد ذلك وهي إن بالكسر لتحقيق مضمون الجلة وأن بالفتح وقيس وتميم يقولون عن للتحقيق مع قلب مضمون الجلة إلى معنى ماهو فى حكم المفرد وهو الحاصل من إضافة مصدر منتزع من معنى خبر تلك الجلة إلى اسمها كنحو قولك في بلغني أن زيدا منطلق بلغني انطلاق زيد ولتفاوت المكسور والمفتوح جلة ومفردا تفاوت مواقعهما فاختص المكسور بالابتداء و بما بعد قال وما كان منه والمفتوح بمكان الفاعل والمفعول خارج باب قال والمجرور و بما بعد لو ولولا وفتح فى باب علمت بدون اللام وكسر فيه معها كنحو علمت أن زيدا فاضل وأن زيدا لفاضل وفيما سوى ذلك فتح وكسر بحسب اعتبار الجلة والمفرد ومن شأن المفتوح أن لايصدر به أ بتة فلا يقال إن زيدا منطلق حق بل يقدم الخبر خيفة أن يدخل على المفتوح المكسور فيتوالى حرفان لمعنى واحد مختلفان بظاهرهما محتملان اختلاف المعنى بخلاف إن زيدا منطلق مكسورتين فيورث وهم اختلافهما فى المعنى ظاهرا من حيث أعتقادك بالحروف أن الغرض من وضعها الاختصار نظرا الى كل واحد منها حيث ينوب عما لايؤدى معناه إلابطول وجمعهما على اختلافهما لمعنى واحد فى الكلام بخلاف ذلك الغرض ولا ضرورة فى ارتكابه وهذاملخص كلام محصلى أصحابناههنا رحمهم الله تعالى .

[فصل] وقد يأتى المفتوح بمعنى لعل ، وأما المكسور بمعنى نعم فليس من الباب والثالث من الستة لكن وهو للاستدراك يتوسط بين كلامين يتغايران نفيا و إيجابا إما لفظا نحو جاءنى زيد لكن عمرالم يجئ أوبالعكس ، و إمامعنى كنحوحضر زيد لكن عمراغائب وعندالفراء أنه مركب . والرابع كأن وهو للتشبيه وعندهم أن الأصل فى كأن زيدا الأسدان زيدا كالأسد فقدم حرف التشبيه وفتح له المكسور .

[فصل] وتخفف هذه الأربعة : فيبطل عملها فى الاستعمال الشائع لازما المكسور اللام إذ ذاك على وجه سيتضح لك ولا تمتنع عن الدخول على الفعل لكن يراعى فى المكسور عندنا أن يكون الفعل من باب كان أوعلمت وفى المفتوح أن يكون مع فعله قد أوسوف أو أختها السين أوحرف نفى . والخامس ليت وهوللتمنى . والسادس لعل وهولتوقع مرجوّ أومخوف وقديشم معنى التمنى وهما يدخلان على إن يقال ليت أن زيدا حاضرا وكذا عندالأخفش لعل أن زيدا قائم أشبه لعل ليت وفيه لغات أخر عل وعنّ ولعنّ ولغن وعند المبرد أن أصله عل واللام لام الابتداء .

[فصل] وتلحق أواخرا هذه الستة ما كافة وملغاة إلا أن الالغاء مع كأن وليت ولعل أ كثر لقوة قربها من معنى الفعل وهو السبب فى أنها تعمل فى الحال وفى اتصالها بضمير الحكاية تارة يقال أننى أننا الى الآخر وتارة يقال أنى الى الآخر ولكن يقلّ ليتى وأنا الى الآخر دون ليت ولعل فانه لايقال ليتا ولعلا .

[فصل] و يمتنع تقديم الخبر فى هذا الباب على العامل ألبتة وعلى الاسم اذا لم يكن ظرفا : أعنى اسما معه حرف جر ظاهرا أوتقديرا فالظرف خبرا كان أو متعلقا بالخبر لايمتنع كنحوان فى

يوم الجمعة القتال أو يوم الجمعة ونحو إن فى يوم الجمعة القتال حاصل أو يوم الجمعة هذا على المذهب الظاهر ، وأما حذفه فأوجب فى قولهم ليت شعرى وجوّز عند الدلالة فيما عداه .

[فصل] واعلم أن فى المعطوف على اسم إن ولكن بعد مضى الجملة جواز الرفع وفى الصفة أيضا عند الزجاج . وأما السابع فهو لا لنفى الجنس وهو ملحق بان إلحاق النقيض بالنقيض مع اشتراكهما فى الاختصاص بالاسم وحق منصوبه إلا فيما ستعرف التنكر ألبتة والبناء أيضا إذا لم يكن مضافا ولا مضارعا له ولذلك اختلف فى نحو قوله : ✽ ألا رجلا جزاه الله خيرا ✽ فحمل التنوين على ضرورة الشعر يونس ، وأخرجه الخليل عن الباب بحمله إياه على ألا ترونى رجلا وأما قولهم لا أبالك فمضاف من وجه نظرا الى المعنى وغير مضاف من وجه نظرا الى اللفظ فللأول أثبت الألف وللثانى جعل اسم لا ونظيره لا غلامى لك ولا ناصرى لك فاذا بطل الوجه الأول بتبديل اللام بحرف لايلائم الاضافة أو بزيادة فصل كيف كان عند سيبويه وعند يونس غير ظرف لم يبق إلا الاستعمال الآخر وهو لا أب ولاغلامين ولاناصرين .

[فصل] وإذا وصف المبنى على نحو لارجل ظريف جاز فتح الوصف كما ترى ونصبه ورفعه أما إذا فصلت على نحو لارجل عندى ظريفا أوظريف بطل البناء وحكم الوصف الزائد والمعطوف حكم المفصول وكذا حكم المكرر كنحو لاماء ماء بارد وقد جوز فيه ترك التنوين ومن شأن المنفى فى هذا الباب إذا فصل بينه وبين لا أوعرف وجوب الرفع والتكرار مع حرف النفى عند سيبويه وإذا كرر مع حرف النفى لا لذلك جواز الرفع .

[فصل] وقد حذف منفيه فى قولهم لا عليك أى لا بأس عليك وأما مرفوع الباب : أعنى الخبر فتميم على تركه ألبتة وأهل الحجاز على تركه إن شئت .

(والقسم السادس) وهو مايرفع ثم ينصب حرفان : ما ولا للنفى فى لغة أهل الحجاز شبهوهما بليس فى النفى والدخول على الاسم والخبر فرفعوا بهما الاسم ونصبوا الخبر حيث لم يقدموا الخبر على الاسم ولا نقضوا النفى بالا أو بلكن ولزيادة شبه مابليس لكونه لنفى الحال أعملوه فى المنكر والمعرّف ولم يعملوا لا إلا فى المنكر وأدخلوا الباء فى الخبر إذ نصبوا توكيدا للنفى فقالوا مازيد بقائم دون ما بقائم زيد وكذا دون ما زيد إلا بقائم هو الأعرف وإلا فليس إدخال الباء على المرفوع بممتنع برواية الامام عبد القاهر عن سيبويه .

[فصل] وكثيرا ما يتبع لا هذا بالتاء الموقوف عليها عند طائفة بالتاء اجراء لها مجرى ليست وعند أخرى بالهاء اجراء لها مجرى ثمة وربة ويقصر دخوله على حين فيقال لات حين كذا بالنصب على حذف الاسم وعند الأخفش أنه لاالنافى للجنس وفيه من يقول إنه فعل وهو تعسف كقول من زعم التاء من حين كالهاء منه لغة فيه . وغير العاملة وذكرها استطراد وإلا فهو توظيفة لغوية ضربان مفردة ومركبة والمفردة ضربان بسائط وغير بسائط وغير البسائط ، إما ثنائية أو ثلاثية أورباعية والمركبة ضربان ضرب يلزمه التركيب فى معناه وضرب لايلزمه ذلك

فالحاصل منها إذن ستة أضرب : أربعة من المفردة وهى بسائط ثنائية ثلاثية رباعية ، واثنان من المركبة لازم التركيب غير لازم التركيب ، فالضرب الأول ثلاثة عشر حرفا ء ا ه ك ى ش ل ن ت س ف م و فالهمزة للاستفهام ويتفرع منه معان بحسب المواقع وقرائن الأحوال كالأمر فى نحو أأسلمتم والاستبطاء فى نحو ألم يأن للذين آمنوا والتنبيه فى نحو ألم يجدك يتيما والتحضيض فى نحو ألا تقاتلون قوما والتوبيخ فى نحو أكذبتم بآياتى والوعيد فى ألم نهلك الأولين ثم نتبعهم الآخرين والتقرير فى نحو أولم يروا أنا جعلنا حرما آمنا والتسوية فى نحو أأنذرتهم أم لم تنذرهم والتعجب فى نحو ألم تر إلى ربك كيف مد الظل وماشا كل ذلك وسيطلعك على أمثال هذه المعانى علم المعانى بإذن الله تعالى وتستعمل ظاهرة مرة كمامرى ومقدرة أخرى كنحو قوله ٭ بسبع رمين الجمر أم بثمان ٭

وتدخل على الواو والفاء وثم نحو أو كلما عاهدوا أفمن كان على بينة ، أثم إذا ما وقع وتدخل على الاسم والفعل إلا أنها بالفعل أولى من حيث إن الاستفهام لما كان طلب فهم الشىء استدعى فى المطلوب وهو فهم الشىء لاحصوله وهو الجهل به لامتناع طلب الحاصل فما كان سبب الجهل به وهو كعدم الاستمرار أمكن فيه كان باستفهام أولا والفعل لتضمنه الزمان الذى هو أبدا فى التجدد كذلك ومن شأن الاستفهام لكونه أهمّ أن يصدر به الكلام وأن لايتقدم عليه شىء مما فى حيز وللخطاب فى ها بمعنى خذ إذا قيل هاءها ؤما هاؤم . والألف للعوض عن التنوين ونون التأكيد ونون إذن فى الوقف وعندى أن قولهم بينا زيد قائم إذ كان كذا أواذا أصله بين أوقات زيد قائم ثم بينا زيد قائم بالتنوين عوضا عن المضاف إليه ثم بينا بالألف بإجراء الوصل مجرى الوقف لازما ، وفيه دليل على صحة مذهب الأصمعى فى أن الصواب هو بينا زيد قائم كان كذا بطرح إذ و إذا ولبيان التفجع فى الندبة كما سبق ذلك كله وهى وكذا الياء والواو للاطلاق كنحو ٭ أقلى اللوم عاذل والعتابا ٭ وكقول الآخر :

وإذا دارت رحى الحرب الزبون وسقيت الغيث أيتها الخيامو

وللانكار كنحو قولك : زيد قدماه أو يقدموه ومررت بحذاميه أو بحذاميه لمن قال زيد قدم أو يقدم ومررت بحذام منكرا لذلك عليه أو لخلاف أن يكون كذلك للتذكير نحو زيد قالا أو يقولوا إذا تذكرت القول ومن العامى إلا أن الألف والواو لايحرك لهما ساكن بخلاف الياء كنحو: وكأن قدى ٭ وآلت حلفة لم تحللى ٭ فى الاطلاق وكذا نحو قدى والى اذا تذكرت قدقام والغلام مثلا ونحو أزيدنيه فى زيد بالتنوين أو أزيدانيه بزيادة ان اذا تذكرت أو أنكرت وجميع ذلك أشياء وقفية فاعلم ، والهاء للدلالة على الغيبة فى إياه عند الأخفش كالكاف والياء فيه للخطاب والحكاية عنده وللوقف كالشين المعجمة بعد كاف المؤنث فى تميم وغير المعجمة بعده فى بكر ومدار الكلام فى حرفيتها : أعنى الهاء والكاف والياء على بيان تعدد كونها مجرورة أو منصوبة ، واللام يأتى فى جواب لو ولولا لزيادة الربط غير واجب فى وجواب القسم نحو والله لزيد قائم أوليقومن أولقدقام واجبا على الأعرف وفى الشرط يتقدمه توطئة له نحو والله لئن أكرمتنى

لأكرمنك غير واجب ، وتسمى الموطئة للقسم وتأتى لتأكيد مضمون الجملة الاسمية نحو لزيد منطلق وتسمى لام الابتداء وهى تجامع ان على أربعة أوجه أن تدخل على اسم إن مفصولا بينه وبينها كنحو ان فى الدار لزيدا أو على مايجرى مجراه من الضمير المتوسط بينه و بين الخبر فصلا كان كنحو ان زيدا لهو المنطلق أو أفضل منك أو خير منك أو ينطلق أو غير فصل كنحو ان زيدا لهو منطلق أو على الخبر كنحو ان زيدا لآكل أو ليأكل وتخصص المضارع بالحال أو على متعلق الخبر إذا كان متقدما كنحو ان زيدا لطعامك آكل ، ومن شأنها إذا خففت ان ولم تعمل أن تلزم فرقا بينها و بين إن النافية وتسمى إذ ذاك الفارقة نحو إن زيد لمنطلق وكذا ان كان زيد لمنطلقا وان ظننت لزيدا منطلقا وكذا عند الكوفيين نحو: إن تزينك لنفسك وان تشينك لهيه ، وعندنا أن هذا الكلام مما لا يقاس عليه وقد تجامعها على وجه خامس حيث قالوا لهنك كذا ولكذا على قول من لا يجعل الأصل والله إنك وعلى مذهب سيبويه تأتى للتعريف نحو العلام والهمزة عنده للوصل ولذلك لا تثبت فيه بخلاف الخليل فان سقوطها عنده لمجرد التخفيف لكثرة دورها والتعريف بها إما أن يكون للجنس وهو أن تقصد بها نفس الحقيقة معينا لها كنحو الدينار خير من الدرهم أو للعهد وهو أن تقصد بها الحقيقة مع قيد الوحدة أو ماينافيها معينا لذلك كنحو جاءنى الرجل أو الرجلان أو الرجال وقد ظهر من هذا أن لا وجه لاعتبار الاستغراق فى تعريف الجنس إلا ما سيأتيك فى علم المعانى . والنون تأتى للصرف كنحو زيد وللتنكير كنحو صه وعوضا عن المضاف اليه نحو حينئذ ومررت بكل وجئتك من قبل عندى وكذا كل غاية إذا نونت فليتأمل ونائبا مناب حرف الاطلاق فى انشاد بنى تميم كنحو ٭ أقلى اللوم عاذل والعتابن ٭ وقولى ، وغالبا كنحو ٭ وقاتم الأعماق خاوى المخترقن ٭ مشتبه الأعلام ، و يسمى فى جميع ذلك تنوينا و يلزمه السكون إلا عند ملاقاة ساكن فانه يكسر أو يضم حينئذ على تفصيل فيه كنحو وعذاب اركض ور بما حذف كنحو قراءة من قرأ قل هو الله أحد الله الصمد ـ وتأتى للتأكيد كما سبق ولا يؤكد به إلا الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والقسم والشرط المؤكد حرفه بما كنحو فاما ترين ونحو إن تعملن بدون ما لا يقع إلا فى ضرورة الشعر وقالوا بجهد ماتبلغن و بعين ماأرينك ور بما تقولن ذاك وقلما تقولن ذاك وكثر ماتقولن وطرح هذه النون سائغ إلا فى القسم كنحو والله ليقوم فانه ضعيف ومن شأنه أن يحذف إذا لقى ساكنا بعده . والتاء للخطاب فى أنت وأنت على مذهب الأخفش وللايذان بأن الفاعل مؤنث فى نحو جاءت هند وللفرق بين المذكر والمؤنث فى الاسم كانسان وإنسانة ورجل وغلامة وحمارة و برذونة وأسدة وهو قليل وللفرق بينهما فى صفة المؤنث كضاربة ومضروبة وحائضة وطامثة وطالقة ونظائرها حال إرادة الحدوث . وأما قولهم حائض وطامث وطالق حال إرادة الثبوت فعند الكوفيين أنها غير مشترك فيها بين المذكر والمؤنث ، وعند الخليل أنها ليست صفات بل هى أسماء فيها معنى النسب كتامر ولابن ودارع وعند سيبويه أن موصوفها غير مؤنث وهو انسان أو شخص وللدلالة على الوحدة كتمرة وجوزة وضربة ومنعة وعلى الكثرة كقولهم البصرية والكوفية

والمروانية بتأويل الأمة أو الجماعة وقولهم علامة ونسابة وراوية وفروقة وما شاكل ذلك وارد عندى على ذا وهو السبب عندى فى قاة البلغة إذا قيل فلان علامة والجهة فى امتناع أن يقال فى نحو علام الغيوب علامتها وتأكيد التأنيث فى المفرد كنعجة وناقة فى الجماعة كحجارة وصقورة وصياقلة وللدلالة على النسب فى الجاعة كالمهالبة والاشاعثة وعلى التعريف فيها كالجواربة والموازجة والنفى نص فيها كالفرازنة والجحاجحة . والسين للاستقبال فى نحو سيضرب والوقف كما سبق والفاء للتعقيب فى العطف ونحو قوله تعالى ــ وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ــ وقوله يمشى فيقعس أو يكب فيعثر محمول على حذف المعطوف بتقدير فحكم بمجىء البأس وبالعثور فيحكم أو على كونه من باب عرضت الناقة على الحوض وللتعقيب فى الجزاء لازما على ماتقدم ، وفى خبر المبتدا إذا كان المبتدأ متضمنا لمعنى الشرط بكونه موصولا أو موصوفا والصلة أو الصفة جملة فعلية أو ظرفية غير لازم ، والأخفش رحمه الله دون سيبويه رحمه الله لايغير هذا الحكم بدخول ان عليه لقوله تعالى ــ ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم وأمثال له ــ والميم للتعريف فى لغة أهل اليمن وعليه قوله صلى الله عليه وسلم «ليس من امبر امصيام فى امسفر» والواو للجمع المطلق فى العطف وللحال ولصرف الثانى عن إعراب الأول كما مضيا .

والضرب الثانى : سبعة عشر حرفا أى إى أن ان أم أو ها هل قد الياء المشددة لا لو النون الثقيلة سف سو بل ما . فأى للتفسير فى العطف عندى كنحو جاءنى أخوك أى زيد ورأيت أخاك أى زيدا ومررت بأخيك أى زيد وإى للايجاب يقول المستخبر هل كان كذا فتقول إى والله وإى لعمرى ولا تستعمل إلا مع القسم كاترى وقد تضمر واو القسم ويقال إذ ذاك أى الله بفتح الياء تارة وأخرى أى الله بتسكينها وثالثة الله بحذفها وقد يقال إى ها الله ذا بتعويض ها عن الواو . وأن تأتى مفسرة بعد فعل فى معنى القول كنحو ناديته أن قم وامرأته أن اسع وكتبت اليه أن احضر وصلة كنحو فلما أن جاء البشير وأما والله أن لو جئتنى لأكرمتك ومخففة من الثقيلة كما مضى . وإن تأتى نافية بمنزلة ما كنحو ان يقوم زيد وان زيد قائم ، وقد جوز المبرد رحمه الله إعمالها عمل ليس وصلة كنحو ما ان رأيت عندنا ونحو انتظرنى ما ان جلس القاضى ومخففة من الثقيلة على ما عرفت . وأم للاستفهام وطلب الجواب عن أحد مايذكر على التعيين فى العطف كنحو أزيد عندك أم عمرو ولذا لا يصح فى جوابها إلا زيد أو عمرو أيهما كان وتأتى ولها مدخل فى معنى أى تارة وتسمى متصلة وعلامتها إفراد مابعدها وأخرى فى معنى بل وتسمى منقطعة وعلامتها كون مابعدها جملة أو ورودها فى الخبر كنحو «إنها لابل أم شاء» وأو فى الخبر للشك وفى الأمر للتخيير وهو الامتناع عن الجمع أو الاباحة وهى تجويز الجمع ، وفى الاستفهام لأحد مايذكر لا على التعيين وجوابها نعم أولا وجميع ذلك فى العطف . وها للتنبيه وأكثر مايدخل على أسماء الاشارة والضمائر . وهل للاستفهام كالهمزة إلا فيما كان يتفرع من الاستفهام ثم ، وفى الدخول على الواو والفاء وثم وعند سيبويه رحمه الله أنها بمعنى قد وافادتها معنى الاستفهام لتقدير الهمزة على نحو ماقال * أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم * ويونس لقول سيبويه قلة

تصرفها فى الكلام . وقد مع الماضى لتقريبه من الحال ومع المضارع لتقلله ، وفى كونها للتكثير حينا لا تكون إلا نظيرة ربما فى قوله : فان تمس مهجور الفناء فربما أقام به بعد الوفود وفود ويجوز حذف فعله قال * لما تزل برحالنا وكأن قد * والفصل بينهما بالقسم نحو قد والله أحسنت والياء المشددة كنحو هاشمى فى النسبة ومن شأنها تصيير غير الصفة صفة والمعرفة نكرة إذا لم تكن لفظية مثلها فى كرسى و بردى . ولا تأتى نافية فى العطف لما وجب للأول كنحو جاءنى زيد لا عمرو وتدخل على المضارع فتنفيه استقبالا وتحذف منه على السعة فى جواب القسم كنحو تالله تفتأ ونحو : * فقلت يمين الله أبرح قاعدا * وفى غير جواب القسم إذا كان من أخوات كان كنحو : تزال حبال مبرمات أعدها * ونحو تنفك تسمع ما حييت بهالك * حتى تكونه ، وقد نفى بها الماضى مكررا كنحو لاصدق ولاصلى أو فى معنى المكرر كنحو قوله تعالى ـ فلا اقتحم العقبة ـ لتفسير الاقتحام بفك الرقبة ، والاطعام والتكرار مع الماضى ملتزم عند قوم غير ملتزم عند آخرين وأما قول الجيع لارعاك الله فى الدعاء ووالله لافعلت فى جواب القسم فلتنزل الماضى فيهما منزلة المستقبل ، وتأتى نقيضة لنعم وذلك إذا قلتها فى جواب من قال جاء زيد أو هل جاء مثل لا والله ولبلى وذلك إذا قلتها فى جواب من أدخل النفى فى الكلامين و بمعنى غير كنحو أخذته بلا ذنب وغضبت من لاشىء وذهبت بلا عناد وجئت بلا شىء وصلة نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ونحو فلا أقسم بمواقع النجوم ولئلا يعلم أهل الكتاب على الأقرب . ولو لنحو الشرط فى الماضى على امتناع الثانى لامتناع الأول كقولك لو جاء زيد أو يجىء لأكرمته وحذف جوابها عند الدلالة سائغ وقد يجىء فى معنى التمنى كنحو لو تأتينى فتحدثنى وزعم الفراء رحمه الله أنها تستعمل فى الاستقبال كان ولمعنى الشرط فيها حكمها فى استدعاء الفعل وامتناع تقديم جوابها عليها حكم إن . والنون الثقيلة فى التأكيد كالخفيفة فيه إلا فى الحذف للساكن . وسف وسو لغتان فى سوف غير مشهورتين . وبل للاضراب فى العطف عن الأول موجبا أو منفيا كنحو جاءنى زيد بل عمرو بافادة مجىء عمرو وما جاءنى بكر بل خالد بافادة مجىء خالد تارة ولامجيئه أخرى . وما لمعنى المصدر كنحو أعجبنى ماصنعت أو تصنع أى صنعك ، ولنفى الحال مع المضارع ومع الماضى ولنفيه مقربا من الحال ولا يقدم عليها شىء مما فى حيزها ونحو قوله :

إذا هى قامت حاسرا مشمعلة تجب الفؤاد رأسها ماتقنع

مع شذوذة يحتمل عندى أن يكون من باب النصب على شريطة التفسير وتأتى صلة إما كافة كنحو ربما قام وإنما الله إله واحد وما شاكل ذلك أو مؤكدة كنحو إما تفعل أفعل أو زائدة فى الابهام كنحو متى ما تزرنى أزرك أو مسلطة كنحو إذ ما تخرج أخرج وحيثما تكن أكن وفيها شمة من العمل وعوضا عن المضاف إليه فى بينا على نحو بينا كما سبق وعن غير المضاف إليه كما سيأتيك فى الضرب الخامس . والضرب الثالث سبعة أحرف أجل إن جير نعم سوف ثم بلى فأجل للتصديق فى الخبر خاصة يقال أتاك فلان فتقول أجل . وإن كذلك قال :

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه

ولا يمتنع عندى أن تكون إن فى البيت هى المشبهة والهاء اسمها لا للوقف بمعنى إنه كذلك وجير بكسر الراء وقد تفتح نظير أجل ويقال جير لأفعلن بمعنى حقا . ونعم للتصديق فى الخبر وللتحقيق فى الاستفهام مثبتين كانا أو منفيين وكنانة تكسر العين منها . وسوف للاستقبال كالسين وعند أصحابنا أن فيها زيادة تنفيس بناء على أن زيادة الحرف لزيادة المعنى والمراد زيادة الحرف فى احدى كلمتين ترجعان إلى معنى واحد وأصل كذلك ويدخل عليهما عندنا لام الابتداء . وثم فى العطف للترتيب مع التراخى زمانا أو مرتبة وقد يقال ثمت . وبلى للإيجاب لما بعد النفى مستفهما أو غير مستفهم

والضرب الرابع : ستة أحرف : أما إما حتى كلا لما لكن . فأما فيها معنى الشرط فقولك أما زيد فمنطلق ؛ زلة مهما يكن من شىء فزيد منطلق ولها عند سيبويه رحمه الله خاصية فى تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه فيجوز أما هندا فإن عمرا ضارب تجويز الخليل ومن تابعه أما يوم الجمعة فإنك منطلق بالكسر والخليل ومن تابعه رحمهم الله لا يرون ذلك فلا يصح عندهم من هذا الجنس إلا ما يصح نصبه بمعنى الفعل كالظرف فاعلم وإما عند سيبويه رحمه الله من العواطف ومعناها معنى أو لا فرق إلا أن أول كلامك مع أو على اليقين ومع إما على الشك والأظهر أنها ليست من العواطف كما ذهب إليه أبو على الفارسى . وحتى تأتى عاطفة ومبتدأ ما بعدها كقوله ﴿ وحتى الجياد ما يقدن بأرسان ﴾ ومعناها وحكمها ههنا عين ما سبق فيها جارة . وكلا للردع والتنبيه . ولما بمعنى إلا فى نحو أقسمت عليك لما فعلت وإن كل نفس لما عليها حافظ . ولكن للاستدراك بعد النفى فى عطف المفرد كنحو ما جاءنى زيد لكن عمرو ، وفى عطف الجملة بعد النفى وبعد الإثبات كنحو ما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء وجاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ ، وقد أخرجها عن العواطف بعضهم لصحة دخول العاطف عليها

والضرب الخامس : عدة أحرف ألا للتنبيه كها وأما كذلك وفيها استعمالات أم وهما وهم وعما وعم وهلا وألا بقلب الهاء همزة . ولولا ولوما للتحضيض وهى تختص بالفعل وسيأتيك تحقيق الكلام فيها فى علم المعانى فإذا رفع اسم بعدها أو نصب كان بإضمار فعل . ولولا ولوما يكونان لامتناع الثانى لوجود الأول فيما مضى ويلتزم بعدهما الاسم مرفوعا إما على الابتداء عند أكثر أصحابنا والخبر محذوف وإما على الفاعلية والفعل مضمر عند الكوفيين وابن الأنبارى منا وهو المختار عندى والضمير بعد لولا إما أن يكون منفصلا مرفوعا كنحو لولا أنا ولولا أنت وهو القياس وإما أن يكون متصلا غير مرفوع كنحو لولاى ولولاك . وأما أما فى قولهم أما أنت منطلقا انطلقت فقريب من هذا النوع إذ أصله عند بعضهم لأن كنت منطلقا انطلقت فحذف كان وعوض عنها ما وانفصل الضمير المتصل ، وعند آخرين ان كنت بالكسر ففعل بكنت ما تقدم ثم فتحت الهمزة لأجل الاسم وهو الضمير محافظة على الصورة وقد جاء على الأصل فى قولهم افعل هذا إما لا . وأما الضرب السادس فمضمونه قد تقدم فى أثناء ما نملى عليك من الحروف وليكن هذا آخر الكلام فى باب الحرف

وأما النوع الاسمى . فهو أيضا يعمل الرفع والنصب والجر والجزم ، أما الرفع والنصب

فلما يرتفع عن الفعل و ينتصب عنه ليس إلا وأنهما لا يكونان الا المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل واسم الفعل سوى نصب التمييز فهو غير مقصور على ماذكر وهذه جملة لابد من تفصيلها فنقول : المصدر يعمل عمل فعله تقول أعجبني ضرب زيد عمرا وعمرو زيدا ولك أن تضيف فى الصورتين لغير ضرورة وأن تعرّف باللام للضرورة ولا يصح تقديم شيء مما فى حيزه عليه كالا يصح تقديم منصوب به على المرفوع تقديرا فى الضمائر من نحو ضربتك أو إياك وهو المختار واسم الفاعل كيف كان مفردا أومثنى أومجموعا جمع تكسير أوتصحيح نكرة فى جميع ذلك أومعرفة ظاهرا أومقدرا مقدما أومؤخرا يعمل عمل فعله المبنى للفاعل إذا كان على أحد زمانى مايجرى هوعليه وهو المضارع دون المضى أو الاستمرار عندنا وكان مع ذلك على الأعرف معتمدا على موصوف أومبتدإ وذى حال أوحرف نفى أوحرف استفهام ونحو قوله تعالى ــ وكلبهم باسط ذراعيه ــ وارد على سبيل حكاية الحال وقولهم الضارب عمرا أمس حكمه حكم الذى ضرب و ينبه على هذا امتناعهم من نحو عمرا الضارب من تقديم المنصوب امتناعهم عن ذلك فى الذى ضرب . واسم المفعول فى جميع ذلك كاسم الفاعل إلا أنه يعمل عمل فعله المبنى للمفعول . والصفة المشبهة معتمدة تعمل عمل فعلها كنحو زيد كريم أبواه ، وأما أفعل التفضيل فلا ينصب مفعولا به ألبتة والسبب فى ذلك عندى مانبهت عليه فى القسم الأول من أن بناءه من باب أفعال الطبائع ، وقد عرفت أنه لايتعدى وفى رفعه المظهردون المضمرللا كثر منع ، وقد روى على الممنوع قوله صلى الله عليه وسلم «مامن أيام أحبّ إلى الله الصوم فيها من عشر ذى الحجة» بفتح أحب وقولهم مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد بنصب أحسن . وشأن اسم الفعل فى باب الرفع والنصب شأن مسماه وتقديم المرفوع على الرافع فى جميع ذلك ممتنع وكذا حذفه اللهم إلا عند المصدر كقوله تعالى ــ أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ــ ولا يقال لعله مضمر إذ لو كان يضمر للزم أن يصح نحو أعجبنى من هذا الأمر ظهور كله على نحو أن ظهر كله وليس يصح ، ومن شأنه إذا كان ضميرا مستكنا ولا يستكن فى المصدر أن يبرز ألبتة إذا جرى متضمنه على غير ماهو له سواء كان الموضع موضع التباس كنحو زيد عمرو ضاربه هو أو لم يكن كنحو زيد هند ضاربها هو أو زيد الفرس راكبه هو . أما ماينصب التمييز من غير ذلك فهو كل اسم يكون محلا الابهام وهو ضمير كنحو ويحه رجلا ولله دره فارسا وحسبك به ناصرا وربه كريما وغير ذلك وصحة اقتران من بما ذكرنا تنفى وهم كونها أحوالا ، أومضاف كنحو مافى السماء موضع كف سحابا ولى ملء الاناء ماء ومثل التمرة زبدا أوفيه نون جمع أو تثنية كعشرون درهما ومنوان سمنا أو تنوين ظاهرا كنحو عندى راقود خلا ورطل زيتا وكأى رجلا ، أوتقديرا كأحد عشر درهما وكم رجلا فى الاستفهام ، وكم فى الدار رجلا فى الخبر اذا فصلت وكذا كذا دينارا وتقديم المنصوب هنا على الناصب ممتنع .

واعلم أن الأسماء الناصبة للمميز تتفاوت فى اقتضاء زيادة حكم له على النصب وعدم الاقتضاء فالأعداد مفردة كعشرون وثلاثون الى تسعون تقتضى فى المنصوب الافراد حتما ، ومركبة تقتضى فيه ذلك مع التذكير اذا

كانت على نحو أحد عشر الى تسعة عشر ومع التأنيث اذا كانت على نحو احدى عشرة بسكون الشين أو كسرها اثنتا عشرة أوثنتا ثلاث عشرة الى تسع عشرة ونحو قوله اثنتى عشرة أسباطا محمول على البدل ولا يجوز اضافتها الى المميز، وكذا حكم كم الاستفهامية وكأى بدون من فانها تصحبه فى الأغلب ، وكذا حكم عشرون والضمير والمضاف وكم الخبرية عند الفصل بغير الظرف نظائر عشرون إلا فى لزوم الافراد للمميز ، والظاهر من حكم جميع ماعدا ذلك الخيرة بين الافراد وتركه وجواز الاضافة أيضا إذا لم يكن الناصب اسم فعل ولا من باب التفضيل من نحو هو أصاب من فلان نبعا وخير منه طبعا . وأما الجر فلما يضاف هو اليه كنحو غلام زيد وخاتم فضة وضارب عمرو وحسن الوجه . والاضافة على ضربين: لفظية وهى إضافة الصفة إلى فاعلها أومفعولها ، والمراد بالصفة أسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويندرج فيها المنسوب كهاشمى وأفعل التفضيل فى معنى الزيادة وهى لاتفيد زيادة فائدة على فصلها معنى لكن المطلوب ههنا التخفيف فى اللفظ وهو حذف مايحذف لها من التنوين ونونى التثنية والجمع ، ولذلك لم يجز عندنا نحو الضارب زيد . وأما نحو الضاربك والضار باتك فجوز لكونه بمنزلة غير المضاف لقيام الضمير فى هذا الباب مقام التنوين فى نحو ضاربك والنون فى ضار باك وضاربوك والضار باك والضار بوك لامتناعهم عن الجمع بينه وبين ذلك وكون قوله * وهم الآمرون الخير والفاعلونه * شاذا لايعمل عليه ألبتة عند غير أبى العباس وأما نحو الضارب الرجل فانما جوز تشبيها بالحسن الوجه الذى هو بمنزلة غير المضاف أيضا وهو الحسن وجهه ، وفى استعمال الحسن مع الوجه وما انخرط فى سلك ذلك خمسة عشر وجها ثمانية مع تعرية الحسن عن اللام وهى وجهه بالرفع على الفاعلية و بالجر على الاضافة و بالنصب على التشبيه بالمفعول والوجه بالرفع على البدل عن الضمير وهوقول على بن عيسى و بالجر والنصب ووجه بالجر و بالنصب على التمييز وسبعة مع تعريته باللام هى بأسرها سوى وجهه بالجر، وأما الحسن وجه بالجر فهو وان كان لايجوز عندنا من أجل وروده على خلاف مبنى الاضافة فقد جوزه الفراء ذاهبا فيه إلى أنه فى معنى المعرفة إذلا يلتبس أن المراد به وجه الموصوف . ومعنوية وهى ماعداها ومن حكم أصحابنا أنها فى الأمر العام تارة تكون بمعنى من كنحو خاتم فضة وعلامتها صحة اطلاق اسم المضاف إليه على المضاف الذى لايجانسه فى اللفظ بالموضع الواحد وقولى لايجانسه احتراز عن نحو غلام غلام زيد وقولى بالموضع الواحد احتراز عن نحو غلام زيد اذا اتفق أن يكون اسم الغلام زيدا وأخرى بمعنى اللام كنحو ثوب رجل ويده ورجله وعلامتها بعد أن لاتكون بمعنى فى كنحو قتلى الطف وثابت الغدر انتفاء تلك الصحة وعندى أنها لاتخرج عن النوعين ونحو قتلى الطف من باب اللامية بطريق قوله * إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة * وقوله * لتغنى عنى ذا انائك أجمعا * مما تجرى فيه الاضافة بأدنى الملابسة ونحو ثابت الغدر من باب اللفظية وهذه أعنى المعنوية إذا كان المضاف اليه نكرة أفادت تخصيصا و إلا فتعريفا لامحالة ، ولذلك قلنا فى نحو ثلاث الأثواب تعريف الثلاثة باللام مستغنى عنه الا فى نحو غير وشبه اللهم الا اذا شهر المضاف بمغايرة المضاف اليه كقوله عز وجل

ـ غير المغضوب عليهم ـ أو مماثلته ولاستلزام الاضافة بالاطلاق إفادة التخصيص أو التعريف ألبتة ، اللهم الا فى الأعلام فانها فى نحو عبد الله اسما علما بمعزل عن ذلك وامتناع أن يتعرف الشيء بنفسه أو يتخصص لم يصح ـ و ليث أسد وحبس منع وصح نحو قيس قفة وزيد بطة على الظاهر ، ووجه امتناع إضافة الموصوف الى صفته أو الصفة الى موصوفها راجع الى ذلك فليتأمل وقولى إلى صفته و إلى موصوفها احتراز عن نحو دار الآخرة وصلاة الأولى ومسجد الجامع وجانب الغربى و بقلة الحمقاء ، ونحو سحق عمامة وجرد قطيفة وأخلاق ثياب وجائبة خبر ومغربة خبر ، والله أعلم .

[فصل] وكما تكون الإضافة إلى الاسم تكون إلى الجملة الفعلية وذلك فى أسماء الزمان كنحو جئتك يوم جاء زيد وآتيك إذا احمرّ البسر وما رأيتك مذ دخل الشتاء ومنذ قدم فلان وفى آية قال بآية يقدمون الخيل شعثا وذى يقال اذهب بذى تسلم واذهبا بذى تسلمان واذهبوا بذى تسلمون وفى حيث كنحو اجلس حيث جلس زيد والى الاسمية كنحو رأيتك زمن فلان أمير واذا الخليفة فلان واجلس حيث زيد جالس .

[فصل] ولا يجوز إضافة المضاف ثانية ولا تقديم المضاف اليه على المضاف ولا الفصل بينهما بغير الظرف ونحو قوله بين زراعى وجبهة الأسد محمول على حذف المضاف اليه من الأول ونحو قراءة من قرأ قتل أولادهم شركائهم ومخلف وعده رسله لا استنادها الى الثقات وكثرة نظائرها من الاشعار ومن أرادها فعليه بخصائص الإمام ابن جنى محمولة عندى على حذف المضاف اليه من الأول على نحو ماسبق واضمار المضاف مع الثانى على نحو قراءة من قرأ والله يريد الآخرة بالجر باضمار المضاف على تقدير عرض الآخرة ونحو قول أبى داود :

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا

باضماره أيضا على تقدير وكل نار وقول العرب ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة عند سيبويه دون الأخفش فى أحد الروايتين تفاديا بذلك عن العطف بالحرف الواحد على عاملين وماذكرت وان كان فيه نوع من البعد فتخطئة الثقات والفصحاء أبعد .

[فصل] و يجوز حذف المضاف وهو تركه واجراء حقه فى الاعراب على المضاف اليه كقوله تعالى ـ واسئل القرية ـ وقد جاء اجراء حقه فى غير الاعراب عليه أيضا قال :

يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل

فذكر الضمير فى يصفق حيث أراد ماء بردى ، وقال الله تعالى ـ وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون ـ وحذف المضاف اليه كما سبق وحذفهما معا كنحو . وقد جعلتنى من حزيمة أصبعا . واسأل البحار فانتحى للعقيق على ماقدر أبو على الفارسى من ذامسافة أصبع وسقيا سحابة ، والله أعلم .

[فصل] واعلم أن الأسماء فى الاضافة بعد استوائها فى اقتضاء الجر لمضاف اليه تتفاوت فى اقتضاء زيادة حالة، كالافراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتأنيث والتذكير وغير ذلك وعدم اقتضائها فلنذكر شيئا من ذلك .

اعلم أن الأعداد من المائة والألف وما يتضاعف منهما تقتضى الافراد فى المضاف اليه ومن الثلاثة إلى العشرة ثمانيتها الجمع ونحو ثلثمائة إلى تسعمائة ليس بقياس إنما القياس قول من قال :

ثلاث مئين للملوك وفى بها . لكنه متروك فى الاستعمال ، ثم هى مع التاء تقتضى التذكير فى المضاف اليه و بدونها التأنيث ، والمراد تذكير الأفراد وتأنيثها ، وقد ينصب مجرور هذه الأعداد كنحو ثلاثة أثوابا ومائتان عاما . قال :

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء

وقوله تعالى — ثلاثمائة سنين — غير مضاف ومضافا على القراءتين مفتقر إلى التخريج ، وأى يأبى الافراد فى المضاف اليه معرفة و يقبله فيه نكرة ، وقولهم : أيى وأيك كان شرا فأخزاه الله بمنزلة أخزى الله الكاذب منى ومنك وهو بينى وبينك ، والمعنى أينا وأينا و بيننا وأنه لاينفك عن الإضافة واذا استعملوه يقولون أيا رأيت عنوا أيهم ولذا يفتقر الى التذكرة افتقار أيهم ، وقالوا فى حرف التنبيه معه فى يا أيها انه عوض عن المضاف اليه صورة ، وكم الخبرية تأبى فيه التثنية اباء ماهى كناية عنه من باب الثلاثة تارة وباب المائة أخرى ، والغالب عليها استعمال الجامع من كقوله تعالى — وكم من قرية — وكل تقتضى فيه التنكير ظاهرا أوتقديرا اذا كان معرفة كنحو كل الأجزاء وكل المجموع والأصح فيه الافراد والتثنية والجمع وأجمع نظير كل ولايضاف إلى غير المعرفة ، وكلا وكلتا تقتضيان فيه التثنية والتعريف بعد التذكير والتأنيث ، وقوله :

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل

نظير قوله تعالى عز قائلا — عوان بين ذلك — وأفعل التفضيل فى معنى الزيادة إذا شرط التقابل اقتضى فيه التنكير وحكم موصوفه فيه من الافراد والتثنية والجمع كقولك هو أفضل رجل وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال والا أبى التنكير فيه والافراد ، ومن شأن أفعل التفضيل اذا كان مضافا بمعنى الزيادة لابشرط التقابل أن يكون موصوفه فى جملة المضاف اليه ولذلك نهى فى إضافته هذه من نحو أن يقال يوسف أحسن إخوته باضافة الإخوة إلى ضمير يوسف لمنافاتها حكم أفعل لاقتضائها أن لا يكون يوسف فى الإخوة ، وذو ومايتصل به من المؤنث وغيره يقتضى فيه الجنسية كنحو ذو مال وذات جمال ونحو قوله :

صبحنا الخزرجية مرهفات أباد ذوى أرومتها ذووها

معدود فى الشواذ .

[فصل] وكما اتفق فى قبيل عوامل الأفعال ماقد تفرد بأحكام راجعة اليه كذلك اتفق ههنا من ذلك أفعل التفضيل فانه متفرد بأن يكون استعماله إما معرفا باللام و إما مضافا و إما مصحوبا

عن ، ويلزمه فى الأول التثنية والجمع والتأنيث وفى الثالث ترك ذلك ولا يكون إلا منكرا فيه وفى الثانى الخبرة لم يخرج من هذا الحكم الا آخر فانه التزم فيه حذف من ولم يستوفيه ما استوى فى أخواته حيث قالوا : مررت بآخرين وآخرين وأخرى وأخريين وأخر وأخريات والا دنيا فى مؤنثة فانها استعملت بغير حرف التعريف . قال العجاج : فى سعى دنيا طالما قدمت رجلى أيضا . ومن ذلك هلم فى لغة بنى تميم فانهم يقولون هلما هلموا هلمى هلممن ، والظاهر من حكم أسماء الأفعال امتناع ذلك ، وعليه أهل الحجاز فيه ولذلك حيث قالوا هاتيا هاتوا هاتى هاتين اخترنا منع اسمية هات على ارتكاب نوع من الخفاء فى اشتقاقه ، ومن ذلك ها فانه تلحق آخره همزة للخطاب ويصرف مع المخاطب فى أحواله تصريف كاف الخطاب ، والظاهر من هذا الاستعمال فيما عداه العدم . وأما الجزم للفعل إذا أفاد فيه معنى الشرط والجزاء والأسماء التى تفيد ذلك هى من نحو من يكرمنى أكرمه وأى نحو أيهم يأتنى أكرمه وأنى نحو « فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها » وإذ ما نحو إذ ما تخرج أخرج وحيثما نحو حيثما تجلس أجلس وأين نحو أين تكن أكن ومتى نحو متى تركب أركب وتدخل عليهما ما لزيادة الابهام فيقال أينما ومتى ما ، وما نحو ما تصنع أصنع وتدخل عليها عند قوم ما الابهامية فتصير ماما فتستبشع فيجعل مهما وعند آخرين تدخل على مذ وإذا فى الشعر وإذما ، وبسط الكلام فى معانى هذه الأسماء موضعه علم المعانى ، ولمعنى الشرط فى إذا دون إذ حمل الرفع فى نحو ـ إذا السماء انشقت ـ على نحو ما حمل فى ان ذو لونة لأنا ونظائره ، ولنقتصر من النوع الاسمى على هذا القدر والا فان خبط الكلام فيه مما لا يكاد ينقطع .

وأما النوع المعنوى ، وهو الرابع فانه صنفان : أحدهما التزامى ، وذلك أن تأخذ معنى فعل من غير الفعل لدلالة له عليه وأنه يرفع إذا كان المأخوذ منه جملة ظرفية ومعتمدة على أحد الأشياء الخمسة كنحو هل فى الدار أحد وما عندنا شىء وأو كصيب من السماء فيه ظلمات ولقيته عليه جبة وشىء وزيد له فرس هو الأعرف وان لم تكن معتمدة أو لم يكن المأخوذ منه جملة ظرفية لم يصلح الا لنصب للمفعول المطلق أو ما يقوم مقامه كنحو علىّ لفلان ألف درهم عرفا ، والله أكبر دعوة الحق :

وانى لأمنحك الصدود واننى قسما اليك مع الصدود لأميل

ونحو هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وهذا زيد غير ما تقول أو المفعول فيه كنحو فى الدار زيد أبدا ولك غلامى يوم الجمعة أو الحال كنحو مالك قائما وما شأنك واقفا وهذا بعلى شيخا لا ينصب الا وهو متقدم على المعمول فى الأقوى . وثانيهما ليس بالتزامى وأنه عند سيبويه يرفع لا غير وعند الأخفش من أصحابنا فى مذهبه فى الصفة يتخطى الرفع وكذا عند خلف الأحمر من الكوفيين فى مذهبه فى الفاعل والمفعول ووضع كتابنا هذا حيث أفاد الغرض الأصلى من الكلام فى الصفة والفاعل والمفعول وهو معرفة إعرابها أغنى عن التعرض لغير مذهب سيبويه فنسوق الكلام باذن الله تعالى على مذهبه .

اعلم أن المعنى العامل فيما عرفته عند سيبويه ومن تابعه من الأئمة شيئان : أحدهما الابتداء ،

وأنه يرفع المبتدأ والخبر ويعنون بالابتداء تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لأجل الاسناد كنحو زيد منطلق وحسبك عمرو وهل أحد قائم ويسمى المسند اليه مبتدأ والمسند خبرا ، والمراد عندهم بالعوامل اللفظية ماعملت كانّ وأنّ وأخواتهما ، ومن شأن المبتدا اذا كان ضمير الشأن أن يجب تقديمه كنحو هو زيد منطلق وجوب تقديم الخبر اذا كان فيه معنى استفهام كنحو أين زيد أوكان ظرفا والمبتدأ نكرة غير مقدر فى الدار رجل وأن يرتفع الوجوب فى الجانبين فيما سوى ذلك ولا كلام فى جواز الحذف لأيهما شئت عند الدلالة ، ولذا يحمل قوله تعالى ـ فصبر جميل ـ على حذف المبتدا تارة وحذف الخبر أخرى ، وقد جاء حذف الخبر ملتزما فى مواضع : منها قولهم ضربى زيدا قائما وأكثر شربى السويق ملتوتا وأخطب ما يكون الأمير قائما وكل رجل وضيعته ، وقولهم أقائم الزيدان باعتبار ، وقولهم لولا زيد على أحد المذهبين . وثانيهما صحة وقوع الفعل المضارع موقع الاسم فانها ترفعه كنحو زيد يضرب ، وكذا يضرب الزيدان ولابد من تفسير الصحة بعدم الاستحالة أوالقول عند خلوص الداعى بعدم الوجوب حتى يتمشى كلامهم اذا تأملته . واعلم أنه لايجتمع عاملان لفظى ومعنوى إلا ويظهر عمل اللفظى ويقدر عمل المعنوى كنحو بحسبك عمرو هل من أحد قائم ولا لفظيان إلا ويظهر عمل الأقرب لامحالة عندنا كنحو ليس زيد بقائم وما جاءنى من رجل وأكرمنى وأكرمت زيدا ، وأما الكوفيون فانهم يظهرون فى نحو أكرمنى وأكرمت عمل الأول ويقولون أكرمنى وأكرمت أو أكرمته زيد ، وكذا اذا قدمت وأخرت يقولون أكرمت وأكرمنى زيدا ، وعلى هذا فقس . ولنكتف من هذا النوع بما ذكر منتقلين الى الباب الثالث فقد حان أن نفعل .

الباب الثالث : فى الأثر ، وهو الاعراب

اعلم أنه يتفاوت بحسب تفاوت القابل ، فاذا كان آخر المعرب ألفا لم يقبل الرفع والنصب والجرّ إلا مقدرة ، واذا كان ياء مكسورا ماقبله لم يقبل الرفع والجرّ إلا مقدرين ، هذا هو القياس وقد جاء فى الشعر ظاهرين على سبيل الشذوذ كما جاء النصب فيه مقدرا كذلك إلا أنه دون الأول كغير القبيح ، واذا كان أعنى المعرب أحد هذه الأسماء ، وهى فم أب أخ حم ذو هن أيضا سادسا عند أكثر الأئمة كان الرفع والنصب والجرّ حال الإضافة بالواو والألف والياء على الأعرف كنحو فوه فاه فيه ذو مال ذا مال ذى مال ، واذا كان مثنى كان رفعه بالألف كنحو مسلمان ونصبه وجرّه بالياء كنحو مسلمين ، واذا كان أحد لفظى كلا وكلتا كان فى حال الإضافة الى الضمير كالمثنى ، ومن العرب من يلزم الألف فيهما وفى المثنى فى جميع الأحوال ، واذا كان جمعا على حدّ التثنية كان رفعه بالواو كنحو مسلمون وأخواه بالياء كنحو مسلمين ، واذا كانّ جمعا بالألف والتاء كنحو مسلمات لم يقبل النصب إلا على صورة الجرّ ، واذا كان غير منصرف ولم

يكن مضافا ولا معرفا باللام لم يقبل الجرّ إلا على صورة النصب إلا فى ضرورة الشعر وليس كذلك يقبح ، واذا كان المعرب مضارعا لم يقبل الرفع حال اعتلال الآخر إلا مقدرا وكان جزمه بسقوط المعتل ونصبه فيما دون الألف بالتحريك إلا ماشذ فى الشعر من الثبوت هناك ومن التسكين ههنا ، هذا اذا لم يكن أعنى المضارع متصلا بألف الاثنين أوالاثنتين أو واو المذكور أو ياء المؤنث المخاطب ، فاذا كان متصلا كان رفعه بالنون بعد الضمير وجزمه ونصبه بعدمه ، واذا كان المعرب غير جميع ذلك كان رفعه ونصبه وجرّه وجزمه على ماهو المعتاد .

فصل فى خاتمة الكتاب

وإذ قد وفينا الكلام فى باب الضبط لما افتقر اليه حقه مجتهدين فى التجنب عن غايتى اختصار مخلّ وتلخيص ممِلّ فلا علينا أن نختمه لمن أراد بما يأنس به أولوا الفطن من إملاء بعض مناسبات لما هو الى التعرّض له أسبق كنحو التعرّض لعلة وقوع الاعراب فى الكلم ، وعلة كونه فى الآخر لاعالة عندنا ، وعلة كونه بالحركات أصلا ، وعلة عدم استكنانه أصلا ، وعلة كونه فى الأسماء دون الأفعال أصلا ، وعلة كون الصرف فى الأسماء أصلا ، وعلة كون البناء لغير الأسماء أصلا ، وعلة كون السكون للبناء أصلا ، وعلة كون الفعل فى باب العمل أصلا ، ونحو التعرّض لكون الفاعل والمفعول والمضاف إليه مقدمة فى الاعتبار ، وعلة توزيع الرفع والنصب والجرّ عليها على ماوزعت ، ونحو التعرّض لعلة ماورد على غير هذا الاضمار على ماورد والكلام فى ذلك كله مبنى على تقرير مقدمتين وتحرير عشرة فصول .

(أما المقدمة الأولى) فهى أن اعتبار أواخر الكلم ساكنة مالم يعرف عن السكون مانع أقرب لخفة السكون بشهادة الحس وكون الخفة مطلوبة بشهادة العرف ولكون السكون أيضا أقرب حصولا لتوقفه على اعتبار واحد وهو جنسه دون الحركة لتوقفها على اعتبارين جنسها ونوعها فتأمل فهو فى اللفظ اختصار ، فاذا منع عنه مانع ترك الى الحركة وأنه نوعان حسى وهو مجامعته لسكون آخر ألا تراك كيف تحس فى نحو اضرب اضرب اذا رمت الجمع بين الباء والضاد ساكنين بشىء من الكلفة وربما تعذر أصلا على بعض ، وأما السكون الوقفى نحو بكر غلام فقد هوّن الخطب فيه كونه طارئا لايلزم وعقلى وهو ردوده وأنه شىء لانوع له كما تعلم حيث وتردد شىء ذى أنواع مطلوب مثل أن تكون الكلمة دالة على مسمى من حيث ذلك المسمى فقط ، ثم تقع فى التركيب وتقيد مسماها بقيد مطلوب المعلومية فيحتاج الى دلالة عليه وأنت تعلم أن التركيب الساذج وهو ورود كلمة بعد أخرى لكونه مشترك الدلالة لمجيئه تارة لمعنى وأخرى لمجرّد التعديد لايصلح دليلا على ذلك فيلزم حينئذ بعد الهرب عن وضع شىء مفارق للكلمة يدل على قيد غير مفارق لمعناها لخروجه عن حدّ التناسب مع أمر كان رعايته التصرّف فيها إما بزيادة أونقصان أوتبديل لامتناع اعتبار رابع هنا بشهادة التأمل بعد الهرب عن الجمع بين اثنين منها أوأكثر تقليلا للتصرّف لكن لزوم الثقل للأول وعدم المناسبة للثانى وهو نقصان الكلمة لازدياد المعنى مانع عن ذلك وعلى امتناعه

فيما اذا كان على حرف واحد مع التلفظ بما هو عارض جميع ذلك وهو تبديل حالة بحالة من الأحوال الأربع الحركات والسكون لما فى غيرهذا التبديل وهو إذ ذاك بعد رعاية أن يقع التصرف فى الكلمة لما ذكرنا وانما يقع فيها اذا لم تبطل بالكلية ليس إلا بتبديل حرف منه بحرف أومكان لذلك بمكان أعنى القلب لاغير بشهادة الاستقراء الصحيح بعد الهرب عن الجمع بين اثنين من الخروج عن المناسبة وهو ترك الاقرب الى الأبعد لا لموجب معلوم إذ الحركات أبعاض حروف المد بدليل أن حروف المد قابلة للزيادة والنقصان فى باب الامتداد بشهادة الحس وكل ما كان كذلك فله طرفان بشهادة العقل ولا طرف فى النقصان إلاهذه الحركات بشهادة الوجدان وكم بين الشىء كلا و بعضا فى باب القرب مع امتناعه حيث كان يمتنع النقصان ومختار الآخر لهذا التبديل لكونه أقبل للتغيير لاحتماله الأحوال الأربع من غير كلفة دون الصدر ولا مدخل للوسط فى الاعتبار إذ هو شىء لايوجد كثيرا كما فى نحو غد ويد ولا يتعين كما فى نحو مكرم ومستخرج ولكون التناسب بين الدليل على هذا الوجه و بين مدلوله وهو قيد مسمى الكلمة المتأخر فى الاعتبار مرعيا فى كونهما متأخرين (وأما الثانية) فهى أن الغرض الأصلى من وضع الكلم هو التركيب لامتناع وضعها إلا لفائدة وامتناع الفائدة فيها غير مركبة لامتناع استعمالها من أجل إفادتها المسميات لاستلزام الدور لتوقف إفادتها لها على العلم بكونها مختصة بها غير مستوية النسبة اليها والى غيرها لاستحالة ترجح أحد المتساويين على الآخر وتوقف العلم باختصاصها بها على العلم بها أنفسها ابتداء مع امتناع عد ماسبق الى الفهم عند التلفظ بها بمجرد القصد الى مسمياتها فائدة بشهادة الوجدان ، والأصل فى التركيب هو نوع الخبر لكثرته وقلة ماسواه بالنسبة اليه بشهادة الاستقراء وتنزيل الأكثر منزلة الكل بحكم العرف لعدم انفكاك حقيقته عن الخبر يجعل أصلا فى باب الخبر فيظهر من هذا تمام انصباب الغرض من الوضع الى اعتبار الفعل ، واذا تقرر هذان المقدمتان على هذا الوجه بنينا على الأولى منهما الكلام فى علة وقوع الاعراب فى الكلم وعلة كونه فى الآخر وعلة كونه بالحركات . وعلة عدم استكنانه لخروجه إذ ذاك عن الدلالة وعلة كونه فى الأسماء دون الأفعال لظهور كون الأسماء مقتضية لذلك من جهة المناسبة لحصول كونها متقيدة بما يحتاج عنده فى الدلالة عليه وهو معنى الفاعلية والمفعولية وكونها مضافا اليها ، وعلة كون الصرف فى الأسماء أصلا لتقيدها بما يقضى الجر كفاه تقيدها بما يقتضى أخويه واستدعاء دخول الجر فيها عدم منع التنوين منها كما ستقف عليه ، وعلة كون البناء لغير الأسماء وكونه على السكون أصلا لانتفاء موجب التحريك جريا على الظاهر ، وعلة كون الفعل فى باب العمل أصلا لظهور كونه داعيا أو كون الداعى معه الى الاعراب لتقيد الاسم معه فى نحو عرف زيد عمرا بالفاعلية والمفعولية والاسم وان كان يتقيد معه فى نحو غلام زيد بالكون مضافا اليه لايلزم مع الفعل فى قرن لقلة التقيد معه بالنسبة الى الفعل ، وعلى الثانية الكلام فى تقدم الفاعل والمفعول والمضاف اليه فى الاعتبار وتوزيع الرفع والنصب والجر عليها على ما وزعت لما أن الفعل المتقدم فى الاعتبار حيث لم يقم وحده فى باب الخبر بالفائدة واستتبع فاعله ومفعوله إذ هما أقرب شيئين اليه

تقدم الفاعل والمفعول والمضاف اليه فى الاعتبار وحيث كان الفاعل فى الاعتبار أقوى لامتناع الفائدة بدونه والمفعول أضعف لكونه بخلافه والمضاف اليه بين بين لشموله إياهما وشهد الحس للضمّ بكونه أقوى الحركات وللفتح بكونه أضعفها وللكسر بكونه بين بين جعل الرفع للفاعل والنصب للمفعول والجر للمضاف اليه اعتبارا للتناسب . وأما الفصول فأحدها فى علة بناء مابنى من الأسماء ومايتصل بالبناء من اختلافه سكونا وحركة فتحة وضمة وكسرة . وثانيها فى علة امتناع مايمتنع من الصرف ومايتصل بذلك . وثالثها فى علة إعراب الأسماء الستة بالحروف مضافة . ورابعها فى علة اعراب المثنى والمجموع على ماهو عليه . وخامسها فى علة اعراب كلا وكلتا مضافين إلى الضمير على ماهو عليه وسادسها فى علة إعراب نحو مسلمات على ماهو عليه . وسابعها فى علة إعراب ما أعرب من الأفعال ووقوع الجزم فى إعرابه موقع الجر فى الأسماء وكيفية تفاوته ظهورا واستكنانا وزيادة ونقصانا ، وثامنها فى علة عمل الحروف العاملة وكيفية اختلافها فى ذلك . وتاسعها فى علة عمل الأسماء غير الجر الجر وكيفية اختلافها فى ذلك . وعاشرها فى علة عمل المعنى الرفع للمبتدإ والخبر والفعل المضارع ، وبه نختم الكلام فى هذا القسم باذن الله تعالى .

وقبل أن نشرع فى هذه الفصول يجب أن يكون مقررا عندك أن كلام الفرقتين فى هذه المناسبات وارد على مساق قياس الشبه فى الغالب .

الفصل الأول : فى علة بناء مابنى من الأسماء ومايتصل بالبناء من اختلافه سكونا وحركة فتحة وضمة وكسرة

اعلم أن البناء فى الأسماء تارة يكون لفوات موجب الإعراب الذى قررنا وأخرى لوجود مانع وثالثة لكلا الاعتبارين ، فمن القسم الأول أسماء الأفعال ويندرج فيها فعال بمعنى الأمر والمنفصلة من الضمائر والمتصلة المرفوعة ، وأما ماسوى المرفوعة بعد التزام أن يكون المجرور والمنصوب على صورة واحدة لتآخيهما فى كونهما فضلتين فى الكلام مع جهات آخر تجاريه ، فمن القسم الثانى وكذا صدور المركبات ولك أن تدخلها فى القسم الأول لعدم تقيدها بعد التركيب بما أوجب الاعراب فيها ، ويندرج فيها المضاف إلى ياء المتكلم لقوة الاتصال بينهما من الجانبين ، وكذا نوعا يضربن بنون جماعة النساء وليضربن بالنون الثقيلة أو الخفيفة ، ومن الثانى الأصوات لوضعها على سبيل الحكاية المراد بها تأدية الهيئة من غير تصرّف فيها والمتضمنة لمعانى الحروف غير العاملة فيها لتوخى التنبيه ببنائها على المتضمن الذى لاعمل له فينبه بذلك عليه وقد اندرج فيها أمس لتضمنه معنى لام التعريف وبيان ذلك بشيئين : أحدهما أنه معرفة ويدلّ على ذلك تعريفهم وصفه فى قولهم أمس الدابر وأمس الأحدث ، وثانيهما بأن تعرفه باللام ويدلّ عليه تقسيم المعارف إلى خمسة أنواع للاجماع وهى المضمرات والمبهمات والمضافات والأعلام والداخلة فيها اللام وسبرها بأن ليس من المضمرات والمبهمات والمضافات كما لايخفى ، ولامن الأعلام أيضا لدخول معنى الجنس فيه وهو كلّ يوم سبق يومك بليلة وامتناع ذلك فى الأعلام وفعال أيضا بمعنى المصدر المعرفة والمنفى نفى الجنس لتضمنه معنى ما الإبهامية عندى والغايات أيضا إذا تمت فانها متضمنة معنى الاضافة وأنها من معانى الحروف

ولايقال يشكل بنفس لفظ الاضافة فان المراد بمعنى الاضافة ههنا لازم معناها كلاميتها أوسميتها ، ولانفس قولى غير العاملة فيها وههنا وهنا وثم لتضمنها لمعنى الاشارة وأسماء الاشارة لشبهها بالحروف في أنها لاتقوم بأنفسها في الدلالة على المعانى في الظاهر ، وأما مايذكر من أنها لاتلزمه المسميات والأصل في الأسماء لزومها إياها فحيث خالفتها في الأصل خالفتها في الحكم ، فلو كانت عند تلخيص مسمياتها غير لازمة لها كما يقال لكان شيئا ويندرج فيها الآن في قول أبي العباس المبرد رحمه الله تعالى لوضعها من أول أحوالها مع لام التعريف بخلاف ماعليه الأسماء والموصولات لشبهها بالحروف أيضا بافتقارها في تفهم المعنى المراد منها إلى الصلات ولك أن تدخلها في حكم صدور المركبات لذلك والمنادى المضموم لنزوله منزلة الضمير لاتحادهما خطابا وتعريفا و إفرادا وفعال في الباقى بما ذكر من أنواعه لمعنى الاتحاد ولما ومذ ومنذ وعلى وعن والكاف أسماء لاتحادها بصور غلبت عليها الحرفية ومن وما الموصوفتان وما غير الموصولة والموصوفة وكم الخبرية لاتحادها بصور غلب عليها البناء ويقرب من الاندراج في باب الاتحاد المضاف إلى المبنى إذا لزمت اضافته إليه كاذ وإذا وحيث في إضافتها إلى الجمل ضربة لازب ، وأما نحو قوله : أما ترى حيث سهيل طالعا . وقوله : حيث لي العمائم . فشاذ لايقاس عليه أونزلت منزلة اللازم لكثرتها كأسماء الزمان في إضافتها إلى الجمل أو الى إذ المبنى المحرك بالكسر لملاقاته الساكن وهو التنوين الذى هو عوض عن المضاف إليه وحم حول البقية على نحو ماترى وليكن من قانونك في شيء يبقى على الأصل خارجا عما مهدته إذا قل أنه بقى تنبيها على الأصل ، وأما اختلاف البناء سكونا وحركة فلأن السكون هو الأصل وقد عرف ثم يمنع عنه مانع فيترك إلى الحركة والمانع إما لزوم الجمع بين ساكنين كنحو حيث وأمس وأين ونحو اضربن واضربن لوأجريت على السكون أو الابتداء بالساكن إما لفظا أوحكما كزيدك وغلامك لوأسكن الكافان أو عروض البناء لما هو أصل في الاعراب كنحو ياعمر وقولى لما هو أصل في الإعراب احتراز عن نحو يضربن في جماعة النساء أو مشابهة المعرب كالأفعال الماضية فانها عند أصحابنا حركت لمشابهتها المضارع في الدخول في الشرط والجزاء ودخول قد عليها والوقوع صفة للنكر بعد اتحادهما في الفعلية والمصير إلى أصل واحد ، وأما اختلاف الحركة فتحة وضمة وكسرة فالاعتبارات مختلفة ههنا والكلية منها دون الجزئية هي أن الفتحة خفيفة قريبة بخفتها من السكون فيقع في الاختيار للمواضع الكثيرة الدوران المرددة ثقلا بغيرها وأن الضمة قوية فتقع في الاختيار للمواضع المعتنى بشأنها أو الممتنعة عن أختيها كالمنادى وإن الكسرة أصل تحريك الساكن فتقع في الاختيار لمواضع تعرى عما ذكر وان كانت أصل تحريك الساكن لكونها أكثر فائدة من أختيها في أصل الاعتبار ، وذلك أن اجتماع الساكنين حيث كان محوجا الى التحريك وقد شهد لوقوعه الاستقراء بالكثرة وإن للأفعال منها المعلى وناهيك نوعا الأوامر من الأفعال المشددة الأواخر ومايتجزم منها بأنواع الجوازم وطالمالى عليك للأكثر حكم الكل فتقدمت في الاعتبار وإفادة الكسرة والحال هذه بعد اتقانك أن لامدخل للجر في الأفعال الخلاص من اجتماع

الساكنين وكونها طارئة كما قرعت سمعك .

الفصل الثانى : فى علة امتناع مايمتنع من الصرف ومايتصل بذلك

ونحن نسوق الكلام فيه على أن المقصود من منع الصرف إنما هو منع التنوين لالمعارضة حرف التعريف والاضافة وأن منع الجر إنما هو لمنع التنوين على الوجه المذكور لارتضاعهما ضرعا واحدا وهو الاختصاص بالاسم والتناوب فى نحو راقود خل بالتنوين لامع جر الخل وراقود خل لابالتنوين مع جر الخل وأن تحريكه حال منع الجر للهرب عما هو أصل البناء وبالفتح لخفته المطلوبة على الخصوص هنا لالاعتبار التآخى بينه وبين الجر وإذ قد وقفت على هذا فنقول العلة فى منع الاسم عن الصرف هو تحقيق الشبه بينه وبين الفعل على وجه يستلزم الخفة وذلك أن كل فعل مما لايتحمل فى فعليته من نحو ضرب ومنع لتضمن مفهومه لامحالة شيئين الزمان والمصدر متقيدا أحدهما بالآخر كالايخفى فهو متصف بكونه ثانيا للغير وهو الاسم باعتبارين وكل واحد من أسباب منع الصرف ثان لغيره فالتأنيث ثان للتذكير ، يدلك على ذلك أنك متى ظفرت بمؤنث فى كلامهم وجدته فى الأمر العام مع زيادة واستقراؤك الأسماء لاسيما قبيل الصفات منها ينبئك عليه بخلافه فى المذكر . هذا فى اللغة الشائعة فأما على لغة من يقول انسانة ورجلة وغلامة وحمارة وأسدة فبفضل الاستقراء ، ومعلوم عندك أن الزيادة إذا وجدت فى شىء يطرأ عليه أمران دلالة على أحدهما كان وجودها عند المتصف بتأخر أدخل فى القياس منه عند غير المتصف بذلك من حيث ان الزيادة معلوم علما قطعيا اتصافها بالتأخر عن المزيد عليه فمتى كانت مجاوبة لماله حظ فى الاتصاف بالتأخر كان أقيس فوجودك الزيادة مع التأنيث دون التذكير فى لغتهم المبنية على رعاية هذه المناسبات كالايخفى شاهد على تأخره عنه ، وهذا معنى قول أصحابنا رحمهم الله تعالى لايجوز أن ينقل الاسم بالزيادة من التأنيث إلى التذكير وفى كلامنا هذا مايدلك على حكمهم أن سكران وسكرى صيغتان ليست احداهما من الأخرى ونحو ثلاثة رجال وثلاث نسوة عن النقص إذا تأملت بمعزل وذلك أن رجالا قدمت فى الاعتبار على النسوة نظرا إلى الافراد وقد كان أنثها التكسير فأنث العدد ثم لما انتهى الأمر الى اعتبار النسوة واستهجن إلغاء الفرق ومنع عن زيادة التاء الأخرى امتناع اجتماع علامتى التأنيث لزم حذف التاء . وأمر آخر وهو لفظ الشىء يقع على كل مذكر ومؤنث ثم إنه لايستعمل الامذكرا فلولا أن التذكير أصل لوقع التغليب للفرع ولخرج عن القياس والعجمة ثانية للغتهم العربية لطروئها عليها والطارئ على الشىء بعد المطروء عليه فى بابه والعدل ثان للمعدول عنه وأمره ظاهر والجمع ثان للجنس من حيث ان الجمعية قيد للجنس ووجود الشىء من حيث هو مطلقا قبل وجوده من حيث هو مقيدا فى باب الاعتبار والفعل الذى هو ثان للاسم لابد من أن يكون وزنه المختص به ثانيا لوزن الاسم . وأما الألف والنون الزائدتان وألف الالحاق فالأمر فيهما أبين والوصف والتركيب والعلمية أمرها على نحو أمر الجمع فمتى اجتمع فى الاسم منها مالايقصر به عن أن يصير ثانيا باعتبارين وذلك بحصول اثنين منها أو الجمع أو ألف التأنيث وستعرف السر أشبه الفعل فيمنع

منه التنوين لما ذكرنا ، ولهذا ينتظر فى منعه الخفيف من الأسماء خاصة كالثلاثى الساكن الحشو تقوى الشبه بازدياده مما يكسوه ذلك فى اللغة الفصحى ، وإذا علمت أن العلة فى منع الصرف هى ماذكرنا تنبهت لمعنى فى جواز صرفه للشاعر المضطر وتنبهت أيضا للمعنى الذى لأجله شرطت منها اللائى عددنا بما شرطت وهو اكتسابها به قوة حال أوزيادة ظهور أو تحققا ، ألايرى أن المؤنث بالتاء اذا لم يكن علما كان للتاء من احتمال الانفصال مالا يكون لها بعد العلمية وكم بين الشىء لازما وغير لازم ، ومن هذا تبين أن ألف التأنيث أقوى حالا من التاء لأنها لاتنفصل عن الكلمة بحال وهو السبب عند أصحابنا رحمهم الله فى أن أقيمت مقام اثنين ، وأما نحو آخر عناق وعقرب فانما سلك به مسلك التاء تفاديا عما فى غير ذلك من ارتكاب خلاف قياس وهو جعل الفرع أقوى من الأصل لأنه فرع على التاء واذا كانوا لايسوغون التسوية بينه وبين التاء فى نحو بصرى وعناق كانوا أن لايسوغوا تفضيله عليها فى الجملة أجدر ، وأما المؤنث بالمعنى نحوسعاد فلأنه اذاتعرى عن العلمية جرى مجرى مسماه وقد عرفت الحال ثم وأن الاسم الأعجمى اذا اقترنت به العلمية منقولا ومنقولا عنه كانت عجمته أدخل فى التحصن منها اذا لم تكن كذلك فتكون أقوى وأظهر ، ألا تراهم كيف يتصرفون فى نحو ابريسم وديباج وفرند وسخت تصرفهم فى كلمهم تارة بادخال اللام عليها أوالتنوين ادخالهم اياها فى نحو رجل وفرس وأخرى باشتقاقهم منها على نحو اشتقاقهم من كلمهم . قال رؤبة :

هل ينفعنى حلف سختيت أو فضة أو ذهب كبريت

فاشتق سختيتا من السخت اشتقاق نحرير من النحر وكم له من نظير ، وأن الجمع إذا كان على الوصف المذكور كان أقوى حالا لأنه إذ ذاك يتعين للجمعية فلا يرد على زنة واحد فى أسماء الأجناس ولايعامل معاملة المفرد فيصغر ويجمع ويكون جمع جمع كأكالب وأناعم ولانستبعد لمجموع ذلك قيامه مقام اثنين ، وأمانحو قولهم حضاجر فعلم لها وهو جمع حضجر فى الأجناس قال :

حضجر كأم التوأمين توكأت على مرفقيها مستهلة عاشر

وأما سراويل فعند سيبويه وكثير من النحويين أنه أعجمى وقع فى كلام العرب فوافق بناؤه بناء مالاينصرف فى معرفة ولانكرة فأجرى مجرى ذلك وعند ناس منهم أنه جمع على سروالة قال : * عليه من اللؤم سروالة * وأما نحو جوار فالأقرب عندى أن يقال بعد حمل نحو ثمان ورباع وشناح على غير الافراد وسذوذ قول من قال * يحدو ثمانى مولعا بلقاحها * على جميع الأقاويل مع ورودها على زنة جوار ورودا خاصا ولمثل هذا من التأثير مالايخفى اقتضى صرفه لكن قربه من باب مساجد منع أن يحرم امتناع الصرف ألبتة فوفق بين الاعتبارين وجعلت الصورة الواحدة لغير الصرف أن لايلزم من عكسه تغليب الفرع على الأصل فى الجملة وجعلت النصب دون أحد أخويه أن لايفقد حصول الخفة فى صورة من الصورتين بحذف الياء على طريق معبد وحمل باب أعيش عليه فى القول الأعرف لاتحادهما فى عدة أمور : أحدها عدد الحروف

والحركات والسكنات ، وثانيها كون الثالث حرفا معتلا مزيد المعنى مفتوحا ماقبله تجامعا الساكن كدواب وأصيم ، وثالثها كون الآخر ياء مكسورا ماقبله كسرا لالأجل الياء ، ورابعها خروجهما الى معنى التأخر بذلك خروجا ظاهرا وأن الوزن لايظهر حاله فى معناه حتى يختص بالفعل أو يجرى مجرى المختص به وأن الألف والنون الزائدتين على ماذكر تكونان ممتنعتين عن دخول تاء التأنيث عليهما فتكتسبان شبها بألفى التأنيث فى نحو حمراء فيزداد حالهما فى معناهما قوة وكذا ألف الالحاق عند اقتران العلمية بها ، والله الموفق للصواب :

الفصل الثالث فى علة إعراب الأسماء الستة بالحروف مضافة

وهى اظهار الاجتناب بألطف وجه وأقربه عن أن يقوى خلاف قياس فيها ، بيان ذلك أن فوه وذومال لوأعربا بترك إشباع الحركات لكانا قدبقيا على حرف واحد وكان حذف العين واللام منهما واقعا فى غاية خلاف القياس وأبوه وأخوه وحموها لو تركت على حرفين باعرابها بالحركات لكان خلاف القياس فى حذف الثالث منها أقوى منه فى نحو غد ويد لكون التكميل فى أسماء العقلاء أدخل فى الطلب منه فى غيرها ، وقد مهد هذه القاعدة الإمام عبد القاهر فى مقتصده فليطلب هناك ، وأماهن فلكونه كناية عن أسماء الأجناس اندرج بحكم التغليب بعد تنزيل الكناية منزلة المكنى عنه بحكم العرف فى أسماء العقلاء والسبب فى ترك ذلك فى الافراد هو امتناع اظهاره فى الأغلب بشهادة اعتبار نحو أبون أبان أبين فى المنون ونحو الأبو الكريم الأبا الكريم الأبى الكريم فى غير المنون .

الفصل الرابع : فى علة إعراب المثنى والمجموع على ماهو عليه

الكلام فى ذلك على الوجه المستقصى مذكور فى كتابنا شرح الجمل للامام عبد القاهر رحمة الله عليه ، ولكنا نورد من ذلك ههنا ماهو شرط الموضع . اعلم أن التثنية والجمع إذا أريد وضع طريقة لهما لزم اعتبار تغيير وأن يكون ذلك فى الاسم وأن يكون فى آخره وأن يكون بالزيادة ولأخذ الاعراب التبديل وأن تكون واحدة بناء لجميع ذلك على المقدمة الأولى وأن تكون من حروف المد لكونها خفيفة لذواتها قريبة الوقوع لكثرة دورها إما بأنفسها أو بأبعاضها وقد مرنت لذلك بها الألسن واستأنست المسامع وألفتها الطباع ومالت إليها النفوس وأن يكون فيها دليل الإعراب محافظة عليه وحسن نظرله لامتناع المدات عن التحريك وجمعا بين الغرضين لكن استلزام المحافظة عليه فى أحواله الثلاث حالتى التثنية والجمع بالمدات الثلاث الاشتراك فى كل واحدة منهن المخالف للقياس أوجب إلغاءها فى بعض الأحوال تقليلا للاشتراك فى الحروف وحين آل الأمر إلى جعل بعض الحروف مشتركا دون بعض تعينت الياء التى من شأنها استواء النسبة إلى الخفة والثقل وإلى مخرجى أختيها للاشتراك الذى من شأنه استواء النسبة إلى المعنيين وانقسمت أختاها على التثنية والجمع لجهتى التقدم والتأخر ثم لما قدم الرفع فى الاعتبار كونه حصة الفاعل المتقدم فيه كماسبق تعينت له ثم تعينت الياء لأخويه فيهما وأصلا للجر منهما لما بينها وبينه

من النسب ماليس بينهما بين النصب لحصل اعراب المثنى والمجموع على ماترى ، وأما النون فالأقرب فيه أنه لما اعتبر الاعراب الذى هو للاسم بحكم الأصالة فى التثنية والجمع على حدها للجهة المذكورة واستهجن إلغاؤه فيهما المناسبات تأخذت فى ذلك امتنع بحكم رعاية ذلك بناء المثنى والمجموع جمع السلامة ، ولذلك اختلف فى نحو ذان واللذان واللذون والذين بين أن يحكم فيها بالتثنية والجمع و بين أن لايحكم فتنظم فى سلك أبانان وعمايتان وعشرون وثلاثون وماشا كل ذلك ولم يكن الاسم يدخل بالتثنية والجمع على حدهما فى باب مالاينصرف لم يصادفوا فى ترك التنوين عذرا يعتبر فأتى به وحرك محافظة على الساكن قبله إذ كان دأبهم تحريكه لنوع من العذر كنحو غلام اكتهل وكسر بعد الألف على أصل تحريك الساكن وفتح بعد أختيها تفاديا من الجمع بينهما و بين الكسر لأصول مقررة ، وحيث استمرت الحركة عليه صار بمنزلة غير التنوين فلم يحذف فى الوقف ولامع نفى الجنس ولامع الألف واللام ولا مع النداء على الضم ، وإنما بنيت الكلام على الحذف لامتناع تأخير التثنية والجمع فى ذلك كله لاستلزامه تحصيل الممتنع أما فى الوقف فلاستلزامه الوصل فى الوقف وأما فى نفى الجنس فلاستلزامه طلب الزيادة حيث لامزيد . وأما فى المعرف وهو الداخل عليه اللام أوالمضموم فى النداء فلاستلزامه تحصيل التثنية والجمع لامع الصحة ، ألا ترى أن التثنية والجمع طريقان ليتناول الاسم بهما أكثر مما هو متناوله فيستلزم تحصيلهما بحكم الضرورة صحة تناول المزيد المنافية للاختصاص بماسوى المزيد الممتنع انتفاؤه مع اللام والضم فتى أريدت التثنية والجمع والحال هذه لزم ماذكرنا ومدار حكم أصحابنا رحمهم الله فى تنكر العلم إذاثنى أو جمع على ماذكرت فاستوضح .

الفصل الخامس فى علة اعراب كلا وكلتا مضافين إلى الضمير على ماهو عليه

اختلفت الفرقتان فى ذلك وتشعبت آراء أصحابنا رحمهم الله وأنا أذكر باذن الله تعالى ماهو بالقبول أجدر بعد التنبيه على مالابد فى ذلك منه وهو أن كل واحد من كلا وكلتا عندنا مثنى معنى مفرد لفظا فالألف فيهما غير ألف التثنية خلافا للكوفيين رحمهم الله بدليل عود الضمير اليهما تارة مثنى حملا على المعنى كقوله :

﴿ كلاهما حين جد الجرى بينهما ﴿ قد أقلعا ، وكما حكى عن بعض العرب من قوله كلاهما قائمان وكلتاهما لقيتهما وأخرى كثيرا مفردا حملا على اللفظ كقوله :

﴿ كلا أخوينا ذو رجال كأنهم ﴿ وقول الآخر :

أكاشره وأعلم أن كلانا على ماساء صاحبه حريص

وقول الآخر ﴿ كلاثقلينا واثق بغنيمة ﴿ وقول الآخر ﴿ كلانا يزيد يحب ليلى ﴿ وكقوله عز من قائل ـ كلتا الجنتين آتت أكلها ـ وأمثال لها واذاثبت لنا هذا قلنا العلة فى انقلاب الألف فيهما إلى الياء فى الجر والنصب عند الاضافة إلى الضمير حصول أمرين يدعوان إلى ذلك . أحدهما شبهها معنى ألف التثنية المنقلبة ياء فى الجرّ والنصب . وثانيهما شبهها بلزوم الاتصال بالاسم وانجرار

ذلك بعدها لألف على و إلى المنقلبة ياء عند الضمير ولعل من يقول مررت بكلاهما ورأيت كلاهما عن يقول قائلهم : طاروا علاهن فطر علاها * أو ممن لغتهم على الأصح قوله تعالى - ان هذان لساحران

الفصـل السادس : فى علة اعراب نحو مسلمات على ما هو عليه

وهى أن جمع المذكر لمـا سوّى فيه بين الجر والنصب لما تقدم أتبعه فى ذلك جمع المؤنث طلبا للتناسب من حيث إنهما جمعا تصحيح وأن المؤنث فرع على المذكر كما سبق ومعلوم عنـدك أن اتباع الفرع الأصل فى حكم مماله عرف فى التناسب وأن المؤنث نقيض المذكر وقد عرفت الوجه فى حمل النقيض على النقيض فى القسم الأوّل من الـكتاب .

[الفصل السابع] فى علة إعراب ما أعرب من الأفعال ووقوع الجزم فى إعرابه موقع الجر فى الأسماء وكيفية تفاوته ظهورا واستـكنانا وزيادة ونقصانا

اعلم أن علة إعراب المضارع عند أصحابنا رحمهم الله خلافا للكوفيين رحمهم الله هى مضارعته الاسم بعـدد الحروف والحركات والسكنات كنحو يضرب وضارب و بدخول لام الابتداء عليـه و بتبادر الفهم منه إلى الحال فى نحو مررت برجل يكتب تبادره إليها من الاسم إذا قلت مررت برجل كاتب و باحتمال أمرين وقبول أن يختص ، والأمران هنا الحال والاستقبال وهناك التعريف والتنـكير . وأما وقوع الجزم موقع الجر فلأن إعرابه لما كان فرعا على إعراب الاسم واقتضى العرف حطه ولم يكن للجر من التعلق بالفعل ما كان لأخويه حيث انتظما فى عمله دونه تعين للحط سادًا الجزم مسده . وأما ظهور إعرابه فلأنه الأصل فى الاعراب كما سبق . وأما استـكنانه فالعلة فيـه ، إما الضرورة وذلك فى رفعه ونصبه عنـد الألف كنحو يخشاك لامتناع الألف عن التحريك ، وأما الاجتناب عن تضاعف الثقل وذلك فى رفعه عند الواو والياء كنحو يغزو و يرمى على ماعرف فى علم الصرف وقد اندرج فى هذا استـكنان الرفع والجر فى الأسماء فى نحو القاضى وأما الزيادة وذلك فى رفعه بعد ألف الضمير وواوه و يائه فلما قدمنا أن الفعل المضارع لمضارعته استحق الإعراب ومعلوم أن مضارعته بلحوق هذه الضمائر اياه لاتزول وحيث كانت أعنى هذه الضمائر حروفا ميتة لا تتحرك ومدات ماسا جارية لذلك مجرى النفس الساذج غير عارض لها ذلك فقصرت عن بلوغ حـد النون فى يضربن ولم تنته إلى درجة ياء الاضافة فى الأسماء لا أقل فلم يثبت لها حكم جانب لم تدخل فى باب المنع فبقيت له اليد الطولى فى اكتساء الاعراب لـكن اعرابه بغير الحرف حيث كان يغصب فى الرفع والنصب حق المدات فى القرار على هيآتها لوجوب إتباع المدة حركة ماقبلها وفى الجزم حقها فى الثبوت لامتناع سكون ماقبل المدة جعل بالحرف تحاشيا عن ذلك ، ثم لما امتنع الحرف أن يكون مدة على أصل القياس فى باب الزيادة لامتناع اجتماع المدتين جعل النون لقربه منها باحتمال المدة واللين والخفاء واعتباره غنـة يشهد لذلك ولاتحاد المدات بالفعل اقتضى القياس تأخيره ولحصول الصورة إذ ذاك على شـكل المثنى والمجموع اختير الـكسر للنون بعـد الألف مع العمل بأصل تحريك الساكن والفتح له بعد أختيها مع الاجتناب عن الجمع بين الـكسر و بينهما

وحيث كان يجب اعتبار الرفع ابتداء على ماسبق عين له وأما الجزم فلما لم يكن فى اعراب أصله الذى هو متطفل عليه بحكم المضارعة جعل كأن ليس باعراب فلم يتكلف له عند فواته حرف يقوم مقامه هذا على أن حقه هوالترك فوفيه بذلك ، ثم لما كان الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء وكانت لهذه الأمثلة صورة التثنية والجمع أتبعه النصب هنا إتباعه الجر هناك طلبا للتشاكل بين الأصل والفرع . وأما النقصان وذلك فى جزمه عند اعتلال الآخر فمن حيث إن الجزم لما تقدم النصب فى الاعتبار كما سبق آنفا لم يكن وروده إلا على المرفوع وقدعرفت أن الفعل حال اعتلال الآخر فى الرفع لايكون متحركا و إذا ورد ومن شأنه حذف الحركة ثم لا يجد حركة يحذفها حذف المعتل لما بينه و بينها من الاتحاد .

الفصل الثامن : فى علة عمل الحروف العاملة وكيفية اختلافها فى ذلك

ونحن على أن نختصر الكلام فنقول أما الجارة فانما عملت فى الأسماء للزومها إياها فكل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته أثر فيه وغيره غالبا بشهادة الاستقراء وكان عملها الجر اللازم للأسماء ليدخل وصف العمل فى وصف العامل بحكم المناسبة وهو بعينه الكلام فى التى تجزم المضارع وأما العذر عن حرف التعريف وحرفى الاستقبال فالأقرب هو أن الاسم لشدة احتياجه إلى التعريف لامتناع خروجه فى الاستعمال عن التعريف والتنكير جرى حرف التعريف منه مجرى بعض أجزائه وعلى هذا حرفا الاستقبال ومدار كلام أبى سعيد السيرافى رحمه الله فى هذا على ماذكرت . وأما الناصبة للأسماء فعملت لمعنى اللزوم والنصب لتقويها على افادة معنى المفعولية قريبة من أنادى وأصاحب وأستثنى ولذلك ترى الواو لايعمل حيث يبطل لزومه بكونه عاطفا لأنه فى العطف لايلزم الاسم وكذا إلا حيث يبطل لزومه بكونه فى الكلام الناقص لصحة ماطلع البدر إلا وقدذكرت هندا وماجرى مجراه أو بكونه فى التام غير الموجب على وجه البدل لتنزيل البدل والمبدل منه منزلة المنحى غير المذكور ورجوع الكلام إلى النقصان إذ ذاك حكما ومما ينبهك على أن حكم البدل ماذكرنا امتناعهم عنه فى الموجب امتناعهم عن النقصان فيه وأنها لظان تأمل منك فلا تفرط وأما الناصبة للأفعال فالأصل فيها أن عند الخليل قدس الله روحه وقول الخليل يغنى عن الدليل :

إذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام

وانما نصبت أن لمشابهتها أن معنى لاشتراكهما فى رد الكلام إلى معنى المصدر وصورة أيضا إذا خففت وأعملت . وأما الحروف المشبهة فعملها لمشابهتها الأفعال وعندنا أنها لما كانت فى العمل فرعا على الفعل وكانت فى الشبه بالأفعال دون شبه ما ولا بليس اختيرلها حطا لدرجتها أدنى مرتبتى الفعل وهى ضرب عمرا زيد ومن هذا يظهر سبب امتناع تقديم الخبر على الاسم ألبتة وهو الترقى إلى أعلى مرتبتى الفعل فى أدنى درجتها . وأما قولهم إن فى الدار زيدا فالوجه ما اختار جار الله العلامة وارتضاه شيخنا الحاتمى تغمدهما الله برضوانه أنه ليس من تقديم الخبر إذ الخبر مدلول فى الدار لانفس فى الدار وتقدم ذاك غير مسلم هذا ولكنه يشكل بقولهم حيث لايصح وقوع

العامل لايصح وقوع المعمول فيه فليتأمل . وأما علة انتظام لا النافية للجنس فى سلكها وعلة عمل ماولا المشبهتين بليس فمذكورتان .

الفصل التاسع : فى علة عمل الأسماء غير الجر وكيفية اختلافها

أما علة رفعها ونصبها نازلة منزلة الفعل ككون الاسم مصدرا أو اسم فاعل وهو للحال أو الاستقبال ومعتمد فانه فى الاعتماد يزداد قربا من الفعل بتنحيه عن موضع الاسم المخبر عنه وهو افتتاح الكلام وعن الاخبار عنه أيضا أو اسم مفعول على نحو اسم الفاعل أو صفة مشبهة معتمدة ولذلك حيث ضعف اسم التفضيل عن ذلك رأيت حاله فى العمل كيف فترت أو اسم فعل وكذا علة جزمها نازلة منزلة حرف الشرط بافادتها معناه فالكلام فيها جلى . وأما علة نصبها فى غير ذلك فالوجه فيها أنها أشبهت الفعل فى حال كونه ناصبا باستدعائها التمييز فضلة فى الكلام لامحالة مع امتناع أن تجره وقول أصحابنا رحمهم الله التمييز إما أن يكون عن الجلة أو عن المفرد معناه أن محل ابهامه إما أن يكون الاسناد أو أحد طرفيه لأنه يكون فضلة فى الكلام .

الفصل العاشر : فى علة عمل المعنى الرفع للمبتدإ والخبر والفعل المضارع

وهى أنه أشبه الفعل فى حال كونه رافعا ، أما فى حق الخبر والمبتدأ فباستدعائه هذا مسندا اليه وهذا جزءا ثانيا فى الجلة ، وأما فى حق الفعل المضارع فبخروج المضارع معه عن المناسبة بان لايعتبر تقديم تحريكه بالرفع بيان ذلك أنه متى وقع موقع الاسم فى الكلام ناسب أن يجرى عليه ماللاسم من الرفع أو النصب أو الجر لكن امتناع اجراء الجر عليه يستتبع امتناع اجراء النصب بحكم التآخى فيبقى الرفع مع وجوب تقديمه فى الاعتبار على ماعرفت .

واعلم أنك إذا تلقيت ماأمليت عليك بحسن التفهم واستوضحت لطائفه بعين التأمل وجذبت بضبعك فى مداخضه الاختصارية استقامة طبع وأطلعك على رموزه المتقصى عن المضايق لطافة تمييز ثم استعرضت معاجم الأوائل فى هذا الفن بعد التنبع لمآخذها والعثور على مجاريها مستطلعا طلع المقاصد فى المبادى والغايات عسى أن تسمح الملى بدعاء يستجاب وللملى بثناء يستطاب .

وإذقد أتممنا ماأردنا فلنف بما كنا وعدنا من ختم الكلام فى القسم النحوى حامدين الله تعالى ومصلين على النبى عليه السلام .

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثالث

من الكتاب فى علمى المعانى والبيان

وفيه مقدمة لبيان حدّى العلمين والغرض فيهما وفصلان لضبط معاقدهما والكلام فيهما .

المقدمة

اعلم أن علم المعانى هو تتبع خواص تراكيب الكلام فى الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام على مايقتضى الحال ذكره وأعنى بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهى تراكيب البلغاء لا الصادرة عمن سواهم لنزولها فى صناعة البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب مايتفق ، وأعنى بخاصية التركيب مايسبق منه الى الفهم عند سماع ذلك التركيب جاريا مجرى اللازم له لكونه صادرا عن البليغ لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو أولازما له لما هوهو حينا وأعنى بالفهم فهم ذى الفطرة السليمة مثل مايسبق إلى فهمك من تركيب إن زيدا منطلق إذا سمعته عن العارف بسياقة الكلام من أن يكون مقصودا به نفى الشك أورد الانكار أومن تركيب زيد منطلق من أنه يلزم مجرد القصد الى الاخبار أومن نحو منطلق بترك المسند إليه من أنه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع افادة لطيفة مما يلوح بهامقامها وكذا إذا لفظ بالمسند إليه وهكذا اذا عرّف أو نكر أو قيد أو أطلق أو قدم أو أخر على مايطلعك على جميع ذلك شيئا فشيئا مساق الكلام فى العلمين باذن الله تعالى .

وأما علم البيان فهو معرفة ايراد المعنى الواحد فى طرق مختلفة بالزيادة فى وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ فى مطابقة الكلام لتمام المراد منه وفيما ذكرنا مايفبه على أن الواقف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس من كلامه مفتقر الى هذين العلمين كل الافتقار فالويل كل الويل لمن تعاطى التفسير وهو فيهما راجل . ولما كان علم البيان شعبة من علم المعانى لاتنفصل عنه الا بزيادة اعتبار جرى منه مجرى المركب من المفرد لاجرم آثرنا تأخيره .

الفصل الأول : فى ضبط معاقد علم المعانى والكلام فيه

اعلم أن مساق الحديث يستدعى تمهيدا وهو أن مقتضى الحال عند المتكلم يتفاوت كماستقف

عليه إذا أفضت النوبة إلى التعرض له من هذا الكتاب بإذن الله تعالى فتارة تقتضي ما لا يفتقر في تأديته الى أزيد من دلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ونظم لها لمجرد التأليف بينها يخرجها عن حكم النعيق وهو الذى سميناه فى علم النحو أصل المعنى وزلناه ههنا منزلة أصوات الحيوانات وأخرى تقتضي ما نفتقر فى تأديته الى أزيد وظاهر أن الخطأ الذي نحن بصدده لا يجامع في الأول أدنى التمييز فضلا أن يقع فيه من العاقل المتفطن وإنما مثار الخطأ هو الثانى وان اختلج فى وهمك أن الاحتراز عن الخطأ فى الثانى ان لم يتوقف على علم المعانى استغنى عنه وان توقف عليه ولا شبهة فى أن الكلام فيه كلام من القبيل الثانى فيتوقف تعريفه على تعريف له سابق ويتسلسل أو يدور فاستوضح ما أجبنا به عن تعلم علم الاستدلال وعلم العروض ، إذ قيل إن كان العقل أو الطبع يكفى فى البابين فليستغن عن تعليمهما والا كان تعليمهما موقوفا على تعليم سابق والمآل إما الدور أو التسلسل وسننظم لك هذين العلمين فى سلك التعرض لهما إذا حان وقته بإذن الله تعالى . وإذ قد عرفت هذا فنقول : إن التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة فيجب المصير الى إيرادها تحت الضبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق فى الاعتبار ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئاً فشيئاً على موجب المساق والسابق فى الاعتبار فى كلام العرب شيئان الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء فى الأبواب الخمسة التى يأتيك ذكرها ، وما سوى ذلك نتائج امتناع إجراء الكلام على الأصل ، وعساك فيما ترى أن تقتحمه عيناك لكنك اذا اجتليته أو ان كشف القناع عنه وجدت من نفسك الشأن بخلافه فلنعينهما أعنى الخبر والطلب لافتتاح الكلام لما نحن له ، والله المستعان .

اعلم أن المعتنين بشأنهما فرقتان : فرقة تحوجهما إلى التعريف ، وفرقة تغنيهما عن ذلك ، واختيارنا قول هؤلاء . أما فى الخبر فلأن كل أحد من العقلاء ممن لم يمارس الحدود والرسوم بل الصغار الذين لهما أدنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب بدليل أنهم يصدقون أبدا فى مقام التصديق ويكذبون أبدا فى مقام التكذيب ، فلولا أنهم عارفون الصادق والكاذب لما تأتى منهم ذلك ، لكن العلم بالصادق والكاذب كما يشهد له عقلك موقوف على العلم بالخبر الصدق والخبر الكذب . هذا وا لحدود التى تذكر كقولهم : الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب أو التصديق والتكذيب ، وكقولهم هو الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور الى أمر من الأمور نفيا أو إثباتا بعد تعريفهم الكلام بأنه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة ، وكقول من قال : هو القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفى أو بالإثبات ليتها صلحت للتعويل ، أما ترى الحد الأول حين عرّف صاحبه الصدق بأنه الخبر عن الشيء على ما هو به والكذب بأنه الخبر عن الشيء لا على ما هو به كيف دار نخرج عن كونه معرّفا ، ومن ترك الصدق والكذب إلى التصديق والتكذيب ما زاد على أن وسع الدائرة والحد الثانى أوجب أن يكون قولنا فى باب الوصف الغلام الذى لزيد أوليس لزيد خبرا لكونه كلاما على قول صاحبه ومفيدا بصريحه إضافة أمر وهو الغلام

إلى أمر وهو زيد بالاثبات فى أحدهما والنفى فى الآخر مع انتفاء كونه خبرا بدليل انتفاء لازم الخبر وهو صحة احتمال الصدق والكذب فلا نزاع فى كون ذلك لازم الخبر انما النزاع فى أن يكون حدا والحال ماتقدم ، وكذا قولنا أن زيدا غلام أوليس غلاما بفتح أن كيف خرج عن أن يكون مطردا والحد الثالث حين أوجب أن لا يكون قولنا مالايعلم بوجه من الوجوه لايثبت ولاينفى خبر الامتناع أن يقال مالايعلم بوجه من الوجوه معلوم مع أن الكلام خبر كيف خرج عن أن يكون منعكسا مع انتقاضه بالنقضين المذكورين وهما الغلام الذى لزيد أوليس لزيد وأن زيدا غلام أوليس غلاما بفتح أن فتدبر ، وسؤال المعلومية وجه دفع يذكر فى الحواشى ، وأما فى الطلب فلأن كل أحد يتمنى ويستفهم ويأمر وينهى وينادى يوجد كلا من ذلك فى موضع نفسه عن علم وكل واحد من ذلك طلب مخصوص والعلم بالطلب المخصوص مسبوق بالعلم بنفس الطلب ، ثم إن الخبر والطلب بعد افتراقهما بحقيقتهما يفترقان باللازم المشهور ، وهو احتمال الصدق والكذب والكلام فى الطلب وما نسبنا اليه لا يقتصر على ماقرعنا به سمعك هنا لكنا سنفرغ فى صماخيك باذن الله تعالى أوان التصدى لتحقيقه ماينقش صورته فى ذهنك النقش الجلى ، ولنكتف بهذا القدر من التنبيه على استغناء الخبر والطلب عن التعريف الحدى ، ولنعين لمساق الحديث فى كل واحد منهما قانونا .

القانون الأول : فيما يتعلق بالخبر

اعلم أن مرجع الخبرية واحتمال الصدق والكذب الى حكم المخبر الذى يحكمه فى خبره بمفهوم لمفهوم كما تجده فاعلا ذلك إذا قال هو لزيد هو ليس لزيد لا إلى حكم مفعول يشير اليه إشارته اذا قال الذى هو لزيد أوليس لزيد فأوقعه صلة للموصول الذى من حقه أن يكون صلته قبل اقترانها به معلومة للمخاطب أو اذا قال إنه زيد بفتح أن فنقل الحكم بثبوت الزيدية للضمير الى جعله تصورا مشارا اليه بحكم له أو به إذا قال حق إنه زيد أو قال الذى أدعيه أنه زيد ، فأما السبب فى كون الخبر محتملا للصدق والكذب فهو امكان تحقق ذلك الحكم مع كل واحد منهما من حيث إنه حكم مخبر ومرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب الى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم ويسمى هذا فائدة الخبر كقولك زيد عالم لمن ليس واقفا على ذلك أو استفادته منه أنك تعلم ذلك كقولك لمن حفظ التوراة قد حفظت التوراة ويسمى هذا لازم فائدة الخبر ، والأولى بدون هذه تمتنع ، وهذه بدون الأولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة ومرجع كونه صدقا أو كذبا عند الجمهور الى مطابقة ذلك الحكم للواقع أو غير مطابقته له وهو المتعارف بين الجمهور ، وعليه التعويل ، وعند بعض إلى طباق الحكم لاعتقاد المخبر أو ظنه والى لاطباقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد أو الظن خطأ أو صوابا بناء على دعوى تبرئ المخبر عن الكذب متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحتجاجه لها بأن لم يتكلم بخلاف الاعتقاد أو الظن لكن تكذيبنا لليهودى مثلا إذا قال الاسلام باطل وتصديقنا له إذا قال الاسلام حق ينحيان بالقلع على هذا ويستوجبان طلب تأويل لقوله تعالى — إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك

لرسول الله والله يعلم أنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون - وهو حمل قول المنافقين على كونه مقرونا بأنه قول عن صميم القلب كما يترجم عنه إن واللام وكون الجملة اسمية فى قولهم لأرباب البلاغة وسيأتيك تعرض لهذه الآية ، وإذ قد عرفت أن الخبر يرجع الى الحكم بمفهوم لمفهوم وهو الذى نسميه الاسناد الخبرى كقولنا شىء ثابت شىء ليس ثابتا فأنت فى الأول تحكم بالثبوت للشىء وفى الثانى باللاثبوت للشىء عرفت أن فنون الاعتبارات الراجعة الى الخبر لا تزيد على ثلاثة : فن يرجع الى حكم وفن يرجع إلى المحكوم له وهو المسند اليه وفن يرجع الى المحكوم به وهو المسند . أما الاعتبار الراجع الى الحكم فى التركيب من حيث هو حكم من غير التعرض لكونه لغويا أو عقليا فان ذلك وظيفة بيانية فككون التركيب تارة غير مكرر ومجردا عن لام الابتداء وإن المشبهة والقسم ولامه ونونى التأكيد كنحو زيد عارف وأخرى مكررا أو غير مجرد كنحو عرفت عرفت ولزيد عارف وان زيدا عارف وان زيدا لعارف ووالله لقد عرفت أو لأعرفن فى الاثبات وفى النفى كون التركيب غير مكرر ومقصورا على كلمة النفى مرة كنحو ليس زيد منطلقا وما زيد منطلقا ولا رجل عندى ومرة مكررا كنحو ليس زيد منطلقا ليس زيد منطلقا وغير مقصور على كلمة النفى كنحو ليس زيد بمنطلق وما إن يقوم زيد ووالله ما زيد قائما فهذه ترجع الى نفس الاسناد الخبرى . وأما الاعتبار الراجع الى المسند اليه فى التركيب من حيث هو مسند اليه من غير التعرض لكونه حقيقة أو مجازا فككونه محذوفا كقولك عارف وأنت تريد زيد عارف أو ثابتا معرفا من أحد المعارف وستعرفها مصحوبا بشىء من التوابع أو غير مصحوب مقرونا بفصل أو غير مقرون أو منكرا مخصوصا أو غير مخصوص مقدما على المسند أو مؤخرا عنه . وأما الاعتبار الراجع الى المسند من حيث هو مسند أيضا فككونه متروكا أو غير متروك وكونه مفردا أو جملة وفى أفراده من كونه فعلا أو اسما منكرا أو معرفا مقيدا كل من ذلك بنوع قيد أو غير مقيد وفى كونه جملة من كونها اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية وكونه مقدما أو مؤخرا هذا إذا كانت الجملة الخبرية مفردة . أما اذا انتظمت مع أخرى فيقع إذ ذاك اعتبارات سوى ما ذكر فن رابع ولا يتضح الكلام فى جميع ذلك اتضاحه الا بالتعرض لمقتضى الحال فبالحرى أن لا نتخذه ظهريا فنقول والله الموفق للصواب : لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة فمقام التشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ومقام المدح يباين مقام الذم ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ومقام الجد فى جميع ذلك يباين مقام الهزل ، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الانكار ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الانكار جميع ذلك معلوم لكل لبيب وكذا مقام الكلام مع الذكى يغاير مقام الكلام مع الغبى ، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر . ثم إذا شرعت فى الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام ولكل حد ينتهى إليه الكلام مقام وارتفاع شأن الكلام فى باب الحسن والقبول وانحطاطه فى ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذى نسميه مقتضى الحال ، فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم . وان

كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة و إن كان مقتضى الحال طى ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه ، وان كان المقتضى اثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب ، وكذا ان كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره ، وان كان المقتضى اثباته مخصصا بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها وكذا ان كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها والايجاز معها أو الاطناب أعنى طى جمل عن البين ولاطيها فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك وما ذكرناه حديث اجمالى لابد من تفصيله فاستمع لما يتلى عليك باذن الله ، وقد ترتب الكلام ههنا كما ترى على فنون أربعة . الفن الأول فى تفصيل اعتبارات الاسناد الخبرى . الفن الثانى فى تفصيل اعتبارات المسند إليه . الفن الثالث فى تفصيل اعتبارات المسند . الفن الرابع فى تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب ، وقبل أن نمنح هذه الفنون حقها فى الذكر ننبهك على أصل لتكون على ذكر منه وهو : أن ليس من الواجب فى صناعة و إن كان المرجع فى أصولها وتفاريعها الى مجرد العقل أن يكون الدخيل فيها كالناشئ عليها فى استفادة الذوق منها فكيف إذا كانت الصناعة مستندة الى تحكمات وضعية واعتبارات إلفية فلا على الدخيل فى صناعة علم المعانى أن يقلد صاحبها فى بعض فتاواه ان فاته الذوق هناك إلى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق وكان شيخنا الحاتمى ذلك الامام الذى لن تسمح بمثله الأدوار مادار الفلك الدوار تغمده الله برضوانه يحيلنا بحسن كثير من مستحسنات الكلام إذا راجعناه فيها على الذوق ونحن حينئذ ممن نبغ فى عدة شعب من علم الأدب وصبغ بها يده وعانى فيها وكده وكده وهاهو الامام عبد القاهر قدس الله روحه فى دلائل الاعجاز كم يعيد هذا .

الفن الأول

من المعلوم أن حكم العقل حال اطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلم فى قالب الافادة ماينطق به تحاشيا عن وصمة اللاغية فاذا اندفع فى الكلام مخبرا لزم أن يكون قصده فى حكمه بالمسند للمسند إليه فى خبره ذاك افادته للمخاطب متعاطيا مناطها بقدر الافتقار فاذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالى الذهن عما يلقى إليه ليحضر طرفاها عنده و ينتقش فى ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتا أو انتفاء كفى ذلك الانتقاش حكمه و يتمكن لمصادفته اياه خاليا :

أتانى هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلبى خاليا فتمكنا

فتستغنى الجملة عن مؤكدات الحكم وسمى هذا النوع من الخبر ابتدائيا و إذا ألقاها الى طالب لها متحير طرفاها عنده دون الاستناد فهو منه بين بين لينقذه عن ورطة الحيرة استحسن تقوية المنقذ بادخال اللام فى الجملة أو إن كنحو لزيد عارف أو إن زيدا عارف وسمى هذا النوع من الخبر طلبيا و إذا ألقاها الى حاكم فيها بخلافه ليرده الى حكم نفسه استوجب حكمه ليترجح تأكيدا بحسب

ما أشرب المخالف الانكار فى اعتقاده كنحو إنى صادق لمن ينكر صدقك إنكارا و إنى لصادق لمن يبالغ فى انكار صدقك ووالله إنى لصادق على هذا ، وان شئت فتأمل كلام رب العزة علت كلمته ـ إذ أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا إنا إليكم مرسلون قالوا ماأنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شىء ان أنتم إلا تكذبون قالوا ربنا يعلم إنا اليكم لمرسلون ـ حيث قال أولا إنا اليكم مرسلون ، وقال ثانيا انا إليكم لمرسلون كيف يقرر ما ألقى اليك ويسمى هذا النوع من الخبر انكاريا ، واخراج الكلام فى هذه الأحوال على الوجوه المذكورة يسمى اخراج مقتضى الظاهر ، وأنه فى علم البيان يسمى بالتصريح كما ستقف عليه والذى أريناك اذا أعملت فيه البصيرة استوثقت من جواب أبى العباس للكندى حين سأله قائلا انى أجد فى كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم ثم يقولون إن عبد الله قائم ثم يقولون إن عبد الله لقائم والمعنى واحد وذلك ان قال بل المعانى مختلفة فقولهم عبد الله قائم اخبار عن قيامه وقولهم إن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل ، وقولهم إن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر قيامه ، هذا ثم انك ترى المفلقين السحرة فى هذا الفن ينفثون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيرا وذلك اذا أحلوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية و بلازم فائدتها علما محل الخالى الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة ، وان شئت فعليك بكلام رب العزة ـ ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ولبئس ماشروا به أنفسهم لو كانو يعلمون ـ كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمى وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعلموا بعلمهم ونظيره فى النفى والاثبات ـ ومارميت إذ رميت ـ وقوله ـ وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا فى دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لاأيمان لهم ـ فيسوقون الكلام إلى هذا مساقه إلى ذلك ، وهكذا قد يقيمون من لا يكون سائلا مقام من يسأل فلا يميزون فى صياغة التركيب للكلام بينهما وإنما يصبون لهما فى قالب واحد إذا كانوا قدموا إليه مايلوح مثله للنفس اليقظى بحكم ذلك الخبر فيتركها مستشرفة له استشراف الطالب المتحير تميل بين إقدام للتلويح واحجام لعدم التصريح فيخرجون الجملة إليه مصدرة بان ويرون سلوك هذا الأسلوب فى أمثال هذه المقامات من كمال البلاغة واصابة الحز أوماترى بشارا كيف سلكه فى رائيته :

بكرا صاحبى قبل الهجير ان ذاك النجاح فى التبكير

حين استهواه التشبه بأئمة صناعة البلاغة المهتدين بفطرتهم إلى تطبيق مفاصلها وهم الأعراب الخلص من كل حارش يربوع وضب تلقاه فى بلاغته يضع الهناء مواضع النقب دون المولدين الذين قصارى أمرهم فى مضمار البلاغة أوان الاستباق إذا استفرغوا مجهودهم الاقتداء بأولئك ومن الشواهد لما نحن فيه شهادة غير مردودة رواية الأصمعى تقبيل خلف الأحمر بين عينى بشار بمحضر أبى عمرو بن العلاء حين استنشداه قصيدته هذه على ماروى من أن خلفا قال لبشار بعد ما أنشد القصيدة لوقلت يا أبا معاذ مكان ان ذاك النجاح بكرا فالنجاح فى التبكير كان أحسن ، فقال بشار انما قلتها يعنى قصيدته أعرابية وحشية فقلت ان ذاك النجاح فى التبكير

كما يقول الأعراب البدويون ولو قلت بكرا فالنجاح في التبكير كان هذا من كلام المولدين ولا يشبه ذلك الكلام ولا يدخل في معنى القصيدة التي قلنها مقام خلف وقبل ، فهل خبرى ماجرى بين بشار وصاحبيه وهم من خولة هذا النوع ومن المهرة المتقنين والسحرة المؤخذين الأراشحة بتحقيق ما أنت منه على ريبة وقل لى بمثل بشار ، وقد تعمد أن يهدر بشقشقة سكان مها فى الريح من كل ماضغ قيصوم وشيح إذا خاطب بكرا محرضا صاحبيه على التشمير عن ساق الجد فى شأن السفار أقتراه لايتصورهما حائمين حول هل التبكير ثمر النجاح فيتجانف عن التوكيد ولايتلقاهما بان هيهات ونظيره :

فغنها وهى لك الفداء ان غناء الابل الحداء

وفى التنزيل ــ ولاتخاطبنى فى الذين ظلموا انهم مغرقون ــ وكذا ــ وما أبرئ نفسى إن النفس لأمّارة بالسوء ــ وكذا وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ــ وكذا ــ يأيها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم ــ وأمثال ذلك كثيرة و إذا صادف ما أريناك بصيرة منك ووقفت على ماسيأتيك فى الفن الرابع أنذرك فى باب النقد لتركيبات الجمل الخبرية فى نحو اعبد ربك إن العبادة حق له واعبد ربك فالعبادة حق له واعبد ربك العبادة حق له على تفاوتها هناك واجدا من نفسك فضل الأولى على الثانية بحسب المقام ورداءة الأخيرة تارة والحكم بالعكس أخرى وكنت الحاكم الفيصل باذن الله تعالى وكذلك قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون إياه إذا رأوا عليه شيئا من ملابس الانكار فيجعلون حيز الكلام لهما على منوال واحد كقولك لمن تصدى لمقاومة مكاوح أمامه غير متدبر مغترا بما كذبته النفس من سهولة تأتيها له ان أمامك مكاوحا لك ومن هذا الأسلوب قوله :

جاء شقيق عارضا رمحه ان بنى عمك فيهم رماح

ويقلبون هذه القضية مع المنكر إذا كان معه ما إذا تأمله ارتدع عن الانكار فيقولون لمنكر الاسلام الاسلام حق وقوله جل وعلا فى حق القرآن لاريب فيه وكم من شقى مرتاب فيه وارد على ذا وهذا النوع أعنى نفث الكلام لاعلى مقتضى الظاهر متى وقع عند النظار موقعة استهش الأنفس وأنق الأسماع وهز القرائح ونشط الأذهان ولأمر ما تجد أرباب البلاغة وفرسان الطراد فى ميدانها الرامية فى حدق البيان يستكثرون من هذا الفن فى محاوراتهم وأنه فى علم البيان يسمى بالكناية وله أنواع تقف عليها وعلى وجه حسنها بالتفصيل هناك باذن الله تعالى وأن هذا الفن فن لا تلين عريكته ولا تنقاد قرونته بمجرد استقراء صور منه وتتبع مظان أخوات لها وإتعاب النفس بتكرارها واستيداع الخاطر حفظها وتحصيلها بل لا بدّ من ممارسات لها كثيرة ومراجعات فيها طويلة مع فضل إلهى من سلامة فطرة واستقامة طبيعة وشدة ذكاء وصفاء قريحة وعقل وافر ومن أتقن الكلام فى اعتبارات الاعتبارات وقف على اعتبارات النفى . واعلم أنك إذا حذقت فى هذا الفن لصدق همتك واستفراغ جهدك فيه وبالحرى أمكنك التسلق به إلى العثور على السبب فى انزل ربّ العزة قرآنه المجيد على هذه المناهج إن شاء الله تعالى .

الفن الثانى

لما تقرر أن مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه وجب عليك أيها الحريص على ازدياد فضلك المنتصب لاقتداح زناد عقلك التفحص عن تفاصيل المزايا التي بها يقع التفاضل وينعقد بين البلغاء في شأنها التسابق والتناضل أن ترجع إلى فكرك الصائب وذهنك الثاقب وخاطرك اليقظان وانتباهك العجيب الشان ناظرا بنور عقلك وعين بصيرتك في التصفح لمقتضيات الأحوال في ايراد المسند إليه على كيفيات مختلفة وصور متنافية حتى يتأتى بروزه عندك لكل منزلة في معرضها فهو الرهان الذي يجرب به الجياد والنضال الذي يعرف به الأيدي الشداد فتعرف أيما حال يقتضي طي ذكره وأيما حال يقتضي خلاف ذلك وأيما حال يقتضي تعرفه مضمرا أو علما أو موصولا أو اسم اشارة أو معرفا باللام أو بالاضافة وأيما حال يقتضي تعقيبه بشيء من التوابع الخمسة والفصل وأيما حال يقتضي تنكره وأيما حال يقتضي تقديمه على المسند وأيما حال يقتضي تأخيره عنه وأيما حال يقتضي تخصيصه أو اطلاقه حال التنكير وأيما حال يقتضي قصره على الخبر . أما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند إليه فهي إذا كان السامع مستحضرا له عارفا منك القصد إليه عند ذكر المسند والترك راجع ، اما لضيق المقام ، واما للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر ، وإما لتخييل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر وكم بين الشهادتين ، واما لايهام أن في تركه تطهيرا للسان عنه أو تطهيرا له عن لسانك ، واما للقصد إلى عدم التصريح ليكون لك سبيل إلى الانكار ان مست إليه حاجة ، واما لأن الخبر لا يصلح الا له حقيقة كقولك خالق لما يشاء فاعل لما يريد أو ادعاء ، واما لأن الاستعمال وارد على تركه أو ترك نظائره كقولهم نعم الرجل زيد على قول من يرى أصل الكلام نعم الرجل هو زيد ، واما الأغراض سوى ما ذكر مناسبة في باب الاعتبار بحسب المقامات لا يهتدى إلى أمثالها إلا العقل السليم والطبع المستقيم وقلما ملك الحكم هناك شيء غيرهما فراجعهما في مثل :

قال لي كيف أنت قلت عليل　　سهر دائم وحزن طويل

كيف تجد الحكم إذ لم يقل أنا عليل وفي مثل قوله حين شكا ابن عمه فلطمه فانشأ يقول :

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه　　وليس إلى داعي الندى بسريع
حريص على الدنيا مضيع لدينه　　وليس لما في بيته بمضيع

حيث لم يقل هو سريع وفي مثل قوله :

سأشكر عمرا إن تراخت منيتي　　أيادي لم تمنن وان هي جلت
فتى غير محجوب الغنى عن صديقه　　ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت

إذ لم يقل هو فتى وفي مثل قوله :

أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم　　دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه
نجوم سماء كلما انقض كوكب　　بدا كوكب تأوي إليه كواكبه

حين لم يقل هم نجوم سماء ، وقوله عزّ قائلا ـ سورة أنزلناها وفرضناها ـ إذ لم يقل هذه سورة أنزلناها ، وقوله ـ وما أدراك ماهيه نار حامية ـ إذ لم يقل هى نار حامية ، وقوله ـ فصبر جميل ـ وقوله ـ طاعة معروفة ـ على أحد الاعتبارين فيهما وهو فأمرى صبر جميل وأمركم أوالذى يطلب منكم أو طاعتكم طاعة معروفة بحسب تفسير المعروفة . وأما الحالة التى تقتضى اثباته فهى أن يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه ، والمراد تخصيصه بمعين كقولك زيد جاء وعمرو ذهب وخالد فى الدار وقوله :

الله أنجح ماطلبت به والبرّ خير حقيبة الرحل

وقوله : والنفس راغبة اذارغبتها واذا تردّ الى قليل تقنع

أو يذكر احتياطا فى إحضاره فى ذهن السامع لقلة الاعتماد بالقرائن ، أو للتنبيه على غباوة السامع أو لزيادة الايضاح والتقرير ، أو لأن فى ذكره تعظيما للمذكور ، أو إهانة له كما يكون فى بعض الأسامى والمقام مقام ذلك ، أو يذكر تبركا به واستلذاذا له كما يقول الموحد الله خالق كل شىء ورازق كل حىّ أو لأن إصغاء السامع مطلوب فيبسط الكلام افتراصا بسط موسى إذ قيل له ـ وما تلك بيمينك ـ وكان يتمّ الجواب بمجرد أن يقول عصا ، ثم ذكر المسند اليه وزاد ـ فقال هى عصاى أتوكأ عليها وأهشّ بها على غنمى ولى فيها مآرب أخرى ـ ونظيره فى البسط ـ نعبد أصناما فنظلّ لها عاكفين ـ قد بسطوا الكلام ابتهاجا منهم بعبادة الأصنام وافتخارا بمواظبتها معرفين عن الجواب المطابق المختصر وهو أصناما ، أو لأن الأصل فى المسند اليه هو كونه مذكورا أوماجرى هذا المجرى . وأما الحالة التى تقتضى تعرّفه فهى اذا كان المقصود من الكلام إفادة السامع فائدة يعتدّ بمثلها ، والسبب فى ذلك هو أن فائدة الخبر لما كانت هى الحكم أولازمه كما عرفت فى أول قانون الخبر ولازم الحكم وهو أنك تعلم الحكم أيضا ، ولاشبهة أن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة فى تعريفه أقوى ومتى كان أقرب كانت أضعف ، وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيص المسند اليه والمسند كلما ازداد تخصصا ازداد الحكم بعدا ، وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا ، وان شئت فاعتبر حال الحكم فى قولك شىء مّا موجود ، وفى قولك فلان ابن فلان حافظ التوراة والانجيل يتضح لك ماذكرت . ثم ان تخصص المسند اليه إما أن يكون لكونه أحد أقسام المعرفات خسب وهى المضمرات الأعلام المبهمات : أعنى الموصولات وأسماء الإشارة المعرفات باللام المضافات الى المعارف إضافة حقيقية مع القيد المذكور فى علم النحو أولما زاد على ذلك من كونه مصحوبا بشىء من التوابع الخمسة والضمير المسمى فصلا ، وإما أن يكون لا لما ذكر كما ستقف عليه ، ولكل من ذلك حالة تقتضيه . وأما الحالة التى تقتضى كونه مضمرا فهى اذا كان المقام مقام حكاية كقوله :

أنا الذى يجدونى فى صدورهم لا أرتقى صدرا منها ولا أرد

وقوله : أنا المرعث لا أخفى على أحد ذرت بى الشمس للقاصى وللدانى

وقوله : ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الآخذون لما رضينا

وقوله : ونحن بنو عمّ على ذاك بيننا زرابى فيها بغضة وتنافس
ونحن كصدع العس إن يعط شاعبا يدعه وفيه عيبه متناحس

أومقام خطاب كقوله :

ياابن الأكارم من عدنان قد علموا وتالد المجد بين العم والخال
أنت الذى تنزل الأيام منزلها وتمسك لأرض من خسف وزلزال

وقوله : قد كان قبلك أقوام فجعت بهم خلى لنا هلكهم سمعا وأبصارا
أنت الذى لم تدع سمعا ولا بصرا إلا شفا فأمرّ العيش إمرارا

وقوله : وأنت الذى كلفتنى دلج السرى وجون القطا بالجهلتين جثوم

وقولها : وأنت الذى أخلفتنى ماوعدتنى وأشمتّ بى من كان فيك يلوم

وحق الخطاب أن يكون مع مخاطب معين ثم يترك الى غير معين كما تقول فلان لئيم إن أكرمته أهانك وإن أحسنت اليه أساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه كأنك قلت إن أكرم أو أحسن اليه قصدا إلى أن سوء معاملته لايختص واحدا دون واحد ، وأنه فى القرآن كثير يحمل قوله تعالى ــ ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رءوسهم ــ على العموم قصدا الى تفظيع حال المجرمين وأن قد بلغت من الظهور الى حيث يمتنع خفاؤها ألبتة فلا تختص رؤية راء دون راء بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وكذا أمثال له ، أوكان المسند اليه فى ذهن السامع لكونه مذكورا أو فى حكم المذكور لقرائن الأحوال ويراد الإشارة اليه كنحو قوله :

من البيض الوجوه بنى سنان لو أنك تستضىء بهم أضاءوا
هم حلوا من الشرف المعلى ومن حسب العشيرة حيث شاءوا

وقوله : بمن أبى اسحق طالت يد العلا وقامت قناة الدين واشتدّ كاهله
هو البحر من أىّ النواحى أتيته فلجته المعروف والبرّ ساحله

وقوله : أرى الصبر محمودا وعنه مذاهب فكيف اذا لم يكن عنه مذهب
هو المهرب المنجى لمن أحدقت به مكاره دهر ليس عنهن مهرب

وأما الحالة التى تقتضى كونه علما فهى اذا كان المقام مقام إحضار له بعينه فى ذهن السامع ابتداء بطريق يخصه كنحو زيد صديق لك وعمرو عدو لك ، وفى قوله :

أبو مالك قاصر فقره على نفسه ومشيع غناه

وقوله : الله يعلم ما تركت قتالهم حتى علوا فرسى بأشقر مزبد

قال تعالى ــ تبت يدا أبى لهب ــ أومقام تعظيم والاسم صالح لذلك كما فى الكنى والألقاب المحمودة أو إهانة والاسم صالح كالأسامى المذمومة أوكناية مثل قوله ــ تبت يدا أبى لهب ــ أى يدا جهنمى أومقام إيهام أنك تستلذ اسمه العلم أوتتبرك به أوماشا كل ذلك مماله مدخل فى الاعتبار . وأما الحالة التى تقتضى كونه موصولا فهى متى صح إحضاره فى ذهن السامع بوساطة ذكر جملة معلومة الانتساب

إلى مشار اليه واتصل باحضاره بهذا الوجه غرض مثل أن لا يكون لك منه أمر معلوم سواه ، أو تخاطبك فتقول الذى كان معك أمس لاأعرفه والذى كان معنا أمس رجل عالم فأعرفه أو الذين فى بلاد الشرق لا أعرفهم أولا تعرفهم أولا نعرفهم ، أو أن تستهجن التصريح بالاسم ، أو أن يقصد زيادة التقرير كما فى قوله عز وعلا ــ وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه ــ والعدول عن التصريح باب من البلاغة يصار اليه كثيرا وان أورث تطويلا . يحكى عن شريح أن رجلا أقرّ عنده بشىء ثم رجع ينكر فقال له شريح شهد عليك ابن أخت خالتك آثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة إلى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق فى ربقة الكذب لامحالة أو للتهمة ، وكذا ما يحكى عنه أن عدىّ بن أرطاة أتاه ومعه امرأة له من أهل الكوفة يخاصمها ، فلما جلس بين يدى شريح قال عدىّ : أين أنت ؟ قال بينك و بين الحائط قال انى امرؤ من أهل الشام قال بعيد سحيق قال وانى قدمت العراق قال خير مقدم قال وتزوّجت هذه قال بالرّفاء والبنين قال وانها ولدت غلاما قال ليهنك الفارس قال وأردت أن أنقلها إلى دارى قال المرء أحق بأهله قال قد كنت شرطت لها دارها قال الشرط أملك قال اقض بيننا قال فعلت قال فعلى من قضيت قال على ابن أمك عدل شريح عن لفظ عليك لئلا يواجهه بالتصريح على مايشق على الخاصم من القضاء عليه ، أو أن تومئ بذلك الى وجه بناء الخبر الذى تبنيه عليه فتقول الذين آمنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم . ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ر بما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم كقولك الذى يرافقك يستحق الاجلال والرفع والذى يفارقك يستحق الإذلال والصفع ومنه قولهم جاء بعد اللتيا والتى ، وسيأتيك فى فصل الإيجاز معناه ، أو بالإهانة كما إذا قلبت الخبر فى الصورتين ور بما جعل ذريعة الى تعظيم شأن الخبر كقوله :

إن الذى سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعز وأطول

ور بما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر كقوله :

إن التى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول

ور بما جعل ذريعة الى التنبيه للمخاطب على خطأ كقوله :

إن الذين ترونهم إخوانكم يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا

أو على معنى آخر كقوله :

إن الذى الوحشة فى داره يؤنسه الرحمة فى لحده

ور بما قصد بذلك أن يتوجه ذهن السامع إلى ماسيخبر به عنه منتظرا لوروده عليه حتى يأخذ منه مكانه إذا ورد كقوله :

والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

وفى هذه الاعتبارات كثرة فخذ لها حول ذكائك . وأما الحالة التى تقتضى كونه اسم إشارة

فهي متى صح إحضاره في ذهن السامع بوساطة الاشارة إليه حساواتصل بذلك داع مثل أن لا يكون لك أولسامعك طريق إليه سواها أوأن تقصد بذلك أكمل تمييز له وتعيين كقوله :

هذا أبو الصقر فردا في محاسنه ... من نسل شيبان بين الضال والسلم

وقوله :

وإذا تأمل شخص ضيف مقبل ... متسربل سربال ليل أغبر
أومى إلى الكوماء هذا طارق ... نحرتني الأعداء إن لم تنحرى

وقوله :

ولا يقيم على ضيم يراد به ... إلا الأذلان عير الحيّ والوتد
هذا على الخسف مربوط برمته ... وذا يشج فلا يرثى له أحد

وقوله :

أولئك قوم ان بنوا أحسنوا البنا ... وان عاهدوا أوفوا وان عقدوا اشدوا

أو أن يقصد بيان حاله في القرب والبعد والتوسط كقولك : هذا وذلك وذاك ، ثم تتفرع على ماذكر وجوه من الاعتبار مثل أن تقصد بذلك كمال العناية بتمييزه وتعيينه كقوله عز من قائل ـ أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ـ أوأن تقصد بذلك أن السامع غبي لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس كقول الفرزدق في خطابه جريرا :

أولئك آبائي فجئني بمثلهم ... إذا جمعتنا ياجرير المجامع

أوأن تقصد بقربه تحقيره واسترذاله كما قالت عائشة ياعجبا لابن عمرو هذا محقرة له وهو عبدالله ابن عمرو بن العاص وكما يحكيه عز وعلا عن الكفار ـ ماذا أراد الله بهذا مثلا ـ وفي موضع آخر ـ أهذا الذي بعث الله رسولا ـ وفي موضع آخر ـ أهذا الذي يذكر آلهتكم ـ ومنه ـ وماهذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب ـ وكما يحكيه القائل عن امرأته :

تقول ودقت نحرها بيمينها ... أبعلي هذا بالرحا المتقاعس

وببعده تعظيمه كما تقول في مقام التعظيم ذلك الفاضل وأولئك الفحول ، وكقوله عز وعلا ـ ألمّ ذلك الكتاب ـ ذهابا إلى بعده درجة وقولها فيما يحكيه جل وعلا ـ قالت فذلكن ـ ولم تقل فهذا ويوسف حاضر رفعا لمنزلته في الحسن واستحقاق أن يحب ويفتتن به واستبعادا لمحله ، ومن التبعيد لقصد التعظيم قوله تعالى ـ وتلك الجنة التي أورثتموها ـ أوخلاف تعظيمه كما تقول ذلك اللعين أوماسوى ذلك مماله انخراط في هذا السلك ولطائف هذا الفصل لاتكاد تنضبط . وأما الحالة التي تقتضي التعريف باللام فهي متى أريد بالمسند اليه نفس الحقيقة كقولك الماء مبدأ كل حيّ . قال عز من قائل ـ وجعلنا من الماء كل شيء حي ـ أي جعلنا مبدأ كل شيء حي هذا الجنس الذي هو جنس الماء يأتي في الروايات أنه جل وعلا خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه وآدم من تراب خلقه منه وكقولك الرجل أفضل من المرأة والدينار خير من الدرهم والكل أعظم من الجزء ونعم الرجل وبئس الرجل ، ومن تعريف الجنس قوله :

والخل كالماء يبدى لي ضمائره ... مع الصفا ويخفيها مع الكدر

وقوله :

الناس أرض بكل أرض ... وأنت من فوقهم سماء

وقوله عز قائلا ـ أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة ـ ولقرب المسافة إذا تأملت بين أن يعرف الاسم هـذا التعريف و بين أن يترك غير معرف به يعامل معرفه كثيرا معاملة غير المعرف قال :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى　　فمضيت ثمت قلت لايعنينى

فعرف اللئيم ، والمعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ولذلك تقدير يسبنى وصفا لاحالا وله فى القرآن غير نظير ، أوالعموم والاستغراق كقوله عز وعلا ـ إن الانسان لفى خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ـ وقوله ـ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ـ وقوله ـ ولايفلح الساحر حيث أتى ـ أو كان المسند اليه حصة معهودة من الحقيقة كما إذا قال لك قائل جاءنى رجل من قبيلة كذا أو رجلان أو رجال فتقول له الرجل الذى جاءك أعرف أو الرجلان اللذان جاآك أو الرجال الذين جاءوك وفى التنزيل ـ وابعث فى المدائن حاشرين يأتوك بكل سحار عليم فجمع السحرة ـ وفى موضع آخر ـ كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ـ وتقرير ماذكرنا من افادة اللام الاستغراق أوالعهد يذكر فى الفن الثالث إن شاء الله تعالى . وأما الحالة التى تقتضى التعريف بالاضافة فهى متى لم يكن للمتكلم إلى إحضاره فى ذهن السامع طريق سواها أصلا كقولك غلام زيد ان لم يكن عنـدك منه شىء سواه أوعند سامعك أو طريق سواها أخصر ، والمقام مقام اختصار كقوله :

هواى مع الركب اليمانين مصعد　　جنيب وجثمانى بمكة موثق

أولأن فى اضافته حصول مطلوب آخر مثـل أن تغنى عن التفصيل المتعذر أو الأولى تركه بجهة من الجهات كقوله :

بنو مطر يوم اللقاء كأنهم　　أسود لها فى غيل خفان أشبل

وقوله : أولاد جفنة حول قبر أبيهم　　قبر ابن مارية الكريم المفضل

وقوله : قومى هم قتلوا أميم أخى　　فاذا رميت يصيبنى سهمى

وقوله : قبائلنا سبع وأنتم ثلاثة　　وللسبع خير من ثلاث وأكثر

أو مثل أن تتضمن اعتبارا لطيفا مجازيا كقوله :

اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة　　سهيل أذاعت غزلها فى القرائب

وقوله : إذا قال قدنى قال بالله حلفة　　لتغنى عنى ذا إنائك أجمعا

أومثل أن تتضمن نوع تعظيم باعتبار كماتقول عبدى حضر فتعظم شأنك أن لك عبدا ء أو كماتقول عبـد الخليفة حضر فتعظم شأن العبد ، أو كما تقول عبد الخليفة عند فلان فتعظم شأن فلان ، أونوع تحقير كماتقول ولد الحجام عنده ، أوغرضا من الأغراض يمكن التعلق بالاضافة . وأما الحالة التى تقتضى وصف المعرف فهى إذا كان الوصف مبيناله كاشفا عنه كما إذاقلت الجسم الطويل العريض العميق محتاج إلى فراغ يشغله ، أوقلت المتقى الذى يؤمن و يصلى و يزكى على هدى من

ربه فبينت بالوصف على ألطف وجه أن المتقى هو الذى يفعل الواجبات بأسرها ويجتنب الفواحش والمنكرات عن آخرها وكشفته كشفا كأنك حددته ، ووجه اللطافة هو أنك ذكرت أساس الحسنات ومنصبها وهو الإيمان وعقبته بأمى العبادات البدنية والمالية المستتبعتين لسائر العبادات وهما الصلاة والزكاة فأفدت بذلك فعل الواجبات بأسرها وذكرت الناهى عن الفحشاء والمنكر وهو الصلاة فأفدت بذلك اجتناب الفواحش عن آخرها ونظيره فى تنزيل الوصف منزلة الكاشف المجرى عليه قول أوس :

الألمعى الذى يظن بك الظنـــــن كأن قد رأى وقـد سمعا

حكى عن الأصمعى أنه سئل عن الألمعى فأنشده ولم يزد ومما تواخى هذا قوله جل وعلا — إن الانسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا — عن أحمد بن يحيى قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع فقلت قد فسره الله تعالى أومدحا له كقولك الله الخالق البارئ المصور أوكما إذا قلت المتقى الذى يؤمن ويصلى ويزكى على هدى ولم ترد إلا مدحه أوذما له كقولك إبليس اللعين ضال مضل ، أومخصصا له زيادة تخصيص مفيدا غير فائدة الكشف أو المدح كقولك زيد التاجر عندنا أوكما إذا قلت المتقى الذى يؤمن ويصلى على هدى وأنت تريد بالمتقى المجتنب عن المعاصى أوتأكيدا له مجردا كقولك أمس الدابر لايعود وكان ماتعلق بالوصف مطلوبا ولماترى من طلب التمييز بالوصف وامتناع أن تميز شيئا عن شيء بما لاتعرفه له يمكنك أن تتوصل به إلى أن حق الوصف كونه عند السامع معلوم التحقق للموصوف ولعلمك بأن تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه فى نفسه لايشتبه عليك أن حق كل وصف هو أن يكون فى نفسه ثابتا متحققا وأن حق كل ماتقصد ثبوته للغير أن يكون فى نفسه ثابتا وعندك فما لا يكون ثابتا كذلك أو متحققا يمتنع منك جعله وصفا وكذا خبرا أيضا بحكم عكس النقيض وعسى إذا استوضحت ما أريناكه أن تجذب بضبعك فى تزييف رأى من لايرى الصفة معلومة وأن تتحقق أن محاولة اثبات الثابت فى نفسه لشيء آخر يستدعى ثبوت ذلك الشيء الآخر فى نفسه لامحالة ثم لعلمك أن الطلب سعى فى التحصيل وأن تحصيل الحاصل ممتنع كما سيأتيك كل ذلك فى قانون الطلب تعلم أن مطلوبك مثله فى نحو هل رأيت كذا وفى نحو اضرب يمتنع أن يكون ثابتا عندك ومتحققا فيمتنع أن تجعل مثله وصفا له أوخبرا ولذلك تسمعنا فى مثل قوله : * جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط * نقول تقديره جاءوا بمذق مقول عنده هذا القول : أى يحمل المذق رائيه أن يقول لمشاهده هل رأيت الذئب قط لايراده فى خيال الرائى لون الذئب بورقته لكونه سمارا وفى مثل زيدا اضربه أولاتضربه أنه محمول على يقال : أى يقال فى حقه اضربه أولاتضربه ونفسر قراءة ابن عباس رضى الله عنه — ولقد نجينا بنى إسرائيل من العذاب المهين — من فرعون على لفظ من الاستفهامى ورفع فرعون بأنه لما وصف الله تعالى العذاب بكونه مهينا بيانا لشدته وفظاعة أمره وأراد أن يصور كنهه قال من فرعون هل تعرفونه من هو فى فرط عتوه وشدة شكيمته فى تفرعنه ماظنكم بعذاب يكون

المعذب به مثله ثم عرف حاله فى ذلك قائلا ــ إنه كان عاليا من المسرفين ــ وسيطلع من كتابنا هذامن خدمه حق خدمته على ثمرات محتجبة فى أكمام . وأما الحالة التى تقتضى تأكيده فهى إذا كان المراد أن لا يظن بك السامع فى حمله ذلك تجوزا أوسهوا أونسيانا كقولك عرفت أنا وعرفت أنت وعرف زيد زيد أونفسه أوعينه وربما كان القصد مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل أوخلاف الشمول والاحاطة كقولك عرفنى الرجلان كلاهما والرجال كلهم ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان . وأما الحالة التى تقتضى بيانه وتفسيره فهى إذا كان المراد زيادة إيضاحه بما يخصه من الاسم كقولك صديقك خالد قدم وقوله علت كلمته ــ لاتتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد ــ من هذا القبيل شفع إلهين باثنين وإله بواحد لأن لفظ إلهين يحتمل معنى الجنسية ومعنى التثنية ، وكذا لفظ إله يحتمل الجنسية والوحدة والذى له الكلام مسوق هو العدد فى الأول والوحدة فى الثانى ففسر إلهين باثنين واله بواحد بيانا لما هو الأصل فى الغرض ومن هذا الباب من وجه قوله تعالى ــ ومامن دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه ــ ذكر فى الأرض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان أن القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسين والى تقريرهما . وأما الحالة التى تقتضى البدل عنه فهى اذا كان المراد نية تكرير الحكم وذكر المسنداليه بعد توطئة ذكره لزيادة التقرير والايضاح كقولك سلب زيد ثوبه وجاء القوم أكثرهم وحق عليك الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم فى الأنواع الثلاثة من البدل دون الرابع فليتأمل . وأما الحالة التى تقتضى العطف فهى إذا كان المراد تفصيل المسنداليه مع اختصار كقولك جاء زيد وعمرو وخالد أوتفصيل المسند مع اختصار كقولك جاء زيد فعمرو فخالد أو ثم عمرو ثم خالد أوجاء القوم حتى خالد ولابد فى حتى من التدريج كما ينبئ عنه قول من قال :

وكنت فتى من جند ابليس فارتقى ... بى الحال حتى صار ابليس من جندى

أوكان المراد رد السامع عن الخطأ فى الحكم إلى الصواب كقولك جاءنى زيد لاعمرو لمن فى اعتقاده أن عمرا جاءك دون زيد أو أنهما جاآك معا وكقولك ماجاءنى زيد لكن عمرو لمن فى اعتقاده أن زيدا جاءك دون عمرو أوكان المراد صرف حكمك عن محكوم له إلى آخر كقولك جاءنى زيد بل عمرو وماجاءنى زيد بل عمرو أو كان المراد الشك فيه أوالتشكيك كقولك جاءنى زيد أوعمرو أوامازيد واماعمرو أو كان المراد التفسير كقولك جاءنى أخوك : أى زيد على قولى ، وفى العطف لاسيما العطف بالواو كلام يأتيك فى الفن الرابع إن شاء الله تعالى . وأما الحالة التى تقتضى الفصل فهى إذا كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند اليه كقولك زيد هو المنطلق زيد هو أفضل من عمرو أو خير منه زيد هو يذهب . وأما الحالة التى تقتضى تنكيره فهى إذا كان المقام للافراد شخصا أو نوعا كقولك جاءنى رجل : أى فرد من أشخاص الرجال ، وقوله تعالى ــ والله خلق كل دابة من ماء ــ أى من نوع من الماء مختص بتلك الدابة أو من ماء مخصوص وهى النطفة أوكان المقام غير صالح للتعريف إما لأنك لاتعرف منه حقيقة إلا ذلك القدر وهو أنه رجل أوتتجاهل وترى أنك لاتعرف منه إلاجنسه كما إذا سمعت شيئا فى اعتقادك فاسدا عمن هو

مفتر كذاب وأردت أن تظهر لأصحاب لك سواء اعتقادك به قلت هل لكم فى حيوان على صورة إنسان يقول كيت وكيت متقادبا أن تقول فى فلان فتسميه كأنك لست تعرف منه ولا أصحابك إلا تلك الصورة ولعله عندكم أشهر من الشمس وعليه ما يحكيه جل وعلا عن الكفار فى حق النبى عليه الصلاة والسلام — هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفى خلق جديد — كأن لم يكونوا يعرفون منه إلا أنه رجل ما ، وباب التجاهل فى البلاغة وإلى سحرها وإن شئت فانظر لفظ كأن فى قول الخارجية :

أيا شجر الخابور مالك مورقا كأنك لم تجزع على ابن طريف

ماذا ترى أو الاستخبار فى قول علام الغيوب — فهل عسيتم ان توليتم أن تفسدوا فى الأرض وتقطعوا أرحامكم — متضمنا للتوبيخ لهم على تمريضهم ورخاوة عقدهم فى الايمان ناعيا عليهم أن يتوقع من أمثالهم إن تولوا أمور الناس وتأمروا عليهم أن يفسدوا فى الأرض ويقطعوا أرحامهم تناحرا فى الملك وتهالكا على الدنيا ليهجم بهم التأمل فى المتوقع على ما ثمر من أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم لئلا يلبسوا لمن إذا عرض لهم بذلك على سبيل النصيحة جلد النمر وأن لا تنقلب له حماليقهم ، واما لأنه لا طريق لك إلى تعريف الزائد على هذا القدر لسامعك ، واما لأن فى تعيينه مانعا يمنعك ، واما لأنه فى شأنه ارتفاعا أو انحطاطا واصل إلى حد يوهم أنه لا يمكن أن يعرف فتقول فى جميع ذلك عندى رجل أوحضر رجل وقولهم شرّ أهرذا ناب من الاعتبار الأخير وستسمع فى مثل هذا التركيب أعنى نحو رجل جاء وامرأة حضرت فوائد وكذا قولك فى حقّ من يحقر مقداره فى نوع من الأنواع عنده شمة قال تعالى — ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك — ومنه — إن نظن إلا ظنا — وقول ابن أبى السمط :

له حاجب فى كل أمر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب

منه أيضا انظر إليه كيف تجد الفهم والذوق يقتضيا نك كمال ارتفاع شأن حاجب الأول وكمال انحطاط حاجب الثانى . وقال تعالى — وعلى أبصارهم غشاوة — فنكر لتهويل أمرها . وقال — ولكم فى القصاص حياة — على معنى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة عظيمة لمنعه عما كانوا عليه من قتل الجماعة بواحد متى اقتدروا أو نوع من الحياة وهى الحياة الحاصلة بالارتداع عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص أو ما ترى اذاهم بالقتل فتذكر الاقتصاص فأورثه أن يرتدع كيف يسلم صاحبه من القتل وهو من القود فيتسبب لحياة نفسين ولمعنى طلب التعظيم والتهويل بالتنكير قال تعالى — فأذنوا بحرب من الله ورسوله — دون أن يقول بحرب الله ورسوله ، ولخلاف ذلك قال — وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة فى جنات عدن ورضوان من الله أكبر — دون أن يقول ورضوان الله قصدا إلى إفادة وقدر يسير من رضوانه خير من ذلك كله لأن رضاه سبب كلّ سعادة وفلاح ، وأما قوله — أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن — بالتنكير دون عذاب الرحمن بالاضافة فاما للتهويل وإما لخلافه بمعنى أخاف أن يصيبك نفيان من عذاب الرحمن . وقال — وإن يكذبوك فقد كذبت رسل — المعنى رسل :

أى رسل ذو وعدد كثير وأولو آيات ونذر وأهل أعمار طوال وأصحاب صبر وعزم وما أشبه ذلك . وأما الحالة التى تقتضى تقديمه على المسند فهى متى كان ذكره أهم . ثم ان كونه أهم يقع باعتبارات مختلفة ، إما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه وستسمع كلاما فى هذا المعنى فى آخر الفن الثالث إن شاء الله تعالى ، وإما لأنه متضمن للاستفهام كقولك أيهم منطلق وسيقرّر فى القانون الثانى وإما لأنه ضمير الشأن والقصة كقولك هو زيد منطلق وعن قريب تعرف السر فى التزام تقدمه وإما لأن فى تقديمه تشويقا للسامع إلى الخبر ليتمكن فى ذهنه إذا أورده كما إذا قلت صديقك فلان الفاعل الصانع رجل صدوق وهو احدى خواص تراكيب الأخبار فى باب الذى كما إذا قلت بدل قولك زيد منطلق الذى هو منطلق زيد أو بدل قولك خبر مقدمك سرنى الذى هو سرنى خبر مقدمك أو الذى خبره سرنى مقدمك وهو السبب فى التزام تأخير الخبر فى هذا الباب وامتناع الاخبار عن ضمير الشأن ، والمراد بالاخبار فى عرف النحويين فى هذا الباب هو أن تعمد إلى أى اسم شئت فتزحلقه إلى العجز وتصير ماعداه صلة للذى إن كانت الجملة اسمية ، وأما إن كانت فعلية فله أو للألف واللام بمعناه واضعا مكان المزحلق ضميرا عائدا الى الموصول مراعيا فى ذلك ما أفادك علم النحو مثل أن ضمير الشأن ملتزم التقديم وأن الضمير لاينصب مفعولا وأن الحال لا يكون معرفا وأن ربط المعنى بالمعنى إذا كان بسبب عود الضمير فلابد منه وأنا أضرب لك أمثلة لتتحقق جميع ذلك قل فى الاخبار عن ضميرك فى أظن الذباب يطير فى الجو فيغضب أبا زيد الذى يظن الذباب يطير فى الجو فيغضب أبا زيد أنا أو الظان الذباب وعن الذباب الذى أظنه يطير فى الجو فيغضب أبا زيد الذباب وعن الجوّ الذى أظن الذباب يطير فيه فيغضب أبا زيد الجوّ وعن أبى زيد الذى أظن الذباب يطير فى الجوّ فيغضبه أبو زيد وعن زيد الذى أظن الذباب يطير فى الجوّ فيغضب أباه زيد ولا تخبر فى قولك هو اكرامى زيدا قادما واجب عن ضمير الشأن لئلا يلزم تأخيره الممتنع ولاعن الاكرام لئلايلزم اعمال الضمير الذى يقع موقعه فى زيدا ولاعن قادما لئلايلزم وقوع الضمير الذى هو معرفة موقع الممتنع عن التعريف وهو الحال ولا عن الضمير فى واجب لئلا يلزم من عود الضمير القائم مقامه إذا عاد الى الموصول كما يجب ترك ربط الخبر بالمبتدا ، واما لأن يتقوى استناد الخبر اليه على الظاهر كما ستعرفه فى الفن الثالث ، واما لأن اسم المسند اليه يصلح للتفاؤل فتقدمه الى السامع لتسره أو تسوءه مثل أن تقول سعيد بن سعيد فى دار فلان وسفاك بن الجراح فى دار صديقك ، واما لأن كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب كما إذا قيل لك كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب ويطرب واما لتوهم أنه لايزول عن الخاطر أو أنه يستلذ فهو الى الذكر أقرب ، واما لأن تقديمه ينبئ عن التعظيم والمقام يقتضى ذلك واما لأنه يفيد زيادة تخصيص كقوله :

متى تهزز بنى قطن تجدهم   سيوفا فى عواتقهم سيوف
جلوس فى مجالسهم رزان   وإن ضيف ألمّ فهم خفوف

والمراد هم خفوف وقوله :

بحسبك فى القوم أن يعلموا   بأنك فيهم غنىّ مضر

مسيخ مليخ كلحم الحوا ر لا أنت حلو ولا أنت مرّ

وأشباه ذلك . وأما الحالة التي تقتضي تأخيره عن المسند فهي إذا اشتمل المسند على وجه من وجوه التقديم كما سترد عليك في الفن الثالث إن شاء الله تعالى . وأما الحالتان المقتضيتان لاطلاق المسند إليه أو تخصيصه حال التنكير فأنت إذا مهرت فيما تقدم استغنيت عن التعريف فيهما . وأما الحالة المقتضية لقصر المسند إليه على المسند فهي أن يكون عند السامع حكم مشوب بصواب وخطأ وأنت تريد تقرير صوابه ونفي خطئه مثل أن يكون عند السامع أن زيدا متمول وجواد فتقول له زيد متمول لا جواد ليعرف أن زيدا مقصور على التمول لا يتعداه إلى الجود أو تقول له ما زيد إلا متمول أو إنما زيد متمول وعليه ما يحكى عز وجل في حق يوسف عن النسوة ـ ماهذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم ـ أي إنه مقصور على الملكية لا يتخطاها إلى البشرية ، وما يحكى عن اليهود في قوله ـ وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ـ أي يقولون نحن مقصورون على الصلاح لا يتأتى منا أمر سواه .

واعلم أن القصر كما يكون للمسند إليه على المسند يكون أيضا للمسند على المسند إليه ثم هو ليس مختصا بهذا البين بل له شيوع وله تفريعات ، فالأولى أن نفرد للكلام في ذلك فصلا ونؤخره إلى تمام التعرض لما سواه في قانوننا هذا ليكون إلى الوقوف عليه أقرب .

واعلم أن جميع ذلك هو مقتضى الظاهر ثم قد يخرج المسند إليه لا على مقتضى الظاهر فيوضع اسم الاشارة موضع الضمير وذلك اذا كملت العناية بتمييزه اما لأنه اختص بحكم بديع عجيب الشأن كقوله :

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا

وإما لأنه قصد التهكم بالسامع والسخرية منه كما اذا كان فاقد البصر أو لم يكن ثم مشار إليه أصلا أو النداء على كمال بلادته بأنه لا يميز بين المحسوس بالبصر وغيره أو على كمال فطانته و بعد غور إدراكه بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره أو قصد ادعاء أنه ظهر ظهور المحسوس بالبصر كقوله :

تعاللت كي أشجى وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك

وماشا كل ذلك ويوضع المضمر موضع المظهر كقولهم : ابتداء من غير جري ذكر لفظا أو قرينة حال رب رجلا ونعم رجلا زيد و بئس رجلا عمرو مكان رب رجل ونعم الرجل و بئس الرجل على قول من لا يرى الأصل زيد نعم رجلا وعمرو بئس رجلا وقولهم هو زيد عالم وهي هند مليحة مكان الشأن زيد عالم والقصة هند مليحة ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه وذلك أن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبي الكلام كيف تكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه وهو السر في التزام تقديمه . قال الله تعالى ـ قل هو الله أحد ـ وقال فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب كما يوضع المظهر موضع المضمر إذا أريد تمكين نفسه زيادة تمكين كقوله * ان تسألوا الحق نعط الحق سائله * وقوله عز قائلا ـ الله الصمد ـ بعد قوله ـ قل هو الله

أحد ـ ونظيره خارج باب المسند إليه ـ وبالحق أنزلناه وبالحق نزل ـ وكذا ـ فبدل الذين ظلموا قولا غير الذى قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا ـ وتترك الحكاية إلى المظهر إذا تعلق به غرض فعل الخلفاء حيث يقولون أمير المؤمنين يرسم لك مكان أنا أرسم وهو ادخال الروعة فى ضمير السامع وتربية المهابة أو تقوية داعى المأمور ، وعليه قوله تعالى ـ فإذا عزمت فتوكل على الله ـ أو فعل المستعطف حيث يقول أسيرك يتضرع إليك مكان أنا أتضرع اليك ليكون أدخل فى الاستعطاف وعليه قوله * إلهى عبدك العاصى أتاكا * وماجرى مجرى هذا الاعتبار .

واعلم أن هذا النوع : أعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة لايختص المسند اليه ولا هذا القدر بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينقل كل واحد منها الى الآخر ويسمى هذا النقل التفاتا عند علماء علم المعانى والعرب يستكثرون منه ويرون الكلام اذا انتقل من أسلوب الى أسلوب أدخل فى القبول عند السامع وأحسن تطرية لنشاطه وأملأ باستدرار إصغائه وهم أحرياء بذلك أليس قرى الأضياف سجيتهم ونحر العشار للضيف دأبهم وهجيراهم لا مزقت أيدى الأدوار لهم أديما ولا أباحت لهم حريما أفتراهم يحسنون قرى الأشباح فيخالفون فيه بين لون ولون وطعم وطعم ولا يحسنون قرى الأرواح فلا يخالفون فيه بين أسلوب وأسلوب وإيراد وإيراد فان الكلام المفيد عند الانسان لكن بالمعنى لابالصورة أشهى غذاء لروحه وأطيب قرى لها . قال ربيعة بن مقروم :

بانت سعاد وأمسى القلب معمودا وأخلفتك ابنة الحر المواعيدا

فالتفت كما ترى حيث لم يقل وأخلفتنى ثم قال :

مالم ألاق أمرأ جزلا مواهبه سهل الفناء رحيب الباع محمودا
وقد سمعت بقوم يحمدون فلم أسمع بمثلك لاحلما ولا جودا

فالتفت كما ترى حيث لم يقل بمثله وقال :

تذكرت والذكرى تهيجك زينبا وأصبح باقى وصلها قد تقضبا
وحل بفلج والأباتر أهلنا وشطت فحلت غمرة فمثقبا

فالتفت فى البيتين . وقال عوف بن الأحوص :

لهدمت الحياض فكم يغادر بحوض من نصائبه ازاء
لخولة إذ هم مغنى وأهلى وأهلك ساكنون وهم رياء

فالتفت فى الثانى . وقال عبد الله بن عنمة :

ما ان ترى السيد زيدا فى نفوسهم كما تراه بنو كوز ومرهوب
ان تسألوا الحق نعطى الحق سائله والدرع محقبة والسيف مقروب

فالتفت فى تسألوا . وقال الحرث بن حلزة :

طرق الخيال ولا كليلة مدلج سدكا بأرحلنا ولم يتعرج
أنى اهتديت لنا وكنت رجيلة والقوم قدقطعوا متان السجسج

فالتفت فى الثانى . وقال علقمة بن عبدة :

طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب
تكلفني ليلى وقد شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب

فالتفت في البيتين . وقال امرؤ القيس :

تطاول ليلك بالأثمد ونام الخلىّ ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد
وذلك عن نبأ جاءني وخبرته عن أبي الأسود

فالتفت في الأبيات الثلاثة ، وأمثال ماذكر أكثر من أن يضبطها القلم وهذا النوع قد يختص مواقعه بلطائف معان قلما تتضح إلا لأفراد بلغائهم أو للحذاق المهرة في هذا الفنّ والعلماء النحارير ، ومتى اختص موقعه بشيء من ذلك كساه فضل بهاء ورونق ، وأورث السامع زيادة هزة ونشاط ، ووجد عنده من القبول أرفع منزلة ومحل ان كان ممن يسمع ويعقل وقليل ماهم أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون ، ولأمر ما وقع التباين الخارج عن الحد بين مفسر لكلام ربّ العزة ومفسر وبين غوّاص في بحر فرائده وغواص ، وكلّ التفات وارد في القرآن متى صرت من سامعيه عرفك ماموقعه ، واذا أحببت أن تصير من سامعيه فاصخ ثم ليتل عليك قوله تعالى ــ اياك نعبد واياك نستعين ــ فلعلك ممن يشهد له الوجدان بحيث يغنيه عن شهادة ماسواه أليس أن المرء إذا أخذ في استحضار جنايات جان متنقلا فيها عن الاجمال إلى التفصيل وجد من نفسه تفاوتا في الحال بينا لا يكاد يشبه آخرحاله هناك أولها ، أوماتراك إذا كنت في حديث مع انسان وقد حضر مجلسكما من له جنايات في حقك كيف تصنع تحوّل عن الجاني وجهك وتأخذ في الشكاية عنه إلى صاحبك تبثه الشكوى معددا جناياته واحدة فواحدة وأنت فيما بين ذلك واجد مزاجك يحمى على تزايد يحرك حالة لك غضبية تدعوك إلى أن تواثب ذلك الجاني وتشافهه بكلّ سوء وأنت لاتجيب إلى أن تغلب فتقطع الحديث مع الصاحب ومباثتك اياه وترجع الى الجاني مشافها له بالله قل لي هل عامل أحد مثل هذه المعاملة هل يتصور معاملة أسوأ ممافعلت أما كان لك حياء يمنعك أما كانت لك مروءة تردعك عن هذا ، واذا كان الحاضر لمجلسكما ذا نعم عليك كثيرة فاذا أخذت في تعديد نعمه عند صاحبك مستحضرا لتفاصيلها أحسست من نفسك بحالة كأنها تطالبك بالاقبال على منعمك وتزين لك ذلك ولا تزال تتزايد مادمت في تعديد نعمه حتى تحملك من حيث لاتدرى على أن تجدك وأنت معه في الكلام تثني عليه وتدعوله وتقول بأي لسان أشكر صنائعك الروائع وبأية عبارة أحصر عوارفك النوارف وماجرى ذلك المجرى ، واذاوعيت ماقصصته عليك وتأملت الالتفات في ــ اياك نعبد واياك نستعين ــ بعد تلاوتك لماقبله من قوله ــ الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين ــ على الوجه الذي يجب وهو التأمل القلبي علمت ماموقعه وكيف أصاب المحزّ وطبق مفصل البلاغة لكونه منبها على أن العبد المنعم عليه بتلك النعم العظام الفائتة للحصر اذاقدرأنه ماثل بين يدى مولاه من حقه اذا أخذ في القراءة أن تكون قراءته على وجه يجد معهامن نفسه شبه محرك الى الاقبال على من يحمد صائرفي أثناء القراءة الى حالة

شبيهة بإيجاب ذلك عند ختم الصفات مستدعية انطباقها على المنزل على ماهو عليه وإلا لم تكن قارئاً ، والوجه هو إذا افتتح التحميد أن يكون افتتاحه عن قلب حاضر ونفس ذاكرة يعقل فيم هو وعند من هو ، فاذا انتقل من التحميد الى الصفات أن يكون انتقاله محذوّا به حذو الافتتاح فانه متى افتتح على الوجه الذى عرفت مجريا على لسانه الحمد لله أفلا يجد محركا للاقبال على من يحمد من معبود عظيم الشأن حقيق بالثناء والشكر مستحق للعبادة ، ثم إذا انتقل على نحو الافتتاح الى قوله رب العالمين واصفاله بكونه ربا مالكا للخلق لايخرج شىء من ملكوته وربوبيته أفترى ذلك المحرك لايقوى ، ثم إذا قال الرحمن الرحيم فوصفه بما ينبئ عن كونه منعما على الخلق بأنواع النعم جلائلها ودقائقها مصيبا إياهم بكل معروف أفلا تتضاعف قوة ذلك المحرك عند هذا ، ثم إذا آل الأمر الى خاتمة هذه الصفات وهى ــ مالك يوم الدين ــ المنادية على كونه مالكا للأمر كله فى العاقبة يوم الحشر للثواب والعقاب فما ظنك بذلك المحرك أيسع ذهنك أن لايصير الى حد يوجب عليك الاقبال على مولى شأن نفسك معه منذ افتتحت التحميد ماتصورت فتستطيع أن لاتقول اياك يامن هذه صفاته نعبد ونستعين لاغيرك فلا ينطبق على المنزل على ماهو عليه ، وليس ابن الحجر الكندى ببعد وهو المشهود له فى شأن البلاغة والحائز قصبات السبق فى درك اللطائف والمتقدم للأناسى من عيون النكت فى افتنانه فى الكلام اذا التفت تلك الالتفاتات ، وكان يمكنه أن لايلتفت ألبتة وذلك أن يسوق الكلام على الحكاية فى الأبيات الثلاثة فيقول :

تطاول ليلى بالأثمد ونام الخلى ولم أرقد وبت وبات لنا ليلة

كقول لبيد : فوقفت أسألها وكيف سؤالنا

أوأن يلتفت نوعا واحدا فيقول وبت وبات لكم وذلك من نبأ جاءكم وخبرتم عن أبى الأسود أن يكون حين قصد تهويل الخطب واستفظاعه فى النبأ الموجع والخبر المفجع للواقع الفات فى العضد المحرق للقلب والكبد فعل ذلك منها فى التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهت وله الثكلى فأقامها مقام المصاب الذى لايتسلى بعض التسلى إلا بتفجع الملوك له وتحزنهم عليه وأخذ يخاطبه بتطاول ليلك تسلية أو نبه على أن نفسه لفظاعة شأن النبأ واستشعارها معه كمدا وارتماضا أبدت قلقا لايقلقه كمد وضجرا لايضجره ممتعض وكان من حقها أن تتثبت وتتصبر فعل الملوك وجريا على سنتها المسلوك عند طوارق النوائب وبوارق المصائب فحين لم تفعل شككته فى أنها نفسه فأقامها مقام مكروب ذى حرق قائلا له تطاول ليلك مسليا وفى التفاته الثانى على أن التحزن تحزن صدق ولذلك لايتفاوت الحال خاطبتك أم لم أخاطبك وفى التفاته الثالث على أن جميع ذلك إنما كان لما خصه ولم يتعداه الى من سواه أونبه فى التفاته الأول على أن ذلك النبأ أطار قلبه وأبار لبه وتركه حائرا فما فطن معه لمقتضى الحال من الحكاية فجرى على لسانه ماكان ألفه من الخطاب الدائر فى مجارى أمور الكبار أمرا ونهيا والانسان إذا دهمه ماتحار له العقول

وتطير له الألباب وتدهش معه الفطن لا يكاد يسلم كلامه عن أمثال ذلك وفى التفاته الثانى على أنه بعد الصدمة الأولى حين أفاق شيئا مدركا بعض الادراك ماوجد النفس معه فبنى الكلام على الغيبة قائلا وبات وباتت له وفى التفاته الثالث على ماسبق أونه فى التفاته الأول على أن نفسه حين لم تثبت ولم تتصبر غاظه ذلك فأقامها مقام المستحق للعتاب قائلا له على سبيل التوبيخ والتعيير تطاول ليلك وفى الثانى على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب فحين سكت عنه الغضب بالعتاب الأول فان سورة الغضب بالعتاب تنكسر ولى عنها الوجه وهو يهمدم قائلا وبات وباتت له وفى الالتفاته الثالث على ماتقدم وإنما ذكرت لك ماذكرت لتقف على أن الفحول البزل لايعترفون بالبلاغة لامرئ ولا يقيمون لكلامه وزنا مالم يعثروا من مطاوى افتناناته على لطائف اعتبارات والتفاضل بين الكلامين قلما يقع الا بأشباهها .

واعلم أن لطائف الاعتبارات المرفوعة لك فى هذا الفن من تلك المطامح النازحة من مقامك لاتثبتها حق اثباتها مالم تعتر بصيرتك فى الاستشراف لما هنا لك أطباء المجهود ولم تختلف فى السعى للتنقير عنها وراءك كل حد معهود مادا بضبعك صدق همة تبطش فى متونها بباع بسيط أن لاتزل عن مرمى غرضك ولو مقدار فسيط مستظهرا فى طماعيتك أن تستشعرها بنفس لك يقظى وطبع لطيف مع فهم متسارع وخاطر معوان وعقل دراك ، وعلماء هذه الطبقة الناظرة بأنوار البصائر المخصوصون بالعناية الالهية المدللون بما أوتوا من الحكمة وفصل الخطاب على أن كلام رب العزة وهو قرآنه الكريم وفرقانه العظيم لم يكتس تلك الطلاوة ولا استودع تلك الحلاوة وما أغدقت أسافله ولا أثمرت أعاليه وماكان بحيث يعلو ولايعلى الا لانصبابه فى تلك القوالب ولوروده على تلك الأساليب .

الفن الثالث

للوجه الذى علمت أيها المخصوص بتلاطم أواذى فكره دون أبناء جنسه المستودع فى استكشافه عن أسرار البلاغة كال أنسه النقاب المحدث فلا يحتجب عنه شىء من بدائع النكت فى مكامنها المستخرج للطائف السحر البيانى عن معادنها المستطلع طلع الاعجاز التنزيلى باستغراق طوقه المالك لزمام الحكم كفاء المتحدين بعجيب فهمه وغريب ذوقه فهو الطلبة وماعداه ذرائع اليه وهو المرام وما سواه أسباب للتسلق عليه أن لابد من التصفح لمقتضيات الأحوال فى إيراد المسند اليه على تلك الصور والكيفيات تعزله أيضا أن لابد من التصفح عن الأحوال المقتضية لأنواع التفاوت فى المسند من كونه متروكا تارة وغير متروك أخرى ومن كونه مفردا أوجملة وفى إفراده من كونه فعلا نحو قام زيد ويقوم وسيقوم أو اسما منكرا أومعرفا من جملة المعرفات مقيدا كل من ذلك بنوع قيد نحو ضربت يوم الجمعة وزيد رجل عالم وعمرو أخوك الطويل أوغير مقيد ، وفى كونه جملة من كونها اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية ومن كونه مؤخرا أو مقدما حتى يتهيأ لك

أن يتسم لكل مقام بسمته وأن يجرى الى حسب مقتضاه على أقوم سمته فهو المطارح الذى تران فيه قوى القرائح والمطارد الذى يمتاز فيه الجذع عن القارح . أما الحالة المقتضية لترك المسند فهى متى كان ذكر المسند اليه بحال يعرف منه المسند وتعلق بتركه غرض : إما اتباع الاستعمال كقولهم ضربى زيدا قائما وأكثر شربى السويق ملتوتا وأخطب ما يكون الأمير قائما وقولهم . كل رجل وضيعته وقولهم لولا زيد لكان كذا ونحو ذلك ، و إما قصد الاختصار والاحتراز عن العبث كما اذا قلت خرجت فاذا زيد أو تلت زيد منطلق وعمرو ، وقوله عز من قائل ــ أفأنبئكم بشرّ من ذلكم النار ــ اذا حملته على تقدير النار شرّ من ذلكم ، واما ضيق المقام مع قصد الاختصار والاحتراز عن العبث كنحو قوله :

قالت وقد رأت اصفرارى من به وتنهدت فأجبتها المتنهد

اذا حمل على تقدير المتنهد هو المطالب دون هو المتنهد ، وستعرف فى الحالة المقتضية لكونه اسما معرفا : أىّ التقديرين أولى وقوله :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف

أى نحن بما عندنا راضون ، و إما تخييل أن العقل عند الترك هو معرفه وأن اللفظ عند الذكر هو معرفه من حيث الظاهر و بين المعرّفين بون ، ولك أن تأخذ من هذا القبيل قوله عز وعلا ــ والله ورسوله أحق أن يرضوه ــ و إما أن يخرج ذكره الى مالبس بمراد كما اذا قلت فى أزيد عندك أم عمرو أم عندك عمرو فانه يخرج أم عن كونها متصلة الى أنها منقطعة ، و إما لاختبار السامع هل يتنبه عند قرائن الأحوال أو ما مقدار تنبهه عندها ، واما طلب تكثير الفائدة بالمذكور من حمله عليه تارة وحمله على غيره أخرى كقوله ــ فصبر جميل ــ وقوله ــ طاعة معروفة ــ لحملهما تارة على فصبر جميل أجمل وطاعة معروفة أمثل وحملهما أخرى على فأمرى صبر جميل وطاعتكم طاعة معروفة : أى معروفة بالقول دون الفعل . وأما الحالة المقتضية لذكره فهى أن لا يكون ذكر المسند اليه يفيد المسند بوجه مّا من الوجوه كما اذا قلت ابتداء زيد عالم أو أن يكون فى ذكر المسند غرض : وهو إما زيادة التقرير أو التعريض بغباوة سامعك أو استلذاذه أو قصد التعجيب من المسند اليه بذكره كما اذا قلت زيد يقاوم الأسد مع دلالة قرائن الأحوال أو تعظيمه أو إهانته أو غير ذلك مما يصلح للقصد اليه فى حق المسند اليه ان كان صالحا لذلك أو بسط الكلام بذكره والمقام مقام بسط أو لأن الأصل فى الخبر هو أن يذكر كما سبق أمثال ذلك فى اثبات المسند اليه أو ليتعين بالذكر كونه اسما كنحو زيد عالم فيستفاد الثبوت صريحا فأصل الاسم صفة أو غير صفة الدلالة على الثبوت أو كونه فعلا كنحو زيد علم فيستفاد التجدد أو ظرفا كنحو زيد فى الدار فيورث احتمال الثبوت والتجدد بحسب التقديرين وهما حاصل أو حصل سيأتيك فيه كلام و يصلح لشمول هذه الاعتبارات قولك عند المخالف : الله إلهنا ، ومحمد نبينا ، والاسلام ديننا ، والتوحيد والعدل مذهبنا ، والخلفاء الراشدون أئمتنا ، والناصر لدين الله خليفتنا ، والدعاء له والثناء عليه وظيفتنا . وأ ما الحالة المقتضية

لإفراد المسند فهى اذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوّى الحكم وأعنى بالمسند الفعلى مايكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه أو بالانتفاء عنه كقولك : أبو زيد منطلق والكر من البرّ بستين وضرب أخو عمرو يشكرك بكر ان تعطه وفى الدار خالد إذ تقديره استقر أوحصل فى الدار على أقوى الاحتمالين لتمام الصلة فى الظرف كقولك : الذى فى الدار أخوك كما يقرّره أئمة النحو وتفسير تقوّى الحكم يذكر فى حال تقديم المسند على المسند اليه . وأما الحالة المقتضية لكونه فعلا فهى اذا كان المراد تخصيص المسند بأحد الأزمنة على أخصر مايمكن مع إفادة التجدّد كقوله عزّ وعلا — فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون — أى ويل لهم مما أسلفت أيديهم من كتبة مالم يكن يحل لهم وويل لهم مما يكسبون بذلك بعد من أخذ الرشا ، وقوله — ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون — أى فريقا كذبتموه على التمام وفرغتم من تكذيبه مابقى منه غير مكذب وفريقا تقتلون مانيسر لكم قتله على التمام وانما تبذلون جهدكم أن تتموا قتله فتحومون حول قتل محمد فأنتم بعد على القتل ، وقوله — فسيكفيكهم الله — وقوله — سيقول السفهاء — وقوله سنستدرجهم — والمراد بالزمان الماضى ماوجد قبل زمانك الذى أنت فيه وبالمستقبل مايترقب وجوده وبزمان الحال أجزاء من الطرفين يعقب بعضها بعضا من غير فرط مهلة وتراخ والحاكم فى ذلك هو العرف لاغير . وأما الحالة المقتضية لتقييده فهى اذا كان المراد تربية الفائدة كما اذا قيدته بشىء مما يتصل به من نحو المصدر كنحو ضربت ضربا شديدا أوظرف الزمان كنحو ضربت يوم الجمعة أوظرف المكان كنحو ضربت أمامك أوالسبب الحامل كنحو ضربت تأديبا وفررت جبنا أوالمفعول به بدون حرف كنحو ضربت زيدا أو بحرف كنحو ضربت بالسوط أوماضربت إلا زيدا أوالمفعول معه كنحو جلست والسارية أوالحال كنحو جاءنى زيد راكبا أوالتمييز كنحو طاب زيد نفسا أوالشرط كنحو يضرب زيد ان ضرب عمرو أو ان ضرب عمرو يضرب زيد أخرت أوقدمت فهذه كلها تقييدات للمسند وتفاصيل يزداد الحكم بها بعدا ولم أذكر الخبر فى نحو كان زيد منطلقا لأن الخبر هناك هو نفس المسند لاتقييد للمسند انما تقييده هو كان فتأمل وقد ظهر لك من هذا أن الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة فى نفسها للصدق والكذب ، واعلم أن للفعل ولما يتصل به من المسند اليه وغير المسند اليه اعتبارات فى الترك والاثبات والإظهار والإضمار والتقديم والتأخير ، وله أعنى الفعل بتقييده بالقيد الشرطى على الخصوص اعتبارات أيضا يذكر جميع ذلك فى آخر هذا الفن فى فصل لها على حدة . وأما الحالة المقتضية لترك تقييده فهى اذا منع عن تربية الفائدة مانع قريب أو بعيد . وأما الحالة المقتضية لكونه اسما فهى اذا لم يكن المراد إفادة التجدد والاختصاص بأحد الأزمنة الثلاثة إفادة الفعل لأغراض تتعلق بذلك .
وأما الحالة المقتضية لكونه منكرا ، فهى اذا كان الخبر واردا على حكاية المنكر كما اذا أخبر عن رجل فى قولك عندى رجل تصديقا لك ، فقيل الذى عندك رجل أوكان المسند اليه كقولك : رجل من قبيلة كذا حاضر فان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا أو يصح

عقلا ليس فى كلام العرب وتحقيق الكلام فيه ليس مما يهمنا الآن ، وأما ماجاء من نحو قوله : * ولا يك موقف منك الوداعا * وقوله : * يكون مزاجها عسل وماء * و بيت الكتاب * أظبي كان أمك أم حمار * فمحمول على منوال عرضت الناقة على الحوض ، وأصل الاستعمال ولايك موقفا منك الوداع و يكون مزاجها عسلا وماء وظبيا كان أمك أم حمارا ، ولا تظنن بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه ذهابا الى أن اسم كان انما هو الضمير ، والضمير معرفة فليس المراد كان أمك انما المراد ظبي بناء على أن ارتفاعه بالفعل المفسر لا بالابتداء ، ولذلك قدرنا الأصل على ماترى وفى البيت اعتبارات سؤالا وجوابا فلا عليك أن تتأملها و إياك والتبخيت فى تخطئة أحد ههنا فيخطئ ابن أخت خالتك وان هذا النمط مسمى فيما بيننا بالقلب وهى شعبة من الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر ولها شيوع فى التراكيب وهى مما يورث الكلام ملاحة ولا يشجع عليها إلا كمال البلاغة تأتى فى الكلام وفى الأشعار ، وفى التنزيل يقولون عرضت الناقة على الحوض يريدون عرضت الحوض على الناقة . وقال القطامى * كما طينت بالفدن السياعا * أراد كما طينت الفدن بالسياع ، وقال الشماخ : كما عصب العلباء بالعود . وقال خداش :

* وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر * أراد وتشقى الضياطرة الحمر بالرماح ولك أن لاتحمله على القلب بوساطة استعارة الشقاء لكسرها بالطعان ، وقال رؤبة :

ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

أراد كأن لون سمائه من غبرتها لون أرضه ، وقال الآخر * يمشي فيقعس أو يكب فيعثر * أراد يعثر فيكب وفى التنزيل ــ وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ــ أى جاءها بأسنا فأهلكناها على أحد الوجهين وفيه ــ اذهب بكتابى هذا فألقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون ــ على مايحمل من ألقه اليهم فانظر ماذا يرجعون ، ثم تول عنهم وفيه ــ ثم دنى فتدلى ــ يحمل على تدلى فدنى أوكان المسند اليه معرفة لكن المراد بالمسند وصف غير معهود ولا مقصود الانحصار بالمسند اليه كما تقول زيد كاتب وعمرو شاعر ، واذا تكلمنا فى تعريف المسند باللام اتضح عندك ماذكرنا أوكان ينبئ تنكيره عما تقدم فى تنكير المسند اليه من ارتفاع الشأن أوانحطاطه كما قال تعالى ــ هدى للمتقين ــ مريدا بتنكيره أنه هدى لا يكتنه كنهه وكما قال ــ ان زلزلة الساعة شيء عظيم ــ وأما الحالة المقتضية للتخصيص إما بالإضافة كقولك : زيد ضارب غلام أو بالوصف كقولك : زيد رجل عالم فهى اذا كان المراد كون الفائدة أتم لما عرفت فى فصل تعريف المسند اليه . وأما الحالة المقتضية لترك التخصيص فظاهرة لك ان كان ماسبق على ذكر منك . وأما الحالة المقتضية لكونه اسما معرفا فهى اذا كان عند السامع متشخصا باحدى طرق التعريف معلوما له وكأنى بك أسمعك تقول فالمسند اذا كان متشخصا عند السامع معلوما له استلزم لامحالة كون المسند اليه معلوما له أيضا لما قدمتم أنتم ، واذا كانا معلومين عنده فماذا يستفيد فانا نقول يستفيد إما لازم الحكم كما ترى فى قولك لمن أثنى عليك بالغيب الذى أثنى على بالغيب أنت معرفا لأنك عالم

بذلك أو الحكم كما ترى فى قولك لمن تعرف أن له أخا و يعرف انسانا يسمى زيدا أو يعرفه بحفظ التوراة أو تراه بين يديه لـكن لا يعرف أن ذلك الانسان هو أخوه إذا دلت له أخوك زيد أو أخوك الذى يحفظ التوراة أو أخوك هـذا فقدمت الأخ أو إذا قلت زيد أخوك أو الذى يحفظ التوراة أخوك أو هـذا أخوك فأخرت الأخ معرفا له فى جميع ذلك أن أحدهما الآخر ، ولا تقدم فيما نحن فيه ما تقدم بسلامة الأمير ، لـكن إذا أثنى عليك بالغيب انسان وعلم أن الثناء نقل اليك وأنت تتصوره كالمستخبر عن حالك هـل تعلم أن ذلك المثنى عليك هو ، وهل تحكم على ذلك المثنى به فتقول الذى أثنى علىّ بالغيب أنت فأتى بالحكم على الوجه المتصور ، أو كان أثنى عليك هو وغيره وعلم أن ثناءهما نقل اليك وأنت تتصوّره كالطالب إن تبين له كيف حكمك عليه وعلى ذلك الآخر فتقول له : الذى أثنى علىّ بالغيب أنت فتأتى بالحكم على ماتتصوّره وتفيده أنك إنما اعتبرت ثناءه دون ثناء غيره ، وإذا قلت أنت الذى أثنى علىّ بالغيب قلته إذا كان أثنى عليك ونقل اليك الثناء بمحضره ومحضر غيره فتصورته كالطالب أن يتبين له كيف حكمك عليه فأتيت بالحكم على الوجه المطلوب ، وإذا قلت أخوك زيد قلته لمن يعتقد أخا لنفسه لـكن لا يعرفه على التعيين فيتصوّره طالبا منك الحكم على أخيه بالتعيين ، وإذا قلت زيد أخوك قلته لمن يعلم زيدا وهو كالطالب أن يعرف حكما له وأنه معتقد أن له أخا لـكن لا يعلمه على التعيين ، وكذلك إذا قلت أخوك الذى يحفظ التوراة أو الذى يحفظ التوراة أخوك أو أخوك هذا أو هذا أخوك ، وإذا قلت زيد المنطلق قلته لمن يطلب أن يعرف حكما لزيد ، إما باعتبار تعريف العهد ان كان المنطلق عنده معهودا ، وإما باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها ، وإذا قلت المنطلق زيد قلته المتشخص فى ذهنه المنطلق بأحد الاعتبارين وهو طالب لتعيينه فى الخارج .

وإذا تأمّلت ماتلوته عليك أعثرك على معنى قول النحويين رحمهم الله لا يجوز تقديم الخبر على المبتدا اذا كانا معرفتين معا بل أيهما قدّمت فهو المبتدا ، وما قد يسبق الى بعض الخواطر من أن المنطلق دال على معنى نسبيّ فهو فى نفسه متعين للخبرية وأن زيدا دال على الذات فهو متعين للمبتدئية تقدم أم تأخر فلا معرج عليه فان المنطلق لا يجعل مبتدأ الا بمعنى الشخص الذى له الانطلاق وأنه بهذا المعنى لا يجب كونه خبرا وأن زيدا لا يوقع خبرا الا بمعنى صاحب اسم زيد ويكون المراد من قولنا المنطلق زيد الشخص الذى له الانطلاق صاحب اسم زيد . وأما ماقد يقع من نحو قوله * نم وان لم أنم كرى كراكا ، ونحو قوله * لعاب الأفاعى القاتلات لعابه * مما لا يستقيم معناه الا بالتقديم والتأخير فخذه الحمل على القلب المتقدم ذكره فاعرفه . واعلم أن القول بتعريف الحقيقة باللام واستغراقها مشكل اذا قلنا المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها وتمييزها من حيث هى هى لزم أن يكون أسماء الأجناس معارف فانها موضوعة لذلك وانه قول لم يقل به أحد ، ولئن التزمه ملتزم ليكذبنّ فى امتناع نحو رجع رجعى السريعة والبطيئة وذكرى الحسنة أو القبيحة وانما لم أقل رجوعا السريع وذكرا الحسن قصرا للمسافة فى التجنب عن حديث التنوين ماهى ولئن ذهبت

إلى أن فى نحو رجل وفرس وثور اعتبار الفردية فليس فيها القصد الى الحقيقة من حيث هى هى ليلزمنك المصادر من نحو ضرب وقتل وقيام وقعود ورجعى وذكرى فليس فيها ذلك بالاجماع ولزم أن يكون اللام فى الرجل أو نحو الضرب لتأكيد تعريف الحقيقة إذا لم يقصد العهد وأنه قول ماقال به أحد ، وإذا قلنا المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها حال حضورها أو تقدير حضورها لم يعتر عن تعريف العهد الوارد بالتحقيق أو بالتقدير لأن تعريف العهد ليس شيئا غير القصد الى الحاضر فى الذهن حقيقة أو مجازا كقولك جاءنى رجل فقال الرجل كذا ، وقولك انطلق رجل الى موضع كذا والمنطلق ذوجد . قال تعالى ـ وليس الذكر كالأنثى ـ أى ليس الذكر الذى طلبت كالأنثى التى وهبت لها ، وإذا قلنا المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق لزم فى اللام كونها موضوعة لغير التعريف إذا تأملت ولزم مع ذلك أن يكون الجمع بينها و بين لفظ المفرد جمعا بين المتنافيين وإن صير فى الجمع بينهما الى نحو الجمع بين المفرد و بين الواو والنون فى نحو المسلمون امتنع لوجوه كثيرة لاتخفى على متقنى أنواع الأدب : أدناها وجوب نحو الرجل الطوال والفرس الدهم أوصحته لاأقل على الاطراد ، وكل ذلك على ماترى فاسد ، والأقرب بناء على قول بعض أئمة أصول الفقه بأن اللام موضوعة لتعريف العهد لاغير ، هو أن يقال المراد بتعريف الحقيقة أحد قسمى التعريف ، وهو تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية : إما لأن ذلك الشيء محتاج اليه على طريق التحقيق فهو لذلك حاضر فى الذهن فكأنه معهود ، أو على طريق التهكم ، وستعرف معنى هذا فى علم البيان ، وإما لأنه عظيم الخطر معقود به الهمم على أحد الطريقين فيبنى على ذلك أنه قلما ينسى فهو لذلك بمنزلة المعهود الحاضر ، وإما لأنه لا يغيب عن الحس على أحد الطريقين فيبنى على ذلك حضوره و ينزل منزلة المعهود ، وإما لأنه جار على الألسن كثير الدور فى الكلام على أحد الطريقين فيقام لذلك مقام المعهود ، وإما لأن أسبابا فى شأنه متآخذة أوغير ذلك مما يجرى مجرى هذه الاعتبارات فيقام الحقيقة لذلك مقام المعهود ويقصد اليها بلام التعريف . ثم إن الحقيقة لكونها من حيث هى هى لامتعددة لتحققها مع التوحد ولا لامتعددة لتحققها مع التكثر وان كانت لاتنفك فى الوجود عن أحدهما صالحة للتوحد والتكثر فيكون الحكم استغراقا أوغير استغراق إلى مقتضى المقام ، فاذا كان خطابيا مثل المؤمن غر كريم ، والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعلة ايهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما يعود الى ترجيح أحد المتساويين ، واذا كان استدلاليا حمل على أقل مايحتمل ، وهوالواحد فى المفرد والعدد الزائد على الاثنين بواحد فى الجمع فلايوجب فى مثل حصل الدرهم الا الواحد ، وفى مثل حصل الدراهم الا ثلاثة ، وستقف على هذا فى نوع الاستدلال اذا انتهينا إليه باذن الله تعالى ، ومبنى كلامى هذا على أن الاثنين ليسا بجمع فان عد العالم الواقف على هاتيك الصناعة بسوابقها ولواحقها للاثنين جمعا غيرمرتضى منه . وههنا دقيقة وهى أن الاستغراق نوعان : عرفى ، وغير عرفى فلا بد من رعاية ذلك ، فالعرفى نحو قولنا

جمع الأمير الصاغة أى جمع صاغة بلده أو أطراف مملكته فحسب لا صاغة الدنيا وغير العرفى نحو قولنا الله غفار الذنوب أى كلها ، واستغراق المفرد يكون أشمل من استغراق الجمع ويتبين ذلك بأن ليس يصدق لا رجل فى الدار فى نفى الجنس إذا كان فيها رجل أو رجلان ويصدق لا رجال فى الدار ومن هذا يعرف لطف ما يحكيه تعالى عن زكريا عليه السلام رب انى وهن العظم منى دون وهن العظام حيث توصل باختصار اللفظ إلى الاطناب فى معناه ، وإذا عرفت هذا فنقول متى قلنا زيد المنطلق أو المنطلق زيد فى المقام الخطابى لزم أن لا يكون غير زيد منطلقا ولذلك ينهى أن يقال زيد المنطلق وعمرو بالواو ولا ينهى أن يقال زيد المنطلق لا عمرو بحرف لا ثم إذا كان الأمر فى نفسه كذلك كما إذا قلت الله العالم الذات حمل على الانحصار حقيقة والا كما فى قولك حاتم الجواد وخالد الشجاع ، وقوله عز وعلا — الم ذلك الكتاب — حمل على الانحصار مبالغة وتنزيلا لجود غير حاتم وشجاعة غير خالد وكون غير القرآن كتابا منزلة العدم لجهات اعتبارية . وأما الحالة المقتضية لكونه جملة فهى إذا أريد تقوى الحكم بنفس التركيب كقوله أنا عرفت وأنت عرفت وهو عرف أو زيد عرف كما سيأتيك تقرير هذا المعنى ، وقولك بكر يشكرك ان تعطه أو بكر إن تعطه يشكر لما عرفت أن الجملة الشرطية ليست إلا جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص وكقولك خالد فى الدار أو إذا كان المسند سببا وهو أن يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبنى عليه أو بالانتفاء عنه مطلوب التعليق بغير ما هو مبنى عليه تعليق اثبات له بنوع ما أو نفى عنه بنوع ما كقولك زيد أبوه انطلق أو منطلق والبر الكر منه بستين أو يكون المسند فعلا يستدعى الاسناد إلى ما بعده بالاثبات أو بالنفى فيطلب تعليقه على ما قبله بنوع اثبات أو نفى لكون ما بعده بسبب مما قبله نحو عمرو ضرب أخوه لا شيئا متصلا بالفعل نحو زيد ضارب أخوه أو مضروب أو كريم لسر نطلعك عليه وما ذكرت لك إذا تحققت مضمونه أعثرك على وجه حكم النحويين لا بد فى الجملة الواقعة خبرا من ذكر يرجع إلى المسند إليه لفظا أو تقديرا وأعثرك على أن الجملة بعد ضمير الشأن فى نحو هو زيد منطلق أو أنه زيد منطلق مستثناة عن هذا الحكم لكونها نفس المخبر عنه وأعثرك على وجه نيابة تعريف الجنس عن الضمير فى نعم الرجل زيد على قول من يرى المخصوص مبتدأ ونعم الرجل خبره ونيابة العموم عنه فى مثل ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع أجر من أحسن عملا . وأما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية فهى إذا كان المراد التجدد كقولك زيد انطلق أو ينطلق فالفعل موضوع لافادة التجدد ودخول الزمان الذى من شأنه التغير فى مفهومه مؤذن بذلك . وأما الحالة المقتضية لكونها اسمية فهى إذا كان المراد خلاف التجدد والتغير كقولك زيد أبوه منطلق فالاسم ان دل على التجدد لم يدل عليه إلا بالعرض وما تسمع من تفاوت الجملتين الفعلية والاسمية تجددا وثبوتا هو يطلعك على أنه حين ادعى المنافقون الإيمان بقولهم آمنا بالله وباليوم الآخر باتيين به جملة فعلية على معنى أحدثنا الدخول فى الإيمان وأعرضنا عن الكفر ليروج

ذلك عنهم كيف طبق المفصل فى رد دعواهم الكاذبة قوله تعالى ـ وماهم بمؤمنين ـ حيث جىء به جملة اسمية ومع الباء ، وعلى تفاوت كلام المنافقين مع المؤمنين ومع شياطينهم فيما يحكيه جل وعلا عنهم وهو ـ واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا و إذا خلوا إلى شياطينهم قالوا انا معكم ـ تفاوتا إلى جملة فعلية وهى آمنا و إلى اسمية ، ومع إن وهى إنا معكم كيف أصاب شاكلة الرمى ، وعلى أن ابراهيم حين أجاب الملائكة عن قولهم له سلاما بالنصب بقوله لهم سلام بالرفع كيف كان عاملا بالذى يتلى عليك فى القرآن المجيد من قوله و إذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها . وأما الحالة المقتضية لكونها شرطية فستقف عليها فى موضعها . وأما الحالة المقتضية لكونها ظرفية فهى إذا كان المراد اختصار الفعلية كقولك زيد فى الدار بدل استقر فيها أو حصل فيها على أقوى الاحتمالين على ماتقدم و يظهر لك من هذا أن مرجع الجمل الأربع إلى ثنتين اسمية وفعلية . وأما الحالة المقضية لتأخير المسند فهى إذا كان ذكر المسند إليه أهم كامضى فى فن المسند إليه واياك أن تظن بكون الحكم على المسند إليه مطلوبا استيجاب صدر الكلام له فليس هو هناك فلا تغفل . وأما الحالة المقتضية لتقديمه فهى أن يكون متضمنا للاستفهام كنحو كيف زيد وأين عمرو ومتى الجواب والقانون الثانى موضع تقريره أو أن يكون المراد تخصيصه بالمسند إليه كقوله عز وعلا ـ لكم دينكم ولى دين ـ وقولك لمن يقول زيد اما قائم . واما قاعد فردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما قائم هو ، وقولهم تميمى أنا وارد على هذا وسيأتيك فى هذا المعنى فى فصل القصر كلام ، أو أن يكون المراد التنبيه على أنه خبر لانعت كقولها تحت رأسى سرج وعلى أبيه درع .

وقوله : له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر

وقوله : لها حلق ضيق لوان وضينه فؤادك لم يخطر بقلبك هاجس

وقوله : لكل جديد لذة غير أننى وجدت جديد الموت غير لذيذ

وقوله : عند الملوك مضرة ومنافع وأرى البرامك لا تضر وتنفع

وقولها : أغر أبلج يأتم الهداة به كأنه علم فى رأسه نار

وقوله تعالى ـ ولكم فى الأرض مستقر ومتاع إلى حين ـ وماشاكل ذلك فان النعت لايقدم على المنعوت ولذلك يقال جاءنى راكبا رجل وانما يصار إلى هذا التنبيه لأن الظرف بتأخره عن المنكر يكون بالحمل على الوصف أولى منه بالحمل على الخبر لأمرين يتعاضدان فى ذلك استدعاء المنكر فى مقام الابتداء أن يوصف ليتقوى بذلك فائدة الحكم كاسبق فى الفن الثانى وصلاحية الظرف أن يكون من صفاته ولذلك لايجب تقديم الظرف على المنكر إذا كان موصوفا قال الله تعالى ـ وأجل مسمى عنده ـ وان هذا التقديم ملتزم مع مبتدأ غير مصدر أما مع المصدر كنحو سلام عليك وويل لك فلافرق بين ظرف له حق فى التأخير عن مبتدئه ذلك قبل صيرورته مبتدأ وذلك قولك سلاما عليك بالنصب منزلا منزلة أسلم عليك مفيدا التجدد لذلك و بين ظرف

ليس له ذلك أو أن يكون قلب السامع معقودا به كقولك قد هلك خصمك لمن يتوقع ذلك أو لأنه صالح للتفؤل أو لأنه أهم عند القائل كما اذا قلت عليه من الرحمن مايستحقه أو كقوله :

سلام الله يامطر عليها وليس عليك يامطر السلام

وقوله : وليس يغنى فى المودة شافع اذا لم يكن بين الضلوع شفيع

أو أن يكون المراد بتقديمه نوع تشويق الى ذكر المسند اليه كقوله :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو اسحق والقمر

وقوله : وكالنار الحياة فمن رماد أواخرها وأولها دخان

وحق هذا الاعتبار تطويل الكلام فى المسند و إلا لم يحسن ذلك الحسن ، أو يكون المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا و يقدم ألبتة على مايسند اليه فى الدرجة الأولى وقولى فى الدرجة الأولى احتراز عن نحو أنا عرفت وأنت عرفت وزيد عرف ، فان الفعل فيه يسند الى مابعده من الضمير ابتداء ثم بوساطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه فى الدرجة الثانية واذا سلكت هذه الطريقة سلكت باعتبارين مختلفين أحدهما أن يجرى الكلام على الظاهر وهو أن أنا مبتدأ وعرفت خبره ، وكذلك أنت عرفت وهو عرف ولا يقدر تقديم وتأخير كما اذا قلنا زيد عارف أو زيد عرف المهم الا فى التلفظ . وثانيهما أن يقدر أصل النظم عرفت أنا وعرفت أنت وعرف هو ، ثم يقال قدم أنا وأنت وهو فنظم الكلام بالاعتبار الأول لايفيد الا تقوّى الحكم وسبب تقوّيه هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند اليه شىء فاذا جاء بعده مايصلح أن يستند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا نحو زيد غلامك أو كان متضمنا له نحو أنا عرفت وأنت عرفت وهو عرف أو زيد عرف ، ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسى الحكم قوة ، فاذا قلت هو يعطى الجزيل كان المرد تحقيق اعطائه الجزيل عند السامع دون تخصيص اعطاء الجزيل به وعليه قوله عزّ وعلا ـ واتخذوا من دونه آلهة لايخلقون شيئا وهم يخلقون ـ ليس المراد أن شيئا سواهم لايخلق انما المراد تحقيق أنهم يخلقون وقوله ـ ان ولي الله الذى نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين ـ وقوله وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزعون وقوله ـ و إذا جاءوكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به ـ وكذلك إذا قلت أنت لاتكذب كان أقوى للحكم بنفى الكذب عن المخاطب من قولك لا تكذب من غير شبهة ومن قولك لا تكذب أنت فان أنت هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفى الكذب عنه بأنه هو لا غيره لالتأكيد الحكم فتدبر وعليه قوله تعالى ـ والذين هم بربهم لايشركون ـ وقوله لقد حق القول على أكثرهم فهم لايؤمنون ـ وقوله فعميت عليهم الأنباء يومئذ فهم لايتساءلون ـ وقوله إن شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لايؤمنون ـ ويقرب من قبيل أنا عرفت وأنت عرفت وهو عرف فى اعتبار تقوّى الحكم زيد عارف ، وانما قلت يقرب دون أن أقول نظيره ، لأنه لما لم يتفاوت فى

الحكاية والخطاب والغيبة فى أنا عارف وأنت عارف وهو عارف أشبه الخالى عن الضمير ولذلك لم يحكم على عارف بأنه جملة ولا عومل معاملتها فى البناء حيث أعرب فى نحو رجل عارف رجلا عارفا رجل عارف كما عرف فى علم النحو وأتبعه فى حكم الافراد نحو زيد عارف أبوه و بالاعتبار الثانى يفيد التخصيص . قال تعالى ـ ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لاتعلمهم نحن نعلمهم ـ المراد لايعلمهم إلا الله ولايطلع على أسرارهم غيره لإبطانهم الكفر فى سويداوات قلوبهم ، وسيأتيك بيانه فى فصل التقديم والتأخير ونظير قولنا أنا عرفت فى اعتبار الابتداء لكن على سبيل القطع قولك زيد عرفت أو عرفته وفى اعتبار التقديم زيدا عرفت ، الرفع يفيد تحقيق أنك عرفت زيدا والنصب يفيد أنك خصصت زيدا بالعرفان ، وأما زيدا عرفته فأنت بالخيار إن شئت قدرت المفسر قبل المنصوب على نحو عرفت زيدا عرفته وحملته على باب التأكيد وإن شئت قدرته بعده على نحو زيدا عرفت عرفته وحملته على باب التخصيص ، وأما نحو قوله ـ وأما ثمود فهديناهم ـ فيمن قرأ بالنصب فليس إلا التخصيص لامتناع أما فهدينا ثمود وأما نحو زيد عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو عرف فى احتمال الاعتبارين على السواء بل حق المعرف حمله على وجه تقوى الحكم وحق المنكر حمله على وجه التخصيص ، و إنما افترق الحكم بين الصور الثلاث لأنه إذا قلنا عرف هو لم يكن هو فاعلا لما عرف فى علم النحو أن ضمير الفاعل لاينفصل إلا إذا جرى الفعل على غير ما هو له فى موضع الالباس و إذا تقدم عليها إلا صورة كنحو ماضرب إلا هو أومعنى كنحو إنما يدافع عنك أنا إذ المعنى لايدافع عنك إلا أنا وإذا لم يكن هو فاعلا احتمل التقديم على الفعل فاذا قلنا هو عرف كان له ذلك الاحتمال مع احتمال الابتداء لكونه فى موضعه وكونه مع ذلك على شرطه فى قوة الفائدة بالاخبار عنه وهو تعرّفه و إذاقلنا عرف زيد كان زيد مرفوعا بعرف لقلة نظائر وأسروا النجوى الذين ظلموا وحينئذ لا يكون له احتمال التقدم على الفعل كما سبق فى علم النحو فلا يكون لقولنا زيد عرف غير احتمال الابتداء اللهم إلا بذلك الوجه البعيد فلا يرتكب عند المعرف لكونه على شرط المبتدا و إنما يرتكب عند المنكر لفوات الشرط إذ لم يمنع عن التخصيص مانع كما إذا قلت رجل جاء لصحة أن يراد الجائى رجل لا امرأة أيها السامع دون قولهم شرّ أهرّ ذاناب لامتناع أن يراد المهرّ لذى ناب شر لا خير ، اللهم إلا إذا جعلت التخصيص على وجه آخر وهو الافراد على تقدير رجل جاء لا رجلان فانه محمل يصار اليه كثيرا عند علماء هذا النوع وشر أهر ذا ناب لاشران لكن بهذا الوجه يكون نابيا عن مظان استعماله وإذا صرح الأئمة رحمهم الله بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذاناب إلا شر ، فالوجه تفظيع شأن الشر بتنكيره كما سبق فهو محزه ولما عرفت من أن بناء الفعل على المبتدا أقوى للحكم تراهم اذا استعملوا لفظ المثل ولفظ الغير بطريق الكناية نحو مثلك لايبخل : أى أنت لاتبخل وغيرك لايجود بمعنى أنت تجود من غير إرادة التعريض بلفظى المثل والغير على انسانين يقصد اليهما لا يكادون يتركون تقديمهما لكونه أعون للمعنى المراد بهما اذ ذاك و يتحقق هذا فى علم البيان إن شاء الله تعالى .

[فصل] واعلم أن للفعل ولما يتعلق به اعتبارات مجموعها راجع الى الترك والاثبات والاظهار والإضمار والتقديم والتأخير فلابد من التكلم هناك ومن التكلم على الخصوص فى تقييده : أعنى الفعل بالقيود الشرطية فنقول أما الترك فلا يتوجه الى فاعله كما عرف فى علم النحو و إنما يتوجه الى نفس الفعل أو الى غير الفاعل لكنه لايتضح اتضاحا ظاهرا إلا فى المفعول به كما ستقف عليه .
أما الحالة المقتضية لترك الفعل فهى أن تغنى قرائن الأحوال عن ذكره ويكون المطلوب هو الاختصار أو اتباع الاستعمال الوارد على تركه كما إذا أردت ضرب المثل بقولهم لاحظية فلا ألية أو بقولهم لوذات سوار لطمتنى أو غير ذلك مما هو مصبوب فى هذا القالب أو على ترك نظائره كما إذا قلت ان زيد جاء ولو عمرو وذهب وتلك القرائن كثيرة وأنا أضبط لك منها ههنا ماتستعين به على درك ماعسى يشذ عن الضبط فأقول والله الموفق للصواب : منها أن يكون مفسرا كنحو ان ذو لوثة لأنا ولو ذات سوار لطمتنى وهلا أبوك حضر و إذا السماء انشقت ونحو أزيد ذهب أوذهب به أوذهب أخوه ونحو و إياى فارهبون كما سبق التعرض له فى علم النحو ، ومنها أن يكون هناك حرف إضافة فان حروف الاضافة لوضعها على أن يفضى بمعانى الأفعال إلى الأسماء لاتنفك عن الأفعال إلا أن دلالتها لاتتخطى الفعل المطلق فاذا أريد تقييده احتيج إلى دلالة أخرى ثم هى تتفاوت فتارة يكون الشروع كما إذا قلت عند الشروع فى القراءة بسم الله فانه يفيد أن المراد بسم الله أقرأ أو عند الشروع فى القيام أو القعود أو أى فعل كان فانه يفيد ذلك وتارة يكون الاقتران كقولك لمن أعرس : بالرفاء والبنين أو لمن فوض إليك أن تختار اليك الاختيار فانه يفيد بالرفاء أعرست و إليك يفوض وتارة يكون عموم الاستعمال كنحو فى الدار أو فى البلد أو فى كذا فانه لايراد إلا معنى الحصول وتارة يكون غير ذلك من مقيدات الأحوال فقس ومنها أن يكون الكلام جوابا لسؤال واقع نحو ان يسمع منك يكتب القرآن لى فتسأل من يكتبه فتقول زيد فيكون الحال مغنية عن ذكر يكتب وعليه قوله تعالى ــ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ــ وقوله ــ ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ليقولن الله ــ أو جوابا لسؤال مقدر مثل أن يقول يكتب القرآن لى زيد وعليه بيت الكتاب :

ليبك يزيد ضارع . وقراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال وكذلك يوحى إليك ربك ببناء الفعل للمفعول فى البيت وفى الآيتين ، ومن البناء على السؤال المقدر ارتفاع المخصوص فى باب نعم و بئس على أحد القولين وعسى أن نتعرض فى فصل الايجاز والاطناب لهذا الباب و إن هذا التركيب متى وقع موقعه رفع شأن الكلام فى باب البلاغة إلى حيث يناطح السماك وموقعه أن يصل من بليغ عالم بجهات البلاغة بصير بمقتضيات الأحوال ساحر فى اقتضاب الكلام ماهر فى أفانين السحر إلى بليغ مثله مطلع من كل تركيب على حاق معناه وفصوص مستتبعاته فان جوهر الكلام البليغ مثله مثل الدرة الثمينة لاترى درجتها تعلو ولا قيمتها تغلو ولا تشترى بثمنها ولا تجرى فى مساومتها على سننها مالم يكن المستخرج لها بصيرا بشأنها والراغب فيها خبيرا بمكانها وثمن الكلام أن يوفى من أبلغ الاصغاء وأحسن الاستماع حقه وأن يتلقى من القبول له

والاهتزاز بأكل ما استحقه ولا يقع ذلك مالم يكن السامع عالما بجهات حسن الكلام ومعتقدا بأن المتكلم تعمدها في تركيبه للكلام عن علم منه ، فان السامع إذا جهلها لم يميز بينه وبين ما دونه وربما أنكره وكذلك إذا أساء بالمتكلم اعتقاده ربما نسبه في تركيبه ذاك إلى الخطأ وأنزل كلامه منزلة مايليق به من الدرجة النازلة ومما يشهد لك بهذا مايروى عن علي رضي الله عنه أنه كان يشيع جنازة فقال له قائل من المتوفى بلفظ اسم الفاعل سائلا عن المتوفى فلم يقل فلان بل قال الله ردّا لكلامه عليه مخطئا إياه منبها له بذلك على أنه كان يجب أن يقول من المتوفى بلفظ اسم المفعول و يقال ان هذا الواقع كان أحد الأسباب التي دعته إلى استخراج علم النحو فأمر أبا الأسود الدؤلي بذلك فهو أول أئمة علم النحو رضوان الله عليهم أجمعين وما فعل ذلك كرم الله وجهه إلا لأنه عرف من السائل أنه ماأورد لفظ المتوفى على الوجه الذي يكسوه جزالة في المعنى وفخامة في الايراد وهو وجه القراءة المنسوبة إليه والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا بلفظ بناء الفعل للفاعل من إرادة معنى والذين يستوفون مدد أعمارهم وإذا عرفت هذا فنقول في التركيب الذي نحن فيه من مثل يكتب القرآن لي زيد برفع زيد مع بناء الفعل للمفعول جهات للحسن ومزايا نتلوها عليك ليكون لك ذريعة إلى درك ماسواها إذا شحذنا بها بصيرتك . ومنها أن الكلام متى نسج على هذا المنوال ناب مناب الجمل الثلاث إحداها يكتب القرآن لي والثانية الجملة المدلول عليها بزيد وهي من يكتبه والثالثة زيد مع الرافع المقدر وهي يكتبه زيد بخلافه إذا قيل يكتب القرآن لي زيد بلفظ المبني للفاعل ولا شبهة أن الكلام متى كان أجمع للفوائد كان أبلغ . ومنها أن الكلام متى سيق هذا المساق كان كل واحد من لفظي القرآن وزيد مقصودا إليه في الذكر غير مستغنى عنه بخلافه في التركيب الآخر فان لفظ القرآن فيه بمدّفضلة والتقريب ظاهر . ومنها أن الكلام متى سلك به هذا المسلك لم يكن أوله مطمعا في ذكر الكاتب فاذا أورد السامع فائدة ذكره كانت حاله كمن تيسرله غنيمة من حيث لايحتسب بخلافه في النظم . ومنها أن الكلام على ذلك النظم يكون كالمتناقض من حيث الظاهر لأن كون القرآن مفعولا فضلة فيه يكون مؤذنا بأن مساس الحاجة إليه دون مساس الحاجة إلى الفاعل وكونه مقدما على الفاعل يكون مؤذنا بالاعتناء بشأنه وأن مساس الحاجة إليه فوق مساس الحاجة إلى مأخر بخلافه في هذا النظم فانه يكون سليما عن ذلك وفي هذا الوجه نظر يذكر في الحواشي ، ومنها أن الكلام في التركيب الذي نحن فيه يفيد استناد الكتبة إلى الفاعل اجمالا أولا وتفصيلا ثانيا وفي غيره يفيد استنادها إليه من وجه واحد فيكون هذا التركيب أبلغ ومن قبيل مانحن بصدده وجعلوا لله شركاء الجن فلله شركاء هما مفعولا جعلوا وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر وهو من جعلوا شركاء . وأما الحالة المقتضية لاثبات الفعل فاشتمال المقام على جهة من جهات الاستدعاء له والتلفظ به مما نبهت على أمثالها غير مرة . وأما الحالة المقتضية لترك مفعوله فهو القصد إلى التعميم والامتناع على أن يقصره السامع على مايذكر معه دون غيره مع الاختصار وأنه أحد أنواع سحر الكلام

حيث يتوصل بتقليل اللفظ إلى تكثير المعنى كقولهم : في باب المبالغة فلان يعطى و يمنع و يصل و يقطع و يبنى و يهدم و يغنى و يعدم وقوله عز قائلا والله يدعو إلى دار السلام أوالقصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطى إلى معنى يفعل الاعطاء و يوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللام للاستغراق ، وعليه قوله عز وجل ـ فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون ـ المعنى وأنتم من أهل العلم والمعرفة أو القصد إلى مجرد الاختصار لنيابة قرائن الأحوال عن ذكره كقوله عز وعلا أهذا الذى بعث الله رسولا إذ لايلبس أن المراد أهذا الذى بعثه الله لاستدعاء الموصول الراجع إليه من الصلة ، وقوله أرنى أنظر اليك لا تضاح أن المراد أرنى ذاتك ، وقوله ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ماخطبكما قالتا لا نسقى حتى يصدر الرعاء لانصباب الكلام الى إرادة يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما ولا نسقى غنمنا حتى يصدر الرعاء مواشيهم وقوله ـ ولو شاء لهداكم أجمعين ـ لظهور أن المراد لو شاء هدايتكم لهداكم ولك أن تنظم قوله ـ فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون ـ في هذا السلك على تقدير وأنتم تعلمون أنه لايماثل أو وأنتم تعلمون مابينه و بينها من التفاوت أو أنتم تعلمون أنها لاتفعل مثل أفعاله كقوله : هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء وأكثر فواصل القرآن من نحو يعلمون يعقلون يفقهون واردة على ماسمعت من الاحتمالين ، وقول الشاعر :

إذا شاء طالع مسجورة ترى حولها النبع والسأسما

وقوله : فان شئت لم ترقل وان شئت أرقلت مخافة ملوى من القد محصد

وقوله : لو شئت عدت بلاد نجد عودة فحللت بين عقيقة وزروده

أو الرعاية على الفاصلة كنحو ـ والضحى والليل إذا سجى ماودعك ربك وما قلى ـ أو استهجان ذكره كقول عائشة رضى الله عنها مارأيت منه ولا رأى مني : يعني العورة أو القصد الى اعتبار غير ذلك من الاعتبارات المناسبة للترك . وأما الحالة المقتضية لاثباته فعراء المقام عما ذكر أو القصد الى زيادة تقريره و بسط الكلام بذكره أو الرعاية على الفاصلة كقوله تعالى ـ والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها ـ وما شاكل ذلك من الجهات المعتبرة في باب الاثبات . وأما الحالة المقتضية لاضمار فاعله فهو كون المقام حكاية أو خطابا كقولك عرفت وعرفت أو كون الفاعل مسبوقا بالذكر كقولك : جاءني رجل فطلب مني كذا أو في حكم المسبوق به كنحو قوله في مطلع القصيدة :

زارت عليها للظلام رواق ومن النجوم قلائد ونطاق

وقوله في الافتتاح :

قالت ولم تقصد لقيل الخنا مهلا فقد أبلغت أسماعي

وأما الحالة المقتضية لكونه مظهرا فهي كون المقام غير ما ذكر أو كونه مستدعيا زيادة

التعيين والتمييز كقولك : جاءني رجل فقال الرجل كذا أو مستدعيا للإلتفات كقول الخلفاء يرسم أمير المؤمنين كذا مكان ارسم كذا . وأما اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل فهي ثلاثة أنواع أحدها أن يقع بين الفعل و بين ماهو فاعل له معنى كنحو أنا عرفت وأنت عرفت وهو عرفه دون زيد عرف وثانيها أن يقع بينه و بين غير ذلك كنحو زيدا عرفت ودرهما أعطيت وعمرا منطلقا علمت وثالثها أن يقع بين ما يتصل به كنحو عرف زيد عمرا وعرف عمرا زيد وعلمت زيدا منطلقا وعلمت منطلقا زيدا وكسوت عمرا جبة وجبة عمرا ولكل منها حالة تقتضيه فالحالة المقتضية للنوع الأول هي أن يكون هناك وجود فعل وعالم به لكنه مخطئ في فاعله أو في تفصيله وأنت تقصد أن ترده إلى الصواب كما تقول أنا سعيت في حاجتك أنا كفيت مهمك تريد دعوى الانفراد بذلك وتقريرا للاستبداد وترد بذلك على من زعم أن ذلك كان من غيرك أو أن غيرك فعل فيه مافعلت ولذلك إذا أردت التأكيد قلت للزاعم في الوجه الأول أنا كفيت مهمك لاعمرو أولا غيري وفي الوجه الثاني أنا كفيت مهمك وحدي وقولهم في المثل أتعلمني بضب أنا حرشته شاهد صدق على ماذكر عند من له ذوق وليس إذا قلت سعيت في حاجتك أوسعيت أنا في حاجتك يجب أن يكون أن عند السامع وجود سعي في حاجته قد وقع خطأ منه في موجده أوتفصيله فتقصد إزالة الخطأ بل إذا قلته ابتداء مفيدا أن وجود السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز أو سهو أو نسيان صح ومنه مايحكيه علت كلمته عن قوم شعيب وما أنت علينا بعزيز : أي العزيز علينا ياشعيب رهطك لا أنت لكونهم من أهل ديننا ، ولذلك قال عليه السلام في جوابهم ــ أرهطي أعز عليكم من الله ــ أي من نبي الله ولوأنهم كانوا قالوا وماعززت علينا لم يصح هذا الجواب ولاطابق ولذلك ينهى أن يقال في النفي عند التقديم ماأنا سعيت في حاجتك ولاأحد سواي لاستلزام أن يكون سعي في حاجته غيرك لا أنت وأن لا يكون سعي في حاجته غيرك ولا أنت ولا ينهى أن يقال ماسعيت في حاجتك ولا أحد غيري وكذلك إذا أكدت فقلت ماسعيت أنا في حاجتك ولا أحد غيري ولذلك أيضا يستهجن أن يقال في النفي عند التقديم ماأنا رأيت أحدا من الناس لاستلزام أن يكون قد اعتقد فيك معتقد أنك رأيت كل أحد في الدنيا فنفيت أن تكون إياه ولم يستهجن أن يقال مارأيت أحدا من الناس أو مارأيت أنا أحدا من الناس و يحترز عن أن يقال عند التقديم ما أنا ضربت إلا زيدا لأن نقض النفي بالا يقتضي أن تكون ضربت زيدا وتقديمك ضميرك وايلاؤه حرف النفي يقتضي نفي أن تكون ضربته ولايحترز أن يقال ماضربت الازيدا وماضربت أنا إلا زيدا . وأما الحالة المقتضية للنوع الثاني أن يكون هناك من اعتقد أنك عرفت انسانا وأصابه لكن أخطأ فاعتقد ذلك الانسان غير زيد وأنت تقصد رده إلى الصواب فتقول زيدا عرفت وإذا قصدت التأكيد والتقرير قلت زيدا عرفت لاغيره ولذلك نهوا أن يقال مازيدا ضربت ولا أحدا من الناس نهيهم أن يقال ما أنا ضربت زيدا ولا أحد غيري والنهي الواقع مقصور على الحالة المذكورة أما إذا ظن بك القائل ظنا فاسدا أنك تعتقده قد ضرب عمرا أو أنك تعتقد كون

زيد مصروبا لغيره ثم قال لك مدعيا فى الصورة الأولى زيدا ضربت وفى الثانية أنا ضربت زيدا فيصح منك أن تقول ماز يدا ضربت ولا أحدا من الناس أوما أنت ضربت زيدا ولا أحد غيرك فتأمل فالفرق واضح وكذلك امتنعوا أن يقال ماز يدا ضربت ولكن أكرمته فتعقب الفعل المنفى باثبات فعل هو ضده لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ وقع فى الضرب فيرد الى الصواب فى الاكرام وانما مبناه على أن الخطأ وقع فى المضروب حين اعتقد زيدا فترده الى الصواب أن تقول ولكن عمرا وكذلك اذا قلت بزيد مررت أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد فأزلت عنه الخطأ مخصصا مرورك بزيد دون غيره والتخصيص لازم للتقديم ولذلك تسمع أئمة علم المعانى فى معنى ـ إياك نعبد و إياك نستعين ـ يقولون نخصك بالعبادة لانعبد غيرك ونخصك بالاستعانة منك لانستعين أحدا سواك ، وفى معنى إن كنتم إياه تعبدون يقولون إن كنتم تخصونه بالعبادة ، وفى معنى قوله ـ و بالآخرة هم يوقنون ـ نذهب إلى أنه تعريض بأن الآخرة التى عليها أهل الكتاب فيما يقولون انها لايدخل الجنة فيها إلا من كان هودا أونصارى وأنها لاتمسهم النار فيها إلا أياما معدودات وأن أهل الجنة فيها لايتلذذون فى الجنة إلا بالنسيم والأرواح العبقة والسماع اللذيذ ليست بالآخرة وايقانهم بمثلها ليس من الايقان بالتى هى الآخرة عند الله فى شىء وستعرف التعريض إن شاء الله تعالى فى علم البيان ، وفى قوله تعالى ـ لتكونوا شهداء على الناس و يكون الرسول عليكم شهيدا ـ يقولون أخرت صلة الشهادة أولا وقدمت ثانيا لأن الغرض فى الأول اثبات شهادتهم على الأمم وفى الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم وفى قوله تعالى ـ لإلى الله تحشرون ـ يقولون اليه لا إلى غيره وتراهم فى قوله تعالى ـ وأرسلناك للناس رسولا ـ يحملون تعريف الناس على الاستغراق و يقولون المعنى لجميع الناس رسولا وهم العرب والعجم لا للعرب وحدهم دون أن يحملوه على تعريف العهد أوتعريف الجنس لئلا يلزم من الأول اختصاصه ببعض الانس لوقوعه فى مقابلة كلهم ومن الثانى اختصاصه بالانس دون الجن ولإفادة التقديم عندهم التخصيص تراهم يفرعون على التقديم مايفرعون على نفس التخصيص فكما إذا قيل ماضربت أكبر أخويك فيذهبون الى أنه ينبغى أن يكون ضاربا للأصغر بدليل الخطاب يذهبون أيضا اذا قيل ما زيدا ضربت الى أنه ينبغى أن يكون ضاربا لإنسان سواه ولذلك يمتنعون أن يقال ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس ولا يمتنعون أن يقال ماضربت زيدا ولا أحدا من الناس وتسمعهم فى قوله تعالى ـ لافيها غول ولاهم عنها ينزفون ـ يقولون قدم الظرف تعريضا بخمور الدنيا وأن المعنى هى على الخصوص لاتغتال العقول اغتيال خمور الدنيا و يقولون فى قوله تعالى ـ الم ذلك الكتاب لاريب فيه ـ يمتنع تقديم الظرف على اسم لا لأنه إذا قدم أفاد تخصيص نفى الريب بالقرآن و يرجع دليل خطاب على أن ريبا فى سائر كتب الله وعلى هذا متى قلت إذا خلوت قرأت القرآن أفاد تقديم الظرف اختصاص قراءتك به ويرجع إلى معنى لاأقرأ إلا إذا خلوت فافهم و إنما لزم التقديم استدعاء الحكم ثبوتا ونفيا حتى قامت الجملة فى نحو أنا ضربت زيدا

مقام ضربت زيدا ولم يضربه غيرى ، وفى نحو ما زيدا ضربت مقام ماضربت زيدا وضربت غيره ، وفى نحو اذا خلوت قرأت القرآن مقام أقرأ القرآن اذا خلوت ولا أقرأ اذا لم أخل لما عرفت أن حالة التقديم هو أن ترى سامعك يعتقد وقوع فعل وهو مصيب فى ذلك لكنه مخطىء فى الفاعل أو المفعول أو غير ذلك من مقيدات الفعل وأنت تقصد رده الى الصواب فاذا نفيت من كان اعتقده من الفاعل أو المفعول استدعى المقام غير ذلك فيجتمع لذلك نفيك للمنفى مع الاثبات لمن سواه ، واذا أثبت غير من كان اعتقده استدعى المقام نفى من اعتقده لكونه خطأ فيجتمع إثباتك للمثبت مع النفى للمنفى ويفيد التقديم فى جميع ذلك وراء ما سمعت نوع اهتمام بشأن المقدم فعلى المؤمن فى نحو بسم الله اذا أراد تقدير الفعل معه أن يؤخر الفعل على نحو بسم الله أقرأ أو أكتب وكأنى بك تقول فما بال — اقرأ باسم ربك — مقدم الفعل على المفعول وان كلام الله أحق برعاية مايجب رعايته ، فالوجه فيه عندى أن يحمل اقرأ على معنى افعل القراءة وأوجدها على نحو ماتقدم فى قولهم فلان يعطى ويمنع فى أحد الوجهين غير معدى الى مقروء به وأن يكون باسم ربك مفعول اقرأ الذى بعده . والحالة المقتضية للنوع الثالث هى كون العناية بما يقدم أتم وإيراده فى الذكر أهم ، والعناية التامة بتقديم مايقدم والاهتمام بشأنه نوعان : أحدهما أن يكون أصل الكلام فى ذلك هو التقديم ولا يكون فى مقتضى الحال مايدعو الى العدول عنه كالمبتدإ المعرف فان أصله التقديم على الخبر نحو زيد عارف وكذى الحال المعرف فأصله التقديم على الحال ، نحو جاء زيد راكبا وكالعامل فأصله التقدم على معموله نحو عرف زيد عمرا وكان زيد عارفا وان زيدا عارف ومن زيد وغلام عمرو وكالفاعل فأصله التقدم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتمييز ، نحو ضرب زيد الجانى بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضربا شديدا تأديبا له ممتلئا من الغضب وامتلأ الاناء ماء وكالذى يكون فى حكم المبتدإ من مفعولى باب علمت نحو علمت زيدا منطلقا أو فى حكم الفاعل من مفعول باب أعطيت وكسوت ، نحو أعطيت زيدا درهما وكسوت عمرا جبة فزيد عاط وعمرو مكتس فحقهما التقدم على غيرهما وكالمفعول المتعدى اليه بغير وساطة فأصله التقدم على المتعدى اليه بوساطة نحو ضربت الجانى بالسوط وكالتوابع فأصلها أن تذكر مع المتبوع فلا يقدم عليها غيرها نحو جاء زيد الطويل راكبا وعرفت أنا زيدا وكذا عرفت أنا وفلان زيدا وغير ذلك مما عرف له فى علم النحو موضع من الكلام بوصف الأصالة بالاطلاق . وثانيهما أن تكون العناية بتقديمه والاهتمام بشأنه لكونه فى نفسه نصب عينك وأن التفات الخاطر اليه فى التزايد كما تجدك اذا وارى قناع الهجر وجه من روحك فى خدمته ، وقيل لك ما الذى تمنى تقول وجه الحبيب أتمنى فتقدم أوكما تجدك اذا قال أحد عرفت شركاء الله يقف شعرك فزعا وتقول لله شركاء وعليه قوله تعالى — وجعلوا لله شركاء — أولعارض يورثه ذلك كما اذا أخذت فى الحديث وتوهمت لقرائن الأحوال من أنت معه فى الحديث ملتفت الخاطر الى معنى ينتظر من مسافات الحديث إلمامك به فيبرز ذلك المعنى عندك

فى معرض أمر يتجدد فى شأنه التقاضى ساعة فساعة ، فكما تجده مجالا فى الذكر صالحا لا تتوقف أن تذكره مثل ماتقول لصاحبك أتجبنى المسئلة الفلانية من كتابك وتأخذ فى كيت وذيت ، وله كتاب آخر فيه مسائل فتحدث أن كتابه الآخر واقع الآن فى ذهنه وهو كالمنتظر هل توردده فى الذكر فتقول وأعجبنى من كتابك الآخر المسئلة الفلانية فتقدم المجرور على المرفوع أوكما اذا وعدت ماأنت تستبعد وقوعه فانك حال التفات خاطرك الى وقوعه من جهة تبعده ومن جهة أخرى أدخل فى تبعيده تجد تفاوتا فى إنكارك إياه ضعفا وقوة بالنسبة ولامتناع إنكاره بدون القصد اليه تستتبع تفاوته ذاك تفاوتا فى القصد اليه والاعتناء بذكره فأنت فى الأول اذا أنكرت أوجبت البلاغة أن تقول شىء حاله فى البعد من الوقوع هذه أنى يكون لقد وعدت أنا وأبى وجدى هذا ان هو إلا من اختراعات المموهين وأصحاب التلبيس فتذكر المنكر بعد المرفوع فى موضعه من الكلام وأن تقول فى الثانى شىء حاله فى البعد من الوقوع الى هذه الغاية على من يروج لقد وعدت هذا أنا وأبى وجدى فتقدم المنكر على المرفوع أوكما اذا عرفت فى التأخير مانعا مثل الذى فى قولك رأيت الجماعة من محبيك التى نأت ثم دنت اذا قدمت من محبيك أفاد أن الجماعة المرئية جماعة من محبيك من غير شبهة وهو مرادك ، واذا أخرت أورث الاشتباه لاحتمال أن يكون من محبيك صلة دنت أو مثل الذى فى قولك الحمد لله الذى بعث بالحق عيسى وأيد بهرون موسى اذا أخرت المجرور بطل السجع ، ولهذا العارض هنا شىء يتفاوت جلاء وخفاء لطيفا وألطف والخواطر فى مضمارها تتباين عن ضليع لا يشق غباره ومن ظالع لا يؤمن عثاره وليس السبق هناك بمجرد الكد بل الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء — ولله در أمر التنزيل وإحاطته على لطائف الاعتبارات فى إيراد المعنى على أنحاء مختلفة بحسب مقتضيات الأحوال لا ترى شيئا منها يراعى فى كلام البلغاء من وجه لطيف إلا عثرت عليه مراعى فيه من ألطف وجوه وأنا ألقى اليك من القرآن عدة أمثلة مما نحن فيه لتستضىء بها فيما عسى يظلم عليك من نظائرها اذا أحببت أن تتخذها مسارح نظرك ومطارح فكرك ، منها أن قال عز من قائل فى سورة القصص فى قصة موسى — وجاء رجل من أقصى المدينة — فذكر المجرور بعد الفاعل وهو موضعه ، وقال فى يس فى قصة رسل عيسى عليه السلام — وجاء من أقصى المدينة — فقدم لما كان أهم يبين ذلك أنه حين أخذ فى قصة الرسل اشتمل الكلام على سوء معاملة أصحاب القرية الرسل وأنهم أصروا على تكذيبهم وانهمكوا فى غوايتهم مستمرين على باطلهم فكان مظنة أن يلعن السامع على مجرى العادة تلك القرية قائلا : ماأنكدها تربة وماأسوأها منبتا ويبقى مجيلا فى فكره أ كانت تلك المدرة بعافاتها كذلك أم كان هناك قطر دان أوقاص منبت خير منتظرا لمساق الحديث هل يلم بذكره فكان لهذا العارض مهما فكما جاء موضع له صالح ذكر بخلاف قصة موسى ، ومنها أن قال فى سورة المؤمنين — لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا — فذكر بعد المرفوع وماتبعه المنصوب وهو موضعه ، وقال فى سورة النمل — لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا — فقدم لكونه منها أهم يدلك على ذلك أن الذى قبل هذه الآية — أئذا كنا ترابا وآباؤنا أئنا لمخرجون —

والذى قبل الأولى ـ أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما ـ فالجهة المنظور فيها هناك هى كون أنفسهم ترابا وعظاما ، والجهة المنظور فيها ههنا هى كون أنفسهم وكون آبائهم ترابا لأجزاء هناك من بناهم على صورة نفسه ولا شبهة أنها أدخل عندهم فى تبعيد البعث فاستلزم زيادة الاعتناء بالقصد الى ذكره فصيره هذا العارض أهم ، ومنها أن قال فى موضع من سورة المؤمنين . فقال الملأ الذين كفروا من قومه ـ فذكر المجرور بعد صفة الملأ وهو موضعه كما تعرف ، وفى موضع آخر منها ـ وقال الملأ من قومه الذين كفروا ـ فقدم المجرور لعارض سيره بالتقديم أولى وهو أنه لو أخر عن الوصف وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام مايدخل فى صلة الموصول وتمامه ـ وأترفناهم فى الحياة الدنيا ـ لاحتمل أن يكون من صلة الدنيا واشتبه الأمر فى القائلين أهم من قومه أم لا ، ومنها أن قال فى سورة طه ـ آمنا برب هرون وموسى ـ وفى الشعراء ـ رب موسى وهرون ـ للمحافظة على الفاصلة ، ولنقتصر من الأمثلة على ماذكر ، فما كان الغرض إلا مجرد التنبيه دون التتبع لنظائرها فى القرآن وتفصيل القول فيها خاتمين الكلام بأن جميع ماوعت أذناك من التفاصيل فى هذه الأنواع الثلاثة من فصل التقديم والتأخير هو مقتضى الظاهر فيها وقد عرفت فيما سبق أن اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر طريق للبلغاء يسلك كثيرا بتنزيل نوع مكان نوع باعتبار من الاعتبارات فليكن على ذكر منك .

وأما الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة كان وان ما واذا واذاما و إذما ومتى ومتى ما وأين وأينما وحيثما ومن وما ومهما وأى وأنى وكلو فالذى يكشف عنها القناع وقوفك على مابين هذه الكلم من التفاصيل . أما ان فهى للشرط فى الاستقبال والأصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط كما يقول القائل : ان تكرمنى أكرمك وهو لايعلم أتكرمه أم لا ، فاذا استعملت فى مقام الجزم لم تخل عن نكتة وهى اما التجاهل لاستدعاء المقام إياه ، وإما أن المخاطب ليس بجازم كما تقول لمن يكذبك فيما أنت تخبره ان صدقت فقل لى ماذا تعمل ، و إما تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم كما يقول الأب لابن لايراعى حقه افعل ماشئت إنى ان لم أكن لك أبا كيف تراعى حقى ولامتناع الجزم بتحقق المعلق بما فى تحققه شبهة قلما يترك المضارع فى بليغ الكلام الى الماضى المؤذن بالتحقق نظرا الى لفظه لغير نكتة مثل ماترى فى قوله علت كلمته ـ إن يثقفوكم يكونوا لكم أعداء ويبسطوا اليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وودوا لو تكفرون ـ ترك يودوا الى لفظ الماضى إذ لم تكن تحتمل ودادتهم لكفرهم من الشبهة ماكان يحتملها كونهم إن يثقفوهم أعداء لهم و باسطى الأيدى و الألسنة اليهم للقتل والشتم . واذا للشرط فى الاستقبال قال الله تعالى ـ ثم اذا أذاقهم منه رحمة اذا فريق منهم بربهم يشركون ـ على نحو ـ و إن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذاهم يقنطون ـ بادخال اذا فى الجزاء والأصل فيها القطع بوقوع الشرط كما اذا قلت اذا طلعت الشمس فانى أفعل كذا قطعا إما تحقيقا كما فى المثال المضروب أو باعتبار ما خطابى وهو النكتة فى تغليب لفظ الماضى معه على المستقبل فى الاستعمال لكون الماضى أقرب الى القطع من المستقبل

فى الجملة نظرا الى اللفظ . قال تعالى ـ فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه و إن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه ـ بلفظ إذا فى جانب الحسنة حيث أريدت الحسنة المطلقة لا نوع منها كما فى قوله تعالى ـ و إن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله ـ و فى قوله تعالى ـ ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن ـ لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به كثرة وقوع واتساعا ولذلك عرّفت ذهابا إلى كونها معهودة أو تعريف جنس ، والأول أقضى لحق البلاغة و بلفظ ان فى جانب السيئة مع تنكير السيئة ، إذ لاتقع الا فى الندرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ولا يقع إلا شىء منها ولذلك قيل قد عـددت أيام البلاء فهل عـددت أيام الرخاء ، ومنه ـ و إذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها و إن تصبهم سيئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون ـ بلفظ اذا فى جانب الرحمة وكأن تنكيرها وقصد النوع للنظر الى لفظ الإذاقة فهو المطابق للبلاغة ، وأما قوله ـ و إن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا ـ وان كنتم فى ريب من البعث بلفظ إن مع المرتابين فاما لقصد التوبيخ على الرّيبة لاشتمال المقام على مايقلعها عن أصلها وتصوير أن المقام لايصلح الالمجرد الفرض للارتياب كما قد تفرض المحالات متى تعلقت بفرضها أغراض كقوله تعالى ـ ولو سمعوا ما استجابوا لكم ـ والضمير فى سمعوا للأصنام و يتأبى أن يقال و إذا ارتبتم ، ومثله ـ أفنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين ـ فيمن قرأ إن لقصد التوبيخ والتجهيل فى ارتكاب الاسراف وتصوير أن الاسراف من العاقل فى مثل هذا المقام واجب الانتفاء حقيق أن لا يكون ثبوته الا على مجرد الفرض ومنه ماقد يقول العامل عند التقاضى بالعمالة اذا امتدّ التسويف وأخذ يترجم عن الحرمان إن كنت لم أعمل فقولوا اقطع الطمع فتزلهم لتوهم أن يحرموه منزلة من لايعتقد أنه عمل فيقول مجهلا : ان اعتقدتم أنى لم أعمل فقولوا ويلكم ، واما لتغليب غير المرتابين ممن خوطبوا على مرتابيهم و باب التغليب باب واسع يجرى فى كل فنّ . قال تعالى حكاية عن قوم شعيب ـ لنخرجنك ياشعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودنّ فى ملتنا ـ أدخل شعيب فى لتعودنّ فى ملتنا بحكم التغليب والا فما كان شعيب فى ملتهم كافرا مثلهم فان الأنبياء معصومون أن يقع منهم صغيرة فيها نوع نفرة فما بال الكفر وكذا قوله ـ إن عدنا فى ملتكم ـ . وقال تعالى ـ إلا امرأته كانت من الغابرين ـ وفى موضع آخر ـ وكانت من القانتين عدت الأنثى من الذكور بحكم التغليب . وقال تعالى ـ و إذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس ـ عدّ إبليس من الملائكة بحكم التغليب عدّ الأنثى من الذكور ، ومن هذا الباب قوله تعالى ـ بل أنتم قوم تجهلون ـ بتاء الخطاب غلب جانب أنتم على جانب قوم وكذا ـ وما ربك بغافل عما تعملون ـ فيمن قرأ بتاء الخطاب أى أنت يامحمد وجميع المكلفين وغيرهم وكذا يذرؤكم فى قوله تعالى ـ جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذرؤكم فيه ـ خطابا شاملا للعقلاء والأنعام مغلبا فيه المخاطبون على الغيب والعقلاء على مالا يعقل ، ومنه قولهم أبوان للأب والأم وقمران للقمر والشمس وخافقان للمغرب والمشرق . وأما قوله تعالى ـ و إذا مسّ الإنسان ضرّ ـ بلفظ اذا مع الضرّ فللنظر الى لفظ المسّ و إلى تنكير الضرّ المفيد فى المقام التوبيخى القصد الى اليسير من

الضرّ و إلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر وللتنبيه على أن مساس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء حقه أن يكون فى حكم المقطوع به ، وأما قوله ــ و إذا مسه الشر فذو دعاء عريض ــ بعد قوله ــ و إذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه ــ أى أعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبر وتعظم فالذى تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير فى مسه للمعرض المتكبر و يكون لفظ اذا للتنبيه على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به . وعند النحويين أن اذ فى إذما مساوب لدلالة على معناه الأصلى وهو المضىّ منقول بادخال ما الى الدلالة على الاستقبال . ولا فرق بين اذا واذاما فى باب الشرط من حيث المعنى الا فى الابهام فى الاستقبال . ومتى لتعميم الأوقات فى الاستقبال . ومتى ما أعم منه . وأين لتعميم الأمكنة والأحياز . وأينما أعم . قال الله تعالى ــ أينما تكونوا يدرككم الموت . وحيثما نظير أينما . قال الله تعالى ــ وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ــ ومن لتعميم أولى العلم قال الله تعالى ــ ومن يهاجر فى سبيل الله يجد فى الأرض مراغما كثيرا وسعة ــ وما لتعميم الأشياء . قال الله تعالى ــ وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ــ ومهما أعم قال الله تعالى ــ وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ــ ووجهه اذا قدر الأصل ماما ظاهر . وأى لتعميم ما يضاف اليه من ذوى العلم وغيرهم . وأنى لتعميم الأحوال الراجعة الى الشرط كما تقول أنى تقرأ أقرأ أى على أى حال توجد القراءة من جهرها أو همسها أو غير ذلك أوجدها أنا وللطاوب بهذه المعممات ترك تفصيل الى اجمال مع الاحتراز عن تطويل إما غير واف بالحصر أو ممل ألا تراك فى قولك من يأتنى أكرمه كيف تستغنى عن التفصيل والتطويل فى قولك ان يأتنى زيد أكرمه و إن يأتنى عمرو أكرمه وان يأتنى خالد أكرمه الى عدد تعذر استيعابه مع قيام الاملال . قال الله تعالى ــ ومن يطع الله ورسوله ويخش الله و يتقه فأولئك هم الفائزون ــ أى أيما مكلف أطاع الله فى فرائضه ورسوله فى سننه وخشى الله على ما مضى من ذنوبه واتقاه فيما يستقبل فقد فاز الفوز بحذافيرها .

واعلم أن الجزاء والشرط فى غير لولما كانا تعليق حصول أمر بحصول ما ليس بحاصل استلزم ذلك فى جملتيهما امتناع الثبوت فامتنع أن تكونا اسميتين أو احداهما وكذا امتناع المضى فامتنع أن يكون الفعلان ماضيين أو أحدهما ، و يظهر من هذا أن نحو ان أكرمتنى أكرمتك وان أكرمتنى أكرمك وان تكرمنى أكرمتك ونحو إن تكرمنى فأنت مكرم ونحو ان أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس مما لاموجب لكونه مضارعا معه كنون التأكيد فى نحو ــ فاما يأتينكم منى هدى ــ و إما تثقفنهم فى الحرب لايصار اليه فى بليغ الكلام الالنكتة ما مثل توخى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل : إمّا لقوة الأسباب المتآخذة فى وقوعه كقولك : إن اشترينا كذا حال انعقاد الأسباب فى ذلك ، و إمّا لأن ماهو للوقوع كالواقع نحو قولك ان متّ ، وعليه ــ ونادى أصحاب الجنة ، ونادى أصحاب الأعراف ــ وكذا انا فتحنا لك لنزولها قبل فتح مكة ، وفى أقوال المفسرين ههنا كثرة ، واما للتعريض كما فى نحو قوله ــ ولئن اتبعت أهواءهم ، لئن أشركت ، فان زللتم من بعد ما جاءتكم البينات ــ ونظيره فى كونه تعريضا قوله ــ ومالى لا أعبد الذى فطرنى واليه

ترجعون ـ المراد ومالكم لاتعبدون الذى فطركم ، والمنبه عليه قوله ـ واليه ترجعون ـ ولولا التعريض لكان المناسب و إليه أرجع وكذا ـ أأتخذ من دونه آلهة إن يردن الرحمن بضر لاتغن عنى شفاعتهم شيئا ولاينقذون إنى إذا لفى ضلال مبين المراد أتتخذون من دونه آلهة إن يردكم الرحمن بضر لاتغن عنكم شفاعتهم شيئا ولا ينقذوكم انكم اذا لفى ضلال مبين ـ ولذلك قيل : انى آمنت بربكم دون بربى وأتبعه فاسمعون ، ولاتعرف حسن موقع هذا التعريض الااذا نظرت الى مقامه ، وهو تطلب اسماع الحق على وجه لايورث طالبي دم المسمع مزيد غضب وهو ترك المواجهة بالتضليل والتصريح لهم بالنسبة الى ارتكاب الباطل ، ومن هذا الأسلوب قوله تعالى ـ قل لاتسألون عما أجرمنا ولانسئل عما تعملون ـ والاخفى الفسق من حيث الظاهر قل لاتسئلون عما عملنا ولانسأل عما تجرمون وكذا ماقبله ـ و إنا أو إياكم لعلى هدى أوفى ضلال مبين ـ وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف ، و إما للتفاؤل و إما لاظهار الرغبة فى وقوعه كما تقول إن ظفرت بحسن العاقبة فذاك ، وعليه قوله تعالى ـ ولاتكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا ـ وماشاكل ذلك من لطائف الاعتبارات وقولهم رحمه الله فى الدعاء من هذا القبيل ، ومن ههنا تنبه لنكتة يتضمنها تفاوت الشرطين فى و إذا جاءتهم الحسنة قالوا لناهذه و إن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه ماضيا فى جاءتهم الحسنة ومستقبلا فى تصبهم سيئة ، أولابراز المقدر فى معرض الملفوظ به لانصباب الكلام الى معناه كما فى قولك إن أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس مرادا به أن تعتد باكرامتك إياى الآن فاعتد باكرامى إياك أمس . وأما كلمة لو حين كانت لتعليق ماامتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كما تقول لو جئتنى لأكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك امتنعت جلتاها عن الثبوت ولزم أن يكونا فعليتين والفعل ماض واستلزم فى مثل قوله عز اسمه : ولوترى إذ وقفوا على النار ، ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رءوسهم عند ربهم ، ولوترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم تنزيل المستقبل نظما له فى سلك المقطوع به لصدوره عمن لاخلاف فى أخباره منزلة الماضى المعلوم فى قولك : لو رأيت على نحو تنزيل يود منزلة ود فى قوله تعالى ـ ربما يود الذين كفروا فى أحد قولى أصحابنا البصريين رحمهم الله واستلزم فى مثل قولك : لو تحسن الى لشكرت القصد بتحسن الى تصوير أن احسانه مستمر الامتناع فيما مضى وقتا فوقتا على نحو قصد الاستمرار حالا فى الا يستهزئ فى قوله عزاسمه ـ الله يستهزئ بهم بعد قوله قالوا انامعكم انما نحن مستهزءون ـ و بيكسبون فى قوله فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون ، وقوله لو يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتم وارد على هذا أى يمتنع عليه السلام عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم ولك أن ترد الغرض من لفظ ترى و يود وتحسن الى استحضار صورة المجرمين ناكسى الرءوس قائلين لما يقولون وصورة الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين بتلك المقالات واستحضار صورة ودادة الكافرين لو أسلموا واستحضار صورة منع الاحسان كما فى قوله : والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فأحيينابه الأرض بعد موتها اذ قال فتثير استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة

الربانية من إثارة السحاب مسخرا بين السماء والأرض متكونا فى المرأى تارة عن قزع وكأنها قطع قطن مندوف ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى يعدن ركاما وأنه طريق للبلغاء لا يعدلون عنه إذا اقتضى المقام سلوكه ، أوما ترى تأبط شرا فى قوله :

بأنى قد لقيت الغول تهوى بسهب كالصحيفة صحصحان
فأضربها بلا دهش فخرت صريعا لليدين وللجران

كيف سلك فى فأضربها بلا دهش قصدا الى أن يصور لقومه الحالة التى تشجع فيها بضرب الغول كأنه يبصرهم إياها و يطلعهم على كنهها و يتطلب منهم مشاهدتها تعجيبا من جرأته على كل هول وثباته عند كل شدة وقوله سبحانه ـ إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ـ ثم قال له كن فيكون دون كن فكان من هذا القبيل واستلزم فى مثل ـ لو أنتم تملكون ـ حمله على تقدير لو تملكون تملكون امانة التأكيد ، ثم حذف الفعل الأول اختصارا لدلالة ضميره عليه المبدل بعد ذهاب الفعل منفصلا وأمثال هذه اللطائف لا تتغلغل فيها الا أذهان الراضة من علماء المعانى ، ولمبنى علم المعانى على التتبع لتراكيب الكلام واحدا فواحدا كما ترى وتطلب العثور على ما لكل منها من لطائف النكت منصلة لا تتم الاحاطة به إلا لعلام الغيوب ولا يدخل كنه بلاغة القرآن إلا تحت علمه الشامل .

واعلم أن مستودعات فصول هذا الفن لا تتضح إلا باستيراء زناد خاطر وقاد ولا تنكشف أسرار جواهرها إلا لبصيرة ذى طبع نقاد ولا تضع أزمتها إلا فى يد راكض فى حلبتها الى أقصى مدى باستفراغ طوق متفوق أفاويق استئباتها بقوة فهم ومعرفة ذوق مولع من لطائف البلاغة بما يؤثرها الذوب بصفايا حياتها ويتبرع عليها أفئدة مصاقع الخطباء خبايا مخبآتها متوسل بذلك أن يتأنق فى وجه الاعجاز فى التنزيل منتقلا مما أجمله عجز المتحدين به عنده الى التفصيل طامع من رب العزة والكبرياء فى المثوبة الحسنى والفوز عنده يوم النشور بالذخر الأسنى .

الفن الرابع

مركوز فى ذهنك لا تجد لرده مقالا ولا لارتكاب جحده مجالا أن ليس يمتنع بين مفهومى جملتين اتحاد بحكم التآخى وارتباط لأحدهما بالآخر مستحكم الأواخى ولا أن يباين أحدهما الآخر مباينة الأجانب لانقطاع الوشائج بينهما من كل جانب ولا أن يكونا بين بين لآصرة رحم ما هنالك فيتوسط حالهما بين الأولى والثانية لذلك ومدار الفصل والوصل وهو ترك العاطف وذكره على هذه الجهات وكذا طى الجمل عن البين ولا طيها و إنها لمحك البلاغة ومنتقد البصيرة ومضمار النظار ومتفاضل الأنظار ومعيار قدر الفهم ومسبار غور الخاطر ومنجم صوابه وخطئه ومعجم جلائه وصدائه وهى التى إذا طبقت فيها المفصل شهدوا لك من البلاغة بالقدح المعلى وان لك فى ابداع وشيها اليد الطولى ، وهذا فصل له فضل احتياج الى تقرير واف وتحرير شاف .

اعلم أن تمييز موضع العطف عن غير موضعه فى الجمل كنحو أن تذكر معطوفاً بعضها على بعض تارة ومتروكا العطف بينها تارة أخرى هو الأصل فى هذا الفن وأنه نوعان نوع يقرب تعاطيه ونوع يبعد ذلك فيه فالقريب هو أن تقصد العطف بينها بغير الواو أو بالواو بينها لكن بشرط أن يكون للمعطوف عليها محل من الاعراب والبعيد هو أن تقصد العطف بينها بالواو وليس للمعطوف عليها محل اعرابى ، والسبب فى أن قرب القريب و بعد البعيد هو أن العطف فى باب البلاغة يعتمد معرفة أصول ثلاثة : أحدها الوضع الصالح له من حيث الوضع . وثانيها فائدته . وثالثها وجه كونه مقبولا لا مردودا ، وأنت إذا أتقنت معانى الفاء وثم وحتى ولا و بل ولكن وأو وأم وأما وأى على قولى حصلت لك الثلاثة لدلالة كل منها على معنى محصل مستدع من الجمل بينا مخصوصا مشتملا على فائدته وكونه مقبولا هنالك وكذلك إذا اتقنت أن الاعراب صنفان لاغير : صنف ليس بتبع وصنف تبع وأتقنت أن الصنف الثانى منحصر فى تلك الأنواع الخمسة البدل والوصف والبيان والتأكيد وانماع الثانى الأول فى الاعراب بتوسط حرف وعلمت كون المتبوع فى نوع البدل فى حكم التنحى والمضرب عنه بما تسمع أئمة النحو رضى الله عنهم يقولون البدل فى حكم تنحية البدل منه ويصون بتصريح بل فى قسمه الغلطى وعلمت فى الوصف والبيان والتأكيد أن التابع فيها هو المتبوع فالعالم فى زيد العالم عندك ليس غير زيد وعمرو فى أخوك عمرو عندى ليس غير أخوك ونفسه فى جاء خالد نفسه ليس غير خالد ثم رجعت فتحققت أن الواو يستدعى معناه أن لا يكون معطوفه هو المعطوف عليه لامتناع أن يقال جاء زيد وزيد وأن يكون زيد الثانى هو زيد الأول حصل لك أن الصنف الأول ليس موضعا للعطف بأى حرف كان من حروف العطف لفوات شرط العطف فيه وهو تقدم المتبوع ولم يذهب عليك أن نحو جاء وزيد عرفت فعمرا وأتانى خالد وراكبا وما جرى هذا المجرى غير صحيح وأن نحو قوله عليك ورحمة الله السلام يلزم أن يكون عديم النظير وأن لا يسوغه إلا نية التقديم والتأخير . وأما نحو قوله عز سلطانه ــ وإياى فارهبون ــ فانما ساغ لكون المعطوف عليه فى حكم الملفوظ به لكونه مفسرا إذ تقديره وإياى ارهبوا فارهبونى على ماسبق التعرض لهذا القبيل فى علم النحو . وأما نحو قوله ــ أو كلما عاهدوا ــ فساغ لتقدم حرف الاستفهام المستدعى فعلا مدلولا على معناه بقرائن مساق الكلام وهو أكفروا بآيات الله وكلما عاهدوا وحصل لك أيضا أن الأنواع الأربعة من الصنف الثانى ليس واحد منها موضعا للعطف بالواو إما لفوات شرط العطف حكما كما فى البدل لنزول قولك سلب زيد ثوبه إذا عطفت فيه منزلة سلب ثوبه حكما ، و إما لفوات شرط معناه كما فى الوصف والبيان والتأكيد إنما موضعه النوع الخامس . وأما نحو قوله عز اسمه ــ وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ــ فالوجه عندى هو أن ولها كتاب معلوم حال لقرية لكونها فى حكم الموصوفة نازلة منزلة وما أهلكنا قرية من القرى لاوصف وحمله على الوصف سهو لاخطأ ولا عيب فى السهو للانسان والسهو مايتنبه صاحبه بأدنى تنبيه والخطأ ما لا يتنبه صاحبه أو يتنبه لكن بعد اتعاب وسيزداد ماذكرت وضوحا فى آخر هذا

الفصل فى الكلام فى الحال ، ثم إذا أتقنت أيضا أن كل واحـد من وجوه الإعراب دال على معنى كما تشهد لذلك قوانين علم النحو حصل لك فائدة الواو وهى مشاركة للمعطوف والمعطوف عليـه فى ذلك المعنى فيكون عندك من الأصول الثلاثة أصلان معرفة موضعه ومعرفة فائدته ، وإذا عرفت أن شرط كون العطف بالواو مقبولا هو أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليـه جهـة جامعة مثـل ماترى فى نحو الشمس والقمر والسماء والأرض والجن والانس كل ذلك محـدث وستفصل الـكلام فى هـذه الجلة بخلافه فى نحو الشمس ومرارة الأرنب وسورة الاخلاص والرجـل اليسرى من الضـفدع ودين المجوس وألف باذنجانة كانها محدثة حصلت لك الأصول الثلاثة ، وان الأمر من القرب فيها كما ترى . وأما توسيط الواو بين جمل لا محل للمعطوف عليها من الاعراب فانما بعـد تعاطيه لـكون الأصول الثـلاثة فى شأنه غـير ممهدة لك وهو السر فى أن دق مسلـكه و بلغ من الغموض إلى حيث قصر بعض أئمة علم المعانى البلاغة على معرفة الفصل والوصل وما قصرها عليه لا لأن الأمر كـذلك وانمـا حاول بذلك التنبيه على مزيد غموض هذا الفن وأن أحدا لا يتجاوز هذه العقبة من البلاغة إلا إذا كان خلف سائر عقباتها خلفه .

واعلم أنك إذا تأملت ما لخصت لك فى القريب التعاطى قرب عندك هذا الثانى بحيث لا يخفى عليك باذن الله تعالى بأدنى تنبيه وهو أن الجلة متى نزلت فى كلام المتـكلم منزلة الجلة العارية عن المعطوف عليها كما إذا أريد بها القطع عما قبلها أو أريد بها البدل عن سابقة عليها لم تـكن موضعا لدخول الواو وكـذا متى نزلت من الأولى منزلة نفسها لـكمال اتصالها بها مثـل ما إذا كانت موضحة لهـا ومبينة أو مؤكـدة لهـا ومقررة لم تـكن موضعا لدخول الواو وكـذا متى لم يكن بينها و بين الأولى جهة جامعـة لـكمال انقطاعها عنها لم يكن أيضا موضعا لدخول الواو ، وانمـا يكون موضعا لدخوله إذا توسطت بين كمال الاتصال و بين كمال الانقطاع ، ولـكل من هـذه الأنواع حالة تقتضيه ، فاذا طابق ورودها تلك الأحوال وطبـق المفصل هناك رقى الكلام من البـلاغة عند أربابها إلى درجة يناطح فيها السماك فلابدّ من تفصيل الكلام فى تلك الحالات فنقول :

أما الحالة المقتضية للقطع فهى نوعان : أحدهما أن يكون للكلام السابق حكم وأنت لاتريد أن تشركه الثانى فى ذلك فيقطع ثم ان هذا القطع يأتى اما على وجه الاحتياط وذلك إذا كان يوجد قبل الـكلام السابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه لـكن المقام مقام احتياط فيقطع لذلك ، و إما على وجه الوجوب وذلك إذا كان لايوجد . وثانيهما أن يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فتنزل ذلك منزلة الواقع و يطلب بهـذا الثانى وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لايصار إليـه إلا لجهات لطيفـة ، إما لتنبيه السامع على موقعه أو لاغنائه أن يسأل أو لئلا يسمع منـه شىء أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه أو للقصد إلى تـكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف أو غير ذلك مما ينخرط فى هذا السلك ويسمى النوع الأول قطعا والثانى استئنافا .

وأما الحالة المقتضية للإبدال فهي أن يكون الكلام السابق غير واف بتمام المراد و إيراده أو كغير الوافي والمقام مقام اعتناء بشأنه ، إما لكونه مطلوبا في نفسه أو لكونه غريبا أو فظيعا أو عجيبا أو لطيفا أو غير ذلك مما له جهة استدعاء للاعتناء بشأنه فيعيده المتكلم بنظم أوفى منه على نية استئناف القصد إلى المراد ليظهر بمجموع القصدين إليه في الأول والثاني أعني المبدل منه والبدل مزيد الاعتناء بالشأن .

وأما الحالة المقتضية للإيضاح والتبيين فهي أن يكون بالكلام السابق نوع خفاء والمقام مقام إزالة له . وأما الحالة المقتضية للتأكيد والتقرير فظاهرة .

وأما الحالة المقتضية لكمال انقطاع ما بين الجملتين فهي أن تختلفا خبرا وطلبا مع تفصيل يعرف في الحالة المقتضية للتوسط أو إن اتفقتا خبرا فأن لا يكون بينهما ما يجمعهما عند المفكرة جمعا من جهة العقل أو الوهم أو الخيال والجامع العقلي هو أن يكون بينهما اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما أو تماثل هناك فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد عن البين ، أو تضايف كالذي بين العلة والمعلول والسبب والمسبب أو السفل والعلو والأقل والأكثر فالعقل يأبى أن لا يجتمعا في الذهن وأن العقل سلطان مطاع ، والوهمي هو أن يكون بين تصوراتهما شبه تماثل نحو أن يكون المخبر عنه في أحدهما لون بياض وفي الثانية لون صفرة فإن الوهم يحتال في أن يبرزهما في معرض المثلين وكم للوهم من حيل تروج و إلا فعليك بقوله :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحق والقمر

وقل ما الذي سوّاه حسن الجمع بين الشمس وأبي إسحق والقمر هذا التحسين أو بقوله :

إذا لم يكن للمرء في الخلق مطمع فذو التاج والسقاء والذر واحد

وقد عرفت حال المثلين في شأن الجمع ، أو تضاد كالسواد والبياض والهمس والجهارة والطيب والنتن والحلاوة والحموضة والملاسة والخشونة وكالتحرك والسكون والقيام والقعود والذهاب والمجيء والإقرار والإنكار والإيمان والكفر ، وكالمتصفات بذلك من نحو الأسود والأبيض والمؤمن والكافر أو شبه تضاد كالذي بين نحو السماء والأرض والسهل والجبل والأول والثاني فإن الوهم ينزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايفين فيجتهد في الجمع بينهما في الذهن ولذلك تجد الضد أقرب خطور بالبال مع الضد . والخيالي هو أن يكون بين تصورهما تقارن في الخيال سابق لأسباب مؤدية إلى ذلك فإن جميع ما يثبت في الخيال مما يصل إليه من الخارج يثبت فيه على نحو ما يتأدى إليه ويتكرر لديه ولذلك لما لم تكن الأسباب على وتيرة واحدة فيما بين معشر البشر اختلفت الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور تتعانق في الخيال وهي في آخر ليست تتراءى وكم صور لا تكاد تلوح في الخيال وهي في غيره نار على علم ، وإن

أحببت أن تستوضح مايلوّح به اليك خذ اليه من جانب اختبارك تلق كاتبا بتعديد قرطاس ومحبرة وقلم ونجارا بتعديد منشار وقدوم وعتلة وآخر وآخر مما يلابسون وأيا كان من أصحاب العرف والرسم فتاقه بذكر مسجد ومحراب وقنديل أوحمام وازار وسطل أو غير ذلك مما يجمعه العرف والرسم فانهم جميعا لمصادفتهم معدوداتك على وفق الثابت فى خيالهم لايستبعدون العدّولا يقفون له موقف تنكر وإذا غيرته إلى نحو محبرة ومنشار وقلم وقدوم ونحو مسجد وسطل وقنديل وحمام جاء الاستبداع والاستنكار وهل تشبيهات أولئك الرفقاء الأربعة البدر الطالع عليهم فيما يحكى تتلوعليك سورة غير ماتلونا أو تجلو لديك صورة غير ماجلونا . يحكى أن صاحب سلاح ملك وصواغا وصاحب بقر ومعلم صبية اتفق أن انتظمهم سلك طريق ، وقد كان حمل كل منهم مركب الجد فما أورثهم انتقاب المحجة بلاظلام سوى الاغراء أن يلطموا بأيدى الرواقص حدودها وما استطاع الظلام أن لايطئوا المسافة وقد نشر جناحه وأن يلقوا عصاهم وقد مدّلهم رواقه فقابلهم بعبوس افترّ عن مزيد تخبطهم وخوف ضلالهم فبيناهم فى وحشة الظلماء وقد بلغ السيل الزبى ومقاساة محنتى التخبط وخوف الضلال وقد جاوز الحزام الطبيين آنسهم البدرالطالع بوجهه الكريم وأضاءت لهم أنواره كل مظلم بهيم فلم يتمالكوا أن أقبل عليه كل منهم ينظم ثناءه ويمدح سناه وثناءه ويخدمه بأكرم نتائج خاطره وإذا شبهه شبهه بأفضل مافىخزانة صوره فما يشبهه السلاحى إلا بالترس المذهب يرفع عند الملك ولا يشبهه الصائغ إلا بالسبيكة من الابريز تفتر عن وجهها البوتقة ولايشبهه البقار إلاالجبن الأبيض يخرج من قالبه طريا ولايشبهه المعلم إلارغيف أحمر يصل إليه من بيت ذى مروءة أو التفاوت فى الايراد لوصف الكلام فيما يحكيه الأصحاب عن الأذكياء من ذوى الحرف المختلفة كوصف الجوهرى للكلام أحسن الكلام ماثقبته الفكرة ونظمته الفطنة وفصل جوهر معانيه فى سمط ألفاظه فحملته نحور الرواة ، ووصف الصيرفى خير الكلام مانقدته يد البصيرة وجلته عين الروية ووزنته معيار الفصاحة فلا ينطق فيه بزائف ولا يسمع فيه ببهرج ، ووصف الصائغ خير الكلام ماأحميته بكير الفكر وسبكته بمشاعل النظر وخلصته من خبث الإطناب فبرز بروزا الابريز مركبا فى معنى وجيز ، ووصف الحداد أحسن الكلام مانصبت عليه منفاخ الروية وأشعلت فيه نار البصيرة ثم أخرجته من فحم الأفحام ورققته بفطيس الأفهام ووصف الخمار أحسن الكلام ماطبخته مراجل العلم وضمته دنان الحكمة وصفاه راووق الفهم فتمشت فى المفاصل عذوبته وفى الأفكار رقته وسرت فى تجاويف العقل سورته وحدته ووصف البزاز أحسن الكلام ماصدق رقم ألفاظه وحسن رسم معانيه فلم يستعجم عند نشر ولم يستبهم عند طى ، ووصف الكحال أصح الكلام ماسحقته فى منجار الذكاء ونخلته بحرير التمييز وكما أن الرمد قذى العين كذا الشبهة قذى البصائر فأكحل عين اللكنة بميل البلاغة وأجل رمص الغفلة بمرود اليقظة ، أوسلوك الطريق فى وصف البليغ حين سلكه الجال قائلا البليغ من أخذ بخطام كلامه وأناخه فى مبرك المعنى ثم جعل الاختصار له عقالا والايجاز له مجالا فلم يندّ عن الأذهان ولم يشذ عن

الآذان أو إخبار الوراق عن حاله على ما أخبر عيشي أضيق من محبرة وجسمي أدق من مسطرة وجاهي أرق من الزجاج وحظي أخفى من شق القلم و بدني أضعف من قصبة وطعامي أمرّ من العفص وشرابي أشد سوادا من الحبر وسوء الحال بي ألزم من الصمغ . ولصاحب علم المعاني فضل احتياج في هذا الفن الى التنبه لأنواع هذا الجامع والتيقظ لها لاسيما النوع الخيالي فان جمعه على مجرى الإلف والعادة بحسب ماتنعقد الأسباب في استيداع الصور خزانة الخيال وأن الأسباب لكما ترى الى أي حد تتباين في شأن الجمع بين صور وصور فمن أسباب تجمع بين صومعة وقنديل وقرآن ، ومن أسباب تجمع بين دسكرة وابريق وأقران فقل لي إذا لم يوفه حقه من التيقظ وأنه من أهل المدر أني يستحلي كلام رب العزة مع أهل الوبر حيث يبصرهم الدلائل ناسقا ذلك النسق — أفلا ينظرون إلى الابل كيف خلقت و إلى السماء كيف رفعت و إلى الجبال كيف نصبت و إلى الأرض كيف سطحت — لبعد البعير عن خياله في مقام النظر ثم لبعده في خياله عن السماء و بعد خلقه عن رفعها وكذا البواقي لكن إذا وفاه حقه بتيقظه لما عليه تقلبهم في حاجاتهم جاء الاستحلاء وذلك إذا نظر أن أهل الوبر إذا كان مطعمهم ومشربهم وملبسهم من المواشي كانت عنايتهم مصروفة لامحالة إلى أكثرها نفعا وهي الابل ثم إذا كان انتفاعهم بها لايتحصل إلا بأن ترعى وتشرب كان جلّ مرمى غرضهم نزول المطر وأهم مسارح النظر عندهم السماء ثم إذا كانوا مضطرين إلى مأوى يأويهم و إلى حصن يتحصنون فيه ولا مأوى ولا حصن إلا الجبال .

لنا جبل يحتله من نجيره منيع يردّ الطرف وهو كليل

فما ظنك بالتفات خاطرهم إليها ثم إذا تعذر طول مكثهم في منزل ومن لأصحاب مواش بذاك كان عقد الهمة عندهم بالتنقل من أرض إلى سواها من عزم الأمور ، فعند نظره هذا أيرى البدوي إذا أخذ يفتش عما في خزانة الصور له لايجد صورة الابل حاضرة هناك أو لايجد صورة السماء لها مقارنة أوتعوزه صورة الجبال بعدهما أو لاتنص إليه صورة الأرض تليها بعدهن لا وانما الحضري حيث لم تتآخذ عنده تلك الأمور وماجمع خياله تلك الصور على ذلك الوجه اذا تلا الآية قبل أن يقف على ماذكرت ظن النسق بجهله معيبا للعيب فيه . وأما الحالة المقتضية للتوسط بين كمال الانصال وكمال الانقطاع فهي ان اختلفا خبرا وطلبا وطلبا أن يكون المقام مشتملا على مايزيل الاختلاف من تضمين الخبر معنى الطلب أو الطلب معنى الخبر ومشرّ كا بينهما في جهات جامعة مما تليت عليك على نحو قوله تعالى — واذ أخذنا ميثاق بني اسرائيل لاتعبدون إلا الله و بالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا — إذ لايخفى أن قوله — لاتعبدون — مضمن معنى لاتعبدوا وقوله — إن أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون هم وأزواجهم في ظلال على الأرائك متكئون لهم فيها فاكهة ولهم مايدعون سلام قولا من رب رحيم — وامتازوا اليوم أيها المجرمون — فان المقام مشتمل على تضمين أن أصحاب الجنة معنى الطلب بيان ذلك أن الذي قبله من قوله — فاليوم لاتظلم نفس شيئا — كلام وقت الحشر من غير شبهة لوروده

معطوفا بالفاء على قوله ـ إن كانت إلا صيحة واحدة فاذاهم لجميع لدينا محضرون ـ وعام لجميع الخلق لعموم قوله ـ لاتظلم نفس شيئا ـ وأن الخطاب الوارد بعده على سبيل الالتفات فى قوله ـ ولا تجزون إلا ما كنتم تعملون ـ خطاب عام لأهل المحشر ، وأن قوله ـ إن أصحاب الجنة اليوم فى شغل فاكهون ـ الى قوله ـ أيها المجرمون ـ متقيد بهذا الخطاب لكونه تفصيلا لما أجمله ـ ولا تجزون إلا ما كنتم تعملون ـ وأن التقدير إن أصحاب الجنة منكم يا أهل المحشر ثم جاء فى التفسير أن قوله هذا إن أصحاب الجنة اليوم فى شغل فاكهون يقال لهم حين يسار بهم الى الجنة بتنزيل ماهو للكون منزلة الكائن ، فانظر بعد تحرير معنى الآية وهو أن أصحاب الجنة منكم يا أهل المحشر تئول حالهم الى أسعد حال كيف اشتمل المقام على معنى فليمتازوا عنكم الى الجنة ، وأما كونه مشرّ كا بين المعطوف والمعطوف عليه فى الذى نحن بصدده فى جهات تجمعهما فغير خاف ونحو قوله تعالى ـ فلما جاءها نودى أن بورك من فى النار ومن حولها وسبحان الله رب العالمين ياموسى انه أنا الله العزيز الحكيم وألق عصاك ـ فان الكلام مشتمل على تضمين الطلب معنى الخبر ، وذلك أن قوله : وألق عصاك معطوف على قوله أن بورك . والمعنى فلما جاءها قيل بورك وقيل ألق عصاك لما عرفت فى علم النحو أنّ أن هذه لاتأتى إلا بعد فعل فى معنى القول و إذا قيل كتبت اليه أن ارجع ونادانى أن قم كان بمنزلة قلت له ارجع وقال لى قم ، وأما قوله تعالى ـ و بشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ـ بعد قوله ـ أعدت للكافرين ـ فيعدّ معطوفا على فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة ، وعندى أنه معطوف على قل مرادا قبل ـ ياأيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم ـ لكون أرادة القول بواسطة انصباب الكلام الى معناه غير عزيزة فى القرآن ، من ذلك ـ وأنزلنا عليكم المنّ والسلوى كلوا ـ أى وقلنا أوقائلين كلوا ، ومن ذلك ـ و إذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا قد علم كل أناس مشربهم كلوا واشربوا ـ أى وقلنا أوقائلا أنت ياموسى كلوا واشربوا ، ومن ذلك ـ و إذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا ـ أى وقلنا أوقائلين خذوا ، ومن ذلك ـ واذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا واتخذوا ـ أى وقلنا اتخذوا ، ومن ذلك ـ و إذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت واسماعيل ر بنا ـ أى يقولان ر بنا وعليه قراءة عبدالله ، ومن ذلك ـ ووصى بها إبراهيم بنيه و يعقوب يابنى ـ على قول أصحابنا البصريين ـ ومن ذلك ـ ولوترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم وذوقوا ـ أى و يقولون ذوقوا ومن ذلك ـ براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا ـ أى فقولوا لهم سيحوا وأمثال ذلك أكثر من أن أحصيها ههنا وكذلك عطف قوله ـ و بشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة ـ على قل مرادا قبل ـ ياأيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر والصلاة ـ وكذا عطف و بشر المؤمنين فى صورة الصف عندى على قل مرادا قبل ـ ياأيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم ـ وذهب صاحب الكشاف إلى أنه معطوف على تؤمنون قبله لكونه فى معنى آمنوا فتأمل جميع ذلك وكن الحاكم دونى . أوأن تتفق الجملتان خبرا والمقام على حال اشراك بينهما فى جوامع ثم كلما كانت الشركة فى أكثر وأظهر كان الوصل بالقبول أجدر .

واختم الكلام فى تفصيل الحالات المقتضية للقطع والاستئناف والابدال والايضاح والتقريب والانقطاع والتوسط بين بين بهذا القدر . ولنذكر لك أمثلة لتجذب بضبعك إن عسى اعترضتك مداحض إذا أخذت تسلك تلك الطرقات ، من أمثلة القطع للاحتياط قوله :

وتظن سلمى أننى أبغى بها   بدلا أراها فى الضلال تهيم

لم يعطف أراها كى لايحسب السامع العطف على أبغى دون تظن و يعد أراها فى الضلال تهيم من مظنونات سلمى فى حق الشاعر وليس هو بمراد إنما المراد أنه حكم الشاعر عليها بذلك وليس بمستبعد لانصباب قوله * وتظن سلمى أننى أبغى بها * بدلا ، إلى إيراد فما قولك فى ظنها ذلك أن يكون قد قطع أراها ليقع جوابا لهذا السؤال على سبيل الاستئناف و إياك أن ترى الفصل لأجل الوزن فما هو هناك وقوله :

زعمتم أن إخوتكم قريش   لهم إلف وليس لكم إلاف

لم يعطف لهم الف خيفة أن يظن العطف على أن اخوتكم قريش فيفسد معنى البيت ولك أن تقول جاء على طريق الاستئناف قوله * لهم إلف وليس لكم إلاف * وذلك أنه حين أبدى إنكار زعمهم عليهم بفحوى الحال فكان مما يحرك السامعين أن يسألوا لم تنكر فصل قوله لهم إلف عما قبله ليقع جوابا للسؤال الذى هو مقتضى الحال ، ومن أمثلة القطع للوجوب قوله عز من قائل ـ واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون الله يستهزئ بهم ـ لم يعطف الله يستهزئ بهم المانع عن العطف بيان ذلك أنه لو عطف لكان المعطوف عليه إما جملة قالوا و إما جملة أنا معكم انما نحن مستهزءون لكن لو عطف على انما نحن مستهزءون لشاركه فى حكمه وهو كونه من قولهم وليس هو بمراد ولو عطف على قالوا لشاركه فى اختصاصه بالظرف المقدم وهو اذا خلوا الى شياطينهم لما عرفت فى فصل التقديم والتأخير وليس هو بمراد فان استهزاء الله بهم وهو أن خذلهم نخلاهم وما سولت لهم أنفسهم مستدرجا اياهم من حيث لايشعرون متصل فى شأنهم لاينقطع بكل حال خلوا الى شياطينهم أم لم يخلوا اليهم ، وكذا قوله تعالى ـ واذا قيل لهم لاتفسدوا فى الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون ـ قطع ألا انهم لئلا يستلزم عطفه على انما نحن مصلحون كونه مشاركا له فى أنه من قولهم أو عطفه على قالوا كونه مختصا بالظرف اختصاص قالوا به لتقدمه عليه وهو اذا قيل لهم لاتفسدوا فانهم مفسدون فى جميع الأحيان سواء قيل لهم لاتفسدوا أولم يقل ، وكذلك قوله ـ واذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء ـ قطع ألا إنهم لمثل ما تقدم فى الآية السابقة ، ولك أن تحمل ترك العطف فى الله يستهزئ بهم على الاستئناف من حيث ان حكاية حال المنافقين فى الذى قبله لما كانت تحرك السامعين أن يسألوا مامصير أمرهم وعقبى حالهم وكيف معاملة الله اياهم لم يكن من البلاغة أن يعرى الكلام عن الجواب فلزم المصير الى الاستئناف وأن تقول فى ألا انهم هم المفسدون ترك العطف فيه للاستئناف أيضا ليطابق مقتضى الحال وذلك أن ادعاءهم الصلاح لأنفسهم على ما ادعوه مع توغلهم فى الافساد مما يشوق السامع أن يعرف ماحكم الله عليهم فكان وروده بدون الواو هو

الطابق كما ترى وكذا فى ألا إنهم هم السفهاء ومن أمثلة الاستئناف قوله :

زعم العواذل أننى فى غمرة صدقوا ولكن غمرتى لاتنجلى

لم يعطف صدقوا على زعم العواذل للاستئناف وقد أصاب الحز وذلك أنه حين أبدى الشكاية عن جماعات العذال بقوله زعم العواذل أنى فى غمرة فكان شيء يحرك السامع عادة ليسأل هل صدقوا فى ذلك أم كذبوا صار هذا السؤال مقتضى الحال فبنى عليه تركا للعطف على ماقبله ايراد الجواب عقيب السؤال ، وكذلك قوله :

زعم العواذل أن ناقة جندب بجنوب خبت عريت وأجمت

كذب العواذل لو رأين مناخنا بالقادسية قلن لج وذلت

فصل كذب العواذل فلم يعطفه ا قع جوابا لسؤال اقتضاه الحال عند شكواه عن النساء العاذلات بقوله زعم العواذل أنه كان كيت وكيت وهو هل كذب العواذل فى ذلك أم صدقن وكذلك قوله :

ابكى على قتلى العداة فانهم طالت إقامتهم ببطن برام

كانوا على الأعداء نار محرق واقومهم حرما من الاحرام

قطع كانوا للاستئناف لأنه حين أمرها بالبكاء كأنه توهمها قالت ولم أبكيهم أو كيف أبكيهم صفهم لى كيف كانوا فقال مجيبا كانوا على الأعداء ، وكذلك قوله :

عرفت المنزل الخالى عفا من بعد أحوال

عفاه كل حنان عسوف الوبل هطال

فصل عفاه كل حنان للاستئناف لأنه حين قال عفا من بعد أحوال كان مظنة أن يقال ماذا عفاه وكذلك قوله :

وماعفت الرياح له محلا عفاه من حدا بهم وساقا

حين قال فى محل معفو ماعفته الرياح كان موضع سؤال وهو فما إذا عفاه إذن وكذلك قوله :

وقد غرضت من الدنيا فهل زمنى معط حياتى لغر بعد ماغرضا

جربت دهرى وأهليه فما تركت لى التجارب فى ود امرىء غرضا

لم يصل جربت بالعطف على غرضت بناء على سؤال ينساق اليه معنى البيت الأول وهو لم تقول هذا ويحك وما الذى اقتضاك أن تطوى عن الحياة إلى هذه الغاية كشحك ، وكذلك قوله عز قائلا ــ أولئك على هدى من ربهم ــ جاء مفصولا عما قبله بطريق الاستئناف كأنه قيل ماللمتقين الجامعين بين الايمان بالغيب فى ضمن إقامة الصلاة والانفاق مما رزقهم الله تعالى وبين الايمان بالكتب المنزلة فى ضمن الايقان بالآخرة اختصوا بهدى لا يكتنه كنهه ولا يقادر قدره مقولا فى حقهم هدى للمتقين الذين والذين بتنكير هدى . فأجيب بأن أولئك الموصوفين غير مستبعد ولامستبدع أن يفوزوا دون من عداهم بالهدى عاجلا وبالفلاح آجلا ، وذلك أن تقدر تمام الكلام هو المتقين وتقدر السؤال ، ويستأنف الذين يؤمنون بالغيب إلى ساقة الكلام وأنه أدخل فى البلاغة لكون

الاستئناف على هذا الوجه منطويا على بيان الموجب لاختصاصهم بما اختصوا به على نحو ماتقول أحسنت إلى زيد صديقك القديم أهل منك لمافعلت ، ولك أن تخرج الآية عما نحن بصدده بأن تجعل الموصول الأول من توابع للتقين اما مجرورا بالوصف أو منصوبا بالاختصاص وتجعل للموصول الثاني مبتدأ وأولئك خبره مرادابه التعريض لمن لم يؤمنوا من أهل الكتاب وستعرف التعريض جاعلا الجملة برأسها من مستتبعات هدى للمتقين والفصل من هذه الوجوه لا ستئناف الذين يؤمنون بالغيب لجهات فتأملها ، وكذلك قوله عز من قائل ـ هل أنبئكم على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفاك أثيم ـ فصل تنزل على كل أفاك ليقع جوابا للسؤال الذى يقطر من قول هل أنبئكم على من تنزل الشياطين وهو إى والله نبئنا على أى مخلوق تنزل ، ومن الآيات الواردة على الاستئناف قوله تعالى ـ قال فرعون ومارب العالمين قال رب السموات والأرض ومابينهما إن كنتم موقنين قال لمن حوله ألا تستمعون قال ربكم ورب آبائكم الأولين قال إن رسولكم الذى أرسل إليكم لمجنون قال رب المشرق والمغرب ومابينهما إن كنتم تعقلون قال لئن اتخذت إلها غيرى لأجعلنك من المسجونين قال أولوجئتك بشيء مبين قال فأت به إن كنت من الصادقين ـ فان الفصل فى جميع ذلك بناء على أن السؤال الذى يستصحبه تصور مقام المقاولة من نحو : فما ذا قال موسى فما ذا قال فرعون ، وكذلك قوله ـ قالوا وجدنا آباءنا لها عابدين قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم فى ضلال مبين قالوا أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعبين ـ الفصل بناء على ماذاقال وماذاقالوا ، وكذلك قوله ـ هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون فراغ الى أهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم قال ألاتأكلون فأوجس منهم خيفة قالوا لاتخف ـ قدر مع قوله فقالوا سلاما ماذا قال ابراهيم وقت السلام ومع قوله فقربه اليهم ماذا قال وقت التقريب ومع قوله فأوجس منهم خيفة ماذاقالوا حين رأوا منه ذلك وسلوك هذا الأسلوب فى القرآن كثير ، ومن أمثلة البدل قوله :

أقول له ارحل لاتقيمن عندنا والافكن فى السر والجهر مسلما

فصل لاتقيمن عن ارحل لقصد البدل لأن المقصود من كلامه هذا كمال إظهار الكراهة لاقامته بسبب خلاف سره العلن ، وقوله لاتقيمن عندنا أوفى بتأدية هذا المقصود من قوله ارحل لدلالة ذلك عليه بالتضمن مع التجرد عن التأكيد ودلالة هذا عليه بالمطابقة مع التأكيد ، وكذلك قوله تعالى ـ بل قالوا مثل ماقال الأولون قالوا أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون ـ فصل قالوا أئذا متنا عن قالوا مثل ماقال الأولون لقصد البدل ، ولك أن تحمله على الاستئناف لمافى قوله مثل ماقال الأولون من الإجمال المحرك للسامع أن يسأل ماذا قالوه ، وكذلك قوله ـ أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون ـ الفصل فيه للبدل ويحتمل الاستئناف ، وكذلك قوله ـ اتبعوا المرسلين اتبعوا من لايسئلكم أجرا وهم مهتدون ـ لم يعطف اتبعوا من لايسئلكم للبدل ، ومن أمثلة الإيضاح والتبيين قوله تعالى ـ ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر

وما هم بمؤمنين يخادعون ـ لم يعطف يخادعون على ماقبله ، لكونه موضحا له ومبينا من حيث انهم حين كانوا يوهمون بألسنتهم أنهم آمنوا وما كانوا مؤمنين بقلوبهم قد كانوا فى حكم المخادعين . وقوله تعالى ـ فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى ـ لم يعطف قال على وسوس لكونه تفسيرا له وتبيينا ، ومن أمثلة التقرير والتأكيد قوله تعالى ـ الم ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين ـ لم يعطف لاريب فيه على ذلك الكتاب حين كان وزانه فى الآية وزان نفسه فى قولك جاءنى الخليفة نفسه أو وزان بينا فى قولك هو الحق بينا ، بذلك على ذلك أنه حين بولغ فى وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصيا من الكمال والوفور فى شأنه تلك المبالغة حيث جعل المبتدأ لفظة ذلك وأدخل على الخبر حرف التعريف بشهادة الأصول كما سبقت كان عند السامع قبل أن يتأمل مظنة أن ينظمه فى سلك ماقد يرمى به على سبيل الجزاف من غير تحقق وإيقان فأتبعه لاريب فيه نفيا لذلك ، وقد أصيب به المحز اتباع نفسه الخليفة إزالة لما عسى يتوهم السامع أنك فى قولك جاءنى الخليفة متجوّز أو ساه وتقرير كونه حالا مؤكدة ظاهر ، وكذلك فصل هدى للمتقين لمعنى التقرير فيه للذى قبله ، لأن قوله ـ ذلك الكتاب لاريب فيه ـ مسوق لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا وقوله ـ هدى للمتقين ـ تقديره كما لايخفى هو هدى وأن معناه نفسه هداية محضة بالغة درجة لا يكتنه كنهها ، وأنه فى التأكيد والتقرير لمعنى أنه كامل فى الهداية كما ترى .

واما بيان أن ماقبله مسوق لما ذكرنا فما ترى من النظم الشاهد له لاحرازه قصب السبق فى شأنه وهو ذلك الكتاب ، ثم من تعقيبه بما ينادى على صدق الشاهد ذلك النداء البليغ وهو لاريب فيه وانك لتعلم أن شأن الكتب السماوية الهداية لاغير وبحسبها يتفاوت شأنهن فى درجات الكمال وكذلك قوله ـ ان الذين كفروا سواء عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرهم لايؤمنون ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ـ فصل قوله لايؤمنون لما كان مقررا لما أفاد قوله ـ سواء عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرهم ـ من ترك اجابتهم الى الإيمان ، وكذلك فصل قوله ـ ختم الله على قلوبهم ـ لما كان بمثابة لايؤمنون من جهة أخرى وهى أن عدم التفاوت بين الإنذار وعدم الانذار لما لم يصح إلا فى حق من ليس له قلب يخلص اليه حق وسمع يدرك به حجة وبصر يثبت به عبرة وقع قوله ـ ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ـ مقررا كما ترى وكذلك قوله انا معكم إنما نحن مستهزءون لما كان المراد بانا معكم هو إنا معكم قلوبا وكان معناه إنا نوهم أصحاب محمد الايمان وقع قوله إنما نحن مستهزءون مقررا ولك أن تحمله على الاستئناف لانسياب انا معكم وهو قول المنافقين لشياطينهم إلى أن يقول لهم شياطينهم فما بالكم ان صح أنكم معنا توافقون أصحاب محمد ، وكذلك قوله ـ ماهذا بشرا ان هذا الاملك كريم ـ فصل ان هذا لكونه مؤكدا للأول فى نفى البشرية ولك أن تقول الذى عليه العرف

متى قيل فى حق انسان ماهذا بشرا ماهو بآدمى فى حال التعظيم له والتعجب مما يشاهد منه من حسن الخلق والخلق هو أن يفهم منه أنه ملك فوقع قوله ــ إن هذا إلا ملك ــ تأكيدا للملكية ففصل ، وكذلك قوله ــ كأن لم يسمعها كأن فى أذنيه وقرا ــ الثانى مقرر للأول ، ومن أمثلة الانقطاع للاختلاف خبرا وطلبا قوله :

وقال رائدهم أرسوا نزاولها ... فكل حتف امرىء يجرى بمقدار

وقوله : ملكته حبلى ولكنه ... ألقاه من زهد على غاربى

وقال إنى فى الهوى كاذب ... انتقم الله من الكاذب

لأنه أراد الدعاء بقوله انتقم ، وكذا قولهم مات فلان رحمه الله وكذلك قولهم لاتدن من الأسد يأكلك وهل تصلح لى كذا أدفع إليك الأجرة بالرفع فيهما وغير ذلك مما هو فى هذا السلك منخرط ، ومن أمثلته لغير الاختلاف ماأذكره تكون فى حديث ويقع فى خاطرك بغتة حديث آخر لاجامع بينه وبين ماأنت فيه بوجه أو بينهما جامع غير ملتفت إليه لبعد مقامك عنه ويدعوك الى ذكره داع فتورده فى الذكر مفصولا مثال الأول كنت فى حديث مثل كان معى فلان فقرأ ثم خطر ببالك أن صاحب حديثك جوهرى ولك جوهرة لاتعرف قيمتها فتعقب كلامك أنك تقول لى جوهرة لاأعرف قيمتها هل أرينكها فتفصل ، ومثال الثانى وجدت أهل مجلسك فى ذكر خواتم لهم يقول واحد منهم خاتمى كذا يصفه بحسن صياغة وملاحة نقش ونفاسة فص وجودة تركيب وارتفاع قيمة ، ويقول آخر وان خاتمى هذا سيئ الصياغة كريه النقش فاسد التركيب ردىء فى غاية الرداءة ، ويقول آخر وإن خاتمى بديع الشكل خفيف الوزن لطيف النقش ثمين الفص إلا أنه واسع لايمسكه أصبعى وأنت كما قلت ان خاتمى ضيق تذكرت ضيق خفك وعناءك منه فلا تقول وخفى ضيق لنبوّ مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف فتختار القطع قائلا خفى ضيق قولوا ماذا أعمل ، أوتكون فى حديث قدتمّ ومعك حديث آخر بعيد التعلق به تريدأن تذكره فتورده فى الذكر مفصولا مثل ماتقول كتاب سيبويه رحمه الله والله كتاب لانظير له فى فنه ولا غنى لامرىء فى أنواع العلوم عنه لاسيما فى الاسلامية فانه فيها أساس وأى أساس إن الذين رضوا بالجهل لايدرون ما العلوم وما أساس العلوم فتفصل إن الذين رضوا بالجهل عما قبله لكون ماقبله حديثا عن كتاب سيبويه وأنه حقيق بأن يخدم وكون ما عقبته به حديثا عن الجهال وسوء ما أثر لهم جهلهم ، وقوله عزّ اسمه ــ إنّ الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ــ من هذا القبيل قطع ــ إن الذين كفروا ــ عما قبله لكون ماقبله حديثا عن القرآن وإن من شأنه كيت وكيت ، وكون ــ إن الذين كفروا ــ حديثا عن الكفار وعن تصميمهم فى كفرهم والفصل لازم للانقطاع لأن الواو كما عرفت معناه الجمع فالعطف بالواو فى مثله يبرز فى معرض التوخى للجمع بين الضب والنون ولذلك متى قال قائل زيد منطلق ودرجات الحمل ثلاثون وكم الخليفة فى غاية الطول وما أحوجنى الى الاستفراغ وأهل الروم

نسارى وفى عين الذباب جحوظ وكان جالينوس ماهرا فى الطب وختم القرآن فى التراويح سنة وان القرد لشبيه بالآدمى فعطف أخرج من زمرة العقلاء وسجل عليه بكمال السخافة أو عدّ مسخرة من المساخر واستطرف نسقه هذا الى غاية ربما استودع دفاتر الضاحك وسفين نوادر الهذيان بخلافه اذا ترك العطف ورمى بالجل رمى الحصا والجوز من غير طلب ائتلاف بينها فالخطب اذن يهون هونا ما ، ومن هنا عابوا أبا تمام فى قوله :

لا والذى هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم

حيث تعاطى الجمع بين مرارة النوى وكرم أبى الحسين ، ومن أمثلة التوسط ماتتلو من قوله تعالى ــ يعلم مايلج فى الأرض ومايخرج منها وماينزل من السماء ومايعرج فيها ــ وقوله ــ إن الأبرار لفى نعيم و إن الفجار لفى جحيم ــ وغير ذلك .

واعلم أن الوصل من محسناته أن تكون الجملتان متناسبتين ككونهما اسميتين أوفعليتين وما شاكل ذلك فاذا كان المراد من الاخبار مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه من غير التعرض لقيد زائد كالتجدد والثبوت وغير ذلك لزم أن تراعى ذلك فتقول قام زيد وقعد عمرو أو زيد قائم وعمرو قاعد ، وكذا زيد قام وعمرو قعد وأن لاتقول قام زيد وعمرو قاعد ، وكذا قام زيد وعمرو قعد وزيدا لقيته وعمرو مررت به وزيدا أكرمت أباه وعمرو ضربت غلامه كما سبق فى علم النحو أمثال ذلك . أما اذا أريد التجدد فى إحداهما والثبوت فى الأخرى كما اذا كان زيد وعمرو قاعدين ، ثم قام زيد دون عمرو وجب أن تقول قام زيد وعمرو قاعد بعد وعليه قوله تعالى ــ سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ــ المعنى سواء عليكم أحدثتم الدعوة لهم أم استمرّ عليكم صمتكم عن دعائهم لأنهم كانوا اذا حزبهم أمر دعوا الله دون أصنامهم كقوله ــ واذا مسّ الناس ضرّ ــ الآية فكانت حالهم المستمرّة أن يكونوا عن دعوتهم صامتين ، وكذلك قوله تعالى ــ أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعبين ــ المعنى أجددت وأحدثت عندنا تعاطى الحق فيما نسمعه منك أم اللعب أى أحوال الصبا بعد على استمرارها عليك استبعادا منهم أن تكون عبادة الأصنام من الضلال وما أعظم كيد الشيطان للمقلدين حيث استدرجهم الى أن قلدوا الآباء فى عبادة تماثيل وتعفير جباههم لها اعتقادا منهم فى ذلك أنهم على شىء . اللهم إنا نعوذ بك من كيد الشيطان. واذا لخصنا الكلام فى الفصل والوصل الى هذا الحدّ فبالحرىّ أن نلحق به الكلام فى الحال التى تكون جملة لمجيئها تارة مع الواو وأخرى لامعها فنقول و بالله التوفيق : الكلام فى ذلك مستدع تمهيد قاعدة وهى أن الحال نوعان : حال بالاطلاق وحال تسمى مؤكدة ولكل واحد من النوعين أصل فى الكلام ، ولهما معا نهج فى الاستعمال واحد فأصل النوع الثانى أن يكون وصفا ثابتا نحو هو الحق بينا وزيد أبوك شفيقا وذاك حاتم سخيا جوادا وهذا خالد بطلا شجاعا، وفى التنزيل ــ إنا أنزلناه قرآنا عربيا ــ وأصل النوع الأول هو أن يكون وصفا غير ثابت من الصفات الجارية كاسم الفاعل واسم المفعول ، نحو جاء زيد راكبا وسلم علىّ قاعدا وضربت اللص مكتوفا وقتلته مقيدا و يمتنع أن يقال جاء زيد طويلا أوقصيرا أوأسود أوأبيض .

اللهم إلا بتأويل كما تسمع أئمة النحو يتلون عليك جميع ماذكرت ، ونهجهما فى الاستعمال أن يأتيا عاريين عن حرف النفى كما يقال هو الحق بينا دون لاخفيا وجاء زيد راكبا دون لاماشيا أوماشيا دون لاراكبا وحق النوعين أن لايدخلهما الواو نظرا الى إعرابهما الذى ليس بتبع لأن هذه الواو وإن كنا نسميها واو الحال أصلها العطف ونظرا الى أن حكم الحال مع ذى الحال أبدا نظير حكم الخبر مع المخبر عنه ، ألا تراك اذا ألغيت هو فى قولك هو الحق بينا بقى الحق بين وجاء فى قولك جاء زيد راكبا بقى زيد راكب وضربت فى قولك ضربت اللص مكتوفا بقى اللص مكتوف ، وكذا الباب فتجد الحال وذا الحال خبرا ومخبرا عنه والخبر ليس موضعا لدخول الواو على ماسبق تقرير هذا الباب ، والتحقيق فيه هو أن الاعراب لاينتظم الكلمات كقولك : ضرب زيد اللص مكتوفا إلا بعد أن يكون هناك تعلق ينتظم معانيها فاذا وجدت الاعراب فى موضع قد تناول شيئا بدون الواو كان ذلك دليلا على تعلق هناك معنوى فذلك التعلق يكون مغنيا عن تكلف تعلق آخر ، واذا عرفت هذا ظهر لك أن الأصل فى الجملة اذا وقعت موقع الحال أن لايدخلها الواو لكن النظر اليها من حيث كونها جملة مفيدة مستقلة بفائدة غير متحدة بالأولى اتحادها اذا كانت مؤكدة مثلها فى قولك هو الحق لاشبهة فيه ، وفى قوله عز قائلا ـ الم ذلك الكتاب لاريب فيه ـ وغير منقطعة عنها كجهات جامعة بينهما كما ترى فى نحو جاء زيد تقاد الجنائب بين يديه ولقيت عمرا سيفه على كتفه يبسط العذر فى أن يدخلها واو للجمع بينها وبين الأولى مثله فى نحو قام زيد وقعد عمرو ، واذا تمهد هـذا فنقول الضابط فيما نحن بصدده هو أن الجملة متى كانت واردة على أصل الحال وذلك أن تكون فعلية لا اسمية لأن الاسمية كما تعلم دالة على الثبوت وعلى نهجها أيضا بأن تكون مثبتة فالوجه ترك الواو جريا على موجب الحال ، نحو جاءنى زيد يسرع أو يتكلم أو يعدو فرسه ولذلك لاتكاد تسمع نحو جاءنى زيد ويسرع ومتى لم تكن واردة على أصل الحال وذلك أن تكون اسمية فى الحال غير المؤكدة فالوجه الواو نحو جاءنى زيد وعمرو أمامه ورأيت زيدا وهو قاعد ماجاء بخلاف هذا إلا صور معدودة ألحقت بالنوادر وهى كلمته فوه الى فى ورجع عوده على بدئه وبيت الاصلاح :

نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لايدرى

أوما أنشده الشيخ أبو على فى الإغفال :

ولولا جنان الليل ماآب عامر الى جعفر سربا له لم يمزق

ومتى كانت واردة على أصل الحال لكن لاعلى نهجها فالوجه جواز الأمرين معا نحو قولك : جعلت أمشى ماأدرى أين أضع رجلى وجعلت أمشى وماأدرى أين أضع رجلى :

وقوله : مضوا لايريدون الرواح وغالهم من الدهر أسباب جرين على قدر

وقوله : ولو أن قوما لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا أحجب

وقوله : أكسبته الورق البيض أبا ولقد كان ولا يدعى لأب

وقوله : أقادوا من دمى وتوعـدونى وكنت وما ينهنهنى الوعيد

إلا أن ترك الواو أرجح والفعل الماضى منفيا ومثبتا لوروده لا على نهج الحال لا محالة ، أما منفيا فلحرف النفى ، وأما مثبتا فلحرف قد ظاهرا أومقدرا ليقرّبه من زمانك حتى يصلح للحال منتظم فى سلك المضارع المنفى لك أن تقول أخذت أجتهد ما كان يعيننى أحد وأن تقول أخذت أجتهد وما كان يعيننى أحـد وكذا أتانى قد جهده السير بدون الواو أو وقد جهده السير بالواو إلا أن ترك الواو فى النفى وفى الاثبات أرجح ، وأما الظرف فحيث احتمل أن يكون جملة فعليـة وأن لا يكون بحسب التقديرين وتردد لذلك بين أن يكون واردا على أصل الحال وغير وارد جاء الأمران فيـه يقال رأيته على كتفه سيف بدون الواو تارة ، ورأيته وعلى كتفه سيف بالواو أخرى هذا ، ثم من عرف السبب فى تقديم الحال إذا أريد ايقاعها عن النكرة تنبه بجواز ايقاعها عن النكرة مع الواو فى مثل جاءنى رجل وعلى كتفه سيف ولزيد جوازه فى قوله تعالى ـ وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ـ على ماقدمت ، وتنبه لوجوب الواو فى نحو جاءنى رجل وعلى كتفه سيف عند ارادة الحال ولوجوب تركه فيـه عنـد إرادة الوصف لامتناع عطف الصفة على موصوفها ألبتة فتأمل وأما ليس فلما قام مع خبره مقام الفعل المنفى جاء كثيرا أتانى وليس معه غيره وأتانى ليس معه غيره ، قال :

إذا جرى فى كفـه الرشاء خلى القليب ليس فيه ماء

إلا أن ذكر الواو أرجح ووقوعـه فى الكلام أدور . وأما الحالات المقتضية لطىّ الجمل عن الكلام ايجازا ولا طيها إطنابا فمن أحاط علما بما قد سبق استغنى بذلك عن بسط الكلام ههنا فلنقتصر على بيان معنى الايجاز والإطناب ، وعلى إيراد عدة أمثلة فى الجانبين ، أما الايجاز والأطناب فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والبناء على شىء عرفى مثـل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم فى التأدية للمعانى فيما بينهم ولابدّ من الاعتراف بذلك مقيسا عليـه ولنسمه متعارف الأوساط ، وأنه فى باب البلاغة لايحمد منهم ولا يذم ، فالإيجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقلّ من عبارات متعارف الأوساط والإطناب هو أداؤه بأكثر من عباراتهم سواء كانت القلة أوالكثرة راجعة إلى الجمل أو الى غير الجمل هذا ، وقد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل فالآن فهمتها لتعرفن الوجازة متفاوتة بين وجيز وأوجز بمراتب لاتكاد تنحصر والإطناب كذلك ، وعرفت من ذلك معنى قول القائل فى وصف البلغاء :

يرمون بالخطب الطوال وتارة وحى الملاحظ خيفة الرقباء

وذكرت أيضا للاختصار والتطويل مقامات قد أرشدت بها إلى مناسباتها فما صادف من ذلك موقعه حمد وإلا ذم وسمى الايجاز اذ ذاك عيا وتقصيرا والإطناب إكثارا وتطويلا ، والعلم فى الايجاز قوله علت كلمته ـ فى القصاص حياة ـ وإصابته المحز بفضله على ما كان عند أوجز كلام فى هذا المعنى وذلك قولهم القتل أنفى للقتل ، ومن الإيجاز قوله تعالى ـ هدى للمتقين ـ ذهابا الى أن المعنى

هـدى للضالين الصائرين إلى التقوى بعـد الضلال لما أن الهدى أى الهداية انما تـكون للضال لاللمهتدى ووجه حسنه قصد المجاز المستفيض نوعه وهو وصف الشيء بما يئول إليه والتوصل به إلى تصدير أولى الزهراوين بذكر أولياء الله وقولهم فغشيهم من اليم ماغشيهم أظهر من أن يخفى حاله فى الوجازة نظرا إلى ماناب عنه وكذا قوله ـ ولاينبئك مثل خبير ـ وانظر إلى الفاء التى تسمى فاء فصيحة فى قوله تعالى ـ فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم ـ كيف أفادت فامتثلتم فتاب عليكم وفى قوله ـ فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ـ مفيدة فضرب فانفجرت وتأمل قوله ـ فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى ـ أليس يفيد فضربوه فحيي فقلنا كذلك يحيي الله الموتى وقدر صاحب الكشاف رحمه الله قوله ـ ولقد آتينا داود وسليمان علما وقالا الحمد لله ـ نظرا إلى الواو فى وقالا ، ولقد آتينا داود وسليمان علما فعملا به وعلماه وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة وقالا الحمد لله ، و يحتمل عندى أنه أخبر تعالى عما صنع بهما وأخبر عما قالا كأنه قال نحن فعلنا ايتاء العلم وهما فعلا الحمد تفويضا استفادة ترتب الحمد على ايتاء العلم إلى فهم السامع مثله فى قم يدعوك بدل قم فانه يدعوك وانه فن من البلاغة لطيف المسلك ومن أمثلة الاختصار قوله تعالى ـ فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا ـ بطي أبحت لكم الغنائم لدلالة فاء التسبيب فى فكلوا ، وقوله ـ فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم ـ بطى ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم فعدوا عن الافتخار لدلالة الفاء فى فلم وكذا قوله ـ فانما هى زجرة واحدة فاذاهم ينظرون ـ إذ المعنى إذا كان ذلك فماهى إلا زجرة واحدة وكذا قوله ـ فالله هو الولى ـ تقديره ان أرادوا وليا بحق فالله هو الولى بالحق ولا ولى سواه ـ وكذا قوله ـ ياعبادى الذين آمنوا ان أرضى واسعة فاياى فاعبدون ـ أصله فان لم يتأت أن تخلصوا العبادة لى فى أرض فاياى فى غيرها اعبدوا فاعبدون أى فأخلصوها لى فى غيرها حذف الشرط وعوض عنه تقديم المفعول مع إرادة الاختصاص بالتقديم وقوله ـ كلا فاذهبا بآياتنا ـ أى ارتدع عن خوف قتلهم فاذهبا أى فاذهب أنت وأخوك لدلالة كلا على الطوى ، وقوله ـ إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم ـ أصله إذ يلقون أقلامهم ينظرون ليعلموا أيهم يكفل مريم لدلالة أيهم على ذلك بوساطة علم النحو وقوله ـ ليحق الحق و يبطل الباطل المراد ليحق الحق و يبطل الباطل فعل مافعل وكذا قوله ـ ولنجعله آية للناس ـ أصل الكلام ولنجعله آية للناس فعلنا مافعلنا وكذا قوله ـ ليدخل الله فى رحمته ـ أى لأجل الادخال فى الرحمة كان الكف ومنع التعذيب وقوله ـ إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان إنه كان ظلوما جهولا ـ إذا لم يفسر الحمل بمنع الأمانة والغدر ، وأريد التفسير الثانى وهو تحمل التكليف كان أصل الكلام وحملها الانسان ثم خان به منها عليه بقوله ـ إنه كان ظلوما جهولا ـ الذى هو توبيخ للانسان على ماهو عليه من الظلم والجهل فى الغالب وقوله ـ أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا ـ تتمته ذهبت نفسك عليهم حسرة حذفت لدلالة فلاتذهب نفسك عليهم حسرات ـ أو تتمته كمن هداه الله حذفت لدلالة ـ فان الله يضل من يشاء و يهدى من يشاء ـ وقول العرب جاء بعد

بالثنيا والتي بترك صلة الموصول ايثارا للايجاز تنبيهاعلى أن المشار إليهابالثنيا والتي وهي المحنة والشدائد بلغت من شدتها وفظاعة شأنها مبلغا يبهت الواصف معهاحتى لايحير ببنت شفة ، ومن الايجاز قوله عز قائلا ـ قل أتنبئون الله بما لايعلم ـ أى بما لاثبوت له ولا علم الله متعلق به نفيا للملزوم وهو النبأبه بنفي لازمه وهو وجوب كونه معلوما للعالم الذات لو كان له ثبوت بأى اعتبار كان وقوله ـ ان الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفرا لن تقبل توبتهم ـ أصله لن يتوبوا فلن يكون قبول توبة فأوثر الايجاز ذهابا إلى انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهو قبول التوبة الواجب فى حكمته تعالى وتقدس وقوله ـ بما أشركوا بالله مالم ينزل به سلطانا ـ أى شركاء لاثبوت لها أصلا ولا أنزل الله بإشراكها حجة أى تلك و إنزال الحجة كلاهمامنتف فى أسلوب قوله * على لاحب لايهتدى بمناره * أى لامنار ولا اهتداء به ، وقوله * ولا ترى الضب بها ينجحر * أى لا ضب ولا انجحار نفيا للأصل والفرع ، ومنه ـ وان جاهداك على أن تشرك بى ماليس لك به علم ـ إذالمراد لاذاك ولاعلمك به أى كلاهما غير ثابت وكذا ـ ماللظالمين من حميم ولاشفيع يطاع ـ أى لاشفاعة ولا طاعة ، ومن الايجاز قوله ـ وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا ـ أصل الكلام خلطوا عملا صالحا بسىء وآخر سيئا بصالح ، لأن الخلط يستدعى مخلوطا ومخلوطا به : أى تارة أطاعوا وأحبطوا الطاعة بكبيرة وأخرى عصوا وتداركوا المعصية بالتوبة ، وقوله ـ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ماقد سلف ـ أصله قل لهم قولى لك ان ينتهوا يغفرلهم وكذا قوله ـ قل للذين كفروا سيغلبون ـ فيمن قرأبياء الغيبة ـ ومن أمثلة الإطناب قوله ـ ان فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التى تجرى فى البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها و بث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون ـ ترك إيجازه وهو أن فى ترجح وقوع أى ممكن كان على لاوقوعه لآيات للعقلاء لكونه كلاما لامع الإنس فحسب بل مع الثقلين ولا مع قرن دون قرن بل مع القرون كلهم قرنا فقرنا إلى انقراض الدنيا وان فيهم لمن يعرف و يقدر من مرتكبي التقصير فى باب النظر والعلم بالصانع من طوائف الغواة ، فقل لى أى مقام للكلام أدعى لترك إيجازه إلى الاطناب من هذا ؟ وقوله ـ قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى ابراهيم واسماعيل واسحق و يعقوب والأسباط وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم لانفرق بين أحد منهم ـ وأوثر الإطناب فيه على إيجازه وهو آمنابالله و بجميع كتبه لما كان بمسمع من أهل الكتاب فيهم من لايؤمن بالتوراة و بالقرآن وهم النصارى القائلون ليست اليهود على شىء وفيهم من لايؤمن بالإنجيل و بالقرآن وهم اليهود وكل منهم مدع للإيمان بجميع ما أنزل الله تقريعا لأهل الكتاب وليبتهج المؤمنون بما نالوا من كرامة الاهتداء ووقع الايجاز عن طباق المقام بمراحل ، وقوله ـ واتقوا يوما لاتجزى نفس عن نفس شيئا ولايقبل منها عدل ولاتنفعها شفاعة ولاهم ينصرون ـ لم يؤثر إيجازه

وهو واتقوا يوما لاخلاص عن العقاب فيه لكل من جاء مذنبا إذ كان كلاما مع الأمة لنقش صورة ذلك اليوم فى ضمائرهم وفى الأمة الجاهل والعالم والمعترف والجاحد والمسترشد والمعاند والفهم والبليد لئلا يختص المطلوب منهم بفهم أحد دون أحد وأن لا يكون بحيث يناسب قوة سامع دون سامع أو يخلص إلى ضمير بعض دون بعض ، وقوله ـ الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ـ لو أريد اختصاره لما انخرط فى الذكر يؤمنون به إذليس أحد من مصدقى حملة العرش يرتاب فى إيمانهم ، ووجه حسن ذكره إظهار شرف الايمان وفضله والترغيب فيه ، وقوله ـ إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ـ ولو أوثر اختصاره فقوله والله يعلم انك لرسوله فضل فى البين من حيث ان مساق الآية لتكذيب المنافقين فى دعوى الإخلاص فى الشهادة لترك ولكن إيهام رد التكذيب إلى نفس الشهادة لولم يكن بهذا الفضل أبى الاختصار ، وما يحكيه عن موسى عليه السلام ـ هى عصاى أتوكأ عليها وأهش بها على غنمى ولى فيها مآرب أخرى ـ جوابا عن قوله ـ وما تلك بيمينك ـ وكذا ما يحكيه ـ نعبد أصناما فنظل لها عاكفين ـ فى الجواب عن قول إبراهيم ـ ما تعبدون ـ من باب الاطناب إذ لو أريد الايجاز لكفى عصاى وأصناما ، وقد سبق وجه الاطناب فيهما ، ومما يعد من الاطناب وهو فى موقعه قول الخضر لموسى عليه السلام فى الكرة الثانية ـ ألم أقل لك ـ بزيادة لك لاقتضاء المقام مزيد تقرير لما قد كان قدم له من إنك لن تستطيع معى صبرا ، وكذا قول موسى عليه السلام ـ رب اشرح لى صدرى ـ بزيادة لى لاكتساء الكلام معها من تأكيد الطلب لانشراح الصدر مالا يكون بدونه ، ألا تراك إذا قلت اشرح لى أفاد أن شيئا ما عندك تطلب شرحه فكنت مجملا فاذا قلت صدرى عدت مفصلا وان كان الطلب وقت الارسال الذى هو مقام مزيد احتياج إلى انشراح الصدر لما تؤذن به الرسالة من تلقى المكاره وضروب الشدائد ، وقوله تعالى ـ ألم نشرح لك صدرك ـ وارد على هذا التوخى ومزيد التقرير ، وقول البلغاء فى الجواب مثل لا وأصلحك الله بزيادة الواو خلافا لما عليه كلام الأوساط من الإطناب فى موقع ولك أن تعد باب نعم وبئس موضوعا على الاطناب إذ لو أريد الاختصار لكفى نعم زيد وبئس عمرو وأن تجعل الحكمة فى ذلك توخى تقرير المدح والذم لاقتضائهما مزيد التقرير لكونهما للمدح العام والذم العام الشائعين فى كل خصلة محمودة ومذمومة المستبعد تحققهما وهو أن يشيع كون المحمود محمودا فى خصال الحمد وكون المذموم مذموما فى خلافها وتجعل وجه التقرير الجمع بين طرفى الإجمال والتفصيل ألا تراك إذا قلت نعم الرجل مريدا باللام الجنس دون العهد كيف توجه المدح إلى زيد أولا على سبيل الاجمال لكونه من أفراد ذلك الجنس واذا قلت نعم رجلا فأضمرته من غير ذكر له سابق وفسرته باسم جنسه ثم إذا قلت زيد كيف توجهه اليه ثانيا على سبيل التفصيل وأن هذا الباب متضمن للطائف فيه من الاطناب الواقع فى موقعه ماترى وفيه تقدير السؤال وبناء المخصوص عليه يقدر بعد نعم الرجل أو نعم رجلا من هو ويبنى عليه زيد : أى هو زيد وقد عرفت فيما سبق لطف هذا النوع وفيه اختصار من جهة وهو ترك المبتدأ فى الجواب ، ولا يخفى حسن موقعه ولولم

يكن فيه شيء سوى أنه يبرز الكلام فى معرض الاعتدال نظرا إلى إطنابه من وجه والى اختصاره من آخر أو ايهامه الجمع بين المتنافيين مثله فى جمعه بين الاجمال والتفصيل فمبنى السحر الكلامى الذى يقرع سمعك على أمثال ذلك لكفى ، وقد أطلعناك على كيفية التعرض بجهات الحسن ففتش عنها تر الباب مشحونا بجهات وكنت المرجوع إليه فى اختيار المختار من أقوال النحويين فى الباب كقول من يرى المخصوص مبتدأ والفعل مع الذى يليه خبرا مقدما وقول من يرى المخصوص خبرا لمبتدأ محذوف على ما رأيت وقول من لا يرى اللام فى الفاعل الا للجنس وقول من لا يأبى كونها لتعريف العهد .

واعلم أن باب التمييز كله سواء كان عن مفرد أو عن جملة باب منزال عن أصله لتوخى الإجمال والتفصيل ، ألا تراك تجد الأمثلة الواردة من نحو عندى منوان سمنا وعشرون درهما وملء الإناء عسلا وطاب زيد نفسا وطار عمرو فرحا وامتلأ الاناء ماء منادية على أن الأصل عندى سمن منوان ودراهم عشرون وعسل ملء الاناء وطاب نفس زيد وطير الفرح عمرا وملأ الماء الاناء ، ولمصادفة الاجمال والتفصيل الموقع فيما يحكيه جل وعلا عن زكريا عليه الصلاة والسلام من قوله — واشتعل الرأس شيبا — فى مقام البانة وحين التلقى لتوابع انقراض الشباب ترى ماترى من مزيد الحسن وفى هذه الجملة وفيما قبلها من — رب إنى وهن العظم منى — لطائف وأية كلمة فى القرآن فضلا عن جملة فضلا عما تجاوز لا يحتوى على لطائف ولأمر ما تلى على من كانوا النهاية فى فصاحة البشر وبلاغة أهل الوبر منهم والمدر — وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله — فما أحاروا ببنت شفة ولا صدروا هنالك عن موصوف ولا صفة ، على أنهم كانوا الحراص على التسابق فى رهان المفاخر ، والمتهالكين على ركوب الشطط فى امتهان المفاخر ، تأبى لهم العصبية أن لا يرد عضب مفاخرهم كهاما ، وأن لا يعد صيب مطرانه جهاما ، والكلام فى تلك اللطائف مفتقر إلى أخذ أصل معنى الكلام ومرتبته الأولى ، ثم النظر فى التفاوت بين ذلك وبين ما عليه نظم القرآن وفى كم درجة يتصل أحد الطرفين بالآخر ، فنقول : لا شبهة أن أصل معنى الكلام ومرتبته الأولى يا ربى قد شخت فان الشيخوخة مشتملة على ضعف البدن وشيب الرأس المتعرض لهما ، ثم تركت هذه المرتبة لتوخى مزيد التقرير إلى تفصيلها فى ضعف بدنى وشاب رأسى ، ثم تركت هذه المرتبة الثانية لاشتمالها على التصريح إلى ثالثة أبلغ وهى الكناية فى وهنت عظام بدنى لما ستعرف أن الكناية أبلغ من التصريح ، ثم لقصد مرتبة رابعة أبلغ فى التقرير بنيت الكناية على المبتدأ فحصل أنا وهنت عظام بدنى ثم لقصد خامسة أبلغ أدخلت إن على المبتدأ فحصل انى وهنت عظام بدنى ، ثم لطلب تقرير أن الواهن هى عظام بدنه قصدت مرتبة سادسة وهى سلوك طريق الاجمال والتفصيل فحصل انى وهنت العظام من بدنى ، والذى سبق فى تقرير معنى الاجمال والتفصيل فى — رب اشرح لى صدرى — ينبه عليه ههنا ، ثم لطلب مزيد اختصاص العظام به قصدت مرتبة سابعة وهى ترك توسيط البدن فحصل انى وهنت العظام منى ، ثم لطلب

شمول الوهن العظام فردا فردا قصدت مرتبة ثامنة ، وهي ترك جمع العظم الى الإفراد لصحة حصول وهن المجموع بالبعض دون كل فرد فرد فحصل ما ترى وهو الذى فى الآية — انى وهن العظم منى — وهكذا تركت الحقيقة فى شاب رأسى الى أبلغ وهى الاستعارة فسيأتيك أن الاستعارة أبلغ من الحقيقة فحصل اشتعل شيب رأسى ، ثم تركت الى أبلغ وهى اشتعل رأسى شيبا ، وكونها أبلغ من جهات إحداها اسناد الاشتعال الى الرأس لافادة شمول الاشتعال الرأس اذ وزان اشتعل شيب رأسى واشتعل رأسى شيبا وزان اشتعل النار فى بيتى واشتعل بيتى نارا والفرق نير ، وثانيتها الاجمال والتفصيل فى طريق التمييز ، وثالثتها تنكير شيبا لافادة المبالغة ، ثم ترك اشتعل رأسى شيبا لتوخى مزيد التقرير الى اشتعل الرأس منى شيبا على نحو : وهن العظم منى ثم ترك لفظ منى لقرينة عطف واشتعل الرأس على وهن العظم منى لمزية مزيد التقرير وهى إيهام حوالة تأدية مفهومه على العقل دون اللفظ .

واعلم أن الذى فتق أكمام هذه الجهات عن أزاهير القبول فى القلوب هو أن مقدمة هاتين الجملتين وهى رب اختصرت ذلك الاختصار بأن حذفت كلمة النداء وهى يا وحذفت كلمة المضاف اليه وهى ياء المتكلم واقتصر من مجموع الكلمات على كلمة واحدة فحسب وهى المنادى والمقدمة للكلام كما لايخفى على من له قدم صدق فى نهج البلاغة نازلة منزلة الأساس للبناء فكما أن البناء الحاذق لايرمى الأساس إلا بقدر مايقدر من البناء عليه كذلك البليغ يصنع بمبدإ كلامه فمتى رأيته اختصر المبدأ فقد آذنك باختصار مايورد ، ثم إن الاختصار لكونه من الأمور النسبية يرجع فى بيان دعواه إلى ماسبق تارة و إلى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر أخرى ، والذى نحن بصدده من القبيل الثانى إذ هو كلام فى معنى انقراض الشباب و إلمام المشيب ، وهل معنى أحق أن يمترى القائل فيه أفاويق المجهود و يستغرق فى الإنباء عنه كل حد معهود من انقراض أيام ما أصدق من يقول فيها :

وقد تعوضت عن كل بمشبهه ... فما وجدت لأيام الصبا عوضا

ومن إلمام المشيب المعيب المر الطالع الأمر المغيب :

تعيب الغانيات على شيبي ... ومن لى أن أمتع بالمعيب

اللهم زدنا اطلاعا على لطائف قرآنك الكريم ، وغوصا على لآلئ فرقانك العظيم ، ووفقنا لابتغاء مرضاتك فى طلوع المشيب المر ، واختم بالخير فى مغيبة الأمر فانه لا يكون إلا ماتشاء بيدك الأمر كله . وليكن هذا آخر الكلام فى الفن الرابع ، ولنعد إلى الفصل الموعود وهو الكلام فى معنى القصر .

فصل فى بيان القصر

اعلم أن القصر كما يجرى بين المبتدا والخبر فيقصر المبتدأ تارة على الخبر والخبر على المبتدا أخرى ، يجرى بين الفعل والفاعل و بين الفاعل والمفعول و بين المفعولين و بين الحال وذى الحال و بين كل طرفين ، وأنت إذا أتقنته فى موضع ملكت الحكم فى الباقى و يكفيك مجرد التنبيه هنالك

وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان كقولك : زيد شاعر لامنجم لمن يعتقده شاعرا ومنجما أو قولك زيد قائم لا قاعد لمن يتوهم زيدا على أحد الوصفين من غير ترجيح ، ويسمى هذا قصر إفراد بمعنى أنه يزيل شركة الثانى أو بوصف مكان آخر كقولك لمن يعتقد زيدا منجما لا شاعرا : مازيد منجم بل شاعر أو زيد شاعر لامنجم ويسمى هذا قصر قلب بمعنى أن المتكلم يقلب فيه حكم السامع ، أو الى تخصيص الوصف بموصوف قصر أفراد كقولك ماشاعر إلا زيد لمن يعتقد زيدا شاعرا لكن يدعى شاعرا آخر أو قولك ماقائم إلا زيد لمن يعتقد قائمين أو أكثر فى جهة من الجهات معينة أو قصر قلب كقولك : ماشاعر الا زيد لمن يعتقد أن شاعرا فى قبيلة معينة أو طرف معين لكنه يقول ما زيد هناك بشاعر . وللقصر طرق أربعة أحدها طريق العطف كما تقول فى قصر الموصوف على الصفة إفرادا أو قلبا بحسب مقام السامع زيد شاعر لا منجم وما زيد منجم بل شاعر وفى قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين ماعمرو شاعر بل زيد أو زيد شاعر لاعمرو أولا غير بتقدير لاغير زيد إلا أنك تترك الاضافة لدلالة الحال وتبنى غيرا بالضم على نحو بناء الغايات أو ليس غيرا وليس إلا بتقدير ليس شاعر غير المذكور أوالا المذكور فتجعل النفى عاما ليتناول كل شاعر يعتقد ممن عدا زيدا . والفرق بين قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف واضح ، فان الموصوف فى الأول لايمتنع أن يشاركه غيره فى الوصف ويمتنع فى الثانى وأن الوصف فى الثانى يمتنع أن يكون لغير الموصوف ولا يمتنع فى الأول . وثانيها النفى والاستثناء كما تقول فى قصر الموصوف على الصفة افرادا أوقلبا ليس زيد الاشاعرا أوما زيد الاشاعرا وإن زيد الاشاعرا ومازيد الا قائم أوما زيد إلا يقوم ، ومن الوارد فى التنزيل على قصر الإفراد قوله تعالى ــ وما محمد إلا رسول ــ فمعناه محمد مقصور على الرسالة لايتجاوزها إلى البعد عن الهلاك نزل المخاطبون لاستعظامهم أن لايبقى لهم منزل المبعدين لهلاكه وهو من اخراج الكلام لاعلى مقتضى الظاهر وقوله تعالى ــ ان حسابهم الاعلى ربى ــ فمعناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربى لايتجاوزه إلى أن يتصف بعلىّ وقوله وما أنا بطارد المؤمنين ان أنا إلا نذير فمعناه أنا مقصور على النذارة لا أتخطاها إلى طرد المؤمنين وقوله تعالى ــ وماأنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون ــ فالمراد لستم فى دعوا كم للرسالة عندنا بين الصدق وبين الكذب كما يكون ظاهر حال المدعى إذا ادعى بل أنتم عندنا مقصورون على الكذب لاتتجاوزونه إلى حق كما تدعونه ومامعكم من الرحمن منزل فى شأن رسالتكم ، ومن الوارد على قصر القلب قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام ماقلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله لأنه قاله فى مقام اشتمل على معنى أنك ياعيسى لم تقل للناس ما أمرتك لأنى أمرتك أن تدعو الناس إلى أن يعبدونى ثم انك دعوتهم الى أن يعبدوا من هو دونى ألا ترى الى ماقبله وإذ قال الله ياعيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله ، وفى قصر الصفة على الموصوف افرادا مايشاعر الازيد أوماجاء إلا زيد لمن يرى الشعر لزيد ولعمرو

أوالمجيء لهما ، وقلبا ماشاعر إلا زيد ماجاء إلا زيد لمن يرى أن زيدا ليس بشاعر وأن زيدا ليس بجاء ، وتحقيق وجه القصر فى الأول هوأنك بعد علمك أن أنفس الذوات يمتنع نفيها وإنما تنفى صفاتها وتحقيق ذلك يطلب من علوم أخر متى قلت ما زيد توجه النفى الى الوصف وحين لانزاع فى طوله ولاقصره ولاسواده ولابياضه وما شاكل ذلك وإنما النزاع فى كونه شاعرا أومنجما تناولهما النفى فاذا قلت إلا شاعر جاء القصر ، وتحقيق وجه القصر فى الثانى هوأنك متى أدخلت النفى على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر وقلت ماشاعر أو مامن شاعر أولاشاعر توجه بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان عاما كقولك فى الدنيا شعراء وفى قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك : زيد وعمرو شاعران فتناول النفى ثبوته لذلك فتى قلت إلا زيد أفاد القصر . وثالثها استعمال إنما كما تقول فى قصر الموصوف على الصفة قصر افراد إنما زيد جاء إنما زيد يجيء لمن يردده بين المجيء والذهاب من غير ترجيح لأحدهما ، أوقصر قلب لمن يقول زيد ذاهب لاجاء ، وفى تخصيص الصفة بالموصوف افرادا إنما يجيء زيد لمن يردد المجيء بين زيد وعمرو أو يراه منهما وقلبا لمن يقول لايجيء زيد ويضيف اليه الذهاب . والسبب فى إفادة إنما معنى القصر هو تضمينه معنى ما وإلا ولذلك تسمع المفسرين لقوله تعالى — إنما حرم عليكم الميتة والدم — بالنصب يقولون معناه ماحرم عليكم إلا الميتة والدم وهو المطابق لقراءة الرفع المقتضية لانحصار التحريم على الميتة والدم بسبب أن ما فى قراءة الرفع يكون موصولا صلته حرم عليكم واقعا اسما لإن ويكون المعنى أن المحرم عليكم الميتة وقد سبق أن قولنا المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يقتضى انحصار الانطلاق على زيد وترى أئمة النحو يقولون إنما تأتى إثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه. ويذكرون لذلك وجها لطيفا يسند الى على بن عيسى الربعى وأنه كان من أكابر أئمة النحو ببغداد وهو أن كلة ان لما كانت لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدلاالنافية على مايظنه من لاوقوف له بعلم النحو ضاعف تأكيدها فناسب أن يضمن معنى القصر لأن قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس إلا تأكيدا للحكم على تأكيد ألاتراك متى قلت لمخاطب يردد المجيء الواقع بين زيد وعمرو زيد جاء لاعمرو كيف يكون قولك زيد جاء اثباتا للمجيء لزيد صريحا وقولك لاعمرو اثباتا ثانيا للمجيء لزيد ضمنا ومما ينبه على أنه متضمن معنى ماوإلا صحة انفصال الضمير معه كقولك : إنما يضرب أنا مثله فى مايضرب إلا أنا ، قال الفرزدق :

* أنا الذائد الحامى الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

كما قال غيره :

قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا

ورابعها التقديم كما تقول فى قصر الموصوف على الصفة تميمى أنا قصر افراد لمن يرددك بين قيس وتميم ، أوقصر قلب لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس وكذا قائم هوأوقاعد هو بالاعتبارين بحسب المقام فى قصر الصفة على الموصوف افرادا أنا كفيت مهمك بمعنى وحدى لمن يعتقد أنك وزيدا

كفيتاه مهمه ، وقلبا أنا كفيت مهمك بمعنى لاغيرى لمن يعتقد كافى مهمه غيرك وكذا زيدا ضربت أوما زيدا ضربت بالاعتبارين على ماتضمن ذلك فصل التقديم ، وهذه الطرق تتفق من وجه وهو أن المخاطب معها يلزم أن يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ وأنت تطلب بها تحقيق صوابه ونفى خطئه تحقق فى قصر القلب كون الموصوف على أحد الوصفين أوكون الوصف لأحد الموصوفين وهو صوابه وتنفى تعيين حكمه وهو خطؤه وتحقق فى قصر الإفراد حكمه فى بعض وهو صوابه وتنفيه عن البعض وهو خطؤه ويختلف من وجوه فالطرق الأول الثلاث دلالتها على التخصيص بوساطة الوضع وجزم العقل ودلالة التقديم عليه بوساطة الفحوى وحكم الذوق ، والطريق الأول الأصل فيه التعرض للمثبت وللمنفى بالنص كما ترى فى قولك زيد شاعر لامنجم فى قصر الموصوف على الصفة وزيد شاعر لاعمرو فى قصر الصفة على الموصوف لا تترك النص ألبتة إلاحيث يورث تطويلا ويكون المقام اختصاريا كما إذا قال المخاطب زيد يعلم الاشتقاق والصرف والنحو والعروض وعلم القافية وعلم المعانى وعلم البيان فتقول زيد يعلم الاشتقاق لاغير أو ليس غير أوليس إلا أوكما إذا قال زيد يعلم النحو وعمرو وبكر وخالد وفلان وفلان فتقول زيد يعلم النحو لاغير ، والطرق الأخيرة الأصل فيها النص بما يثبت دون ماينفى كما ترى فى قولك ما أنا لا تميمى وإنما أنا تميمى وتميمى أنا فى قصر الموصوف على الصفة وفى قصر الصفة على الموصوف مايجىء إلازيد وإنما يجىء زيد وهو يجىء ، والطريق الأول لايجامع الثانى فلا يصح مازيد إلاقائم لاقاعد ولا مايقوم إلازيد لاعمرو ، والسبب فى ذلك هو أن لا العاطفة من شرط منفيها أن لا يكون منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفى نحو : جاءنى زيد لاعمرو ، ونحو زيد قائم لاقاعد أو متحرك لاساكن أوموجود لامعدوم ويمتنع تحقق شرطها هذا فى منفيها إذا قلت مايقوم إلازيد لاعمرو ومازيد إلاقائم لاقاعد والذى سبق فى تحقيق وجه القصر فى النفى والاستثناء يكشف لك الغطاء ويجامع الطريقين الأخيرين فيقال إنما أنا تميمى لاقيسى وتميمى أنا لاقيسى وإنما يأتينى زيد لاعمرو وهو يأتينى لاعمرو ، وجه صحة مجامعة لا العاطفة إنما مع امتناع مجامعتها ما وإلا عين وجه صحة أن يقال امتنع عن المجىء زيد لاعمرو مع امتناع أن يقال ماجاء زيد لاعمرو وهو كون معنى النفى فى إنما وفى قولك امتنع عن المجىء ضمنا لاصريحا لكن إذا جامعت لا العاطفة إنما جامعتها بشرط وهو أن لا يكون الوصف بعد إنما مما له فى نفسه اختصاص بالموصوف المذكور كقوله عز اسمه — إنما يستجيب الذين يسمعون — فان كل عاقل يعلم أنه لا يكون استجابة إلا ممن يسمع ويعقل وقوله — إنما أنت منذر من يخشاها — فلايخفى على أحد ممن به مسكة أن الانذار إنما يكون انذارا ويكون له تأثير إذا كان مع من يؤمن بالله وبالبعث والقيامة وأهوالها ويخشى عقابها ، وقولهم إنما يعجل من يخشى الفوت فمركوز فى العقول أن من لم يخش الفوت لم يعجل ، وإذا كان له اختصاص لم يصح فيه استعمال لا العاطفة فلا تقل إنما يعجل من يخشى الفوت لامن يأمنه ، وطريق النفى والاستثناء يسلك مع مخاطب تعتقد فيه أنه مخطئ وتراه يصر كما إذا رفع لكما شبح من بعيد لم

تقل ماذاك الا زيد لصاحبك إلا وهو يتوهمه غير زيد و يصر على انكار أن يكون اياه وما قال الكفار للرسل إن أنتم الا بشر مثلنا الا والرسل عندهم فى معرض المنتفى عن البشرية والمنسلخ عنه حكمها بناء على جهلهم أن الرسول يمتنع أن يكون بشرا أوما تسمع فى موضع آخر كيف تجد مايحكى عنهم هناك يرشح بما يتلوث به صماخك من تقرير جهلهم هذا ، وهو ـ ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شىء إن أنتم إلا تكذبون ـ . وما أعجب شأن المشركين مارضوا للنبي صلى الله عليه وسلم أن يكون بشرا ورضوا للاله أن يكون حجرا . وأما قول الرسل لهم إن نحن إلا بشر مثلكم فمن باب المجاراة وارخاء العنان مع الخصم ليعثر حيث يراد تبكيته كما قد يقول من يخالفك فيما ادّعيت انك من شأنك كيت وكيت فأنت تقول نعم ان من شأنى كيت وكيت والحق فى يدك هناك ولكن كيف يقدح فى دعواى هاتيك ، وعلى هذا مامن موضع يأتى فيه النفى والاستثناء الا والمخاطب عند المتكلم مرتكب للخطأ مع اصرار إما تحقيقا إذا أخرج الكلام على مقتضى الظاهر و إما تقديرا إذا أخرج لا على مقتضى الظاهر كقوله تعالى ـ وما أنت بمسمع من فى القبور إن أنت إلا نذير ـ لما كان النبي عليه الصلاة والسلام شديد الحرص على هداية الخلق وما كان متمناه شيئا سوى أن يرجعوا عن الكفر فيملكوا زمام السعادة عاجلا وآجلا ، ومتى رآهم لم يؤمنوا تداخله عليه الصلاة والسلام من الوجد والكآبة ما كاد يبخع له حتى قيل له ـ فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا ـ و يتساقط عليه الصلاة والسلام حسرات على توليهم و إعراضهم عن الحق ، وما كانت شفقته عليهم تدعه يلقى حبلهم على غاربهم ليهيموا فى أودية الضلال بل كانت تدعوه عليه الصلاة والسلام أن يرجع إلى تزيين الإيمان لهم عوده على بدئه عسى أن يسمعوا و يعوا راكبا فى ذلك كل صعب وذلول أبرز لذلك فى معرض من ظنّ أنه يملك غرس الايمان فى قلوبهم مع إصرارهم على الكفر فقيل له لست هناك ـ إن أنت إلا نذير ـ وقوله عز وعلا ـ قل لا أملك لنفسى نفعا ولا ضرّا إلا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسنى السوء إن أنا إلا نذير و بشير لقوم يؤمنون ـ مصبوب فى هذا القالب .

وطريق انما يسلك مع مخاطب فى مقام لا يصر على خطئه أو يجب عليه أن لا يصر على خطئه لا تقول انما زيد يجىء أو انما يجىء زيد إلا والسامع متلق كلامك بالقبول وكذا لا تقول ـ انما الله إله واحد ـ الا و يجب على السامع أن يتلقاه بالقبول ، والأصل فى انما أن تستعمل فى حكم لا يعوزك تحقيقه اما لأنه فى نفس الأمر جلى أو لأنك تدعيه جليا فمن الأول قوله تعالى ـ انما أنت منذر من يخشاها ـ وقوله ـ انما يستجيب الذين يسمعون ـ وقوله ـ انما يعجل من يخشى الفوت ، وقولك للرجل الذى ترققه على أخيه وتنبهه للذى يجب عليه من صلة الرحم ومن حسن التحفى انما هو أخوك ولصاحب الشرك ـ انما الله إله واحد ، ومن الثانى قول الشاعر :

انما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء

ادّعى أن كون مصعب كما ذكر جلىّ وأنه عادة الشعراء يدّعون الجلاء فى كل ما يمدحون به ممدوحيهم ألا يرى الى قوله :

وتعذلني أفناء سعد عليهم   وما قلت الا بالتى علمت سعد

والى قوله : لا أدعى لأبى العلاء فضيلة   حتى يسلمها اليه عداه

والى قوله : فيامن لديه أن كل امرىء له   نظير وان حاز الفضائل هل له

وما يحكى عن اليهود فى قوله عز وعلا ـ وإذا قيل لهم لاتفسدوا فى الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ـ ادّعوا على مجرى عادتهم فى الكذب وأن كونهم مصلحين أمر ظاهر مكشوف لاسترة به ، ولذلك أكد الامر جل وعلا فى تكذيبهم حيث قال ـ ألا إنهم هم المفسدون ـ فجاء بالجملة اسمية ومعرّفة الخبر باللام ، وموسطة الفصل ، ومؤكدة بان ، ومصدّرة بحرف التنبيه .

و إذ قدذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه بالطرق التى سمعت فقد حان أن نذكره فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول وكالمفعولين ، وكذى الحال والحال ، ونحن نذكره فى ذلك بطريق النفى والاستثناء ، وطريق انما دون ماسواهما فلهما هناك عدة اعتبارات تراعى فلا بد من تلاوتها عليك .

اعلم أنك اذا أردت قصر الفاعل على المفعول قلت : ماضرب زيد الا عمرا على معنى لم يضربه غير عمرو ، واذا أردت قصر المفعول على الفاعل قلت ماضرب عمرا الا زيد على معنى لم يضربه غير زيد ، والفرق بين المعنيين واضح وهو أن عمرا فى الأول لا يمتنع أن يكون مضروب غير زيد و يمتنع فى الثانى وأن زيدا فى الثانى لا يمتنع أن يكون ضاربا غير عمرو و يمتنع فى الأول ، ولك أن تقول فى الأول ماضرب الا عمرا زيد ، وفى الثانى ماضرب الا زيد عمرا فتقدم وتؤخر الا أن هذا التقديم والتأخير لما استلزم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف قلّ دوره فى الاستعمال لأن الصفة المقصورة على عمرو فى قولنا ماضرزيد الا عمرا هى ضرب زيد لا الضرب مطلقا ، والصفة المقصورة على زيد فى قولنا : ماضرب عمرا الا زيد هى الضرب لعمرو ، واذا أردت قصر أحد المفعولين على الآخر فى نحو كسوت زيدا جبة . قلت فى قصر زيد على الجبة ما كسوت زيدا الا جبة أو ما كسوت الا جبة زيدا وفى قصر الجبة على زيد ما كسوت جبة الا زيدا أو ما كسوت الا زيدا جبة وفى نحو ظننت زيدا منطلقا تقول فى قصر زيد على الانطلاق ماظننت زيدا الا منطلقا وماظننت الا منطلقا زيدا وفى قصر الانطلاق على زيد ماظننت منطلقا الا زيدا وماظننت الا زيدا منطلقا ، و إذا أردت قصر ذى الحال على الحال قلت ماجاء زيد الا را كبا أو ماجاء الا را كبا زيد وفى قصر الحال على ذى الحال ماجاء راكبا الا زيد أو ماجاء الا زيد را كبا والأصل فى جميع ذلك هو أن الا فى الكلام الناس تستلزم ثلاثة أشياء : أحدها المستثنى منه لكون الا للاخراج واستدعاء الاخراج مخرجا منه . وثانيها العموم فى المستثنى منه لعدم المخصص وامتناع ترجيح أحد المتساويين ولذلك ترانا فى علم النحو نقول تأنيث الضمير فى كانت فى قراءة أبى جعفر المدنى ان كانت إلا صيحة بالرفع وفى ترى المبنى للمفعول فى قراءة الحسن فأصبحوا لاترى إلا مساكنهم برفع مساكنهم ، وفى بقيت فى بيت ذى الرمة * ومابقيت الا الضلوع الجراشع * للنظر الى ظاهر اللفظ ، والأصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شىء من الأشياء . وثالثها مناسبة المستثنى منه المستثنى فى جنسه ووصفه ، وأعنى بصفته كونه فاعلا أو مفعولا أو ذا حال أو حالا أو ماترى كيف يقدر

المستثنى منه فى نحو ماجاءنى الا زيد مناسبا له فى الجنس والوصف الذى ذكرت نحو ماجاءنى أحد الا زيد وفى مارأيت الا زيدا نحو مارأيت أحدا الا زيدا وفى ماجاء زيد الا راكبا نحو ماجاء زيد كائنا على حال من الأحوال الا راكبا ، وهــذه المستلزمات توجب جميع تلك الأحكام ، بيان ذلك أنك إذا قلت ماضرب زيد الا عمرا لزم أن يقـدر قبل الا مستثنى منه ليصح الاخراج منه ولزم أن يقـدر عاما لعدم المخصص ولزم أن يقـدر مناسبا للمستثنى الذى هو عمرو فى جنسه ووصـفه ، وحينئذ يمتنع أن يكون صورة الـكلام الا هكذا ماضرب زيد أحـدا الا عمرا واستلزام هذا الـكلام قصر الفاعل على عمرو المفعول ضرورى ، وكذا إذا قلت ما ضرب الا عمرا زيد ، و إذا قلت ماضرب عمرا الا زيد لزم تقـدير مستثنى منه من جنس المستثنى و بوصف العـموم و بوصف المسـتثنى وحينئـذ يكون صورة الـكلام هكذا ما ضرب عمرا أحـد الا زيد ، و يلزم ضرورة قصر المفـعول على زيد الفاعل ، و إذا قلت ما كسوت زيدا الا جبة كان التقدير ما كسوت زيدا ملبسا الا جبة فيكون زيد مقصورا على الجبة لايتعداها الى ملبس آخر ، و إذا قلت ما كسوت جبة الا زيدا كان التقدير ما كسوت جبة أحـدا الا زيدا فتـكون الجبة مقصورة على زيد لا تتعداه الى من عداه و إذا قلت ماجاء راكبا الا زيد كان التقدير ماجاء راكبا أحد الا زيد ، و إذا قلت ماجاء زيد الا راكبا كان التقدير ماجاء زيد كائنا على حال من الأحوال الا راكبا ، واذا قلت ما اخترت رفيقا الا منكم كان التقدير مااخترت رفيقا من جماعة من الجماعات الا منـكم ، واذا قلت مااخترت منـكم الا رفيقا كان التقدير مااخترت منـكم أحدا متصفا بأىّ وصف كان الا رفيقا ، وكذا اذا قلت مااخترت الا رفيقا منـكم بدل أن تقول مااخترت الا منـكم رفيقا لم يعر عن فرق ، وهذا يطلعك على الفرق بين ماقال الشاعر :

لو خير المنبر فرسانه ما اختار الا منـكم فارسا

و بين ماإذا قلت مااختار الا فارسا منـكم . و إذا عرفت هذا فى النفى والاستثناء فاعرفه بعينه فى إنما لا تصنع شيئا غير ماأذكره لك وامض فى الحـكم غير مدافع ، نزل القيد الأخير من الـكلام الواقع بعد انما منزلة المستثنى فقدر نحو : انما يضرب زيد تقدير مايضرب الا زيد ونحو انما يضرب زيد عمرا يوم الجمعة تقـدير ما يضرب زيد عمرا الا يوم الجمعة ، ونحو انما يضرب زيد عمرا يوم الجمعة فى السوق تقدير مايضرب زيد عمرا يوم الجمعة الا فى السوق ، وكذلك اذا قلت : انما زيد يضرب فقدره تقدير مازيد الا يضرب ولا تجوّز معه من التقديم والتأخير ما جوّزته مع ما والا ، ولا تقسه فى ذلك عليه فذاك أصل فى باب القصر ، وهذا كالفرع عليه ، والتقديم والتأخير هناك غير ملبس وهنا مؤدّ إلى الإلباس ، وكذلك قدر انما هذا لك تقدير ماهذا الا لك وانما لك هذا تقدير مالك الا هذا حتى اذا أردت الجمع بين انما وطريق العطف فقل انما هـذا لك لا لغيرك وانما لك هذا لا ذاك وانما يأخذ زيد لا عمرو وإنما زيد يأخذ لايعطى ، ومن هذا يعثر على الفرق بين ــ إنما يخشى الله من عباده العلماء ــ و بين انما يخشى العلماء من عباده الله بتقديم المرفوع على المنصوب

فالأول يقتضى انحصار خشية الله على العلماء ، والثانى يقتضى انحصار خشية العلماء على الله .

واعلم أن حكم غير حكم إلا فى إفادة القصرين وامتناع مجامعة لا العاطفة تقول ماجاءنى غير زيد إما إفرادا لمن يقول جاء زيد مع جاء آخر ، وإما قلبا لمن يقول ماجاء زيد وانما جاء مكانه إنسان آخر ولاتقول ماجاءنى غير زيد لاعمرو .

واعلم أنى مهدت لك فى هذا العلم قواعد متى بنيت عليها أعجب كل شاهد بناؤها ، واعترف لك بكمال الحذق فى صناعة البلاغة أبناؤها ، ونهجت لك مناهج متى سلكتها أخذت بك عن المجهل المتعسف إلى سواء السبيل ، وصرفتك عن الآجن المطروق الى النمير الذى هو شفاء الغليل ، ونصبت لك أعلاما متى انتحيتها أعثرتك على ضوالّ منشودة ، وحشدت منها ماليست عند أحد بمحشودة ، ومثلت لك أمثلة متى حذوت عليها أمنت العثار فى مظان الزالل وأبت أن تتصرف فيما تثنى اليه عنانك يد الخطل ، ثم اذا كنت ممن ملك الذوق الى الطبع وتصفحت كلام رب العزة أطلعتك على مايوردك هناك موارد المزة ، وكشفت انور بصيرتك عن وجه إعجازه القناع ، ونصلت لك ما أجله إيثار أولئك المصاقع على معارضته القراع ، فان ملاك الأمر فى علم المعانى هو الذوق السليم والطبع المستقيم ، فمن لم يرزقهما فعليه بعلوم أخر ، وإلا لم يحظ بطائل مما تقدم وما تأخر :

اذا لم تكن للمرء عين صحيحة فلا غرو أن يرتاب والصبح مسفر

هذا وان الخبر كثيرا مايخرّج لاعلى مقتضى الظاهر ويكون المراد به الطلب فسيذكر ذلك فى آخر القانون الثانى باذن الله تعالى .

(القانون الثانى) من علم المعانى وهو قانون الطلب . قد سبق أن حقيقة الطلب حقيقة معلومة مستغنية عن التحديد فلا نتكلم هناك وانما نتكلم فى مقدمة يستند عليها المقام من بيان مالا بدّ للطلب ومن تنوّعه والتنبيه على أبوابه فى الكلام وكيفية توليدها لما سوى أصلها ، وهى أن لا ارتياب فى أن الطلب من غير تصوّر إجمالا أوتفصيلا لايصح وأنه يستدعى مطلوبا لامحالة ويستدعى فيما هو مطلوب به أن لا يكون حاصلا وقت الطلب وليكن هذا المعنى عندك فسنفرّع عليه . والطلب اذا تأملت نوعان : نوع لايستدعى فى مطلوبه امكان الحصول ، وقولنا لايستدعى أن يمكن أعم من قولنا يستدعى أن لايمكن ، ونوع يستدعى فيه إمكان الحصول ، والمطلوب بالنظر الى أن لا واسطة بين الثبوت والانتفاء يستلزم انحصاره فى قسمين : حصول ثبوت متصوّر ، وحصول انتفاء متصور و بالنظر الى كون الحصول ذهنيا وخارجيا يستلزم انقساما الى أربعة أقسام : حصولين فى الذهن وحصولين فى الخارج ، ثم اذا لم يزد الحصول فى الذهن على التصوّر والتصديق لم يتجاوز أقسام المطلوب ستة : حصول تصوّر أوتصديق فى الذهن ، وحصول انتفاء تصوّر أوتصديق فيه ، وحصول ثبوت تصوّر أوانتفائه فى الخارج ، وطلب حصول التصوّر فى الذهن

لايرجع إلا الى تفصيل مجمل أوتفصيل مفصل بالنسبة ، ووجه ذلك أن الانسان اذا صح منه الطلب بان أدرك بالاجمال لشيء مّا أو بالتفصيل بالنسبة الى شيء ما ثم طلب حصولا لذلك فى الذهن وامتنع طلب الحاصل توجه الى غير حاصل وهو تفصيل المجمل أوتفصيل المفصل بالنسبة . أما النوع الأول من الطلب فهو التمنى أو ماترى كيف تقول : ليت زيدا جاءنى فتطلب كون غير الواقع فيامضى واقعا فيه مع حكم العقل بامتناعه أوكيف تقول : ليت الشباب يعود فتطلب عود الشباب مع جزمك بأنه لايعود أوكيف تقول : ليت زيدا يأتينى أوليتك تحدثنى فتطلب إتيان زيد أوحديث صاحبك فى حال لاتتوقعهما ولا لك طماعية فى وقوعهما إذ لوتوقعت أوطمعت لاستعملت لعلّ أوعسى ، وأما الاستفهام والأمر والنهى والنداء فمن النوع الثانى والاستفهام لطلب حصول فى الذهن والمطلوب حصوله فى الذهن إما أن يكون حكما بشيء على شيء أولا يكون ، والأوّل هو التصديق ويمتنع انفكاكه من تصوّر الطرفين ، والثانى هو التصور ولا يمتنع انفكاكه من التصديق ، ثم المحكوم به إما أن يكون نفس الثبوت أوالانتفاء كما تقول الانطلاق ثابت أومتحقق أوموجود كيف شئت أوما الانطلاق ثابتا فتحكم على الانطلاق بالثبوت أو الانتفاء بالاطلاق أوثبوت كذا أو انتفاء كذا بالتقييد كما تقول : الانطلاق قريب أوليس بقريب فتحكم على الانطلاق أو بثبوت القرب له أو بانتفائه عنه لامزيد للتصديق على هذين النوعين ، والنوع الأول لايحتمل الطلب إلا فى التصديق والمسند اليه لكون المسند فيه نفس الثبوت والانتفاء مستغنيا عن الطلب ، والثانى يحتمله فى التصديق وطرفيه . وأما الأمر والنهى والنداء فلطلب الحصول فى الخارج . إما حصول انتفاء متصوّر كقولك فى النهى للمتحرّك لاتتحرّك فانك تطلب بهذا الكلام انتفاء الحركة فى الخارج ، وإما حصول ثبوته كقولك فى الأمر قم وفى النداء يازيد فانك تطلب بهذين الكلامين حصول قيام صاحبك و إقباله عليك فى الخارج، والفرق بين الطلب فى الاستفهام و بين الطلب فى الأمر والنهى والنداء واضح فانك فى الاستفهام تطلب ماهو فى الخارج ليحصل فى ذهنك نقش له مطابق وفيما سواه تنقش فى ذهنك ، ثم تطلب أن يحصل له فى الخارج مطابق فنقش الذهن فى الأول تابع وفى الثانى متبوع ، وتوفية هذه المعانى حقها تستدعى مجالا غير مجالنا هذا فلنكتف بالإشارة اليها ومجرد التنبيه عليها ، واذ قد عثرت على مارفع لك فبالحرى أن نبين كيف يتفرّع عن هذه الأبواب الخمسة التمنى والاستفهام والأمر والنهى والنداء مايتفرّع على سبيل الجملة إذ لابد منه . ثم الفصول الآتية فى علم البيان لتلاوتها عليك ماتترقب من التفصيل هنالك ضمناه فنقول : متى امتنع اجراء هذه الأبواب على الأصل تولد منها ماناسب المقام كما اذا قلت لمن همك همه ليتك تحدثنى ، امتنع إجراء التمنى والحال ماذكر على أصله فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموع فى حصوله وولد بمعونة قرينة الحال معنى السؤال أو كما اذا قلت هل لى من شفيع فى مقام لايسع امكان التصديق بوجود الشفيع امتنع إجراء الاستفهام على أصله وولد بمعونة قرائن الأحوال معنى التمنى ، وكذا اذا قلت لو يأتينى زيد فيحدثنى بالنصب

طالبا لحصول الوقوع فيما يفيد لومن تقدير غير الواقع واقعا ولد التمنى وسبب توليد لعلّ معنى التمنى فى قولهم لعلى سأحج فأزورك بالنصب هو بعد المرجو عن الحصول أو كما اذا قلت لمن تراه لاينزل ألا تنزل فتصيب خيرا امتنع أن يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا و يوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو ألا تحب النزول مع محبتنا إياه وولد معنى العرض كما اذا قلت لمن تراه يؤذى الأب أتفعل هذا امتنع توجه الاستفهام الى فعل الأذى لعلمك بحاله ، وتوجه الى مالاتعلم مما يلابسه من نحو أتستحسن ، وولد الانكار والزجر أو كما اذا قلت لمن يهجو أباه مع حكمك بأن هجو الأب ليس شيئا غير هجو النفس هل تهجو إلا نفسك أوغير نفسك امتنع منك إجراء الاستفهام على ظاهره لاستدعائه أن يكون المهجو احتمل عندك توجها الى غيره ، وتولد منه بمعونة القرينة الانكار والتوبيخ أوكما اذا قلت لمن يسىء الأدب ألم أؤدب فلانا امتنع أن تطلب العلم بتأديبك فلانا وهو حاصل ، وتولد منه الوعيد والزجر أوكما اذا قلت لمن بعثت الى مهمّ وأنت تراه عندك . أما ذهبت بعد امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال واستدعى شيئا مجهول الحال مما يلابس الذهاب مثل : أما يتيسر لك الذهاب ، وتولد منه الاستبطاء والتحضيض ، أوكما اذا قلت لمن يتصلف وأنت تعرفه ، ألا أعرفك امتنعت معرفتك به عن الاستفهام وتوجه الى مثل أتظننى لا أعرفك ، وتولد الانكار والتعجب والتعجيب ، أو كما اذا قلت لمن جاءك أجئتنى امتنع المجىء عن الاستفهام ، وولد بمعونة القرينة التقرير ، أو كما اذا قلت لمن يدعى أمرا ليس فى وسعه افعله امتنع أن يكون المطلوب بالأمر حصول ذلك الأمر فى الخارج بحكمك عليه بامتناعه ، وتوجه الى مطلوب ممكن الحصول مثل بيان عجزه ، وتولد التعجيز والتحدى ، أوكما اذا قلت لعبد شتم مولاه وانك أدبته حق التأديب أو أوعدته على ذلك أبلغ إيعاد اشتم مولاك ، امتنع أن يكون المراد الأمر بالشتم والحال ماذكر ، وتوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو أعرف لازم الشتم وتولد منه التهديد ، أوكما اذا قلت لعبد لايمتثل أمرك لاتمتثل أمرى امتنع طلب ترك الامتثال لكونه حاصلا ، وتوجه الى غير حاصل مثل لاتكترث لأمرى ولا تبال به ، وتولد منه التهديد ، أوكما اذا قلت لمن أقبل عليك يتظلم يامظلوم امتنع توجيه النداء الى طلب الاقبال لحصوله ، وتوجه الى غير حاصل مثل زيادة الشكوى بمعونة قرينة الحال ، وتولد منه الاغراء ولنقتصر فمن لم يستضىء بمصباح لم يستضىء باصباح ناقلين الكلام الى التصفح لأبواب الطلب .

الباب الأول : فى التمنى

اعلم أن الكلمة الموضوعة للتمنى هى ليت وحدها ، وأما لو وهل فى إفادتهما معنى التمنى ، فالوجه ماسبق وكأن الحروف المسماة بحروف التنديم والتحضيض وهى : هلا وألا ولولا ولوما مأخوذة منهما مركبة مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمنى ، فاذا قيل

هلا أكرمت زيدا أو ألا بقلب الهاء همزة أو لو لا أو لوما فكأن المعنى ليتك أكرمت زيدا متولدا منه معنى التنديم ، وإذا قيل هلا تكرم زيدا أو لولا فكأن المعنى ليتك تكرمه متولدا منه معنى السؤال .

الباب الثانى : فى الاستفهام

للاستفهام كلمات موضوعة ، وهى : الهمزة وأم وهل وما ومن وأى وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان بفتح الهمزة وبكسرها ، وهذه اللغة أعنى كسر همزتها تقوى إياه أن يكون أصلها أى أو ان وهذه الكلمات ثلاثة أنواع : أحدها يختص طلب حصول التصور ، وثانيها يختص طلب حصول التصديق ، وثالثها لايختص ، وقد نبهت فيما سبق أن طلب التصور مرجعه الى تفصيل المجمل أوالى تفصيل للفصل بالنسبة . وإذا تأملت التصديق وجدته راجعا الى تفصيل المجمل أيضا ، وهو طلب تعيين الثبوت أو الانتفاء فى مقام التردد ، والهمزة من النوع الأخير تقول فى طلب التصديق بها أحصل الانطلاق وأزيد منطلق وفى طلب التصور بها فى طرف المسند اليه أدبس فى الاناء أم عسل ، وفى طرف المسند أفى الخابية دبسك أم فى الزق . فأنت فى الأول تطلب تفصيل المسند اليه ، وهو المظروف ، وفى الثانى تطلب تفصيل المسند ، وهو الظرف . وهل من النوع الثانى لا تطلب به الا التصديق كقولك هل حصل الانطلاق وهل زيد منطلق ، ولاختصاصه بالتصديق امتنع أن يقال هل عندك عمرو أم بشر باتصال أم دون أم عندك بشر بانقطاعها وقبح هل رجل عرف وهل زيدا عرفت دون هل زيدا عرفته ولم يقبح أرجل عرف وأزيدا عرفت لما سبق أن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فبينه و بين هل تدافع ، وإذا استحضرت ما سبق من التفاصيل فى صور التقديم عساك أن تهتدى لما طويت ذكره أنا ، ولا بد لهل من أن يخصص الفعل المضارع بالاستقبال فلا يصح أن يقال هل تضرب زيدا وهو أخوك على نحو أتضرب زيدا وهو أخوك فى أن يكون الضرب واقعا فى الحال ولكون هل لطلب الحكم بالثبوت أو الانتفاء ، وقد نبهت فيما قبل على أن الاثبات والنفى لا يتوجهان الى الذوات ، وإنما يتوجهان الى الصفات ولاستدعائه التخصيص بالاستقبال لما يحتمل ذلك .

وأنت تعلم أن احتمال لاستقبال انما يكون لصفات الذوات لا لأنفس الذوات لأن الذوات من حيث هى هى ذوات فيما مضى ، وفى الحال وفى الاستقبال استلزم ذلك مزيد اختصاص لهل دون الهمزة بما يكون كونه زمانيا أظهر كالأفعال ، ولذلك كان قوله عز وجل — فهل أنتم شاكرون — أدخل فى الانباء عن طلب الشكر من قولنا : فهل تشكرون ، أو فهل أنتم تشكرون ، أو أفأنتم شاكرون لما أن هل تشكرون مفيد التجدد ، وهل أنتم تشكرون كذلك وأفأنتم شاكرون وان كان ينبىء عن عدم التجدد لكنه دون فهل أنتم شاكرن لما

ثبت أن هل أدعى للفعل من الهمزة فترك الفعل معه يكون أدخل في الانباء عن استدعاء المقام عدم التجدد ولكون هل أدعى للفعل من الهمزة لايحسن هل زيد منطلق الامن البليغ كما لا يحسن نظير قوله * ليبك يزيد ضارع لخصومة * من كل أحد على ماسبق في موضعه والخطب مع الهمزة في نحو أزيد منطلق أهون . وأما ما ومن وأى وكم وأين وكيف وأنى ومتى وأيان ، فمن النوع الأول من طلب حصول التصور على تفصيل بينهن لابد من إيقافك عليه ليصح منك تطبيقها في الكلام على مايستوجب فنقول : أما ما فللسؤال عن الجنس تقول ماعندك بمعنى أى أجناس الأشياء عندك وجوابه انسان أو فرس أو كتاب أو طعام ، وكذلك تقول ما الكلمة وما الاسم وما الفعل وما الحرف وما الكلام وفي التنزيل فماخطبكم بمعنى أى أجناس الخطوب خطبكم وفيه ماتعبدون من بعدى أى أىّ من في الوجود تؤثرونه في العبادة أو عن الوصف تقول ما زيد وما عمرو ، وجوابه الكريم أو الفاضل وما شا كل ذلك ، ولكون ما للسؤال عن الجنس وللسؤال عن الوصف وقع بين فرعون و بين موسى ماوقع لأن فرعون حين كان جاهلا بالله معتقدا أن لا موجود مستقلا بنفسه سوى أجناس الأجسام اعتقاد كل جاهل لانظر له ، ثم سمع موسى قال أنا رسول رب العالمين سأل بما عن الجنس سؤال مثله فقال ومارب العالمين كأنه قال أى أجناس الأجسام هو وحين كان موسى عالما بالله أجاب عن الوصف تنبيها على النظر المؤدى الى العلم بحقيقته الممتازة عن حقائق الممكنات فلما لم يتطابق السؤال والجواب عند فرعون الجاهل عجب من حوله من جماعة الجهلة ، فقال لهم ألاتستمعون ، ثم استهزأ بموسى وجننه فقال ــ إن رسولكم الذى أرسل إليكم لمجنون ــ وحين لم يرهم موسى يفطنون لما نبههم عليه في الكرتين من فساد مسألتهم الحمقاء واستماع جوابه الحكيم غلظ في الثالثة ، فقال ــ رب المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون ــ ويحتمل أن يكون فرعون قد سأل بما عن الوصف لكون رب العالمين عنده مشتركا بين نفسه و بين من دعاه إليه موسى في قوله ــ أنا رسول رب العالمين ــ لجهله وفرط عتوّه وتسويل نفسه الشيطانية له ذلك الضلال الشنيع من ادعاء الرّبوبية وارتكاب أن يقول أنا ربكم الأعلى ونفخ الشيطان في خيشومه بتسليم أولئك البهائم له إياها و إذعانهم له بذلك وتلقيبهم إياه برب العالمين وشهرته فيما بينهم بذلك إلى درجات دعت السحرة إذ عرفوا الحق وخرّوا سجدا لله وقالوا آمنا برب العالمين الى أن يعقبوه بقولهم رب موسى وهارون نفيا لاتهامهم أن يعنوا فرعون ، وأن يكون ذلك السؤال من فرعون على طماعية أن يجرى موسى في جوابه على نهج حاضر به لو كانوا المسئولين في وجهه بدله فيجعله المخلص لجهله بحال موسى وعدم اطلاعه على علوّ شأنه إذ كان ذلك المقام أول اجتماعه بموسى بدليل ماجرى فيه من قوله ــ أولوجئتك بشىء مبين قال فأت به إن كنت من الصادقين ــ فحين سمع المخلص لم يمكنه تعجب وعجب واستهزأ وجنّن وتفيهق بما تفيهق من ــ لئن اتخذت إلها غيرى لأجعلنك من المسجونين ــ .

وأما من فللسؤال عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل بمعنى أبشر هو أم ملك أم جنى

وكذا من ابليس ومن فلان ، ومنه قوله تعالى حكاية عن فرعون — فمن ربكما ياموسى — أراد من مالككما ومدبر أمركما أملك هو أم جني أم بشر منكرا لأن يكون لهما رب سواه لادعائه الربوبية لنفسه ذاهبا في سؤاله هذا الى معنى ألكما رب سواى ؟ فأجاب موسى بقوله — ربنا الذى أعطى كل شيء خلقه ثم هدى — كأنه قال نعم لنا ربٌّ سواك وهو الصانع الذى اذا سلكت الطريق الذى بين بإيجاده لما أوجد وتقديره اياه على ماقدر واتبعت فيه الخريت الماهر وهو العقل الهادي عن الضلال لزمك الاعتراف بكونه ربا وأن لارب سواه وأن العبادة له مني ومنك ومن الخلق أجمع حق لامدفع له . وأما أى فللسؤال عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما يقول القائل عندى ثياب فتقول أى الثياب هي ؟ فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية . قال تعالى حكاية عن سليمان — أيكم يأتيني بعرشها — أى الإنسي أم الجني ، وقال حكاية عن الكفار — أيّ الفريقين خير مقاما — أى أنحن أم أصحاب محمد . وأما كم فللسؤال عن العدد اذا قلت كم درهمالك وكم رجلا رأيت فكأنك قلت أعشرون أم ثلاثون أم كذا أم كذا وتقول كم درهمك وكم مالك أى كم دانقا وكم دينارا وكم ثوبك : أى كم شبرا وكم ذراعا وكم زيد ماكث : أى كم يوما أو كم شهرا وكم رأيتك : أى كم مرة وكم سرت : أى كم فرسخا أو كم يوما قال عز وجل — قال قائل منهم كم لبثتم — أى كم يوما أو كم ساعة . وقال — كم لبثتم في الأرض عدد سنين — وقال تعالى — سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة — ومنه قول الفرزدق :

كم عمة لك ياجرير وخالة فدعاء قدحلبت عليّ عشاري

فيمن روى بنصب المميز . وأما كيف فللسؤال عن الحال اذا قيل كيف زيد فجوابه صحيح أو سقيم أو مشغول أو فارغ أو شبح أو جذلان ينتظم الأحوال كلها . وأما أين فللسؤال عن المكان اذا قيل أين زيد فجوابه في الدار أو في المسجد أو في السوق ينتظم الأماكن كلها . وأما أنى فتستعمل تارة بمعنى كيف ، قال تعالى — فأتوا حرثكم أنى شئتم — أى كيف شئتم ، وأخرى بمعنى من أين قال تعالى — أنى لك هذا — أى من أين . وأما متى وأيان فهما للسؤال عن الزمان اذا قيل متى جئت أو أيان جئت ، قيل يوم الجمعة أو يوم الخميس أو شهر كذا أو سنة كذا ، وعن علي بن عيسى الربعي رحمة الله عليه امام أئمة بغداد في علم النحو أن ايان تستعمل في مواضع التفخيم كقوله عز قائلا — يسأل أيان يوم القيامة . يسألون أيان يوم الدين — .

واعلم أن هذه الكلمات كثيرا مايتولد منها أمثال ماسبق من المعاني بمعونة قرائن الأحوال فيقال ماهذا ومن هذا لمجرد الاستخفاف والتحقير ومالي للتعجب . قال تعالى حكاية عن سليمان — مالي لاأرى الهدهد — وأى رجل هو للتعجب وأيما رجل وكم دعوتك للاستبطاء وكم تدعوني للانكار وكم أحلم للتهديد وكيف تؤذي أباك للانكار والتعجب والتوبيخ ، وعليه قوله تعالى — كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم — بمعنى التعجب ، ووجه تحقيق ذلك هو أن الكفار في حين صدور الكفر منهم لابد من أن يكونوا على احدى الحالين إما عالمين بالله وإما جاهلين

به فلاثالثة فاذاقيل لهم كيف تكفرون بالله وقد علمت أن كيف للسؤال عن الحال وللكفر مزيد اختصاص بالعلم بالصانع و بالجهل به انساق إلى ذلك فأفاد أفي حال العلم بالله تكفرون أم في حال الجهل به ثم إذاقيل كيف تكفرون بالله بقوله ـ وكنتم أمواتا فأحيا كم ثم يميتكم ثم يحييكم ـ وصار المعنى كيف تكفرون بالله والحال حال علم بهذه القصة ، وهي ان كنتم أمواتا فصرتم أحياء وسيكون كذا وكذا صير الكفر أبعد شيء عن العاقل فصار وجوده منه مظنة التعجب ، ووجه بعده هو أن هذه الحالة تأبى أن لا يكون للعاقل علم بأن له صانعا قادرا عالما حيا سميعا بصيرا موجودا غنيا في جميع ذلك عن سواه ، قديما غير جسم ولا عرض ، حكيما خالقا منعما مكلفا ، مرسلا للرسل باعثا مثيبا معاقبا ، وعلمه بأن له هذا الصانع يأبى أن يكفر ، وصدور الفعل عن القادر مع الصارف القوى مظنة تعجب وتعجيب وانكار وتوبيخ فصح أن يكون قوله تعالى ـ كيف تكفرون ـ إلى آخر الآية تعجبا وتعجيبا وانكارا وتوبيخا ، وكذلك يقال أين مغيثك للتوبيخ والتقريع والانكار حال تذليل المخاطب . قال تعالى ـ أين شركائي الذين كنتم تزعمون ـ توبيخا للمخاطبين وتقريعا لهم لكونه سؤالا في وقت الحاجة إلى الاغاثة عمن كان يدعى له أنه يغيث ، وقال ـ فأين تذهبون ـ للتنبيه على الضلال و يقال أنى تعتمد على خائن للتعجب والتعجيب والانكار ، قال الله تعالى ـ فأنى تؤفكون ـ إنكارا وتوبيخا ، وقال ـ أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ـ استبعادا لذكراه ، و يقال متى قلت هذا للجحد والانكار ومتى تصلح شأني للاستبطاء وقد عرفت الطريق فراجع نفسك واذا سلكتها فاسلكها عن كمال التيقظ لما القنت فلا تجوز بعد ما عرفت أن التقديم يستدعي العلم بحال نفس الفعل وقوعا أوغير وقوع أز يدا ضربت سائلا عن حال وقوع الضرب ولا أأنت ضربت زيدا بنية التقديم ولا ترض أزيدا ضربت أم لا ولا أأنت ضربت زيدا أم لا بنية التقديم ولكن إن شئت أم فقل أزيدا ضربت أم غيره وأأنت ضربت زيدا أم غيرك وان أردت بالاستفهام التقرير فاحذه على مثال الاثبات فقل حال تقرير الفعل أضربت زيدا أو أتضرب زيدا وقل حال تقرير أنه الضارب دون عمرو أأنت ضربت زيدا كما قال تعالى ـ أأنت فعلت هذا بآلهتنا ياإبراهيم ـ أوان زيدا مضروبه أزيدا ضربت وان أردت به الانكار فانسجه على منوال النفي فقل في انكار نفس الضرب أضربت زيدا أوقل أزيدا ضربت أم عمرا فانك إذا أنكرت من يردد الضرب بينهما تولد منه انكار الضرب على وجه برهاني ، ومنه قوله تعالى ـ قل آلذكرين حرم أم الأنثيين ـ وفي انكار أنه الضارب أأنت ضربت زيدا وفي إنكار أن زيدا مضروبه أزيدا ضربت كما قال تعالى ـ قل أغير الله أتخذ وليا ـ وقال ـ أغير الله تدعون ـ ومنه أيضا قوله تعالى ـ أبشرا منا واحدا نتبعه ـ فتذكر ولا تغفل عن التفاوت بين الانكار للتوبيخ على معنى لم كان أولم يكون كقولك أعصيت ربك أوأتعصي ربك و بين الانكار للتكذيب على معنى لم يكن أولا يكون كقوله تعالى ـ أفأصفاكم ربكم بالبنين ـ وقوله ـ أصطفى البنات على البنين ـ وقوله ـ أنلزمكموها ـ وإياك أن يزل عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو أناضربت وأنت ضربت وهوضرب من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى في الوجهين فلا تحمل نحو قوله تعالى ـ آلله أذن لكم ـ على

التقديم فليس المراد أن الإذن ينكر من الله دون غيره ولكن احاله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار، وانظم فى هذا السلك قوله تعالى - أفأنت تكره الناس - وقوله تعالى - أفأنت تسمع الصم أوتهدى العمى - وقوله - أهم يقسمون رحمة ربك - وماجرى مجراه . وإذ قد عرفت أن هذه الكلمات للاستفهام وعرفت أن الاستفهام طلب وليس يخفى أن الطلب إنما يكون لما يهمك ويعنيك شأنه لا لما وجوده وعدمه عندك بمنزلة ، وقد سبق أن كون الشىء مهما جهة مستدعية لتقديمه فى الكلام فلا يعجبك لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام ووجوب التقديم فى نحو كيف زيد وأين عمرو ومتى الجواب وما شاكل ذلك .

الباب الثالث فى الأمر

للأمر حرف واحد وهو اللام الجازم فى قولك ليفعل وصيغ مخصوصة سبق الكلام فى ضبطها فى علم الصرف وعدة أسماء ذكرت فى علم النحو والأمر فى لغة العرب عبارة عن استعمالها أعنى استعمال نحو لينزل وانزل ونزال وصه على سبيل الاستعلاء . وأما أن هذه الصور والتى هى من قبيلها هل هى موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء أم لا فالأظهر أنها موضوعة لذلك وهى حقيقة فيه لتبادر الفهم عند استماع نحو قم وليقم زيد إلى جانب الأمر وتوقف ماسواه من الدعاء والالتماس والندب والاباحة والتهديد على اعتبار القرائن واطباق أئمة اللغة على اضافتهم نحو قم وليقم إلى الأمر بقولهم صيغة الأمر ومثال الأمر ولام الأمر دون أن يقولوا صيغة الاباحة ولام الاباحة مثلا عد ذلك لك ، وتحقيق معنى الحقيقة والمجاز موضعه فى علم البيان فتذكر هناك إن شاء الله تعالى ، ولاشبهة فى أن طلب المتصور على سبيل الاستعلاء يورث ايجاد الإتيان به على المطلوب منه ثم إذا كان الاستعلاء ممن هو أعلى رتبة من المأمور استتبع ايجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة والا لم يستتبعه فاذا صادفت هذه أصل الاستعمال بالشرط المذكور أفادت الوجوب وإلا لم تفد غير الطلب ثم انها حينئذ تولد بحسب قرائن الأحوال ماناسب المقام ان استعملت على سبيل التضرع كقولنا اللهم اغفر وارحم ولدت الدعاء ، وإن استعملت على سبيل التلطف كقول كل أحد لمن يساويه فى الرتبة افعل بدون الاستعلاء ولدت السؤال والالتماس كيف عبرت عنه ، وان استعملت فى مقام الاذن كقولك جالس الحسن أو ابن سيرين لمن يستأذن فى ذلك بلسانه أو بلسان حاله ولدت الاباحة ، وان استعملت فى مقام تسخط المأمور به ولدت التهديد على ما تقدم الكلام فى أمثال ذلك .

الباب الرابع فى النهى

للنهى حرف واحد وهو لا الجازم فى قولك لاتفعل والنهى محذو به حذو الأمر فى أن أصل استعمال لاتفعل أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور فان صادف ذلك أفاد الوجوب

و إلاأفاد طلب الترك فحسب ، ثم إن استعمل على سبيل التضرع كقول المبتهل إلى الله لا تكلنى إلى نفسى سمى دعاء ، وان استعمل فى حق المساوى الرتبة لاعلى سبيل الاستعلاء سمى التماسا ، و إن استعمل فى حق المستأذن سمى اباحة ، و إن استعمل فى مقام تسخط الترك سمى تهديدا ، والأمر والنهى حقهما الفور والتراخى يوقف على قرائن الأحوال لكونهما للطلب ولكون الطلب فى استدعاء تعجيل المطلوب أظهر منه فى عدم الاستدعاء له عند الانصاف والنظر إلى حال المطلوب بأخويهما وهما الاستفهام والنداء منبه على ذلك صالح ، ومما ينبه على ذلك تبادر الفهم إذا أمر المولى عبده بالقيام ثم أمره قبل أن يقوم بأن يضطجع و ينام حتى المساء إلى أن المولى غير الأمر دون تقدير الجمع بينهما فى الأمر و إرادة التراخى للقيام ، وكذا استحسان العقلاء عند أمر المولى عبده بالقيام أو القعود أو عند نهيه إياه إذالم يتبادر إلى ذلك ذمه . وأما الكلام فى أن الأمر أصل فى المرة أم فى الاستمرار وأن النهى أصل فى الاستمرار أم فى المرة كماهو مذهب البعض فالوجه هوأن ينظر إن كان الطلب بهما راجعا الى قطع الواقع كقولك فى الأمر للساكن تحرك ، وفى النهى للمتحرك لاتتحرك ، فالأشبه المرة وان كان الطلب بهما راجعا الى اتصال الواقع كقولك فى الأمر للمتحرك تحرك ولا تظنن هذا طلبا للحاصل فان الطلب حال وقوعه يتوجه الى الاستقبال كانبهت عليه فى صدر القانون ولا وجود فى الاستقبال قبل صيرورته حالا ، وقولك فى النهى للمتحرك لاتسكن فالأشبه الاستمرار . واعلم أن هذه الأبواب الأربعة : التمنى والاستفهام والأمر والنهى تشترك فى الاعانة على تقدير الشرط بعدها ، كقولك فى التمنى ليت لى مالا أنفقه على معنى إن أرزقه أنفقه وقولك فى الاستفهام أين بيتك أزرك على معنى إن تعرفنيه أو إن أعرفه أزرك . وأما العرض : كقولك ألاتنزل تصب خيرا على معنى إن تنزل تصب خيرافليس بابا على حدة وإنماهو من مولدات الاستفهام كماعرفت وقولك فى الأمر أكرمنى أكرمك قال تعالى ـ فهب لى من لدنك وليا يرثنى ـ بالجزم . وأما قراءة الرفع فالأولى حلها على الاستئناف دون الوصف لئلا يلزم منه أنه لم يوهب من وصف لهلاك يحيى قبل زكريا . وقال تعالى ـ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة و ينفقوا مما رزقناهم ـ ومنهم من يضمر لام الأمر مع يقيموا الا أن اضمار الجازم نظير اضمار الجار فانظر ، وقولك فى النهى لاتشتم يكن خيرالك على معنى إن لاتشتم يكن خيرالك ، وتقدير الشرط لقرائن الأحوال غير ممتنع قال تعالى ـ فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم ـ على تقدير ان افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم ، وقال تعالى ـ فالله هو الولى ـ على تقدير إن أرادوا وليا بحق فالله هو الولى بالحق لاولى سواه ، وأمثال ذلك فى القرآن كثيرة ، وكذا تقدير الجزاء لها كذلك . قال تعالى ـ قل أرأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به وشهد شاهد من بنى اسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم ـ وترك الجزاء وهو ـ ألستم ظالمين ـ لذكر الظلم عقيبه فى قوله ـ ان الله لايهدى القوم الظالمين ـ .

الباب الخامس فى النداء

ما يتعلق بالنداء من حروفه وتفصيل الكلام فى معانيها سبق التعرض لذلك فى علم النحو فلا نتكلم فيه ولكن ههنا نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء فننبه عليه وتلك الصورة هى قولهم أما أنا فافعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها القوم واللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى أنا أفعل كذا متخصصا بذلك من بين الرجال ونحن نفعل كذا متخصصين من بين الأقوام واللهم اغفرلنا مخصوصين من بين العصائب .

واعلم أن الطلب كثيرا مايخرج لاعلى مقتضى الظاهر وكذلك الخبر فيذكر أحدهما فى موضع الآخر ولايصار إلى ذلك إلالتوخى نكت قلما يتفطن لها من لايرجع إلى دربة فى نوعنا هذا ولا يعض فيه بضرس قاطع والكلام بذلك متى صادف متممات البلاغة افترّ لك عن السحر الحلال بما شئت ومن المتممات ماقد سبق لى أن نظم الكلام إذا استحسن من بليغ لايمتنع أن لايستحسن مثله من غير البليغ وان اتحد المقام إذ لاشبهة فى صحة اختلاف النظم مقبولا وغيرمقبول عند اختلاف المقام فلابد لحسن الكلام من انطباقه على مالأجله يساق ومن صاحب له عراف بجهات الحسن لايتخطاها والا لم يمتنع حمل الكلام منه على غيرها و يتعرى عن الحسن لذهاب كسوته ولابدّ مع ذلك من اذن لافتنانات البلاغة مصوغة فما الآفة العظمى والبلية الكبرى لتلك الافتنانات إلا من أصمخة هى لغيرها مخلوقة إذا اتصل بذويها كلام لا ترى به الدر الثمين مسخه لهم جهلهم مسخا يفوقه قيمة المشخلب ، ولأمرما تجد القرآن متفاوت القدر ارتفاعا وانحطاطا بين العلماء فى نوعنا هذا و بين الجهلة والجهات المحسنة لاستعمال الخبر فى موضع الطلب تكثر تارة تكون قصد التفاؤل بالوقوع كما إذا قيل لك فى مقام الدعاء أعاذك الله من الشبهة وعصمك من الحيرة ووفقك للتقوى ليتفاءل بلفظ المضى على عدها من الأمور الحاصلة التى حقها الاخبار عنها بأفعال ماضية وأنه نوع مستحسن الاعتبار وقل لى إذا حسن اعتبار ماهو أبعد كاباء الكتاب فى حق المخدرات لفظ حراستها وماهو أبعد وأبعد كاباء أهل الظرف إهداء السفرجل إلى الأحبة لاشتمال اسمه إذاسمى بالعربية على حروف سفرجل فما ظنك بالقريب وهل خلع هارون على كاتبه إذ سأله عن شيء فقال لا وأيد الله أمير المؤمنين إلالأنه لم يسمع ماعليه الأغبياء فيمابينهم من لا أيدك الله بترك الواو ، أوغير هارون حين خرج إلى ناحية لمطالعة عمارتها وقد تراءت له فى طريقه أشجر من بعيد فسأل عنها كاتبا يصحبه فقال الكاتب شجرة الوفاق تفاديا عن لفظ الخلاف فكساه ، أفترى ذلك لغير مانحن فيه ؟ أو هل حين غضب الداعى على شاعره أبى مقاتل الضرير حين افتتح :

* موعد أحبابك للفرقة غد * أغضبه شيء غير معنى التفاؤل حتى قال له موعد أحبابك يا أعمى ولك المثل السوء وأمر باخراجه ، وهل تسمية العرب الفلاة مفازة والعطشان ناهلا واللديغ سليما وما شاكل ذلك إلامن باب التفاؤل ، فالمفازة هى المنجاة والناهل هو الريان

والسليم هو ذو السلامة وتارة لاظهار الحرص فى وقوعه ، فالطالب متى تبالغ حرصه فيما يطلب ربما انتقشت فى الخيال صورته لكثرة ما يناجى به نفسه فيخيل اليه غير الحاصل حاصلا حتى إذا حكم الحس بخلافه غلطه تارة واستخرج له محملا أخرى ، وعليه قول شيخ المعرة .

ماسرت إلا وطيف منك يصحبنى سرى أمامى وتأويبا على أثرى

يقول لكثرة ما ناجيت نفسى بك انتقشت فى خيالى فأعدك بين يدى مغلطا للبصر بعلة الظلام إذا لم يدركك ليلا أمامى وأعدك خلفى إذا لم يتيسر لى تغليطه حين لا يدركك بين يدى نهارا وتارة لقصد الكناية كقول العبد لمولى إذا حوّل عنه الوجه ينظر المولى إلىّ ساعة ووجه حسنه إما نفس الكناية إن شئت ، وإما الاحتراز عن صورة الأمر وإماهما ، وتارة لحمل المخاطب على المذكور أبلغ حمل بألطف وجه كما إذا سمعت من لا تحب أن ينسب إلى الكذب يقول لك تأتينى غدا أولا تأتينى ، وتارة مناسبات أخر فتأملها ففيها كثرة ، وما من آية من آى القرآن واردة على هذا الأسلوب إلا مدارها على شىء من هذه النكت . قال تعالى ــ وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدون إلا الله ــ فى موضع لا تعبدوا ــ وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ــ فى موضع لا تسفكوا ــ يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله ــ فى موضع آمنوا وجاهدوا ، فانظر . ومن هذا القبيل قول كل من يقول من البلغاء فى الدعاء رحمه الله أو يرحمه ، ومن الجهات المحسنة لإيراد الطلب فى مقام الخبر إظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب اظهارا إلى درجة كأن المرضى مطلوب . قال كثير :

* أسيئى بنا أو أحسنى لا ملومة * فذكر لفظ الأمر بالاساءة ثم عطف عليه بلفظ أو الأمر بضد الاساءة تنبيها بذلك على أن ليس المراد بالأمر الايجاب المانع عن الترك لكن المراد هو الاباحة التى تنافى تخير المخاطب بين أن يفعل وأن لا يفعل فاعلا كل ذلك لتوخى إظهار مزيد الرضى بأى ما اختارت فى حقه من الاساءة أو الاحسان أو توخى اظهار نفى أن يتفاوت جوابه بتفاوته وقوعا وعدم وقوع كما يقول صم أو لا تصم فانى لا أترك الصيام توهم من تخاطب أنك تطلب منه أن يصوم وينظر فى حالك أو لا يصوم وينظر ليتبين ثباتك على الصيام صام هو أو لم يصم ، وعليه قوله تعالى ــ استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ــ وكذا قوله ــ أنفقوا طوعا أو كرها لن يتقبل منكم ــ وماشاكل ذلك من لطائف الاعتبارات والأمر فى باب التعجب من نحو أكرم بزيد على قول من يقول انه بمعنى الخبر آخذا همزته من قبيل ذى كذا جاعلا الباء زائدة مثلها فى كفى بالله منخرط فى هذا السلك ، ولهذا النوع أعنى اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر أساليب متفننة اذ ما من مقتضى كلام ظاهرى الا ولهذا النوع مدخل فيه بجهة من جهات البلاغة على ما تنبه على ذلك منذ اعتنينا بشأن هذه الصناعة ونرشد اليه تارة بالتصريح وتارات بالفحوى ، ولكن من تلك الأساليب عرق فى البلاغة يشرب من أفانين سحرها ولا كالأسلوب الحكيم فيها وهو تلقى المخاطب بغير ما يترقب كما قال :

أتت تشتكى عندى مزاولة القرى وقد رأت الضيفان ينحون منزلى

فقلت كأنى ما سمعت كلامها هم الضيف جدّى فى قراهم وعجلى

أوالسائل بغير مايتطلب كما قال تعالى ـ يسئلونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس والحج ـ قالوا فى السؤال مابال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ، ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لايزال ينقص حتى يعود كما بدا فأجيبوا بما ترى، وكما قال ـ يسئلونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل ـ سألوا عن بيان ماينفقون فأجيبوا ببيان المصرف ، ينزل سؤال السائل منزلة سؤال غير سؤاله لتوخى التنبيه له بألطف وجه على تعدّيه عن موضع سؤال هو أليق بحاله أن يسأل عنه أو أهمّ له إذا تأمل ، وأن هذا الأسلوب الحكيم لربما صادف المقام فحرك من نشاط السامع ماسلبه حكم الوقور وأبرزه فى معرض المسحور ، وهل ألان شكيمة الحجاج لذلك الخارجى وسلّ سخيمته حتى آثر أن يحسن على أن يسىء غير أن سحره بهذا الأسلوب إذ توعده الحجاج بالقيد فى قوله لأحملنك على الأدهم فقال متغابيا مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب مبرزا وعيده فى معرض الوعد متوصلا أن يريه بألطف وجه أن امرأ مثله فى مسند الإمرة المطاعة خليق بأن يصفد لا أن يصفد وأن يعد لا أن يوعد .

وليكن هذا آخر كلامنا الآن فى علم المعانى منتقلين عنه الى علم البيان بتوفيق الله تعالى وعونه حتى إذا قضينا الوطر من إيرادنا منه لما نحن له استأنفنا الأخذ فى التعرض للعلمين لتتميم المراد منهما بحسب المقامات ان شاء الله تعالى .

الفصل الثانى فى علم البيان

والخوض فيه يستدعى تمهيد قاعدة وهى أن محاولة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة فى وضوح الدلالة عليه والنقصان بالدلالات الوضعية غير ممكن فانك إذا أردت تشبيه الخد بالورد فى الحمرة مثلا وقلت خد يشبه الورد امتنع أن يكون كلام مؤد لهذا المعنى بالدلالات الوضعية أكمل منه فى الوضوح أو أنقص فانك إذا أقمت مقام كل كلمة منها مايرادفها فالسامع إن كان عالما بكونها موضوعة لتلك المفهومات كان فهمه منها كفهمه من تلك من غير تفاوت فى الوضوح والالم يفهم شيئا أصلا وإنما يمكن ذلك فى الدلالات العقلية مثل أن يكون لشىء تعلق بآخر ولثان ولثالث فاذا أريد التوصل بواحد منها إلى المتعلق به فمتى تفاوتت تلك الثلاثة فى وضوح التعلق وخفائه صح فى طريق إفادته الوضوح والخفاء ، وإذا عرفت هذا عرفت أن صاحب علم البيان له فضل احتياج الى التعرض لأنواع دلالات الكلم فنقول : لاشبهة فى أن اللفظة متى كانت موضوعة لمفهوم أمكن أن تدل عليه من غير زيادة ولا نقصان بحكم الوضع ، وتسمى هذه دلالة المطابقة ودلالة وضعية ومتى كان لمفهومها ذلك ولنسمه أصليا تعلق بمفهوم آخر أمكن أن تدل عليه بوساطة ذلك التعلق بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الآخر داخلا فى مفهومها الأصلى كالسقف مثلا فى مفهوم البيت ويسمى هذا دلالة التضمن ودلالة عقلية أيضا أوخارجا عنه كالحائط عن مفهوم السقف وتسمى هذه دلالة الالتزام ودلالة عقلية أيضا ولا يجب فى ذلك التعلق أن يكون مما يثبته

العقل بل إن كان مما يثبته اعتقاد المخاطب إما لعرف أو لغير عرف أمكن المتكلم أن يطمع من مخاطبه ذلك فى صحة أن ينتقل ذهنه من المفهوم الأصلى إلى الآخر بواسطة ذلك التعلق بينهما فى اعتقاده، وإذا عرفت أن إيراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتأتى إلا فى الدلالات العقلية وهى الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه ظهر لك أن علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات بين المعانى، ثم إذا عرفت أن اللزوم إذا تصور بين الشيئين فاما أن يكون من الجانبين كالذى بين الأمام والخلف بحكم العقل أو بين طول القامة و بين طول النجاد بحكم الاعتقاد أو من جانب واحد كالذى بين العلم والحياة بحكم العقل أو بين الأسد والجراءة بحكم الاعتقاد ظهر لك أن مرجع علم البيان اعتبار هاتين الجهتين جهة الانتقال من ملزوم إلى لازم وجهة الانتقال من لازم إلى ملزوم ولا يريبك بظاهره الانتقال من أحد لازمى الشيء الى الآخر مثل ما إذا انتقل من بياض الثلج إلى البرودة فمرجعه ما ذكر ينتقل من البياض إلى الثلج ثم من الثلج إلى البرودة فتأمل، وإذا ظهر لك أن مرجع علم البيان هاتان الجهتان علمت انصباب علم البيان إلى التعرض للمجاز والكناية فان المجاز ينتقل فيه من الملزوم الى اللازم كما تقول رعينا غيثا، والمراد لازمه وهو النبت، وقد سبق أن اللزوم لا يجب أن يكون عقليا بل إن كان اعتقاديا إما لعرف أو لغير عرف صح البناء عليه. وأما نحو قولك أمطرت السماء نباتا: أى غيثا من المجازات المنتقل فيها عن اللازم الى الملزوم فمنخرط فى سلك رعينا الغيث وفصل ترجيح المجاز على الحقيقة والكناية على التصريح إذا انتهينا إليه يطلعك على كيفية انخراطه فى سلكه بإذن الله تعالى، والمطلوب بهذا التكلف هو الضبط فاعلم وان الكناية ينتقل فيها من اللازم الى الملزوم كما تقول فلان طويل النجاد، والمراد طول القامة الذى هو ملزوم طول النجاد فلا يسار الى جعل النجاد طويلا أو قصيرا إلا لكون القامة طويلة أو قصيرة فلا علينا أن نتخذهما أصلين وإذ لا يخفى أن طريق الانتقال من الملزوم إلى اللازم طريق واضح بنفسه ووضوح طريق الانتقال من اللازم الى الملزوم إنما هو بالغير وهو العلم بكون اللازم مساويا للملزوم أو أخص منه فلا عتب فى تأخير الكناية لكونها بالنظر إلى هذه الجهة نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد، ثم إن المجاز أعنى الاستعارة من حيث انها من فروع التشبيه كما ستقف عليه لا تتحقق بمجرد حصول الانتقال من الملزوم إلى اللازم بل لا بد فيها من تقدمة تشبيه شيء بذلك الملزوم فى لازم له تستدعى تقديم التعرض للتشبيه فلا بد من أن نأخذه أصلا ثالثا ونقدمه فهو الذى إذا مهرت فيه ملكت زمام التدرب فى فنون السحر البيانى.

الأصل الأول من علم البيان فى الكلام فى التشبيه

لا يخفى عليك أن التشبيه مستدع طرفين مشبها ومشبها به واشتراكا بينهما من وجه وافتراقا من آخر مثل أن يشتركا فى الحقيقة ويختلفا فى الصفة أو بالعكس. فالأول كالانسانين إذا اختلفا صفة طولا وقصرا، والثانى كالطويلين إذا اختلفا حقيقة إنسانا وفرسا وإلا فأنت خبير بأن ارتفاع الاختلاف من جميع الوجوه حتى التعين يأبى التعدد فيبطل التشبيه لأن تشبيه الشيء لا يكون إلا وصفا له بمشاركته المشبه به فى أمر والشيء لا يتصف بنفسه كما أن عدم الاشتراك بين

الشيئين فى وجه من الوجوه يمنعك محاولة التشبيه بينهما لرجوعه إلى طلب الوصف حيث لا وصف وأن التشبيه لا يسار إليه إلا لغرض وأن حاله تتفاوت بين القرب والبعد و بين القبول والرد، هذا القدر المجمل لا يحوج إلى دقيق نظر إنما المحوج هو تفصيل الكلام فى مضمونه وهو طرفا التشبيه ووجه التشبيه والغرض فى التشبيه وأحوال التشبيه ككونه قريبا أو غريبا مقبولا أو مردودا فظهر من هذا أن لابد من النظر فى هذه المطالب الأربعة فلننوعه أربعة أنواع .

النوع الأول النظر فى طرفى التشبيه المشبه . والمشبه به إما أن يكونا مستندين إلى الحس كالخد عند التشبيه بالورد فى المبصرات وكالأطيط عند التشبيه بصوت الفراريج فى المسموعات وكالنكهة عند التشبيه بالعنبر فى المشمومات وكالريق عند التشبيه بالخمر فى المذوقات وكالجلد الناعم عند التشبيه بالحرير فى الملموسات . وأما ما يستند إلى الخيال كالشقيق عند التشبيه بأعلام ياقوت منشرة على رماح من الزبرجد فهو فى قرن الحسيات ملزوز تقليلا للاعتبار وتسهيلا على المتعاطى ، واما أن يكونا مستندين إلى العقل كالعلم إذا شبه بالحياة ، و إما أن يكون المشبه معقولا والمشبه به محسوسا كالعدل إذا شبه بالقسطاس وكالمنية إذا شبهت بالسبع وكحال من الأحوال إذا شبهت بناطق أو بالعكس من ذلك كالعطر إذا شبه بخلق كريم . وأما الوهميات المحضة كما إذا قدرنا صورة وهمية محضة مع المنية مثلا ثم شبهناها بالمخلب أو بالناب المحققين ، فقلنا افترست المنية فلانا بشيء هو لها شبيه بالمخلب أو بشيء هو لها شبيه بالناب أو مع الحال ثم شبهناها باللسان ، فقلنا نطقت الحال بشيء هو لها شبيه باللسان فملحقة بالعقليات ، وكذا الوجدانيات كاللذة والألم والشبع والجوع فاعرفه .

النوع الثانى النظر فى وجه التشبيه . لما انحصر التشبيه بين أن يكون الاشتراك بالحقيقة والافتراق بالصفة تارة مثل جسمين أبيض وأسود وكذا مثل أنف ومرسن فهما مشتركان فى الحقيقة وهو العضو المعلوم ، وإنما يفترقان باتصاف أحدهما بالاختصاص بالانسان واتصاف الآخر بالاختصاص بالمرسونات وما جرى مجراها من نحو شفة وجحفلة ورجل وحافر و بين أن يكون الاشتراك بالصفة تارة والافتراق بالحقيقة أخرى مثل طويلين جسم وخط والوصف حين انحصر بين أن يكون مستندا إلى الحس كالكيفيات الجسمانية مثل الاتصاف بما يدرك بالبصر من الألوان والأشكال والمقادير والحركات ، وما يتصل بها من الحسن والقبح وغير ذلك أو بما يدرك بالسمع من الأصوات الضعيفة أو القوية أو التى بين بين أو بما يدرك بالذوق من أنواع الطعوم أو بما يدرك بالشم من أنواع الروائح أو بما يدرك باللمس من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة واللين والصلابة ومن الخفة والثقل ، وما ينضاف إليها و بين أن يكون مستندا إلى العقل والعقلى أيضا لما انحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية مثل الاتصاف بالذكاء والتيقظ والمعرفة والعلم والقدرة والكرم والسخاء والحلم والغضب وما جرى مجراها من الغرائز والأخلاق و بين اعتبارى ونسبى كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو بكونه مطموعا فيه أو بعيدا عن الطمع أو بشيء تصورى وهمى محض . ومن المعلوم عندك أن الحقائق منقسمة

إلى بسائط وذوات أجزاء مختلفة وأن فى الصفات ما مرجعها أمر واحد وما مرجعها أكثر ظهر لك مما ذكر أن وجه التشبيه يحتمل أن يتفاوت فنقول و بالله التوفيق : وجه التشبيه إما أن يكون أمرا واحدا أو غير واحد وغير الواحد إما أن يكون فى حكم الواحد لكونه إما حقيقة ملتئمة ، واما أوصافا مقصودا من مجموعها إلى هيئة واحدة أولا يكون فى حكم الواحد فهذه أقسام ثلاثة . أما الأول فاما أن يكون حسيا أو عقليا ولابدّ للحسى من أن يكون طرفاه حسيين لامتناع ادارك الحسّ من غير المحسوس جهة دون العقلى فانه يعم أنواع الطرفين الأربعة المذكورة لصحة ادراك العقل من المحسوس جهة ولذلك تسمع علماء هذا الفن رضوان الله عليهم أجمعين يقولون التشبيه بالوجه العقلى أعم من التشبيه بالوجه الحسي فالحسي كالخد إذا شبه بالورد فى الحمرة وكالصوت الضعيف إذا شبه بالهمس فى الخفاء وكالنكهة إذا شبهت بالعنبر فى طيب الرائحة وكالريق إذا شبه بالخمر فى لذة الطعم على زعم القوم وكالجلد الناعم إذا شبه بالحرير فى لين اللمس . وههنا نكتة لابدّ من التنبيه لها وهى أن التحقيق فى وجه الشبه يأبى أن يكون غير عقلى وذلك أنه متى كان حسيا وقد عرفت أنه يجب أن يكون موجودا فى الطرفين وكل موجود فله تعين فوجه الشبه مع المشبه متعين فيمتنع أن يكون هو بعينه موجودا مع المشبه به لامتناع حصول المحسوس المعين ههنا مع كونه بعينه هناك بحكم ضرورة العقل و بحكم التنبيه على امتناعه إن شئت وهو استلزامه إذا عدمت حمرة الخد دون حمرة الورد أو بالعكس كون الحمرة معدومة موجودة معا وهكذا فى أخواتها بل يكون مثله مع المشبه به لكن المثلين لا يكونان شيئا واحدا ووجه الشبه بين الطرفين كما عرفت واحد فيلزم أن يكون أمرا كليا مأخوذا من المثلين بتجريدهما عن التعين لكن ما هذا شأنه فهو عقلى ويمتنع أن يقال فالمراد بوجه الشبه حصول المثلين فى الطرفين فان المثلين متشابهان فمعهما وجه تشبيه فان كان عقليا كان المرجع فى وجه الشبه العقل فى المآل ، وان كان حسيا استلزم أن يكون مع المثلين مثلان آخران وكان الكلام فيهما كالكلام فيما سواهما و يلزم التسلسل وتمام التحقيق موضعه علوم أخر ، والعقلى كوجود الشيء العديم النفع إذا شبه بعدمه فى العراء عن الفائدة أو كالعلم إذا شبه بالحياة فى كونهما جهتى إدراك فيما طرفاه معقولان وكالرجل إذا شبه بالأسد فى الجراءة وكأصحاب النبي عليه السلام ورضى الله عنهم اذا شبهوا بالنجوم فى مطلق الاهتداء بذلك فيما طرفاه محسوسان وكالعلم إذا شبه بالنور فى الهداية أو كالعدل اذا شبه بالقسطاس فى تحصيل ما بين الزيادة والنقصان فيما المشبه معقول والمشبه به محسوس وكالعطر اذا شبه بخلق كريم فى استطابة النفس اياهما أو كالنجوم اذا شبهت بالسنن فى عدم الخفاء فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفى أكثر هذه الأمثلة فى معنى وحدتها تسامح فاعرف . وأما القسم الثانى وهو أن يكون وجه التشبيه غير واحد لكنه فى حكم الواحد فهو على نوعين اما أن يكون مستندا إلى الحسّ كسقط النار اذا شبه بعين الديك فى الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص وكالثريا اذا شبهت بعنقود الكرم المنور فى الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير فى المرأى على كيفية

مخصوصة إلى مقدار مخصوص وكالشاة الجبلى إذا شبه بحمار أبتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على رأسه شجرتا غضا وكالشمس إذاشبهتها بالمرآة فى كف الأشل فى الهيئة الحاصلة التى تؤديها من الاستدارةمع الاشراق والحركة السريعة المتصلة وشبه تموج الاشراق أو إذا شبهتها بالبوتقة فيهاذهب ذائب كماقال :

والشمس من مشرقها قد بدت   مشرقة ليس لها حاجب
كأنها بوتقة أحميت   يجول فيها ذهب ذائب

فى الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع صفاء اللون واتصال الحركة وشبه مراوحة المتحرك بين انبساط وانقباض ، وذلك لأن البوتقة إذا أحميت وذاب فيها الذهب وأخذ يتحرك فيها بجملته من غير غليان متشكلا بشكل البوتقة فى الاستدارة تلك الحركة العجيبة كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب البوتقة لما فى طبعه من النعومة ثم يبدو له فيرجع إلى الانقباض لما بين أجزائه من كمال التلاحم وقوة الاتصال والبوتقة فى ضمن ذلك متحركة تبعا مؤدية مع الذهب الذائب فيها الهيئة المذكورة فان الشمس إذا أحد الانسان النظر إليها ليتبين جرمها وجدهامؤدية للهيئتين ، وكوجه الشبه فى قوله :

كأن مثار النقع فوق رءوسنا   وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

فليس المراد من التشبيه تشبيه النقع بالليل ثم تشبيه السيوف بالكواكب انما المراد تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع الأسود والسيوف البيض متفرقات فيه بالهيئة الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المشرقة فى جوانب منه ، وفى قوله :

وكأن أجرام النجوم لوامعا   درر نثرن على بساط أزرق

فليس المراد تشبيه النجوم بالدرر ثم تشبيه السماء بالبساط الأزرق انما المراد تشبيه الهيئة الحاصلة من النجوم البيض المتلألئة فى جوانب من أديم السماء الملقية قناعها عن الزرقة الصافية بالهيئة الحاصلة المستطرفة من درر منثورة على بساط أزرق دون شىء آخر مناسب للدرر فى الحسن والقيمة ، وفى قوله :

كأنما المريخ والمشترى   قدامه فى شامخ الرفعه
منصرف بالليل عن دعوة   قد أسرجت قدامه شمعه

فالمراد تشبيه الهيئة الحاصلة من المريخ والمشترى قدامه بالهيئة الحاصلة من المنصرف عن الدعوة مسرج الشمع من دونه وتسمى أمثال ما ذكر من الأبيات تشبيه المركب بالمركب والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد ، وهذا فن له فضل احتاج إلى سلامة الطبع وصفاء القريحة فليس الحاكم فى تمييز البابين إذا التبس أحدهما بالآخر سوى ذلك ، ومن تشبيه المفرد بالمفرد قوله :

كأن قلوب الطير رطبا و يابسا   لدى وكرها العناب والحشف البالى

و إما أن يكون مستندا إلى العقل كما إذا شبهت أعمال الكفرة بالسراب فى المنظر المطمع مع

الخبر المؤيس وكما إذا شبهت الحسناء من منبت السوء بخضراء الدمن فى حسن المنظر المنضم إلى سوء الخبر والتعرّى عن أثمار خير أو الجماعة المتناسبة فى الخصال الممتنعة لذلك عن تعيين فاضل بينهم ومفضول بالحلقة المفرغة الممتنعة عن تعيين بعضه طرفا و بعضه وسطا . وأما القسم الثالث وهو أن لا يكون وجه التشبيه أمرا واحدا ولا منزلا منزلة الواحد فهو على أقسام ثلاثة أن يكون تلك الأمور حسية أو عقلية أو البعض حسيا والبعض عقليا ، فالأول كما إذا شبهت فاكهة بأخرى فى لون وطعم ورائحة . والثانى إذا شبهت بعض الطيور بالغراب فى حدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد . والثالث كما إذا شبهت إنسانا بالشمس فى حسن الطلعة ونباهة الشأن وعلو الرتبة .

واعلم أنه ليس بملتزم فيما بين أصحاب علم البيان أن يتكلفوا التصريح بوجه التشبيه على ماهو به بل قد يذكرون على سبيل التسامح ما إذا أمعنت فيه النظر لم تجده إلا شيئا مستتبعا لما يكون وجه التشبيه فى المآل فلابدّ من التنبيه عليه من ذلك قولهم فى الألفاظ إذا وجدوها لاتثقل على اللسان ولا تكده بتنافر حروفها أو تكرارها ولا تكون غريبة وحشية تستكره لكونها غير مألوفة ولا مما تشتبه معانيها وتستغلق فيصعب الوقوف عليها وتشمئز عنها النفس هى كالعسل فى الحلاوة وكالماء فى السلاسة وكالنسيم فى الرقة ، وقولهم فى الحجة المطلوب بها قلع الشبهة متى صادفوها معلومة الأجزاء يقينية التأليف قطعية الاستلزام هى كالشمس فى الظهور فيذكرون الحلاوة والسلاسة والرقة والظهور لوجه الشبه على أن وجه الشبه فى المآل هناك شىء غيرها ، وذلك لازم الحلاوة وهو ميل الطبع إليها ومحبة النفس ورودها عليها ولازم السلاسة والرقة وهو افادة النفس نشاطا والاهداء إلى الصدر انشراحا والى القلب روحا فشأن النفس مع الألفاظ الموصوفة بتلك الصفات كشأنها مع العسل الشهى الذى يلذ طعمه فتهش النفس له و يميل الطبع اليه و يحب وروده عليه أو كشأنها مع الماء الذى ينساغ فى الحلق و ينحدر فيه أجلب انحدار للراحة ومع النسيم الذى يسرى فى البدن فيتخلل المسالك اللطيفة منه فيفيدان النفس نشاطا و يهديان الى الصدر انشراحا والى القلب روحا ولازم الظهور وهو ازالة الحجاب فشأن البصيرة مع الشبهة كشأن البصر مع الظلمة فى كونهما معها كالمحجوبين وانقلاب حالهما الى خلاف ذلك مع الحجة اذا بهرت والشمس اذا ظهرت وتسامحهم هذا لايقع الاحيث يكون التشبيه فى وصف اعتبارى كالذى نحن فيه . وأقول يشبه أن يكون تركهم التحقيق فى وجه التشبيه على ماسبق التنبيه عليه من تسامحهم هذا ، وقد جار يناهم نحن فى ذلك كما ترى .

واعلم أن حق وجه التشبيه شموله الطرفين فاذا صادفه صح والافسد كما اذا جعلت وجه التشبيه فى قولهم : النحو فى الكلام كالملح فى الطعام الصلاح باستعمالهما ، والفساد باهمالهما صح لشمول هذا المعنى المشبه والمشبه به فالملح ان استعمل فى الطعام صلح الطعام والافسد والنحو كذلك إذا استعمل فى الكلام نحو عرف زيد عمرا برفع الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام وصار منتفعا به فى تفهم المراد منه و إذا لم يستعمل فيه فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع

به و إذا جعلت وجه التشبيه ماقد يذهب إليه ذوو التعنت من أن الكثير من الملح يفسد الطعام والقليل يصلحه فالنحو كذلك فسد لخروجه إذ ذاك عن شمول الطرفين إلى الاختصاص بالمشبه به ، فان التقليل أو التكثير انما يتصور فى الملح بأن يجعل القدر الصلح منه للطعام مضاعفا مثلا ، أما فى النحو فلا لامتناع جعل رفع الفاعل أو نصب المفعول مضاعفا هذا ور بما أمكن تصحيح قول المتعنتين ولكنه ليس مما يهمنا الآن .

النوع الثالث : النظر فى الغرض من التشبيه . الغرض من التشبيه فى الأغلب يكون عائدا إلى المشبه ثم قد يعود إلى المشبه به فاذا كان عائدا إلى المشبه ، فاما أن يكون لبيان حاله كما اذا قيل لك مالون عمامتك قلت كلون هذه وأشرت إلى عمامة لديك ، و إما أن يكون لبيان مقدار حاله كما اذا قلت هو فى سواده كحلك الغراب ، واما أن يكون لبيان امكان وجوده كما اذا رمت تفضيل واحد على الجنس الى حد يوهم اخراجه عن البشرية الى نوع أشرف وأنه فى الظاهر كما ترى أمر كالممتنع فتتبعه التشبيه لبيان امكانه قائلا حاله كحال المسك الذى هو بعض دم الغزال وليس يعد فى الدماء لما اكتسب من الفضيلة الموجبة اخراجه إلى نوع أشرف من الدم . واما أن يكون لتقوية شأنه فى نفس السامع وز يادة تقريره عنده كما إذا كنت مع صاحبك فى تقرير أنه لا يحصل من سعيه على طائل ، ثم أخذت ترقم على الماء وقلت هل أفاد رقمى على الماء نقشا ما أنك فى سعيك هذا كرقمى على الماء فانك تجد لتمثيلك هذا من التقرير مالا يخفى ، واما أن يكون لابرازه إلى السامع فى معرض التزيين أو التشويه أو الاستطراف وماشا كل ذلك كما إذا شبهت وجها أسود بمقلة الظبى افراغا له فى قالب الحسن ابتغاء تزيينه أو كما إذا شبهت وجها مجدورا بسلحة جامدة ، وقد نقرتها الديكة اظهارا له فى صورة أشوه إرادة ازدياد القبح والتنفير أو كما إذا شبهت الفحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا له عن صحة الوقوع الى امتناعه عادة ليستطرف والاستطراف وجه آخر وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن ، اما فى نفس الأمر كالذى نحن فيه ، فاذا أحضر استطرف استطراف النوادر عند مشاهدتها واستلذ استلذاذها لجدتها فلكل جديد لذة ، واما مع حضور المشبه فى أوان الحديث فيه مثل حضور النار والكبريت مع حديث البنفسج والرياض كما فى قوله :

ولا زوردية تزهو بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت
كأنها فوق قامات ضعفن بها أوائل النار فى أطراف كبريت

فان صورة اتصال النار بأطراف الكبريت ليست مما يمكن أن يقال انها نادرة الحضور فى الذهن ندرة صورة بحر من المسك موجه الذهب ، وانما النادر حضورها مع حديث البنفسج فاذا أحضر احضارا مع الشبه استطرف لمشاهدة عناق بين صورتين لا تتراءى ناراهما ، وهل الحكاية المعروفة فى حديث حسد جرير لعدى بن الرقاع الاعلى ما نحن فيه . يحكى أن جريرا قال أنشدنى عدى * عرف الديار توهما فاعتادها * فلما بلغ الى قوله * تزجى أغن كأن إبرة روقه * رحمته ، وقلت قد وقع ماعساه يقول وهو أعرابى جلف جاف فلما قال * قلم أصاب من الدواة مدادها * استحالت الرحمة حسدا ،

وأما الغرض العائد الى المشبه به فمرجعه الى ايهام كونه أتم من المشبه في وجه التشبيه كقوله :

وبدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يمتدح

فانه تعمد ايهام أن وجه الخليفة في الوضوح أتم من الصباح وكقوله :

وكأن النجوم بين دجاها سنن لاح بينهن ابتداع

فانه حين رأى ذوى الصياغة للمعانى شبهوا الهدى والشريعة والسنن وكل ماهو علم بالنور لجعل صاحبها في حكم من يمشى في نور الشمس فيهتدى الى الطريق العبد فلا يتعسف فيعثر تارة على عدو قتال و يتردى أخرى في مهواة مهلكة وشبهوا الضلالة والبدعة وكل ماهو جهل بالظلمة لجعل صاحبها في حكم من يخبط في الظلماء فلا يهتدى الى الطريق فلا يزال بين عثور و بين تردّ قصد في تشبيه هذا تفضيل السنن في الوضوح على النجوم وتنزيل البدع في الاظلام فوق الدياجى ، وكقوله :

ولقد ذكرتك والظلام كأنه يوم النوى وفؤاد من لم يعشق

فانه أيضا حين رأى الأوقات التى تحدث فيها المكاره وصفت بالسواد كقولهم : اسودّ النهار في عينى وأظلمت الدنيا علىّ جعل يوم النوى كأنه أعرف وأشهر بالسواد من الظلام فشبهه به ثم عطف عليه فؤاد من لم يعشق تطرفا فان الغزل يدعى القسوة على من لا يعرف العشق والقلب القاسى يوصف بشدة السواد فنظمه في سلكه ، وكقوله :

كأن انتضاء البدر من تحت غيمه نجاء من البأساء بعد وقوع

فانه لما رأى العادة جارية أن يشبه المتخلص من البأساء بالبدر الذى ينحسر عند الغمام قلب التشبيه ليرى أن صورة النجاء من البأساء لكونها مطلوبة فوق كل مطلوب أعرف عند الانسان من صوررة انتضاء البدر من تحت غيمه فشبه هذه بتلك ، وكقوله :

وأرض كأخلاق الكرام قطعتها وقد كحل الليل السماك فأبصرا

فانه لما رأى استمرار وصف الأخلاق بالضيق و بالسعة تعمد تشبيه الأرض الواسعة بخلق الكريم ادعاء أنه في تأدية معنى السعة أكمل من الأرض المتباعدة الأطراف ومن الأمثلة مايحكيه جل وعلا عن مستحلى الربا من قولهم إنما البيع مثل الربوا في مقام إنما الربا مثل البيع لأن الكلام في الربا لا في البيع ذهابا منهم إلى جعل الربا في باب الحل أقوى حالا وأعرف من البيع ومن الأمثلة ماقال تعالى ــ أفمن يخلق كمن لايخلق ــ لمزيد التوبيخ فيه دون أن يقول أفمن لايخلق كمن يخلق مع اقتضاء المقام بظاهره إياه لكونه إلزاما للذين عبدوا الأوثان وسموها آلهة تشبيها بالله تعالى فقد جعلوا غير الخالق مثل الخالق . وعندى أن الذى تقتضيه البلاغة القرآنية هو أن يكون المراد بمن لايخلق الحى العالم القادر من الخلق لا الأصنام وأن يكون الانكار موجها إلى توهم تشبيه الحى العالم القادر من الخلق به تعالى وتقدس عن ذلك علوا كبيرا تعريضا به عن أبلغ الانكار لتشبيه ماليس بحى عالم قادر به تعالى ويكون قوله ــ أفلا تذكرون ــ تنبيه وتوبيخ على مكان التعريض ، وقوله عز وجل ــ أرأيت من اتخذ إلهه هواه ــ بدل أرأيت

من اتخذ هواه إلهه مصبوب فى هذا القالب فأحسن التأمل تر التقديم قد أصاب شاكلة الرمى ، وإنما جعلنا الغرض العائد إلى المشبه به هو ماذكرنا لأن المشبه به حقه أن يكون أعرف بجهة التشبيه من المشبه وأخص بها وأقوى حالا معها وإلا لم يصح أن يذكر لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكان وجوده ولا لزيادة تقريره على الوجه الذى تقدم ولا لابرازه فى معرض التزيين كالوجه الأسود إذا شبهته بمقلة الظبي محاولا لنقل استحسان سوادها إلى سواد الوجه أو معرض التشويه كالوجه المجدور إذا شبهته بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة أراد نقل مزيد استقباحها ونفرتها إلى جدرى الوجه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الأبلغ أو معرض الاستطراف كالفحم فيه جمر موقد إذا شبهته ببحر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وقوعه إلى الواقع ليستطرف أو للوجه الآخر على ماتقدم لمثل ماذكر ، وربما كان الغرض العائد إلى المشبه به بيان كونه أهمّ عند المشبه كما إذا أشير لك إلى وجه كالقمر فى الاشراق والاستدارة وقيل هذا الوجه يشبه ماذا ؟ فقلت الرغيف اظهارا لاهتمامك بشأن الرغيف لاغير وهذا الغرض يسمى اظهار المطلوب ولا يحسن المصير إليه إلا فى مقام الطمع فى تسنى المطلوب كما يحكى عن الصاحب رحمه الله أن قاضى سجستان دخل عليه فوجده الصاحب متفننا فأخذ يمدحه حتى قال * وعالم يعرف بالسجزى * وأشار للندماء أن ينظموا على أسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد إلى أن انتهت النوبة إلى شريف فى البين فقال أشهى إلى النفس من الخبز فأمر الصاحب أن يقدم له مائدة ، وأما إذا تساوى الطرفان المشبه والمشبه به فى جهة التشبيه فالأحسن ترك التشبيه إلى التشابه ليكون كل واحد من الطرفين مشبها ومشبها به تفاديا من ترجيح أحد المتساويين ، ويظهر من هذا أن التشبيه إذا وقع فى باب التشابه صح فيه العكس بخلافه فيما عداه وكان حكم المشبه به إذ ذاك غير ماتلى عليك فصح أن يقال لون هذه العمامة كلون تلك وأن يقال لون تلك كلون هذه وأن يقال بدا الصبح كغرة الفرس وبدت غرة الفرس كالصبح متى كان المراد بالشبه وقوع منير فى مظلم وحصول بياض فى سواد مع كون البياض قليلا بالاضافة إلى السواد وأن يقال الشمس كالمرآة المجلوة أو كالدينار الخارج من السكة كما قال وكأن الشمس المنيرة دينار جلته حدائد الضرب وأن يقال المرآة المجلوة أو الدينار الخارج من السكة كالشمس متى كان القصد من التشبيه إلى مجرد مستدير يتلألأ متضمن فى اللون لكون وجه التشبيه فى جميع ذلك غير مختص بأحد الطرفين زيادة اختصاص .

واعلم أن التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل كالذى فى قوله :

اصبر على مضض الحسو ... د فإن صبرك قاتله
فالنار تأكل نفسها ... إن لم تجد ما تأكله

فإن تشبيه الحسود المتروك مقاولته بالنار التى لاتمد بالحطب فيسرع فيها الفناء ليس إلا فى أمر متوهم له وهو ماتتوهم إذا لم تأخذ معه فى المقاولة مع علمك بتطلبه إياها عسى أن يتوصل

بها الى نشأة مصدور من قيامه إذ ذاك مقام أن تمنعه ما بعد حياته ليسرع فيه الهلاك وأنه كما ترى منتزع من عدة أمور، وكالذى فى قوله :

وان من أدبته فى الصبا ... كالعود يسقى الماء فى غرسه

حتى تراه مورقا ناضرا ... بعد الذى أبصرت من يبسه

فان تشبيه المؤدب فى صباه بالعود المسقى أوان الغرس المونق بأوراقه ونضرته ليس إلا فيما يلازم كونه مهذب الأخلاق مرضى السيرة حميد الفعال لتأدية المطلوب بسبب التأديب المصادف وقته من تمام الميل اليه وكمال استحسان حاله وأنه كما ترى أمر تصورى لا صفة حقيقية وهو مع ذلك منتزع من عدة أمور وكالذى من قوله عز من قائل ـ مثلهم كمثل الذى استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم فى ظلمات لايبصرون ـ فان وجه تشبيه المنافقين الذين شبهوا بهم فى الآية هو رفع الطمع إلى تسنى مطلوب بسبب مباشرة أسبابه القريبة مع تعقب الحرمان والخيبة لانقلاب الأسباب وأنه أمر توهمى كما ترى منتزع من أمور جمة وكالذى فى قوله تعالى أيضا ـ أوكصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت ـ وأصل النظم أوكمثل ذوى صيب ـ خذف ذوى لدلالة يجعلون أصابعهم فى آذانهم عليه وحذف مثل لما دل عليه عطفه على قوله كمثل الذى استوقد نارا إذ لايخفى أن التشبيه ليس بين مثل المستوقدين وهو صفتهم العجيبة الشأن و بين ذوات ذوى الصيب إنما التشبيه بين صفة أولئك و بين صفة هؤلاء ونظيره قوله تعالى ـ يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من أنصارى إلى الله فأوقع التشبيه بين كون الحواريين أنصار الله و بين قول عيسى للحواريين من أنصارى إلى الله ، و إنما المراد كونوا أنصار الله مثل كون الحواريين أنصاره وقت قول عيسى من أنصارى على أن مامصدرى مستعمل ما قال استعمال مقدم الحاج ثم نظير المذكور فى حذف المضاف والمضاف إليه قول القائل :

☆ أسال البحار فانتحى للعقيق ☆ وقول الآخر : ☆ وقد جعلتنى من خزيمة أصبعا ☆

على ماقدر الشيخ أبوعلى الفارسى رحمه الله من أسأل سقيا سحابه ومن ذا مسافة أصبع ، وحذف المضافات من الكلام عند الدلالة سائغ من ذلك قوله تعالى ـ فكان قاب قوسين أو أدنى ـ تقديره فكان مقدار مسافة قرب جبريل عليه السلام مثل قاب قوسين ، و إن قوله أوكصيب من السماء إلى الآخر تمثيل لما أن وجه التشبيه بينهم و بين المنافقين هو أنهم فى المقام المطمع فى حصول المطالب ونجح المآرب لايحظون إلا بضد المطموع فيه من مجرد مقاساة الأهوال وأنه كما ترى عما نحن بصدده وكذا الذى فى قوله عز وجل ـ مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا فان وجه التشبيه بين أحبار اليهود الذين كلفوا العمل بما فى التوراة ثم لم يعملوا بذلك و بين الحمار الحامل للأسفار هو حرمان الانتفاع بما هو أبلغ شىء بالانتفاع به مع الكد والتعب فى استصحابه وليس بخفى كونه عائدا إلى التوهم ومركبا من عدة معان ، والذى نحن

بصدده من الوصف غير الحقيقي أحوج منظور فيه إلى التأمل الصادق من ذى بصيرة نافذة وروية ثاقبة لالتباسه فى كثير من المواضع بالعقلى الحقيقى لاسيما المعانى التى ينتزع منها فربما انتزع من ثلاثة فأورث الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر نحو قوله :

كما أبرقت قوما عطاشا غمامة فلما رأوها أقشعت وتجلت

إذا أخذت تنتزع وجه التمثيل من قوله : كما أبرقت قوما عطاشا غمامة ، خسب نزلت عن غرض الشاعر من تشبيه بمراحل فان مغزاه أن يصل ابتداء مطمعا بانتهاء مؤيس وذلك يوجب انتزاع وجه التشبيه من مجموع البيت ، ثم إن التشبيه التمثيلى متى فشا استعماله على سبيل الاستعارة لاغير سمى مثلا ولورود الأمثال على سبيل الاستعارة لاتغير ، وسيأتيك الكلام فى الاستعارة بإذن الله تعالى .

النوع الرابع النظر فى أحوال التشبيه من كونه قريبا أو غريبا مقبولا أو مردودا . والكلام فى ذلك يستدعى تقديم أصول وأنا أذكر لك ما يرشدك الى كيفية سلوك الطريق هناك بتوفيق الله تعالى معددا عدة منها لتكون لك عدة فى درك ماعسى تأخذ فى طلبه . منها أن ادراك الشيء مجملا أسهل من ادراكه مفصلا . ومنها أن حضور صورة شيء تتكرر على الحس أقرب من حضور صورة شيء يقل وروده على الحس وحال هذين الأصلين واضح . ومنها أن الشيء مع مايناسبه أقرب حضورا منه مع ما لايناسبه فالحام مع السطل أقرب حضورا منه مع السخل وقد سبق تقريره فى باب الفصل والوصل . ومنها أن استحضار الأمر الواحد أيسر من استحضار غير الواحد وحاله أيضا مكشوف . ومنها أن ميل النفس إلى الحسيات أتم منه إلى العقليات وأعنى بالحسيات ما تجرده منها بناء على امتناع النفس من ادراك الجزئيات على مانبهت عليه وزيادة ميلها إليها دون غيرها من العقليات لزيادة تعلقها بها بسبب تجريدها إياها بقوة العقل ونظمها لها فى سلك ماعداها ولزيادة إلفها بها أيضا لكثرة تأديها إليها من أجل كثرة طرقه وهى الحواس المختلفة المؤدية لها ، وأما مايقال من أن إلف النفس مع الحسيات أتم منه مع العقليات لتقدم إدراك الحس على إدراك العقل فبعد تقرير أن ادراك النفس إنما يكون للمجردات وأن مدرك النفس غير مدرك الحس شيء كما ترى عن إفادة المطلوب بمعزل وعن تحقيق المقصود بألف منزل . ومنها أن النفس لما تعرف أقبل منها لما لاتعرف لمحبتها العلم طبعا . ومنها أن تجدد صورة عندها أحب إليها وألذ عندها من مشاهدة معاد وأنه من القبول بحيث يغنى أن يستعان فيه بتلاوة أكره من معاد ولكل جديد لذة ، ولعمرى ان التوفيق بين حكم الإلف وبين حكم التكرير أحوج شيء إلى التأمل فليفعل لأن الإلف مع الشيء لايتحصل إلا بتكرره على النفس ولو كان التكرار يورث الكراهة لكان المألوف أكره شيء عند النفس وامتنع إذ ذاك نزعها إلى مألوف والوجدان يكذب ذلك ، وإذ قد تقدم إليك ماذكرناه فنقول من أسباب قرب التشبيه وكونه نازل الدرجة أن يكون وجهه أمرا واحدا كالسواد فى قولك هندى كالفحم أو البياض فى قولك شهد كالثلج أو أن يكون المشبه به مناسبا للمشبه كما إذا شبهت الجرة الصغيرة بالكوز أو الجرة الضخمة المستطيلة بالفجل أو القنبة الكبيرة السوداء بالإجاصة أو أن يكون المشبه به غالب الحضور فى

خزانة الصور بجهة من الجهات كما إذا شبهت الشعر الأسود بالليل أو الوجه الجميل بالبدر أو المحبوب بالروح ، ومن أسباب بعده وغرابته أن يكون وجه التشبيه أمورا كثيرة كما فى تشبيه سقط النار بعين الديك أو تشبيه الثريا بعنقود الكرم المنور ، أو تشبيه نحو قوله :

كأن مثار النقع فوق رءوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

أو أن يكون المشبه به بعيد التشبيه عن المشبه كالخنفساء عن الانسان قبل تشبيه أحدهما بالآخر فى اللجاج أو البنفسج عن النار والكبريت قبل تصور التشبيه بين الطرفين أو أن يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن لكونه شيئا وهميا كما فى قوله * ومسنونة زرق كأنياب أغوال * أو مركبا خياليا كما فى قوله :

وكأن محمر الشقيق إذا تصوب أو تصعد

أعلام ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد

أو مركبا عقليا كما فى قوله عز قائلا — إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلا فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس — وكل ما كان التركيب خياليا كان أو عقليا من أمور أكثر كان حاله فى البعد والغرابة أقوى ، وأما كون التشبيه مقبولا فالأصل فيه هو أن يكون الشبه صحيحا وقد تقدم معنى الصحة وأن يكون كاملا فى تحصيل ما علق به من الغرض وأن يكون سليما عن الابتذال مثل أن يكون المشبه به محسوسا أعرف شيء بأمر لون مخصوص أو شكل أو مقدار أو غير ذلك إذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه من جهة ذلك الأمر أو بيان مقداره على ما هو عليه فالنفس إلى الأعرف عندها أميل وله متى صادفته أقبل لاسيما فيما إلفها به أكمل لكن يجب فى الثانى كون المشبه به مع ما ذكر على حد مقدار المشبه فى وجه التشبيه لا أزيد ولا أنقص وكلما كان أدخل فى السلامة عن الزيادة أو النقصان كان أدخل فى القبول أو مثل أن يكون المشبه به أتم محسوس فى أمر حسى هو وجه الشبه إذا قصد تنزيل المشبه الناقص منزلة الكامل أو قصد زيادة تقرير المشبه عند السامع لمثل ما تقدم أو مثل أن يكون المشبه به مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه إذا كان الغرض من التشبيه بيان إمكان الوجود أو محاولة التزيين أو التشويه فقبول النفس لما تعرف فوق قبولها لما لا تعرف أو مثل أن يكون المشبه به فى التشبيه الاستطراف نادر الحضور فى الذهن لبعده عن التصور أو نادر الحضور فيه مع المشبه لبعد نسبته اليه فالنفس تتسارع إلى قبول نادر يطلع عليها لما تتصور لديه من لذة التجدد وتتمثل من تعريه عن كراهة معاد ، هذا وانك متى تفطنت لأسباب قرب التشبيه وتقارب مسلكه وكذا لأسباب انخراطه من القبول فى سلكه تفطنت لأسباب بعده وغرابته ولأسباب رده لرداءته ، ولن يذهب عليك أن مقرب التشبيه متى كان أقوى كان التشبيه أقرب وكذا مبعده متى كان أقوى كان أغرب وجرى لذلك فى شأن قبوله ورده على نحو مجراه فى شأن قربه و بعده . واعلم أن ليس من الواجب فى التشبيه ذكر كلمة التشبيه بل إذا قلت زيد أسد واكتفيت بذكر الطرفين عد تشبيها مثله إذا قلت كأن زيدا الأسد اللهم إلا فى كونه

أبلغ ولا ذكر الشبه لفظا ، بل إذا كان محذوفا مثله إذا قلت أسد وأى أسد جاعلا المشبه به خبرا مفتقرا إلى المبتدإ كفى لقصر المسافة بين الملفوظ به فى الكلام والمحذوف منه بشرائطه فى قوة الإفادة و إنما الواجب فى التشبيه إذا ترك المشبه أن لا يكون مضروبا عنه صفحا مثله إذا قلت عندى أسد أو رأيت أسدا ونظرت إلى أسد فانه لا يعد تشبيها وسيأتيك بيان حاله وإنما عد نحو زيد أسد وقرينه المحذوف المبتدأ تشبيها لأنك حين أوقعت أسدا وهو مفرد غير جملة خبرا لزيد استدعى أن يكون هو إياه مثله فى زيد منطلق فى أن الذى هو زيد بعينه منطلق و إلا كان زيد أسد مجرد تعديد نحو خيل فرس لا إسنادا لكن العقل يأبى أن يكون الذى هو إنسان هو بعينه أسدا فيلزم لامتناع جعل اسم الجنس وصفا للانسان حتى يصح إسناده إلى المبتدإ المصير إلى التشبيه بحذف كلمته قصدا إلى المبالغة ، واذا عرفت أن وجود طرفى التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه عرفت أن فقد كلمة التشبيه لا تؤثر إلا فى الظاهر وعرفت أن نحو رأيت بفلان أسدا ولقينى منه أسد وهو أسد فى صورة انسان واذا نظرت اليه لم تر إلا أسدا وان رأيته عرفت جبهة الأسد ولئن لقيته ليلقينك منه الأسد وان أردت أسدا فعليك بفلان وإنما هو أسد وليس هو آدميا بل هو أسد كل ذلك تشبيهات لا فرق إلا فى شأن المبالغة ، فالخيط الأبيض والخيط الأسود فى قوله عز وجل قائلا ـ حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود ـ يعدان من باب التشبيه حيث بينا بقوله ـ من الفجر ـ ولولا ذلك لكانا من باب الاستعارة . والحاصل من مراتب التشبيه ثمان : إحداها ذكر أركانه الأربعة وهى المشبه والمشبه به وكلمة التشبيه ، ووجه التشبيه كقولك زيد كالأسد فى الشجاعة ولا قوة لهذه المرتبة . وثانيتها ترك المشبه كقولك كالأسد فى الشجاعة وهى كالأولى فى عدم القوة . وثالثتها ترك كلمة التشبيه كقولك زيد أسد فى الشجاعة وفيها نوع قوة . ورابعتها ترك المشبه وكلمة التشبيه كقولك أسد فى الشجاعة فى موضع الخبر عن زيد وهى كالثالثة فى القوة . وخامستها ترك وجه التشبيه كقولك زيد كالأسد ، وهى أيضا قوية لعموم وجه التشبيه . وسادستها ترك المشبه ، ووجه التشبيه كقولك كالأسد فى موضع الخبر عن زيد وحكمها كحكم الخامسة . وسابعتها ترك كلمة التشبيه ، ووجه الشبه كقولك زيد أسد وهى أقوى الكل ، وثامنتها إفراد المشبه به فى الذكر كقولك أسد فى الخبر عن زيد وهى كالسابعة .

واعلم أن الشبه قد ينتزع من نفس التضاد نظرا الى اشتراك الضدين فيه من حيث اتصاف كل واحد منهما بمضادة صاحبه ثم ينزل منزلة شبه التناسب بواسطة تمليح أو تهكم فيقال للجبان ما أشبهه بالأسد وللبخيل إنه حاتم ثان ، والله المستعان .

الأصل الثانى من علم البيان فى المجاز

و يتضمن التعرض للحقيقة . والكلام فى ذلك مفتقر إلى تقديم التعرض لوجه دلالات الكلم على مفهوماتها ولمعنى الوضع والواضع : من المعلوم أن دلالة اللفظ على مسمى دون مسمى مع

مع استواء نسبته اليهما يمتنع فيلزم الاختصاص بأحدهما ضرورة والاختصاص لكونه أمرا ممكنا يستدعي في تحققه مؤثرا مخصصا وذلك المخصص بحكم التقسيم ، اما الذات أوغيرها ، وغيرها اما الله تعالى وتقدس أوغيره ، ثم ان في السلف من يحكى عنه اختيار الأول ، وفيهم من اختار الثاني ، وفيهم من اختار الثالث وأطبق المتأخرون على فساد الرأي الأول ، ولعمرى انه فاسد فان دلالة اللفظ على مسمى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ وانك لتعلم أن مابالذات لايزول بالغير لكان يمتنع نقله الى المجاز ، وكذا الى جعله علما ولوكانت دلالته ذاتية لكان يجب امتناع أن لاتدلنا على معاني الهندية كلماتها وجوب امتناع أن لاتدل على اللافظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول. ولكان يمتنع اشتراك اللفظ بين متنافيين كالناهل للعطشان والريان على ماتسمعه من الأصحاب لامني لما تقدم لي ان تذكرت وكالجون للأسود والأبيض وكالقرء للحيض والطهر وأمثالها لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه متى قلت هو ناهل أوجون ووجوه فساده أظهر من أن تخفى وأكثر من أن تحصى مادام محمولا على الظاهر ولكن الذي يدور في خلدي أنه رمز وكأنه تنبيه على ماعليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف أن للحروف في أنفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك مستدعية في حق المحيط بها علما أن لايسوي بينها واذا أخذ في تعيين شيء منها لمعنى أن لايهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة مثل ماترى في الفصم بالفاء الذي هوحرف رخو لكسر الشيء من غير أن يبين ، والقصم بالقاف الذي هوحرف شديد لكسر الشيء حتى يبين ، وفي الثلم بالميم الذي هو حرف خفيف مايبقى للخلل في الجدار والثلب بالباء الذي هو حرف شديد للخلل في العرض ، وفي الزفير بالفاء لصوت الحمار والزئير بالهمز الذي هو شديد لصوت الأسد وماشا كل ذلك وأن للتركيب كالفعلان والفعلى بتحريك العين منهما مثل النزوان والحيدى وفعل مثل شرف وغير ذلك خواص أيضا فيلزم فيها مايلزم في الحروف ، وفي ذلك نوع تأثير لانفس الكلم في اختصاصها بالمعاني هذا والحق بعد إما التوقيف والإلهام قولا بأن المخصص هو تعالى ، و إما الوضع والاصطلاح قولا باسناد التخصيص الى العقلاء والمرجع بالآخرة فيهما أمر واحد وهو الوضع لكن الواضع إما الله عز وجل و إما غيره والوضع عبارة عن تعيين اللفظة بازاء معنى بنفسها وقولي بنفسها احترازعن المجاز اذا عينته بازاء ماأردته بقرينة فان ذلك التعيين لايسمى وضعا ، واذا عرفت أن دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع وأن الوضع تعيين الكلمة بازاء معنى بنفسها وعندك علم أن دلالة معنى على معنى غير ممتنعة عرفت صحة أن تستعمل الكلمة مطلوبا بها نفسها تارة معناها الذي هي موضوعة له ومطلوبا بها أخرى معنى معناها بمعونة قرينة ومبنى كون الكلمة حقيقة ومجازا على ذا ، فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص فلفظ الأسد موضوع له بالتحقيق ولا تأويل فيه وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما هي موضوعة له على أصح القولين ولا نسميها حقيقة بل نسميها مجازا لغويا لبنائه

دعوى المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل كما ستحيط بجميع ذلك علما فى موضعه ان شاء الله تعالى ، ولك أن تقول الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة كاستعمال الأسد فى الهيكل المخصوص أو القرء فى أن لايتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما فهذا مايدل عليه بنفسه مادام منتسبا الى الوضعين . أما اذا خصصته بواحد إما صريحا مثل أن تقول القرء بمعنى الطهر ، واما استلزاما مثل أن تقول القرء لابمعنى الحيض فانه حينئذ ينتصب دليلا دالا بنفسه على الطهر بالتعيين كما كان الواضع عينه بازائه بنفسه وانه لمظنة فضل تأمل منك فاحتط ، وقولى دلالة ظاهرة احتراز عن الاستعارة وستعرف وجه الاحتراز فى باب الاستعارة ، ولك أن تقول الحقيقة هى الكلمة المستعملة فى معناها بالتحقيق والحقيقة تنقسم عند العلماء الى لغوية وشرعية وعرفية والسبب فى انقسامها هذا هو ماعرفت أن اللفظة تمتنع أن تدل على مسمى من غير وضع فمتى رأيتها دالة لم تشك فى أن لها وضعا وأن لوضعها صاحبا فالحقيقة لدلالتها على المعنى تستدعى صاحب وضع قطعا فمتى تعين عندك نسبت الحقيقة اليه ، فقلت لغوية ان كان صاحب وضعها واضع اللغة ، وقلت شرعية ان كان صاحب وضعها الشارع ومتى لم يتعين قلت عرفية وهذا المأخذ يعرفك أن انقسام الحقيقة الى أكثر مما هى منقسمة اليه غير ممتنع فى نفس الأمر .

وأما المجاز فهو الكلمة المستعملة فى غير ماهى موضوعة له بالتحقيق استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها فى ذلك النوع ، وقولى بالتحقيق احتراز أن لا تخرج الاستعارة التى هى من باب المجاز نظرا الى دعوى استعمالها فيما هى موضوعة له ، وقولى استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كونها مستعملة فيما تكون موضوعة له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط مجازا فيما يفضل عن الانسان من منهضم متناولاته أوكما اذا استعار صاحب الحقيقة الشرعية الصلاة للدعاء أوصاحب العرف الدابة للحمار ، والمراد بنوع حقيقتها اللغوية ان كانت إياها أوالشرعية أوالعرفية أية كانت ، وقولى مع قرينة مانعة عن إرادة معناها فى ذلك النوع احتراز عن الكناية فان الكناية كما ستعرف تستعمل فيراد بها المكنى عنه فتقع مستعملة فى غير ماهى موضوعة له مع أنا لانسميها مجازا لعرائها عن هذا القيد ، ولك أن تقول المجاز هو الكلمة المستعملة فى غير ماتدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة ماتدل عليه بنفسها فى ذلك النوع ، ولك أن تقول المجاز هو الكلمة المستعملة فى معنى معناها بالتحقيق استعمالا فى ذلك بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها فى ذلك النوع .

واعلم أنا لانقول فى عرفنا استعملت الكلمة فيما تدل عليه أو فى غير ماتدل عليه حتى يكون الغرض الأصلى طلب دلالتها على المستعمل فيه ، ومن حق الكلمة فى الحقيقة التى ليست بكناية أن تستغنى فى الدلالة على المراد منها بنفسها عن الغير لتعينها له بجهة الوضع ، وأما مايظن بالمشترك من الاحتياج الى القرينة فى دلالته على ماهو معناه فقد عرفت أن منشأ هذا الظن عدم تحصيل معنى

المشترك الدائر بين وضعين وحق الكلمة فى المجازات لاتستغنى عن الغير فى الدلالة على مايراد منها لعينها له ذلك الغير ، وسميت الحقيقة حقيقة لمكان التناسب وهو أن الحقيقة إما فعيل بمعنى مفعول من حققت الشيء أحقه اذا أثبته ، فمعناها المثبت والكلمة متى استعملت فيما كانت موضوعة له دالة عليه بنفسها كانت مثبتة فى موضعها الأصلى ، وأما فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء يحق اذا وجب فمعناها الواجب وهو الثابت والكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له ثابتة فى موضعها الأصلى واجب لها ذلك ، وأما التاء فهو عندى للتأنيث فى الوجهين لتقدير لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة مؤنث غير مجراة على الموصوف وهو الكلمة ، وكذا المجاز سمي مجازا لجهة التناسب لأن المجاز مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه والكلمة اذا استعملت فى غير ماهى موضوع له وهو ماتدل عليه بنفسها فقد تعدت موضعها الأصلى واعتبار التناسب فى التسمية مزلة إقدام وربما شاهدت فيها من الزلل ماتعجبت فإياك والتسوية بين تسمية انسان له حمرة بأحمر و بين وصفه بأحمر أن تزل . فان اعتبار المعنى فى التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى ، واعتبار المعنى فى الوصف لصحة إطلاقه عليه فأين أحدهما عن الآخر وإن كثيرا سوّوا ثم سمعونا نقول الله عزّ اسمه سمى الله لكونه محار عقول اشتقاقا من كذا أولكونه معبودا اشتقاقا من كذا فظنونا أسأنا فأخذوا يرمون والرمى حيث بأتوا وظنوا إله الخلق غفرا . وتحد الحقيقة والمجاز عند أصحابنا فى هذا النوع بغير ماذكرت يحدون الحقيقة هكذا كل كلمة أريد بها ماوقعت له فى وضع واضع وقوعا لاتستند فيه الى غيره . وانما يقولون واضع بالتنكير دون التعريف ليعمّ واضع اللغة وغيره من أصحاب الأوضاع المتأخرة عن وضع اللغة والضمير فى فيه يعود الى الوقوع وفى غيره يعود الى الوضع وانما يذكرون هذا القيد تقريرا للمعنى الأوّل مثل أن يقولوا كل كلمة أريد بها ماوقعت له فى وضع واضع لا ماوقعت له فى غير وضع واضع ، والذى تقع له الكلمة فى غير الوضع هو ماتتناوله عقلا بواسطة الوضع كما إذاوقعت للعشرة مثلا فى الوضع فانها تكون واقعة لخمسة وخمسة إلا أنها فى وقوعها لخمسة وخمسة تستند الى غير الوضع وهو العقل ، ويحدون المجاز هكذا كل كلمة أريد بها غير ماوقعت له فى وضع واضع لملاحظة بين الثانى والأول فتأمل قولى وقولهم .

واعلم أن الكلمة حال وضعها اللغوى لما عرفت من أن الحقيقة ترجع الى إثبات الكلمة فى موضعها وأن المجاز يرجع الى إخراج الكلمة عن موضعها حقها أن لاتسمى حقيقة ولا مجازا كالجسم حال الحدوث لايسمى ساكنا ولامتحركا .

وأما حال الوضعين الأخيرين فحقها كذلك لكن فى الأول بالاطلاق وفى الأخيرين بتقييد الحقيقة بنوعها مثل أن يقال لاتكون حقيقة شرعية ولا مجازها ولا تكون حقيقة عرفية ولا مجازها وان كان الاطلاق قد يحتمل ، و إذ قد تقدم اليك ماأحاطت به معرفتك فبالحرىّ أن نشمر الذيل لتلخيص ماعند السلف وتخليصه مما يقع من الحشو فى البين وأن نسوقه اليك مرتبا ترتيبا يقيد أوابد فوائدهم مقرّرا تقريرا يميط اللثام عن وجوه فرائدهم فاصلين ذلك لتطلعك

على كنه ما أجروا إليه ، ونعثرك على شأو ماقد أناخوا لديه ، منبهين فى أثناء المساق على مايرونه وما نحن نراه ، فاذا استتناخا من كال تأملك فى بحبوحة ذراه آثرت عن استطلاع طلعتهما أيا شئت ، والله أعلم .

اعلم أن المجاز عند السلف من علماء هذا الفن قسمان : لغوى ، وهو ماتقدم ، ويسمى مجازا فى المفرد ، وعقلى وسيأتيك تعريفه ، ويسمى مجازا فى الجملة ، واللغوى قسمان : قسم يرجع إلى معنى الكلمة ، وقسم يرجع الى حكم لها فى الكلام ، والراجع الى معنى الكلمة قسمان . خال عن الفائدة ومتضمن لها ، والمتضمن للفائدة قسمان : خال عن المبالغة فى التشبيه ومتضمن لها ، وأنه يسمى الاستعارة ، ولها انقسامات فهذه فصول خمسة مجاز لغوى راجع الى المعنى خال عن الفائدة . مجاز لغوى معنوى مفيد خال عن المبالغة فى التشبيه استعارة . مجاز لغوى راجع الى حكم الكلمة . مجاز عقلى ، ويتلوه الكلام فى الحقيقة العقلية ، وأنا أسوق اليك هذه الفصول بعون الله تعالى ، وهو المستعان .

الفصل الأوّل

المجاز اللغوى الراجع إلى معنى الكلمة غير المفيد ، هو أن تكون الكلمة موضوعة لحقيقة من الحقائق مع قيد فتستعملها لتلك الحقيقة لا مع ذلك القيد بمعونة القرينة ، مثل أن تستعمل المرسن وأنه موضوع لمعنى الأنف مع قيد أن يكون أنف مرسون استعمال الأنف من غير زيادة قيد بمعونة القرائن كقول العجاج : وفاحما ومرسنا مسرجا

يعنى أنفا يبرق كالسراج أو مثل المشفر ، وهو موضوع للشفة مع قيد أن تكون شفة بعير استعمال الشفة فتقول فلان غليظ المشفر فى ضمن قرينة دالة على أن المراد هو الشفة لا غير أو مثل أن تستعمل الحافر وأنه موضوع للرجل مع قيد أن تكون رجل فرس أوحمار استعمال الرجل بالاطلاق اعتمادا على دلالة القرائن على ذلك ، سمى هذا القبيل مجازا لتعديه عن مكانه الأصلى ، ومعنويا لتعلقه بالمعنى لا بالحكم الذى سيأتيك ، ولغويا لاختصاصه بمكانه الأصلى بحكم الوضع ، وغير مفيد لقيامه مقام أحد المترادفين من نحو : ليث وأسد وحبس ومنع عند المصير إلى المراد منه .

الفصل الثانى

المجاز اللغوى الراجع إلى المعنى المفيد الخالى عن المبالغة فى التشبيه ، هو أن تعدى الكلمة عن مفهومها الأصلى بمعونة القرينة الى غيره لملاحظة بينهما ، ونوع تعلق نحو أن تراد النعمة باليد ، وهى موضوعة للجارحة المخصوصة لتعلق النعمة بها من حيث أنها تصدر عن اليد ،

ومنها تصل الى المقصود بها ، وكذا إذا أردت القوة أو القدرة بها لأن القدرة أكثر ما يظهر سلطانها في اليد ، و بها يكون البطش والضرب والقطع والأخذ والدفع والوضع والرفع ، وغير ذلك من الأفاعيل التي تخبر فضل اخبار عن وجود القدرة وتنبئ عن مكانها أتم إنباء ولذلك تجدهم لا يريدون باليد شيئا لاملابسة بينه و بين هذه الجارحة ونحو أن تراد المزادة بالراوية ، وهي في الأصل اسم للبعير الذي يحملها للعلاقة الحاصلة بينها و بينه بسبب حمله إياها أو أن يراد البعير بالحفض ، وهو متاع البيت بنحو من الجهة المذكورة ، ونحو ان يراد الرجل بالعين إذا كان ربيئة من حيث ان العين لما كانت المقصودة في كون الرجل ربيئة صارت كأنها الشخص كله ، ونحو أن يراد النبت بالغيث كما يقولون رعينا غيثا لكون الغيث سببا ، ونحو أن يراد الغيث بالسماء لكونه من جهتها يقولون أصابتنا السماء أي الغيث ، ونحو أن يراد الغيث بالنبات كقولك : أمطرت السماء نباتا لكون الغيث سببا فيه أو بالسنام كقول من قال أسنمة الآبال في سحابه ، ومن هذا تعرف وجه تفسير من فسر انزال أزواج الانعام في قوله تعالى — وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج — بانزال الماء لاسيما إذا نظر الى ماورد من أن كل ماء في الأرض فهو من السماء ينزله جل وعلا منها الى الصخرة ثم يقسمه وقيل هذا معنى قوله — ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض — ومما نحن فيه قوله — و ينزل لكم من السماء رزقا — أي مطرا هو سبب الرزق وقوله — وفي السماء رزقكم — ومما ينخرط في هذا السلك هداه الله أي ألطف به وأضله الله أي خذله بمنع الطافه لكونها في حقه عبثا وقوله عز سلطانه — فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي — أي العناد المستلزم للنار ، وقوله — انما يأكلون في بطونهم نارا — لاستلزام أموال اليتامى إياها ، وقول القائل : يأكلن كل ليلة اكافا * أي علفا ثمن اكاف للتعلق بين ذلك العلف و بين الاكاف ، وقولهم أكل فلان الدم أي الدية للتعلق بينهما . ومن أمثلة المجاز قوله تعالى — فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله — استعملت قرأت مكان أردت القراءة لكون القراءة مسببة عن إرادتها استعمالا مجازيا بقرينة الفاء في فاستعذ والسنة المستفيضة بتقديم الاستعاذة ، ولا تلتفت الى من يؤخر الاستعاذة فذلك لضيق العطن ، وقوله — ونادى نوح ربه — في موضع أراد نداءه بقرينة فقال رب ، وقوله — وكم من قرية أهلكناها — في موضع أردنا اهلاكها بقرينة — فجاءها بأسنا — والبأس الإهلاك ، وقوله — وحرام على قرية أهلكناها — في موضع أردنا هلاكها بقرينة — أنهم لا يرجعون — أي عن معاصيهم للخذلان ، ومنه — ما آمنت قبلهم من قرية أهلكناها أفهم يؤمنون — أي أردنا إهلاكها ، إذ معنى الآية كل قرية أردنا إهلاكها لم يؤمن أحد منهم أفهؤلاء يؤمنون .

وماأدل نظم الكلام على الوعيد بالاهلاك . أماترى الانكار في أفهم يؤمنون لايقع في الحز الا بتقدير ونحن على أن نهلكهم ، وانما حملت الامتناع عما ذكرت على ضيق العطن لأنه متى جرى فيما هو أبعد جريا مستفيضا يكاد يريك من إذا تكلم بخلافه كمن صلى لغير قبلة ، أليس كل أحد يقول للحفار ضيق فم الركية ، وعليه فقس والتضييق كما يشهد له عقلك الراجح هو التغيير من السعة إلى الضيق ولا سعة هناك انما الذي هناك هو مجرد تجويز أن يريد الحفار التوسعة فينزل مجوز

مراده منزلة الواقع ثم يأمره بتغييره الى الضيق ، أما يجب أن يكون فى الأقرب أجرى وأجرى وأمثال ذلك مما تعدى الكلمة بمعونة القرينة عن معناها الأصلى إلى غيره لتعلق بينهما بوجه قويا كان أوضعيفا واضحا أو خفيا ، وللتعلق بين الصارف عن فعل الشيء و بين الداعى الى تركه يحتمل عندى أن يكون منعك فى قوله علت كلمته ــ مامنعك أن لا تسجد ــ مرادا به مادعاك الى أن لا تسجد وأن يكون لاغير قرينة للمجاز ، ونظيره مامنعك إذ رأيتهم ضلوا أن لا تتبعن ــ . ومن أمثلة المجاز المستثنى منه فى باب الاستثناء ، وتحقيق الكلام فى ذلك مفتقر الى التعرض للتناقض وسينشعب من علم المعانى شعبة تمر المصير الى ماله ، وعليه فالرأى أن نؤخر الكلام فى الاستثناء الى الفراغ عن تلك الشعبة وهى شعبة علم الاستدلال وتسميته مجازا لغويا ومعنويا لما تقدم ومفيدا لتضمنه شبه شاهد لتحقق ماأنت تريد به وسيأتيك تقرير هذا المعنى فى الأصل الثالث باذن الله تعالى ، وأمامعنى كونه خاليا عن المبالغة فى التشبيه فموضحة الفصل الذى يليه .

الفصل الثالث : فى الاستعارة

هى أن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به دالا على ذلك باثباتك للمشبه مايخص المشبه به كما تقول فى الحمام أسد وأنت تريد به الشجاع مدعيا أنه من جنس الأسود فتثبت للشجاع مايخص المشبه به وهو اسم جنسه مع سد طريق التشبيه بافراده فى الذكر أو كما تقول إن المنية أنشبت أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار أن تكون شيئا غير سبع فتثبت لها مايخص المشبه به وهو الأظفار ، وسمى هذا النوع من المجاز استعارة لمكان التناسب بينه و بين معنى الاستعارة وذلك أنا متى ادعينا فى المشبه كونه داخلا فى حقيقة المشبه به فردا من أفرادها برز فيما صادف من جانب المشبه به سواء كان اسم جنسه وحقيقته أو لازما من لوازمها فى معرض نفس المشبه به نظرا الى ظاهر الحال من الدعوى فالشجاع حال دعوى كونه فردا من أفراد حقيقة الأسد يكتسى اسم الأسد اكتساء الهيكل المخصوص إياه نظرا إلى الدعوى والمنية حال دعوى كونها داخلة فى حقيقة السبع إذا أثبت لها مخلب أو ناب ظهرت مع ذلك ظهور نفس السبع معه فى أنه كذلك ينبغى ، وكذلك الصورة المتوهمة على شكل المخلب أو الناب مع المنية المدعى أنها سبع تبرز فى تسميها باسم المخلب بروز الصورة المتحققة المسماة باسم المخلب من غير فرق نظرا الى الدعوى ، وهذا شأن العارية فان المستعير يبرز معها فى معرض المستعار منه لايتفاوتان الا فى أن أحدهما إذا فتش عنها مالك والآخر ليس كذلك ، وهاهنا سؤال وجواب تسمعهما فى فصل الاستعارة بالكناية ، و يسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعارا منه واسمه مستعارا والمشبه به مستعارا له والذى قرع سمعك من أن الاستعارة تعتمد لادخال

المستعارله فى جنس المستعارمنه هو السر فى امتناع دخول الاستعارة فى الاعلام اللهم إلا إذا تضمنت نوع وصفية لسبب خارج تضمن اسم حاتم الجود ومادر البخل وما جرى مجراهما .

وأما عدّ هذا النوع لغويا فعلى أحد القولين وهو المنصور كما ستقف عليه ، وكان شيخنا الحاتمي تغمده الله برضوانه أحد ناصريه ، فان لهم فيه قولين أحدهما أنه لغوى نظرا إلى استعمال الأسد فى غير ماهو له عند التحقيق فانا و إن ادعينا للشجاع الأسدية فلا نتجاوز حديث الشجاعة حتى ندعى للرجل صورة الأسد وهيئته وعبالة عنقه ومخالبه وأنيابه وماله من سائر ذلك من الصفات البادية لحواس الأبصار ، ولئن كانت الشجاعة من أخص أوصاف الأسد وأ مكنها لكن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها بل لها فى مثل تلك الجثة وتلك الصورة والهيئة وهاتيك الأنياب والمخالب الى غير ذلك من الصور الخاصة فى جوارحه جمع ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة التى تعرفها لكان صفة لا اسما ولكان استعماله فيما كان على غاية قوة البطش ونهاية جراءة المقدم من جهة التحقيق لامن جهة التشبيه ، ولما ضرب بعرق فى الاستعارة إذ ذاك البتة ولانقلب للطاوب بنصب القرائن وهو منع الكلمة عن حملها على ماهى موضوعة له إلى إيجاب حملها على ماهى موضوعة له . وثانيهما أنه ليس بلغوى بل عقلىّ نظرا إلى الدعوى فان كونه لغويا يستدعى كون الكلمة مستعملة فى غير ماهى موضوعة له ويمتنع مع ادعاء الأسدية للرجل وأنه داخل فى جنس الأسود فرد من أفراد حقيقة الأسد ، وكذا مع ادعاء كون الصبيح الكامل الصباحة أنه شمس وأنه قمر وليس البتة شيئا غيرهما أن يكون اطلاق اسم الأسد على ذلك عن اعتراف بأنه رجل أو إطلاق اسم الشمس أو القمر على هذا عن اعتراف بأنه آدمى لقدح ذلك فى الدعوى وقل لى مع الاعتراف بأنه آدمى غير شمس وغير قمر فى الحقيقة أنى يكون موضع تعجب قوله :

قامت تظللنى من الشمس	نفس أعز علىّ من نفسى
قامت تظللنى ومن عجب	شمس تظللنى من الشمس

أو موضع نهى عن التعجب قوله :

لاتعجبوا من بلى غلالته	قد زر أزراره على القمر

وقوله :

ترى الثياب من الكتان يلمحها	نور من البدر أحيانا فيبليها
فكيف تنكر أن تبلى معاجرها	والبدر فى كل وقت طالع فيها

ومع الاصرار على دعوى أنه أسد وأنه شمس وأنه قمر يمتنع أن يقال لم تستعمل الكلمة فيما هى موضوعة له ، ومدار ترديد الامام عبد القاهر قدّس الله روحه لهذا النوع بين اللغوى تارة و بين العقلى أخرى على هذين الوجهين جزاه الله أفضل الجزاء فهو الذى لايزال ينور القلوب فى مستودعات لطائف نظره لايألو تعليما وارشادا لكنك اذا وقفت على وجه التوفيق بين إصرار المستعير على ادعائه الأسدية للرجل ، و بين نصبه فى ضمن الكلام قرينة دالة على أنه ليس الهيكل المخصوص مصدقة عنده كشف لك الغطاء .

اعلم أن وجه التوفيق هو أن تبنى دعوى الأسدية للرجل على ادعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التأويل متعارف ، وهو الذى له غاية جرأة المقدم ونهاية قوة البطش مع الصورة المخصوصة وغير متعارف وهو الذى له تلك الجراءة وتلك القوة لا مع تلك الصورة ، بل مع صورة أخرى على نحو ما ارتكب المتنبي هذا الادعاء فى عد نفسه وجماعته من جنس الجن ، وعد جماله من جنس الطير حين قال :

نحن قوم ملجن فى زى ناس فوق طير لها شخوص الجمال

مستشهدا لدعواك هاتيك بالمخيلات العرفية والتأويلات المناسبة من نحو حكمهم إذا رأوا أسدا هرب عن ذئب أنه ليس بأسد ، وإذا رأوا إنسانا لايقاومه أحد أنه ليس بانسان ، وإنما هو أسد أو هو أسد فى صورة إنسان وإن تخصص تصديق القرينة بنفيها المتعارف الذى يسبق إلى الفهم ليتعين ما أنت تستعمل الأسد فيه ومن البناء على هذا التنويع قوله :

* تحية بينهم ضرب وجيع * وقولهم عتابك السيف ، وقوله عز وعلا — يوم لاينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم — على ماستسمع هذه الآية فى فصل المستثنى منه إن شاء الله ، ومنه قوله :

وبلدة ليس بها أنيس الا اليعافير والا العيس

والاستعارة لبناء الدعوى فيها على التأويل تفارق الدعوى الباطلة ، فان صاحبها يتبرأ عن التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره ، فان الكذاب لاينصب دليلا على خلاف زعمه ، وأنى ينصب وهو لترويج مايقول راكب كل صعب وذلول ، واذ قد عرفت ما كان يتعلق ببيان وصف الاستعارة ووجه تسميتها استعارة وتقرير استنادها الى اللغة ومفارقتها للدعوى الباطلة والكذب ، فاعلم أن الاستعارة تنقسم الى مصرح بها ومكنى عنها ، والمراد بالأول هو أن يكون الطرف المذكور من طرفى التشبيه هو المشبه به ، والمراد بالثانى أن يكون الطرف المذكور هو المشبه ، والمصرح بها تنقسم الى تحقيقية وتخييلية ، والمراد بالتحقيقية أن يكون المشبه المتروك شيئا متحققا إما حسيا وإما عقليا ، والمراد بالتخييلية أن يكون المشبه المتروك شيئا وهميا محضا لاتحقق له الا فى مجرد الوهم ، ثم تقسم كل واحدة منهما الى قطعية وهى أن يكون المشبه المتروك متعين الحمل على ماله تحقق حسى أوعقلى ، أوعلى مالا تحقق له البتة الا فى الوهم ، والى احتمالية وهى أن يكون المشبه المتروك صالح الحمل تارة على ماله تحقق ، وأخرى على مالا تحقق له فهذه أقسام أربعة الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع الاستعارة المصرح بها التخييلية مع القطع الاستعارة المصرح بها مع الاحتمال للتحقيق والتخييل الاستعارة بالكناية .

ثم إن الاستعارة ، ربما قسمت الى أصلية وتبعية ، والمراد بالأصلية أن يكون معنى التشبيه داخلا فى المستعار دخولا أوليا ، والمراد بالتبعية أن لا يكون داخلا دخولا أوليا ، وربما لحقها التجريد فسميت مجردة أو الترشيح فسميت مرشحة فيجب أن نتكلم فى هذه الانقسامات وهى ثمانية :

(القسم الأول : فى الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع) هى إذا وجدت وصفا مشتركا بين ملزومين مختلفين فى الحقيقة هو فى أحدهما أقوى منه فى الآخر وأنت تريد إلحاق الأضعف بالأقوى على وجه التسوية بينهما أن تدعى ملزوم الأضعف من جنس ملزوم الأقوى باطلاق اسمه عليه وسد طريق التشبيه بافراده فى الذكر توصلا بذلك الى المطلوب لوجوب تساوى اللوازم عند تساوى ملزوماتها فاعلا ذلك فى ضمن قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذكر على مايسبق منه إلى الفهم كيلا يحمل عليه فيبطل الغرض التشبيهى بانيا دعواك على التأويل المذكور ليمكن التوفيق بين دلالة الافراد بالذكر و بين دلالة القرينة المتمانعتين ولتمتاز دعواك عن الدعوى الباطلة . مثال ذلك أن يكون عندك شجاع وأنت تريد أن تلحق جراءته وقوته بجراءة الأسد وقوته فتدعى الأسدية له باطلاق اسمه عليه مفردا له فى الذكر فتقول رأيت أسدا كيلا يعد جراءته وقوته دون جراءة الأسد وقوته مع نصب قرينة مانعة عن إرادة الهيكل المخصوص به كيرمى أو يتكلم أو فى الحمام ، أوأن يكون عندك وجه جميل وأنت تريد أن تلحق وضوحه واشراقه وملاحة استدارته بما للبدر فتدعيه بدرا باطلاق اسمه عليه مع افراده فى الذكر قائلا نظرت إلى بدر يتبسم ، أو أن يكون عندك عالم وأنت تريد إلحاق كثرة فوائده بعد ماجرت العادة على تشبيه فوائد العلماء بالفرائد بكثرة فرائد البحر فتدعيه بحرا سالكا فى ذلك السلك المعهود ، أوأن تريد إلحاق عدل عادل فى إباء التفاوت بالميزان أو بالقسطاس فى ذلك فتدخله فى جنس الميزان أوالقسطاس قائلا ميزان أميرنا أوقسطاسه لايقبل التفاوت ، ومن الأمثلة استعارة اسم أحد الضدين أو النقيضين للآخر بواسطة انتزاع شبه التضاد و إلحاقه بشبه التناسب بطريق التهكم أو التمليح على ماسبق فى باب التشبيه ، ثم ادعاء أحدهما من جنس الآخر والافراد بالذكر ونصب القرينة كقولك إن فلانا تواترت عليه البشارات بقتله ونهب أمواله وسبى أولاده ، ويخص هذا النوع باسم الاستعارة التهكمية أو التمليحية .

واعلم أن قرينة الاستعارة ربما كانت معنى واحدا كالذى رأيت فى الأمثلة المذكورة وربما كانت معانى مربوطا بعضها ببعض كما فى قوله :

وصاعقة من نصله تنكفى بها   على أروس الأقران خمس سحائب

انظر حين أراد استعارة السحائب لأنامل يمين الممدوح تفريعا على ماجرت به العادة من تشبيه الجواد بالبحر الفياض تارة و بالسحاب الهطال أخرى ماذا صنع ذكر أن هناك صاعقة ثم قال من نصله فبين أن تلك الصاعقة من نصل سيفه ثم قال على أروس الأقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد جميع أنامل اليد فجعل ذلك كله قرينة لما أراد من استعارة السحائب للأنامل . ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف الأخرى مثل أن تجد انسانا استفتى فى مسئلة فيهم تارة باطلاق اللسان ليجيب ولايهم أخرى فتأخذ صورة تردده هذا فتشبهها

بصورة تردد انسان قام ليذهب فى أمر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لايريد فيؤخرأخرى ثم تدخل صورة المشبه فى جنس صورة المشبه به روما المبالغة فى التشبيه فتكسوها وصف المشبه به من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة قائلا أراك أيها المفتى تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، وهذا نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة ولكون الأمثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة لايجد التغيير اليها سبيلا فاعلم .

(القسم الثانى : فى الاستعارة المصرح بها التخييلية مع القطع) هى أن تسمى باسم صورة متحققة صورة عندك وهمية محضة تقدرها مشابهة لها مفردا فى الذكر فى ضمن قرينة مانعة عن حمل الاسم على مايسبق منه إلى الفهم من كون مسماه شيئا متحققا ، وذلك مثل أن تشبه المنية بالسبع فى اغتيال النفوس وانتزاع أرواحها بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ومساس بقيا على ذى فضيلة تشبيها بليغا حتى كأنها سبع من السباع فيأخذ الوهم فى تصويرها فى صورة السبع واختراع مايلازم صورته ويتم بهاشكله من ضروب هيئات وفنون جوارح وأعضاء وعلى الخصوص مايكون قوام اغتيال السبع للنفوس بها وتمام افتراسه للفرائس بها من الأنياب والمخالب ، ثم تطلق على مخترعات الوهم عندك أسامى المتحققة على سبيل الافراد بالذكر وأن تضيفها إلى المنية قائلا مخالب المنية أوأنياب المنية الشبيهة بالسبع ليكون إضافتها إليها قرينة مانعة من اجرائها على مايسبق الى الفهم منها من تحقق مسمياتها ، أومثل أن تشبه الحال إذا وجدتها دالة على أمر من الأمور بالانسان الذى يتكلم فيعمل الوهم فى الاختراع للحال ماقوام كلام المتكلم به ، وهو تصوير صورة اللسان ثم تطلق عليه اسم اللسان المتحقق وتضيفه إلى الحال قائلا لسان الحال الشبيه بالمتكلم ناطق بكذا أومثل أن تشبه حكما من الأحكام إذا صادفته واقعا بمشيئة امرئ وتابعا لرأيه كيف شاء بالناقة المقادة التابعة لمستتبعها كيف أراد فتثبت له فى الوهم ماقوام ظهور انقياد الناقة به واتباعها المستتبع وهو صورة الزمام فتطلق عليها اسم الزمام المتحقق قائلا زمام الحكم الشبيه بالناقة فى اتباع المستتبع فى يد فلان .

(القسم الثالث : فى الاستعارة المصرح بها المحتملة للتحقيق والتخييل) هى كما ذكرنا أن يكون المشبه المتروك صالح الحمل على ماله تحقق من وجه وعلى مالا تحقق له من وجه آخر ، ونظيره قول زهير :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعرى أفراس الصبا ورواحله

أراد أن يبين أنه أمسك عما كان يرتكب أوان الصبا وقمع النفس عن التلبس بذلك معرضا الإعراض الكلى عن المعاودة لسلوك سبيل الغى وركوب مراكب الجهل فقال :

* وعرى أفراس الصبا ورواحله * أى مابقيت آلة من آلاتها المحتاج اليها فى الركوب والارتكاب قائمة كأيما نوع فرضت من الأنواع حرفة أو غيرها متى وطنت النفس على اجتنابه ورفع القلب رأسا عن دق بابه وقطع العزم عن معاودة ارتكابه فيقل العناية بحفظ ما قوام ذلك النوع به من

الآلات والأدوات فترى يد التعطيل تستولى عليها فتهلك وتضيع شيئا فشيئا حتى لا تكاد تجد في أدنى مدة أثرا منها ولا عشيرا فبقيت لذلك معراة لا آلة ولا أداة ، ففي قوله أفراس الصبا ورواحله أن يعد استعارة تخييلية لما يسبق الى الفهم و يتبادر الى الخاطر من تنزيل أفراس الصبا ورواحله منزلة أنياب المنية ومخالبها ، وان كان يحتمل احتمالا بالتكلف أن تجعل الأفراس والرواحل عبارة عن دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات أو عن الأسباب التى قلما تتآخذ فى اتباع الغى وجر أذيال البطالة إلا أوان الصبا ، وكذلك قوله علت كلمته ـ فأذاقها الله لباس الجوع ـ الظاهر من اللباس عند أصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندى أن يحمل على التحقيق ، وهو أن يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة .

(القسم الرابع : فى الاستعارة بالكناية) هى كما عرفت أن تذكر المشبه وتريد به المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة تنصبها ، وهى أن تنسب اليه وتضيف شيئا من لوازم المشبه به المساوية مثل أن تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر مضيفا اليها على سبيل الاستعارة التخييلية من لوازم المشبه به ما لا يكون الا له ليكون قرينة دالة على المراد فتقول مخالب المنية نشبت بفلان طاويا لذكر المشبه به وهو قولك الشبيهة بالسبع ، أو مثل أن تقول لسان الحال ناطق بكذا تاركا لذكر المشبه به وهو قولك الشبيه بالمتكلم ، أو تقول زمام الحكم فى يد فلان بترك ذكر المشبه به وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية ، هذا ماعليه مساق كلام الأصحاب ، وستقف إذا انتهينا إلى آخر هذا الفصل على تفصيل ههنا وكأنى بك لما قدمت أن الاستعارة تستدعى ادعاء أن المستعار له من جنس المستعار منه دعوى إصرار وادعاء أنه كذلك مع الإصرار يأبى الاعتراف بحقيقته والاستعارة بالكناية مبناها على ذكر المشبه باسم جنسه والاعتراف بحقيقة الشىء أ كل من التنويه باسم جنسه يهجس فى ضميرك أن الجمع بين الانكار البليغ و بين الاعتراف الكامل أنى يتسنى فالوجه فى ذلك هو أنا نفعل هاهنا باسم المشبه مانفعل فى الاستعارة بالتصريح بمسمى المشبه كما أنا ندعى هنالك الشجاع مسمى للفظ الأسد بارتكاب تأويل على ماسبق حتى يتهيأ التفصى عن التناقض فى الجمع بين ادعاء الأسدية و بين نصب القرينة المانعة عن إرادة الهيكل المخصوص ندعى ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل ، وهو أن المنية تدخل فى جنس السباع لأجل المبالغة فى التشبيه بالطريق المعهود ثم نذهب على سبيل التخييل الى أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين لحقيقة واحدة ، وأن لا يكونا مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية .

(القسم الخامس : فى الاستعارة الأصلية) هى أن يكون المستعار اسم جنس كرجل وأسد وكقيام وقعود ، ووجه كونها أصلية هو ما عرفت أن الاستعارة مبناها على تشبيه المستعار له بالمستعار منه وقد تقدم فى باب التشبيه أن التشبيه ليس إلا وصفا للمشبه بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه ،

والأصل فى الموصوفية هى الحقائق مثل ماتقول جسم أبيض أو بياض صاف وجسم طويل أوطول مفرط وانما قلت الأصل فى الموصوفية هى الحقائق ولم أقل لايعقل الوصف إلا للحقيقة قصرا للمسافة حيث يقولون فى نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير ان باسلا وصف الشجاع وفياضا وصف الجواد ونحريرا وصف لعالم .

(القسم السادس : فى الاستعارة التبعية) هى ماتقع فى غير أسماء الأجناس كالأفعال والصفات المشتقة منها وكالحروف بناء على دعوى أن الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا والأفعال والصفات المشتقة منها والحروف عن أن توصف بمعزل فهذه كلها عن احتمال الاستعارة فى أنفسها بمعزل وانما المحتمل لها فى الأفعال والصفات المشتقة منها مصادرها وفى الحروف متعلقات ، معانيها فتقع الاستعارة هناك ثم تسرى فيها وأعنى بمتعلقات معانى الحروف مايعبر عنها عند تفسيرها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية والى معناها انتهاء الغاية ، وكى معناها الغرض فابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها إذ لو كانت هى معانيها والابتداء والانتهاء والغرض أسماء لكانت هى أيضا أسماء لأن الكلمة اذا سميت اسما سميت لمعنى الاسمية لها وانما هى متعلقات معانيها : أى اذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت الى هذه بنوع استلزام فلا تستعير الفعل إلا بعد استعارة مصدره فلا تقول نطقت الحال بدل دلت إلا بعد تقرير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال على الوجه الذى عرفت من ادخال دلالة الحال فى جنس نطق الناطق لقصد المبالغة فى التشبيه و إلحاق إيضاح دلالة الحال للمعنى بإيضاح نطق الناطق له ، وكذا اذا قلت الحال ناطقة بكذا بدل دالة على كذا وكذا ، قوله عز سلطانه ـ فبشرهم بعذاب أليم ـ فى الاستعارة التهكمية بدل فأنذرهم ، وقول قوم شعيب ـ إنك لأنت الحليم الرشيد ـ بدل السفيه الغوى لقرائن أحوالهم ومما نحن فيه قولهم للشمس جونة لشدة ضوئها ، والجون الأسود وللغراب أعور لحدة بصره وعلى هذا لاتستعير الحرف إلا بعد تقدير الاستعارة فى متعلق معناه ، فاذا أردت استعارة لعلّ لغير معناها قدرت الاستعارة فى معنى الترجى ، ثم استعملت هناك لعلّ مثل أن تبنى على أصول العدل ذاهبا الى أنّ الصانع حكيم تعالى وتقدس أن يكون فى أفعاله عبث بل كل ذلك حكمة وصواب مفعول لغرض صحيح ماخلق الانسان إلا لغرض الاحسان ، وحين ركب فيه الشهوة الحاملة على فعل مايجب تركه والنفرة الحاملة على ترك مايجب فعله وأودع عقله المضادة لحكميهما حتى تنازعته أيدى الدواعى والصوارف فوقفت به حيث الحيرة لامتقدم له عنه ولا متأخر تحمله الحيرة على مالايورثه إلا العناء اذا اتبع العقل وقع من النفس المشتهية النافرة فى عناء ، واذا اتبع النفس وقع من العقل الناهى الآمر فى عناء لاتخلص هناك مما أوقعه فى ورطة تلك الحيرة سفها ولا عبثا ـ تعالى عن ذلك علوّا كبيرا ـ و إنما فعل ذلك لغرض الإحسان وهو التكليف ليتمكن من اكتساب ما لايحسن فعله فى حقه ابتداء من التعظيم العظيم مع الدوام فى ضمن التمتيع من أنواع المشتهيات

بما لاعين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على بال أحد مخلصة أن يشوبها منغص مّا فيكتسبه ان شاء لا بالقسر ، ولذلك وضع زمام الاختيار فى يده ممكنا إياه من فعل الطاعة والمعصية مريدا منه أن يختار مايثمر له تلك السعادة الأبدية مزيحا فى ذلك جميع علله فتشبه حال المكلف الممكن من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه أن يطيع باختياره بحال المرتجى المخير بين أن يفعل وأن لايفعل ، ثم تستعير لجانب المشبه لعلّ جاعلا قرينة الاستعارة علم العالم بالذات الذى لايخفى عليه خافية يعلم ما كان وماهو كائن وما سيكون قائلا خلق الله الخلق لعلهم يعبدون أو لعلهم يتقون ، وعليه قول رب العزة علام الغيوب ـ ياأيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون ـ ونظائره ، واذا أردت استعارة لام الغرض قدرت الاستعارة فى معنى الغرض ثم استعملت لام الغرض هناك مثل أن يكون عندك ترتب وجود أمر على أمر من غير أن يكون الثانى مطلوبا بالأول ويكون الأول غرضا فيه فتشبهه بترتب وجود بين أمرين مطلوب بالأول منهما الثانى ثم تستعير للترتب المشبه كلمة الترتيب المشبه به فى ضمن قرينة مانعة عن حملها على ماهى موضوعة له فتقول اذا رأيت عاقلا قد أحسن الى انسان ثم آذاه ذلك انه قد أحسن اليه ليؤذيه ومن ذلك قوله علت كلمته ـ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ـ وقد ظهر مما نحن فيه أن ربما فى قوله ـ ربما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين ـ حقها أن تعد من باب الاستعارة التهكمية وأن تعد تبعية على قول سيبويه فى رب وأصلية على قول الأخفش رحمهما الله وقد سبق ذكر هذا الاختلاف فى علم النحو .

واعلم أن مدار قرينة الاستعارة التبعية فى الأفعال وما يتصل بها على نسبتها الى الفاعل كقولك نطقت الحال أوالى المفعول الأول كقول ابن المعتز : ☆ قتل البخل وأحيا السماحا ☆ أو إلى الثانى المنصوب كقول الآخر : ☆ صبحنا الخزرجية مرهفات ☆ وكقول الآخر : نقريهم لهذميات ، أوالى المجرور كقوله : علت كلمته ـ فبشرهم بعذاب أليم ـ أوالى الجميع كقوله :

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة   اذا سرى النوم فى الأجفان إيقاظا

هذا ماأمكن من تلخيص كلام الأصحاب فى هذا الفصل ، ولوأنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بأن قلبوا فجعلوا فى قولهم نطقت الحال بكذا الحال التى ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة فى التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما تراهم فى قوله ☆ واذا المنية أنشبت أظفارها ☆ يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ويجعلون اثبات الأظفار لها قرينة الاستعارة ، وهكذا لوجعلوا البخل استعارة بالكناية عن حى أبطلت حياته بسيف أوغير سيف فالتحق بالعدم وجعلوا نسبة القتل اليه قرينة ، ولوجعلوا أيضا اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات اللطيفة الشهية على سبيل التهكم وجعلوا نسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة لكان أقرب الى الضبط فتدبره .

وإذ قد عرفت ماذكرت فلا بأس أن أحكى لك ماعند السلف فى تعريف الاستعارة حدها عند

بعضهم تعليق العبارة على غير ماوضعت له فى أصل اللغة على جهة النقل للإبانة ، وعند الأكثر جعل الشيء الشيء لأجل المبالغة فى التشبيه كقولك : رأيت أسدا فى الحمام وجعل الشيء للشيء لأجل المبالغة فى التشبيه كقولك لسان الحال وزمام الحكم ولا أزيد على الحكاية .

(القسم السابع والقسم الثامن : فى تجريد الاستعارة وترشيحها) . اعلم أن الاستعارة فى نحو عندى أسد إذا لم تعقب بصفات أوتفريع كلام لاتكون مجردة ولامرشحة و إنما يلحقها التجريد أو الترشيح إذا عقبت بذلك ، ثم إن الضابط هناك أصل واحد وهو أنك قد عرفت أن الاستعارة لابدّ لها من مستعار له ومستعار منه فمتى عقبت بصفات ملائمة للمستعار له أو تفريع كلام ملائم له سميت مجردة ومتى عقبت بصفات أوتفريع كلام ملائم للمستعار منه سميت مرشحة مثالها فى التجريد أن تقول ساورت أسدا شاكى السلاح طويل القناة صقيل العضب وجاورت بحراما أكثر علومه وما أجمعه للحقائق وما أوقفه على الدقائق ومثالها فى الترشيح أن تقول ساورت أسدا هصورا عظيم اللبدتين وافى البراثن منكر الزئير وجاورت بحرا زاخرا لايزال يتلاطم أمواجه ولا يغيض فيضه ولا يدرك قعره ولا أعنى بالصفات الصفات النحوية بل الوصف المعنوى كيف كان ، ومبنى الترشيح على تناسى التشبيه وصرف النفس عن توهمه حتى لاتبالى أن تبنى على علو القدر وسمو المنزلة بناءك على العلو المكانى والسمو كما فعل أبو تمام إذ قال :

ويصعد حتى يظن الجهو ... ل بأنّ له حاجة فى السماء

وابن الرومى إذ قال :

أعلم الناس بالنجوم بنونو ... بخت علما لم يأتهم بالحساب
بل بأن يشاهدوا السماء سموا ... بترق فى المكرمات الصعاب
مبلغ لم يكن ليبلغه الطا ... لب إلا بتلكم الأسباب

وكما قال أيضا :

يا آل نوبخت لاعدمتكم ... ولا تبدلت بعدكم بدلا
ان صح علم النجوم كان لكم ... حقا إذا ماسوا كم انتحلا
كم عالم فيكم وليس بأن قا ... س ولكن بأن رقى فعلا
أعلاكم فى السماء مجدكم ... فلستم تجهلون ماجهلا
شافهتم البدر بالسؤال عن الأمر إلى أن بلغتم زحلا

وتلزم المستعار له مايلزم المستعار منه من التعجب أوغير التعجب مما لايليق إلا بالمستعار منه كما فعل من قال :

قامت تظللنى ومن عجب ... شمس تظللنى من الشمس

ومن قال : لاتعجبوا من بلى غلالته ... قد زرّ أزراره على القمر

ومن قال : أتتنى الشمس زائرة ... ولم تك تبرح الفلكا

ومن قال : ❊ ولم أر قبلى من مشى البدر نحوه ❊

أوماترى هؤلاء فيافعلوا كيف نبذوا أمر التشبيه وراء ظهورهم وكيف نسوا حديث الاستعارة كأن لم تخطر منهم على بال ولا رأوها ولا طيف خيال وإذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالأصل يسوغون أن لايبنوا إلا على الفرع ويقولون :

هى الشمس مسكنها فى السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا
فلن تستطيع إليها الصعود ولن تستطيع إليك النزولا

أو يقولون : وعد البدر بالزيارة ليلا فاذا ماوفى قضيت نذورى
قلت ياسيدى ولم تؤثر الليل على طلعة الصباح المنير
قال لى لا أحب تغيير رسمى هكذا الرسم فى طلوع البدور

أو يقولون :

قلت زورى فأرسلت أنا آتيك سحره
قلت فالليل كان أخفى وأدنى مسره
فأجابت بحجة زادت القلب حسره
أنا شمس وإنما تطلع الشمس بكره

فهم إلى تسويغ ذلك مع جحد الأصل فى الاستعارة أقرب . وإذ قد عرفت أقسام الاستعارة فاعلم أن الاستعارة لها شروط فى الحسن ان صادفتها حسنت وإلا عريت عن الحسن ، وربما اكتسبت قبحا وتلك الشروط رعاية جهات حسن التشبيه التى سبق ذكرها فى الأصل الأول بين المستعار له والمستعار منه فى الاستعارة بالتصريح التحقيقية والاستعارة بالكناية وأن لاتشمها فى كلامك من جانب اللفظ رائحة من التشبيه ولذلك نوصى فى الاستعارة بالتصريح أن يكون الشبه بين المستعار له والمستعار منه جليا بنفسه أومعروفا سائرا بين الأقوام وإلا خرجت الاستعارة عن كونها استعارة ودخلت فى باب التعمية والألغاز كما إذا قلت رأيت عودا مسقيا أوان الغرس وأردت انسانا مؤدبا فى صباه أوقلت رأيت إبلا مائة لاتجد فيها راحلة وأردت الناس ، وأما حسن الاستعارة التخييلية فبحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها كما فى قولك فلان بين أنياب المنية ومخالبها ثم إذا انضم إليها المشاكلة كما فى قوله عز اسمه ـ يد الله فوق أيديهم ـ كانت أحسن وأحسن وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولذلك استهجنت فى قول الطائى :

لاتسقنى ماء الملام فاننى صبّ قد استعذبت ماء بكائى

ولما أن الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع إلى خمسة أنواع تنوع التشبيه إليها . استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسى أو بوجه عقلى واستعارة معقول لمعقول واستعارة محسوس لمعقول واستعارة معقول لمحسوس ، فمن النوع الأول قوله عز اسمه ـ واشتعل الرأس شيبا ـ فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع بينهما هو الانبساط ولكنه فى النار أقوى فالطرفان حسيان ووجه الشبه حسى ، ومن الثانى قوله عز اسمه ـ إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم ـ فالمستعار له الريح والمستعار منه المرء

والجامع المنع من ظهور النتيجة والأثر فالطرفان حسيان ووجه الشبه عقلى وكذلك قوله تعالى ـ وآية لهم الليل نسلخ منه النهار ـ فالمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار منه ظهور المسلوخ من جلدته فالطرفان حسيان والجامع هو ما يعقل من ترتب أحدهما على الآخر وكذلك قوله ـ فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس ـ فالمستعار له الأرض المزخرفة المتزينة والمستعار منه النبات وهما حسيان والجامع الهلاك وهو أمر معقول وكذلك قوله حصيدا خامدين فأصل الخمود للنار ، ومن الثالث قوله عز اسمه ـ من بعثنا من مرقدنا ـ فالرقاد مستعار للموت وهما أمران معقولان والجامع عدم ظهور الأفعال ، وقوله وقدمنا إلى ما عملوا ـ فالقدوم وهو مجيء المسافر بعد مدة مستعار للأخذ فى الجزاء بعد الامهال وهما أمران معقولان والجامع وقوع المدة فى البين وقوله ـ سنفرغ لكم أيها الثقلان ـ فالفراغ وهو الخلاص عن المهام والله عز سلطانه لايشغله شأن عن شأن وقع مستعارا للأخذ فى الجزاء وحده وذلك أمر عقلى والطرفان عقليان ، وقوله ـ تكاد تميز من الغيظ ـ وكذا ، قوله سمعوا لها تغيظا وزفيرا ـ فالغيظ والتغيظ مستعاران من الحالة الوجدانية التى تدعو إلى الانتقام للحالة المتوهمة من نار الله أعاذنا الله منها برحمته وفضله وقوله ـ ولما سكت عن موسى الغضب ـ فالمستعار منه هو إمساك اللسان عن الكلام وأنه أمر معقول والمستعار له تفاوت الغضب عن اشتداده إلى السكون ، وأنه أيضا أمر وجدانى عقلى ، والجامع هو أن الانسان مع الغضب إذا اشتد وجد حالة للغضب كأنها تغريه و إذا سكن وجده كأنه قد أمسك عن الاغراء ، ومن الرابع قوله عز اسمه ـ بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ـ فأصل استعمال القذف والدمغ فى الأجسام ، ثم استعير القذف لايراد الحق على الباطل ، والدمغ لاذهاب الباطل فالمستعار منه حسى والمستعار له عقلى ، وقوله مستهم البأساء والضراء فأصل المساس فى الأجسام ثم وقع مستعارا لمقاساة الشدة ، وقوله ـ وضربت عليهم الذلة ـ فالمستعار منه ضرب الخيمة أوماشاكلها ، وأنه أمر حسى ، والمستعار له التثبيت وأنه أمر عقلى ، وكذا قوله ـ وزلزلوا حتى يقول الرسول ـ فأصل الزلزال التحريك العنيف ، ثم وقع مستعارا لشدة ما نالهم ، وقوله ـ فاصدع بما تؤمر ـ فالصدع وهو كسر الزجاجة بيذل الامكان وأنه أمر حسى مستعار لتبليغ الرسالة ببذل الامكان وأنه أمر عقلى ، وقوله ـ وإذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا ـ فأصل الخوض فى الماء ، ثم وقع مستعارا لذكر الآيات ، وكل خوض ذمه الله فى القرآن فهو من هذا القبيل ، وقوله ـ ألم تر أنهم فى كل واد يهيمون ـ فالوادى مستعار للأمر والهيمان الاشتغال به على سبيل التحير ، فالمستعار منه فى هذه الأمثلة حسى والمستعار له عقلى ، ومن الخامس قوله عز اسمه ـ إنا لما طغى الماء حملناكم فى الجارية ـ فالمستعار منه التكبر وهو عقلى والمستعار له كثرة الماء وهو حسى ، والجامع الاستعلاء المفرط ، وقوله ـ بريح صرصر عاتية ـ فالعتو ههنا مستعار استعارة الطغيان فى المثال الأول وقوله ـ فنبذوه وراء ظهورهم ـ فالنبذ وراء الظهر وهو أن تلقى الشيء خلفك أمر حسى ، ثم وقع مستعارا للتعرض للغفلة وأنه أمر عقلى والجامع الزوال عن المشاهدة وقوله ـ فأحيينا به بلدة ميتا ـ فالاحياء أمر عقلى ، ثم وقع مستعارا لاظهار النبات والأشجار والثمار وأنه أمر حسى ، وكذلك قوله ـ فأنشرنا به بلدة ميتا

أي أحيانا . واعلم أن الكلام في جميع ماذكر من الأمثلة في الأنواع الخمسة قول الأصحاب ولعل لي في البعض نظرا .

الفصل الرابع

من فصول المجاز في المجاز اللغوي الراجع إلى حكم الكلمة في الكلام

هو عند السلف رحمهم الله أن تكون الكلمة منقولة عن حكم لها أصلي إلى غيره كما في قوله علت كلمته — وجاء ربك — فالأصل وجاء أمر ربك ، فالحكم الأصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر وأما الرفع فمجاز ، وفي قوله — واسئل القرية — والأصل واسئل أهل القرية فالحكم الأصلي للقرية في الكلام هو الجر والنصب مجاز ، وفي قوله — ليس كمثله شيء — فالأصل ليس مثله شيء بنصب مثله والجر مجاز ، ومدار هذا النوع على حرف واحد وهو أن تكتسي الكلمة حركة لأجل حذف كلمة لابد من معناها أو لأجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف في قوله عز اسمه ليس كمثله شيء أو الباء في نحو بحسبك أن تفعل كذا ونحو — كفى بالله — دون الباء في نحو ليس زيد بمنطلق أو مازيد بقائم ورأيي في هذا النوع أن يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لما بينهما من الشبه وهو اشتراكهما في التعدي عن الأصل إلى غير أصل لا أن يعد مجازا وبسبب هذا لم أذكر الحد شاملا له ولكن العهدة في ذلك على السلف .

الفصل الخامس في المجاز العقلي

المجاز العقلي هو الكلام المفاد به خلاف ماعند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لابوساطة وضع كقولك أنبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وكسا الخليفة الكعبة وهزم الأمير الجند وبنى الوزير القصر وانما قلت خلاف ماعند المتكلم من الحكم فيه دون أن أقول خلاف ماعند العقل لئلا يمتنع طرده بما إذا قال الدهري عن اعتقاد جهل أو جاهل غيره أنبت الربيع البقل رائيا انبات البقل من الربيع فانه لايسمى كلامه ذلك مجازا وان كان بخلاف العقل في نفس الأمر ولذلك لاتراهم يحملون نحو :

أشاب الصغير وأفنى الكبير كر الغداة ومر العشي

على المجاز مالم يعلموا أو يغلب في ظنهم أن قائله ماقاله عن اعتقاد أو ما تراهم كيف استدلوا لقول أبي النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع
من أن رأت رأسي كرأس الأصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع
جذب الليالي أبطئي أو أسرعي

حين نسب انحسار الشعر عن الرأس إلى الزمان قائلا * ميز عنه قنزعا عن قنزع * جذب

الليالى لكونه مجازا بما أتبعه من قوله :

أفناه قيل الله للشمس اطلعى حتى إذا واراك أفق فارجعى

الشاهد لنزاهته أن يريد حمل كلامه السابق على الظاهر ولئلا يمتنع عكسه بمثل كسا الخليفة الكعبة وهزم الأمير الجند فليس فى العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة ولا امتناع أن يهزم الأمير وحده الجند ولا يقدح ذلك فى كونهما من المجاز العقلى و إنما قلت لضرب من التأويل ليحترز به عن الكذب فانه لا يسمى مجازا مع كونه كلاما مفيدا خلاف ماعند المتكلم و إنما قلت إفادة للخلاف لا بواسطة وضع ليحترز به عن المجاز اللغوى فى صورة وهى إذا ادعى أن أنبت موضوع لاستعماله فى القادر المختار أو وضع لذلك فان المجاز حينئذ يسمى لغويا وضعيا لا عقليا ، وإنما قلت بوساطة وضع على التنكير دون أن أقول الوضع ليشمل وضع اللغة إن ادعى ووضع غيرها ان ارتكب ولأجل هذه الصورة لاترى علماء هذا الفن يحكمون على نحو أنبت الربيع البقل بكونه مجازا عقليا إلا بعد بيان أن صيغ الأفعال فى معنى نسبتها إلى الفاعل ليست تدل على معنى سوى صدورها عن شيء ما فأما أن ذلك الشيء قادر أم غير قادر فليس بداخل فى مفهوماتها وضعا و يبينون ذلك بوجوه : منها أن وضعها لاستعمالها فى القادر قيد مانقل عن أحد من رواة اللغة وترك ذكر القيد دليل فى العرف على الاطلاق وحكم العقل بأن لابد لها من مؤثر قادر ان لم يجعل دليلا فى ترك تقييدها بذلك فى الوضع لعدم الحاجة من أجل شهادة العقل فلا أقلّ من أن لايجعل دليلا فى التقييد لاسيما والعقل يجوّز فى أحيا وأشاب وأنبت وأمثالها صدورها عن القادر بوساطة مؤثر لا يكون موصوفا بالقدرة . ومنها أن فعل فى قولهم فعل الربيع النور لو كان موضوعا لاستعماله فى القادر ، ومن المعلوم أن التفاوت بين الفعل ومصدره لا يكون إلا بمجرد الاقتران بالزمان لكان يلزم أن يكون قولنا فعل النار فى كذا وكذا وفعل الماء فى كذا وكذا وفعل الدواء الفلانى كذا مجازا معلوما لكل أحد لكن ادعاء ذلك عن الانصاف بمعزل . ومنها أن نحو خلق وأحيا وأشاب وأنبت لو كانت موضوعة لاستعمالها فى القادر بناء على حكم العقل بأنها لا توجد إلا باختيار مختار لكان نحو شغل الحيز وقبل العرض ونافى الضد موضوعة لاستعمالها فى غير القادر بناء على حكم العقل بأن شغل الحيز وقبول العرض ومنافاة الضد ليست بالاختيار ودعوى كونها موضوعة لذلك دعوى غير مسموعة من السلف ، ويسمى هذا النوع مجازا لتعدى الحكم فيه عن مكانه الأصلى فالحكم فى أنبت الربيع البقل بكون الانبات فعلا للربيع مكانه الأصلى عند العقل كونه فعلا لله عز وجل وفى هزم الأمير الجند بكون هزم الجند فعلا للأمير مكانه الأصلى عند العقلاء كونه فعلا لعسكر الأمير ، ويسمى عقليا لا لغويا لعدم رجوعه الى الوضع وكثيرا مايسمى حكميا لتعلقه بالحكم كما ترى ومجازا فى الاثبات أيضا لتعلقه بالاثبات وليس من واجبات هذا المجاز أن يكون مكان الحكم الأصلى فيه معلوما بنفس العقل كما فى أنبت الربيع البقل ، بل إن استعان فى علمه بذلك بأمر غير الوضع كما فى هزم الأمير الجند وكسا الخليفة الكعبة جاز ولم يخرجه عن كونه عقليا لكن الأليق اطلاق اسم العقلى على الأول واسم الحكمى والاثباتى على الثانى .

واعلم أن هذا المجاز لرجوعه الى الحكم واستدعاء الحكم محكوما به ومحكوما له واحتمال كل واحد منهما الحقيقة الوضعية والمجاز الوضعي لايزال يتردد بين أربع صور لامزيد عليهن اما أن يكون المحكوم به والمحكوم له حقيقتين وضعيتين ، واما أن يكونا مجازين وضعيين ، واما أن يكون المحكوم به حقيقة وضعية والمحكوم له مجازا وضعيا ، واما بالعكس من هذا ، مثال الأولى قولك أنبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وكسا الخليفة الكعبة وهزم الأمير الجند ، فالمحكوم له وهو الربيع والطبيب والخليفة والأمير كلٌّ منها حقيقة وضعية مستعملة فى مكانها الوضعي ، والمحكوم به وهو انبات البقل وشفاء المريض وكسوة الكعبة وهزم الجند كل من ذلك حقيقة أيضا وضعية مستعملة فى مكانها الوضعي لامجازا لافى مجرد الحكم كما ترى ، ومثال الثانية قولك أحيا الأرض شباب الزمان ، وسرّ الكعبة البحر الفياض المحكوم له وهو شباب الزمان والبحر الفياض مجازان وضعيان ، والمحكوم به وهو احياء الأرض ومسرّة الكعبة مجازان أيضا وضعيان ونفس الحكم فى المثالين مجازعقلى ، ومثال الثالثة أنبت البقل شباب الزمان وكسا الكعبة البحر الفياض ، ومثال الرابعة أحيا الربيع الأرض وسر الخليفة الكعبة .

واعلم أن هذا المجاز الحكمى كثير الوقوع فى كلام ربّ العزة . قال عز من قائل — فما ربحت تجارتهم — وقال — واذاتليت عليهم آياته زادتهم ايمانا — وقال — فمنهم من يقول أيكم زادته هذه ايمانا — وقال — تؤتى أكلها كل حين — وقال — حتى تضع الحرب أوزارها — وقال — وأخرجت الأرض أثقالها — باسناد الأفعال فى هذه كلها إلى غير ماهى لها عند العقل كما ترى زائلا الحكم العقلى فيها عن مكانه الأصلى إذ مكانه الأصلى اسناد الربح إلى أصحاب التجارة واسناد زيادة الايمان إلى العلم بالآيات ، واسناد ايتاء أكل الشجرة إلى خالقها ، واسناد وضع أوزار الحرب إلى أصحاب الحرب ، واسناد اخراج أثقال الأرض الى خالق الأرض ، ولا يختلجنّ فى ذهنك بعد أن اتضح لك كون المجاز فرع أصل تحقق مجاز أيا كان بدون حقيقة يكون متعديا عنها لامتناع تحقق فرع من غير أصل فلا تجوّز فى نحو سرتنى رؤيتك ونحو أقدمنى بلدك حق لى على فلان ، ونحوه :

وصيرنى هـواك وبى لحينى يضرب المثـل

ونحو : يزيدك وجهـه حسنا إذا مازدته نظـرا

أن لا يكون لكل من هذه الأفعال فاعل فى التقدير إذا أنت أسندت الفعل إليه وجدت الحكم واقعا فى مكانه الأصلى عند العقل ولكن حكم العقل فيها فأيما شيء ارتضى بصحة اسنادها فهو ذاك فاذا ارتضى فى سرتنى رؤيتك صحة اسناد السرور إلى من رزقك رؤيته وأتاحها لك وهو الله عزوجل فقل أصل الكلام سرنى الله وقت رؤيتك كما تقول فى أنبت الربيع البقل أصل الحكم أنبت الله البقل وقت الربيع وفى شفى الطبيب المريض أصل الحكم شفى الله المريض عند علاج الطبيب و إذا ارتضى فى أقدمنى بلدك حق لى على فلان صحة اسناد أقدمنى إلى نفسك على معنى أقدمنى نفسي لأجل حق لى على فلان أى قدمت لذلك كما تصرح

بذلك فتقول جلتني نفسي على الطاعة أي أطعت . وحاصله يرجع الى معنى أقدمني قدرتي على القدوم والداعي إليه الخالص فالفعل في وجوده لايحتاج الا إلى قادر ذى داع له إليه خاص ونظيره محبتك جاءت بي إليك الأصل جاءت بي نفسي إليك لمحبتك أي جئت لمحبتك ووجد المجيء إليك من نفسي لمحبتك واياك والظن بأقدمني بلدك حق لي على فلان و بمحبتك جاءت بي إليك كونهما حقيقتين فالفعلان فيهما مسندان كماترى إلى مجرد الداعي والعقل لايقبل الداعي فاعلا ، وانما يقبله محركا للفاعل أعني للمتصف بالقدرة ، وتمام تحقيق هذا المعنى يستدعي نوعا من العلوم غير نوع علم البيان فليقتنع بهذا القدر ، و إذا ارتضى في :

وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل

صحة استناد صير إلى الله تعالى على معنى أهلكني الله ابتلاء بسبب اتباعي هواك وإذا ارتضى في :

يزيدك وجهه حسنا إذا مازدته نظرا

صحة استناد يزيد إلى الله عزّ وجلّ على معنى يزيدك الله حسنا في وجهه لما أودعه من دقائق الحسن والجمال بكمال قدرته متى تأملت وتأنقت فقل فاعل أقدمني ذلك وفاعل صيرني ويزيد هذا . وأما الحقيقة العقلية وتسمى حكمية أيضا واثباتية فهي الكلام المفاد به ماعند المتكلم من الحكم فيه كقولك أنبت الله البقل وشفى الله المريض وكسا خدم الخليفة الكعبة وهزم عسكر الأمير الجند و بنى عملة الوزير القصر ، وانما قلت ماعند المتكلم من الحكم فيه دون أن أقول مافي العقل من الحكم فيه ليتناول كلام الدهري إذا قال أنبت الربيع البقل رائيا انبات البقل من الربيع ، وكلام الجاهل إذا قال شفى الطبيب المريض رائيا شفاء المريض من الطبيب حيث عدّا منهما حقيقتين مع كونهما غير مفيدين لما في العقل من الحكم فيهما ومن أراد تصحيحه ذاهبا فيه إلى أن يعني عقل المتكلم استقبح هنات ، ومن حق هذا المجاز الحكمي أن يكون فيه المسند إليه المذكور نوع تعلق وشبه بالمسند إليه المتروك فانه لا يرتكب إلا لذلك مثل مايرى للربيع في أنبت الربيع البقل من نوع شبه بالفاعل المختار من دوران الانبات معه وجودا وعدما نظرا إلى عدم الانبات بدونه وقت الشتاء ووجوده مع مجيئه دوران الفعل مع اختيار القادر وجودا وعدما ، ومثل مايرى أيضا للدواء في شفى الدواء المريض من دوران الشفاء مع تناوله وجودا وعدما ، ومايرى للخليفة في كسا الخليفة البيت من دوران كسوة البيت مع أمره وجودا وعدما ، فان لم يكن هذا الشبه بين المذكور والمتروك كالو قلت أنبت الربيع البقل وشفى الدواء المريض نسبت إلى ما تكره ولما تسمع من علماء هذا الفن كثيرا في المجاز العقلي أنه يكون مجازا في الاثبات ربما أوهم اختصاصه بالخبر فلا تخصصه به ، وقل في مثل ما إذا قلنا إني بعد ما اقتنعت باليسير من الدنيا وطبت نفسا عن زخارفها ومحوت وساوس الفضول عن دفتر الخاطر وليس يهمني الآن غير التلافي لمافرط فليفعل الدهر ماشاء وليختلف الأصول اختلافها فلينبت الربيع ما أحب وليثمر

الأشجار أيا اشتهت ولينضج الخريف ما أدرك فلست أبالى أن هـذه الأوامر بأسرها من باب المجاز الحكمى ، و إذا تأملت المجاز العقلى وجدت الحاصل منـه يرجع إلى ايقاع نسبة فى غير موضعها عنـد العقل لامن حيث اللغـة لضرب من التأويل مثـل النسبة بين إثبات البقل والربيع فى الخبر والأمر والنهى والاستفهام و بين الوزير و بناء القصر فى ذلك ، هذا كله تقرير للكلام فى هذا الفصل بحسب رأى الأصحاب من تقسيم المجاز الى لغوى وعقلى والا فالذى عندى هو نظم هذا النوع فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بوساطة المبالغة فى التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة كما عرفت وجعل نسبة الانبات إليه قرينة الاستعارة و بجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم وجعل نسبة الهزم إليه قرينة الاستعارة و إنى بناء على قولى هذا ههنا ، وقولى ذلك فى فصل الاستعارة التبعية ، وقولى فى المجاز الراجع عند الأصحاب إلى حكم الكلمة على ما سبق أجعل المجاز كله لغويا ، و ينقسم عندى هكذا إلى مفيد وغير مفيد والمفيد إلى استعارة وغير استعارة والاستعارة إلى مصرح بها ومكنى عنها والمصرح بها إلى تحقيقية وتخييلية والمكنى عنها إلى ما قرينتها أمر مقـدر وهمى كالأنياب فى قولك أنياب المنية وكنطقت فى قولك نطقت الحال بكذا أو أمر محقق كالانبات فى قولك أنبت الربيع البقل وكالهزم فى قولك هزم الأمير الجند والتحقيقية والتخييلية كلتاهما إلى قطعية واحتماليـة للتحقيق والتخييل بتحصيل أقسام ثلاثة من ذلك تحقيقية بالقطع تخييلية بالقطع تحقيقية أو تخييلية بالاحتمال .

واعلم أن حد الحقيقة الحكمية والمجاز الحكمى عنـد أصحابنا رحمهم الله غير ما ذكرت حـد الحقيقة الحكمية عندهم كل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ماهو عليه فى العقل وواقع موقعه وحد المجاز الحكمى كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه فى العقل لضرب من التأول ، و إذ قد عرفت ماذكرت وماذكروا فاختر أيهما شئت .

الأصل الثالث من علم البيان فى الكناية

الكناية هى ترك التصريح بذكر الشىء إلى ذكر ما يلزمـه لينتقل من المذكور إلى المتروك كما تقول فلان طويل النجاد لينتقل منـه إلى ماهو ملزومه وهو طول القامة وكما تقول فلانة نئوم الضحى لينتقل منه إلى ماهو ملزومه وهو كونها مخدومة غير محتاجة إلى السعى بنفسها فى اصلاح المهمات وذلك أن وقت الضحى وقت سـعى نساء العرب فى أمر المعاش وكفاية أسبابه وتحصيل مايحتاج إليه فى تهيئة المتناولات وتدبير اصلاحها فلا تنام فيه من نسائهم إلا من تكون لها خدم ينوبون عنها فى السعى لذلك لها وسمى هذا النوع كناية لما فيه من اخفاء وجه التصريح ودلالة كنى على ذلك لأن ك ن ى كيفما تركبت دارت مع تأدية معنى الخفاء من ذلك كنى عن الشىء يكنى إذ لم يصرح به ومنه الكنى وهو أبو فلان وابن فلان وأم فلان و بنت فلان سميت كنى لما فيها من اخفاء وجه التصريح بأسمائهم الأعلام ومن ذلك نكى فى العدو ينكى إذا أوصل اليه مضارا من حيث لايشعر بها

ومنه نكايات الزمان لجوائحها الملمة على بنيه من حيث لا يشعرون ومن ذلك الكين للحمة المستبطنة فى قولهم المرأة لخفائها ومن ذلك مقلوب الكين قلب الكل لاخفاء الناس اياه واحترازهم أن يصرحوا بلفظه فضلا أن يرتكبوا معناه جهارا ، ثم إن الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز و إيماء واشارة ومساق الحديث يحسر لك اللثام عن ذلك ، والفرق بين المجاز والكناية يظهر من وجهين أحدهما أن الكناية لاتنافى إرادة الحقيقة بلفظها فلا يمتنع فى قولك فلان طويل النجاد أن تريد طول نجاده من غير ارتكاب تأول مع إرادة طول قامته وفى قولك فلانة نئومة الضحى أن تريد أنها تنام ضحى لاعن تأويل يرتكب فى ذلك مع إرادة كونها مخدومة مرفهة والمجاز ينافى ذلك فلا يصح فى نحو رعينا الغيث أن تريد معنى الغيث وفى نحو قولك فى الحمام أسد أن تريد معنى الأسد من غير تأويل وأنى والمجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة كما عرفت وملزوم معاند الشىء معاند لذلك الشىء . والثانى أن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم كما سنعود إلى هذا المعنى عند ترجيح الكناية على التصريح .

و إذ قد سمعت أن الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم فاسمع أن المطلوب بالكناية لايخرج عن أقسام ثلاثة : أحدها طلب نفس الموصوف . وثانيها طلب نفس الصفة . وثالثها تخصيص الصفة بالموصوف والمراد بالوصف هاهنا كالجود فى الجواد والكرم فى الكريم والشجاعة فى الشجاع وماجرى مجراها .

(القسم الأول : فى الكناية المطلوب بها نفس الموصوف) الكناية فى هذا القسم تقرب تارة وتبعد أخرى فالقريبة هى أن يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكرها متوصلا بها إلى ذلك الموصوف مثل أن تقول جاء المضياف وتريد زيدا لعارض اختصاص للمضياف بزيد والبعيدة هى أن تتكلف اختصاصها بأن تضم إلى لازم آخر وآخر فتلفق مجموعا وصفيا مانعا عن دخول كل ماعدا مقصودك فيه مثل أن تقول فى الكناية عن الانسان حى مستوى القامة عريض الأظفار .

(القسم الثانى : فى الكناية المطلوب بها نفس الصفة) ان الكناية فى هذا القسم أيضا تقرب تارة وتبعد أخرى ، فالقريبة هى أن تنتقل إلى مطلوبك من أقرب لوازمه إليه مثل أن تقول فلان طويل نجاده أو طويل النجاد متوصلا به إلى طول قامته أو مثل أن تقول فلان كثير أضيافه أوكثير الأضياف متوصلا به إلى أنه مضياف .

واعلم أن بين قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد فرقا وهو أن الأول كناية ساذجة والثانى كناية مشتملة على تصريح فتأمل واستعن فى درك ماقلت بالبحث عن تذكير الوصف فى نحو فلانة حسن وجهها وعن تأنيث فلانة حسنة الوجه و باستحضار ماتقدم لى فى ــ حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ــ فى باب التشبيه وأن هذا النوع القريب تارة يكون واضحا كما فى المثالين المذكورين وتارة خفيا كما فى قولهم عريض القفا كناية عن الأبله وفى قولهم عريض الوسادة كناية عن هذه الكناية ، وأما البعيدة فهى أن تنتقل الى مطلوبك من لازم بعيد بوساطة لوازم

متسلسلة مثل أن تقول كثير الرماد فتنتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومن كثرة الجمر الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومن كثرة احراق الحطب الى كثرة الطبائخ ومن كثرة الطبائخ الى كثرة الأكلة ومن كثرة الأكلة الى كثرة الضيفان ثم من كثرة الضيفان الى أنه مضياف فانظر بين الكناية ، و بين المطلوب بها كم ترى من لوازم أو مثل أن تقول جبان الكلب أو مهزول الفصيل متوصلا بذلك الى كونه مضيافا كما قال :

وما يك فيّ من عيب فانى   جبان الكلب مهزول الفصيل

فان جبن الكلب عن الهرير فى وجه من يدنو من دار من هو بمرصد لأن يغشى دونها مع كون الهرير له والنباح فى وجه من لا يعرف أمرا طبيعيا له مركوزا فى جبلته مشعر باستمرار تأديب له لامتناع تغير الطبيعة وتفاوت الجبلة بموجب لا يقوى واستمرار تأديبه أن لا ينبح مشعر باستمرار موجب نباحه وهو اتصال مشاهدته وجوها إثر وجوه واتصال مشاهدته لذلك مشعر بكون ساحته مقصد أدان وأقاص وكونه كذلك مشعر بكمال شهرة صاحب الساحة بحسن قرى الأضياف فانظر لزوم جبن الكلب للمضيافية كيف تجده بوساطة عدة لوازم ، وكذلك هزال الفصيل يلزم فقد الأم وفقدها مع كمال عناية العرب بالنوق لاسيما بالمتليات منها لقوام أكثر مجارى أمورهم بالابل يلزم كمال قوة الداعى إلى نحرها و إذ لاداعى الى نحر المتليات أقوى من صرفها الى الطبائخ ومن صرف الطبائخ الى قرى الأضياف فهزال الفصيل كما ترى يلزم المضيافية بعدة وسائط ، ومن هذا النوع أيضا قول نصيب :

لعبد العزيز على قومه   وغيرهم منن ظاهره
فبابك أسهل أبوابهم   ودارك مأهولة عامره
وكلبك آنس بالزائرين من الأم بالابنة الدائره

فانه حين أراد أن يكنى عن وفور إحسان عبد العزيز الى الخاص والعام واتصال أياديه لدى القريب والبعيد جعل كلبه آنسا بالزائرين ذلك الأنس فدل بمعنى أنسه ذلك بالزائرين على أنهم عنده معارف فالكلب لا يأنس الا بمن يعرف ودل بمعنى كونهم معارف عنده على اتصال مشاهدته إياهم ليلا ونهارا ودل بمعنى ذلك على لزومهم سدة عبد العزيز ودل بمعنى لزومهم سدته على تسنى مباغيهم هنالك تسنيا بالاتصال لا ينقطع ، ثم دل بمعنى ذلك على ما أراد فانظر كيف لوح مع بعد المسافة بين أنس الكلب بالزائرين و بين إحسان عبد العزيز الوافر ، ونظير قول نصيب مع زيادة لطف قول الآخر :

تراه إذا ما أبصر الضيف مقبلا   يكلمه من حبه وهو أعجم

ومنه قول ابن هرمة :

لا أمتع العوذ بالفصال   ولا أبتاع إلا قريبة الأجل

دل بقوله لا أمتع العوذ بالفصال على أنه لا يبقى لها فصالها فتتمتع بها من جهة استئناسها بها وحصول

الفرح الطبيعي لها فى مشاهدتها إياها وما تستملح من حركاتها لديها ويحتمل أن يريد لا أبقي العوذ بسبب فصالها نظرا لها فقسل عن النحر فتنتفع بالفصال من هذه الجهة ودل بمعنى أنه لا يبقيها على أنه ينحرها ودل بمعنى نحرها على أنه يصرفها الى قرى الضيفان ، وكذا دل بقوله قريبة الأجل على أنها لا تلبث عنده حية ودل بذلك على أنه ينحرها ، ثم دل بنحرها على معنى أضيف .

(القسم الثالث : فى الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف) هى أيضا تتفاوت فى اللطف فتارة تكون لطيفة وأخرى ألطف وأنا أورد عدة أمثلة منها قول زياد الأعجم وهو لطيف :

ان السماحة والمروءة والندى فى قبة ضربت على ابن الحشرج

فانه حين أراد أن لا يصرح بتخصيص السماحة والمروءة والندى بابن الحشرج فيقول السماحة لابن الحشرج والمروءة له والندى له فان الطريق الى تخصيص الصفة بالموصوف بالتصريح اما الاضافة أومعناها و إما الاسناد أومعناه فالاضافة كقولك سماحة ابن الحشرج أوسماحته مظهرا كان المضاف إليه أو مضمرا ومعناها كقولك السماحة لابن الحشرج أو السماحة له والاسناد كقولك سمح ابن الحشرج أوحصل السماحة ومعناه كقولك ابن الحشرج سمح بتقدير ضمير ابن الحشرج فى سمح العائد اليه كما هو أعني تخصيص الصفة بالموصوف مصرح به فى جميع ماتقدم من الأمثلة أوما ترى الوصف المكنى عنه وهو طول القامة بقولك طويل النجاد كيف تجده مضافا الى ضمير موصوفه فى قولك زيد طويل نجاده وهو الهاء فى نجاده العائد الى زيد المطلوب تخصيص طول القامة به أو مسندا الى ضمير موصوفه فى قولك طويل النجاد وهو الضمير فى طويل العائد إلى الموصوف أو الوصف المكنى عنه وهو وفور الاحسان بأنس الكلب بالزوّار كيف تجده مضافا الى ضمير موصوفه وهو عبد العزيز المخاطب المطلوب تخصيص وفور الاحسان به أو الوصف المكنى عنه وهو الضيافية بلا امتاع العوذ بالفصال وابتياع قريبة الأجل كيف تجده مسندا الى ضمير موصوفه وهو ضمير الحكاية الراجع الى ابن هرمة المطلوب تخصيص الضيافية به ماذا صنع جمع السماحة والمروءة والندى فى قبة تنبيها بذلك أن محلها محل ذوقبة محاولا بذلك اختصاصها بابن الحشرج ثم لما رأى غرضه ما كان يتم بذلك لوجود ذوى قباب فى الدنيا كثيرين جعل القبة مضروبة على ابن الحشرج حتى تم غرضه ومنها قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه ، وقد يظن هذا من قسم زيد طويل نجاده وليس بذلك فطويل نجاده باسناد الطويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وطول النجاد كما تعرف قائم مقام طول القامة فاذا صرح من بعد باثبات النجاد لزيد بالاضافة كان ذلك تصريحا باثبات الطول لزيد فتأمل . ومنها قوله وهو ألطف :

والمجد يدعو أن يدوم لجيده عقد مساعى ابن العميد نظامه

انظر حين أراد أن يثبت المجد لابن العميد لا على سبيل التصريح ماذا صنع أثبت لابن العميد مساعي وجعلها نظام عقد وبين أن مناط ذلك العقد هو جيد المجد فنبه بذلك على

اعتناء ابن العميد بتزيين المجد ، ونبه بتزيينه إياه على اعتنائه بشأنه أعني بشأن المجد وعلى محبته له ونبه بذلك على أنه ماجد ولم يقنعه ذلك حتى جعل المجد المعرف تعريف الجنس داعيا أن يدوم ذلك العقد لجيده فنبه بذلك على طلب حقيقة المجد ودوام بقاء ابن العميد ونبه بذلك على أن تزيينه والاعتناء بشأنه مقصوران على ابن العميد حتى أحكم بتخصيص المجد بابن العميد وأكده أبلغ تأكيد . وحاصله أن الشاعر جعل المجد متزينا في المآل بابن العميد وجعل تزيينه به تخصيصا له به على نحو مايقال تزينت الوزارة بفلان إذا حصلت له . ومنها قول الشنفرى الأزدي في وصف امرأة بالعفة :

يبيت بمنجاة عن اللوم بيتها   إذا مابيوت بالملامة حلت

فانه حين أراد أن يبين عفافها وبراءة ساحتها عن التهمة وكمال نجاتها عن أن تلام بنوع من الفجور على سبيل الكناية قصد الى نفس النجوة عن اللوم ، ثم لما رآها غير مختصة بتلك العفيفة لوجود عفائف من الدنيا كثيرة نسبها إلى بيت يحيط بها تخصيصا للنجاة عن اللوم بها فقال :
يبيت بمنجاة عن اللوم بيتها ✱ ولم يقل يظل قصدا إلى زمان له مزيد اختصاص بالفواحش وهو الليل وقول ابن هانئ .

فما جازه جود ولا حل دونه   ولكن يصير الجود حيث يصير

فانه أراد أن يجمع الجود لاعلى سبيل التصريح ويثبته للممدوح لاعلى سبيل التصريح أيضا فعمد إلى نفس الجود فنفى أن يكون متوزعا يقوم منه جزء بهذا وجزء بذلك فنكر الجود قصدا إلى فرد من أفراد الحقيقة ونفى أن يجوز بممدوحه فقال فما جازه جود بالتنكير كأترى تنبيها بذلك على أن لوجازه لكان قائما بمحل هناك لامتناع قيامه بنفسه ، ثم لمثل هذا قال ولاحل دونه كناية بذلك عن عدم توزعه وتقسمه ثم خصصه من بعد بجهة تلك الجهة لممدوحه بعد أن عرفه باللام الاستغراقية فقال ✱ ولكن يصير الجود حيث يصير ✱ كناية عن ثبوته له ، ومنه قولهم مجلس فلان مظنة الجود والكرم ، وقد يظن أن ههنا قسما رابعا ، وهو أن يكون المطلوب بالكناية الوصف والتخصيص معا مثل مايقال يكثر الرماد فى ساحة عمرو فى الكناية عن أن عمرا مضياف فليس بذلك إذ ليس ماذكر بكناية واحدة بل هما كنايتان وانتقال من لازمين إلى ملزومين أحد اللازمين كثرة الرماد والثاني تقييدها وهو قولك فى ساحة عمرو .

واعلم أن الكناية فى القسم الثاني والثالث تارة تكون مسوقة لأجل الموصوف المذكور كما تقول فلان يصلي ويزكي وتتوصل بذلك إلى أنه مؤمن وفلان يلبس الغيار وتريد أنه يهودي وكالأمثلة المذكورة ، وتارة تكون مسوقة لأجل موصوف غير مذكور كما تقول فى عرض من يؤذي المؤمنين المؤمن هو الذي يصلي ويزكي ولا يؤذي أخاه المسلم وتتوصل بذلك إلى نفي الايمان عن المؤذي وكقوله علت كلمته فى عرض المنافقين ـ هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ـ إذا فسر الغيب

بالغيبة بمعنى يؤمنون مع الغيبة عن حضرة النبي أو عن جماعة المسلمين على معنى هدى للذين يؤمنون عن اخلاص لا للذين يؤمنون عن نفاق ، وإذ قد وعيت ما أملى عليك فنقول : متى كانت الكناية عرضية على ماعرفت كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا وإذا لم تكن كذلك نظر فان كانت ذات مسافة بينها و بين المكنى عنه متباعدة لتوسط لوازم كما فى كثير الرماد وأشباهه كان اطلاق اسم التلويح عليها مناسبا ، لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بعد وان كانت ذات مسافة قريبة مع نوع من الخفاء كنحو عريض القفا وعريض الوسادة كان اطلاق اسم الرمز عليها مناسبا لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية . قال :

رمزت إلىّ مخافة من بعلها من غير أن تبدى هناك كلامها

وان كانت لامع نوع الخفاء كقول أبي تمام :

أبين فما يزرن سوى كريم وحسبك أن يزرن أبا سعيد

فانه فى افادة أن أبا سعيد كريم غير خاف كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا وكقول البحترى :

أوما رأيت المجد ألقى رحله فى آل طلحة ثم لم يتحول

فانه فى افادة أن آل طلحة أماجد ظاهر ، وكقول الآخر :

إذا الله لم يسق إلا الكرام فسقى وجوه بنى حنبل
وسقى ديارهم باكرا من الغيث فى الزمن الممحل

فانه فى افادة كرم بنى حنبل كما ترى ، وكقول الآخر :

متى تخلو تميم من كريم ومسلمة بن عمرو من تميم

فانه فى افادة كرم مسلمة أظهر من الجميع ، وأما قوله :

سألت الندى والجود مالى أراكما تبدلتما ذلا بعز مؤبد
ومابال ركن المجد أمسى مهدما فقالا أصبنا بابن يحيي محمد
فقلت فهلا متما عند موته فقد كنتما عبديه فى كل مشهد
فقالا أقمنا كى نعزى بفقده مسافة يوم ثم نتلوه فى غد

فى افادة جود ابن يحيي ومجده فعلى ماترى من الظهور .

واعلم أن التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز ، فاذا قلت آذيتنى فستعرف وأردت المخاطب ومع المخاطب انسانا آخر معتمدا على قرائن الأحوال كان من القبيل الأول وان لم ترد إلا غير المخاطب كان من القبيل الثانى فتأمل ، وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد نبهتك .

واعلم أن أرباب البلاغة وأصحاب الصياغة للمعانى مطبقون على أن المجاز أبلغ من الحقيقة وأن الاستعارة أقوى من التصريح بالتشبيه وأن الكناية أوقع من الافصاح بالذكر والسبب فى أن المجاز أبلغ من الحقيقة هو ماعرفت أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم فأنت فى قولك رعينا الغيث ذاكرا للملزوم النبت مريدا به لازمه بمنزلة مدعى الشيء ببينة فان وجود الملزوم شاهد لوجود

اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم لأداء انفكاكه عنه إلى كون الشيء ملزوما غير ملزوم باعتبار واحد ، وفى قولك رعينا النبت مدعى للشيء لابينة وكم بين ادعاء الشيء ببينة و بين ادعائه لابها ، والسبب فى أن الاستعارة أقوى من التصريح بالتشبيه أمران : أحدهما أن فى التصريح بالتشبيه اعترافا بكون المشبه به أكمل من المشبه فى وجه الشبه على ماقررت فى باب التشبيه . والثانى أن فى ترك التصريح بالتشبيه إلى الاستعارة التى هى مجاز مخصوص الفائدة التى سمعت فى المجاز آنفا من دعوى الشيء ببينة ، والسبب فى أن الكناية عن الشيء أوقع من الافصاح بذكره نظير ماتقدم فى المجاز بل عينه ، يبين ذلك أن مبنى الكناية كما عرفت على الانتقال من اللازم إلى ملزوم معين ومعلوم عندك أن الانتقال من اللازم إلى ملزوم معين يعتمد مساواته اياه لكنهما عند التساوى يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم إذ ذاك بمنزلة الانتقال من الملزوم إلى اللازم فيصير حال الكناية كحال المجاز فى كون الشيء معها مدعى ببينة ومع الافصاح بالذكر مدعى لابينة ، و بهذا الطريق ينخرط نحو أمطرت السماء نباتا فى سلك نحو رعينا الغيث فافهم ، هذا ما أمكن من تقرير كلام السلف رحمهم الله فى هذين الأصلين ، ومن ترتيب الأنواع فيهما وتذييلها بما كان يليق بها وتطبيق البعض منها بالبعض وتوفية كل من ذلك حقه على موجب مقتضى الصناعة وسيحمد ما أوردت ذوو البصائر ، و إنى أوصيهم إن أورثهم كلامى نوع استمالة وفاتهم ذلك فى كلام السلف إذا تصفحوه أن لايتخذوا ذلك مغمزا للسلف أو فضلا لى عليهم فغير مستبدع فى أيما نوع فرد أن يزل عن أصحابه ماهو أشبه بذلك النوع فى بعض الأصول أو الفروع أو التطبيق للبعض بالبعض متى كانوا المخترعين له وإنما يستبدع ذلك ممن زجى عمره راتعا فى مائدتهم تلك ، ثم لم يقو أن يتنبه وعلماء هذا الفن وقليل ماهم كانوا فى اختراعه واستخراج أصوله وتمهيد قواعدها واحكام أبوابها وفصولها والنظر فى تفاريعها واستقراء أمثلتها اللائقة بها وتلقطها من حيث يجب تلقطها واتعاب الخاطر فى التفتيش والتنقير عن ملاقطها وكد النفس والروح فى ركوب المسالك المتوعرة إلى الظفر بها مع تشعب هذا النوع إلى شعب بعضها أدق من البعض وتفننها أفانين بعضها أغمض من بعض كاعسى أن يقرع سمعك طرف من ذاك فعلوا ماوفت به القوة البشرية إذ ذاك ، ثم وقع عند فتورها منهم ماهو لازم الفتور . وأما بعد فان خلاصة الأصلين هى أن الكلمة لاتفيد ألبتة إلا بالوضع أو الاستلزام بوساطة الوضع ، وإذا استعملت فاما أن يراد معناها وحده أو غير معناها وحده أو معناها وغير معناها معا . فالأول هو الحقيقة فى المفرد وهى تستغنى فى الافادة بالنفس عن الغير . والثانى هو المجاز فى المفرد وأنه مفتقر إلى نصب دلالة مانعة عن إرادة معنى الكلمة . والثالث هو الكناية ولا بد من دلالة حال والحقيقة فى المفرد والكناية تشتركان فى كونهما حقيقتين و يفترقان فى التصريح وعدم التصريح ، وغير معناها فى المجاز إما أن يقدر قائما مقام معناها بوساطة المبالغة فى التشبيه أو لا يقدر والأول هو الاستعارة والثانى هو

المجاز المرسل والمذكور فى الاستعارة إما أن يكون هو المشبه به أو المشبه والأول هو الاستعارة بالتصريح والثانى هو الاستعارة بالكناية ، وقرينتها أن يثبت للمشبه أو ينسب اليه ماهو مختص بالمشبه به ، والمشبه به المذكور فى الاستعارة بالتصريح إما أن يكون مشبهه المتروك شيئا له تحقق أوشيئا لاتحقق له والأول الاستعارة التحقيقية والثانى التخييلية . والكلمة اذا أسندت فاسنادها بحسب رأى الأصحاب دون رأينا إما أن يكون على وفق عقلك وعلمك أو لا يكون والأول هو الحقيقة فى الجملة والثانى هو المجاز فيها ، ثم ان الحقيقة فى الجملة إما أن تكون مقرونة بافادة مستلزم أو لاتكون والأولى داخلة فى الكناية والثانية داخلة فى التصريح .

و إذ قد عرفنا الحقيقة فى المفرد وفى الجملة ، وعرفنا فيهما التصريح والكناية ، وعرفنا المجاز فى المفرد وفى الجملة ، وعرفنا تنوع الكناية الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة ، وعرفنا تنوع المجاز الى مرسل مفيد وغير مفيد والى استعارة مصرح بها ومكنى عنها ، وعرفنا مايتصل بذلك من التحقيقية والتخييلية والقطعية والاحتمالية ومن الأصلية والتبعية على رأى الأصحاب دون رأينا على ماتقدم والمجردة والمرشحة ، وحصل لنا العلم بتفاوت التشبيه فى باب المبالغة الى الضعف والقوة ، والى كونه تشبيها مرسلا وكونه تمثيلا ساذجا وكونه تمثيلا بالاستعارة وكونه مثلا ، وقضينا الوطر عن كمال الاطلاع على هذه المقاصد ، فنقول : البلاغة هى بلوغ المتكلم فى تأدية المعانى حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها و إيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ، ولها أعنى البلاغة طرفان أعلى وأسفل متباينان تباينا لايتراءى له ناراهما وبينهما مراتب تكاد تفوت الحصر متفاوتة ، فمن الأسفل تبتدئ البلاغة وهو القدر الذى اذا نقص منه شىء التحق ذلك الكلام بما شبهناه به فى صدر الكتاب من أصوات الحيوانات ثم تأخذ فى التزايد متصاعدة الى أن تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الأعلى ومايقرب منه .

واعلم أن شأن الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها وكالملاحة ، ومدرك الاعجاز عندى هو الذوق ليس إلا ، وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين ، نعم للبلاغة وجوه ملتثمة ربما تيسرت إماطة اللثام عنها لتجلى عليك . أما نفس وجه الاعجاز فلا . وأما الفصاحة فهى قسمان : راجع الى المعنى ، وهو خلوص الكلام عن التعقيد وراجع الى اللفظ ، وهو أن تكون الكلمة عربية أصلية وعلامة ذلك أن تكون على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم أدور واستعمالهم لها أكثر لامما أحدثها المولدون ولا مما أخطأت فيه العامة وأن تكون أجرى على قوانين اللغة وأن تكون سليمة عن التنافر ، والمراد بتعقيد الكلام هو أن يعثر صاحبه فكرك فى متصرفه و يشيك طريقك الى المعنى و يوعر مذهبك نحوه حتى يقسم فكرك و يشعب ظنك إلى أن لاتدرى من أين تتوصل وبأى طريق معناه يتحصل كقول الفرزدق :

ومامثله فى الناس إلا مملكا أبو أمه حى أبوه يقاربه

وكقول أبى تمام :

ثانيه فى كبد السماء ولم يكن كاثنين ثان إذ هما فى الغار

وغير المعقد هو أن يفتح صاحبه لفكرتك الطريق المستوى ويمهده وان كان فى معاطف نصب عليه المنار وأوقد الأنوار حتى تسلكه سلوك المتبين لوجهته وتقطعه قطع الواثق بالنجح فى طيته . وإذ قد وقفت على البلاغة وعثرت على الفصاحة المعنوية واللفظية فأنا أذكر على سبيل الأنموذج آية أكشف لك فيها عن وجوه البلاغة والفصاحتين ماعسى يسترها عنك ، ثم ان ساعدك الذوق أدركت منها ماقد أدرك من تحدّوا بها وهي قوله علت كلمته — وقيل ياأرض ابلعى ماءك وياسماء أقلعى وغيض الماء وقضى الأمر واستوت على الجودىّ وقيل بعدا للقوم الظالمين — والنظر فى هذه الآية من أربع جهات : من جهة علم البيان ، ومن جهة علم المعانى وهما مرجعا البلاغة ، ومن جهة الفصاحة المعنوية ، ومن جهة الفصاحة اللفظية . أما النظر فيها من جهة علم البيان وهو النظر فيما فيها من المجاز والاستعارة والكناية وما يتصل بها فنقول : إنه عز سلطانه لما أراد أن يبين معنى أردنا أن نردّ ما انفجر من الأرض الى بطنها فارتدّ ، وأن نقطع طوفان السماء فانقطع ، وأن نغيض الماء النازل من السماء فغاض ، وأن نقضى أمر نوح وهو انجاز ما كنا وعدنا من إغراق قومه فقضى ، وأن نسوّى السفينة على الجودىّ فاستوت ، وأبقينا الظلمة غرقى بنى الكلام على تشبيه المراد بالمأمور الذى لايتأتى منه لكمال هيبته العصيان وتشبيه تكوين المراد بالأمر الجزم النافذ فى تكوّن المقصود تصويرا لاقتداره العظيم ، وأن السموات والأرض وهذه الأجرام العظام تابعة لإرادته إيجادا وإعداما ولمشيئته فيها تغييرا وتبديلا كأنهما عقلاء مميزون قد عرفوه حق معرفته وأحاطوا علما بوجوب الانقياد لأمره والاذعان لحكمه وتحتم بذل المجهود عليهم فى تحصيل مراده وتصوّروا مزيد اقتداره فعظمت مهابته فى نفوسهم وضربت سرادقها فى أفنية ضمائرهم ، فكما يلوح لهم اشارته كان المشار اليه مقدما ، وكما يرد عليهم أمره كان المأمور به متمما لاتلقى لاشارته بغير الامضاء والانقياد ولا لأمره بغير الاذعان والامتثال ، ثم بنى على تشبيه هذا نظم الكلام فقال جلّ وعلا ، قيل على سبيل المجاز عن الارادة الواقع بسببها قول القائل وجعل قرينة المجاز الخطاب للجماد وهو ياأرض وياسماء ثم قال كما ترى ياأرض وياسماء مخاطبا لهما على سبيل الاستعارة للشبه المذكور ثم استعار لغؤور الماء فى الأرض البلع الذى هو إعمال الجاذبة فى المطعوم للشبه بينهما وهو الذهاب الى مقرّ خفى ، ثم استعار الماء للغذاء استعارة بالكناية تشبيها له بالغذاء لقوّى الأرض بالماء فى الانبات للزروع والأشجار تقوّى الآكل بالطعام وجعل قرينة الاستعارة لفظة ابلعى لكونها موضوعة للاستعمال فى الغذاء دون الماء ، ثم أمر على سبيل الاستعارة للشبه المقدم ذكره وخاطب فى الأمر ترشيحا لاستعارة النداء ، ثم قال ماءك باضافة الماء الى الأرض على سبيل المجاز تشبيها لاتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالمالك واختار ضمير الخطاب لأجل الترشيح ، ثم اختار لاحتباس المطر الاقلاع الذى هو ترك الفاعل الفعل للشبه بينهما فى عدم ما كان ، ثم أمر على سبيل الاستعارة وخاطب فى الأمر قائلا اقلعى لمثل ماتقدم فى ابلعى ثم قال

ـ وغيض الماء وقضى الأمر واستوت على الجودىّ وقيل بعدا ـ فلم يصرّح بمن غاض الماء ولا بمن قضى الأمر وسوّى السفينة وقال بعدا كما لم يصرّح بقائل يا أرض و ياسماء فى صدر الآية سلوكا فى كل واحد من ذلك لسبيل الكناية أن تلك الأمور العظام لا تتأتى إلا من ذى قدرة لا يكتنه قهار لايغالب فلا مجال لذهاب الوهم الى أن يكون غيره جلت عظمته قائل ياأرض و ياسماء ولا غائض مثل ماغاض ولاقاضى مثل ذلك الأمر الهائل أوأن تكون تسوية السفينة و إقرارها بتسوية غيره و إقراره ، ثم ختم الكلام بالتعريض تنبيها لسالكى مسلكهم فى تكذيب الرسل ظلما لأنفسهم لاغير ختم اظهار لمكان السخط ولجهة استحقاقهم إياه وأن قيمة الطوفان وتلك الصورة الهائلة ما كانت إلا لظلمهم . وأما النظر فيها من حيث علم المعانى وهو النظر فى فائدة كل كلة منها وجهة كل تقديم وتأخير فيما بين جملها فذلك أنه اختير « يا» دون سائر أخواتها لكونها أكثر فى الاستعمال . وأنها دالة على بعد المنادى الذى يستدعيه مقام إظهار العظمة وابداء شأن العزة والجبروت وهو تبعيد المنادى المؤذن بالتهاون به ولم يقل ياأرض بالكسر لامداد التهاون ولم يقل ياأيتها الأرض لقصد الاختصار مع الاحتراز عما فى أيتها من تكلف التنبيه غير المناسب بالمقام ، واختير لفظ الأرض دون سائر أسمائها لكونه أخف وأدور ، واختير لفظ السماء لمثل ماتقدم فى الأرض مع قصد المطابقة وستعرفها ، واختير لفظ ابلعى على ابتلعى لكونه أخصر ولمجىء خط التجانس بينه و بين اقلعى أوفر ، وقيل ماءك بالافراد دون الجمع لما كان فى الجمع من صورة الاستكثار للتأبى عنها مقام إظهار الكبرياء والجبروت وهوالوجه فى إفراد الأرض والسماء وانما لم يقل ابلعى بدون المفعول أن لايستلزم تركه ماليس بمراد من تعميم الابتلاع للجبال والتلال والبحار وساكنات الماء بأسرهنّ نظرا الى مقام ورود الأمر الذى هومقام عظمة وكبرياء ، ثم اذا بين المراد اختصر الكلام مع اقلعى احترازا عن الحشو المستغنى عنه وهو الوجه فى ان لم يقل ، قيل يا أرض ابلعى ماءك فبلعت و ياسماء أقلعى فأقلعت ، واختير غيض على غيض المشدد لكونه أخصر ، وقيل الماء دون أن يقال ماء طوفان السماء ، وكذا الأمر دون أن يقال أمر نوح وهو انجاز ما كان الله وعد نوحا من إهلاك قومه لقصد الاختصار والاستغناء بحرف التعريف عن ذلك ولم يقل سويت على الجودىّ بمعنى أقرّت على نحو قيل وغيض وقضى فى البناء للمفعول اعتبار البناء الفعل للفاعل مع السفينة فى قوله ـ وهى تجرى بهم فى موج ـ مع قصد الاختصار فى اللفظ ، ثم قيل بعدا للقوم دون أن يقال ليبعد القوم طلبا للتأكيد مع الاختصار وهو نزول بعدا منزلة ليبعدوا بعدا مع فائدة أخرى وهو استعمال اللام مع بعدا الدال على معنى أن البعد حق لهم ، ثم أطلق الظلم ليتناول كل نوع حتى يدخل فيه ظلمهم أنفسهم لزيادة التنبيه على فظاعة سوء اختيارهم فى تكذيب الرسل هذا من حيث النظر الى تركيب الكلم . وأما من حيث النظر الى ترتيب الجمل فذلك أنه قد قدم النداء على الأمر ، فقيل ياأرض ابلعى و ياسماء أقلعى دون أن يقال ابلعى يا أرض وأقلعى ياسماء جريا على مقتضى اللازم فيمن كان مأمورا حقيقة من تقديم التنبيه ليتمكن الأمر الوارد عقيبه

فى نفس المنادى قصدا بذلك لمعنى الترشيح ، ثم قدم أمر الأرض على أمر السماء وابتدئ به لابتداء الطوفان منها ونزولها لذلك فى القصة منزلة الأصل ، والأصل بالتقديم أولى ثم أتبعهما قوله وغيض الماء لاتصاله بقصة الماء وأخذه بحجزتها ، ألا ترى أصل الكلام — قيل يا أرض ابلعى ماءك — فبلعت ماءها — ويا سماء أقلعى — عن إرسال الماء فأقلعت عن إرساله — وغيض الماء — النازل من السماء فغاض ، ثم أتبعه ماهو المقصود من القصة ، وهو قوله — وقضى الأمر — أى أنجز الموعود من إهلاك الكفرة وإنجاء نوح ومن معه فى السفينة ثم أتبعه حديث السفينة ، وهو قوله — واستوت على الجودىّ — . ثم ختمت القصة بما ختمت ، هذا كله نظر فى الآية من جانبي البلاغة .

وأما النظر فيها من جانب الفصاحة المعنوية فهى كما ترى نظم للمعانى لطيف وتأدية لها ملخصة مبينة لاتعقيد يعثر الفكر فى طلب المراد ولا التواء يشيك الطريق الى المرتاد بل اذا جربت نفسك عند استماعها وجدت ألفاظها تسابق معانيها ومعانيها تسابق ألفاظها ، فما من لفظة فى تركيب الآية ونظمها تسبق الى أذنك الا ومعناها أسبق الى قلبك . وأما النظر فيها من جانب الفصاحة اللفظية فألفاظها على ماترى عربية مستعملة ، جارية على قوانين اللغة سليمة عن التنافر ، بعيدة عن البشاعة ، عذبة على العذبات ، سليسة على الاسلاسات ، كل منها كالماء فى السلاسة ، وكالعسل فى الحلاوة ، وكالنسيم فى الرقة .

ولله درّ شأن التنزيل لا يتأمل العالم آية من آياته الا أدرك لطائف لاتسع الحصر ولا تظنن الآية مقصورة على ماذكرت ، فلعل ما تركت أكثر مما ذكرت لأن المقصود لم يكن الا مجرد الارشاد لكيفية اجتناء ثمرات علمى المعانى والبيان ، وأن لا علم فى باب التفسير بعد علم الأصول أقرأ منهما على المرء لمراد الله تعالى من كلامه ، ولا أعون على تعاطى تأويل مشتبهاته ، ولا أنفع فى درك لطائف نكته وأسراره ولا أكشف للقناع عن وجه اعجازه هو الذى يوفى كلام رب العزة من البلاغة حقه ويصون له فى مظان التأويل ماءه ورونقه ، ولكم آية من آيات القرآن تراها قد ضيمت حقها واستلبت ماءها ورونقها إن وقعت إلى من ليسوا من أهل هذا العلم فأخذوا بها فى مآخذ مردودة وحملوها على محامل غير مقصودة ، وهم لا يدرون ، ولا يدرون أنهم لايدرون ، فتلك الآى من مآخذهم فى عويل ومن محاملهم على ويل طويل — وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا — .

ثم مع ما لهذا العلم من الشرف الظاهر والفضل الباهر لا ترى علما لقى من الضيم مالقى ولامنى من سوم الخسف بما منى ، أين الذى مهد له قواعد ورتب له شواهد وبين له حدودا يرجع إليها وعين له رسوما يعرج عليها ، ووضع له أصولا وقوانين ، وجمع له حججا وبراهين ، وشمر لضبط متفرقاته ذيله ، واستنهض فى استخلاصها من الأيدى رجله وخيله ، علم تراه أيادى سبا ، فجزء حوته الدبور ، وجزء حوته الصبا . انظر باب التحديد فانه جزء منه فى أيدى من هو ، انظر باب الاستدلال فانه جزء منه فى أيدى من هو بل تصفح معظم أبواب أصول الفقه من أىّ علم هى ومن يتولاها ، وتأمل فى مودعات من مباقى الايمان ما ترى من تمناها سوى الذى تمناها ، وعدّ

وعدّ ولكن الله جلت حكمته إذ وفق لتحريك القلم فيه عسى أن يعطى القوس باريها بحول منه عزّ سلطانه وقوّته ، فما الحول والقوّة إلا به .

وإذ قد تقرر أن البلاغة بمرجعيها ، وأن الفصاحة بنوعيها مما يكسو الكلام حلة التزيين ويرقيه أعلى درجات التحسين ، فهاهنا وجوه مخصوصة كثيرا ما يصار اليها لقصد تحسين الكلام ، فلا علينا أن نشير إلى الأعرف منها ، وهي قسمان : قسم يرجع الى المعنى ، وقسم يرجع إلى اللفظ ، فمن القسم الأوّل : المطابقة ، وهى أن تجمع بين متضادّين كقوله :

أما والذى أبكى وأضحك والذى أمات وأحيا والذى أمره الأمر

وقوله علت كلمته ــ قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء ــ . وقوله ــ فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ــ . وقوله ــ وتحسبهم أيقاظا وهم رقود ــ .

ومنه المقابلة ، وهى أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وبين ضديهما . ثم إذا شرطت هنا شرطا شرطت هناك ضده كقوله عز وعلا ــ فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ــ لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضدّه ، وهو التعسير مشتركا بين أضداد تلك ، وهى المنع والاستغناء والتكذيب .

ومنه المشاكلة ، وهى أن تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته كقوله .

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لى جبة وقيصا

وقوله ــ صبغة الله ــ وقوله ــ فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ــ وقوله ومكروا ومكر الله ــ وقوله ــ تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك ــ وقوله ــ يد الله مغلولة ، بل يداه مبسوطتان ــ وقوله ــ وجزاء سيئة سيئة مثلها ــ .

ومنه مراعاة النظير ، وهى عبارة عن الجمع بين المتشابهات كقوله :

وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط

ومنه المزاوجة ، وهى أن تزاوج بين معنيين فى الشرط والجزاء كقوله :

إذا ما نهى الناهى فلج بى الهوى أصاخ إلى الواشى فلج به الهجر

ومنه اللفّ والنشر ، وهى أن تلفّ بين شيئين فى الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق بواحد وبآخر من غير تعيين ثقة بأن السامع يردّ كلا منهما إلى ما هو له كقوله عز وعلا ــ ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ــ .

ومنه الجمع ، وهو أن تدخل شيئين فصاعدا فى نوع واحد كقوله :

إن الفراغ والشباب والجده مفسدة للمرء أىّ مفسده

وقوله عز وعلا ــ المال والبنون زينة الحياة الدنيا ــ .

ومنه التفريق ، وهو أن تقصد الى شيئين من نوع فتوقع بينهما تباينا كقوله :

مانوال الغمام وقت ربيع كنوال الأمير وقت سخاء
فنوال الأمير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء

ومنه التقسيم ، وهو أن تذكر شيئا ذا جزأين أو أكثر ثم تضيف الى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك كقوله :

أديبان فى بلخ لا يأكلان إذا صحبا المرء غير الكبد
فهذا طويل كظل القناة وهذا قصير كظل الوتد

ومنه الجمع مع التفريق ، وهو أن تدخل شيئين فى معنى واحد وتفرق جهتى الادخال كقوله :

قد اسودّ كالمسك صدغا وقد طاب كالمسك خلقا

فانه شبه الصدغ والخلق بالمسك ثم فرق بين وجهى المشابهة كما ترى .

ومنه الجمع مع التقسيم ، وهو أن تجمع أمورا كثيرة تحت حكم ثم تقسم أو تقسم ثم تجمع مثال الأول قول المتنبي :

الدهر معتذر والسيف منتظر وأرضهم لك مصطاف ومرتبع
للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا

فانه جمع فى البيت الأول أرض العدو ومافيها فى كونها خالصة للممدوح وقسم فى الثانى ، ومثال الثانى قول حسان رضى الله عنه :

قوم إذا حاربو ضروا عدوهم أوحاولوا النفع فى أشياعهم نفعوا
سجية تلك منهم غير محدثة ان الخلائق فاعلم شرها البدع

فانه قسم فى البيت الأول حيث ذكر ضرهم للأعداء ونفعهم للأولياء ثم جمع فى الثانى فقال سجية تلك .

ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم ، كما إذا قلت :

فكالنار ضوءا وكالنار حرا محيا حبيبي وحرقة بالى
فذلك من ضوئه فى اختيال وهذا لحرقته فى اختلال

ولك أن تلحق بهذا القبيل قوله عز سلطانه — يوم يأت لاتكلم نفس إلا باذنه فمنهم شقى وسعيد فأما الذين شقوا ففى النار — الآية — وأما الذين سعدوا ففى الجنة — .

ومنه الايهام ، وهو أن يكون للفظ استعمالان قريب و بعيد فيذكر لايهام القريب فى الحال الى أن يظهر أن المراد به البعيد كقوله :

حملناهم طرا على الدهم بعد ما خلعنا عليهم بالطعان ملابسا

أراد بالحمل على الدهم تقييد العدا فأوهم اركابهم الخيل الدهم كما ترى ، وقوله سبحانه

ـ الرحمن على العرش استوى ـ ، وقوله ـ والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه وأكثر المتشابهات من هذا القبيل. ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم كقوله :

هو البدر إلا أنه البحر زاخرا سوى أنه الضرغام لكنه الوبل

ومنه التوجيه ، وهو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال للأعور ليت عينيه سواء ، وللمتشابهات من القرآن مدخل فى هذا النوع باعتبار .

ومنه سوق المعلوم مساق غيره ، ولا أحب تسميته بالتجاهل كقوله :

أذاك أم نمش بالوشى أكرعه أذاك أم خاضب بالسى مرتعه

وقولها : أيا شجر الخابور مالك مورقا كأنك لم تجزع على ابن طريف

وقوله سبحانه وتعالى ـ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين ـ .

ومنه الاعتراض : ويسمى الحشو ، وهو أن تدرج فى الكلام ما يتم المعنى بدونه كقول طرفة :

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمى

فأدرج غير مفسدها ، وكما قال النابغة :

لعمرى وما عمرى على بهين لقد نطقت بطلا على الأقارع

فأدرج وما عمرى على بهين ، وكما قال ابن المعتز :

إن يحيى لا زال يحيى صديقى وخليلى من دون هذه الأنام

فأدرج لازال يحيى وكما قال عز قائلا ـ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ـ فقوله ولن تفعلوا اعتراض، وكما قال ـ فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ـ فقوله وإنه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراض وقوله لو تعلمون اعتراض فى اعتراض .

ومنه الاستتباع ، وهو المدح بشىء على وجه يستتبع مدحا آخر كقوله :

نهبت من الأعمار مالو حويته لهنئت الدنيا بأنك خالد

ألا تراه كيف مدحه بالشجاعة على وجه استتبع مدحه بكمال السخاء وجلال القدر من وجه آخر ويوضح لك ماذكرت إذا قسته على قولك نهبت من الأعمار مالو اجتمع لك لبقيت مخلدا .

ومنه الالتفات ، وقد سبق ذكره فى علم المعانى .

ومنه تقليل اللفظ ولا تقليله مثل : يا وهيه وغاض وغيض إذا صادفا الموقع ويتفرع عليهما الايجاز فى الكلام والاطناب فيه ، وقد سبقا فى الذكر .

ومن القسم الثانى التجنيس ، وهو تشابه الكلمتين فى اللفظ والمعتبر منه فى باب الاستحسان عدة أنواع : أحدها التجنيس التام ، وهو أن لا يتفاوت المتجانسان فى اللفظ كقولك : رحبة رحبة . وثانيها التجنيس الناقص ، وهو أن يختلفا فى الهيئة دون الصورة كقولك البرد يمنع البرد وكقولك : البدعة شرك الشرك وكقولك : الجهول إما مفرط أو مفرط ، والمشدد فى هذا الباب يقام مقام المخفف نظرا إلى الصورة فاعلم . وثالثها التجنيس المذيل ، وهو أن يختلفا بزيادة حرف كقولك : مالى كالى وجدى جهدى وكاس كاسب . ورابعها التجنيس المضارع أو المطرف ، وهو أن يختلفا بحرف أو

حرفين مع تقارب المخرج كقولك فى الحرف الواحد دامس وطامس وحصب وحسب وكثب وكثم وفى الحرفين كقولهم ماخصصتنى و إنما خسستنى . وخامسها التجنيس اللاحق ، وهو أن يختلفا لامع التقارب كقولك سعيد بعيد كاتب كاذب عابد عائب ، والمختلفان فى اللاحق إذا اتفقا كتبة كقولك عائب عابث سمى تجنيس تصحيف ، والمتجانسان إذا وردا على نحو قولهم من طلب وجد وجد أو قولهم من قرع بابا ولج ولج أو على نحو المؤمنون هينون لينون وجئتك من سبأ بنبأ أو على نحو قولهم : النبيذ بغير النغم غم و بغير الدسم سم سمى ذلك مزدوجا ومكررا ومرددا ، وها هنا نوع آخر يسمى تجنيسا مشوشا وهو مثل قولك بلاغة و براعة ، و إذا وقع أحد المتجانسين فى التام مركبا ولم يكن مخالفا فى الخط كقوله :

إذا ملك لم يكن ذاهبه فدعه فدولته ذاهبه

سمى متشابها ، و إن كان مخالفا فى الخط كقوله :

كلكم قد أخذ الجام ولا جام لنا ما الذى ضر مدير الجام لو جاملنا

سمى مفروقا ، ومما يلحق بالتجنيس نظير قوله عز وجل قال ـ إنى لعملكم من القالين ، وجنا الجنتين دان ـ وكثير مايلحق بالتجنيس الكلمتان الراجعتان الى أصل واحد فى الاشتقاق مثل ما فى قوله عز اسمه فأقم وجهك للدين القيم ، وقوله ـ فروح وريحان ـ ومن جهات الحسن رد العجز الى الصدر ، وهو أن يكون إحدى الكلمتين المتكررتين أو المتجانستين أو الملحقتين بالتجانس فى آخر البيت والأخرى قبلها فى أحد المواضع الخمسة من البيت وهى صدر المصراع الأول وحشوه وآخره وصدر المصراع الثانى وحشوه كما إذا قلت :

مشتهر فى علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر

فى علمه مشتهر وحلمه وزهده وعهده مشتهر

فى علمه وحلمه وزهده مشتهر وعهده مشتهر

فى علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر

والأحسن فى هذا النوع أن لا يرجع الصدر والعجز إلى التكرار ، ومن جهات الحسن القلب كقولك حسامه فتح لأوليائه حتف لاعدائه وأنه يسمى مقلوب الكل أو كقوله : اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا وأنه يسمى مقلوب البعض ، و إذا وقع أحد المقلوبين قلب الكل فى أول البيت والثانى فى آخره سمى مقلوبا مجنحا ، و إذا وقع قلب الكل فى كلمتين أو أكثر شعرا أو غير شعر كقولك كيل مليك وخان إذا ناخ وقوله :

أس أرملا إذا عرا وارع إذ المرء أسا

مقلوبا مستويا ، ومن جهات الحسن الاسجاع وهى فى النثر كما فى القوافى فى الشعر ، ومن جهاته الفواصل القرآنية والكلام فى ذلك ظاهر ، ومن جهات الحسن الترصيع وهو أن تكون الألفاظ مستوية الأوزان متفقة الأعجاز أو متقاربتها كقوله عز اسمه ـ أن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم ـ

وقوله ـ إن الأبرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم ـ وكقوله ـ وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم ـ وأصل الحسن فى جميع ذلك أن تكون الألفاظ توابع للمعانى لاأن تكون المعانى لها توابع : أعنى أن لاتكون متكلفة . ويورد الأصحاب هاهنا أنواعا مثل كون الحروف منقوطة أو غير منقوطة أو البعض منقوطا والبعض غير منقوط بالسوية فلك أن تستخرج من هذا القبيل ماشئت وتلقب كلا من ذلك بما أحببت .

وإذ قد تحققت أن علم المعانى والبيان هو معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغات المعانى ليتوصل بها إلى توفية مقامات الكلام حقها بحسب مايفى به قوة ذكائك وعندك علم أن مقام الاستدلال بالنسبة إلى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها وشعبة فردة من دوحتها علمت أن تتبع تراكيب الكلام الاستدلالى ومعرفة خواصها مما يلزم صاحب علم المعانى والبيان وحين انتصبنا لافادته لزمنا أن لانضن بشىء هو من جملته وأن نستمد الله التوفيق فى تكملته .

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام على تكملة علم المعانى

وهى تتبع خواص تراكيب الكلام فى الاستدلال ولولا إكمال الحاجة إلى هذا الجزء من علم المعانى وعظم الانتفاع به لما اقتضانا الرأى أن نرخى عنان القلم فيه علما منا بأن من أتقن أصلا واحدا من علم البيان كأصل التشبيه أو الكناية أو الاستعارة ووقف على كيفية مساقه لتحصيل المطلوب به أطلعه ذلك على كيفية نظم الدليل وكأنى بكلامى هذا وأين أنت عن تحققه أعالج من تصديقك به و يقينك لديه بابا مقفلا لايهجس فى ضميرك سوى هاجس دبيبه فعل النفس اليقظى إذا أحست بنبأ من وراء حجاب ، لكنا إذا أطلعناك على مقصود الأصحاب من هذا الجزء على التدريج مقررين لما عندنا من الآراء فى مظان الاختلاف بين المتقدمين منهم والمتأخرين رجعنا فى هذه المقالة بإذن الله تعالى محققين ورفعنا إذ ذاك الحجاب الذى يوارى عنك اليقين .

اعلم أن الكلام فى الاستدلال يستدعى تقديم الكلام فى الحد لافتقار الاستدلال كما ستقف عليه إلى معرفة أجزائه ومعرفة مابينها من اللازمات والمعاندات ، والذى يرشد إلى ذلك هو الحد فلاغنى لصاحب الاستدلال عن أن يكون صاحب الحد ، ونحن على أن نورد ذلك فى فصلين أحدهما فى ذكر الحد ومايتصل به ، وثانيهما فى ذكر الاستدلال ومايتصل به .

الفصل الأول

من تكملة علم المعانى فى الحد ومايتصل به

الحد عندنا دون جماعة من ذوى التحصيل عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه أو بلوازمه أو بما يتركب منهما تعريفا جامعا مانعا، ونعنى بالجامع كونه متناولا لجميع أفراده إن كانت له أفراد و بالمانع كونه آبيا دخول غيره فيه فإن كان ذلك الشيء حقيقة من الحقائق مثل حقيقة الحيوان والانسان والفرس وقع تعريفا للحقيقة و إن لم يكن مثل العنقاء أو مثل الرسن وقع تفصيلا للفظ الدال عليه بالإجمال وكثيرا مانغير العبارة ، فنقول: الحد هو وصف الشيء وصفا مساويا، ونعنى بالمساواة أن ليس فيه زيادة تخرج فردا من أفراد الموصوف ولا نقصان يدخل فيه غيره ، فشأن الوصف هذا يكثر الموصوف بقلته و يقله بكثرته ولذلك يلزمه الطرد والعكس، فامتناع الطرد علامة النقصان وامتناع العكس علامة الزيادة وصحتهما معا علامة

المساواة ، والعبرة بزيادة الوصف ونقصانه الزيادة فى المعنى والنقصان فيه لا تكثير الألفاظ وتقليلها فى التعبير عن مفهوم واحد ، وهاهنا عدة اصطلاحات لذوى التحصيل لا بأس بالوقوف عليها ، وهى أن الحقيقة إذا عرفت بجميع أجزائها سمى حدا تاما وهو أتم التعريفات ، و إذا عرفت ببعض أجزائها سمى حدا ناقصا ، و إذا عرفت بلوازمها سمى رسما ناقصا ، وإذا عرفت بما يتركب من أجزاء ولوازم سمى رسما تاما ، و يظهر من هذا أن الشيء متى كان بسيطا امتنع تعريفه بالحد ولم يمتنع تعريفه بالرسم ، ولذلك يعد الرسم أعم كما يعد الحد أتم . ولما كان المقصود من الحد هو التعريف لزم فيما يقدح فى ذلك أن يحترز عنه فيحترز عن تعريف الشيء بنفسه مثل قول من يقول فى تعريف الزمان هو مدة الحركة والمدة هى الزمان وعن تعريفه بما لا يعرف إلا به مثل قول من يقول فى تعريف الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب ، ثم يعرف الصدق بأنه الخبر المطابق وعن تعريفه بما هو أخفى مثل قول من يقول فى تعريف الصوت : هو كيفية تحدث من تموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع انضغاطا بعنف ، وعن تعريفه بما يساويه مثل قول من يقول فى تعريف السواد : هو ما يضاد البياض ، وهاهنا عقدة وهى أنا نعلم علما قطعيا أن تعريف المجهول بالمجهول ممتنع وأن لابد من كون المعرف معلوما قبل المعرف ، وذلك يستلزم امتناع طلب التعريف واكتساب شيء به يبين ذلك أن المذكور فى الحد إما أن يكون نفس المحدود أو شيئا غيره إما داخلا فى نفس المحدود أو خارجا عنه أو متركبا من داخل وخارج ، فان كان نفس المحدود لزم تعريف المجهول بالمجهول ولزم كون الشيء معلوما قبل أن يكون معلوما وفى ذلك كونه معلوما مجهولا معا من حيث هو هو ، و إن كان شيئا غيره فذلك بأى اعتبار فرض من الاعتبارات الثلاث إما أن يكون له اختصاص بنفس المحدود أو لا يكون فان لم يكن لزم من طلب التعريف به لذلك المحدود دون ما سواه طلب ترجيح أحد المتساويين وأنه محال وان كان فذلك الاختصاص ان لم يكن معلوما للمخاطب لزم ما لزم فى غير المختص و إن فرض معلوما للمخاطب ، ولا شبهة فى أن الاختصاص نسبة لأحد طرفيه إلى ثانيه متاخرة عنهما من حيث هما نازلة منزلة التركيب بين أجزاء استدعى كونه معلوما كون طرفيه معلومين من قبل ولزوم الدور ، إذ لا يكون علم بالمحدود ما لم يسبق علم بالحد المختص به ولا يكون علم بالمختص به ما لم يكن علم باختصاص له به ولا يكون علم باختصاص له به ما لم يسبق علم بطرفى الاختصاص لكن أحد طرفيه هو نفس المحدود ، وحل هذه العقدة هو أن المراد بالتعريف أحد أمرين إما تفصيل أجزاء المحدود و إما الإشارة اليه بذكر معنى يلزمه من غير دعوى فيكون مثل الحاد فى مقام التفصيل لجميع أجزاء المحدود مثل من يعمد إلى جواهر فى خزانة الصور للمخاطب فينظمها قلادة بمرأى منه ولا يزيد وفى مقام الاشارة باللازم داخلا كان ذلك اللازم أو خارجا أو متركبا منهما مثل من يعمد إلى صورة هناك فيضع أصبعه عليها فحسب وهو السبب فى أنا نقول الحد لا يمنع إذ منعه إذا تأملت ماذكرت جار مجرى أن تقول لمن بنى عندك بناء لا أسلم ، أما النقض فلازم لأن الحاد متى رجع الى حد آخر يقدح فى سلامة الحد المذكور قام ذلك منه مقام الهدم والنقض لما

قد كان بنى فاعرفه ، وفى الحد والرسم تفاصيل طوينا ذكرها حيث علمناها تمجها أذناك .

الفصل الثانى

من تكملة علم المعانى فى الاستدلال

وهو اكتساب اثبات الخبر للمبتدإ أو نفيه عنه بوساطة تركيب جمل ، وقولى بوساطة تركيب جمل تنبيه على ماعليه أصحاب هذا النوع من إباء أن يسموا الجملة الواحدة حجة واستدلالا مع اكتساب إثبات ونفى بوساطتها مما يلزم من اندراج حكم البعض فى حكم الكل كاستلزام كل انسان حيوان بعض الأناسى حيوان لامحالة ، ومن الانعكاس على بعض الخبر فى الثبوت كاستلزام كل انسان حيوان أن بعض الحيوان انسان وعلى كله فى النفى العنادى كاستلزام لاانسان بحجر أن لاحجر بانسان وغير العنادى أيضا عندنا ، وسنقرره مثل لاانسان بضحاك بالفعل ، ومن نفى النقيض كاستلزام كل انسان حيوان أن ماليس بحيوان ليس بانسان ، وستسمع لهذه المعانى تفاصيل باذن الله ، واذ قد نبهناك على ذلك فنقول : اعلم أن الخبر متى لم يكن معلوم الثبوت للمبتدإ بالبديهة كما فى نحو الانسان حيوان أو معلوم الانتفاء عنه بالبديهة كما فى نحو الانسان ليس بفرس بل كان بين بين نحو قولنا العالم حادث فان الحدوث ليس بديهى الثبوت للعالم ولا بديهى الانتفاء عنه وأردنا العلم أو الظن لزم المصير إلى ثالث يشهد لذلك ، لكن من المعلوم أن ذلك الثالث مالم يكن ذا خبر عن الطرفين : أعنى ذا نسبة اليهما لم يصح أن يشهد فى البين نفيا أو إثباتا وإذا شهد لم يفد العلم أو الظن مالم تكن شهادته واجبة القبول أو راجحته ، فيظهر من هذا أن لابد فى الاستدلال للمطلوب من جملتين لاأنقص احداهما لنسبة الثالث الى المبتدا مثل قولنا العالم قرين حادث والثانية لنسبته إلى الخبر مثل قولنا وكل قرين حادث حادث ، و إما الزيادة عليهما ففى كان الثالث بين الانتساب إلى الطرفين ولا أى فلا تجب الزيادة ، أما إذا لم يكن بينه انقلب انتسابه ذلك مطلوبا وعادت الحالة الأولى جذعة فى الافتقار إلى ثالث ، ولزم جملتان هناك متصفتان بنوع من البعد عن المطلوب الأصلى ، وهذا معنى قول أصحابنا فى هذا النوع ان الاستدلال مفتقر إلى جملتين قريبتين لاأزيد ولا أنقص ، ويظهر أيضا أن لابد للجملتين من تركيب له خاصية فى إيجاب قبول الشهادة أو ترجيحه ، وهو أن يكون ردها أو التوقف عندها بالنظر إلى وجه التركيب موقوفا على الجمع بين النقيضين ، واذا عرفت هذا فاعلم أن جملتى الاستدلال تارة تكونان خبريتين معا وتارة تكونان شرطيتين معا وتارة تختلفان خبرا وشرطا ، وأنا أذكر جميع ذلك بتوفيق الله تعالى فى ثلاثة فصول :

الفصل الأول

فى الاستدلال الذى جملتاه خبريتان

وانما قدمت الخبرية على الشرطية لما سبق فى علم المعانى أن الجملة الشرطية جملة خبرية مخصوصة والمخصوص متأخر عن المطلق .

اعلم أن تركيب الجملتين فى الاستدلال لرجوع أجزائها الى ثلاثة من بينها يتكرر واحد وهى مبتدأ المطلوب وخبر المطلوب ، والثالث المتكرر لايزيد على أربع صور فى الوضع : احداها أن يتكرر الثالث خبر المبتدإ المطلوب ومبتدأ لخبره. وثانيتها أن يتكرر خبر الجزئى المطلوب. وثالثتها أن يتكرر مبتدأ لهما ورابعتها أن يتكرر مبتدأ لمبتدإ المطلوب وخبر لخبره وتسمى الجملة التى فيها مبتدأ المطلوب السابقة تسمية لها بحكم المبتدإ أو بحكم ورودها سابقة على صاحبتها فى وضع الدليل فى الغالب كما سترى والتى فيها خبر المطلوب اللاحقة تسمية لها بحكم الخبر وبحكم ورودها لاحقة للأولى فى وضع الدليل والجمل المستعملة فى الاستدلال لاتخرج عن أقسام أربعة . إما ان تكون مثبتة أو لاتكون وهى المنفية ، وكل واحدة منهما . إما أن تكون كلية كقولنا فى الاثبات كل اسم كلمة ، وفى النفى لافعل بحرف أولا تكون وهى البعضية كقولنا فى الاثبات بعض الكلم اسم وفى النفى لا كل كلة اسم أو بعض الكلم ليس باسم وتسمى هذه الجمل مستعملات لاستعمالها فى الاستدلال و بناء الدلائل عليها . وأما البعضية المتناولة للمعين كقولنا هذا الانسان شجاع أو زيد شجاع أوغلام عمرو شجاع ولنسمها معينة فقلما يصار اليها فى الدلائل فلا ندخلها فى المستعملات ولكنا لانحظر عليك المصير إليها ان انتفعت بها . وأما الجملة التى لاتكون مبينة الحال فى الكل وخلافه مثل قولنا المؤمن غر كريم سميت مهملة ولاحتمالها الكل وخلافه إن استعملت لم تستعمل إلا فى المتيقن وهو البعض ولطلب اليقين فى الاستدلال لاتترك الحقيقة فيه الى المجاز ولا التصريح إلى الكناية فاعرف ، وتأليف الجملتين الواقع فى كل صورة من الأربع لايزيد على ستة عشر ضربا لوقوع السابقة احدى الجمل الأربع ووقوع اللاحقة مع السابقه كيف كانت احدى أربعها أيضا ولهذه الصور الأربع ترتب فالصورة التى يجعل الثالث فيها خبر المبتدإ المطلوب ثم مبتدأ لخبره تقدم لكونها أقرب من الطبع كما ستقف على ذلك إذا استطلعت طلعها كلها والصورة التى وضعها جعل الثالث فيها خبرا لمبتدإ المطلوب ثم خبرا لخبره تجعل ثانية لها لموافقتها إياها فى الوضع الأول من وضعى جملتها والصورة التى وضعها جعل الثالث فيها مبتدأ لمبتدإ المطلوب ثم مبتدأ لخبره تؤخر عن الثانية وتجعل ثالثة لموافقتها الأولى فى الوضع الأخير من وضعى جملتها والصورة التى يجعل الثالث فيها مبتدأ لمبتدإ المطلوب ثم خبرا لخبره تؤخر عن الثانية والثالثة لمخالفتها الأولى فى وضعى جملتها وهذه الصور الأربع تشترك فى أنه لايتركب فى أية كانت دليل من سابقة ولاحقة بعضيتين ولامنفيتين فى درجة واحدة ولا سابقة منفية ولا حقة بعضية كما ستطلع عليه إذا اكتسبت قدرا

من الالف . وإذ قد عرفت ذلك فنقول : أما الصورة الأولى فانها تستشهد فى المطالب الأربعة وهى الاثبات الكلى والاثبات البعضى والنفى الكلى والنفى البعضى وتشهد لذلك شهادة بينة ، لما أنه يجعل الثالث لازما لكل مبتدإ المطلوب أو لبعضه ثم يجعل خبر المطلوب لازما لكل الثالث فيحصل منه ثبوت خبر المطلوب لمبتدئه حصولا جليا لما أن لازم لازم الشيء لازم لذلك الشيء والا لزم القدح فى أحد اللزومين : إما لزوم خبر المطلوب للثالث ، و إما لزوم الثالث لمبتدإ المطلوب و يلزم الجمع بين النقيضين أو يجعل خبر المطلوب معاندا لكل الثالث فيحصل منه نفى خبر المطلوب عن مبتدئه لما أن معاند لازم الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم القدح إما فى إلزام الملازم و إما فى عناد المعاند و يلزم الجمع بين النقيضين وتركيب الدليل فى هذه لايزيد على أربعة أضرب : أحدها سابقة مثبتة كلية ولاحقة مثلها ، والحاصل ثبوت كلى كقولنا كلّ جسم مؤلف وكلّ مؤلف ممكن يلزم منه كلّ جسم ممكن . وثانيها سابقة مثبتة بعضية ولا حقة مثبتة كلية ، والحاصل ثبوت بعضى كقولنا بعض الوجودات انسان وكلّ انسان حيوان يلزم منه بعض الوجودات حيوان . وثالثها سابقة مثبتة كلية ولا حقة منفية كلية ، والحاصل نفى كلى كقولنا كل جسم مؤلف ولا مؤلف بقديم يلزم منه لاجسم بقديم . ورابعها سابقة مثبتة بعضية ولا حقة منفية كلية ، والحاصل نفى بعضى كقولنا بعض الحيوانات فرس ولا فرس بانسان يلزم منه بعض الحيوانات ليس بانسان ، و إنما لزم فى هذه الصورة كون السابقة مثبتة لأنها متى كانت منفية لم يلزم من ثبوت خبر المطلوب الثالث ثبوته لمبتدأ المطلوب لانتفاء الثالث عن المبتدأ واحتمال ماثبت للثالث أن لايتجاوزه كقولنا لاانسان بفرس وكل فرس صهال ولم يلزم نفيه أيضا لاحتمال أن يكون ماثبت للثالث أعم كقولنا لاانسان بفرس وكلّ فرس حيوان و إنما لزم كون اللاحقة كلية لأنها متى كانت بعضية لم يلزم من ثبوت خبر المطلوب لبعض الثالث ثبوته لمبتدأ المطلوب لاحتمال أن يكون البعض اللازم لمبتدأ المطلوب غير البعض الملزوم لخبره مثل قولنا كل إنسان حيوان و بعض الحيوان فرس لايلزم منه ثبوت الفرسية للانسان أو غير المعاند لخبره مثل قولنا كل جسم محدث و بعض المحدثات ليس بفرس لايلزم منه نفى الفرسية عن الأجسام وما عرفت من وجوب كون السابقة مثبتة وكون اللاحقة كلية هو الذى قصر ضروب بالثّات هذه الصورة على أربعة ، أسقط ثبوت السابقة ثمانية وكلية اللاحقة أربعة ، وأما الصورة الثانية وهى أن يجعل الثالث خبرا لكل واحد من جزأى المطلوب فلا تستشهد لثبوت مبتدأ لاحقتها لمبتدأ سابقتها ألبتة لصحة انتفاء أحد الشيئين عن الآخر مع اشتراكهما فى لازم واحد كانتفاء الفرسية عن الانسان مع الاشتراك فى الحيوانية ، و إنما تستشهد لنفى مبتدأ لاحقتها وهو خبر المطلوب عن مبتدأ سابقتها وهو مبتدأ المطلوب ، وذلك بأن يجعل الثالث لازما لأحد المبتدأين ومعاندا للآخر كليا المبتدأ فى اللاحقة ألبتة فانه سواء لازم هـذا وعاند ذاك أو عاند هذا ولازم ذاك فرق بينهما محاله متى كان كليا و يلزم الانتفاء والا لزم القدح إما فى الالزام أو فى العناد و يلزم الجمع بين النقيضين

ثم النفي في كونه كليا أو بعضا يكون بحسب مبتدأ السابقة وتركيب الدليل في هذه الصورة لايزيد على أربعة أضرب : أحدها سابقة مثبتة كلية ، والحاصل فيهما نفي كلي مثال الأول كل جسم متحيز ولاعرض بمتحيز يلزم لاجسم بعرض ومثال الثاني لاعرض بمتحيز وكل جسم متحيز يلزم لاعرض بجسم . وثالثها سابقة مثبتة بعضية ولاحقة منفية كلية . ورابعها سابقة منفية بعضية ولاحقة مثبتة كليـة ، والحاصل فيهما نفي بعضي ، مثال الأول بعض الموجودات حيوان وليس شيء من الحجر بحيوان يلزم بعض الموجودات ليس بحجر ، ومثال الثاني كل لاموجود حيوان وكل فرس حيوان يلزم لا كل موجود فرس وإنما لزم في هـذه الصورة كون اللاحقة كلية لأنها متى كانت بعضية احتملت في البعض الالزام ولم يلزم من رد شهادتها محذور ووجوب اختلاف السابقة واللاحقة نفيا وإثباتا ووجوب كون اللاحقة كلية هما اللذان صيرا ضروب بالغات هذه الصورة أربعة ، عطل الأول ثمانية وعطل الثاني أربعة . وهاهنا دقيقة لابد من أن ننبهك عليها وهي أن اختلاف السابقة واللاحقة نفيا واثباتا ربما كان في نفس النفي والاثبات فيمتنع حينئذ اتفاقهما في أن يكونا منفيتين أو مثبتتين معا وربما كان في خصوص النفي أو خصوص الاثبات مثل أن يكون النفي في احداهما ضروريا وفي الأخرى غير ضروري أو أن يكون الاثبات كذلك فلا يمتنع اتفاقهما في نفس النفي أو نفس الاثبات . وأما الصورة الثالثة وهو أن يجعل الثالث مبتدأ لكل واحد من جزأي المطلوب فلصحة عناد الشيء الواحد للمتوافقين كالحجرية للناطقية والانسانية وللمتباينين كالحجرية للانسانية والفرسية لاتصلح أن تستشهد بجعل الثالث معاندا لهما لاللاثبات ولا للنفي لكن بجعل اما ملزوما لكل واحد منهما فتشهد لاجتماعهما والا لزم القدح في كونه ملزوما ويلزم الجمع بين النقيضين . وإما ملزوما لأحدهما معاندا للآخر فتشهد لافتراقهما والا لزم القدح في كونه ملزوما معاندا ويلزم الجمع بين النقيضين لكن لاحتمال أن يكون اللازم أعم من الملزوم لاتثبت ولا تنفي الا بقدر ماينعكس الملزوم على اللازم وهو بعض أفراد اللازم ويلتزم جعله أعني جعل الثالث ملزوما في السابقة ألبتة وكليا إما في الجملتين ، وإما في إحداهما لأن السابقة بتقدير كونها منفية مباينا مبتدؤها للخبر كما في قولنا لاإنسان من الأناسي بفرس إذا أثبتنا بعدها للانسان لازما احتمل أن يكون أعم مثل قولنا : وكل إنسان حيوان فلم يلزم أن ينفي عن جميع الأفراس ولاعن بعضها الحيوانية بخلافه إذ أثبتنا أولا ونفينا ثانيا فقلنا كل إنسان حيوان ولا إنسان من الأناسي بفرس فانه يلزم أن ينفي عن بعض الحيوان الفرسية وهذا كاف في التنبيه ، وإنما لزم فيها أن لاتعرى عن كلية لأن السابقة واللاحقة متى كانتا بعضيتين احتمل البعضان التغاير ولم يلزم اتحاد المبتدأين فلا يتحقق لخبريهما اجتماع وتركيب الدليل في هـذه الصورة لايزيد على ستة أضرب : أحدها سابقة مثبتة كلية ولاحقـة مثلها . وثانيها سابقة مثبتة بعضية ولاحقـة مثبتة كلية . وثالثها سابقة مثبتة كلية ولاحقة مثبتة بعضية ، والحاصل في هـذه الثلاثة ثبوت بعضي مثال الأول كل إنسان حيوان وكل انسان ناطق يلزم بعض الحيوان الناطق ومثال الثاني بعض الناس قصير وكل إنسان

ضحاك يلزم بعض القصار ضحاك ومثال الثالث كلّ إنسان حيوان و بعض الناس كاتب يلزم بعض الحيوان كاتب . ورابعها سابقة مثبتة كلية ولا حقة منفية كلية . وخامسها سابقة مثبتة بعضية ولا حقة منفية كلية . وسادسها سابقة مثبتة كلية ولاحقة منفية بعضية ، والحاصل فى هذه الثلاثة نفى بعضى مثال الرابع كل انسان حيوان ولا انسان بفرس يلزم بعض الحيوان ليس بفرس ومثال الخامس بعض الحيوان أبيض ولا حيوان بحجر يلزم بعض الأبيض ليس بحجر ومثال السادس كلّ انسان ناطق و بعض الناس ليس بكاتب يلزم بعض الناطق ليس بكاتب والسبب فى أن كانت ضروب تأليفات هذه الصورة ستة هو أن وجوب كون السابقة مثبتة أهمل ثمانية والتزام أن لا تعرى عن كلية أهمل اثنين . وأما الصورة الرابعة فيجعل الثالث فيها لازما فى اللاحقة كلية أو بعضية كيف كانت لمبتداها الذى هو خبر المطلوب فيصير بعضه مستلزما لخبر المطلوب استلزاما بحكم الانعكاس و يجعل كله فى السابقة ليشمل البعض المستلزم لخبر المطلوب ملزوما لخبرها الذى هو مبتدأ المطلوب فيصير مستلزما لبعض مبتدأ المطلوب وهو القدر الذى يصح انعكاسه عليه ويجمع بين جزأى المطلوب فى الضربين جمعا بعضيا والالازم القدح فى أحد الاستلزامين و يلزم الجمع بين النقيضين مثال الأول كلّ انسان حيوان وكلّ ناطق انسان يلزم منه بعض الحيوان ناطق ومثال الضرب الثانى كلّ انسان ناطق و بعض السود انسان يلزم منه بعض الناطق أسود أو يجعل الثالث فى اللاحقة معاندا لكل مبتدأها فينعقد العناد بينهما كليا من الجانبين ويجعل كله أو بعضه كيف كان ملزوما لخبر السابقة فيصير مستلزما لبعض الخبر الذى هو مبتدأ المطلوب ومعاندا لكل خبر المطلوب و يفرق بين الخبرين تفريقا بعضيا وإلا لزم القدح فى كونه مستلزما معاندا ويلزم الجمع بين النقيضين مثال الضرب الأول منهما كل إنسان حيوان ولا شىء من الأفراس بانسان يلزم منه لا كل حيوان فرس ومثال الضرب الثانى منهما بعض الحيوانات أبيض ولا شىء من الحجر بحيوان يلزم منه لا كل أبيض حجر أو يجعل الثالث لازما فى اللاحقة كلية مستلزما بعضه لكل مبتدئها و يجعل مباينا فى السابقة كليا فيصير مباينا لكل مبتدأ المطلوب مستلزما لكلّ خبره و يفرق بينهما تفريقا كليا وإلا لزم القدح فى كونه مباينا مستلزما و يلزم الجمع بين النقيضين والذى صير ضروب هذه الصورة الستة عشر الى خمسة التفصيل المذكور وهو كلية السابقة مثبتة فى الاثبات وكليتها منفية فى النفى مع كلية اللاحقة وكلية اللاحقة منفية والسابقة كيف كانت .

واعلم أن خلاصة هذه الصور الأربع وضروب تأليفاتها التسعة عشر راجعة الى حرف واحد وهو أن المبتدأ متى لم يكن معلوما من نفسه مجامعته للخبر فيثبت أو مفارقته له فينفى يطلب ثالث بينهما يجمعهما أو يفرقهما ، ثم الحاكم فى جمع الثالث أو تفريقه أحكام أصلين : أحدهما أن لزوم الشىء لكل آخر أو بعضه ينعكس بعضيا وأن عناد الشىء لكل آخر ينعكس كليا فملزوم اللازم مستلزم لبعض أفراد اللازم بالقطع استلزاما من الجانبين استواء وانعكاسا . وثانيهما أن

المستلزم لاينفك عن المستلزم فان كان المستلزم ثبوت شيئين اجتمعا وان كان ثبوت واحد وانتفاء آخر تفرقا .

فأنت متى وجدت الثالث متحدا : اما لكونه كلا فى السابقة واللاحقة بنيت على الكل الجمع والتفريق ، واما لكونه بعضا مندرجا فى الكل متحدا به بنيت على البعض الجمع والتفريق . وأنا أوضح لك هذا فى الصور الأربع : أما فى الصورة الأولى فيجعل الثالث لازما لمبتدأ المطلوب كله أو بعضه ، ويصير بعضه : أعنى بعض الثالث مستلزما لذلك الكل أو البعض بطريق الانعكاس ، ثم يجعل كله : أعنى كل الثالث ليتحد البعض المستلزم لكل المبتدا أولبعضه مستلزما لخبر المطلوب بطريق الاستواء فيصير البعض المتحد به مع استلزامه للمبتدا مستلزما للخبر ويجمع بينهما كليا فى أحد الضربين أو بعضيا فى الآخر أو معاندا لخبر المطلوب فيفرق كليا فى ضرب و بعضيا فى ضرب . وأما فى الصورة الثانية فالثالث يجعل إما لازما للمبتدأ كله أو بعضه ويصير بعض أفراده مستلزما للمبتدأ الكلى أو البعضى بطريق الانعكاس ، ثم يجعل كل الثالث لطلب الاتحاد معاندا للخبر فتفرق فى أحد الضربين كليا وفى الآخر بعضيا ، وإما معاندا للمبتدا كله أو بعضه ثم يجعل كله لأجل الاتحاد مستلزما للخبر كله فيفرق أيضا كليا فى أحد الضربين و بعضيا فى الآخر . وأما فى الصورة الثالثة فيجعل الثالث كله أو بعضه ملزوما لمبتدأ المطلوب و يصير مستلزما لبعض أفراده بطريق الاستواء ثم يجعل كله أو بعضه مع الكلى وكله ألبتة مع البعضى لطلب الاتحاد : إما ملزوما لخبر المطلوب فيجمع فى الأضرب الثلاثة بعضيا ، و إما معاندا فيفرق فى الأضرب الثلاثة بعضيا . وأما فى الصورة الرابعة فيجعل الثالث كله ملزوما لمبتدا المطلوب و يصير مستلزما لبعض أفراده بطريق الاستواء ثم يجعل لازما لكل خبر المطلوب أو لبعضه و يصير بعض أفراده المتحد لكل المستلزم لبعض أفراد المبتدا مستلزما لذلك الخبر فيجمع بينهما فى الضربين بعضيا أو يجعل الثالث كله أو بعضه ملزوما لمبتدا المطلوب و يصير ذلك الكل أوذلك البعض مستلزما لبعض أفراد المبتدأ ثم يجعل معاندا لكل خبر المطلوب طلبا للاتحاد فيفرق فى الضربين بعضيا أو يجعل الثالث معاندا لكل مبتدأ المطلوب ثم يجعل لازما لكل خبر المطلوب و يصير بعض أفراده مستلزما كل الخبر و يتحد البعض المستلزم بالكل المعاند فيفرق كليا ، و يظهر من هذا أن الدليل يمتنع تركيبه من سابقة ولاحقة بعضيتين لاحتمال عدم الاتحاد ، ومن منفيتين فى درجة النفى على ماسبق التنبيه عليه لعدم استلزامهما الجمع والتفريق لاحتمال انتفاء الشىء الواحد عن متوافقين وعن متباينين ، ومن سابقة منفية ولاحقة بعضية لعدم استلزام الجمع والتفريق . ولما ترى من مبنى معرفة صحة الدليل على العلم بالحكمين النقيضين ، ومن افتقاره الى معرفة انعكاس الجل لزمنا أن نورد فى حل عقدهما الموربة وفك قيودهما المكربة فصلين : أحدهما لتتبع قيود التناقض ، وثانيهما لتتبع الانعكاس .

الفصل الأول

فى الكلام فى الحكمين النقيضين

الحكمان النقيضان هما اللذان لايصح اجتماعهما معا ولا ارتفاعهما معا بخلاف المتضادين ، فالمتضادان لايصح اجتماعهما ولكن يصح ارتفاعهما ، ولذلك ترى الأصحاب يحدون التناقض بين الجملتين بأنه اختلافهما بالنفى والاثبات اختلافا يلزم منه لذاته كون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة مثل هذا حيوان ، هذا ليس بحيوان ، وقولهم لذاته احتراز عن مثل هذا انسان هذا ليس بناطق لكونه غيرمسمى فيما بينهم بالتناقض لعذرلهم وعسى أن يمتر عليه ، ونذكر للتناقض شروطا وهى عندى أكثر مماتذكر والا فأقل ، ومساق كلامى هذا يطلعك على معنى ذلك . أحدها أن لا تختلف الجملتان فى المبتدأ حقيقة اختلافهما فى نحو العين تبصر : أى الجارحة المخصوصة العين لاتبصر : أى عين الماء . وثانيها أن لا تختلفا فيه جزءا أو جملة اختلافهما فى نحو عين زيد سوداء : أى حدقتها ، عين زيد ليست بسوداء : أى جلتها . وثالثها أن لا تختلفا فيه شرطا اختلافهما فى نحو الأسود جامع للبصر : أى مادام أسود ، الأسود ليس بجامع للبصر : إن زال كونه أسود لأن قولنا الأسود جامع للبصر : معناه الشىء الذى له السواد : ورابعها أن لاتختلفا فيه إضافة اختلافهما فى نحو الأب حاضر : أى أبو زيد ، الأب ليس بحاضر . أى أبو عمرو . وخامسها أن لاتختلفا فيه هوية اختلافهما فى نحو بعض الناس كاتب : أى هذا ، بعض الناس ليس بكاتب : أى ذاك ، و ينوب عندى عن هذه الخمسة حرف واحد ، وهو اتحاد المبتدأ وأنه أحوط إذا تأملت . وسادسها أن لا تختلفا فى الخبر معنى اختلافهما فى نحو زيد مختار إذا أردت اسم الفاعل زيد ليس بمختار إذا أردت اسم المفعول . وسابعها أن لا تختلفا فيه قوة وفعلا اختلافهما فى نحو الخمر فى الدن مسكر : أى بالقوة ، الخمر فيه ليس بمسكر : أى بالفعل . وثامنها أن لا تختلفا فيه إضافة اختلافهما فى نحو العشرة نصف : أى نصف العشرين ، العشرة ليست بنصف : أى نصف الثلاثين . وتاسعها أن لا تختلفا فيه نسبة إلى المكان اختلافهما فى نحو زيد كاتب : أى فى المسجد زيد ليس بكاتب : أى فى السوق . وعاشرها أن لا تختلفا فيه نسبة إلى الزمان اختلافهما فى نحو زيد كتب : أى أمس ، زيد ما كتب : أى غدا . ومن اتحاد المبتدا واتحاد الخبر يطلع على معنى قولى أقل مما يذكر ولما ترى من توقف التناقض من أمس ، و ينوب عن هذه الخمسة أيضا ما هو أجمع للغرض وهو اتحاد الخبر وماذكرت على اتحاد المحكوم له ، وهو المثبت له أو المنفى عنه ، وعلى اتحاد المحكوم به ، وهو المثبت أو المنفى ليتحد مورد الحكم فى الاثبات والنفى حتى يتعين فيه أحدهما لعدم الواسطة بين الثبوت والانتفاء لايخفى عليك حال أصناف الجمل التى سبق ذكرها ، وهى صنف المهملات ، وصنف المعنيات و وصنف الكليات ، وصنف البعضيات فى باب التناقض من أن البعضيات لاسبيل الى تناقضها لتعذر

إزالة اختلافهما بالمسوية مع كونها بعضيات : أعنى غير معينات ، وأما المعينات والكليات فلها سبيل الى التناقض للطريق اليسر الى تحصيل اتحاد المحكوم له فيها وتحصيل اتحاد المحكوم به . أما اتحاد المحكوم له فى المعينات فلا خفاء ، وأما اتحاده فى الكليات فالطريق الى تحصيله وضع اللا كل فى مقابلة الكل كقولنا : كل انسان كاتب لا كل انسان كاتب ، وان شئت بعض الناس ليس بكاتب أو انسان ما ليس بكاتب لاتتفاوت ثلاثتها فى معنى اللا كل إذا تأملت ، ووجه حصول الاتحاد بذلك هو أن قولنا : كل انسان كاتب معناه كل واحد واحد من الأناسى لا الكل المجتمع وقولنا انسان كاتب معناه كل واحد ما من غير اشتراط الانفراد فهو داخل فى كل واحد واحد وأنه أحد من آحاد الأناسى . وأما تحصيل الاتحاد فى المحكوم به فالطريق إليه فيما سوى الزمان النص عليه كقولنا : زيد كاتب للتورية بالقلم الفلانى بالقرطاس الفلانى للغرض الفلانى وماشا كل ذلك من القيود القادحة فى التناقض بسبب التفاوت فيها ، ومن هذا يطلع على معنى قولى شروط التناقض أكثر مما يذكر ، وأما فى الزمان فبتقدير تعذر الطريق إلى تعيين جزء من أجزائه يصنع نظير ماسبق بوضع الدوام فى أحد الجانبين مرادا به كل واحد واحد من أجزاء الزمان بالاعتبار المذكور واللادوام فى الجانب الآخر مرادا به بعض الأجزاء بالاعتبار المذكور من إلغاء اشتراط الانفراد ، وهذا تلخيص كلام الأصحاب .

ولا بأس أن نضع هاهنا لوحا ينقش فيه ما تمس الحاجة اليه وما ذكرت وان كان كافيا فى معرفة نقائض الجمل لكن لقلة عهدك بما يتلى عليك لااستبداع أن يكون لتعيين كل منها أثر لديك لكن لامتناع تعيين النقيض بدون الطرف الآخر يظهر منه أن ذكر أنواع الجمل لازم .

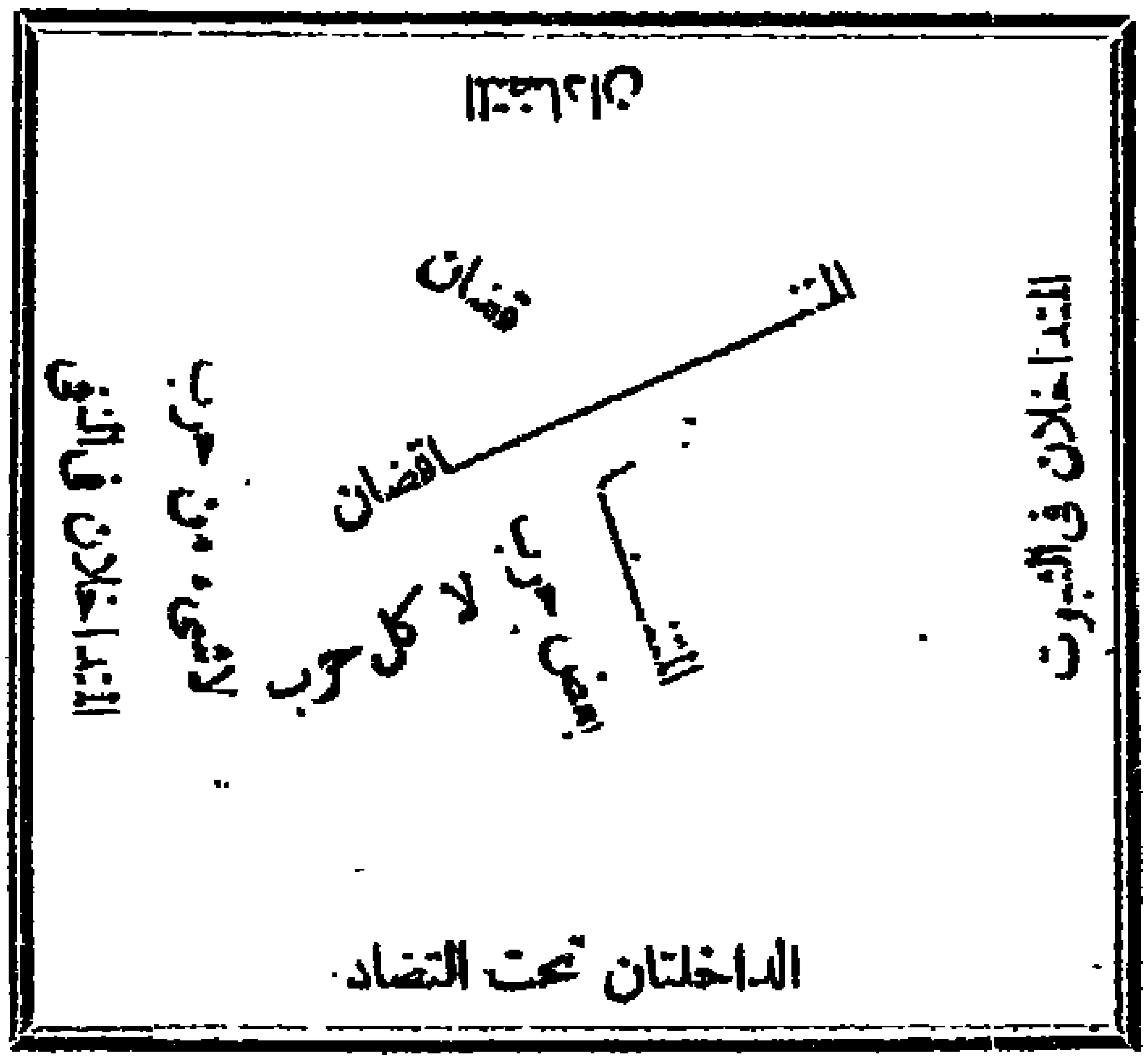

فنقول وبالله التوفيق الجملة : إما أن تكون مثبتة أومنفية ، وكيف كان إما أن تكون مطلقة أومقيدة ، ومرجع التقييد فى الجمل الاستدلالية إلى الدوام واللادوام والضرورة واللاضرورة فلا بد من النظر فيها أولا ، ثم من النظر فى تقييد الجمل بها ثانيا لكن الدوام واللادوام أمرهما جلى ، وانما الشأن فى الضرورة .

اعلم أن الجملة لابد من أن تكون إما مثبتة أومنفية وكيف كانت فلا بد أن تكون إما واجبة وإما غير واجبة ، وتحصل من هذا أصناف ثلاثة : ثبوت واجب ، انتفاء واجب ، ثبوت وانتفاء غير واجب ، والأوّل هو الوجوب والثانى هو الامتناع والثالث هو الامكان الخاص المتناول نوعا واحدا وهذا الإيراد يسمى طبقة ، ولك أن تورد التقسيم على غير هذا الوجه فتقول : الثبوت إما أن يكون واجبا أولا يكون ، وتسمى لاوجوب الثبوت إمكانا ثم تنوّعه نوعين : وجوب عدم وهو الامتناع ، ولاوجوبه وهوالجواز وهذا الايراد طبقة أخرى ، أوتقول العدم إما أن يكون واجبا أولا يكون ، وتسمى لاوجوب العدم إمكانا ، ثم تنوعه الى وجوب الوجود وإلى جواز الوجود فيكون الامكان عاما شاملا لنوعين وهذا الايراد طبقة ثالثة وهذا الطبقات ومقابلاتها فما بينهما من التلازم والتآخذ مالايخفى والمناهج هناك اسالكيها معرضة ولكن لقلة اعتيادك أن تسلكها ووهى الأسباب بينك وبين أن تملكها نرى الرأى أن لانقتصر على اتضاح أمرها وأن نختصر الكلام فى الافصاح بذكرها وهاهو ذا يقرع فى صماخيك هذه الطبقات فى باب اللزوم قسمان : قسم لزومه من الجانبين فهو متلازم متعاكس ، وقسم لزومه من أحد الجانبين .

(والقسم الأول أنواع ثلاثة : أحدها) واجب أن يوجد ممتنع أن لايوجد ليس بالممكن العام أن لايوجد وكذلك مقابلات هذه وهى ليس بواجب أن يوجد ليس بممتنع أن لايوجد ممكن عاما أن لايوجد . وثانيها واجب أن يوجد ممتنع أن يوجد ليس بالممكن العام أن يوجد ، وكذا مقابلاتها وهى ليس بواجب أن لايوجد ليس بممتنع أن يوجد ممكن عاما أن يوجد ، وثالثها من الممكن الخاص وينعكس مبينه على مشوّشه وذلك يمكن أن يكون يمكن أن لا يكون ومقابلاتهما .

(والقسم الثانى أنواع ثلاثة : أحدها) واجب أن يوجد يلزمه قولنا ليس بواجب أن لايوجد وليس بممتنع أن يوجد ، ويمكن عاما أن يوجد ويلزمه أيضا نفى الامكان الخاص مبينا ومشوشا وتفسير المبين والمشوس يأتيك عن قريب وذلك قولنا ليس بممكن خاص أن يوجد ليس بممكن خاص أن لايوجد . وثالثها من الممكن الخاص قولنا ممكن أن يكون وأن لا يكون يلزمه ليس بواجب أن يكون ليس بواجب أن لا يكون ليس بممتنع أن يكون ليس أن لا يكون ممكن عاما أن يكون ممكن عاما أن لا يكون ، وأيما عاقل فهم ماتلونا لم يجبن أن نصف الواجب لذاته ممكنا وإنما أقول هذا القول لبعض الدخلاء فى هذه الصناعة حيث يجبون ويبنون أسئلة على مايبنون ونحن على أن نسوق الكلام على قسيمة الوجوب أوالامكان العام فنتكلم فى الوجوب ونسميه الضرورة ، ثم نتكلم فى الامكان العام ونسميه اللاضرورة . الكلام فى الضرورة لها اعتباران : أحدهما أن تكون سابقة وهو الوجوب بالذات ، أو بالعلة المتقدم على الوجوب المترتب عليه عقلا ومابينهما أن تكون لاحقة وهو امتناع العدم فى أن تحقق الوجود وهذه الثانية يقال لها ضرورة بشرط وجود الخبر ، ويقال فى مثاله الانسان بالضرورة كاتب مادام كاتبا وقلما يصار اليها فى

الدلائل والأولى تجعل قسمين : ضرورة مطلقة وضرورة متعلقة بشرط ، ويراد بالضرورة المطلقة أن تكون حقيقة المبتدأ ممتنعة الانفكاك عن ذلك الخبر مطلقا كقولنا : واجب الوجود لذاته موجود فكون واجب الوجود لذاته موجودا ضرورى له مطلقا أو باعتبار وجوده كقولنا : الجسم قابل للعرض فقبول العرض ضرورة للجسم باعتبار وجوده لابالاطلاق ، اللهم إلا اذا جعلت الوجود غير زائد على الماهية كما هو الراجح عندنا ، فحينئذ تكون الضرورة المطلقة راجعة الى الضرورة بالذات وماسواها راجعة الى الضرورة بالعرض ويراد بالمتعلقة بالشرط أن تكون حقيقة المبتدإ لأجل اتصافها بصفة غير منفكة عن ذلك الخبر كقولنا المتحرك بالضرورة متغير فان حقيقة المبتدإ هى موصوف المتحرك وهو الشىء الذى له التحرك وضرورة تغير ذلك الموصوف انما هو بشرط اتصافه : أى مادام متحركا وهذه الضرورة العرضية ضرورة بحسب الوصف أو لأجل حصولها فى وقت من أوقات وجودها مضبوط كوقت الكسوف للشمس أو لغيرها مما ينكسف من الكواكب أوغير مضبوط كوقت التنفس للانسان أولغيره مما له رئة أوكوقت السعال لمن به ذات الجنب وهذه الضرورة العرضية ضرورة بحسب الوقت فيحصل من أقسام الضرورة أربعة ثلاثة سابقية وواحد لاحق ، والثلاثة السابقية واحد منها ذاتى واثنان عرضيان : أحدهما وصفى والآخر وقتى وهى عند الأصحاب هكذا ضرورة مطلقة ضرورة بحسب الوصف ضرورة بحسب الوقت ضرورة بشرط وجود الخبر .

الكلام فى الامكان المسمى باللاضرورة

ونحن نذكر حاصل مافيه عند الأصحاب على اختلاف آرائهم فنقول : الامكان ينقسم الى أربعة أقسام : عام وخاص وأخص وأخص الأخص ، فالعام هو ماينفى ضرورة واحدة فحسب ، اما ضرورة العدم وإما ضرورة الوجود فينفى المتصف به صالحا لضرورة الوجود لما هو أو لضرورة العدم لما هو والخاص هو ماينفى الضرورتين فينفى المتصف به صالحا لضرورة من الضرورات لكن من قبيل السابقة دون قبيل اللاحقة وأخص الأخص هو ماينفى ضرورات القبيلتين جمع فلا ينفى المتصف به صالحا لا لضرورة سابقة ولا لضرورة لاحقة لكن فى أخص الأخص كلام فبعضهم يحققه فى الحال وفى الاستقبال ، وبعضهم يأباه فى الحال دون الاستقبال ، وبعضهم يأبى تحققه أصلا وهو الأشبه لاستتباعه فى الحال ضرورة الوجود أوالعدم اللاحقة ، وفى الاستقبال ضرورة العدم اللاحقة فتأمله فانى أرى عالما من الناس يتعجبون من هذا القول وأنا أتعجب من تعجبهم ويوردون فى إبطال هذا القول حججا يكفى فى ابطالها مجرد تلخيص محل النزاع ، وأما إثباته فى الاستقبال فلا وجه له عندى سوى تخصيص الضرورة اللاحقة بالوجود دون العدم بوساطة العناية لاغير تشبثا فيها بأن الضرورة اللاحقة متى ذكرت ذكرت مع الوجود .

وإذ قد قرع سمعك ماتلونا عليك لزم أن نتكلم فى اطلاق الجمل وفى تقييدها بما سبق ذكره ثم نتكلم فى النقائض وقبل أن نشرع فى ذلك ننبهك على أصل كلى وهو منزلة أقدام فى هذا الفن لابد من التنبه له وهو أن اعتبار كلمة النفى جزءا من المدخول عليه مغاير لاعتبارها غير

جزء منه ولذلك يمتنع اللا موجود أسود والمعدوم هو لا أسود وقد تقدم تحقيق هذا فى علم المعانى فى فصل وصف المعرّف و يسمى هذا إثباتا مشوشا ولا يمتنع ليس الموجود أسود والمعدوم ليس هو أسود و يسمى هذا نفيا مبينا ، وأن اعتبار إثبات نفى الشيء للشيء مغاير لاعتبار نفى إثبات الشيء عن الشيء ولذلك يمتنع المعدوم هو لا أسود فى الاثبات المشوش و يصح ليس المعدوم أسود فى النفى المبين ، واذا عرفت الاثبات المشوش والنفى المبين فقس عليهما الاثبات المبين والنفى المشوش وكما تصورت فى النفى ماذكرت فتصوره بعينه فى جانب الامكان والضرورة والدوام واللادوام . بينما اذا جعلت أجزاء من المبتدا والخبر ، و بينما اذا جعلت جهات الحكم الجلة فى الاثبات أوفى النفى مستجمعا لتمام تصوره مثابة رويتك ثم من بعد التنبيه نقول : المبتدأ كليا كان أو بعضيا اذا أثبت له الخبر كقولنا : كل انسان ناطق أو بعض الناس فصيح أو نفى عنه كقولنا : لاإنسان بعالم غيب أو لا كل فصيح بشاعر من غير بيان أنه مشروط أولا مشروط وأنه دائم أولا دائم وأنه ضرورى أولا ضرورى سميت الجلة مطلقة عامة ، ومن الناس من يزعم أن الجلة لاتصدق إلا مع الدوام ، ولو صدق فى زعمه لامتنع قولنا بعض الأجسام ساكن لكن إما دائما وأما غير دائم ولا يمتنع وله وجه دفع ، ومن الناس من يزعم أن الجلة لاتصدق كلية إلا مع الضرورة لكن جزم العقل بأن حكم أفراد النوع يصح أن لايختلف يستلزم اذا صحت اللا ضرورة فى فرد من أفراد النوع أن تصح فى الكل وأنك تعرف معنى الكل ماهو وهو كل فرد فرد لا الكل المجتمع المصحح للتفاوت بين حالى انفراد الأفراد واجتماعها ،.ومن الناس من يزعم أن النفى الكلى يستلزم شرط الوصف يعنى أنه اذا قيل لا أبيض بجامع للبصر ومعناه على ماعرفت لا شيء مما له البياض أفاد مادام أبيض فعلى زعمه تسمى الجلة مطلقة عرفية لما فى العرف من اضافة الحكم الى الوصف ، والحاصل من المطلق الحقيقى هو ماترى نوع واحد هذا فى باب الاطلاق ، واذا لاشرطنا وعندنا ذات وصفة وقيدنا وعندنا دوام ولا دوام وضرورة ولا ضرورة حصل من ذلك أنواع كثيرة ولكنا نذكر من ذلك ماأنت مفتقر اليه فى الحال واذا أتقنته صار لك عمدة فى الباقى فنقول فى نوع اعتبار الشرط والتقييد بالدوام واللا دوام الجلة التى يبين فيها أن الخبر فى الثبوت أو الانتفاء يدوم للمبتدأ بدوام ذاته من غير التعرّض للوصف تسمى وجودية دائمة ويلزم فيها اذا كانت للذات صفة تحتمل اللادوام أن لا تخرج دوام الخبر الى لا دوامه ، والجلة التى يبين فيها أن الخبر يدوم للمبتدا بدوام وصفه من غير التعرّض للذات تسمى عرفية عامة ، والجلة التى يبين فيها أن الخبر لا يدوم للمبتدأ بدوام ذاته تسمى وجودية لا دائمة ويلزم فيها اذا كانت للذات صفة دائمة أن لا تخرج لادوام الخبر الى الدوام ، والجلة التى يبين فيها أن الخبر يدوم للمبتدا بدوام وصفه لابدوام ذاته تسمى عرفية خاصة لوقوعها فى مقابلة العرفية العامة ، فهذه أنواع أربعة من المقيدات بالدوام واللا دوام مع اعتبار

شرط ونقول في نوع اعتبار الشرط والتقييد بالضرورة واللاضرورة : الجملة التي يبين فيها أن الخبر ضروري للمبتدأ مادامت ذاته موجودة تسمى ضرورية مطلقة ولا فرق بينها و بين الوجودية الدائمة إلا اعتبار معنى الضرورة فاعرفه . والجملة التي يبين فيها أن الخبر ضروري للمبتدأ مادام موصوفا من غير التعرض لزيادة تسمى الضرورية بشرط الوصف ولها عموم من عدة جهات فتأملها والجملة التي يبين أن الخبر ضروري للمبتدا مادام موصوفا مع زيادة لامادامت ذاته موجودة تسمى المشروطة الخاصة . والجملة التي يبين فيها أن الخبر ضروري للمبتدأ في وقت معين من أوقات وجوده تسمى وقتية مضبوطة . والجملة التي يبين فيها أن الخبر ضروري للمبتدا لا في وقت معين تسمى وقتية غير مضبوطة ، فهذه أنواع خمسة من المقيدات بالضرورة مع اعتبار شرط وقد كان يمكن اعتبار الضرورة لامقيدة بحيث كانت نوعا سادسا مندرجة فيه الضرورات الخمس المتقيدة فتركناه ولكن يصار اليه حينا . وأما اللاضرورة فحيث عرفت أنا قلنا امكان عام وخاص وأخص وأخص الأخص عرفت أنه إذا قلنا امكان من غير التعرض لقيد من هذه القيود كان اعتبارا له خامسا أعم من الأربعة ، فالجملة إذا قيدت بالامكان المطلق أفادت الشياع في أنواع الامكان الأربعة ولا تحسبنها مطلقة عامة فتلك لاتتعرض لنفي الضرورة وهذه تتعرض لنفيها ثم إذا قيدتها بعام و بخاص و بأخص الأخص وهو الامكان الاستقبالي على ماعرفناك حصلت من مجموع ذلك خمسة أنواع للجمل كأخرى و إذ قد حصلنا من الجمل القدر المحتاج إليه لزم أن نفي بالوعد في تحقيق النقائض فنقول : أما البعضيان فقد عرفت أن لاسبيل إلى تناقضهما لتعذر الطريق إلى اتحاد المحكوم له فيهما باحتمال تغاير هو بين المبتدأين ، وأما الكليتان فصحة اجتماعهما في الكذب لاحتمال اختصاص الصدق بغيرهما وهو اللاكل تسد الطريق إلى تناقضهما ، وأما المطلقتان العامتان فلا سبيل إلى تناقضهما لتعذر الطريق إلى اتحاد المحكوم به فيهما لاحتمالهما للادوام المصير لهما إلى البعض من الزمان المتعذر الاتحاد باحتمال تغاير هو بين البعضين فحال المطلقتين العامتين من جانب الخبر كحال البعضيتين من جانب المبتدأ فحيث عرفت أن البعضية لايناقضها إلا الكلية فاعرف أن المطلقة العامة لايناقضها إلا الدائمة ومن هذا يتحقق أن قول من يقول بصحة تناقض المطلقتين مفتقر إلى تأويل ولعل المراد المطلقات اللفظية المستتبعة للدوام معنى كقولنا كل انسان حيوان أو ناطق أو ضحاك وما شاكل ذلك ، وأما الوجودية الدائمة وهي كقولنا كل جسم مادام موجود الذات قابل للعرض فنقيضتها اللادائمة المحتملة للمخالف الدائم وهو المنتفي في جملة الأوقات والموافق اللادائم وهو المنتفي لافي جملتها ، وأما العرفية العامة وهي قولنا كل إنسان حيوان مادام انسانا فحين قيد ثبوت الخبر بدوام الوصف وأطلق في جانب حقيقة المبتدأ وقد عرفت أن اطلاق الخبر في حق المطلق له في حكم اللادائم فقد حصل الدوام مع الوصف واللادوام مع الذوات فيلزم في النقض إما نفي الخبر مع الوصف أو اللادوام مع الذات فيلزم في البعض إما نفي الخبر عن حقيقة المبتدأ على الدوام أو نفيه عن الوصف لاعلى الدوام ، وأما الوجودية اللادائمة وهي مثل

قولنا كل أبيض مفرق للبصر لامادام موجودا فحين أثبت فيها الخبر بقيد لادوام الوجود و إطلاقه فيما عداه لزم فى نقيضتها اما النفى أوالاثبات الدائم ، وأما العرفية الخاصة وهى كقولنا كل أبيض مفرق للبصر لامادام موجودا بل مادام أبيض فحين أثبت فيها الخبر بقيد لادوام الوجود ودوام الصفة لزم فى نقيضتها إما النفى الدائم أو الاثبات الدائم أو النفى المقيد وهو فى بعض أوقات البياض أى أوقات صفة المبتدا ؛ وأما الضرورية المطلقة فنقيضتها اللا ضرورية وهى الممكنة العامة . وأما الضرورية المشروطة بوصف المبتدأ وهى كقولنا كل أبيض بالضرورة مفرق للبصر مادام أبيض فحين أثبت فيها الخبر باطلاقه فى حق المبتدا أو تقييده بالضرورة و بدوام الوصف لزم فى نقيضتها إما النفى الدائم أو الاثبات الدائم الخالى عن الضرورة أو النفى فى بعض أوقات الوصف . وأما الضرورية المشروطة الخاصة وهى كقولنا : كل كل أبيض مفرق للبصر بالضرورة مادام أبيض لا مادام موجود الذات فحين أثبت فيها الخبر بقيد الضرورة وقيد دوام الوصف وقيد لادوام الذات لزم فى نقيضتها إما النفى الدائم أو جواز حصوله مع عدم الوصف أو جواز لاحصوله مع تحقيق الوصف . وأما الوقتية المضبوطة فنقيضتها رفع الضرورة فى ذلك الوقت ، وأما غير المضبوطة فنقيضتها رفع الضرورة فى جميع الأوقات . وأما الممكنة المطلقة وهى كقولنا : كل مؤمن صادق لا بالضرورة فحين أثبت فيها الخبر مطلقا من جهة الدوام مقيدا باللا ضرورية لزم فى نقيضتها إما النفى الدائم و إما الاثبات بالضرورة ثم ان احتمل التقييد باللا ضرورة الاطلاق : أعنى دوام اللا ضرورة ولا دوامها لزم فى نقيضتها دوام اللا ضرورة . وأما الممكنة العامة فنقيضتها الضرورية المطلقة كما تقدمت معها لكون التناقض من الجانبين ، وأما الممكنة الخاصة فنقيضتها رفع الامكان الخاص إمابالوجوب والامتناع ، وأما الممكنتان الباقيتان فأمرهما ظاهر والله الهادى .

الفصل الثانى

فى العكس وأنه قسمان : عكس نظير وعكس نقيض

القسم الأول فى عكس النظير : هو فى الخبر : أعنى الخبر المطلق دون الشرط الذى هو خبر مخصوص عبارة عن تصيير خبر المبتدا مبتدأ والمبتدأ خبرا مع تبقية الاثبات أو النفى بحاله والصدق والكذب بحاله دون الكم كما ستعرف لما عرفت أن لاغنى لصاحب الاستدلال عن معرفة مظان الانعكاس ومعرفة كيفية وقوعه فيها كليا أو بعضيا لزمنا أن نتكلم فى عكوس الجمل المذكور لكن الكلام هناك حيث نراه لايستغنى عن تقديم الكلام فى مستندى الأصحاب لزمنا أن نطلعك عليهما أحدهما طريق الافتراض وله وجهان : أحدهما فرض البعض كلا لأفراده ، وثانيهما هو المقصود هنا وحاصله تعيين بعض من كل قد حكم عليه بحكم وجعل ملزوما للازم ليتوصل بتعيينه الى بيان أن كل ملزوم لازم لابد من أن يكون لازما لبعض أفراد لازمه ذلك مثل أن تريد أن الانسان الذى هوملزوم الحيوان لابدمن أن يكون لازمالبعض أفراد الحيوان فتقصده فتقول هذا

الحاضر انسان وأنه كما يصـدق عليه أنه انسان يصدق عليه أنه بعض الحيوان وأنه يمتنع أن يكون انسانا وأن لا يكون بعض الحيوان فظهر أن الانسان لابد من أن يلزم بعض الحيوان ، وثانيهما طريق الخلف ، وحاصله اثبات حقيقة المطلوب ببطلان نقيضه مثل أن يقول إن لم يصدق بعض الحيوان انسان صدق نقيضه لاشيء من الحيوان بانسان ويستلزم لا انسان حيوان وأنه باطل هذا ، وعسى أن يكون لنا الى حديث الخلف فى آخر التكملة عود . وقبل أن نشرع فيما نحن له فاعلم أن المتأخرين قد خالفوا المتقدمين فى عـدة مواضع من هذا الباب كما ستقف عليها وخطئوهم وكل من يأتى يرى رأى المتأخرين وعندى أن المتقدمين ما أخطئوا هناك ، وأنا أذكر ها هنا كلاما كليا ليكون مقدمة لما نحن له فأقول وبالله التوفيق : كل أحـد لايخفى عليه معنى قولنا مع قوله مع ماتراهم يقولون الوجود والعدم لايجتمعان معا ولايرتفعان معا ويقولون الملزوم بوصف كونه ملزوما لايعـقل إلا مع اللازم ويقولون اذا انتفى اللازم انتفى معه الملزوم ويقولون اعتبار الذات مع الصفة يغاير اعتبار الذات لا مع الصفة ، هذا كله لبيان أن معنى مع المعـلوم فلا تتخذه محل نزاع ثم نقول ولا يخفى أن معنى مع فى تحققه سواء فرض فى الذهن أو فى الخارج مفتقر إلى طرفين لامحالة وإذا تحقق امتنع اختصاصه بأحدهما دون الآخر لـكن متى صدق على شيء أنه مع آخر تصورا أوغير تصور كيف شئت استلزم أن يصدق على ذلك الآخر بأنه مع ذلك الشيء بذلك الاعتبار وإلا لزم أن يكون المع حاصلا حين مالا يكون حاصلا ، وإذا عرفت أن المع عند تحققه أمر كما ينتسب إلى أحد طرفيه ينتسب إلى الآخر من غير تفاوت ظهر أن أى اعتبار قدر للمع الحاصل من اطلاق أولا اطلاق ومن دوام أو لادوام ومن ضرورة أو لاضرورة امتنع أن يختص ذلك بأحد الطرفين دون صاحبـه الواقع طرفا له ثانياً . فان كان هذا مع ذاك فى التصور أو فى الخارج كان ذاك مع هذا فى ذلك التصور أوفى ذلك الخارج وإلا لزم المحذور المذكور وهو أن يكون المع حاصلا حين مالا يكون لامتناع اختصاصه بأحدهما وإذا كان هذا مع ذاك دائما كان ذاك مع هـذا فى أوقات دوامـه وإلا كان المع فى وقت من الأوقات مع أن لا يكون فيه ، وإذا كان هـذا مع ذاك على سبيل الضرورة بمعنى لاينفك عنه ألبتة كان ذاك مع هذا على سبيل الضرورة ، والأصح انفـكاكه عنه فيكون المع حاصـلا مع أن لا يكون حاصـلا ، وإذا تصورت ماذكرت فى المع فتصوره بعينه فى اللامع من أنه متى لم يكن هـذا مع ذاك لم يكن ذاك مع هـذا وإلا كان المع حين لا يكون فاذا صدق هـذا الانسان ليس بكاتب : أى معنى الـكاتب ليس مع هذا الانسان صدق لامحالة أن هـذا الانسان ليس مع معنى الـكاتب وإلا كان المع حاصـلا حيث ليس هو بحاصـل وكما تصورت اللامعية بين هذا الانسان وبين الـكاتب واجبة التحقق من الجانبـين فأنت إذا نقلتها عن البعض إلى الـكل مثـل لاانسان من الناس بكاتب فى هذه الساعـة فتصورها : أعنى هذه اللامعية كذلك واجبة التحقق من الجانبين للوجـه المقرر كما تصورتها بين الانسان وبين الـكاتب واذا أقمت مقام الـكاتب الضاحك أوغيره مماشئت وقلت هذا الانسان

ليس بضاحك بالاطلاق فتصور اللامعية بينهما من الجانبين بالاطلاق على موجب ماشهد له عقلك مما نبهت عليه ، واذا أتقنت ماقرع سمعك فقل لى إذا صدق عندك لاانسان من الناس ضاحك فى وقت ما فلا تقطع أن مايتصور من معنى الضاحك يجب أن لا يكون مع انسان من الأنامى فى وقت ماوقع قطعك بأن الضاحك يجب أن لا يكون مع انسان من الأنامى فى وقت أفلا تقطع بأن كل انسان يحتمل أن لا يكون مع الضاحك فى وقت ما ، ما أظنك يشتبه عليك شىء من ذلك بل لابد من أن يكون عندك أظهر من الشمس إن صدق أن الضاحك ليس مع الانسان يستلزم صدق أن الانسان ليس مع الضاحك وقد ظهر بين بياننا هذا أن سلب الضاحك عن الانسان يستلزم سلب الانسان عن الضاحك من غير شبهة . فان قلت : وكلامك هذا مستدع أن لايتفاوت جهة المع واللامع فى العكس ، ونراها تتفاوت عند المتأخرين أليسوا على أن اثبات الانسانية مع عدم الضاحكية فى قولك لاإنسان بضاحك يصح وأن اثبات الضاحكية مع عدم الانسانية فى قولك لاضاحك بانسان يمتنع لاستلزامه عندهم نفى الانسان مع اثباته لكون الكلام مفروضا فى الخاص المفارق ، وأليسوا على أن الجهة فى قولك الضاحك انسان جهة وجوب معلومة بضرورة العقل ، وفى قولك الانسان ضاحك جهة إمكان عام لايعلم العقل منه إلا ذلك القدر ، ولذلك يمتنع أن يعرف أن فى الوجود ضاحكا مع الشك فى وجود الضاحك ، وأليسوا على أنك تصدق إذا قلت الانسان يمكن أن يكون ضاحكا بالامكان الخاص ، وتكذب إن قلت الضاحك يمكن أن يكون إنسانا بالامكان الخاص . قلت للمتقدمين أن يقولوا هذه تغليطات من حق المتأمل المتفطن أن لايلتبس عليه وجه الصواب فيها ، بيان وجه التغليط فى الصورة الأولى هو أنك إذا قلت لاإنسان بضاحك فى معنى اثبات الانسان ونفى الضاحك إما أن يكون نفى الضاحك مع اعتبار كونه خاصا للانسان أولا ، فان كان الثانى كان دعوى امتناع لاضاحك بانسان كاذبة عند كل عاقل متفطن بلا ريبة ، وإن كان الأول كان فى قولنا لا انسان بضاحك عند تلخيص معنى الضاحك نازلا منزلة لاانسان بانسان ضاحك ويكون حاصل معنى الكلام فى الوجود إنسان لاإنسان ضاحك مستفادا منه عقلا فى الوجود إنسان بوصف الاطلاق لاإنسان ضاحك بالتقييد ودعوى امتناع عكس هذا دعوى غير محصل لأنه متى صح أن يقال فى الوجود إنسان بوصف الاطلاق لاإنسان بوصف بوصف الاطلاق ، وبيان وجه التغليط فى الصورة الثانية هو أنا إذا قلنا الجهة فى الأصل والعكس لاتتغير كان المراد أن الجهة متى اتصفت عند العقل بوجوب أو امتناع أو ضرورة فى موضع أصلا كان ذلك الوضع أو عكسا أفاد اتصافها فى أيهما كان عنده شىء من ذلك اتصافها به فى صاحبه مستويان فى العلم باشتراكهما فى تلك الجهة فاذا علم العقل أن كل ضاحك يجب أن يكون انسانا أفاده ذلك العلم أن انسانا ما بحسب تقدير الضاحك فى القضية السالفة ان ذهنيا وان خارجيا يجب أن يكون ضاحكا يتبين ذلك أن العقل إنما يوجب كون الضاحك انسانا من حيث اعتبار كونه خاصا يكون مفهومه مفهوما مجموعا من صفة مخصوصة وموصوف مخصوص وتحقق المجموع بدون ماهو جزء له ممتنع فيوجب مع الضاحك متى فرض تحقق له ذهنى

أو خارجي تحققا لانسان ذهنيا أو خارجيا ومتى فرض العقل للضاحك تحققا كيف كان أفاده ذلك أن إنسانا ما يجب أن يكون ضاحكا من حيث ان جزء المتحقق باعتبار كونه جزءا من المتحقق يستلزم فى تحققه ذلك امتناع الانفكاك عن الجزء الآخر لكونه مأخوذا معه فى اعتبار التحقق و إنسان ما جزء من الضاحك المفروض تحققه فيجب امتناع تحققه بدون مايقوم المجموع الذى هو مفهوم الضاحك المتركب من الصفة والموصوف لكونه مأخوذا مع الضاحك فى تحققه : أعنى تحقق الضاحك فالجهة كما ترى تتحد عند العقل فى القضيتين وكل ضاحك إنسان بالوجوب إنسان ما أو بعض الأناسى ضاحك بالوجوب ، و بيان وجه التغليط فى الصورة الثالثة هو أنا متى قلنا بعض الأناسى ضاحك بالامكان الخاص لم يكن المعنى أن الضاحك لايجب لانسان عند فرض وجود ضحك فى الدنيا مثلا كالقائم حيث لايجب لانسان عند فرض وجود قيام فى الدنيا ، وإنما المعنى أن الضاحك لايجب لانسان بشرط أن لايفرض وجود للضحك كما لايفرض له عدم، أما إذا فرض وجود له وجب الضاحك للانسان لامحالة ، وكيف لايجب والكلام مفروض فى أن الضحك خاص بالانسان ، وقولنا ان ضاحكا إنسان لايرد إلا على فرض وجود الضحك ، فالجهتان لاتختلفان إلا لاختلاف فرضى الضحك بالحاصل أن قولنا بعض الأناسى ضاحك بالامكان الخاص ليس عكسه أن ضاحكا إنسان فان الضاحك ههنا غير الضاحك هناك فالضاحك هناك غير مأخوذ باعتبار الثبوت له والضاحك هاهنا مأخوذ باعتبار الثبوت له فتأمل ماذكرت فالمقام ملبس ولأمر ماجرى فيه ماجرى إذ فرّع عليه المتأخرون فدوّنوا مادوّنوا وماقصروا فى تطبيق التفريعات قدس الله أرواحهم ، ولكن الأصل فيه مافيه وقدسمينا نحن هذا اللبس متعارفا عاميا ويظهر من هذا أن اثبات عكس المنفية البعضية ليس بذلك الممتنع كما يدعيه القوم وإنما أطنبت مع أن عادتى الاختصار لاسيما والأقل من القليل مما ذكرت كان يكفى فانك فى مقامك هذا لاكما راك من جمعى المتقدمين والمتأخرين بين أطواد وأطواد، و إذ قد ذكرنا ماذكرنا فلنرجع الى المقصود :

أما المطلقات العامة فالمثبتة الكلية منها مثل قولنا كل اسم كلمة تنعكس بعضية و بيان انعكاسها اما بالافتراض وهو أنه يمكن الاشارة الى واحد من آحاد هذا الكل محكوما عليه بالاسمية إما دائما أو فى وقت ما والافلا يكون من آحاد هذا الكل ونحن نتكلم فى واحد من آحاده فذلك الواحد وافرضه لفظ رجل فلفظ رجل بعينه اسم وهو بعينه كلمة فالاسم كلمة والكلمة اسم فيصدق بعض الكلم اسم وهو المطلوب واما بالخلف وهو أن كل واحد من الأسماء اذا كان كلمة صدق قولنا بعض الكلم اسم والاصدق نقيضه وهو لاشىء من الكلم مادام كلمة باسم فيلزم لاشىء من الأسماء بكلمة بوساطة ماقررنا فى المقدمة وقد كان كل اسم كلمة هذا خلف ، وأما جعل انعكاسها بعضيا فلاحتمال كون الخبر أعم ، وأما المثبتة البعضية فتنعكس بعضية و يبين انعكاسها منها بالافتراض أو بالخلف فالافتراض هو أن تقول بعض الأسماء كلمة وذلك البعض رجل بحكم الفرض والتعيين فهو اسم وكلمة وكلمة واسم فبعض الكلم اسم والخلف هو أن تقول بعض الأسماء كلمة فبعض الكلم اسم والافلا شىء من الكلم مادامت كلمة باسم بحكم النقيض ولاشىء من الأسماء بكلمة بحكم العكس بالطريق المذكور وقد كان بعض الأسماء كلمة هذا خلف ، وأما جهة كونهما مطلقتين فعند المتقدمين لاتتغير وعند المتأخرين تتغير الى الامكان العام وعمدتهم فى ذلك هو أنهم يقولون المثبتة الضرورية كقولنا كل

متحرك جسم بالضرورة لايجب أن يكون عكسها مطلقا عاما كقولنا بعض الأجسام متحرك بالاطلاق ، و إنما يجب أن يكون ممكنا عاما كقولك بعض الأجسام متحرك بالامكان العام والممكن العام لايجب أن يكون موجودا ثم بعد هذا يقولون فإذا لم يجب فى عكس الضرورية الاطلاق ، فأولى أن لايجب فى المطلقة العامة فان أقوى درجات المطلقة العامة هى أن تكون ضرورية لاحتمال المطلق العام إياها ثم إذا كان نفس الضرورى لايجب أن يكون عكسه مطلقا عاما ، فالقول بأن عكس المطلق العام يجب أن يكون عكسه مطلقا عاما خطأ ، لكنا نقول قولكم يصدق كل متحرك جسم بالضرورة ولا يصدق بعض الأجسام متحرك بالضرورة لايلزم منه أنه إذا لم يصدق بالضرورة أن لايصدق بغير الضرورة ، ونحن إذا بينا صدقه بغير الضرورة ثبت ماتقول من أن المثبتة الكلية إذا صدقت لزم أن يصدق عكسها . نعم يبقى أن يقال بالضرورة تتغير إلى الاستدلال ، لكنا نقول المطلوب من الضرورة فى القضايا هو العلم فاذا حصل العلم كان النزاع فيما وراء ذلك نزاعا لانضايق فيه و بيان صدقها بغير الضرورة هو أنا نقول إذا صدق كل متحرك جسم فصدقه سواء قدر فى الذهن أوفى الخارج أوفيهما معا لايصح إلا بأن يكون الجسم مع المتحرك بذلك التقدير واذا كان الجسم مع المتحرك لزم فى بعض المتحرك أن يكون مع الجسم بذلك التقدير والازم أن يكون المع حاصلا حين لا يكون حاصلا لما سبق من التقرير ومن تحقيق أن مثل قول القائل كل متحرك جسم بالضرورة و يصدق ويكذب بعض الأجسام متحرك بالضرورة قول من باب التغليط و بناء على المتعارف العامى ، وأما المنفية الكلية منها فعند المتقدمين تنعكس ، وترى جماعة يبينون انعكاسها بتكلف فيقولون : إذا صدق بالاطلاق لا إنسان بكاتب صدق لا كاتب بانسان بالاطلاق والا صدق نقيضه وهو بعض الكتبة دائما إنسان فذلك البعض كاتب و إنسان دائما وانسان دائما وكاتب وقد كان لا إنسان بكاتب وهذا خلف ، وعند المتأخرين دعوى انعكاسها غير صحيحة أصلا لقولهم يصدق بالاطلاق لا انسان بضاحك و يكذب بهذا الاطلاق لاضاحك بانسان وعندهم أيضا أن الخلف غير مستقيم لما أن قيد الدوام فى قولهم بعض الكتبة دائما انسان ينصرف إلى الانسان ويبقى الكاتب مطلقا كما أنه مطلق فى الأصل وهو الانسان بكاتب ولاتناقض بين المطلقتين ، وعندهم اذا نعكست لابد من انقلاب الاطلاق العام الى الامكان العام ، ويقولون الاطلاق العام فى الاثبات أقوى حالا من الامكان العام فيه ، ثم ان الضرورية التى هى أقوى فى الاثبات من المطلقة العامة فيه تنقلب فى الانعكاس عندهم الى الامكان تارة فيرون فيمادون الضرورية بقاءها فى الانعكاس على الاطلاق العام خطأ ، وأما نحن فعلى صحة انعكاسها وعلى أن قدح المتأخرين فى الخلف صحيح دون قدحهم فى الدعوى ، وعندنا أن الجهة لا تتغير ويحيل بيان صحة الدعوى ودفع قدحهم فيها وأن الجهة لا تتغير على المقدمة المذكورة ، وأما سائر ماحكينا عنهم فستقف على ماعندنا هنالك شيئا فشيئا .

وأما الوجوديات الدائمة فالمثبتة الكلية منها تنعكس كنفسها بالافتراض يقال إذا صدق كل جسم مادام موجودا قابل للعرض أمكن أن يعين واحد من ذلك الكل فذلك الواحد جسم وقابل

للعرض مادام موجودا وهو بعينه قابل للعرض مادام موجودا وجسم و بالخلف يقال إذا صدق كل جسم مادام موجودا قابل للعرض صدق بعض القابل للعرض مادام موجودا جسم والا صدق نقيضه وهو لاشيء من القابل للعرض بجسم وتنعكس بوساطة المقدمة السابقة لاشيء من الأجسام بقابل للعرض ، وقد كان كل جسم قابل للعرض و إذا انعكست انعكست بعضية لاحتمال كون الخبر أعم والمثبتة البعضية منها تنعكس كنفسها بالطريقين و بعضية للاحتمال المذكور ، وأما المنفية الكلية منها فتنعكس كلية وكنفسها بحكم الخلف ، وهى أنه إذا صدق لا شيء من الأجسام مادام موجودا عرض صدق لا شيء من الأعراض مادام موجودا جسم و إلا صدق نقيضه وهو بعض الأعراض جسم و يلزم بحكم الافتراض بعض الأجسام عرض ، وقد كان لاشيء من الأجسام بعرض هذا خلف ، وأما الوجوديات اللادائمة فأمرها على نحو ماذكر . وأما العرفيات المطلقة فالمثبتة الكلية منها وكذا البعضية تنعكسان بالافتراض أو بالخلف بعضيتين لاعتبار احتمال أن يكون الخبر أعم ، ثم عند المتأخرين مطلقتين عامتين لامطلقتين عرفيتين بناء منهم لذلك على المتعارف العامى من أنه يصح أن يكون ثبوت شيء لآخر لازما كثبوت الجسم للمتحرك فى قولنا كل متحرك جسم وأن لا يكون ثبوت ذلك الآخر لذلك الشيء لازما كثبوت المتحرك للجسم فى قولنا بعض الأجسام متحرك ورأينا انعكاسهما مطلقتين عرفيتين بناء على ماقدمنا وأما المنفية الكلية منها فتنعكس كلية وكنفسها عرفية مطلقة ويبين ذلك بطريق الخلف وهو أنه إذا صدق لافعل بحرف مادام فعلا لزم أن يصدق لاحرف بفعل مادام حرفا والا صدق نقيضه وهو بعض الحروف فعل و إذا كان بعض الحروف فعلا لزم منه بعض الأفعال حرف ، وقد كان لاشيء من الأفعال بحرف و يبين اللزوم تارة بطريق الافتراض مثل أن يفرض أن ذلك البعض هو لفظة من فتكون بعينها حرفا وفعلا وتكون هى بعينها فعلا وحرفا فيكون ماهوفعل حرفا وتارة بطريق الانعكاس وهو أنه إذا صدق بعض الحروف فعل صدق بعض الأفعال حرف على ماسبق من انعكاس البعضية بعضية ، ولكن يلزمك فى هذا الثانى أن يكون تصحيحك لعكس المثبتة البعضية بغير الخلف لئلا يلزم الدور ، وقد منع من صحة انعكاسها بوجوه منها إن قيل إن قولنا كل انسان يمكن بالامكان الخاص أن يكون كاتبا قضية صادقة وكل ما يمكن بالامكان الخاص أن يكون يمكن أيضا أن لا يكون فأذن كل إنسان يمكن بالامكان الخاص أن لايكون كاتبا وكل ما يمكن فى وقت يمكن فى كل وقت و إلا لزم الانتقال من الامكان الذاتى إلى الامتناع الذاتى وهو محال فاذن كل انسان يمكن أن يكون دائما لا كاتبا وكل ممكن بأنه لايلزم من فرض وقوعه محال وليفرض صدق قولنا دائما لا إنسان من الناس بكاتب فهذه سالبة دائمة غير ممتنعة مع أن عكسها وهو قولنا لا كاتب واحد بانسان كاذب فعلمنا أن هذه السالبة لا تنعكس والجواب عندى هو أن ادعاء الكذب لقولنا لا كاتب واحد بانسان غير صحيح مع الفرض المقدم ذكره وذلك أن كذبه ان كان لم يكن إلا لأن الكتابة لاتنفك عن الانسان إلا أن دعوى لاانفكاكها عنه ، إما أن يكون فى الوجود

أو فى التصور أو فيهما معا لكن ادعاء كذبه فى الوجود الخارجى انما يصح عند فرض وجود كاتب انسان ، لكن صحة فرض وجود الكاتب الانسان الذى هو عين وجود الانسان الكاتب مع صحة الفرض المقدم محال فادعاء كذبه فى الوجود لايصح وادعاء كذبه فى التصور لايصح أيضا لأن قولنا دائما لا انسان من الأناسى بكاتب ان أريد الدوام المتناول لأوقات التصور والوجود استلزم الفرض المقدم فرض تصور الانسان لامع الكتابة فى جميع أوقات التصور فادعاء كذبه انما يثبت إذا صح تصور الكاتب للانسان الذى هو عين تصور الانسان الكاتب لكن صحة فرض ذلك مع صحة الفرض المقدم محال فادعاء كذبه فى التصور لايصح وان خصص الدوام بأوقات الوجود الخارجى دون أوقات التصور فادعاء كذبه فى الوجود لم يصح للفرض المقدم وادعاء كذبه فى التصور لم يصح لعدم اتحاد مورد انفكاك الانسان عن الكاتب ولا انفكاك الكاتب عن الانسان وإذا كان ادعاء كذبه فى الوجود الخارجى لايصح وفى التصور لايصح كان ادعاؤه فيهما لايصح أيضا . ومنها ان قيل ماحاصله هو أن من المحتمل أن يكون سلب الشىء عن الشىء دائما ممكنا ولا يكون سلب الآخر عن الأول ممكنا وجوابه عندى أنه راجع الى التقرير الأول ودفعه بما تقدم . ومنها ان قيل صحة انعكاسها دائمة يقدح فى حقية ما اختاره المتأخرون من أن عكس المثبتة الضرورية يجب أن يكون ممكنة عامة ، وذلك أنه إذا ثبت أن عكس المنفية الدائمة منفية دائمة قدح فى حقية ماذكر وهو أنه يقال إذا صدق بالضرورة كل انسان حيوان صدق بالاطلاق العام بعض الحيوان انسان وإلا فدائما لاشىء من الحيوان بانسان فينعكس دائما لا أحد من الناس بحيوان وقد كان بالضرورة كل إنسان حيوان هذا خلف . وجوابه أنا نمنع أن الحق هو ما اختاره المتأخرون بناء على المقدمة السابقة وسنزيده إيضاحا عند عكس الضرورة . وأما العرفيات الخاصة فالمثبتة الكلية منها تنعكس بعضية وكنفسها فاذا صدق كل كاتب متحرك لا دائما بل مادام كاتبا صدق بعض المتحرك كاتب لا دائما بل مادام متحركا وإلا صدق نقيضه وهو دائما لاشىء من المتحرك بكاتب وتنعكس دائما لاشىء من الكاتب بمتحرك وقد كان كل كاتب متحرك وكذلك البعضية منها تنعكس بعضية بحكم الخلف . وأما المنفية الكلية منها كقولنا لاشىء من الأبيض بأسود لادائما بل مادام أبيض فتنعكس كلية بدلالة الخلف أولا وكنفسها عرفية خاصة لاعرفية عامة بحكم الخلف أيضا ثانيا ، وذلك أنا إذا جعلنا العكس دائما لزم أن يكون عكس عكسها وهو الأصل دائما لأن عكس الدائم دائم بعد ما كان الأصل لادائما وهو الخلف الثانى ، وقيل الصواب أنها تنعكس عرفية عامة واستدل لذلك بأنه يصدق لاشىء من الكاتب بساكن لادائما بل مادام كاتبا ولا يصدق لاشىء من الساكن بكاتب لادائما بل مادام ساكنا فان بعض ماهوساكن سلب عنه الكاتب مادام موجودا وهو الأرض وأنه عندى غير متجه ، لأنا إذا قلنا لاشىء من الساكن بكاتب لادائما ، بل مادام ساكنا كان معناه لاشىء من الساكن بكاتب لالدوام وجوده بل لدوام وصفه

و يكون الغرض من ذلك هو أنهما إن تصاحبا في الدوام فلا تضف الحكم إلى الذات ولكن إلى الوصف أضفه وحديث الأرض ليس شيئا غير الذى نحن فيه فانا إذا نفينا الكتابة عن الأرض لا ننفيها عنها لكونها موجودة بل لاعتقاد أن السكون لازم لها ولذلك إذا سلبنا عن نفوسنا هذا الاعتقاد وتوهمنا الأرض كاتبة لم تأب كونها كاتبة مع كونها موجودة فما ذكر من أن قولنا لاشيء من الساكن بكاتب لا دائما بل مادام ساكنا قول كاذب ليس بكاذب . وأما الضروريات المطلقة فالمثبتة الكلية منها تنعكس بالاتفاق لكن بعضية لاحتمال عموم الخبر وكنفسها ضرورية مطلقة عند المتقدمين لأنه متى صدق أن بالضرورة كل كاتب انسان لزم أن يصدق أن بالضرورة بعض الأناسي كاتب لأنه متى كان كل كاتب انسان لزم أن يكون كاتب واحد انسانا وليفرض أنه زيد فزيد بعينه كاتب وهو بعينه انسان من الأناسي فكونه انسانا ان استحال أن لا يكون كاتبا لزم أنه بالضرورة أن بعض الأناسي كاتب وان لم يستحل أن لا يكون لزم أن بعض الكاتبين لا بالضرورة انسان ، وقد كان أن بالضرورة كل كاتب انسان و يلزم الخلف ، والمتأخرون أبوا كونها ضرورية وقالوا نعم إن بالضرورة كل كاتب انسان ولانعلم أن بالضرورة بعض الناس كاتب بناء على المتعارف العامى ، ثم اختلفوا من بعد فذهب بعضهم إلى انعكاسها مطلقة عامة محتجا بأنه إذا صدق أن بالضرورة كل كاتب انسان يلزم أن يصدق بعض الناس كاتب بالاطلاق والاصدق نقيضه لا انسان دائما بكاتب و يصدق عكسه لا كاتب بانسان وقد كان كل كاتب انسان هذا خلف وذهب بعضهم إلى انعكاسها ممكنة عامة محتجا بأن عكس الضرورى قد يكون ضروريا مثل بالضرورة كل انسان ناطق و بالضرورة كل ناطق انسان وقد يكون ممكنا خاصا مثل بالضرورة كل ضاحك انسان وبالامكان كل انسان ضاحك والقدر المشترك بين الضرورى والممكن الخاص انما هو الممكن العام لا المطلق العام وعلى هذا الرأى الأخير أكثر المتأخرين ونحن على رأى المتقدمين . وأما المنفية الكلية منها فتنعكس كلية وكنفسها ، فاذا كان بالضرورة لا انسان بفرس كان بالضرورة لا فرس بانسان وأنه مستغن عن نصب الدلالة عليه ، فان قولنا بالضرورة لا انسان بفرس معناه أن الفرسية والانسانية يستحيل اجتماعهما لذاتيهما فكما أن بالضرورة لا انسان بفرس كذلك بالضرورة لا فرس بانسان ، ثم إن شئت الدلالة قلت ان لم يصدق بالضرورة لا فرس بانسان صدق نقيضه وهو بالامكان العام بعض الأفراس انسان ، وكل ما بالامكان العام لا يلزم من فرض وجوده على بعض التقديرات محال فليفرض بعض الأفراس انسان و يلزم الخلف بالطرق التى عرفت . وأما الضروريات بشرط وصف المبتدأ فالمثبتة الكلية منها تنعكس بعضية لكن ممكنة عامة على رأى أكثر المتأخرين للوجه المذكور والرأى عندى انعكاسها ضرورية بالطريق المسلوك فى الضرورية المطلقة . وأما المنفية الكلية منها فتنعكس كلية وكنفسها والالزم أن يصدق نقيضها وهو إما الاثبات الدائم أو فى بعض الأوقات وأيا كان اجتمع الخبر مع الوصف فى وقته ولا يكون النفى ضروريا فى جميع أوقات الوصف وكان المفروض ضروريته

فى جميع أوقاته هـذا خلف . وأما الضروريات المشروطة بشرط اللادوام فالمثبتة الكلية منها تنعكس بالاتفاق ، وعلى رأى أكثر المتأخرين ممكنة عامة ، وعلى رأينا ضرورية . وأما المنفية الكلية منها فتنعكس كلية ثم عنـد المتأخرين مطلقة عرفية للحجة التى حكيت عنهم فى انعكاس العرفية الخاصة عرفيـة عامة ونحن إذ دفعنا حجتهم تلك نقول تنعكس كنفسها والضروريتان الوقتيتان أمرهما فى الانعكاس فى الاثبات وفى النفى على نحو أخواتهما فى الضرورة . وأما الممكنات فليس يجب لها فى النفى عند المتأخرين عكس لما رأوا أن الشيء قد يصح نفيه عن آخر بالاطلاق ولا يصح نفى ذلك الآخر عن ذلك الشيء بالاطلاق مثل نفى الضاحك عن الانسان فى قولك بالاطلاق لا إنسان بضاحك فانه يصدق ولا يصح نفى الانسان عن الضاحك بالاطلاق مثل لاضاحك بانسان فانه يكذب عندهم على ماسبق ، وأما فى الاثبات فيجب لماعندهم عكس لـكن لاحتمال عندهم أن يكون الثبوت بين الشيئين بالامكان من جانب مثـل الجسم متحرك بالامكان وبالضرورة من جانب آخر مثـل المتحرك جسم بالضرورة لايجعل عكسها ممكنا خاصا بل يجعل عاما ليشمل نوعى الثبوت وإذا صدق الامكان المطلق ولا بدّ عنـدهم من أن يكون عاما لأن الأصل وهو بالامكان كل انسان صادق أو بعض الناس صادق بأىّ امكان شئت يلزم أن يكون عكسه وهو بعض الصادقين انسان بالامكان العام والالازم أنه ليس بممكن أن يكون صادق واحد انسانا و يلزم بالضرورة لا إنسان بصادق ، وقد كان كل انسان صادق أو بعض الناس صادق وهـذا خلف وأن جميع ذلك كالجارى على المتعارف العامى ، وقد عرفت ماعندنا فيـه ، ولما تقدم أن العكس يلزم فيـه رعاية النفى والاثبات لا يستعملون لفظ العكس حيث لامراعى ذلك فلا يقولون فى مثـل بالامكان الخاص يمكن أن لا يكون كل انسان كاتبا عكسه بعض الـكاتبين انسان بالامكان العام كما يقولون فى مثل بالامكان الخاص يمكن أن يكون كل انسان كاتبا عكسه بعض الـكاتبين انسان بالامكان العام وقد ظهر أن تفاوت الجل فى العكس إذا وقع لا يقع فى الـكم وذلك فى المثبتة الـكلية فحسب .

(القسم الثانى) فى عكس النقيض وهو عند الأصحاب فى النوع الخبرى أعنى غير الشرط عبارة عن جعل نقيض الخـبر مبتدأ ونقيض المبتدا خبرا مثل أن تقول فى قولك كل انسان حيوان كل لاحيوان لاانسان ، وفى قولك بعض الناس كاتب بعض ماليس بكاتب ليس بانسان ، وفى قولك لاانسان بفرس بعض ماليس بفرس ليس هو انسان وحاصله عندى يرجع إلى نفى الملزوم بنفى لازمه فى عكس المثبت و إلى اثبات اللازم بثبوت ملزومه فى عكس المنفى فتأمل واستعن فيـه إن شئت بما قدمت لك فى فصل ترجيح الـكناية على الافصاح بالذكر من كيفية الانتقال من اللازم إلى الملزوم ولا نشترط ههنا ماشرطنا فى عكس النظير من أن لا يخالف الأصل والاثبات أو النفى ولنبتدىء بعكس نقيض المطلقة العامة فى المشهور أن لها عكس نقيض من جنسها وأن ذلك يتبين بالخلف فيقال إذا صدق كل مؤمن صادق صدق كل من ليس بصادق ليس بمؤمن أى بعض من ليس بصادق مؤمن فينعكس بعض المؤمنين ليس بصادق وقد كان كل مؤمن صادق هذا خلف لـكن

حيث عرفت أن لاتناقض بين المطلقتين لم يخف عليك أن لاخلف ولكن إذا بين بالمقدمة المذكورة صح و يظهر لك من هذا أنك إذا اعتبرت الدوام فى أحد الجانبين أمكنك بيان عكس النقيض بالخلف فمتى صدق كل مؤمن صادق صدق لامحالة كل لاصادق دائما لامؤمن بصفة الدوام وإنما قلنا بصفة الدوام لأنه إن صح ولو فى وقت واحد لزم خلف وحاصله عندى هو أن اللازم متى انتفى على الدوام انتفى الملزوم على الدوام . وأما الضرورية المطلقة فهى تنعكس كنفسها لأن اللازم بالضرورة متى انتفى انتفى بالضرورة الملزوم و يندرج فى ذلك سائر الضروريات . وأما الممكنات فمتى جعلت الامكان جزءا من الخبر انعكست لأنها حينئذ تلتحق بالضرورية لكون الامكان لكل ممكن ضروريا له وحيث كشفت لك القناع ونبهتك على ذلك بما أوردت عرفت أن التعرض للزيادة على المذكور تكرار محض والتكرار وظيفة المستفيد لا المفيد ، وإذ قد تلونا عليك فى فصلى التناقض والانعكاس ما تلونا لم يخف عليك إذا استحضرت مضمونهما أن سابقة الدليل ولا حقته متى جعلتا مطلقتين امتنع أن تدل اللهم إلا فى باب الامكان ، وأنهما إذا اختلفتا فى الأحوال من الدوام واللادوام والضرورة واللاضرورة وامتزجتا فى الدليل لزم اختلاف حال الحاصل منه فوجب أن ننبهك فى عدة امتزاجات على كيفية تعرض الاعتبارات لحال الحاصل ، ثم نشرع بعد الفصلين الموعودين فى تركيب الدليل من شرطيتين معا وشرطية إحداهما دون الأخرى لكن الكلام فى ذلك يستدعى مزيد ضبط لما تقدم فنقول : إن الدليل فى الصورة الأولى فى ضرورياتها الأربعة متبين بالنفس لايحتاج إلى موضح لكمال اتضاحه لرجوعه فى الاثبات إلى أن لازم لازم الشىء لازم لذلك الشىء بواسطة ، وفى النفى إلى أن معاند لازم الشىء معاند لذلك الشىء بواسطة ، وأما فى الثانية والثالثة والرابعة فمتى افتقر إلى معونة فى الإيضاح أوضحناه ، إما بما قدمنا ذكره فى تلخيص الخلاصة وإما بما عليه الأصحاب من الرد إلى الأولى تارة بوساطة العكس وأخرى بوساطة الافتراض وهو تقدير البعض كلا لأفراده على ماسبق وثالثة بهما ، وإما بالخلف ، أما الرد فكما إذا كان الدليل من الضرب الأول من الثانية مثل كل منصرف معرب ولا شىء من المبنى بمعرب فلا شىء من المنصرف بمبنى فتنعكس اللاحقة فيرتد إلى الضرب الثالث من الأولى و يحصل الحاصل بعينه وهذا العمل يعرف بذى عكس واحد العكس يجرى فى ضمن الدليل ، وأما الخلف فمثل أن تقول ان لم يصدق لاشىء من المنصرف بمبنى صدق نقيضه وهو بعض المنصرف مبنى وتضم إليه اللاحقة فيتركب دليل من الضرب الرابع من الأول هكذا بعض المنصرف مبنى ولا شىء من المبنيات بمعرب فيحصل لا كل منصرف معرب ، وقد كان كل منصرف معرب وذلك أن تعكس النقيض فتقول بعض المبنى منصرف وتضم إليه السابقة لاحقة فيتركب دليل من الضرب الثانى من الأول هكذا بعض المبنى منصرف ، وكل منصرف معرب فيحصل بعض المبنيات معرب وقد كان لاشىء من المبنى بمعرب أوكما إذا كان الدليل من الضرب الثانى من الثانية

مثل لاشيء من المبنيات بمعرب وكل منصرف معرب فلاشيء من المبنيات بمنصرف فتعكس السابقة ثم تصير لاحقة فيتركب دليل من الضرب الثالث من الأول هكذا كل منصرف معرب ولا شيء من المعربات بمبنى فيحصل لاشيء من المنصرف بمبنى ، ثم تعكس الحاصل فيحصل لاشيء من المبنيات بمنصرف و يعرف هـذا العمل بذى العكسين بعكس يجرى فى ضمن الدليـل وعكس يجرى فى الحاصل منه وان شئت الخلف بالطريقين . قلت فان كذب لاشيء من المبنيات بمنصرف صدق نقيضه وهو بعض المبنيات منصرف وعنـدنا كل منصرف معرب فيحصل منهما بعض المبنيات معرب وقد كان لاشيء من المبنيات بمعرب أوعكست النقيض فقلت بعض المنصرف مبنى وعندنا لاشيء من المبنيات بمعرب فيحصل بعض المنصرف ليس بمعرب وقد كان كل منصرف معرب ، وأما الافتراض فكما اذا كان الدليل من الضرب الرابع من الثانية مثل بعض الكلم ليس بمعرب وكل منصرف معرب فبعض الكلم ليس بمنصرف فتفرض البعض المبنى من الكلم نوعا وقدره الغايات واجعله كلا فقل لاشيء من الغايات بمعرب ثم اعمل عمل ذى العكسين فقل كل منصرف معرب ولاشيء من المعرب بغاية يحصل لاشيء من المنصرفات بغاية ، ثم اعكس الحاصل يحصل لاشيء من الغايات بمنصرف وهو عين معنى بعض الكلم ليس بمنصرف وانما يصار الى الافتراض لامتناع اللاحق فى الصورة الأولى بعضية على ماعرفت ، وأما الخلف فهو ان كذب لاشيء من الغايات بمنصرف صدق بعض الغايات منصرف ويضم اليه وكل منصرف معرب فيحصل بعض الغايات معرب وقد كان لاشيء من الغايات بمعرب ، ولك أن توجـه الخلف بالطريق العكسى على ماتقرر وهو أن تعكس النقيض فتقول بعض المنصرف غاية وعندنا لاشيء من الغايات بمعرب فيحصل منه بعض المنصرف ليس بمعرب وقد كان كل منصرف معرب أوكما اذا كان الدليل من الضرب الأول من الثالثة مثل كل حرف كلة وكل حرف مبنى فبعض الكلم مبنى فتعكس السابقة و يرتد الدليل الى الضرب الثانى من الأول أوتسلك الخلف قائلا ان لم يصدق بعض الكلم مبنى صدق لاشيء من الكلم بمبنى وقد كان معنا كل حرف كلة ولا شيء من الكلم بمبنى فيصحل لاشيء من الحروف بمبنى وقد كان كل حرف مبنى أو تسلكه بالطريق العكسى ، وكما اذا كان الدليل من الضرب الثالث من الثالثة مثل كل اسم كلة و بعض الأسماء معرب فبعض الكلم معرب فتعكس اللاحقة وتجعلها سابقة فتقول بعض المعربات اسم وكل اسم كلة فبعض المعربات كلة ، ثم تعكس الحاصل فيحصل بعض الكلم معرب أوتسلك الخلف فتقول و إلا فلاشيء من الكلم بمعرب وتضم اليه سابقة الدليل سابقة فيحصل من ذلك لاشيء من الأسماء بمعرب وعندنا بعض الأسماء معرب أو تقول بعض العكس لنقيض الحاصل فلامعرب بكلمة وتضم اليه لاحقة الدليل سابقة فيحصل من ذلك بعض الأسماء ليس بكلمة وعندنا كل اسم كلة ، أوكما اذا كان من الضرب الخامس من الثالثة مثل بعض الأفعال وارد على خمسة أحرف ولا شيء من الأفعال بخماسى فلا كل وارد على خمسة أحرف خماسى فترد الى الرابع من الأولى بعكس السابقة مثل بعض الوارد على خمسة أحرف فعل ولا شيء من الأفعال بخماسى

فلا وارد على خمسة أحرف خماسي أو الى الثالث من الأولى بالعكس مع الافتراض مثل كل وارد على بناء تفوعل فعل و إلا شيء من الأفعال بخماسي فلا شيء من الوارد على تفوعل خماسي وهو عين معنى فلا كل وارد على خمسة أحرف خماسي أو تبين الخلف بطريقيه مثل ان لم يصدق لا كل وارد على خمسة أحرف خماسي صدق كل وارد على خمسة أحرف خماسي ، وعندنا بعض الأفعال وارد على خمسة أحرف فتجعل سابقة و يتركب الدليل هكذا بعض الأفعال وارد على خمسة أحرف وكل وارد على خمسة أحرف خماسي فيحصل بعض الأفعال خماسي وقد كان لاشيء من الأفعال بخماسي والطريق الآخر معلوم أوكما اذا كان الدليل من الضرب الأول من الرابعة مثل كل اسم كلة وكل موصول اسم فبعض الكلم موصول فتجعل السابقة لاحقة فتقول : كل موصول اسم وكل اسم كلة فيحصل كل موصول كلة ، ثم تعكس الحاصل فيحصل بعض الكلم موصول وان شئت الخلف قلت و إلا فلا شيء من الكلم موصول وتجعله لاحقة لسابقة الدليل المتقدم فتقول : كل اسم كلة ولا شيء من الكلم بموصول فيحصل لا شيء من الأسماء بموصول ، وعندنا بحكم العكس لسابقة الدليل المتقدم بعض الأسماء موصول فالخلف لازم ، وكذا إذا كان من ضربها الخامس مثل لاشيء من الكلم بمهمل وكل فعل كلة فلاشيء من المهمل بفعل تقول : كل فعل كلة ولاشيء من الكلم بمهمل فلاشيء من الأفعال بمهمل فلا شيء من المهمل بفعل وخلفه أن تقول و إلافبعض المهمل فعل وتجعله سابقة لقولك : كل فعل كلة فتقول بعض المهملات فعل وكل فعل كلة فبعض المهملات كلة ، وعندنا بحكم العكس لسابقة الدليل المتقدم لاشيء من المهملات بكلمة هذا خلف ، وكذا اذا كان من ضربها الثاني مثل كل اسم دال على معنى و بعض الألفاظ اسم فبعض الدال على المعنى لفظ تقول بعض الألفاظ اسم وكل اسم دال على معنى فيحصل بعض الألفاظ دال على معنى ثم تعكس الحاصل فيحصل بعض الدال على المعنى لفظ وخلفه على ماعرفناك تقول و إلافلاشيء من الدال على المعنى بلفظ وتجعله لاحقة لقولك كل اسم دال على المعنى فيحصل لاشيء من الأسماء بلفظ ثم تقول ، وعندنا بحكم العكس للاحقة أصل الدليل بعض الأسماء لفظ و يلزم الخلف ، وكذا اذا كان من ضربها الثالث مثل كل منصرف معرب ولاشيء من الأفعال بمنصرف فلا كل معرب فعل تعكس الجملتين وأنه من قبيل ذى عكس واحد لبقاء السابقة سابقة واللاحقة لاحقة فتقول بعض المعرب منصرف لاشيء من المنصرف بفعل فيحصل لا كل معرب فعل وقد عرفناك الطرق فاسلكها بنفسك ومتى أتقنت ماذكر أمكنك تحصيل للطالب بطرق معلومة مضبوطة الأسماء وقد انضم الى ذلك ما اخترنا نحن فى عكوس الجمل من بقاء جهاتها محفوظة على ماسبق تقرير ذلك ونحن نسوق الكلام الى الآخر على أقرب الوجوه وأدخلها فى الضبط أمكن ولكن فى البين واقع يورث تشويشا فلا بد من تداركه وهو أن بين المتقدمين والمتأخرين فى الامتزاجات تفاوتا فى الحكم يقدح فى ضبط الكلام فى مواضع ويشوش الأمر على المتعاطين فالرأى أن نطلعك على السبب فى وقوع التفاوت ثم نصرح لك بما نحن فاعلوه هناك من اختيار الأقرب الى الضبط والعمل بالأليق .

اعلم أن التفاوت بين رأى المتقدمين ورأى المتأخرين حيث وقع وقع ، لأن المتقدمين لأجل تطلب الضبط اختاروا فى الحاصل من الدليل أقلّ مايلزم منه أعنى أعم الاحتمالين ولعمرى مافاتهم فائت ، ولقد حصلوا على قانون مضبوط وهو جعل الحاصل تابعا لأعم جلتى الاستدلال الا فيما كان اللازم من الدليل فى الظهور مساويا لأقل مايلزم منه وما ركبوا فى اختيارهم لما اختاروه نوع بدعة كيف و إن مبنى الدليل كما عرفت على استفادة اليقين منه والتشبث بأقل مايلزم فى باب اكتساب اليقين مما له قدم صدق فى ذلك ، وأما المتأخرون فقد بنوا رأيهم على مايلزم من الدليل ألبتة من غير محاباة وغير التفات إلى مطلوب آخر فى البين ، ونحن على أن نوفق بين الرأيين فنأخذ أقل مايلزم من الدليل ابتداء ، ثم تنظر فى الزيادة المحتملة ان وجدناها لازمة أخذناها أجزاء . وهذا حين أن نشرع فى الامتزاجات ذاكرين منها عدة أمثلة ليستعان بها فيما سواها . أما الصورة الأولى فاذا ركبت الدليل فيها من سابقة دائمة ولاحقة مطلقة عامة مثل ما اذا قلت كل انسان مادام موجود الذات ضحاك : أى له قوة الضحك وكل ضحاك ضاحك بالفعل بالاطلاق ، كان الحاصل مطلقا بالاتفاق وهو كل انسان ضاحك بالفعل واذا قلبت فجعلت السابقة مطلقة عامة واللاحقة دائمة مثل ما اذا قلت كل انسان ضاحك بالفعل بالاطلاق ، وكل ضاحك بالفعل مادام موجود الذات ضحاك أطلقنا الحاصل ابتداء ، ثم تنظر فنرى فى اللاحقة الخبر لكونه مقيدا بدوام وجود الذات راجعا الى تقييد ذات وجود الموصوف بالدوام دام له الوصف أو لم يدم فننقل الحاصل عن الاطلاق الى الدوام أجزاء ونقول اللازم كل إنسان مادام موجود الذات ضحاك وكما عرفت هذا فى الدائمة يجب أن تعرفه فى الضرورية المطلقة بأن تجعل الحاصل مطلقا اذا ركبت الدليل من سابقة ضرورية مطلقة ولاحقة عامة مطلقة مثل قولك الله عز اسمه حى بالضرورة وكل حى مدرك للمدرك بالاطلاق فالله عز اسمه مدرك للمدرك بالاطلاق واذا قلبت فقلت مثلا الانسان ضاحك بالفعل بالاطلاق والضاحك بالفعل ضحاك بالضرورة حصل الاطلاق أولا والضرورة ثانيا بالطريق المذكور واذا ركبته فيهما من سابقة ضرورية مطلقة ولاحقة عرفية مثل ما اذا قلت كل جسم بالضرورة متحيز وكل متحيز مادام متحيزا كائن فى جهة فلكون اللازم منه وهو الضرورة فى الحاصل مساويا فى الظهور لأقل مايلزم وهو الدوام جعلنا الحاصل ضروريا من غير تدريج و يمتنع تركيبه فيها من السابقة الضرورية المطلقة واللاحقة العرفية الخاصة لامتناع اجتماعهما فى الصدق فتأمل ، وانما أوصيك لتحريك بعض الأصحاب قلمه هنا بنوع من الاعتراض ، وكذا يمتنع تركيبه فيها من سابقة دائمة ولاحقة عرفية خاصة لمثل ذلك واذا ركبته فيها من سابقة ممكنة ولاحقة ضرورية مثل ما اذا قلت كل انسان متحرك بالامكان وكل متحرك جسم بالضرورة حكمنا بالتدريج قائلين ابتداء كل انسان جسم بالامكان ثم بالضرورة ثانيا واذا ركبته فيها من سابقة مطلقة ولاحقة ممكنة عامة أو بالقلب وهو من سابقة ممكنة عامة ولاحقة مطلقة فقلت كلّ عاقل مفكر بالاطلاق وكلّ مفكر واصل الى الحق بالامكان العام أو قلت كلّ مسىء

نادم بالامكان العام وكل نادم تائب بالاطلاق كان الحاصل أعم الاحتمالين وهو الامكان العام لاحتمال الاطلاق الضرورية ، وأما الصورة الثانية فحال الامتزاجات فيها على رأينا فى بقاء الجهات محفوظة فى العكس على نحو حالها فى الصورة الأولى من غير تفاوت لارتدادها إليها بوساطة عكس اللاحقة فى ضربيها الأول والثالث من غير زيادة عمل و بوساطة عكس السابقة وجعلها لاحقة ثم عكس الحاصل فى ضربها الثانى بوساطة الافتراض والعكس فى السابقة وجعلها لاحقة ثم عكس الحاصل فى ضربها الرابع وحين عرفت أن هذه الصورة لاتصلح الا للنفى وقد نبهت على أن النفى إما أن يكون نفيا للاثبات أو نفيا لخصوصية فى الاثبات كالضرورة ، وكالدوام أو نفيا لخصوصية فى النفى لمثل ذلك عرفت لامحالة أن تركيب الدليل فيها من منفيتين معا أو من مثبتتين معا إذا اختلفتا فى الخصوصية لم يكن ممتنعا والصورة الثالثة أيضا لارتدادها الى الأولى بعكس السابقة فى ضروبها الأربعة الأول والثانى والرابع والخامس وبالافتراض فى اللاحقة فى ضربها الثالث أو عمل العكسين وبالافتراض فى اللاحقة لاغير فى ضربها السادس واعمل فى الصورة الرابعة فى ردها الى الأولى بالطرق التى علمت فانا ماجتهدنا فى حفظ الجهات فى باب العكس الالهذا المقام والتأخرون ماوقعوا فى التطويلات وتدوينهم لما دونوا من الأسفار إلا لعدولهم فى العكس عن حفظ الجهة ، وأول حامل حملهم فيما أرى على العدول عنه التعارف العامى ، ثم سائر ماحكينا عنهم فى مواضع ، وأن هذا النوع نوع متى اضطرب شىء منه استتبع اضطراب أشياء فاعلم . وحاصل الأمر أنك حين عرفت أن العكس حافظ للجهة ، وأن الحاصل من الصور الثلاث الثانية ، والثالثة ، والرابعة يمكن تحصيله منهن على نحو تحصيله من الأولى من غير تفاوت بالطرق المذكورة وهى الافتراض والعكس والعكسان فمتى أتقنت حال الامتزاجات فى الصورة الأولى أغناك ذلك فيما عداها بسلوك الطرق المعلومة عن استئناف تأمل فى الحاصل من امتزاجاتهن ، وليكن هذا آخر كلامنا فى هذا الفصل .

الفصل الثانى

فى الاستدلال الذى جملتاه شرطيتان

إنك بعد أن وقفت على خواص تراكيب الاستدلالات فى الفصل السابق مع أصولها المحتاج إليها وفروعها اللائقة بها لاتراك تفتقر فى هذا الفصل إلا إلى مجرد الوقوف على الأحوال فى الشرط من الاثبات والنفى والتقييد بالكل والبعض والاهمال ومن التناقض والانعكاس حرى بنا ان نوقفك على ذلك فنقول وبالله التوفيق :

أما الشرط فقد وقفت على كلاته فى علم النحو وعلى تحقيقه فى علم المعانى فلا نعيد ذلك ولكن

الأصحاب ألحقوا بكلمات الشرط كلما وان كانت أصول النحو تأبى ذلك لما تقرر أن كلمات الشرط حقها أن تجزم ، وليس هو من الجزم فى شىء ، و إنما هو كل الشمول قد دخل على ما المصدرية المؤدية معنى الظرف على نحو أتيتك مقدم الحاج وانتصب فى قولك كلما أكرمتنى أكرمتك لإضافته إلى الظرف مفيدا معنى كل وقت اكرامك إياى أكرمك ، واصطلحوا فى كلة الترديد ، وهى إما على تسميتها كلة شرط ، وليس من الشرط فى شىء وانما حاصله ترديد المبتدا قبل دخول العوامل و بعده بين خبرين أو أكثر كقولك زيد إما قائم واما قاعد واما واما وان زيدا اما قائم واما قاعد وكأن زيد اما قائما واما قاعدا وأظن زيدا إما قائما واما قاعدا ، وكقولك زيد إما أن يكون قائما واما أن يكون قاعدا ، إذ أصل الكلام بوساطة أصول النحو وعلم المعانى حال زيد اما كونه قائما واما كونه قاعدا : أى حاله إما القيام واما القعود وكقولك إما أن يكون زيد قائما واما أن يكون قاعدا ، إذ أصل الكلام الواقع اما كون زيد قائما واما كونه قاعدا : أى الواقع اما قيام زيد واما قعوده أو ترديد الخبر بين الخبر عنهما أو أكثر كقولك جاءنى امافلان وامافلان وامافلان . وجعلوا الشرط قسمين : شرط انفصال ، وهو ما أدى باما على نحو هذا الاسم إما أن يكون معربا ، واما أن يكون مبنيا . وشرط اتصال ، وهو ماعداه ، والأصحاب حين سبقونا إلى التعرض لهذا الجزء من علم المعانى أعنى علم الاستدلال ونراهم ما آلوا فيه جهدا آثرنا أن نتبعهم فى ذلك مسامحين قضاء لحق الفضل لهم :

فلو قبل مبكاها بكيت صبابة بسعدى شفيت النفس قبل التندم

ولكن بكت قبلى فهيج لى البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدم

اعلم أن الاثبات فى الشرط هو كون الاتصال والانفصال قائما فالاتصال كقولك ان أكرمتنى أكرمتك وان لم تهنى لم أهنك وان أكرمتنى لم أهنك أو ان لم تهنى أكرمتك ، والانفصال كقولك إما أن يقوم زيد واما أن يقوم عمرو واما أن لا يقوم زيد واما أن لا يقوم عمرو أو اما أن يقوم زيد واما أن لا يقوم عمرو واما أن لا يقوم زيد واما أن يقوم عمرو . وأما النفى فيه فهو سلب الاتصال أو الانفصال كقولك ليس ان أكرمتنى أهنك أو ليس اما أن يقوم زيد واما أن يقوم عمرو ، والاثبات الكلى فى الشرط هو عموم الاتصال كقولنا : كلما أكرمتنى أكرمتك أو دائما إن أكرمتنى أكرمتك ، أو عموم الانفصال كقولك دائما اما أن يكون زيد كاتبا واما أن يكون قارئا ، والنفى الكلى فيهما هو عموم الاتصال أو الانفصال على وجه يسد الطريق الى تحققهما كقولك ليس ألبتة إذا أساء زيد عفوت عنه وليس ألبتة إما أن تأتينى و إما أن آتيك ، والاثبات البعضى فيهما بخلاف الكلى كقولك : قد يكون إذا جاء زيد جاء عمرو وقد يكون زيد إما كاتبا و إما قارئا ، والنفى البعضى ليس كلما وليس دائما ، والاهمال هو اطلاق الحكم بالاتصال أو الانفصال من غير تعرض للزيادة كقولك ان قام زيد قام عمرو و إما أن يقوم زيد واما أن يقوم عمرو وليس إذا كان كذا كان كذا ، وليس إما أن يكون كذا و إما أن يكون كذا وأما أمر التناقض فيه فعلى نحو ما سبق بوضع فى مقابلة كلما كان ليس كلما كان وفى مقابلة دائما

إما و إما ليس دائما اما و إما وفى مقابلة ليس ألبتة فى المتصل وفى المنفصل قديكون . وأما العكس فله فى الشرط المتصل وجه ، وهوجعل الجزاء شرطا والشرط جزاء دون المنفصل وحكم العكس على ماسبق المثبت الكلى أوالبعضى مثبت بعضى والمنفى الكلى منفى كلى .

واعلم أن تركيب الشرط يتفاوت فتارة يكون من خبريتين نحو متى كانت الكلمة استعارة كانت مجازا مخصوصا ، وتارة من خبرية وشرطية إما متصلة نحو إن أريد بالكلمة الحقيقة فمتى استعملت لم تحتج الى قرينة ، وإما منفصلة نحو إن أريد بالكلمة الحقيقة ، فاما أن تكون حقيقة بالتصريح ، و إما أن تكون كناية ، وتارة من شرطية متصلة وخبرية ، نحو : إن كان متى كانت الاستعارة على سبيل الكناية لزمتها استعارة تخييلية كان بين هاتين الاستعارتين مزيد تعلق ، وتارة من شرطية منفصلة وخبرية نحو : إما أن تكون هذه الكلمة : إما استعارة أصلية أواستعارة تبعية ، و إما أن لاتكون استعارة أصلا ، وتارة من شرطيتين متصلتين نحو : إن كان متى كانت الكلمة مجازا كانت مسبوقة بحقيقة لم تكن مجازا أومنفصلتين نحو : إما ان يكون هذا المستعمل : إماحقيقة بالتصريح ، و إما كناية ، و إماأن يكون امامجازامرسلا ، واما استعارة ،وتارة تكون من متصلة ومنفصلة نحو : إن كان كلما كانت الكلمة مستعملة فى معناها فهى حقيقة ، فاما أن تكون الكلمة حقيقة ، و إما أن لاتكون مستعملة فى معناها ، وتارة من منفصلة ومتصلة نحو إما أن تكون أن الاستعارة إما أن تكون لغوية ، و إما أن تكون عقلية ، واماأن تكون متى كانت الاستعارة لم تكن إلالغوية ، وتارة تكون من شرطيات نحو ان كان الناطق لازمامساويا للانسان صح ان كان متى كان كلما كان هـذا انسانا فهو ناطق كان كلما كان ناطقا فهو انسان فيكون متى كان كلما لم يكن أن يكون انسانا لم يكن أن يكون ناطقا كان كلما لم يكن أن يكون ناطقا لم يكن أن يكون إنسانا فهذه عشرون جملة خبرية صارت جملة واحدة شرطية .

واعلم أن الاتصال يسمى حقيقيا متى كان بحيث يلزم من تحقق الشرط تحقق الجزاء نحو ان كانت اللفظة موضوعة للمعنى فهى كلمة وان كانت كلمة فهى موضوعة للمعنى أوان كانت اسما فهى كلمة أوان لم تكن كلمة لم تكن اسما و يسمى غير حقيقى متى لم تكن كذلك كما اذا قلت : ان كان الاسم علما فهو مرتجل كحمدان وعمران وغطفان ، وان كان العلم مرتجلا فهو غير قياسى كموظب ومكوزة ومحبب وحياة . وأما الانفصال ، فالحقيقى : هو مايراد به المنع عن الجمع وعن الخلو معا كقولك كل اسم فاما أن يكون معربا و إما أن يكون مبنيا فلاشىء من الأسماء يجمع عليه الاعراب والبناء معا أو يسلبان عنه معا . وغير حقيقى : هومايراد به المنع عن الجمع فحسب كقولك لمن يقول فى ضمير إنه منفصل مجرور : الضمير إما أن يكون منفصلا ، و إما أن يكون مجرورا تريد أن الانفصال والانجرار لا يجتمعان للضمير لا أنهما لايرتفعان عنه ، كيف والمتصل المرفوع أو المنصوب فى البين ، أو مايراد به المنع عن الخلو كقولك لهذا القائل الضمير إما أن لا يكون منفصلا و إما أن لا يكون مجرورا تريد أنه لايخلو عنهما معا ، أعنى عدم كونه منفصلا ، وعدم كونه

مجرورا لأنه بتقدير خلوه عن عدمهما معا يستلزم اتصافه بوجودهما معا لامتناع الواسطة بين وجود الشيء وعدمه فيكون منفصلا مجرورا معا ، ثم فى كلام العرب تراكيب للحمل فى غير الشرط ، إذا تأملتها وجدتها تنوب مناب الشرطيات كقولك : لا يتوب المؤمن عن الخطيئة ويدخل النار بواو الصرف ينوب هذا عن الشرطى المتصل مناب إن تاب المؤمن عن الخطيئة لم يدخل ، ومن المنفصل مناب إما أن لايتوب و إما أن يدخل النار ، وكقولك لاأخليك أوتؤدى الىّ الحق بالنصب ينوب هذا عن الشرطى المتصل مناب إن لم أخلك أديت الىّ الحق ، ومن المنفصل مناب إماأن لاتكون تخلية واماأن يكون أداء وكقولك ان شئت ليس يتوب المؤمن عن الخطيئة إلا ويدخل الجنة وفى أمثال هذه التراكيب كثرة ، فمن أحب الاطلاع عليها فليخدم علم النحو وماسبق من علم المعانى ، والقانون فى الشرطيات المتصلة أن تنزل الشرط منزلة المبتدا والجزاء منزلة الخبر ثم تركب الدليل منها على نحو ماسبق من الصور الأربع مراعيا للشروط المذكورة المصيرة للضروب الستة عشر فى كل من الأربع الى ماعرفت من الأربعة والأربعة والستة والخمسة .

وأما الشرطيات المنفصلة فليست الاخبريات على ماعرفناك من الأصل فى إما لافرق الا أن فى الخبريات فى النفى أو فى الاثبات تعين الخبر للمبتدا والمنفصلة لاتعينه وانما تجعله أحد ماتعدد اما فتركب الدليل منها على نحو تركيبه من الخبريات ، ووضع الدليل : إما أن يكون من شرطيتين متصلتين أو منفصلتين ، أو من سابقة متصلة ولاحقة منفصلة أو بالعكس فهذه أقسام أربعة ، ونحن نورد من كل واحد منها مثالا فى كل واحدة من الصور فى ضرب واحد ليقاس عليه سائر الضروب ، نقول فى الأولى من القسم الأول كلما كانت الكلمة مستعملة فى معناها كانت حقيقة بالتصريح ، وكلما كانت حقيقة بالتصريح كانت فى الاستعمال مستغنية عن قرينة فيحصل كلما كانت مستعملة فى معناها كانت فى الاستعمال مستغنية عن قرينة . ومن القسم الثانى دائما كل مزيد : إماأن يكون مزيدا للالحاق ، و إما أن يكون مزيدا لغير الالحاق ، ودائما كل مزيد للالحاق : إما أن يكون ملحقا بالرباعى و إما أن يكون ملحقا بالخماسى ، ودائما كل مزيد لغير الالحاق : إما أن يكون مزيد ثلاثى واما مزيد رباعى واما مزيد خماسى فيحصل دائما كل مزيد : إماملحق بالرباعى ، و إماملحق بالخماسى ، وأما غير ملحق : اما مزيد ثلاثى ، واما مزيد رباعى ، واما مزيد خماسى . ومن القسم الثالث كلما كانت اللفظة دالة على معنى مستقل بنفسه غير مقترن بزمان كانت اسما ، ودائما كل اسم إماأن يكون معربا ، واما أن يكون مبنيا فيحصل دائما كل لفظة دالة على معنى مستقل بنفسه غير مقترن بزمان : إماأن تكون معربة ، واماأن تكون مبنية . ومن القسم الرابع دائما إماأن يكون المعرب اسما ، و إما أن يكون فعلا مضارعا ، وكلما كان المعرب اسما كان فى الاعراب أصلا ، وكلما كان مضارعا كان فى الاعراب متطفلا فيحصل : إما أن يكون المعرب أصلا فى الاعراب . و إما أن يكون متطفلا فيه ، ونقول فى الثانية من القسم الأول كلما كانت الكلمة كناية كانت مستعملة فى معناها ومعنى معناها ، وليس ألبتة إذا كانت الكلمة مجازا أن تكون مستعملة فى معناها

ومعنى معناها فيحصل ليس البتة إذا كانت كناية أن تكون مجازا .ومن القسم الثانى كل مجاز إما أن يكون لغويا وإما أن يكون عقليا وليس ألبتة شيء من الألفاظ المهملة إما لغويا وإما عقليا فيحصل دائما لا مجاز بمهمل . ومن القسم الثالث كلما كانت الكلمة حرفا كانت مبنية وليس البتة شيء إما منصرف وإما غير منصرف مبنيا فليس ألبتة كلة هى حرف اما منصرفا وإما غيرمنصرف . ومن القسم الرابع دائما كل فعل إما ماض وإما مضارع وإما أمر ، وليس ألبتة شيء إذا كان حرفا أن يكون ماضيا أومضارعا أو أمرا فليس ألبتة فعل بحرف ، وفى الثالثة من القسم الأول كلما كانت الكلمة مستعملة فى غير معناها كانت مفتقرة الى قرينة وكلما كانت الكلمة مستعملة فى غير معناها كانت مجازا فيحصل قد يكون إذا كانت الكلمة مفتقرة الى قرينة أن تكون مجازا . ومن القسم الثانى دائما كل كلمة إما أن تكون حقيقة وإما أن تكون مجازا وكل كلمة دائما اما أن تكون اسما وإما فعلا واما حرفا يحصل : اما الحقيقة واما المجاز قد يكون اما اسما واما فعلا واما حرفا . ومن القسم الثالث كلما كانت الكلمة خماسية كانت اسما ، والكلمات الخماسية دائما اما على وزن قرطعب واما على وزن جحمرش واما على وزن سفرجل ، واما على وزن قذعمل . والاسم قد يكون اماعلى واما على واما على واما على . ومن القسم الرابع دائما كل كلة ملحقة اما ثلاثية واما رباعية وكلما كانت الكلمة ملحقة كانت مزيدة فأما الثلاثيات وأما الرباعيات قد تكون مزيدة ، وفى الرابعة من القسم الأول كلما كانت الكلمة استعارة كانت مفتقرة إلى نصب دلالة وكلما كانت الكلمة مستعملة لغير معناها روما للمبالغة فى التشبيه كانت استعارة فيحصل قد تكون إذا كانت الكلمة مفتقرة إلى نصب دلالة أن تكون مستعملة لغير معناها ، ومن القسم الثانى دائما كل حقيقة من الكلم اما أن تكون تصريحا واما أن تكون كناية ودائما اما الكلمة المستعملة فى معناها وحده واما المستعملة فى معناها ومعنى معناها تكون حقيقة فيحصل قد يكون اما التصريح واما الكناية اما استعمالا للكلمة فى معناها وحده واما فى معناها ومعنى معناها . ومن القسم الثالث كلما كان الاسم ممتنعا عن الصرف فهو فى ضرورة الشعر يصرف ودائما كل ماكان اما جمعا ليس على زنته واحد واما مؤنثا بالألف فهو ممتنع عن الصرف فيحصل قد يكون مايصرف فى ضرورة الشعر اما أن يكون جمعا ليس على زنة واحد واما أن يكون مؤنثا بالألف . ومن القسم الرابع دائما كل مبنى اما لازم البناء واما عارض البناء وكلما دخل الاسم فى الغايات كان مبنيا فيحصل قد يكون بعض مابناؤه لازم أو بناؤه عارض داخلا فى الغايات .

الفصل الثالث

من تكملة علم المعانى فى الاستدلال الذى احدى جملتيه شرطية والأخرى خبرية

تركيب الدليل فى هذا الفصل فى كل صورة من الصور الأربع لايزيد على أربعة أقسام :

وهى أن تكون السابقة خبرية واللاحقة اما متصلة واما منفصلة ، وأن تكون اللاحقة خبرية والسابقة اما متصلة واما منفصلة ، وقد عرفت جميع ذلك فاعتبر التركيبات بنفسك و إذ قد نجز الموعود فى الفصول الثلاثة من فن الاستدلال فلولا أن للأصحاب فصولا سواها يتكلمون فيها كفصل القياسات المركبة ، وفصل القياسات الاستثنائية ، وفصل قياس الخلف ، وفصل عكس القياس ، وفصل قياس الدور وغير ذلك لختمنا الكلام فى هذا الفن مؤثرين أن لاننظمها فى سلك الايراد لرجوعها اما إلى مجرد اصطلاح واما إلى فائدة قلما تخفى على ذى فطنه يتقن ماقد سبق ذكره ، ولكنا نقفو أثرهم اعتناء بايضاح مانوخوه مع التنبيه على ماهنالك من وجوه الضبط عندنا فنقول : تركيب القياسات عبارة عن تركيب دليل فيه تركيب دليل اما لسابقته واما للاحقته واما لكلتيهما وقس على هذا وأنا أذكر مثالا واحدا وهو قولنا فى دليل فيه دليل سابقته كل جسم قرين كون فى جهة معينة وكل كون حادث فكل جسم قرين حادث وكل قرين حادث حادث فكل جسم حادث وتركيب القياسات عندهم ينقسم إلى موصول وهو أن يكون الدليل المودع فى الدليل قد وصل بذكر سابقته ولاحقته ، والحاصل منهما فى المثال المذكور . والى مفصول وهو أن يكون قد فصل عنه ذكر الحاصل من جملتيه كما إذا قلت كل جسم قرين كون فى جهة معينة وكل كون فى جهة معينة حادث وكل قرين حادث حادث وكل جسم حادث ولك أن تجعل الوصل عبارة عن أن يوصل الدليل بالتصريح بجميع مالابد له منه فى استلزامه المطلوب والفصل عبارة عن ترك شىء إذا علم موقعه فنقول فى قولك هذا مساو لذاك وذاك مساو لذلك فهذا مساو لذلك انه مفصول ، وفى قولك هذا مساو لذاك وذاك مساو لذلك وكل مساو لمساو لشىء مساو لذلك الشىء فهذا مساو لذلك انه موصول وأن تقول فى قولك إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و إن كان النهار موجودا فالأعشى يبصر والشمس طالعة فالأعشى يبصر أنه مفصول وفى قولك والشمس طالعة فالنهار موجود فالأعشى يبصر أنه موصول . والقياس الاستثنائى عبارة عن الاستدلال بثبوت الملزوم على ثبوت لازمه و بنفى اللازم على انتفاء ملزومه دون مقابليهما إلا فيما إذا كان اللازم مساويا لكن ذلك لا يكون عن قوة النظم مثال الاستدلال بثبوت الملزوم على ثبوت اللازم ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فيحصل هو حيوان ومثال الاستدلال بنفى اللازم على انتفاء ملزومه إن كان انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فيحصل ليس هو بانسان وهو من الدلالات الواضحة المستلزم تكذيبها الجمع بين النقيضين استلزاما ظاهرا ، ولك أن تنزل الأول منهما منزلة الضرب الثانى من الصورة الأولى لأن قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان فى قوة كل انسان حيوان فتجعله لاحقة وتجعل قولك لكنه انسان وهو فى قوة هو انسان سابقة وتركب الدليل هكذا هو انسان وكل انسان حيوان فيحصل هو حيوان وأن تنزل الثانى منزلة الضرب الرابع من الصورة الثانية ناظما قولك لكنه ليس بحيوان فى سلك ليس هو بحيوان مركبا للدليل هكذا هو ليس بحيوان وكل انسان حيوان محصلا منه ليس هو بانسان وأما مقابلاهما فلاينتظمهما

على ماسلكنا من الطريق ضرب من ضروب الصور فتأمل . وأما قياس الخلف فقد تكرر عليك غير مرة كونه دليلا مركبا من نقيض الحاصل من الدليل المذكور ومن إحدى جملتيه لبيان بطلان النقيض بوساطة أن الدليل متى صح تركيبه وصدقت جملتاه لزمه الحق واللازم ههنا منتف فيلزم انتفاء الملزوم وإذ لا شبهة في صحة التركيب ، وفي صدق إحدى الجملتين فالمتعين للكذب إذن هي الجملة الأخرى وهي النقيض توصلا بذلك كله الى اثبات حقية الحاصل من الدليل المذكور سابقا ، والخلف إذا نظم في سلك القياسات المركبة نظم لذلك ونسميه قياس الخلف إما لأنه قياس يسوق الى حاصل ردىء وهو خلاف الحق فالخلف هو الكلام الردىء يقال سكت ألفا ونطق خلفا وإما لأنه قياس كأنه يأتي من وراء من ينكر حاصل الدليل السابق ويترك حمله بنفس الدليل فالخلف هو الوراء أيضا بناء على أن الانسان متى اتصف بالانكار لشيء وصف بأنه حوّل ظهره اليه وكذا إذا ترك العمل به وأبى قبوله قيل نبذه وراء ظهره وعليه قوله علت كلمته — فنبذوه وراء ظهورهم — أى تركوا العمل به وربما جرى على ألسن الدخلاء في هذا الفن بضم الخاء وقد جرت العادة على تسمية خلف الخلف رد الخلف الى المستقيم . وخلف الخلف هو أن تركب قياسا من نقيض الحاصل من الخلف ، ومن إحدى جملتي الدليل السابق على خلف الخلف وتحصل منه المطلوب الأصلي ، وقد أغنت عبارتي خلف الخلف مع كمال إيضاحها لمراد الأصحاب من رد الخلف الى المستقيم عن تطويلات تمس الحاجة اليها بدون هذه العبارة ، وأما عكس القياس فنظير الخلف من وجه وذلك أنه يؤخذ فيه مقابل حاصل الدليل اما بالتناقض مثل ما إذا كان كل كذا كذا فيوضع موضعه لا كل كذا كذا ، واما بالتضاد مثل ما إذا كان كل كذا كذا فيوضع موضعه لاشيء من كذا كذا ويضم إليه إحدى جملتي الدليل ليحصل مقابلة الجملة الأخرى احتيالا لمنع القياس ، وأما قياس الدور فهو أن يأخذ عكس إحدى جملتي الدليل مع الحاصل من الدليل فيركب منهما دليل مثبت للجملة الأخرى ، ويصار الى هذا في الجدل احتيالا عند ماتكون إحدى جملتي الدليل غير بينة فيغير المطلوب عن صورته اللفظية ليتوهم شيئا آخر ويقرن به عكس الجملة الأخرى من غير تغير الكمية مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك ، وقولنا كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر وقولنا كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك لكن هذا الاحتيال إنما يتمشى إذا كانت الأجزاء متعاكسة متساوية كما في المثال المضروب والذى ضربته من المثال يبين معنى تسميته قياس الدور فانظر .

[فصل] وإذ قد عثرت على القياسات ومجاريها وأحوالها وأن هنا أمورا شبيهة بالقياس فلا حرج أن نشير إليها اشارة خفيفة . منها التقسيم والسبر ، وذلك أن تجعل المبتدأ ملزوم أحد خبرين أو أخبار تحصرها ليتعين واحد من ذلك المجموع عند النفي لما عداه كما تقول زيد اما في الدار أو في المسجد أو في السوق لكنه ليس في السوق ولا في المسجد فاذن هو في الدار وأن هذا النوع

متى صح حصره وصدق نفيه أفاد اليقين . ومنها الاستقراء ، وهو انتزاع حكم كلى عن جزئيات وأنه إذا تيسرت الاحاطة بجميع الجزئيات حتى لا يشذ عنها واحد أفاد اليقين ، ومن للمستقرى بذلك ؟ . ومنها التمثيل ، وهو تعدية الحكم عن جزئى إلى آخر لمشابهة بينهما وأنه أيضا مما لا يفيد اليقين إلا إذا علم بالقطع أن وجه الشبه هو علة الحكم ولكن تسكب فيه العبرات .

[فصل] وهذا أوان أن نثنى عنان القلم إلى تحقيق ماعساك تنتظر منذ افتتحنا الكلام فى هذه التكملة أن نحققه أو علّ صبرك قد عيل له وهو أن صاحب التشبيه أو الكناية أو الاستعارة كيف يسلك فى شأن متوخاه مسلك صاحب الاستدلال وأنى يعشو أحدهما إلى نار الآخر والجد وتحقيق المرام مئنة هذا والهزل وتلفيق الكلام مظنة هذا فنقول وبالله الحول والقوة : أليس قد تلى عليك صور الاستدلال أربع لامزيد عليهن وأن الأولى هى التى تستبد بالنفس وأن ماعداها تستمد منها بالارتداد اليها فقل لى إن كانت التلاوة أفادت شيئا هل هو غير المصير الى ضروب أربعة بل إلى اثنين محصولهما إذا أنت وفيت النظر إلى المطلوب حقه إلزام شىء يستلزم شيئا فيتوصل بذلك إلى الاثبات أو يعاند شيئا فيتوصل بذلك الى النفى ما أظنك ان صدق الظن يجول فى ضميرك حائل سواه ثم إذا كان حاصل الاستدلال عند رفع الحجب هو ما أنت تشاهد بنور البصيرة فوحقك إذا شبهت قائلا خدها وردة تصنع شيئا سوى أن تلزم الخد ماتعرفه يستلزم الحمرة الصافية فيتوصل بذلك إلى وصف الخد بها أو هل إذا كنيت قائلا فلان جم الرماد تثبت شيئا غير أن تثبت لفلان كثرة الرماد المستتبعة للقرى توصلا بذلك إلى اتصاف فلان بالمضيافية عند سامعك أو هل إذا استعرت قائلا فى الحمام أسد تريد أن تبرز من هو فى الحمام فى معرض من سداه ولحمته شدة البطش وجراءة المقدم مع كمال الهيبة فاعلا ذلك ليتسم فلان بهاتيك السمات أو هل تسلك إذا رمت سلب ماتقدم فقلت خدها باذنجانة سوداء أو قلت قدر فلان بيضاء أو قلت فى الحمام فراشة مسلكا غير إلزام المعاند بدل المستلزم لتتخذ ذريعة إلى السلب هنالك أرأيت والحال هذا أن ألقى اليك زمام الحكم أتجدك لا تستحى أن تحكم بغير ماحكمنا نحن أو تهجس فى ضميرك أنى يعشو صاحب التشبيه أو الكناية أو الاستعارة إلى نار المستدل ما أبعد التمييز بمجرده أن يسوغ ذلك فضلا أن يسوغه العقل الكامل والله المستعان ، هذا وكم ترى المستدل يتفنن فيسلك تارة طريق التصريح فيتمم الدلالة وأخرى طريق الكناية إذا مهر مثل ماتقول للخصم ان صدق ماقلت استلزم كذا واللازم منتف ولا تزيد فتقول وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم فلزم منه كذب قولك ، وهل فصل القياسات ووصلها يشم غير هذا ، وأما بعد فللمحصلين فيما نحن بصدده أشياء تسلك فيما بينهم فلنورد طرفا منها لمجرد التنبيه على نوعها من ذلك أن تعريف الدليل ممتنع لأن العلم بتركيب الدليل ان كان بالضرورة امتنع تعريفه وإن كان بالدليل لزم اما الدور واما التسلسل وهما باطلان ولا شىء سوى الضرورة والاستدلال ، فيجاب عنه بأنا لانعرف تركيب الدليل ، وإنما ننبه عليه من له فى ظننا استعداد التنبه فان لم يتنبه محوناه عن دفتر الخاطبين ولا شبهة فى تفاوت النفوس لادراك العلوم ، ومن ذلك أن الاكتساب بالدليل ممتنع فان إفادته للعلم

إن كانت بالضرورة لزم منه الاشتراك فى العلم ، فالدليل اشتراك العلم بما يفيد واللازم كما هو غير خاف منتف فيجاب عن ذلك بأنه تشكيك فيما يعلم كل أحد بالضرورة أن ليس كل علم ضروريا فيعترض عليه بأن تصحيح ذلك فى حيز التعارض لكونه مشككا أيضا فى إحدى الضرورات التآلف عنها السؤال . فيجاب عن الاعتراض بأن التعارض ، إن كان أورثكم شكا فى ضرورات سؤالكم فالاعتراض مقدوح فيه فلا يستحق الجواب ، و إن كان لم يورث فهو اعتراف منكم بكون ضرورتنا قائمة فلا حاجة بنا الى الجواب ، فيقدح فى الجواب بأن التعارض إذا أورث تشكيكا لنا أوجب مثله لكم فيصار فى دفع القدح الى أنه تمسك منكم بالدليل وأنه تناقض ، و إنما أخرت هذا ولك أن تقدمه ليقرع سمعك ماقد سبقه ، ومن ذلك أن الا كتساب بالدليل ان قيل به لزم فى كل من هو عاقل جال أو جال أو نظيرهما إذا نظروا أن يحصل لهم من العلوم العقلية ماقد تفرد به الأفراد لكون النظر فى نفسه ممكنا و إلا لزم الجبر وكون أجزاء الدليل فى ذهن كل أحد لامتناع القول باكتسابها على ماسبق فى باب الحد وكون صحة تركيب الدليل وفساده غير مكتسبين تفاديا عن المحذورين الدور والتسلسل وكون الصادر علما مستغنيا عن الا كتساب للتفادى عن المحذورين ، ثم ان هذا اللازم معلوم الانتفاء لكل منصف ذى بصيرة فيقال إن سلم لكم ماذكرتموه فى توجيه ما ألزمتم فهو ألزم لكم فيما إذا كانت العلوم عن آخرها مبرأة عن الا كتساب ، وهذا النوع الذى قد أردنا التنبيه عليه هو فوائد لأن أخذنا بك فى شعبها وانها لربما ضربت بعروقها إلى علوم لست من عالمها لتهيمن فى أودية الحيرة خاسرا أكثر مما كنت قد ربحت فالرأى الرصين الترك عن آخرها ، ولنتكلم فى فصل كنا أخرناه لهذا الموضع وهو بيان حال المستثنى منه فى كونه حقيقة أومجازا فنقول : ان أصحابنا فى علم النحو حيث يصفون الاستثناء بأنه اخراج الشىء عن حكم دخل فيه غيره و يعنون أن ذلك الاخراج يكون بكلمات مخصوصة يعينونها وانك لتعلم أن اخراج ماليس بداخل غير صحيح فيظهر لك من هذا أن حق المستثنى عندهم كونه داخلا فى حكم المستثنى منه وأن قولهم لفلان على عشرة دراهم إلا واحدا يستدعى دخول الواحد فى حكم العشرة قبل إلا لكن دخول الواحد فى حكم العشرة متى قدر من قبل المتكلم نقض آخر الكلام أوله كما يشهد له الحال ، وقد سبق الكلام فى التناقض فيلزم تقديره من قبل السامع وأن يكون استعمال المتكلم للعشرة مجازا فى التسعة وأن يكون إلا واحدا قرينة المجاز و يفرع على اعتبار الدخول كون الاستثناء متصلا مثل جاءنى اخوتك إلا الأكبر أوقومك الا زيدا منهم أصلا دون كونه منقطعا مثل جاءنى القوم الا حمارا وكون كون دخول المستثنى فى حكم المستثنى منه واجبا مثل ماسبق أصلا دون مالا يكون واجبا مثل قولك اضرب قوما الا عمرا اذ لا يخفى أن دخول عمرو فى حكم الضرب لايجب وجوب دخول الواحد فى العشرة أو الأكبر أو زيد فى اخوتك وقومك و يفرع على اعتبار المجاز كون كون المستثنى أقل من المستثنى منه الباقى بعد الاستثناء مثل الأمثلة المذكورة أصلا نحو لفلان على عشرة الا تسعة لكون الدخول الذى هو سبب الاستثناء مراعى فى الأول وكون الدخول المراعى

مع الوجوب أظهر منه عند عدم الوجوب فى الثانى وكون تنزيل الأكثر منزلة الكل الذى هو الطريق إلى المجاز فيما نحن فيه أدخل فى المناسبة من تنزيل الأقل منزلة الكل فى الثالث . وأما المصير إلى فروع هذه الأصول عند البلغاء ، فمن باب الإخراج لاعلى مقتضى الظاهر بتنزيلها منزلة أصولها بوساطة جهة من جهات البلاغة . قال تعالى — وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس — وقال — مالهم به من علم إلا اتباع الظن — بناء على التغليب فيهما . وقال تعالى — يوم لاينفع مال ولابنون إلامن أتى الله بقلب سليم — بتقدير حذف المضاف ، وهو إلا سلامة من أتى الله مدلولا عليه بقرائن الكلام منزلة السلامة المضافة منزلة المال والبنين بطريق قولهم عتاب فلان السيف وأنيسه الاصداء ، وقوله : * وأعتبوا بالصيلم * ولك أن تحمل قوله — يوم لاينفع مال ولابنون — على معنى لاينفع شىء ماجمل قولك لاينفع زيد ولاعمرو على معنى لاينفع إنسان ما ويكون من منصوب المحل . وقال القائل :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

على معنى أنيسها اليعافير ، والعيس : أى أنيسها ليسوا إلا إياها . وقال :

وقفت فيها أصيلا لا أسائلها أعيت جوابا ومابالربع من أحد

لاأوادى . أراد ان كان الآدى يعد أحدا فلاأحد فيه بها إلاهو ، وكذا فى الفرعين الآخرين فتأملهما فقد اطلعت على جهات البلاغات فلا تقل اضرب قوما إلاعمرا إلالاظهار كال الابقاء على عمرو ، فان المبقى على الشىء ينزل البعيد من احتمال ضرره منزلة أقربها ، أولوجه آخر مناسب مستلزم لإيجاب الدخول فى باب البلاغة ، ولاتنس قولى فى باب البلاغة ، وكذا لاتقل لفلان على ألف الاتسعمائة وتسعة وتسعين إلااذا أردت تنزل ذلك الواحد منزلة الألف لجهة من الجهات الخطابية وقد عرفتها ولامتناع كون الشىء غير نفسه لاتصحح استثناء الكل من الكل فلا تقل لفلان على ثلاثة دراهم إلا ثلاثة ، ولكن أردف الثانى مايخرجه عن المساواة فقل إن شئت لفلان على ثلاثة دراهم الاثلاثة الا اثنين الا أربعة الاواحدا فليلزم درهمان لنزول على ثلاثة الا ثلاثة الا اثنين منزلة لفلان على أربعة لوقوع الاثنين فى درجة الاثبات لكونهما مستثنيين عن ثلاثة هى فى درجة النفى لكونها فى محل الاستثناء عن ثلاثة مثبتة وان كان تحقيق استثنائها عندك موقوفا على تبين مقدار خروجها عن المساواة للمستثنى منه ولزوم الاثنين من قولك على أربعة الا أربعة الاواحدا بالطريق المذكور فى اثبات الأربعة ولفلان على ثلاثة الا ثلاثة الا ثلاثة الا ثلاثة الاواحدا فليلزم الثلاثة لوجوب الواحد الواقع فى درجة الاثبات ، ووجوب واحد آخر من الثلاثة الثالثة عن الواحد وآخر ثالث من الثلاثة الخامسة عنه ، وهى الثلاثة الأولى ولفلان على ثلاثة دراهم الاثلاثة الاواحدا الااثنين الاثلاثة الااثنين ، فليلزم واحد لاسقاط الاثنين الآخرين من الثلاثة التى فيها الواقعة فى درجة الاثبات واخراج الواحد الباقى منها بعد الاسقاط من الاثنين قبله الساقطين و إسقاط الواحد

الباقى منهما من الواحد قبله المجتمع من الواحد الباقى من الثلاثة الأولى المسقط عنها الاثنان الباقيان من الثلاثة المسقطة المخرج عنها الواحد بالاثبات ولهلان علىّ عشرة الاتسعة الاثمانية الاسبعة الاستة الاخمسة الاأربعة الاثلاثة الا اثنين الاواحد الااثنين الا ثلاثة الا أربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الاتسعة فيلزم واحد ، لأنك إذاقلت علىّ عشرة إلا تسعة لزم واحد ثم قلت إلا ثمانية صار اللازم تسعة ثم إذاقلت إلاسبعة بقى اللازم اثنين ثم إذا قلت الاستة صار اللازم ثمانيــة ثم اذا قلت الاخمسة بقى اللازم ثلاثة ثم اذا قلت الاأربعة صار اللازم سبعة ثم اذاقلت الاثلاثة بقى اللازم أربعة ثم اذا قلت الاثنين صار اللازم ستة ثم اذاقلت الاواحدا بقى اللازم خمسة ثم اذاقلت الااثنين صار اللازم سبعة ثم اذاقلت الاثلاثة بقى اللازم أربعة ثم اذاقلت الا أربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت إلاخمسة بقى اللازم ثلاثة ثم إذا قلت إلاستة صار اللازم تسعة ثم إذا قلت إلاسبعة بقى اللازم اثنين ثم إذا قلت إلا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقى اللازم واحدا هذا . ثم اذا فرقت بين الا للاستثناء و بينها للوصف بمعنى غير مثل ماإذا قلت لفلان علىّ ثلاثة دراهم الااثنان بالرفع لزمت الثلاثة واذاقلت ما علىّ لفلان ثلاثة دراهم الااثنان احتمل من حيث أصول النحو أن لايلزمه شىء اذاحمل الرفع على الوصف ، واحتمل أن يلزمه اثنان اذاحمل الرفع على البدل ، وعلى هذا فقس تستخرج ماشئت من فتاوى ذات لطف ودقة باذن الله تعالى .

فصـــــل

واذ قد أفضى بنا القلم الى هذا الحد من علمى المعانى والبيان ، وما أظنك يشتبه عليك وأنك منذ وفقنا لتحريك القلم فيهما لتشاهد ماتشاهد أناماسطرنا ماسطرنا إلاوجلّ الغرض توخى إيقاظك مما أنت فيه من رقدة غباك عن ضروب افتنانات فى النسج لحبير الكلام على منوال الفصاحة وابداع وشيه بتصاوير عن كمال التأنق فى ذلك اشدادا والجاما ، عسى إن استيقظت أن يضرب لك بسهم ، حيث ينصّ الاعجاز للبصيرة تليله ، ويقص على المذاق دقيقه وجليله ، فتنخرط فى سلك المقول عنهم فى حق كلام ربّ العزة : ان له لحلاوة ، وان عليه لطلاوة ، وان أسفله لمغدق ، وان أعلاه لمثمر ، وإنه يعلو ومايعلى ، وماهو بكلام البشر فتستغنى بذلك عن قرع باب الاستدلال ، وأن لاتتجاذبك أيدى الاحتمالات فى وجه الاعجاز ، فلنقصص عليك ماعليه المتحرفون عن هذا المقام .

اعلم أن قارعى باب الاستدلال بعد الاتفاق على أنه معجز مختلفون فى وجه الاعجاز ، فمنهم من يقول وجه الاعجاز هوأنه عز سلطانه صرف المتحدين لمعارضة القرآن عن الاتيان بمثله بمشيئته لأنها لم تكن مقدورا عليها فيمابينهم فى نفس الأمر ، لكن لازم هذا القول كون المصروفين عن الاتيان بالمعارضة على التعجب من تعذر المعارضة لامن نظم القرآن مثله اذا قال لك مدع شيئا حجتى فى دعواى هذا أنى أضع الساعة يدى على نحرى ويتعذر ذلك عليك ووجدت حجته صادقة فان التعجب فى ذلك يكون منصرفا إلى تعذر وضع يدك على النحر لاالى وضع المدعى يده

على نحوه واللازم كما ليس بخفى منتف ، ومنهم من يقول وجه اعجاز القرآن وروده على أسلوب مبتدإ مباين لأساليب كلامهم فى خطبهم وأشعارهم ، لاسيما فى مطالع السور ومقاطع الآى مثل يؤمنون يعملون ، لكن ابتداء أسلوب لو كان يستلزم تعذر الاتيان بالمثل لاستلزم ابتداء أسلوب الخطبة أو الشعر اذ لاشبهة فى أنهما مبتدآت تعذر الاتيان بالمثل واللازم كما ترى منتف ، ومنهم من يقول وجه اعجازه سلامته عن التناقض لكنه يستلزم كون كل كلام اذا سلم من التناقض و بلغ مقدار سورة من السور أن يعدّ معارضة واللازم بالاجماع منتف ، ومنهم من يقول وجه الاعجاز الاشتمال على الغيوب لكنه يستلزم قصر التحدى على السور المشتملة على الغيوب دون ماسواها واللازم بالاجماع أيضا منتف ، فهذه أقوال أربعة يخمسها مايجده أصحاب الذوق من أن وجه الاعجاز هو أمر من جنس البلاغة والفصاحة ، ولا طريق لك إلى هذا الخامس إلا طول خدمة هذين العلمين بعد فضل إلهى من هبة يهبها بحكمته من يشاء ، وهى النفس المستعدة لذلك ، فكل ميسر لما خلق له ، ولا استبعاد فى إنكار هذا الوجه ممن ليس معه مايطلع عليه ، فلكم سحبنا الذيل فى إنكاره ثم ضممنا الذيل ماإن ننكره ، فلله الشكر على جزيل ما أولى ، وله الحمد فى الآخرة والأولى .

فصــــــل

هذا وحين نرى الجهل قد أعمى جماعات عن علوّ شأن التنزيل حتى تعكسوا فى ضلالات اعتقدوها لجهلهم مطاعن قامت على صحتها الأدلة ، فما ديدن الجهال إلا كذلك يقيمون مانصّ لديه الجهل تليله مقام ماقص عليه العقل دليله ، فلئن لم يحرك هاهنا القلم ليقفن المبتغى بين منزلى حصول وفوات ، وكأنى بعقلى هذا أسمعه ينشدنى :

فإيه أبا الشداد ان وراءنا أحاديث تروى بعدنا فى المعاشر

يدعونى بذلك الى تتمة الغرض من علمى المعانى والبيان فى تحصيل ماقداعترض مطلوبا كما ترى فها نحن لدعوته مجيبين باملاء ما يستمليه المقام فى فصلين يذكر فى أحدهما مايتعلق بالنظم توخيا لتكميل علم الأدب وهو اتباع علم المنثور علم المنظوم وتفصيلا لشبه تمسك بها من جهته ثم يذكر فى الثانى دفع المطاعن فاعلين ذلك تحقيقا لظن نظنه أنك منا طامع فى أن نسوق اليك الكلام على هذا الوجه ، وان أحببت سبب الظن فاصخ أليس متى جاء دافع وهى مفصلة عندك كان أجلب لثلج الصدر منك إذا جاء وهى مجملة ، وهل إذا فضل المتكلم العالم بمداخل الفلسفة ومخارجها على المتكلم الجاهل بذلك فضل عليه بغير هذا لاأسىء بك الظن ، فأعدك عن تحقق ذلك على ريبة فقل لى وقد ألفت أن أكون المتطلب لك من المقامين أفضلهما ، وشبه الجهلة فيما نحن بصدده مختلفة ، فمن عائدة إلى علم الصرف ، ومن عائدة إلى علم النحو ، ومن عائدة إلى علم المعانى والبيان ومرجع ذلك كله إلى علم المنثور ، وقد ضمن اطلاعك كتابنا هذا على تفاصيل الكلام هناك ،

ومن عائدة إلى علم المنظوم وهو علم الشعر ، ونحن إلى الآن ما قضضنا عن التعرض له الخيام ، أفلايورثنا ذا أن نظنك تنزع إلى المألوف وأنك بتلك الطماعية موصوف ، وهذا أوان أن نسوق اليك الحديث .

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الأول

من تتمة الغرض من علم المعانى

وهو الكلام فى الشعر وفيه ثلاثة فصول : أحدها فى بيان المراد من الشعر ، والثانى فيما يخصه لكونه شعرا وهو الكلام فى الوزن ، وثالثها فيما يتبع ذلك على أقرب القولين فيه كما نطلعك على ذلك وهو الكلام فى القافية .

الفصل الأول فى بيان المراد من الشعر

قيل الشعر عبارة عن كلام موزون مقفى وألغى بعضهم لفظ المقفى وقال : ان التقفية وهى القصد إلى القافية ورعايتها لاتلازم الشعر لكونه شعرا ، بل لأمر عارض ككونه مصرّعا أو قطعة أو قصيدة أو لاقتراح مقترح وإلا فليس للتقفية معنى غير انتهاء الموزون ، وأنه أمر لابد منه جار من الموزون مجرى كونه مسموعا ومؤلفا وغير ذلك مما حقه ترك التعرض ولقد صدق . ومن اعتبر المقفى قال : الموزون قد يقع وصفا للكلام إذا سلم عن عيبى قصور وتطويل فلابد من ذكر التقفية تفرقة ، لكن وصف الكلام بالوزن للغرض المذكور لايطلق ، وأقام بعضهم مقام الكلام اللفظ الدال على المعنى ولا بد لمن يتكلم بأصول النحو من ذلك مع زيادة ، وهى أن تكون الدلالة بوساطة الوضع على مايذكر فى حد الكلمة والالازم إذاقلت مثلا :

ألاان رأى الأشعرى أبى الحسن ومتبعيه فى القبيح وفى الحسن
وان كان منسوبا إلى الجهل عن قلى لرأى حقيق بالتأمل فاعلمن

أن لايعد البيت الأول شعرا لكونه غير كلام بأصول النحو مع كونه شعرا من غير شبهة ولا الثانى وحده . ثم اختلف فيه فعند جماعة أن لابد فيه من أن يكون وزنه لتعمد صاحبه إياه ، والمراد بتعمد الوزن هو أن يقصد الوزن ابتداء ثم يتكلم مراعيا جانبه لا أن يقصد المتكلم المعنى وتأديته بكلمات لائقة من حيث الفصاحة فى تركيب لتلك الكلمات توجبه البلاغة ، فيستتبع ذلك كون الكلام موزونا ، أو أن يقصد المعنى ويتكلم بحكم العادة على مجرى كلام الأوساط فيتفق أن يأتى موزونا ، وعند آخرين أن ذاك ليس بواجب لكن يلزمه أن يعد كل لافظ فى الدنيا شاعرا إذ مامن لافظ إن تتبعت إلا وجدت فى ألفاظه ما يكون على الوزن ، أو ماترى إذا قيل للباذنجانى بكم تبيع ألف

بالذنجانة فقال أبيعها بعشرة عدليات كيف تجد القولين على الوزن ، أو إذا قيل لنجار هل تم ذلك الكرسي فقال نعم فرغت منه يوم الجمعة كيف تجد الأول فى الأوزان والثانى أيضا ، وعلى هذا إذا قيل لجماعة من جاء كم يوم الأحد فقالوا زيد بن عمرو بن أسد ، وتسمية كلٌ لافظ شاعرا مما لا يرتكبه عاقل عنده إنصاف ، فالصحيح هو الرأى الأول . لا يقال فيلزم أن يجوز فيمن قال قصيدة أوقطعة أن لا يسمى شاعرا بناء على تجويز أن لا يكون تعمد ذلك وامتناعه ظاهر فالجواب هو أن العقل يصحح الاتفاق فى القليل دون الكثير والافسد عليك الاسلام فى مواضع فلا تمار ، والمروى عن النبى عليه الصلاة والسلام أنه قال « من قال ثلاثة أبيات فهو شاعر » شاهد صدق لما ذكرنا لافادته أنه يمتنع تجويز عدم التعمد بالأبيات الثلاثة فلابد من كونها شعرا ومن كون قائلها شاعرا من تعمد دون قائل الأقل ، فالشعر إذن هو القول الموزون وزنا عن تعمد ، وأرى أن شيخنا الحاتمى ، ذلك الإمام فى أنواع من الغرر الذى لم يسمع بمثله فى الأولين ولن يسمع به فى الآخرين ، كساه الله حلل الرضوان ، وأسكنه حلل الروح والريحان ، كان يرى هذا الرأى ، والرأى الأول حقه إذا سمى شعرا أن يسمى مجازا لمشابهته الشعر فى الوزن ، ومذهب الإمام أبى اسحاق الزجاج فى الشعر هو أن لابد من أن يكون الوزن من الأوزان التى عليها أشعار العرب وإلا فلا يكون شعرا ولا أدرى أحدا تبعه فى مذهبه هذا .

الفصل الثانى : فى تتبع الأوزان

اعلم أن النوع الباحث عن هذا القبيل يسمى علم العروض ، وما أهم السلف فيه إلا تتبع الأوزان التى عليها أشعار العرب ، فلا يظنن أحد الفضول عندهم فى الباب من ضم زيادة على ماحصروه ليست فى كلام العرب فضلا على الامام الخليل بن أحمد ، ذلك البحر الزاخر مخترع هذا النوع ، وعلى الأئمة المغترفين منه من العلماء المتقدمين به فى ذلك رضوان الله عليهم أجمعين ، وإلا فمن أنبأهم لم يكونوا يرون الزيادة على التى حصروها من حيث الوزن مستقيمة والزيادة عليها تنادى بأرفع صوت :

لقد وجدت مكان القول ذا سعة   فان وجدت لسانا قائلا فقل

لا للطبع المستقيم أن يزيد عليها شيئا ، ولا حاكم فى هذه الصناعة إلا استقامة الطبع وتفاوت الطباع فى شأنها معلوم ، وهى المعلم الأول المستغنى عن التعلم ، فاعرف وإياك ان نقل اليك وزن منسوب إلى العرب لا تراه فى الحصر أن تعد فواته قصورا فى المخترع فلعله تعمد اهماله لجهة من الجهات أو أىّ نقيصة فى أن يفوته شىء هو فى زاوية من زوايا النقل لا زوايا العقل ، على أنه إن عد قصورا كان العيب فيه لمقدمى عهده حيث لم يهيئوا لامام مثله مايتم له المطلوب من مجرد نقل الرواة ومجرد الاستظهار بذلك ، اللهم صبرا .

فصـــل

و إذ قد وقفت على هذا فاعلم أن أوزان أشعار العرب بوساطة الاستقراء لمختلفاتها ترجع عند الخليل بن أحمد رحمه الله بحكم المناسبات المعتبرة على وجهها فى الضبط والتجنب عن الانتشار إلى خمسة عشر أصلا يسميها بحورا ، وتلك البحور ترجع إلى خمس دوائر تنتظم حركات وسكنات معدودة انتظاما فتضبط فى حروف تنظم تسمى تلك الضوابط أصول الأفاعيل ، وهى ثمانية فى اللفظ اثنان منها خماسيان فعولن فاعلن ، وستة سباعية مفاعيلن فاعلاتن مستفعلن مفاعلتن متفاعلن مفعولات إلا أن اعتبارها على مقتضى الصناعة يصيرها عشرة بضم اثنتان اليها وهما مس تفع لن بقطع تفع عن طرفيه فى موضعين وفاع لاتن بقطع فاع عما بعده فى موضع ، ومساق الحديث يطلعك على ذلك باذن الله تعالى ، وتركيبات هذه الأفاعيل تصور من خمسة أنواع أو أربعة : أحدها حرفان ثانيهما ساكن وأنه يسمى سببا خفيفا . وثانيها حرفان متحركان يعقبهما ساكن وأنه يسمى وتدا مجموعا . وثالثها حرفان متحركان يتوسطهما ساكن وأنه يسمى وتدا مفروقا . ورابعها ثلاثة أحرف متحركات على التوالى يعقبهن ساكن وأنه يسمى فاصلة صغرى ، وخامسها متحركان لا يعقبهما ساكن كالنصف . الأول من الفاصلة الصغرى وأنه يسمى سببا ثقيلا ، ولذلك كثيرا مايقال فيها إنها مركبة من سببين ثقيل وخفيف ، فيعد فعولن مركبا من وتد مجموع وسبب خفيف بعده وفاعلن بالعكس ويعد مفاعيلن مركبا من وتد مجموع قبل سببين خفيفين وفاعلاتن منه بينهما ومستفعلن منه بعدهما ، ومفاعلتن منه ومن فاصلة صغرى بعده ومتفاعلن بالعكس ويعد مفعولات من وتد مفروق بعد سببين خفيفين ومس تفع لن فى الخفيف وفى المجتث منه بينهما وفاع لاتن فى المضارع منه قبلهما ، ثم يقع فى تعريفات الأفاعيل مايجمع أربعة أحرف متحركات على التوالى يعقبهن ساكن ، فذاك يسمى فاصلة كبرى وقد يذهب فيه إلى أنها مركبة من سبب ثقيل ووتد مجموع ، لكن الوقوف على الصناعة يأباه ، وعسى أن تهتدى بذلك فى أثناء مايتلى عليك ، ولن يقف على لطائف مااعتبره الامام الخليل بن أحمد قدس الله روحه فى هذا النوع إلا ذو طبع سليم ، وهو ماهر فى استخراج علم الصرف ، ولتلك الدوائر الخمس أسام وترتيب فى الايراد ، فدائرة تسمى مختلفة لاختلاف مافيها من الضابط خماسيا وسباعيا ويفتتح بذكرها وهى هذه :

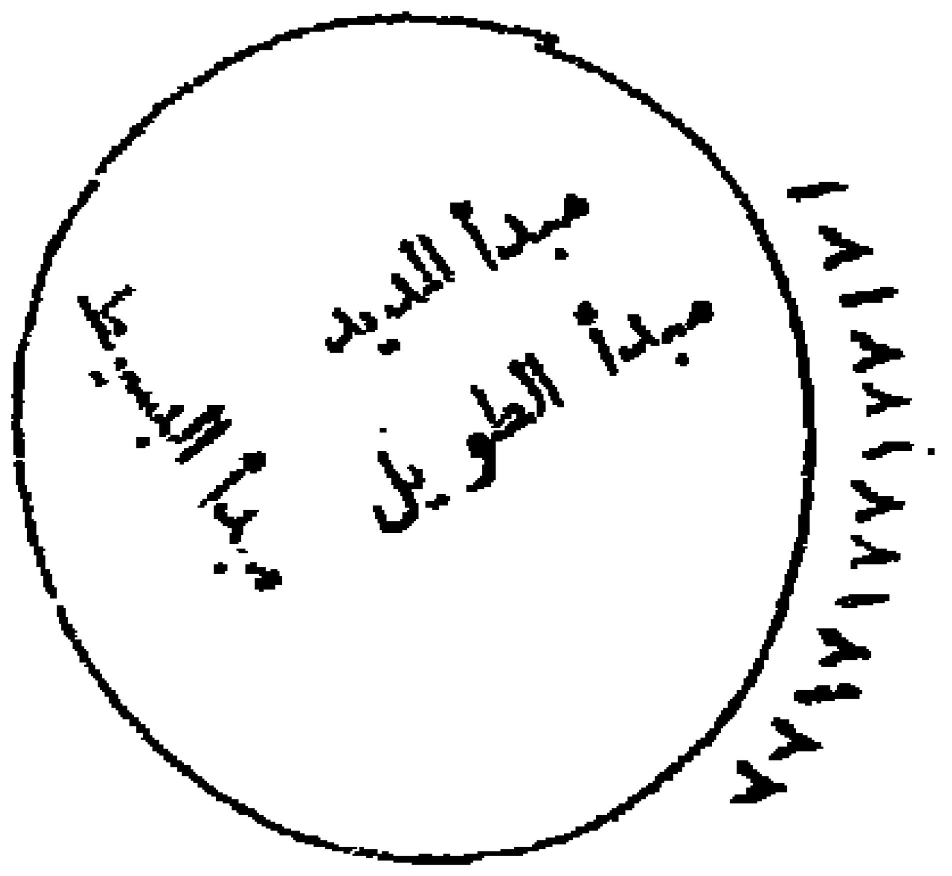

الميم علامة المتحرك والألف علامة الساكن يتم أصل البيت بدورها أربع مرات وأنها تتضمن من البحور المستقرأة ثلاثة أساميها : طويل مديد بسيط و يسقرفيها بالطويل و يتلوه الباقيان على ترتيب الدائرة ، ومبدأ الطويل منها حيث ينظم للضبط فعولن مفاعيلن ،ومبدأ المديد من حيث ينظم للضبط فاعلاتن فاعلن ، ومبدأ البسيط من حيث ينظم مستفعلن فاعلن ، ودائرة تسمى مؤتلفة و يثنى بها وهي هذه :

تتم أصل البيت بدورها ست مرات وأنها تتضمن بحرين : يسمى أحدهما الوافر و يفتتح به فيها وضابطه مفاعلاتن و يتلوه الثاني و يسمى الكامل وضابطه متفاعلن وسميت مؤتلفة لعدم الاختلاف في ضابطي البحرين . ودائرة تسمى مجتلبة و يثلث بها وهي هذه :

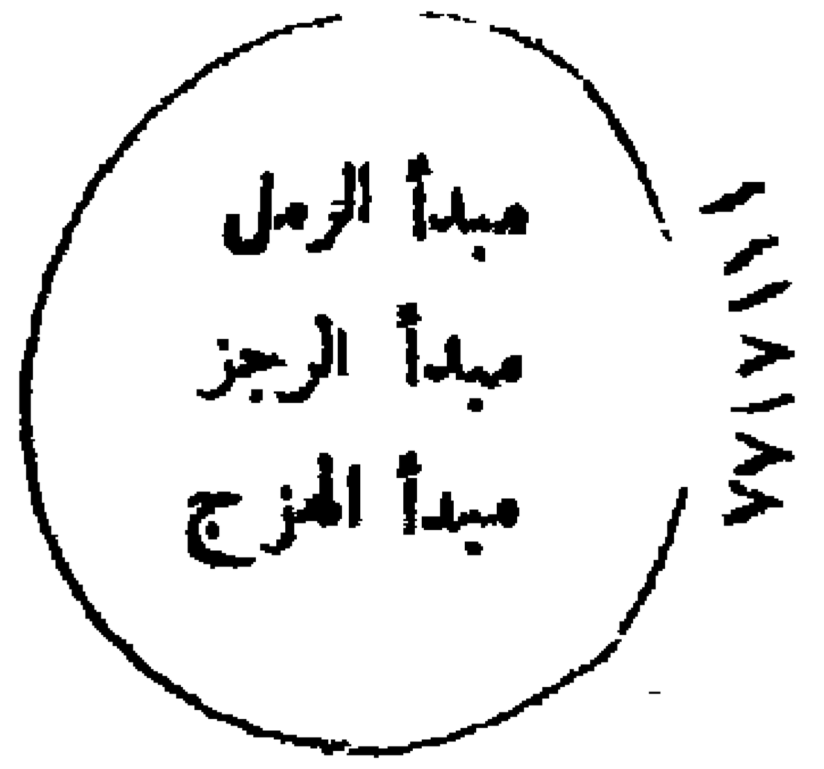

تتمم أصل البيت بست دورات وأنها تتضمن ثلاثة أبحر أساميها : هزج، رجز ، رمل ، و يبدأ بالهزج فيها من حيث ينظم مفاعيلن و يثنى بالرجز من حيث ينظم مستفعلن و يثلث بالرمل من حيث ينظم فاعلاتن على مقتضى ترتيب الدائرة وسميت مجتلبة لاجتلابها الأجزاء من الدائرة الأولى . ودائرة تسمى مشتبهة ومساق الحديث يطلعك على معنى اشتباهها تذكر رابعة ، وهي هذه :

تم أصل البيت بدورتين وأنها تتضمن ستة أبحر أساميها سريع منسرح خفيف مضارع مقتضب مجتث ويقدم السريع فيها ويتلوه البواقى على الترتيب ومبدأ السريع منها من حيث ينظم مستفعلن مستفعلن مفعولات ، ومبدأ المنسرح من حيث ينظم مستفعلن مفعولات مستفعلن ومبدأ الخفيف من حيث ينظم فاعلاتن مس تفع لن فاعلاتن بقطع تفع عن طرفيها وان اشتبه بمستفعلن المتصل لفظا ، ومبدأ المضارع من حيث ينظم مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن بقطع فاع عما بعدها وان اشتبه بفاعلاتن المتصل لفظا ، ومبدأ المقتضب من حيث ينظم مفعولات مستفعلن ومبدأ المجتث من حيث ينظم مس تفع لن فاعلاتن فاعلاتن بقطع تفع عن الطرفين . ودائرة نختم بها تسمى منفردة فيها بحر واحد يسمى المتقارب تم أصل البيت بثمانى دورات وهى هذه :

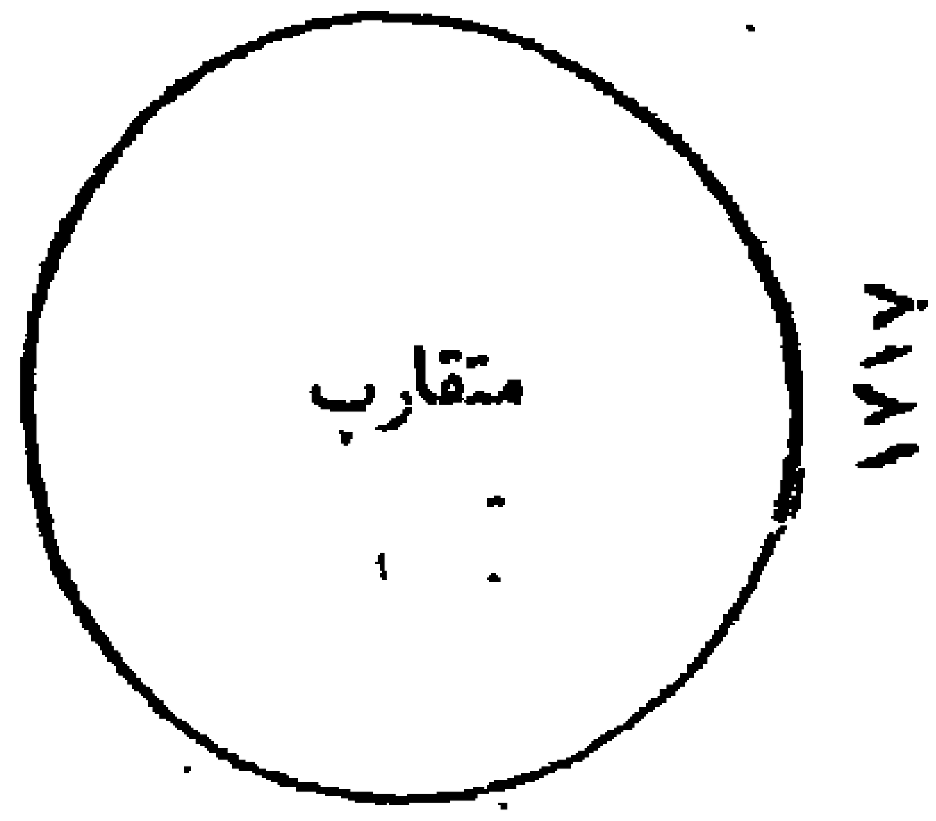

وضابطه فعولن . ونحن إذا فرغنا عن الكلام فى هذا الفن نذكر الحاصل على ترتيب الدوائر على ما رتبت عليه وعلى الابتداء فيها من البحور بما ابتدأ به ان شاء الله الا أن هذا الفن لكثرة ما اخترع فيه من الألقاب وأنشئ فيه من الأوضاع يتصور الكلام فيه من جنس التكلم بلغة مخترعة فلا بد من الايقاف على مخترعاته أولا ثم من التكلم به ثانيا .

اعلم أن ما يوزن من الشعر بأصول الأفاعيل وفروعها التى ستأتيك تسمى أجزاء الشعر وأتم عدد أجزاء البيت ثمانية مثل :

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وأنه يسمى مثمنا وخط العروض هو ماترى يثبت للملفوظ به ويفك المدغم ولا يثبت مالا يدخل في اللفظ و ينزل إلى ستة و يسمى مسدسا و إلى أربعة و يسمى مربعا والى ثلاثة و يسمى مثلثا والى اثنين عند الخليل ومن تابعه وأنه يسمى مثنى والى واحد عند أبي اسحق الزجاج فيوحد ، وقد روى بيت على خمسة أجزاء جاء نادرا لخفيس ولم يأت مسبع ، ثم ان الأجزاء تنصف في المثمن والمسدس والمربع نصفين و يسميان مصراعى البيت ثم الجزأ الأوّل من المصراع الأوّل يسمى صدرا والآخر منه عروضا والأوّل من المصراع الثاني ابتداء ، والآخر منه ضربا وعجزا ، وماعدا ماذكر في المثمن والمسدس يسمى حشوا ولا حشو للمربع . وأما المثلث فمنهم من ينزله منزلة المصراع الأوّل في تسمية أجزائه فيسمى أولها صدرا وثانيها حشوا وثالثها عروضا . ومنهم من ينزله منزلة المصراع الثاني فيسمى الأوّل ابتداء والثالث ضربا ، وكذا المثنى في تسمية جزأيه ولا حشو له وقياس الموحد أن يختلف في تسميته عروضا وضربا بحسب الرأيين والمسدس متى كان أصله التثمين سمى مجزوا لذهاب جزء من كل واحد من مصراعيه ومربعوا المثمن على الأقرب في ظاهر الصناعة كما ستقف عليه ، وأما المربع والمثلث والمثنى فراجعة الى المسدسات فالمربع مسمى بالمجزو والمثلث بالمشطور لذهاب شطره والمثنى بالمنهوك للاجحاف به ، وقياس الموحد أن يسمى مشطور المنهوك ، هذا وان أصول الأفاعيل قد سبق ذكرها ، فأما فروعها المغيرة عنها فمدار تغييراتها على أقسام ثلاثة اسكان المتحرك ونقصان في الحروف وزيادة فيهن ، ثم انها قد تجتمع تارة على جزء واحد ولا تجتمع عليه أخرى وهاأنا مورد جميع ذلك في الذكر باذن الله تعالى يسكن تاء متفاعلن ، ويسمى اضمارا و ينقل الى مستفعلن ولام مفاعلتن و يسمى عصبا و ينقل إلى مفاعيلن و ينزل الفاصلة إذ ذاك منزلة سببين خفيفين وتاء مفعولات ويسمى وقفا و ينقل إلى مفعولان و يسقط الساكن الثاني السببي نحو فعلن في فاعلن وفعلاتن في فاعلاتن المتصل دون فاع لاتن المنقطع ومتفعلن في مستفعلن منقولا الى مفاعلن و يسمى خبنا والساكن الرابع السببي و يسمى طيا نحو مستعلن في مستفعلن و ينقل إلى مفتعلن والساكن الخامس السببي و يسمى قبضا نحو فعول في فعولن أو مفاعل في مفاعيلن والساكن السابع نحو مفاعيل في مفاعيلن و يسمى كفا و يفتقد أحد متحركي الوتد المجموع نحو فالاتن في فاعلاتن و يسمى تشعيثا وفيه كلام يأتيك في باب الخفيف و يسقط ساكن السبب و يسكن متحركه نحو فعول بسكون اللام وفاعلات منقولا الى فاعلان ، ويسمى قصرا و يسقط ساكن الوتد المجموع و يسكن ثاني متحركيه نحو مستفعل منقولا الى مفعولن ومتفاعل منقولا إلى فعلاتن و يسمى قطفا و يجمع بين الاضمار في متفاعلن و بين اسقاط المسكن فينقل الى مفاعلن و يسمى وقصا و بين العصب في مفاعلتن و بين اسقاط المسكن منقولا الى مفاعلن ، و يسمى عقلا ، و بين الاضمار و بين الطي في متفاعلن فينقل الى مفتعلن و يسمى خزلا بالخاء المعجمة ، و بين العصب والكف في مفاعلتن فينقل الى مفاعيل و يسمى نقصا ، و بين الوقف والكف في مفعولات

فينقل الى مفعولن و يسمى كسفا بالسين غير المعجمة عن شيخنا الحاتمي رحمه الله ، ويجمع بين الخبن والطي في مستفعلن فينقل الى فعلتن ويسمى خبلا و بين الخبن والكف في مستفعلن وفاعلاتن منقولين الى مفاعل وفعلات ويسمى شكلا و يسقط السبب الخفيف من الآخر نحو فعو ومفاعي منقولين الى فعل بسكون اللام والى فعولن ويسمى حذفا والوتد المجموع منه ويسمى المسقوط منه أحذ نحو مستف ومتفا منقولين إلى فعلن بسكون العين وفعلن بتحركها والوتد المفروق منه ويسمى المسقوط منه أصلم نحو مفعو منقولا إلى فعلن ، ويجمع بين العصب والحذف في مفاعلتن ويسمى قطفا وينقل إلى فعولن ، ويجمع بين الحذف والقطع نحو فع بسكون العين في فعولن ويسمى المفعول به هذا أبتر ويزاد آخرا حرف ساكن إما على سبب خفيف نحو أن يقال في فاعلاتن بعد الزيادة فاعليان وتسمى هذه الزيادة تسبيغا و إما على وتد مجموع وتسمى إزالة نحو أن يقال في مستفعلن مستفعلات أوسبب خفيف نحو مستفعلاتن ويسمى ترفيلا . وهاهنا نوع من النقصان يسمى الخرم ، ونوع من الزيادة يسمى الخزم ، فالخرم اسقاط المتحرك الأول من الوتد المجموع في الجزء الصدري لعذر يتفق واضح ، وربما وقع في الجزء الابتدائي ، وأنه عندي رذل لا أورده في الاعتبار فاعلم . وللمخروم ألقاب بحسب اعتبارات عارضة يسمى في الخماسي أثلم إذا خرم سالما : أي من غير زيادة تغيير ، وأثرم إذا خرم ، وهو مقبوض ، ويسمى في السباعي ذى الفاصلة وهو مفاعلتن أعضب إذا خرم سالما ، وأقصم اذا خرم وهو معصوب ، وأجم إذا خرم وهو معقول ، وأعقص إذا خرم وهو منقوص ، ويسمى في غير ذى الفاصلة وهو مفاعيلن أخرم إذا خرم سالما وأشتر إذا خرم وهو مقبوض وأخذ اذا أخرم وهو مكفوف . وأما الخزم بالزاى فهو زيادة في أول البيت يعتد بها في المعنى ولا يعتد بها في اللفظ ، وأنا لا أعذر في هذه الزيادة الا إذا كانت مستقلة بنفسها فاضلة بتمامها عن التقطيع : أعني كلة على حدة غير محتاج أى جزء منها تقطيع البيت . وربما وقع في أول المصراع الثاني ، وأنه عندي في الرداءة كالخرم فيه ، وهذه التغييرات تنقسم قسمين ، فمنها ماينبني عليه البيت فيلزم وأنه سمي علة سواء كان بالزيادة أو بالنقصان . ومنها ماليس كذلك فيسمى زحافا ثم إذا كان زحاف زيادة نظر ، فان كان حيث قبل متحركه ساكن سببي كما إذا جاء فاعلاتن فاعلاتن هكذا فاعلاتن فعلاتن سمي صدرا ، وقيل انه معاقبة لما قبله ، و إذا جاء على فاعلات فاعلاتن سمي عجزا . وقيل انه معاقبة لما بعده ، و إذا جاء على نحو فاعلاتن فعلات فاعلاتن سمي ذا الطرفين . والمعاقبة بين الحرفين أن لا يجوز سقوطهما معا وان جاز ثبوتهما معا . والمراقبة بينهما أن لا يجوز سقوطهما معا ولا ثبوتهما معا كياء مفاعيلن ونونه في المضارع فانه لا يأتي الا مقبوضا أو مكفوفا .

و إذ قد عرفت ذلك فاعرف أن مايسلم من العلة بالنقصان مع جواز أن لايسلم يسمى صحيحا ، والسالم من العلة بالزيادة بالشرط المذكور يسمى معرى ، والسالم من الزحاف غير الخرم والخزم بالشرط المذكور يخص باسم السالم ، والسالم من الخرم بالشرط المذكور يسمى موفورا ، ومايسلم

من الخرم أسميه أنا مجردا ، وما يسلم من المعاقبة يسمى بريا .

واذ قد فرغنا عن ذلك فلنقل على المقصود الأصلى من تفصيل الكلام فى كل بحر من البحور الخمسة عشر .

باب الطويل

أصل الطويل فعولن مفاعيلن أربع مرات ، وله فى غير المصرع عروض واحدة مقبوضة وثلاثة أضرب . والمصرع : هوما يتعمد فيه اتباع العروض الضرب فى وزنه ورويه ، اللهم الاحيث يجرى التشعيث ، وستعرف الروى فى فصل علم القافية . وحكم التصريع فى جميع البحور ، هو ماعرفت فلا نعيده ثانيا . الضرب الأول صحيح سالم . والثانى مقبوض كالعروض . والثالث محذوف ، بيت الضرب الأول :

أبا منذر كانت غرورا صحيفتى ولم أعطكم فى الطوع مالى ولاعرضى

تقطيعه : أبا من فعولن ذرن كانت مفاعيلن غرورن فعولن صحيفتى مفاعلن ولم أع فعولن طكمفططو مفاعيلن عمالى فعولن ولاعرضى مفاعيلن الصدر موفور سالم والعروض مقبوضة والضرب صحيح سالم وأجزاء الحشو بن سالمة ، بيت الضرب الثانى :

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود

تقطيعه : ستبدى فعولن لكلايا مفاعيلن ما كن فعولن تجاهلن مفاعلن ويأتى فعولن كبلأخبا مفاعيلن رمنلم فعولن تزوّدى مفاعلن كلاهما مقبوض ، بيت الضرب الثالث :

أقيموا بنى النعمان عنا صدوركم والا تقيموا صاغرين الرءوسا

تقطيعه: فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن فعولن ، ويلزم هذا الضرب الثالث عند الخليل والأخفش كون القافية مردفة بالمد ، وستعرف ذلك . وقد روى الأخفش ضربا رابعا مفاعل منقولا فعولن .

واعلم أن للأخفش روايات فى الأعاريض والضروب رأيت تركها أولى فاعلم ، زحافه يجرى القبض فى كل فعولن الا فى الواقع ضربا ، ويجرى القبض والكف فى كل مفاعيلن الا فى الواقع ضربا . وعن أبى اسحق رحمه الله أن فعولن السابق على الضرب الثالث قلما يجىء سالما ، ولقد صدق والسبب فى ذلك هو أنه اذا صح اتفق الجزآن فى الربع الأخير من البيت ووضع الدائرة على اختلاف فى جزأيها فيختار قبضه توصلا الى تحصيل اختلاف بينهما ، ويجرى الثلم والثرم فى فعولن الصدرى وبين ياء مفاعيلن ونونه معاقبة ، بيت المقبوض :

أتطلب من اسود بيشة دونه أبو مطر وعامر وأبو سعد

تقطيعه : أتطل فعول بمناسو مفاعلن دبيش فعول تدونهو مفاعلن أبوم فعول طرنوعا مفاعلن مرنو فعول أبو سعدى مفاعيلن ، بيت الأثلم المكفوف :

شاقتــك أحــداج سـليمى بعاقل فعيناك للبـين تجـودان بالدمع

شاقت فعلن كأحداج مفاعيل سليمى فعولن بعاقلن مفاعلن فعينا فعولن كالبين مفاعيل تجودا فعولن نبدد معى مفاعيلن ، بيت الأثرم :

هاجك ربع دارس الرسم باللوى لأسماء عفى آيه المور والقطر

تقطيعه : هاج فعل كر بعندا مفاعيلن رسر الرس فعولن مبلاوى مفاعلن لأسما فعولن أعففاء مفاعيلن يهلمو فعولن روالقطرو مفاعيلن .

باب المــديد

أصل المديد فاعلاتن فاعلن أربع مرات ، وهو فى الاستعمال مجزوّ وله ثلاث أعاريض وستة أضرب العروض الأولى سالمة ، ولهـا ضرب واحد سالم . والعروض . الثانية محذوفة ، ولهـا ثلاثة أضرب أولها مقصور والثانى محـذوف والثالث أبتر والعروض الثالثة محذوفــة مخبونة ، ولها ضربان أولهما محذوف مخبون وثانيهما أبتر ، بيت الضرب الأول :

يالبـكر انشروا لى كليبا يالبـكر أين أين الفرار

تقطيعه : يالبكرن فاعلاتن انشروا فاعلن ليكليبن فاعلاتن يالبكرن فاعلاتن أين أى فاعلن نلفرارو فاعلاتن ، الأجزاء الستة سالمة ، بيت الضرب الثانى :

لايغرن امرأ عيشه كل عيش صائر للزوال

تقطيعه : فاعلاتن فاعلن فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلان ، بيت الضرب الثالث :

اعلموا أنى لـكم حافظا شاهدا ما كنت أو غائبا

ضربه غائبا فاعلن ، بيت الضرب الرابع :

إنما الذ لفــاء ياقوتة أخرجت من كيس دهقان

ضربه قانى فعلن ، بيت الضرب الخامس :

للفتى عقــل يعيش به حيث تهدى ساقه قدمه

تقطيعه : للفتاعق فاعلاتن لن يعى فاعلن شبه فعلن حيث تهدى فاعلاتن ساقهو فاعلن قدمه فعلن ، بيت الضرب السادس :

رب نار بت أرمقها تقضم الهندى والغارا

تقطيعه: ر بنا رن فاعــلاتن بتنأر فاعلن مقها فعلن تقضملهن فاعــلاتن ديبول فاعلن غارا فعلن ، ويلزم هذا الضرب السادس والضرب الرابع قبله كون القافية مردفة بالمد عند الخليل رحمه الله ، وعن الكسائى حمل هذين الضربين الخامس والسادس على البسيط بالقاء مستفعلن من الصدر وتقطيع أحدهما بفاعلن مستفعلن فعلن والآخر بفاعلن مستفعلن فعلن ، لكن الافتتاح بترك الأصل لا لضرورة موجبة كالخرم أو الخزم غير مناسب فليتأمل فيه . زحافه يجرى الخبن فى كل

فاعلن إلا فى الواقع عروضا وضربا ، ويجرى فى كل فاعلاتن الخبن ، وكذا الكف والشكل إلا فى الضرب فانهما لايجريان فيه و بين نون فاعلاتن وألف فاعلن وفاعلاتن بعدها معاقبة ، وأما فاعلان فبعضهم لايجيز خبنه و بعضهم يجيزه مستشهدا بقوله :

كنت أخشى صرف تلك النوى فرمانى سهمها فأصاب

بيت المخبون : ومتى مايع منك كلاما يتكلم فيجبك بعقل

جميع أجزائه مخبونة ، بيت المكفوف :

لن يزال قومنا مخصبين صالحين ما اتقوا واستقاموا

تقطيعه : فاعلات فاعلن فاعلات فاعلات فاعلن فاعلاتن ، بيت المشكول :

لمن الديار غيرهن كل دانى المزن جون الرباب

تقطيعه لمندد فعلات يارغى فاعلن رهن فعلات كلدانل فاعلاتن مزنجو فاعلن نرء ر بابى فعلاتن ، بيت الطرفين :

ليت شعرى هل لنا ذات يوم بجنوب فارع من تلاق

تقطيعه : فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فعلات فاعلن فاعلاتن .

باب البسيط

أصل البسيط مستفعلن فاعلن أربع مرات وهو يستعمل تارة مثمنا وأخرى مجزوا مسدسا وله فى المثمن عروض واحدة مخبونة، ولها ضربان أولهما مخبون وثانيهما مقطوع وفى المسدس عروضان العروض الأولى سالمة ولها ثلاثة أضرب أولها مذال وثانيها معرى وثالثها مقطوع والعروض الثانية مقطوعة ولها واحد مقطوع وهذا البيت الأخير المقطوع العروض والضرب يسمى مخلعا، وعن الخليل أن العروض المقطوعة لاتجامع غير الضرب المقطوع والكسائى يروى خلاف ذلك وهو شعر لامرئ القيس :

عيناك دمعهما سال كأن شأنيهما أو شال

وللأسود بن يعفر :

ونحن قوم لنا رماح وثروة من موال وصميم

وفى قصيدة عبيد بن الأبرص وهى * أقفر من أهله ملحوب * كثير من هذا القبيل ، وهذه القصيدة عندى من عجائب الدنيا فى اختلافها فى الوزن والأولى فيها أن تلحق بالخطب كما هو رأى كثير من الفضلاء، بيت الضرب الأول من المثمن :

ياحار لا أرمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلى ولا ملك

تقطيعه : ياحارلا مستفعلن أرمين فاعلن منكبدا مستفعلن هيتن فعلن لم يلقها مستفعلن سوقتن فاعلن قبليولا مستفعلن ملكو فعلن ، بيت الضرب الثانى منه :

قد أشهد الغارة الشعواء تحملنى جرداء معروقة اللحيين سرحوب

الضرب : حو بو فعلن ، والخليل والأخفش رحمهما الله يريان الردف فى القافية هاهنا وابن هانئ فى قوله :

لاتبك ليلى ولاتطرب الى هند   واشرب على الورد من حمراء كالورد

مارأى ذلك ، وقد روى الفراء ضربا ثالثا على خلاف أصول الصناعة وهو فعل ساكن العين واللام كأنه أحذ مذال ، بيت الضرب الأوّل من مسدسه :

انا ذممنا على ماخيلت   سعد بن زيد وعمرو من تميم

تقطيعه : انا ذمم مستفعلن ناعلا فاعلن ماخيلت مستفعلن سعد بنزى مستفعلن دنوعم فاعلن رنمنتميم مستفعلان ، بيت الضرب الثانى منه :

ماذا وقوفى على ربع عفا   مخلولق دارس مستعجم

تقطيعه : مستفعلن فاعلن مستفعلن مرتين ، بيت الضرب الثالث منه :

سيروا معا انما ميعادكم   يوم الثلاثاء بطن الوادى

الضرب تلوادى مفعولن ويلزمه الردف عند الخليل رحمه الله ، بيت المخلع :

ماهيج الشوق من أطلال   أضحت قفارا كوحى الواحى

تقطيعه : مستفعلن فاعلن مفعولن مرتين ، زحافه يجرى فى كل مستفعلن ومستفعلان الخبن والطى والخبل ، وعن الخليل أن الخبل لايجرى فى عروض المجزو ويجرى فى كل فاعلن ومفعولن الخبن ، بيت المخبون :

لقد خلت حقب صروفها عجب   فأحدثت غيرا وأعقبت دولا

تقطيعه : مفاعلن فعلن مفاعلن فعلن مرتين ، بيت المطوى :

ارتحلوا غدوة فانطلقوا بكرا   فى زمر منهم يتبعها زمر

الأجزاء الأربعة مطوية ، بيت المخبول :

وزعموا أنهم لقيهم رجل   فأخذوا ماله وضربوا عنقه

تقطيعه فعلتن فاعلن فعلتن فعلن مرتين ، بيت المخبون المذال من المسدس :

قد جاءكم أنكم يوما اذا   ماذقتم الموت سوف تبعثون

الضرب فتبعثون مفاعلان ، بيت المطوى المذال منه :

ياصاح قد أخلفت أسماء ما كانت   تمنيك من حسن وصال

الضرب حسن وصال مفتعلان ، بيت المخبول المذال منه :

هذا مقامى قريبا من أخى   كل امرئ قائم مع أخيه

الضرب مع أخيه فعلتان ، بيت المخلع مخبونا :

أصبحت والشيب قد علانى   يدعو حثيثا الى الخضاب

تقطيعه : مستفعلن فاعلن فعولن مرتين ، وفعولن هنا فى العروض لما أشبه عروض المتقارب من مسدسه حذفه من قال :

ان شـواء ونشـوة وخبب البازل الأمون

تقطيعه : اننشوا مفتعلن أنوش فاعلن وتن فعل وخببل فعلاتن بازل فاعلن أمونى فعولن وأنه شاذ لايقاس عليه .

باب الوافر

أصل الوافر مفاعلتن ست مرات وأنه يسدس على الأصل تارة ويربع مجزوءا أخرى ، وللمسدسه عروض واحدة مقطوفة ولها ضرب واحد مثلها ، ولمربعه عروض واحـدة سالمة ولها ضربان : أولهما سالم وثانيهما معصوب ، بيت ضرب المسدس :

لنا غنم نسوقها غزار كأن قرون جلتها العصى

تقطيعه لنا غنم مفاعلتن نسوقها مفاعلتن غزارن فعولن كأن قرو مفاعلتن نجلتهل مفاعلتن عصيو فعولن ، بيت الضرب الأول من مربعه نسوقها مفاعلتن غزارن فعولن كأن قرو مفاعلتن نجلتهل مفاعلتن ، بيت الضرب الأول من المربع :

لقد علمت ربيعة أن حبالك واهن خلق

تقطيعه مفاعلتن أربع مرات ، بيت الضرب الثانى منه :

أعاتبهـا وآمرها فتغضبنى وتعصينى

الضرب وتعصينى مفاعيلن ، وقد ذكر ههنا ضرب ثالث مقطوف وهو :

بكيت وما يرد لك البكاء على حزين

كما ذكرت عروض ثانية مقطوفة فى قوله :

عبيـدة أنت همى وأنت الدهر ذكرى

زحافه يجرى فى كل مفاعلتن العصب والعقل والنقص إلا فى الواقع ضربا وعن الخليـل أن العقل لايجرى فى عروض المربع ويختلف فى الصـدر بين كونه أعصب وأقصم وأعقص وأجم وبين ياء المعصوب ونونه معاقبة ، بيت المعصوب :

اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع

تقطيعه : اذالمتس مفاعيلن تطعشيأن مفاعيلن فدعهو فعولن وجاوزهو مفاعيلن الى ماتس مفاعيلن تطيعو فعولن ، بيت المعقول :

منازل لعزتنا قفار كأنما رسومها سطور

تقطيعه : مفاعلن مفاعلن فعولن مرتين ، بيت المنقوص :

لسـلامة دار بحفـير كباقى الخلق الرسم قفار

تقطيعه : مفاعيل مفاعيل فعولن مرتين ، بيت الأعصب :

ان نزل الشتاء بدار قوم تجنب جار بيتهم الشـتاء

الصدرانزلش مفتعلن ، بيت الأقصم :

ماقالوا لنا سددا ولكن تفاقم أمرهم فأتوا بهجر

الصدر ماقالوا مفعولن ، بيت الأعقص :

لولا ملك رءوف رحيم تداركني برحمته هلكت

الصدر لولام معقول ، بيت الأجم :

أنت خير من ركب المطايا وأكرمهم أخا وأبا وأما

الصدر انتخي فاعلن .

باب الكامل

أصل الكامل متفاعلن ست مرات وأنه يسدس على الأصل تارةويربع مجزوءا أخرى ، وله فى مسدسه عروضان : الأولى سالمة ولها ثلاثة أضرب سالم ومقطوع وأحذ مضمر ، وقد أثبت غير الخليل والأخفش ضربا رابعا أحذ وحق هذا الضرب ان ثبت تقديمه على الثالث الذى هو أحذ مضمر فاعرفه فلا أذكر له بيتا ، والعروض الثانية حذاء ، ولها ضربان : أولهما أحذ وثانيهما أحذ مضمر وله فى مربعه عروض واحدة سالمة ولها أربعة أضرب : مرفل ومذال ومعرى ومقطوع ، بيت الضرب الأول من مسدسه :

وإذا صحوت فما أقصر عن ندى وكما علمت شمائلي وتكرمي

تقطيعه : متفاعلن ستا ، بيت الضرب الثانى منه :

وإذا دعونك عمهن فانه نسب يزيدك عندهن خبالا

الضرب نخبالا فعلاتن وحق هذا الضرب عند الخليل والأخفش كونه مردفا كما تراه ، بيت الضرب الثالث منه :

لمن الديار برامتين فعاقل درست وغير آيها القطر

الضربقطرو فعلن ، بيت الضرب الرابع منه :

لمن الديار عفا مرابعها هطل أجش و بارح ترب

تقطيعه : متفاعلن متفاعلنفعلن مرتين ، بيت الضرب الخامس منه :

ولأنت أشجع من أسامة إذ دعيت نزال ولج فى الذعر

العروض متأذ فعلن ، والضرب ذعرى فعلن ، بيت الأول من مربعه :

ولقد سبقتهم الى فلم نزعت وأنت آخر

الجزء الرابع الذى هوالضرب متفاعلاتن ، بيت الضرب الثانى منه :

جدث يكون مقامه أبدا بمختلف الرياح

الجزء الرابع الضرب متفاعلان ، بيت الضرب الثالثمنه :

و إذا افتقرت فلا تكن متخشعا وتجمل

أجزاؤه الأربعة سالمة ، بيت الضرب الرابع منه :

و إذا هم ذكروا الإسا ءة أكثروا الحسنات

ضربه فعلاتن ، زحافه يجرى فى كل متفاعلن ومتفاعلاتن ومتفاعلان الاضمار والوقص والخزل و يجرى فى فعلاتن الاضمار و بين سين الضمر وفائه معاقبة ، بيت المضمر :

إنى امرؤ من خير عبس منصبا شطرى وأحمى سائرى بالمنصل

تقطيعه : مستفعلن ستا ، بيت الموقوص :

يذبّ عن حريمه بسيفه ورمحه ونبله ويحتمى

تقطيعه مفاعلن ستا ، بيت المخزول :

منزلة صم صداها وعفت أرسمها ان سئلت لم تجب

تقطيعه مفتعلن ستا وانما يحكم لهذه الأبيات الثلاثة بكونها من احف الكامل إذا وجدت معها فى القطعة أو القصيدة متفاعلن ، بيت المضمر المرفل :

وغررتنى وزعمت أنـك لابن فى الصيف تامر

ضربه مستفعلاتن ، بيت الموقوص المرفل :

ولقد شهدت وفاتهم ونقلتهم الى المقابر

ضربه مفاعلاتن ، بيت المضمر المذال :

و إذا اغتبطت أو ابتأست حمدت رب العالمين

ضربه مستفعلان ، بيت الموقوص المذال :

كتب الشقاء عليهما فهما له ميسران

ضربه مفاعلان ، بيت المخزول المذال :

وأجب أخاك إذا دعا ك معالنا غير مخاف

ضربه مفتعلان ، بيت المضمر المقطوع من المسدس :

و إذا افتقرت الى الذخائر لم تجد ذخرا يكون كصالح الأعمال

و بيته من المربع :

وأبو الحليس ورب كعـبة فارغ مشغول

ضرب البيتين مفعولن ، ولقد خص الوافر من قال :

لمن الصبى بجانب الصحرا ء ملقى غير ذى مهد

وجعل الجزء الخامس أحذ مضمرا وهو من الشواذ :

باب الهزج

أصل الهزج مفاعيلن ست مرات وأنه في الاستعمال مجزوّ مربع وله عروض سالمة وضربان : أولهما سالم ، وثانيهما محذوف بيت الضرب الأول :

عفا من آل ليلى السهـــب فالأملاح فالغمر

تقطيعه : مفاعيلن أربعا ، بيت الضرب الثاني منه :

وما ظهري لباغي الضيـــم بالظهر الذلول

ضربه ذلولي فعولن ، زحافه يجرى القبض والكف في كل مفاعيلن إلا في الواقع ضربا ويجرى الكف فيما كان عروضا دون القبض . وعن الأخفش رحمه الله جواز قبضها ، وفي بعض الروايات عن الخليل أيضا ويجرى في مفاعيلن الصدرى الخرم والخرب والشتر وبين ياء مفاعيلن ونونه معاقبة ، بيت المقبوض :

فقلت لا تخف شيئا فما عليك من بأس

تقطيعه فقلت لا مفاعلن تخفشيأن مفاعيلن فما على مفاعلن كمنبأسي مفاعيلن ، بيت المكفوف :

فهـذان يذودان وذا من كثب يرمى

تقطيعه : فهذان مفاعيل يذودان مفاعيل وذا منك مفاعيل ثبنيرمى مفاعيلن ، بيت الأخرم :

أدّوا ما استعاروه كذاك العيش عاريه

صدره أددومس مفعولن ، بيت الأخرب :

لو كان أبو موسى أميرا ما رضيناه

صدره لوكان مفعول ، بيت الأشتر :

في الذين قد ماتوا وفيما جمعوا عبره

صدره فللذى فاعلن .

باب الرجز

أصل الرجز مستفعلن ستا ، وهو في الاستعمال يسدس تارة على الأصل ويربع مجزوا أخرى ويثلث مشطورا ثالثة على غير قول الخليل كان الشعر عند الخليل هو ماله مصراعان وعروض وضرب ، ولعل الحق في يده لما في العرف من اجراء لفظ البيت على الشعر وامتناع اجرائه على المصراع ويثنى منهوكا رابعة على قول الخليل ومن تابعه دون الأخفش ويوحد مشطور منهوك على قول الزجاج وحده ولسدسه عروض واحدة سالمة ، وضربان سالم ومقطوع ، ولمربعه عروض وضرب سالمان ، وعروض مشطوره سالمة ، وهي ضربه ، وعروض مثناه كذلك ،

بيت الضرب الأول من مسدسه :

دار لسلمى إذ سليمى جارة قفر ترى آياتها مثل الزبر

أجزاؤه ستة وسالمة ، بيت الضرب الثاني منه :

القلب منها مستريح سالم والقلب مني جاهد مجهود

ضربه مجهود مفعولن يلزم هذا الضرب عند الخليل والأخفش كون القافية مردفة بالمد

بيت المربع : قد هاج قلبي منزل من أم عمرو مقفر

أجزاؤه أربعة وسالمة . بيت المثلث :

ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا

أجزاؤه ثلاثة مع السلامة ، بيت المثنى :

يا ليتني فيها جذع أخب فيها وأضع

أقود وطفاء الزمع كأنها شاة صدع

وقد أورد المشطور والمنهوك مقطوعين لمقطوع المشطور قوله :

ياصاحبي رحلي أقلا عذلي

بسكون اللام ، ولمقطوع المنهوك قوله ﴿ ويل ام سعد سعدا ﴾ وستسمع فيهما كلاما .
بيت الموحد :

قالت حبل ومن أخواتها ماذا الخجل هذا الرجل لما احتفل أهدى بصل

والمثلث عند الخليل والمثنى عند الأخفش والموحد عند الجميع سوى أبي اسحاق من قبيل الاسجاع لامن قبيل الأشعار والكلام في الجانبين نفيا واثباتا متقارب ﴿ زحافه يجرى في كل مستفعلن الخبن والطي والخبل ويجرى في مفعولن الخبن ، بيت المخبون :

بكف خالد وأطعما وطالما وطالما وطالما سقى

تقطيعه مفاعلن ستا ، بيت المطوى :

ماولدت والدة من ولد أكرم من عبد مناف حسبا

تقطيعه مفتعلن ستا . بيت المخبول :

وثقل منع خير طلب وعجل منع خير تؤد

تقطيعة فعلتن ستا . بيت المقطوع المخبون :

لاخير فيمن كف عناشره ان كان لايرجى ليوم خيره

الضرب فعولن والأجزاء الباقية مستفعلن .

باب الرمل

أصل الرمل فاعلاتن ست مرات وأنه يسدس على الأصل تارة ويربع مجزوا أخرى ولمسدسه عروض واحدة محذوفة وثلاثة أضرب : أولها سالم ، وثانيها مقصور ، وثالثها محذوف ، ولمربعه عروض

واحدة عندالخليل وأتباعه ، وثلاثة أضرب : أحدهامسبغ ، وثانيها، معرى وثالثهامحذوف ، وتأتى عروض ثانية وضرب لها أذكرهما عقيب ذكر ماقدمت ، بيت الضرب الأول من مسدسه :

أبلغ النعمان عنى مألكا أنه قد طال حبسى وانتظار

تقطيعه أبلغننع فاعلاتن مانعنى فاعلاتن مألكن فاعلن أنهوقد فاعلاتن طال حبسى فاعلاتن وانتظارى فاعلاتن ، بيت الضرب الثانى منه :

مثل سحق البرد عفى بعدك الـقطر مغناه وتأويب الشمال

تقطيعه مثلسحقل فاعلاتن برد عففا فاعلاتن بعدكل فاعلن قطر مغنا فاعلاتن ، هو وتأوى فاعلاتن بشمال فاعلان ، بيت الضرب الثالث منه :

قالت الخنساء لما جئتها شاب بعدى رأس هذا واشتهب

تقطيعه فاعلاتن فاعلاتن فاعلن مرتين ، وأما قول المتنبى :

إنما بدر بن عمار سحاب هطل فيه ثواب وعقاب

فاستعمال محدث ظاهرا ، بيت الضرب الأول من مربعه :

ياخليلى أربعا واستخبرا رسما بعسفان

تقطيعه ياخليلى فاعلاتن يربعاوس فاعلاتن تخبرارس فاعلاتن من بعسفان فاعليان ، بيت الضرب الثانى منه :

مقفرات دارسات مثل آيات الزبور

تقطيعه فاعلاتن أربعا ، بيت الضرب الثالث منه :

مالما قرت به العيـنان من هذا ثمن

تقطيعه مالما قرفاعلاتن رتبهلعى فاعلاتن نان منها فاعلاتن ذاثمن فاعلن ، وأما العروض الثانية وضربها فمحذوفان ، وذلك قوله :

بؤسا للحرب التى غادرت قومى سدى

تقطيعه بؤسا لحرفا علاتن بلتى فاعلن غادرتقو فاعلاتن ميسدا فاعلن ، وقبله :

يالبكر لاتنسوا ليس ذا حين وفى

دارت الحرب رحا فادفعوها برحى

ثم قوله بؤسا للحرب هذا قول أبى اسحاق فى هذا الوزن ولم يذكره الخليل أصلا ، وأما البهرامى فقد عده من مربع المديد وتبعه جار الله فالقول الأول إذا تأملت مبنى على أنه مجزو أصله والقول الثانى مبنى على أنه مشطور أصله فكن الحاكم بينهما . زحافه يجرى الخبن فى كل فاعلاتن وفاعلن وفى فاعلان وفاعليان ويجرى فى كل فاعلاتن إلا فيما كان واقعا فى الضرب الكف والشكل وبين نون فاعلاتن وألف أى جزء كان بعدها معاقبة . بيت المخبون :

وإذا غاية مجد رفعت نهض الصلت إليها حواها

تقطيعه و إذاغا فعلاتن بمجدن فعـلاتن رفعت فعلن نهضمصل فعلاتن تأليها فعـلاتن خواها فعلاتن ، بيت المكفوف :

ليس كل من أراد حاجـة ثم جـدّ فى طلابها قضاها

تقطيعه ليسكل فاعلات منأراد فاعـلات حاجتن فاعلن ثمجدد فاعلات فيطلاب فاعـلات هاقضاها فاعلاتن ، بيت المشكول :

أن سعدا بطل ممارس صابر محتسب لما أصابه

تقطيعه: فاعلاتن فعلات فاعلن فاعلاتن فعلاتن ، بيت المقصور المجنون :

أصبحت كسرى وأمسى قيصر مغلقا من دونه باب حديد

تقطيعه فاعلاتن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلاتن فعلات ، بيت المسبغ المخبون :

واضحات فارسيا ت وأدم حر بيات

تقطيعه فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فعليات :

باب السريع

أصله مستفعلن مستفعلن مفعولات وأنه فى الاستعمال يسدس على الأصل تارة و يثلث مشطورا أخرى ولمسدسه عروضان أولاهما مطوية مكسوفة ، ولها ثلاثة أضرب : أحدها مطوى موقوف وثانيها مطوى مكسوف ، وثالثها أصلم والعروض الثانية مخبولة مكسوفة ولها ضرب واحد مثلها وعروض مثلثة المشطور وهى ضربها موقوفة أو مكسوفة . بيت الضرب الأول من مسدسه :

أزمان سلمى لايرى مثلها الر راءون فى شام ولا فى عراق

تقطيعه أزما نسل مسـتفعلن مالايرى مستفعلن مثلها إر فاعلن را أونفى مستفعلن شامنولا مستفعلن فيعراق فاعلان ، بيت الضرب الثانى منه :

هاج الهوى رسم بذات الغضى مخاوليق مستعجم محول

تقطيعه : مستفعلن مستفعلن فاعلن مرتين ، بيت الضرب الثالث منه :

قالت ولم تقصـد لقيل الخنا مهلا فقـد أبلغت أسماعى

عروضه فاعلن وضربه فعلن بسكون العين ، بيت الضرب الرابع منه :

النشر مسـك والوجوه دنا نير وأطراف الأكفّ عنم

عروضه هدنا فعلن وضربه فعنم كذلك ، وقدأورد لهذه العروض ضرب ثان أصلم وهو قوله :

يا أيها الزارى على عمـر قد قلت فيه غـير ماتعـلم

بسكون الميم والأخفش والزجاج متى اتصل كلامهما بهذين الضربين لايشبعان ضبط الخليل ولا أعذرهما فى ذلك ، بيت المشطور الموقوف العروض :

* ينضحن فى حافاتها بالأبوال * تقطيعه : مستفعلن مستفعلن مفعولان ، بيت المشطور

المكسوف العروض :

ياصاحبي رحـــلي أقـــلا عـــذلي

تقطيعه : مستفعلن مستفعلن مفعولن ، وإنما لايحمل هذا عندنا على مشطور الرجز المقطوع العروض لأن حمله على ذلك يستدعى إسقاط حرف مع إسقاط حركة وحمله على هـذا يستدعى إسـقاط حرف فحسب لسكون الحركة ساقطة بحكم كون حرفها موقوفا عليه : أى لسكون حركة التاء من مفعولات ساقطة فى الاستعمال سقوطا لاظهور لها إلا فى الدائرة فتأمله واحذ على ماسمعت متى اعترضك موضع صالح الحمل على وجهين . زحافه يجرى فى كل مستفعلن الخبن والطى والخبل وفى مفعولات ومفعولن الخبن ، بيت المخبون :

أرد من الأمور مايبنغى وماتطيقه وما يستقيم

تقطيعه أردمنل مفاعلن أمورما مفاعلن يبنغى فاعلن وماتطى مفاعلن قهو ومامفاعلن يستقيم فاعلان ، بيت المطوى :

قال لها وهو بها عالم ويحك أمثال طريق قليـل

تقطيعه : قال لها مفتعلن وهو بها مفتعلن عالمن فاعلن ويحكأم مفتعلن ثالطرى مفتعلن قيقليل فاعلان ، بيت المخبول :

وبلد قطعـه عامر وجمل حسره فى الطريق

تقطيعه : وبلدن فعلتن قطعهو فعلتن عامرن فاعلن وجملن فعلتن حسرهو فعلتن فططريق فاعلان ، مزاحف المشطور فى عروضه الأولى :

قد عرضت أروى بقـول أفناد

تقطيعه : قد عرضت مفتعلن أروا بقو مستفعلن لأفناد فعولان ، وفى عروضه الثانية :

* وبلدة بعيدة النياط * تقطيعه : مفاعلن مفاعلن فعولن :

باب المنسرح

أصل المنسرح مستفعلن مفعولات مستفعلن مرتين ، وهو فى الاستعمال مسدس ومنهوك ولمسدسه عروض سالمة وضرب مطوى ، وقد وجد له ضرب ثان مقطوع ، والمنهوك إما موقوف واما مكسوف ، والعروض فيه هو الضرب ، بيت المسدس المطوى الضرب :

ان ابن زيد لازال مستعملا للخير يفشى فى مصره العرفا

تقطيعه: إننبنزى مستفعلن دنلازال مفعولات مستعملن مستفعلن للخير يف مستفعلن شيفيمصر مفعولات هلعرفا مفتعلن ، بيت المسدس المقطوع الضرب ذاك :

وقد أذعر الوحوش بصلت الخد رحب لبانه مجفـر

ضربه هومجفر مفعولن ، بيت المنهوك الموقوف : صبرابنى عبد الدار

تقطيعه : مستفعلن مفعولان ، بيت المنهوك المكسوف * ويل ام سعد سعدا *

تقطيعه: مستفعلن مفعولن وليس يحمل على منهوك الرجز بالقطع كالايحمل مشطور السريع على مشطور الرجز لكن لا لما سبق بل إلحاقا لفعولان بفعولات . زحافه يجرى فى كل مستفعلن ومفعولات الخبن والطى والخبل إلا فى مستفعلن الواقعة بعد مفعولات فالخبل فيها غير جار ويجرى الخبن لاغير فى مفعولات ومفعولن ، بيت المخبون :

منازل عفاهن بذى الارا ... كـكل وابل مسبل هطل

تقطيعه: منازلن مفاعلن عفاهن مفاعيل بذالأرا مفاعلن كـكلاوامفاعلن بلنمسب مفاعيل لنهطلى مفتعلن ، بيت المطوى :

ان سميرا أرى عشيرته ... قد حدبوا دونه وقد أنفوا

تقطيعه مفتعلن فاعلات مفتعلن مرتين . بيت المخبول :

وبلد متشابه سمته ... قطعه رجل على جمله

تقطيعه : وبلدن فعلاتن متشاب فعلات هنسمته مستفعلن قطعه فعلاتن رجلنع فعلات لاجمله مفتعلن بيت الخبن فى مفعولات * يامنزلا بسولان * تقطيعه : مستفعلن فعولان ، بيت الخبن فى مفعولن * هل بالديار إنس * تقطيعه : مستفعلن فعولن .

باب الخفيف

أصل الخفيف فاعلاتن مس تفع لن فاعلاتن مرتين ، وهو فى الاستعمال مسدس على الأصل ومربع مجزوء ، ولمسدسه عروضان العروض الأولى سالمة ولها ضربان سالم ومحذوف والعروض الثانية محذوفة ولها ضرب مثلها ، ولمربعه عروض سالمة وضربان سالم ومقصور مخبون ، بيت الضرب الأول من مسدسه :

حل أهلى ما بين درنى فبادو ... لى وحلت علوية بالسخال

تقطيعه : حللا هلى فاعلاتن مابيندر مس تفع لن نافبادو فاعلاتن لاوحلت فاعلاتن علويتن مس تفع لن بالسخالى فاعلاتن ، بيت الضرب الثانى منه :

ليت شعرى هل ثم هل آتينهم ... أم يحولن من بعد ذاك الردا

تقطيعه : ليت شعرى فاعلاتن هلثممهل مس تفع لن آتينهم فاعلاتن أميحولن فاعلاتن منبعد ذا مس تفع لن كوردا فاعلن ، بيت الضرب الثالث منه :

ان قدرنا يوما على عامر ... ننتصف منه أو ندعه لكم

تقطيعه : انقدرنا فاعلاتن يومنعلا مس تفع لن عامرن فاعلن ننتصف من فاعلاتن هو أو ندع مس تفع لن هو لكم فاعلن ، بيت الضرب الأول من مربعه :

ليت شعرى ماذا ترى ... أم عمرو فى أمرنا

تقطيعه : فاعلاتن مس تفع لن مرتين ، بيت الضرب الثانى :

كل خطب ان لم تـكو   نوا غضبتم يسير

تقطيعه : فاعلاتن مس تفع لن فاعلاتن فعولن ، و يلزم هذا الضرب عندالخليل الردف ، وقد رأى بعض أصحاب هذه الصناعة فى فعولن هذه حملها على خبن مس وكسف تفع من مس تفع لن مخطئا حامليه على الخبن والقصر قائلا ان القصر يستلزم فى علم القافية كون الروى من الوتد الذى هو الآن لام فعولن وكون وصل الروى من السبب وهو نونه ، ولا نظير لهذا المستلزم فان الروى والوصل يكونان من جزء واحد : أى سبب أووتد . لكن هذا الرأى يستلزم كسف الوتد فى غير آخر الجزء ، ولا نظير لهذا المستلزم أيضا ، وان شئت فتأمل زحافات فاعلاتن فى المضارع كيف تجد فاع ممتنعا عن الكسف . وأما امتناع حمل فعولن هذه على القطع فظاهر لفقد الوتد المجموع إذا تأملت . زحافه تجرى فى كل فاعلاتن ومس تفع لن الخبن والكف والشكل إلا فيما كان ضربا فالكف والشكل لايجريان فيه ويجرى فى فاعلن الخبن وفى فاعلاتن الضربية التشعيث وكذا فى العروضية لكن عند التصريع لاغير و بين نون فاعلاتن وسين مستفعلن وألف فاعلاتن أوفاعلن بعدها معاقبة ، وكذا بين نون فاعلاتن وألف فاعلاتن المتصاحبتين ، والأصحاب اختلفوا فى كيفية وقوع التشعيث فمنهم من يسقط أول متحركى الوتد و يقدر المشعث فالاتن ثم ينقله إلى مفعولن ومسنده التشبيه بالخرم ، ومنهم من يسقط ثانى متحركيه ذهابا إلى أنه أقرب إلى الآخر والآخر محل الحوادث و يقدر المشعث فاعاتن ثم ينقله ، ومنهم من يسقط ساكن الوتد و يسكن ثانى متحركيه و يقدر المشعث فاعلتن بسكون اللام ثم ينقله ومسنده التشبيه بالقطع الواقع فيه أجزاء ، ومنهم من يسقط الساكن قبله بالخبن و يسكن أول الوتد و يقدر المشعث فعلاتن بسكون العين ثم ينقله ، ولك أن تجعل مسنده التشبيه بالاضمار بعد أن تشبه فعلا من فعلاتن بالفاصلة ، بيت المخبون :

وفؤادى كعهده بسليمى   بهوى لم يزل ولم يتغير

تقطيعه : وفؤادى فعلاتن كعهده مفاعلن بسليمى فعلاتن بهونلم فعلاتن يزلولم مفاعلن يتغير فعلاتن ، بيت المكفوف :

ياعمير ماتظهر من هواك   أوتجن يستكثر حين يبدو

تقطيعه : ياعمير فاعلات ماتظهر مستفعل منهواك فاعلات أوتجن فاعلات يستكثر مستفعل حينبدو فاعلاتن ، بيت المشكول والمشعث :

ان قومى جحاجحة كرام   متقادم مجدهم أخيار

تقطيعه : انقومى فاعلاتن جحاجح مفاعل تنكراموفاعلاتن متقاد فعلات منمجدهم مستفعلن أخيارو مفعولن ، بيت الخبن فى فاعلن عروضا وضربا :

بينما هن بالأراك معا   إذ أتى راكب على جمله

تقطيعه : بينماهن فاعلاتن بلأراك فاعلن كمعن فعلن إذ أتارا فاعلاتن كبنعلا فاعلن جمله فعلن .

باب المضارع

أصله مسدس هكذا مفاعيلن فاعلاتن مفاعلن مرتين ثم استعمل مجزوّا مربعا سالم العروض والضرب وعلى المراقبة بين ياء مفاعيلن ونونه ، بيته :

دعانى إلى سعاد دواعى هوى سعاد

تقطيعه : مفاعيل فاعلاتن مرتين . زحافه يجرى فى فاعلاتن العروضى الكف كقوله :

وقد رأيت الرجال فما أرى مثل عمرو

تقطيعه : مفاعلن فاعلات مفاعلن فاعلات ، ولما عرفت أن الخبن يستدعى فى الساكن كونه سببيا تعرف أن لامجال للخبن فى فاعلاتن ولا للشكل ، ويجرى فى مفاعيل فى الصدر الخرم وفى مفاعلن فيه الشتر ، بيت الأخرم :

قلنالهم وقالوا وكل له مقال

تقطيعه : مفعول فاعلاتن مفاعيل فاعلاتن ، بيت الأشتر :

سوف أهدى لسلمى ثناء على ثناء

تقطيعه : فاعلن فاعلاتن مفاعيل فاعلاتن :

باب المقتضب

أصله مسدس هكذا مفعولات مستفعلن مستفعلن مرتين ثم استعمل مجزوّا مربعا مطوى العروض والضرب وعلى المراقبة بين خبن مفعولات وطيه ، بيته :

يقولون لا يبعدوا وهم يدفنونهم

تقطيعه : مفاعيل مفتعلن مرتين ، وزحافه من وجه أحد جانبي المراقبة فى مفعولات . أما خبنه كما ترى ، وأما طيه كقوله :

أعرضت فلاح لنا عارضان كالبرد

إذ تقطيعه فاعلا متفعلن مرتين :

باب المجتث

أصله مسدس هكذا مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن مرتين ثم استعمل مجزوّا مربعا وسالم العروض ، والضرب كقوله :

البطن منها خميص والوجه مثل الهلال

تقطيعه : مستفعلن فاعلاتن مرتين . زحافه يجرى فى كل مستفعلن وفاعلاتن الخبن والكف والشكل إلا فاعلاتن الضربى فلا يجرى فيه الكف والشكل ولكن يجرى فيه التشعيث عند

بعضهم و بين سين مستفعلن ونونه معاقبة ولامجال فيه للطى والخبل لما تعرف ، بيت الخبن :

ولو علقت بسلمى علمت أن ستموت

تقطيعه : م فاع لن فعلاتن مرتين ، بيت المكفوف :

ما كان عطاؤهن إلا عـدة ضمارا

تقطيعه : مس تفع ل فاعلات مس تفع ل فاعلاتن ، بيت المشكول :

أولئك خير قوم إذا ذكر الخيار

تقطيعه م فاع ل فاعلاتن مرتين ، بيت المشعث :

لم لايعى ما أقول ذا السيد المأمول

ضربه مفعولن :

باب المتقارب

أصله فعولن ثمانيا وهو فى الاستعمال يثمن على الأصل تارة و يسدس مجزوّا أخرى ولمثمنه عروض واحدة سالمة ولها أربعة أضرب سالم ومقصور ومحذوف وأبتر ولمسدسه عروض واحدة محذوفة وضربان أحدهما محذوف والآخر أبتر ، بيت الضرب الأول من مثمنه :

فأما تميم تميم بن مر فألفاهم القوم روبى نياما

أجزاؤه الثمانية سالمة ، بيت الضرب الثانى منه :

ويأوى الى نسوة بائسات وشعث مراضيع مثل السعال

ضربه فعول و يلزم هذا الضرب الردف ، بيت الضرب الثالث منه :

وأروى من الشعر شعرا عويصا ينسى الرواة الذى قد رووا

ضربه فعل ، بيت الضرب الرابع منه :

خليلىّ عوجا على رسم دار خلت من سليمى ومن ميه

ضربه فع أو فل كيف شئت ، وقد أجاز الخليل فى عروض البيت السالم الضرب الحذف والقصر وأبى ذلك جماعة ، وشاهده فى الحذف قوله :

لبست أناسا فأفنيتهم وكان الاله هو المستأسيا

وشاهده فى القصر قوله :

فرمنا القصاص وكان القصاص عـدلا وحقا على المسلمينا

وغير الخليل يروى البيت فكان القصاص ، ومن الشواهد له فى القصر قوله :

ولو لا خداش أخذت دوا ب سعد ولم أعطه ماعليها

و يروى أخذت جالات سعد ، بيت الضرب الأول من مسدسه :

أمن منـة أقفرت لسلمى بذات الغضى

العروض والضرب كلاهما فعل ، بيت الضرب الثانى منه :

تعفف ولا تبتئس   فما يقض يأتيكا

ضربه فع . زحافه يجرى القبض فى كل فعولن إلا فى الواقع ضربا عند الخليل وإلا فيما قبل فع أيضا ويجرى الحذف فيما كان عروضا والثرم والثلم جاريان فى الصدرى ، بيت المقبوض :

أفاد فجاد وساد فزاد   وقاد فزاد وعاد فأفضل

الأجزاء السبعة مقبوضة ، بيت الأثلم :

لولا خداش أخذنا جالات   سعد ولم نعطه ماعلبها

صدره فعلن ، بيت الأثرم :

قلت سدادا لمن جاء يسرى   فأحسنت قولا وأحسنت رأيا

صدره فعل .

[فصل] ولما تسمع من وقوع الخرم والخزم فى الأشعار يلزمك فى باب التقطيع متى أخذت فيه اذا لم يستقم لك على الأوزان التى وعيتها أن تعتبره بالنقصان الخرمى فى الصدر فى الابتداء تارة وبالزيادة الخزمية أخرى والخزم يكون بحرف واحد فصاعدا إلى أربعة بحكم الاستقراء فان استقام فذاك وإلا فاما أن لا يكون شعرا أصلا أو يكون وزنا خارجا عن الاستقراء .

فصل

وهذه الأوزان هى التى عليها مدار أشعار العرب بحكم الاستقراء لاتجد لهم وزنا يشذ عنها اللهم إلا نادرا وأكثر الاستقراآت كذلك لاتخلو عن شذوذ شىء منها ولعل جميعها ثم لاتجد ذلك النادر بحرا كان أو عروضا أو ضربا أو زحافا إلا معلوم التفرع على المستقرى أوما ترى المتدانى وهو فاعلن ثمانى مرات كقولنا :

زارنى زورة طيفها فى الكرى   فاعترانى لمن زارنى ماعترى

كيف تجده ظاهر التفرع على المتقارب فى دائرته وكذا مايتبعه من الزحافات كالخبن فى قوله :

أشجاك تشتت شعب هواك   فأنت له أرق وصب

وكالقطع فى قوله :

إن الدنيا قد غرتنا   واستهوتنا واستلهتنا

على قول من يعده شعرا ، ومن يسدس مثمنه متدانى فى قوله :

قف على دراسات الدمن   بين أطلالها فأبكين

وغير ذلك مما ترى المتأخرين قد تعاطوها وسموها بأسام مفتقرين هدى الخليل إذا أنت طالعتها لم تخف عليك المداخل والمخارج هنالك ثم إذا مددت لطبعك استقامة طبع وخدمت أنواعا

أخر اطلعت على أن هـذا النوع أعنى علم العروض نوع اذا أنت رددته الى الاختصار احتمله واذا أنت حاولت الاطناب فيه امتد وكاد أن لايقف عند غاية لقبوله من التصرف فيـه نقصانا وزيادة ماشاء الطبع المستقيم . فاذ قد تلونا عليك ما اقتضانا الرأى تلاوته منه فحرىّ أن نفى بماسبق به الوعد من الـكلام فى ترتيب الدوائر وترتيب البحور فيهن المستقرأة على النسق المذكور .

اعلم أن مبنى فروع الأصول فى هذه الصناعة ، ولواحق سوابقها على النقصان لاعلى الزيادة وان شئت أن تتحقق ذلك فعليك بفروع الأصول كالمجزو والمشطور والمنهوك والموحد ، ثم كالمضمر والمعضوب والموقوف ، وكالمخبون والمطوى والمقبوض والمكفوف ، وكالمشعث والمكسوف ، وكالمقصور والمقطوع ، وكالمخبول والمشكول ، وكالمحذوف والمقطوف والأحذ والأصلم والأبتر . وان اعترضك المذال والمسبغ والمرفل ، فانظر أين تجد ذلك ان وجـدته لايجرى إلا حيث يكون جزءا ساقطا فهو جار مجرى التعويض فلا تعده زيادة واذا تحققت ذلك فنقول : تعين النقصان للفرع يستتبع تعين الأصالة للـكمال وللأصل حق التقدم على الفرع فبحكم هـذه الاعتبارات ناسب فى هذا النوع تقديم الأكمل فالأكمل فروعيت تلك المناسبة ، فلزم تقديم الدائرة المختلفة على ماسواها لـكون بحورها أتمّ بحور عدد حروف لاشتمال كل بحر منها على ثمانية وأربعين حرفا ، ولزم تأخير الدائرة المنفردة عن الـكل لـكون بحرها أنقص البحور عدد حروف لاشتماله على أربعين حرفا ، ولزم توسط الدوائر الثلاث الباقية لاشتمال كل بحر من بحورهن على اثنين وأربعين حرفا ، ثم لزم تقديم المؤتلفة منهن على أختيها لـكون كل واحـد من بحريها أتمّ من بحور أختيها عدد حركات لاشتمال كل واحد منهما على ثلاثين حركة ، واشتمال كل واحـد من أولئك على أربع وعشرين والسكون فى هذا النوع معدود فى جانب العدم فلا يوضع فى مقابلة الحركة فاعرفه ، ثم ناسب إيلاء المجتلبة المؤتلفة لمزيد التناسب بينهما فى أن كل واحدة منهما تتمم أصل البيت بست دورات فترتيب الدوائر على ماترى المختلفة ثم المؤتلفة ثم المجتلبة ثم المشتبهة ثم المنفردة . وأما تقديم مايقدم من البحور فى الدوائر فالطويل نظرا الى أركان الأفاعيل المبدوء بها وأعنى بالأركان الأسباب والأوتاد والفواصل يقدم على أخويه لـكون ركنه الأوّل وهو فعو أتم من ركنى أخويه وهما فاومس والمزج أيضا يقدم على أخويه لذلك ، وأما الـكامل فانما يؤخر عن الوافر لأن صحة اضماره يبرزه فى معرض ماركنه الأوّل سبب خفيف حكما وصحة إجراء الخبن عليه منبه على ذلك ، وكذا امتناعه عن الخرم امتناع ماأوّله سبب خفيف على الرأى الصواب ولا يقف على هذا إلا النحوى المتقن حيث لايبنى على السكون الضمير فى غلامك أو التصريفى الماهر حيث لايجوّز الالحاق بالألف فى حشو الـكلمة أو صاحب الطبع المستقيم فى باب الاستدلال أو غيره ممن يفهم باب قولنا امتنع كذا لأدائه الى الممتنع حكما ، وقولى على الرأى الصواب احتراز عن رأى من يجوّز الخرم فى مخبون مستفعلن مستشهدا بقوله :

هل جديد على الأيام من باق ... أم هل لما لايقيه الله من واق

وأما تقديم السريع فلأن دائرته تضمنت وتدا مفروقا بخلاف سائر الدوائر وارتـكاب المخالفه

لايصار اليه إلا لعذر وأنه فى السريع أكمل منه فى غيره لأن أركان السريع ممتنع أن تؤلف على وجه من الوجوه تأليفا يخرج الوتد المفروق عن كونه مفروقا الى كونه مجموعا أوسببا خفيفا بخلاف ماسواه فتأمله فيلزم تقديم السريع ، وأما استدعاء المضارع فيها التقدم بجهة أن ركنه الأول أتم فضعف للزوم النقصان له فى الأجزاء حين لايستعمل إلامجزوءا مراقبا .

[فصل] واذ قد وفينا بما كنا وعدنا فحرى أن نختم الكلام فى علم العروض بهذه الخاتمة ، وهى ماأقوله من أن لك أن تتخذ الوافر أصلا وتفرع عليه جميع البحور على ماأذكره وهو أن تقدر أصل الوافر مثمنا منبها على ذلك بنحو قول امرئ القيس :

خيال هاج لى شجنا فبت مكابدا حزنا
عميد القلب مرتهنا بذكر اللهو والطرب

وتلحق مسدسه فى غير المسمط بالمجزو ومربعه بالمشطور على خلاف ظاهر الصناعة ، ثم تستخرج منه الكامل مثمنا وتلحق مسدسه بالمجزو ومربعه بالمشطور ، ثم تستخرج من معضوب الوافر المزج مثمنا وتجعله دائرة وتستخرج منها الرجز والرمل مثمنين ، ثم تستخرج من مثمن المزج الطويل بوساطة حذف جزء لن من آخر مثل مفاعى مفاعيلن والمتقارب بحذف الأجزاء الثمانية وتجعل الطويل دائرة ، وتستخرج منها المديد والبسيط وبحرا ثالثا تزعمه مهجورا نصفه مفعولات مفعول مفعولات مفعول ، ثم تجعله أصلا فيبقى عندك مفعولات مفعولف عو لاتف وهو بحر المقتضب فتدبره فتكون الدائرة المشتبهة ، وتستخرج منها بحورها وان شئت استخرجت البحر الثالث هكذا مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن وأنه بحر مستعمل وان كان الخليل أهمله ، يحكى عن امرئ القيس أشعارا بها الوزن منها :

ألا ياعين فابكى على فقدى لملكى
واتلافى لمالى بلا حق وجهد

تخطيت بلادا * وضيعت قلابا * وقد كنت قديما * أخا عز ومجد

ثم خرمته أولا وحذفته آخرا فيبقى عندك فاعيلنف عولنفا عيلنفعو ، ثم تديره دائرة فتكون عين الدائرة المشتبهة ، وهذا الطريق أليق بالصناعة لاشتماله على وتد مفروق واحد وهو لنف من فاعيلنف دون الطريق الأول فتأمله . وانما ذكرت الأول لكون التصرف هناك فى موضع خسب وهو جعله أصلا لاغير .

[فصل] وتقدر من أبيات المهجور إن شئت :

ان المرء فى أكثر الأحوال مرتاع ليت المرء لم يدخل الدنيا فما ارتاع
ان العيش عيش الصبا إذ ليس عقل ينهى المرء عما إليه المرء نزاع

مكسوف العروض موقوف الضرب عند ترك التصريع ، ومن أبياته :

ما للمرء فى عيشه من راحة أنى والليالى تريه ماترى

أصلم العروض والضرب وان شئت قدرته من الثانى بوساطة الخرم والحذف وليكن هذا آخر كلامنا فى هذا الفصل .

الفصل الثالث

فى الكلام فى القافية وما يتصل بذلك

اختلفوا فى القافية ، فهى عند الخليل من آخر حرف فى البيت الى أول سا كن يليه مع المتحرك الذى قبل السا كن مثل تابامن : أقلى اللوم عاذل والعتابا ، وعند الأخفش آخر كلمة فى البيت مثل العتابا بكمالها ، وعند أبى على قطرب وأبى العباس ثعلب الروى وستعرفه ، وعن بعضهم أن القافية هى البيت ، وعن بعضهم هى القصيدة وحق هذا القول أن يكون من باب اطلاق اسم اللازم على الملزوم و باب تسمية المجموع بالبعض كقولهم : كلمة الحو يدرة لقصيدته ، وقول كل أحد كلمة الشهادة لمجموع أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله ، وقوله علت كلمته ــ كبرت كلمة تخرج من أفواههم ــ والمراد بالكلمة مجموع كلامهم ــ اتخذ الله ولدا ــ وقوله ــ ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين ــ والمراد بالكلمة ــ إنهم لهم المنصورون و إن جندنا لهم الغالبون ــ وقوله ــ وكذلك حقت كلمة ر بك على الذين كفروا ــ والمراد بالكلمة ــ أنهم أصحاب النار ــ و إلا لزم أن لا يصح قافية البيت أو قافية القصيدة لاستلزامه إضافة الشيء الى نفسه وتسمى قافية لمكان التناسب وهو أنها تتبع نظم البيت مأخوذة من قفوت أثره اذا اتبعته والميل من هذه الأقوال الى قول الخليل لوقوفه على أنواع علوم الأدب نقلا وتصرفا واستخراجا واختراعا ورعاية فى جميع ذلك لما يجب رعايته أشد حد ماشق فيه أحد غباره . اللهم قدس روحه وارحم السلف كلهم وا كس الجميع حلل الرضوان ، واجمعنا و إياهم فى دار الثواب . و إذ قد اخترنا رأى الخليل فى القافية وأنها على رأيه لابد من اشتمالها على سا كنين كما ترى فيستلزم لذلك خمسة أنواع : أحدها أن يكون سا كناها مجتمعين و يسمى المترادف أو يكون بينهما حرف واحد متحرك و يسمى المتواتر أو حرفان متحركان و يسمى المتدارك أو ثلاثة أحرف متحركات و يسمى المترا كب أو أر بعة و يسمى المتكاوس ولا مزيد على الأربعة ، وكلامنا هاهنا مبنى على عناية أذ كرها فى آخر الفصل ، وللمترادف سبعة عشر موقعا فاعلان فى فاعلاتن اذا قصر وفى مفعولات اذا طوى ووقف ومستفعلان مذالا لاغير ومضمرا مذالا ومفاعلان مخبونا مذالا وموقوصا مذالا ومفتعلان مطو يا مذالا ومخذولا مذالا وفعلتان متفاعلان وفاعليان وفعليان وفعلان ومفعولان وفعولان مقصور مفاعيلن فى الضرب الرابع للطو يل عند الأخفش ومخبونا موقوفا فى غير ذلك وفعول ، وللمتواتر أحد وعشرون موقعا مفاعيلن وفاعلاتن وفعلاتن ومفعول مقطوعا لاغير ومضمرا مقطوعا ومكسوفا ومشعثا وفعولن سالما ومحذوفا ومخبونا مقطوعا ومقطوفا ومخبونا مكسوفا أو مخبونا مقصورا وفعلن مقطوعا وأبتر وأحذ مضمرا وأصلم وفل فى نحو فعولن فل وتن فى متفاعلاتن وفروعه الثلاثة مستفعلاتن ومفاعلاتن ومفتعلاتن ، والمتدارك أحد عشر متفاعلن ومستفعلن سالما ومضمرا ومفاعلن مخبونا ومقبوضا

وموقوصا ومعقولا وفاعلن سالما ومحذوفا وفعل فى نحو فعولن فعل وفل فى نحو فعول فل على قول من يجوز قبض فعولن قبل فل ، وللمتراكب ثمانية مفاعلتن ومفتعلن مطويا ومخذولا وفعلن الساكن قبله مخبونا لا غير ومخبونا محذوفا وأحذ ومخبولا مكسوفا وفعل فى نحو فعول فعل وللمتكاوس موقع واحد فعلتن الساكن قبله فهذه ثمانية وخمسون موقعا لأنواع القافية الخمسة وعساك إذ فتشت عنها أن تعثر على مزيد ، ثم ان القافية لاشتمالها على حرف الروى تتنوع باعتبار الروى و باعتبار ما قبله و باعتبار مابعده أما تنوعها باعتبار الروى فهى كونها إما مقيدة أو مطلقة ، وأما تنوعها باعتبار ماقبل الروى فهى كونها اما مردفة أومؤسسة أو مجردة ، وأما تنوعها باعتبار مابعد الروى ولا يلحقها هذا الاعتبار إلا فى اطلاقها ، فهى كونها اما موصولة من غير خروج أو مع خروج ، والمراد بالروى الحرف الآخر من حروف القافية إلا ما كان تنوينا أو بدلا من التنوين أو كان حرفا اشباعيا مجلوبا لبيان الحركة مثل المنزلا المنزلو المنزلى أو قائما مقام الاشباعى فى كونه مجلوبا لبيان الحركة ، وهو الهاء مثل كتابيه حسابيه أو مشابها للحرف الاشباعى كألف ضمير الاثنين ، وكواو ضمير الجماعة مضموما ماقبلها وكياء ضمير المؤنث مكسورا ماقبلها مثل لم يضربا لم يضربوا لم تضربى و يلحق الألف فى مثل أنتما وضربتما ومنكما والواو فى مثل أنتموضربتمو ومنكمو منهمو بألف ضربا وواو ضربوا أو كان مشابها للقائم مقام الاشباعى كهاء التأنيث وهاء الضمير متحركا ما قبلهما دون الساكنة مثل طلحة وحمزة ومثل غلامه وضربه ، فان كل واحد من ذلك يسمى وصلا لا رويا وكثيرا ماتجرى الألف والواو والياء الأصول مثل سرى يسرو و يسرى ، والهاء الأصلى مثل أشبه أعمه مجرى الحروف الاشباعية والقائمة مقامها ، وذلك أثناء القصائد على سبيل التوسع ، والمراد بالقافية المقيدة ماكان رويها ساكنا مثل : وقاتم الأعماق خاوى المخترق . وحركة ماقبل الروى المقيد يسمى توجيها ، و بالقافية المطلقة ما كان رويها متحركا مثل . قفانبك من ذكرى حبيب ومنزلى : وحركة الروى تسمى مجرى ، والمراد بالقافية المردفة ما كان قبل رويها ألفا مثل عمادا أو واوا أو ياء مدتين مثل عمود عميد أو غير مدتين مل قول قيل وتسمى كل من هذه الحروف ردفا ، وحركة ماقبل الردف حذوا والردف بالألف لا يجامعه الردف بغيرها بخلاف الواو والياء فان الجمع بينهما غير معيب والردف بالواو والياء المدتين لايجامعه الردف بالواو والياء غير المدتين ، والمراد بالقافية المؤسسة ماكان قبل رويها بحرف واحد ألف والروى وتلك الألف من كلمة واحدة مثل عامدا ، أما إذا كانتا فى كلمتين كنت بالخيار ان شئت ألحقت ذلك بالتأسيس ، وان شئت لم تلحقه اللهم إلا إذا نزلنا منزلة كلمة واحدة للوجوه المعلومة فى ذلك فى علم النحو فيكون الحكم للتأسيس ، وتسمى هذه الألف التأسيس والفتحة قبلها رسا والحرف المتوسط بين هذه الألف و بين الروى تسمى الدخيل وحركته اشباعا ، والمراد بالقافية المجردة مالم يكن قبل رويها ردف ولا تأسيس ، والمراد بالقافية الموصولة من غير خروج ماكان بعد رويها حرف واحد

مما يسمى وصلا مثل منزلا منزلو منزله بالهاء الساكنة المتحرك ما قبلها ، و بالقافية الموصولة مع الخروج ما كان بعد رويها هاء متحركة مع حرف اشباعى مثل منزلها منزلهو منزلهى ، وذلك الحرف يسمى خروجا ، وحركة هاء الوصل نفاذا فهذه أنواع تسعة للقافية غير ما تقدمت . المجرد مثل منزل والمردف مثل عماد عمود عميد ، ومثل قول قيل والمؤسس مثل عامد ثلاثيها مع التقييد وهو أن لا تجرى الأواخر ، ثم هذه الثلاثة مع الوصل بلا خروج ، وذلك بأن تجرى الأواخر بأن تحركها ملحقا إما ألفا أو واوا أو ياء مدتين أو هاء ساكنة مثل منزلا منزلو منزلى منزله منزله فى المجرد ومثل عمادا عمادو عمادى عماده فى المردف ، وعلى هذا اخواته فى الردف كالعمود والعميد وكالقول والقيل ، ومثل عامدا عامدو عامدى عامده فى المؤسس ، ثم هذه الثلاثة موصولة مع الخروج مثل منزلها منزلهومنزلهى فى المجرد وعمادها ، وكذلك الأخوات عمودها عميدها قولها قيلها وعمادهو وعمادهى فى المردف ، ومثل عامدها أو عامدهو أو عامدهى فى المؤسس ولا بد فيما ذكرنا أن القافية كذا من أن يكون محمولا على قافية الأشعار فى المشهور والا لم يصح تسمية القافية قافية فى مثل قولى :

حتام تنكر قدرى أيها الزمن بغيا وتوغر صدرى أيها الزمن
أما يهمك شىء غير غدرك بى ماذا استفدت بغدرى أيها الزمن
قل لى إلى كم أرى الأحداث ترشقنى قد عيل صبرى أتدرى أيها الزمن
أرى بدورا لأقوام طلعن لهم إلا طلوع لبدرى أيها الزمن

[فصل] و إذا وقفت على ماتلى عليك فاعلم أن الشعر لما كان المطلوب به الوزن ، وقد كان مرجع الوزن إلى رعاية التناسب فى الصوت ، ومن المعلوم أن الأمور بخواتيمها ناسب لذلك رعاية مزيد التناسب فى القوافى التى هى خواتيم أبيات القصيدة أو القطعة فعيب تحريك الروى المقيد أو هاء الوصل الساكنة متى أخل بالوزن مثل :

* وقاتم الأعماق خاوى المخترقن * ومثل * تنفش الخيل ما لا تغزلهو *

وسمى الأول غاليا . والثانى تعديا وعيب اختلاف الوصل وسمى مثل منزلو مع منزلى إقواء ومثل منزلا مع منزلو أو منزلى إصرافا وهو أعيب وصحة اجتماع الواو والياء فى الردف دون الألف والواو أو الياء تنبهك على ذلك ، وعيب اختلاف التوجيه مثل حرم بضم الراء مع حرم أو حرم بغير ضمها عند التقييد ، وفى الأصحاب من لا يعده عيبا لكثرة وروده فى الشعر والأقرب عده عيبا ، وكذلك عيب اختلاف الاشباع مثل كامل بكسر الميم مع تكامل أو تكامل بغير كسرها وكذلك عيب الاختلاف بالتجريد والردف مثل تعصه مع توصه أو التأسيس مثل منزل مع منازل و بالردف بالمد وغير المد مثل قول بضم القاف مع قول بفتحها وهو اختلاف الحذو وجمعت هذه العيوب تحت اسم السناد ، ثم عيب أيضا اختلاف الرويين مثل كرب بالباء مع كرم بالميم أو كرخ بالخاء وسمى هذا العيب فى المتقاربين المتأخرين كالباء والميم اكتفاء وفى المتباعدين بهما

كالباء والخاء اجازة بالراء والزاى وهو أعيب لكون التفاوت هاهنا أكبر . ومن العيوب الايطاء وهو اعادة الكلمة التى فيها الروى اعادة بلفظها ومعناها فى القصيدة نحو رجل رجل فانه إيطاء بالاتفاق دون نحو رجل الرجل ، ففى الأصحاب من لا يعده ايطاء لقوة اتصال حرف التعريف بما يدخل فيه ونزول المعرف لذلك منزلة المغاير للمنكر وعيب الإيطاء بتقارب المسافة بين كلتى الإيطاء أما إذا طالت القصيدة وتباعدت المسافة بين الكلمتين فقلما يعاب لاسيما إذا استعملت احدى كلتى الإيطاء فى فنّ من المعانى وأخراهما فى فن آخر هذه العيوب ظاهرة الرجوع إلى القافية على ماترى . وفى العيوب عيب يسمى نفادا ، وهو تغيير العروض تغييرا غير معتاد فى موضعه مثل قوله :

جزى الله عبسا عبس بن بغيض جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

أو مثل قوله : أفبعد مقتل مالك بن زهير ترجو النساء عواقب الأطهار

لك أن تنظمه فى سلك عروض القافية نظرا إلى أن محل العروض محل صالح للقافية بوساطة التصريع . وأما التضمين المعدود فى العيوب ، وهو تعلق معنى آخر البيت بأول البيت الذى يليه على نحو قوله :

وسائل تميما بنا والرباب وسائل هوازن عنا إذاما

لقيناهم كيف نعلوهم ببيض تفلق بيضا وهاما

فعلقه بالقافية على ماترى ، وكما أن النقصان فى رعاية التناسب على ما رأيت عدّ عيبا عدت الزيادة فى رعايته فضيلة ، وكذا التزام الدخيل حرفا معينا عدّ فضيلة وسمى كل واحد منهما إعناتا ولزوم مالا يلزم .

واعلم أن لك فى كثير من عيوب القافية أن تكسوها بهذا الطريق مايبرزها فى معرض الحسن مثل أن تشرع فى اختلاف التوجيه فتضم ثم تكسر ثم تفتح أو أىّ وضع شئت غير ماذكرت ثم تراعى ذلك الوضع إلى آخر القصيدة ، أو فى اختلاف الاشباع أو غيرهما كما فعل الخليل قدس الله روحه بالتضمين حيث التزمه فانظر كيف ملح ذلك :

ياذا الذى فى الحب يلحى أما والله لو حملت منه كما

حملت من حب رخيم لما لمت على الحب فدعنى وما

أطلب أنى لست أدرى بما أحببت إلا أننى بينما

أنا بباب القصر فى بعض ما أطلب من قصرهم إذ رمى

شبه غزال بسهام فما أخطأ سهماه ولكنما

عيناه سهمان له كلما أراد قتلى بهما سلما

وكما اتفق التزامه فى اختلاف الوصل فى القطعة التى يرويها الأصمعى عن أعرابى بالبادية كان يصلى ويقول ، وهى :

أتنعم أولاد المجوس وقد عصوا وتترك شيخا من سراة تميم

فان تكسنى ربى قميصا وجبة أصلى صلاتى كلها وأصوم

وإن دام لى العيش يارب هكذا تركت صلاة الخمس غير ملوم

أما تستحى يارب قد قمت قائما أناجيك عريانا وأنت كريم

فانسف كيف كسر شوكة العيب ، ولنكتف بهذا القدر من فصول فن النظم منتقلين عنها إلى الفن الثانى وأنه خاتمة مفتاح العلوم فى إرشاد الضلال بدفع مايطعنون به فى كلام رب العزة علت كلمته من جهات جهالاتهم ، ونحن نقدم كلاما يكشف لك عن ضلالهم فى مطاعنهم على سبيل الاطلاق ثم نتبعه الكلام المفصل بعون الله تعالى ، نقول لهؤلاء و إنا لنعرف مرمى غرضهم فيما يريشون من النبال يعنون مادون نيله خرط القتاد بل ضرب أسداد على أسداد ــ يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون ــ قدروا معشر الضلال إذ عشش الجهل فى نفوسكم وباض وفرخ الباطل فى ضمائركم وعميتم أبصارا و بصائر فما اهتديتم تقديرا باطلا أن محمدا عليه السلام ما كان نبيا وقدروا أن القرآن كلامه أفعميتم أن تدركوا ضوء النهار بين أيديكم ان قد كان أفصح العرب وأملكهم لزمام الفصاحة والبلاغة غير مدافع ولا منازع وكلام مثله حر أن يجل عن الانتقاد فضلا أن يحدو لثامه عن الزيف لدى النقاد فالقرآن الذى زعمتموه كلامه أما كان يقتضى بالبيت أن يكون أحرى كلام على الاستقامة لفظا و إعرابا وفصاحة و بلاغة وسلامة عن كل مغمز وحقيقا بأن يكتب على الحدق بذوب الذهب فاذ قد جهلتم حقه هناك أما اقتضى لا أقل أن يلين شكيمتكم ليخلص منكم كفافا لاعليه ولا له ثم قدروا حيث أعماكم الخذلان وأمطاكم ظهر السفه أنه ما كان أفصح العرب وأنه كان كآحاد الأوساط قد تعمد ترويج كلامه ، أما كان لكم فى أنه مروج والعياذ بالله وازع يزعكم أن تجازفوا فالمروّج كالايخفى و إن صادف الشمل سكرى تدير عليهم الغباوة كؤوسها وجثثا تغرز فى سنة من الغفلة رءوسها يحتاط فيما يتعمد رواجه عليهم لايألو فيه تهذيبا وتنقيحا فكيف إذا صادفه مشتملا على إيقاظ متفطنين لايبارون قوة ذكائه و إصابة حدس وحدة ألمعية وصدق فراسة يخبرون عن الغائب بقوة ذكائهم كأن قد شاهدوه يصف لهم الحدس الصائب حال الورد قبل أن يردوه و يثبتون أبعد شىء بحدة ألمعيتهم كأن ليس ببعيد و ينظم لهم المجهول صدق فراستهم فى سلك المعروف منذ زمان مديد كما يحكى أن سليمان بن عبدالملك أتى بأسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فأمره سليمان بضرب واحد واجدمنهم فاستعفى فما أعفى وقد أشير إلى سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل أضرب بسيف أبى رغوان مجاشع : يعنى سيفه وكأنه قال لايستعمل ذلك السيف إلا ظالم أوابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومى واتفق أن نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق :

أيعجب الناس أن أضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر

لم تنب سيفى من رعب ولا دهش عن الأسير ولكن أخر القدر

ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر

ثم أغمد سيفه وهو يقول :

ما إن يعاب سيد إذا صبا ولايعاب صارم إذا نبا ولا يعاب شاعر إذا كبا

ثم جلس يقول كأنى بابن المراغة قد هجانى فقال :

بسيف أبى رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم

وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشأ يقول :

بسيف أبى رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم

فأعجب سليمان ماشاهد ثم قال يا أمير المؤمنين كأنى بابن القين قد أجابنى فقال :

ولانقتل الأسرى ولكن نفكهم إذا أثقل الأعناق حمل المغارم

ثم أخبر الفرزدق بالهجو دون ماعداه فقال مجيبا :

كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع أحيانا مناط التمائم

ولانقتل الأسرى ولكن نفكهم إذا أثقل الأعناق حمل المغارم

وهل ضربة الرومى جاعلة لكم أبا عن كليب أوأخا مثل دارم

وما يحكى أن ذا الرمة استرفد جريرا فى قصيدته التى مستهلها :

نبت عيناك عن طلل بحزوى عفته الريح وامتنح القطارا

فأرفده عدة أبيات لها ، وهى هذه :

يعد الناسبون إلى تميم بيوت المجد أربعة كبارا يعدون الرباب وآل بكر

وعمرا ثم حنظلة الخيارا ويذهب بينها المرئى لغوا كما ألغيت فى الدية الحوارا

فضمنها القصيدة ، وهى اثنتان وخمسون قافية ثم مر به الفرزدق فاستنشده إياها فأخذ ينشدها والفرزدق يستمع لايزيد على الاستماع حتى بلغ هذه الأبيات الثلاثة استعادها منه الفرزدق مرتين ثم قال له والله علكهن من هو أشد لحيين منك ، وما يحكى أن عمر بن لجاء أنشد جريرا شعرا فقال ماهذا شعرك هذا شعر حنظلى ولا تسل عن فطانتهم المنتبهة على الزمزمة اللطيفة وحدة نظرهم الدراكة للمحة الضعيفة كما يترجم عن ذلك الروايات عنهم المشهورة ، يروى أن فزاريا ونميريا تسايرا فقال الفزارى للنميرى غض لجام فرسك فقال انها مكبوتة وإنما أراد الفزارى ماقيل فى بنى نمير : فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا

وإنما عنى النميرى ماقيل فى بنى فزارة :

لاتأمنن فزاريا خلوت به على قلوصك واكتبها بأسيار

وأن واحدا من بنى نمير وهو شريك النميرى لقى رجلا من تيم فقال له التيمى يعجبنى من الجوارح البازى ، قال شريك وخاصة مايصيد القطا ، أراد التيمى بقوله البازى :

أنا البازى المطل على نمير أتيح من السماء له انصبابا

وعنى شريك بذكر القطا قول الطرماح :

تميم بطرق اللؤم أهدى من القطا ولو سلكت سبل المكارم ضلت

وأن معاوية قال للأحنف ماالشىء الملفف فى البجاد فقال السخينة وانما أراد معاوية قول القائل :

إذا ما مات ميت من تميم فسرك أن يعيش فجئ بزاد
بخبز أو بتمر أو بسمن أو الشيء الملفف في البجاد
تراه يطوف في الآفاق حرصا ليأكل رأس لقمان بن عاد

وكان الأحنف من تميم ، و إنما أراد الأحنف بالسخينة وهي حساء يؤكل عند غلاء السعر وكانت قوم معاوية تقتصر عليه رماهم بالبخل . وأن رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله مالقينا البارحة من شيوخ محارب ماتركونا ننام ، وأراد قول الأخطل :

تنكش بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبري
ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر

فقال أصلحك الله أضلوا البارحة برقعا فكانوا في طلبه ، أراد قول القائل :

لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وجلال

وأن رجلا وقف على الحسن بن الحسن البصري رحمهما الله فقال أعتمر أخرج أبادر فقال كذبوا عليك ما كان ذلك فان السائل أراد أعثمان أخرج أبا ذر ، وأن الحسن بن وهب نهض ذات ليلة من مجلس ابن الزيات فقال سحير أي بت بخير فقال له ابن الزيات بنية : أي بت به ، وماظنك بكياسة جيل قد بلغت من الدهاء نساؤهم إلى حد تقدهن للكلام مايحكى أنشدت واحدة وكانت الخنساء : لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

فقالت أي فخر يكون في أن له ولعشيرته ولمن ينضوي اليهم من الجفان مانهايتها في العدد عشر وكذا من السيوف ألا استعمل جمع الكثرة الجفان والسيوف وأي فخر في أن تكون جفنة وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام غراء لامعة كجفان البائع أما يشبه أن قد جعل نفسه وعشيرته بائعي عدة جفنات ثم أني يصلح للمبالغة في التمدح بالشجاعة وأنه في مقامها يقطرن دما كان يجب أن يتركها إلى أن يسلن أو يفضن أو ما شاكل ذلك ، وقد اجتمع راوية جرير ، وراوية كثير ، وراوية جميل ، وراوية نصيب وأخذ يتعصب كل واحد لصاحبه ويجمع له في البلاغة قصب الرهان فحكموا واحدة وكانت السيدة سكينة فقالت لراوية جرير . أليس صاحبك القائل : طرقتك صائدة القلوب وليس ذا . حين الزيارة فارجعي بسلام

وأي ساعة أولى بالزيارة من الطروق ، قبح الله صاحبك وقبح شعره ثم قالت لراوية كثير أليس صاحبك الذي يقول :

يقر بعيني مايقر بعينها وأحسن شيء مابه العين قرت

وليس شيء أقر لعيونهن من النكاح فيحب صاحبك أن ينكح قبح الله صاحبك وقبح شعره ثم قالت لراوية جميل أليس صاحبك الذي يقول :

فلو تركت عقلي معي ماطلبتها وان طلابيها لما فات من عقلي

فما أرى لصاحبك هوى إنما طلب عقله قبح الله صاحبك وقبح شعره ، ثم قالت لراوية نصيب

أليس صاحبك الذى يقول :

أهيم بدعد ما حييت فإن أمت فيا ويح نفسى من يهيم بها بعدى

أما كان لصاحبك الديوث هم إلا هم من يهيم بها قبح الله صاحبك وقبح شعره ألا قال :

أهيم بدعد ما حييت فإن أمت فلا صلحت دعد لذى خلة بعدى

وفى الحكايات كثرة والمقصود مجرد التنبيه وليس الرى عن ارتشاف هذا وإن ارتكبتم حيث انتهيتم من السفه ويبس الثرى بينكم وبين نظر العقل إلى هذه الغاية أن قد احتاط لكن لم يجد عليه كان الفضل للبهائم عليكم حيث ترون أضل الخلق عن الاستقامة فى الكلام إذا اتفق أن يعاود كلامه مرة بعد أخرى لا يعدم أن يتنبه لاختلاله فيتداركه ثم لا ترون أن تنزلوا لا أقل تلاوة النبى عليه الصلاة والسلام للقرآن نيفا وعشرين سنة منزلة معاودة جهول لكلامه فتنظموا القرآن فى سلك كلام متدارك الخطأ فتمسكوا عن هذيانكم ثم إذ مسخكم الجهل هذا المسخ وبرقع عيونكم إلى هذا الحد وملك العمى بصائركم وأبصاركم على ما نرى فقدروا ما شئتم قدروا ان لم يكن نبيا وقدروا إن كان نازل الدرجة فى الفصاحة والبلاغة وقدروا ان لم يكن يتكلم إلا أخطأ وقدروا أنه ما كان له من التمييز ما لو زحى عمره على خطأ لا يشتبه عليكم أنتم لما تنبه لذلك الخطأ ولكن قولوا فى هذه الواحدة وقد ختمنا الكلام معكم إذ لا فائدة أو قد بلغتم من العمى إلى حيث لم تقدروا أن يتبين لكم ان عاش مدة مديدة بين أولياء وأعداء فى زمان أهله من سبق ذكرهم فقدرتموه لم يكن له ولى فينبه فعل الأولياء ابقاء عليه أن ينسب إلى نقيصة ولا عدو فينص عليه تليله من جانب الغمز وضعا منه فعل الأعداء فيتداركه من بعده بتغيير ، سبحان الحكيم الذى يسع حكمته أن يخلق فى صور الأناسى بهائم أمثال الطاعنين أن يطعنوا فى القرآن ثم الذى يقضى منه العجب أنك إذا تأملت هؤلاء وجدت أكثرهم لا فى العير ولا فى النفير ولا يعرفون قبيلا من دبير أين هم عن تصحيح نقل اللغة أين هم عن علم الاشتقاق أين هم عن علم التصريف أين هم عن علم النحو أين هم عن علم المعانى أين هم عن علم البيان أين هم عن باب النثر أين هم عن باب النظم ما عرفوا أن الشعر ما هو ما عرفوا أن الوزن ما هو ما عرفوا ما السجع ما الفاصلة ما القافية أبعد شىء عن نقد الكلام جماعتهم لا يدرون ما خطأ الكلام وما صوابه ما فصيحه وما أفصحه ما بليغه وما أبلغه ما مقبوله وما مردوده وأين هم عن سائر الأنواع إذا جئتهم من علم الاستدلال وجدت فضلاءهم غاغة ما تملك الا ألفاظا ، وإذا جئتهم من علم الأصول وجدت علماءهم مقلدة ما حظوا إلا بشم روائح وإذا جئتهم من نوع الحكمة وجدت أئمتهم حيوانات ما تلحس إلا فضلات الفلسفة وهلم جرا من آخر وآخر لا إتقان لحجة ولا تقرير لشبهة ولا عثور على دقيقة ولا اطلاع على شىء من أسرار ثم هاهم أولا كم قد سودوا من صفحات القراطيس بفنون هذيانات ولربما ابتليت بحيوان من أشياعهم يمد عنقه مد اللص المصلوب وينفخ خياشيمه شبه الكير المستعاد ويطيل لسانه كالكلب عند التثاؤب آخذا فى تلك الهذيانات الملونة لصماخ المستمع ما أحلم إله الخلق لا إله إلا أنت تعاليت

عما يقول الظالمون علوا كبيرا ، هذا لبيان ضلالهم على سبيل الاطلاق فيما يوردون من المطاعن فى القرآن ، ولقد حان أن نشرع فى الكلام المفصل فنقول وبالله التوفيق : ان هؤلاء ربما طعنوا فى القرآن من حيث اللفظ قائلين فيه مقاليد جمع إقليد وهو معرب كليد وفيه إستبرق وهو معرب إستبر وفيه سجيل وأصله سنك كل فأنى يصح أن يكون فيه هذه المعربات ، ويقال قرآن عربى مبين فنقول قدروا لجهلكم بطرق الاشتقاق وأصول علم الصرف أن لامجال لشىء مما ذكرتم فى علم العربية أفجهلتم نوع التغليب فما أدخلتموها فى جملة كلم العرب من باب ادخال الأنثى فى الذكور وابليس فى الملائكة على ماسبق وربما طعنوا فيه من حيث الاعراب قائلين فيه ان هذان لساحران . وصوابه أن هذين لوقوعه اسما لانّ وفيه إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون وصوابه والصابئين لكونه معطوفا على اسم أن قبل مضى الجملة ، وفيه لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة وصوابه والمقيمون لكون المعطوف عليه مرفوعا لاغير وفيه قواريرا قواريرا وسلاسلا وأغلالا وصوابهما قوارير وسلاسل غير منوّنين لامتناعهما عن الصرف ، وهذه وأمثالها مما يقال فيها لصاحبها سمعت شيئا وغابت عنك أشياء اخدم علم النحو يطلعك على استقامة جميع ذلك وربما طعنوا فيه من جهة المعنى بأنحاء مختلفة : منها أنهم يقولون أنتم تدعون أن القرآن معجز بنظمه وأن نظمه غير مقدور للبشر وتعتقدون أن الجن والانس لئن اجتمعوا على أن يأتوا بثلاث آيات لايقدرون على ذلك وتحتجون لذلك بأن أهل زمان النبى كانوا الغاية فى الفصاحة والبلاغة ثم تحدوا تارة بعشر سور وأخرى بواحدة بالاطلاق وفى السور إنا أعطيناك فلو أنهم قدروا على مقدارها وهى ثلاث آيات لكانوا قد أتوا بالمتحدى به وقرآنكم يكذبكم فى ذلك ويشهد أن نظم الآيات الثلاث بل الثلاثين بل الأكثر لايعوز الفصيح فضلا أن يعوز الأفصح ولو كان وحده فضلا إذا ظاهره الانس والجن فاما دعواكم باطلة واما شهادة قرآنكم كاذبة ووجه شهادته لما ذكرنا أن فى قرآنكم حكاية عن موسى وأخى هرون هو أفصح منى لسانا ثم فيه حكاية عن موسى قال رب اشرح لى صدرى ويسرلى أمرى إلى قوله انك كنت بنا بصيرا وهذه إحدى عشرة آية فاذا قدر فصيح واحد على نظم إحدى عشرة آية فى موضع واحد أفلا يكون الأفصح أقدر وان كان واحدا على أكثر فكيف إذا ظاهره فى ذلك الانس والجن فيقال لهم متى صح أن ينزل ماتقوله على لسان صاحبك من معنى على نسق مخصوص إذا سمعه قال كنت أريد أن أقول هكذا وما كان يتيسر لى منزلة قوله المقول اندفع الطعن ، على أن القول المنصور عندنا فى المتحدى به إما سورة من الطوال وإما عشر من الأوساط ، ومنها أنهم يقولون انا نرى المعنى يعاد فى قرآنكم فى مواضع إعادة على تفاوت فى النظم بين حكاية وخطاب وغيبة وزيادة ونقصان وتبديل كلمات فان كان النظم الأول حسنا لزم فى الثانى الذى يضاد الأول بنوع من الزيادة أو النقصان أو غير ذلك أن يكون دونه فى

الحسن ، وفى الثالث الذى يضاد الأولين بنوع مضادة أن يكون أدون وقرآنكم مشحون بأمثال ماذكر فكيف يصح أن يدعى فى مثله أن كله معجز والاعجاز يستدعى كونه فى غاية الحسن لأن يكون دونها بمراتب ، من ذلك ماترى فى سورة آل عمران كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كذبوا بآياتنا فأخذهم الله بذنوبهم والله شديد العقاب وفى سورة الأنفال ـ كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كفروا بآيات الله فأخذهم الله بذنوبهم إن الله قوى شديد العقاب ـ وبعده كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كذبوا بآيات ربهم فأهلكناهم بذنوبهم وأغرقنا آل فرعون وكل كانوا ظالمين فنقول لهم الذى ذكرتموه من لزوم التفاوت فى الحسن يسلم لكم إذا فرض ذلك التفاوت فى المقام الواحد لامتناع انطباق المتضادين على شيء واحد أما إذا تعدد المقام فلا لاحتمال اختلاف المقامات وصحة انطباق كل واحد على مقامه ، ونحن نبين لكم انطباق ما أوردتموه من السور الثلاث على مقاماتها باذن الله تعالى ليكون ذلك للمتدبر مثالا فيما سواه يحتذيه ومنارا ينتحيه فنقول كان أصل الكلام يقتضى أن يقال إن الذين كفروا لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم منا شيئا وأولئك هم وقود النار كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كذبوا بآياتنا فأخذناهم بذنوبهم ونحن شديد والعقاب لأن الله تعالى يخبر عن نفسه والاخبار عن النفس كذا يكون ، وكذلك كان يقتضى أن يقال فى سورة الأنفال المنزلة عقيب هذه السورة سورة آل عمران كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كفروا بآياتنا فأخذناهم بذنوبهم اننا أقوياء شديدو العقاب ذلك بأننا لم نكن مغيرى نعمة أنعمناها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وانناسميعون عليمون كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كذبوا بآياتنا فأهلكناهم بذنوبهم وأغرقنا آل فرعون لكن تركت الحكاية فى لفظ منا إلى لفظ الغيبة فى من الله تعالى على سبيل التغليظ وزيادة تقبيح الحال ثم تركت الغيبة فى كذبوا بآيات الله الى الحكاية فى لفظ بآياتنا تطبيقا لجميع ذلك على قوله ـ إن الذين كفروا ـ متروك المفعول ، وذلك أنه حين ترك المفعول احتمل الغيبة وهو أن يكون المراد ان الذين كفروا بالله على سبيل اظهار التعظيم فى لفظ الغيبة كما تقول الخلفاء يشير الخليفة إلى كذا ويشير أمير المؤمنين واحتمل أيضا الحكاية لأن أصل الكلام يقتضيها وأن تكون بلفظ الجماعة لاظهار التعظيم أيضا ويكون المراد كفروا بآياتنا فلما احتمل الوجهين طبق عليهما من بعد ذلك ولما كان لفظة الله مع لفظة الكفر حال إرادة التغليظ آثر قيل بعد قوله كفروا لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله دون أن يقال منا وحين أوثرت الغيبة هاهنا تعينت الحكاية فى كذبوا بآياتنا ثم لما وفى الكلام حقه فى الاعتبارين رجع الى الغيبة فقيل فأخذهم الله دون أن يقال فأخذناهم لما كان فى لفظة الله هاهنا من زيادة المطابقة لموضعه الاترى أنه لو قيل فأخذناهم لكان تابعا لقوله كذبوا بآياتنا وكان ظاهر الكلام أن الآخذ هو المكذب بآياته وحيث قيل فأخذهم الله تبع قوله كفروا بآيات الله فصار ظاهر الكلام أن الآخذ هو المكفور به ففى الأول المأخوذ وصفه مكذب بآيات الله ، وفى الثانى وصفه كافر بالله ولا شبهة

أن الثانى آكد ، ثم قيل ـ فأخذهم الله بذنوبهم ـ وأريد تذييل الكلام طبق على لفظة الله فقيل ـ والله شديد العقاب ـ وأما قوله فى سورة الأنفال ـ كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كفروا بآيات الله ـ فلم يقل بآياتنا إذ لم يكن قبله مايحتمل الحكاية مثل احتمال مانحن فيه لها ، ألا ترى أنه ليس هناك إلا قوله ـ ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا ـ ويكون الملائكة يضربون وجوههم كلاما مستأنفا مبنيا على سؤال مقدر كأنه قيل ماذا يكون حينئذ ، فقيل الملائكة يضربون فلا يحتمل على هذا التقدير إلا الغيبة وهو ـ ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا به ـ وإنما يحتمل الحكاية على التقدير الآخر فى أحد الوجهين فلا يخفى ضعفه فلضعف احتمال الحكاية تركت وبنى الكلام على الغيبة ، وأما اختيار لفظة كفروا على لفظ كذبوا فلأن الآية وهى ـ كدأب آل فرعون ـ لما أعيدت دلت إعادتها على أن المراد التأكيد لبيان قبح حالهم فكان التصريح بالكفر أوقع ، ولما صرح بالكفر بعد التأكيد بالإعادة لاجرم أكد الكلام بعد ذلك فقيل ـ إنّ الله قوىّ شديد العقاب ـ وأما قوله تعالى ثالثا ـ كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كذبوا بآيات ربهم ـ فتركت الحكاية للوجه المذكور فى كفروا بآيات الله ، وأما اختيار لفظة كذبوا على كفروا فلأن هذه الآية لما بنيت على قوله ـ ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ـ وكان المعنى ذلك العذاب أوذلك العقاب كان بسبب أن غيروا الايمان الى الكفر فغير الله الحكم بل كانوا كفارا قبل بعثة الرسل وبعدهم وإنما كان تغير حالهم أنهم كانوا قبل بعث الرسل كفارا فحسب وبعد بعثة الرسل صاروا كفارا مكذبين فبناء هذه الآية على قوله ـ ذلك بأن الله لم يك مغيرا ـ اقتضى لفظة كذبوا بآيات ربهم ، وأما اختيار لفظ الرب على الله فلأنه صريح فى معنى النعمة ، فلما غيروا بتضاعف الكفر وهو التكذيب اقتضى التصريح بما يفيد زيادة التشنيع ، وأما الحكاية فى فأهلكناهم فللتفنن فى الكلام ولئلا يخلو عما هو أصل الكلام . ومنها أنهم يقولون أدنى درجات كون الكلام معجزا أن لايكون معيبا وقرآنكم معيب فأنى يكون صالحا للاعجاز ، ويقولون فى الآيات المتشابهة قدروا أنها تستحسن فيما بين البلغاء لمجازاتها واستعاراتها وتلويحاتها وإيماآتها وغير ذلك ولكن جهاتها فى الحسن هناك اذا استتبعت مضادة المطلوب بتنزيله إغواء الخلق بدل الارشاد أفلا يكون هذا عيبا واستتباعها للاغواء ظاهر وذلك أنكم تقولون ان القرآن كلام مع الثقلين وتعلمون أن فيهم المحق والمبطل والذكىّ والغبىّ فيقولوا اذا سمع المجسم ـ الرحمن على العرش استوى ـ أليس يتخذه عكازة يعتمد عليها فى باطله فينقلب الارشاد المطلوب به معونة فى الغواية ومددا للضلال ونصرة للباطل ، وكذا غير المجسم اذا صادف مايوافق بظاهره باطله فيقال لمثل هذا القائل حبك الشىء يعمى ويصم ، أليس اذا أخذ المجسم يستدل به لمذهبه ، فقيل له لعلّ الله كذب يقول : كيف يجوز أن يكذب الله تعالى فيقال لحاجة من الحاجات تدعوه الى الكذب فيقول : كيف تجوز الحاجة على الله تعالى فيقال له ، أليس الله بجسم عندك وهل من جسم

لاحاجة له فيتنبه لخطئه ويعود ألطف إرشاد وأبلغ هداية كما ترى هذا فى حق المبطل . وأما المحق فمتى سمعه دعاه الى النظر فأخذ فى اكتساب المثوبة بنظره ، ثم اذا لم يف نظره دعاه الى العلماء فيتسبب ذلك لفوائد لاتعد ولا تحد . ومنها أنهم يقولون لاشبهة فى أن التكرار شىء معيب خال عن الفائدة وفى القرآن من التكرار ماشئت ويعدون قصة فرعون ونظائرها ونحو ـ فبأىّ آلاء ربكما تكذبان ـ وويل يومئذ للمكذبين ـ وغير ذلك مما ينخرط فى هذا السلك فيقال لهم : أما إعادة المعنى بصياغات مختلفة فما أجهلكم فى عدها تكرارا وعدها من عيوب الكلام :

اذا محاسنى اللاتى أدلّ بها كانت ذنوبى فقل لى كيف أعتذر

أليس لو لم يكن فى إعادة القصة فائدة سوى تبكيت الخصم لوقال عند التحدى لعجزه قد سبق الىّ صوغها الممكن فلا مجال للكلام فيها ثانيا لكفت ، وأما نحو ـ فبأىّ آلاء ربكما تكذبان ـ وويل يومئذ للمكذبين ـ فمذهوب به مذهب رديف يعاد فى القصيدة مع كل بيت أومذهب ترجيع القصيدة يعاد بعينه مع عدة أبيات أوترجيع الأذكار وعائب الرديف أوالترجيع . إما دخيل فى صناعة تفنين الكلام ماوقف بعد على لطائف أفانينه ، وإما متعنت ذو مكابرة ؛ ومنها أنهم يقولون : ان قرآنكم ينادى بأن ليس من عند الله وأنتم تدعون أنه من عند الله ونداه بأن ليس من عند الله من وجوه ، منها أن ـ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ـ وفيه من الاختلافات مايربى على اثنى عشر ألفا كما تسمع أصحاب القرا آت ينقلونها اليك وهل عدد مثله لايكثر ومبنى هذا الطعن جهلهم بالمراد من الاختلاف وذلك أن المراد به هو التفاوت فى مراتب البلاغة التى سبق ذكرها فى علم البيان عند تحديد البلاغة فانك اذا استقريت ماينسب الى كل واحد من البلغاء أشعارا كانت أو خطبا أو رسائل لم تكد تجد قصيدة من المطلع الى المقطع أو خطبة أو رسالة على درجة واحدة فى علوّ الشأن فضلا أن تجد مجموع المنسوب على تلك الدرجة بل لابد يختلف ، فمن بعض فوق سماك السماء علوّا ، ومن بعض تحت سمك الأرض نزولا فيها ماذلك على من به طرف بخاف وقل لى والحال ماقرئ من الروايات عن النبى عليه السلام صلوات الله وسلامه عليه « ان القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف ، فاقرءوا كيف شئتم » هل من عاقل يذهب وهمه الى نفى اختلاف القرا آت لاسيما اذا انضم الى ذلك مايروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال « سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ماأقرؤها ، وقد كان النبى عليه السلام أقرأنيها فأتيت به النبى عليه السلام فأخبرت فقال له اقرأ فقرأ تلك القراءة ، فقال النبى عليه السلام : هكذا نزلت ، ثم قال لى اقرأ فقرأت فقال هكذا نزلت ، ثم قال لى ان هذا القرآن نزل على سبعة أحرف » وأصوب محمل يحمل عليه قوله عليه السلام « على سبعة أحرف » ماحام حوله الامام عبدالله بن مسلم بن قتيبة الهمدانى قدس الله روحه من أن المراد بسبعة الأحرف سبعة أنحاء من الاعتبار متفرقة فى القرآن وحق تلك

الأنحاء عندى أن ترد إلى اللفظ والمعنى دون صورة الكتابة لما أن النبى عليه السلام كان أميا ماعرف الكتابة ولا صور الكلم فيتأتى منه اعتبار صورتها راجعا إلى اثبات كلة واسقاطها وأنه نوعان : أحدهما أن لايتفاوت المعنى مثل وماعملت أيديهم فى موضع وماعملته لاستدعاء الموصول الراجع . وثانيهما أن يتفاوت مثل قراءة بعض ان الساعة آتية أكاد أخفيها من نفسى ، و إما أن يكون راجعا إلى تغيير نفس الكلمة وأنه ثلاثة أنواع : أحدها أن يتغير الكلمتان ، والمعنى واحد مثل و يأمرون الناس بالبخل و بالبخل برأس أخيه و برأس وفنظرة إلى ميسرة وميسرة ومثل ان كانت الازقية واحدة فى موضع الاصيحة . وثانيها أن تتغير الكلمتان و يتضاد المعنى مثل إن الساعة آتية أكاد أخفيها بضم الهمزة بمعنى أكتمها وأخفيها بفتح الهمزة بمعنى أظهرها . وثالثها أن تتغير الكلمتان و يختلف المعنى مثل كالصوف المنفوش فى موضع كالعهن المنفوش وطلع منضود فى موضع طلح ، واما أن يكون راجعا إلى أمر عارض للفظ وأنه نوعان أحدهما للوضع مثل وجاءت سكرة الحق بالموت فى موضع سكرة الموت بالحق . وثانيهما الاعراب مثل ان ترن أنا أقل وأنا أقل وهن أطهر لكم وأطهر لكم . ومنها أن قرآنكم يكذب بعضه بعضا لاشتماله على كثير من التناقض فان صدق لزم كذبه و إن كذب لزم كذبه والكذب على الله محال قائلين بين قوله ـ فيومئذ لايسأل عن ذنبه انس ولاجان ـ وقوله ـ ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون ـ و بين قوله ـ فوربك لنسئلنهم أجمعين عما كانوا يعملون ـ وقوله ـ فلنسئلن الذين أرسل إليهم ولنسئلن المرسلين تناقض ولو عرفوا شروط التناقض على ماسبقت تلاوتها عليك لما قالوا ذلك أليس من شروط التناقض اتحاد الزمان واتحاد المكان واتحاد الغرض وغير ذلك مما عرفت ، ومن لهم باتحاد ذلك فيما أوردوا بعد أن عرف أن مقدار يوم القيامة خمسون ألف سنة على ما أخبر تعالى فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة وعرف بالاخبار أن يوم القيامة مشتمل على مقامات مختلفة فاذا احتمل أن يكون السؤال فى وقت من أوقات يوم القيامة ولا يكون فى آخر أوفى مقام من مقاماته ولا يكون فى آخر أو بقيد من القيود كالتو بيخ أوالتقرير أو غير ذلك مرة و بغير ذلك القيد أخرى فكيف يتحقق التناقض و يقولون بين قوله ـ لاتختصموا لدىّ وقد قدمت إليكم بالوعيد ـ وقوله ـ ثم إنكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون ـ وقوله ـ هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ـ وقوله ـ يوم تأتى كل نفس تجادل عن نفسها ـ و بين قوله ـ هذا يوم لاينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون تناقض و يقولون بين قوله ـ وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون ـ و بين قوله ـ فلا أنساب بينهم يومئذ ولايتساءلون ـ تناقض ، والجواب ماقد سبق و يقولون قوله ـ ليس لهم طعام إلا من ضريع يناقض قوله ـ ولاطعام إلا من غسلين جهلا منهم أن أصحاب النار أعاذنا الله منها طوائف مختلفون فى العذاب فمن طائفة عذابهم إطعام الضريع لا غير ومن طائفة عذابهم إطعام الغسلين وحده و يقولون قوله ـ لابثين فيها أحقابا ـ يناقض قوله ـ خالدين فيها أبدا ـ لكون الأحقاب جمع قلة نهايته العشرة وكون مفرده وهو الحقب ثمانين سنة ورجوع نهاية الأحقاب إلى ثمانمائة سنة فيقال لهم

أليس إذا لم يقدر فحسب مع قوله لابثين فيها أحقابا يرتفع التناقض فمن أنبأكم بتقديره و يقولون قوله ـ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ـ يناقض قوله ـ الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل فى كل سنبلة مائة حبة . والجواب أن التناقض إنما يلزم إذا قيل فله عشر أمثالها فحسب ، و يقولون بين قوله ـ خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام ـ و بين قوله ـ أئنكم لتكفرون بالذى خلق الأرض فى يومين وتجعلون له أندادا ذلك رب العالمين وجعل فيها رواسى من فوقها و بارك فيها وقدر فيها أقواتها فى أربعة أيام سواء للسائلين ثم استوى إلى السماء وهى دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين فقضاهن سبع سموات فى يومين ـ تناقض لكون عدد أيام خلق السموات والأرض وما بينهما فى الأول ستة وفى الثانى ثمانية لجهلهم بالمراد من قوله ـ فى أربعة أيام ـ وذلك يومان مأخوذان مع اليومين الأولين على مايقال خرجنا من البلد فوصلنا إلى موضع كذا فى يومين فذهبنا ووصلنا إلى المقصد فى أربعة أيام مراد بالأربعة يومان مضافان إلى اليومين الأولين و يقولون الريح العاصفة لا تكون رخاء ، ثم ريح سليمان موصوفة بهما فى قرآنكم ، وذلك من التناقض ولا يدرون أن المراد بالرخاء نفى مايلزم العصف عادة من التشويش و يقولون الثعبان مايعظم من الحيات والجان ما يخف منها من غير عظم فقوله فى عصا موسى مرة هى ثعبان ومرة كأنها جان من التناقض ولا يدرون أن المراد بتشبيهها بالجان بمجرد الخفة و يقولون وصف القرآن بالانزال والتنزيل من التناقض ولايدرون أن وصفه بالانزال انما هو من اللوح إلى السماء الدنيا و بالتنزيل من السماء الدنيا إلى النبي عليه السلام .

واعلم أن جهلهم فى هذا الفن جهل لاحد له وهو السبب فى استكثارهم من ايراد هذا الفن فى القرآن وقد نبهت على مواقع خطئهم فتتبعها أنت ، ومنها أنهم يقولون قوله ـ ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ـ كذب محض ومن ذا الذى يرضى لكلام فيه عيب الكذب أن ينسب الى الله تعالى عن الكذب علوا كبيرا فان أمره للملائكة بالسجود لآدم لم يكن بعد خلقنا وتصويرنا يقولون ذلك لجهلهم بأن المراد بقوله ـ خلقناكم ثم صورناكم ـ هو خلقنا أباكم آدم وصورناه . ومنها أنهم يقولون أنتم فى دعواكم أن القرآن كلام الله قد علمه محمدا على أحد أمرين اما أن الله تعالى جاهل لايعلم ما الشعر واما أن الدعوى باطلة وذلك فى قرآنكم وماعلمناه الشعر وأنه يستدعى أن لا يكون فيما علمه شعر ثم ان فى القرآن من جميع البحور شعرا فيه من بحر الطويل من صحيحه من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وزنه فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن ومن مجزوه ـ منها خلقناكم وفيها نعيدكم ـ وزنه فعلن مفاعيلن فعولن مفاعلن ، ومن بحر المديد واصنع الفلك بأعيننا وزنه فاعلاتن فعلن فعلن ، ومن بحر البسيط ليقضى الله أمرا كان مفعولا وزنه مفاعلن فاعلن مستفعلن فعلن ، ومن بحر الوافر و يخزهم و ينصركم عليهم و يشف صدور قوم مؤمنين وزنه مفاعلتن مفاعيلن فعولن مفاعلتن مفاعيلن فعولن ، ومن بحر الكامل ـ والله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم ـ وزنه مستفعلن مستفعلن متفاعلن مستفعلان ، ومن بحر الهزج من مجزوه

١٤٢

تالله لقد آثرك الله علينا ـ وزنه مفعول مفاعيل فعولن ونظيره ألقوه على وجه أبى يأت بصيرا ومن بحر الرجز دانية عليهم ظلالها وذللت قطوفها تذليلا وزنه مفتعلن مفاعلن مفاعلن مفاعلن مفاعلن مفعولن ومن بحر الرمل وجفان كالجوابى وقدور راسيات ززنه فعلاتن فاعلاتن فعلاتن فاعلاتن ونظيره ـ ووضعنا عنك وزرك الذى أنقض ظهرك ـ ومن بحر السريع قال فما خطبك ياسامرى وزنه مفتعلن مفتعلن فاعلن ونظيره نقذف بالحق على الباطل ومنه أوكالذى مرّ على قرية ، ومن بحر المنسرح ـ إنا خلقنا الانسان من نطفة ـ وزنه مستفعلن مفعولات مستفعلن ومن بحر الخفيف أرأيت الذى يكذب بالدين فذلك الذى يدعّ اليتيم ـ وزنه فعلاتن مفاعلن فعلاتن مفاعلن فاعلاتن ومنه لا يكادون يفقهون حديثا ، وكذا قال ياقوم هؤلاء بناتى ومن بحر المضارع من مجزوه يوم التناد يوم تولون مدبرين وزنه مفعول فاعلات مفاعيل فاعلاتن ، ومن بحر المقتضب ـ فى قلوبهم مرض ـ وزنه فاعلات مفتعلن ومن بحر المجتث مطوعين من المؤمنين فى الصدقات وزنه مستفعلن فعلاتن مفاعلن فعلاتن ومن بحر المتقارب وأملى لهم ان كيدى متين وزنه فعولن فعولن فعولن فعولن فيقال لهم من قبل أن تنظر فيما أوردوه هل حرفوا بزيادة أو نقصان حركة أو حرف أم لا ومن قبل أن تنظر هل راعوا أحكام علم العروض فى الأعاريض والضروب التى سبق ذكرها أم لا ومن قبل أن تنظر هل عملوا بالمنصور من المذهبين فى معنى الشعر على ماسبق أم لا ياسبحان الله قدروا جميع ذلك أشعارا أليس يصح بحكم التغليب أن لا يلتفت إلى ماأوردتموه لقلته و يجرى لذلك القرآن مجرى الخالى عن الشعر فيقال بناء على مقتضى البلاغة وما علماء الشعر وعلى هذا المحمل كيف يلزم شيء مما ذكرتم . وإذ قد وفق الله جلت أياديه حتى انتهى الكلام الى هذا الحد فلنؤثر ختم الكلام حامدين الله ومصلين على الأخيار .

بحمد الله تعالى وتوفيقه تم طبع كتاب « مفتاح العلوم » تأليف أبى يعقوب يوسف السكاكى

مصححا بمعرفتى

أحمد سعد على

من علماء الأزهر ورئيس لجنة التصحيح

القاهره فى يوم الخميس ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٥٦ هـ ٣ يونيه سنة ١٩٣٧ م

ملاحظ المطبعة — مدير المطبعة

محمد أمين عمران — رستم مصطفى الحلبى

فهـــرس

صحيفة

٣ مقدمة الكتاب
٤ القسم الأول من الكتاب وهو مشتمل على ثلاثة فصول
الفصل الأول فى بيان حقيقة علم الصرف والتنبيه على مايحتاج اليه فى تحقيقها
٥ الفصل الثانى فى كيفية الوصول إلى الاعتبارات الراجعة إلى الحروف ومعرفة الاعتبارات الراجعة إلى الهيئات . وفيه بابان
الباب الأول فى معرفة الطريق الى النوع الأول وفيه فصول .
٩ الفصل الأول فى النتائج الواجبة
١١ « الثانى فى النتائج الجائزة على استمرار .
« الثالث فى النتائج غير المستمرة وفيه فصول
١٢ « الأول فى بيان مواضع الأصالة
١٣ « الثانى « « الزيادة
١٤ « الثالث « « يقع البدل فيها عن حرف معين
١٥ الباب الثانى فى الطريق الى معرفة الاعتبارات الراجعة الى الهيئات وفيه فصلان
الفصل الأول فى هيئات المجرد من الأسماء
١٧ « الثانى فى هيئات المزيد من الأسماء و يتبعه فصلان
١٨ « الأول فى هيآت المجرد من الأفعال
٢٠ « الثانى فى هيآت المزيد من الأفعال و يتبعه فصول
٢٣ « الأول فى هيآت المصادر
٢٤ « الثانى فى اسم الفاعل
« الثالث فى اسم المفعول
٢٥ « الرابع فى الصفة المشبهة
« الخامس فى أفعل التفضيل
« السادس فى اسم الزمان
« السابع فى اسم المكان
« الثامن فى اسم الآلة
« الثالث من الكتاب فى بيان كون هذا العلم كافيا لما علق به من الغرض وفيه ثلاثة عشر نوعا
٣٥ فصل فى نونى التوكيد
٣٧ القسم الثانى من الكتاب فى علم النحو

صحيفة

٣٧ الفصل الأول فى تعريف علم النحو
« الثانى فى ضبط مايفتقر اليه فى ذلك وفيه ثلاثة أبواب
٣٧ الباب الأول فى القابل وهو المعرب والمبنى
٤٢ « الثانى فى الفاعل
فصل الفاعل متى كان ضمير مؤنث حقيقيا أو غير حقيقى لزم التاء فى فعله
٤٣ « لايلتزم فى الفاعل شىء إلا فى أفعال المدح والذم
الكلام على المنصوبات
٤٥ فصل ليس لهذه المنصوبات عند اجتماعها ترتيب الا المفعولين فى بابى أعطيت وعلمت
٤٧ القسم الأول فى الحروف الجارة للأسماء
٤٩ فصل حذف هذه الحروف ونصب الفعل إذ ذاك لمعمولها كثير
القسم الثانى فى الحروف الناصبة للأسماء
٥٠ فصل فى الترخيم
٥١ اعلم أن إلا قد تستعمل بمعنى غير
فصل فى كلمات الاستثناء
القسم الثالث فى الحروف الجازمة
٥٢ « الرابع فى الحروف الناصبة للفعل
« الخامس من الحروف ماينصب ثم يرفع وفيه فصول
٥٤ « السادس ما يرفع ثم ينصب وفيه فصول
٥٩ النوع الاسمى وعمله الرفع والنصب والجر والجزم وفيه فصول
٦٥ الباب الثالث فى الاعراب
٦٦ فصل فى خاتمة علم النحو وفيها مقدمتان
المقدمة الأولى فى اعتبار أواخر الكلم ساكنة الخ
٦٧ « الثانية فى بيان أن الغرض الأصلى من وضع الكلام هو التركيب وفيها فصول
٦٨ الفصل الأول فى علة بناء مابنى من الأسماء وما يتصل بالبناء من اختلافه سكونا وحركة
٧٠ « الثانى فى علة امتناع ما يمتنع من الصرف وما يتصل بذلك
٧٢ « الثالث فى علة إعراب الأسماء الستة بالحروف مضافة
« الرابع فى علة إعراب المثنى والمجموع على ما هو عليه
٧٣ « الخامس فى علة إعراب كلا وكلتا مضافين إلى الضمير على ماهو عليه
٧٤ « السادس فى علة اعراب نحو مسلمات على ماهو عليه
« السابع فى علة إعراب ماأعرب من الأفعال ووقوع الجزم فى اعرابه موقع الجر فى الأسماء الخ
٧٥ « الثامن فى علة عمل الحروف العاملة وكيفية اختلافها فى ذلك
٧٦ « التاسع فى علة عمل الأسماء غير الجر وكيفية اختلافها

صحيفة
٧٦ الفصل العاشر فى علة عمل المعنى الرفع للمبتدا والخبر والفعل المضارع
٧٧ القسم الثالث من الكتاب فى علمى المعانى والبيان وفيه مقدمة لبيان حدى العلمين وفصلان
الفصل الأول فى ضبط معاقد علم المعانى والكلام فيه
٧٩ القانون الأول فيما يتعلق بالخبر
٨١ الفن الأول فى تفصيل اعتبارات الاسناد الخبرى
٨٤ الفن الثانى فى تفصيل اعتبارات المسند اليه
٩٨ الفن الثالث فى تفصيل اعتبارات المسند
١٠٨ فصل اعلم أن للفعل وما يتعلق به اعتبارات
١١٩ الفن الرابع فى تفصيل اعتبارات : الفصل ، والوصل ، والإيجاز ، والإطناب
١٣٨ فصل فى بيان القصر
١٤٥ القانون الثانى من علم المعانى قانون الطلب وفيه أبواب
١٤٧ الباب الأول فى التمنى ١٤٨ الباب الثانى فى الاستفهام
١٥٢ « الثالث فى الأمر ١٥٢ « الرابع فى النهى
١٥٤ « الخامس فى النداء
١٥٦ الفصل الثانى فى علم البيان وفيه أصلان
١٥٧ الأصل الأول من علم البيان فى الكلام فى التشبيه وأركانه وفيه أنواع
١٦٨ الأصل الثانى من علم البيان فى المجاز وفيه فصول
١٧٢ الفصل الأول فى المجاز اللغوى الراجع الى معنى الكلمة غير المفيد
« الثانى فى المجاز اللغوى الراجع الى المعنى المفيد الخالى عن المبالغة فى التشبيه
١٧٤ « الثالث فى الاستعارة ، وفيه أقسام
١٧٧ القسم الأول فى الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع
١٧٨ « الثانى فى الاستعارة المصرح بها التخييلية مع القطع
« الثالث فى الاستعارة المصرح بها المحتملة للتحقيق والتخييل
١٧٩ « الرابع فى الاستعارة بالكناية
« الخامس فى الاستعارة الأصلية
١٨٠ « السادس فى الاستعارة التبعية
١٨٢ « السابع والثامن فى تجريد الاستعارة وترشيحها
١٨٥ الفصل الرابع من فصول المجاز فى المجاز اللغوى الراجع الى حكم الكلمة فى الكلام
« الخامس فى المجاز العقلى
١٨٩ الأصل الثالث من علم البيان فى الكناية وأقسامها
٢٠٠ علم البديع والكلام فيما يرجع منه إلى المعنى وإلى اللفظ
علم الاستدلال

١٤٤

صحيفة

٢٠٥ الفصل الأول فى الحدّ وما يتصل به
٢٠٧ الفصل الثانى فى الاستدلال
٢٠٨ الفصل الأول فى الاستدلال الذى جملتاه خبريتان وفيه فصلان
٢١٣ « « « الكلام فى الحكمين النقيضين
٢١٦ الكلام فى الامكان المسمى بالا ضرورة
٢١٩ الفصل الثانى فى العكس وأقسامه
٢٣٢ « « الاستدلال الذى جملتاه شرطيتان
٢٣٦ « الثالث فى الاستدلال الذى إحدى جملتيه شرطية والأخرى خبرية
٢٣٨ فصل فى الكلام على أمور شبيهة بالقياس
٢٣٩ « كيف يسلك صاحب التشبيه أو الكناية أو الاستعارة مسلك صاحب الاستدلال
٢٤٢ فصل اعلم أن قارعى باب الاستدلال بعد الاتفاق على أن كلام الله معجز مختلفون فى وجه الاعجاز
٢٤٣ فصل الجهل قد أعمى جماعات عن علو شأن التنزيل
٢٤٤ علم العروض
٢٤٤ الفصل الأول فى بيان المراد من الشعر
٢٤٥ الفصل الثانى فى تتبع الأوزان
٢٤٦ فصل فى دوائر البحور
٢٥١ باب الطويل
٢٥٢ « المديد
٢٥٣ « البسيط
٢٥٥ « الوافر
٢٥٦ « الكامل
٢٥٨ « الهزج
٢٥٨ « الرجز
٢٥٩ « الرمل
٢٦١ « السريع
٢٦٢ « المنسرح
٢٦٣ « الخفيف
٢٦٥ « المضارع
« المقتضب
« المجتث
٢٦٦ باب المتقارب
٢٦٧ فصل فى الأوزان الشاذة الزائدة عن الأوزان المتقدمة
٢٧٠ الفصل الثالث فى الكلام على القافية وما يتصل بذلك

[تم]

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com